الأمم المتحدة

E/2000/35

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
23 March 2001
Arabic
Original: English

تقرير المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية عن أعماله خلال عام ٢٠٠٠

240401 210401 01-30647 (A)
0130647

المحتويات

الفصل الصفحة

الجزء الأول – الدورة العادية الأولى

أولا – المسائل التنظيمية ٧

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

ثانيا – خطط العمل للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣ ..... ١٤

ثالثا – أطر التعاون الإقليمي والمسائل ذات الصلة ٢٥

رابعا – الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة ٣٧

الجزء المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

خامسا – تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات ٤٤

سادسا – الزيارات الميدانية ٤٦

الجزء الخاص بصندوق الأمم المتحدة للسكان

سابعا – البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة ٥٣

ثامنا – الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة ٦٦

تاسعا – برنامج المشورة التقنية للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣ ..... ٧٤

عاشرا – مسائل أخرى ٧٧

– لجنة تنسيق الشؤون الصحية المشتركة بين منظمة الصحة العالمية واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان ٧٧

– بيان رئيس لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ٨٢

– الاجتماع المشترك للمجلسين التنفيذيين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، مع اشتراك برنامج الأغذية العالمي ٩٣

حادي عشر – عملية إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في الهند ٩٣

المقررات المعتمدة

الرقم

١/٢٠٠٠ خطط عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣ ..... ٢٣

٢/٢٠٠٠ تقديم المساعدة إلى تيمور الشرقية ٢٩
٣/٢٠٠٠ التمويل العادي للبرنامج الإنمائي وإدارة التدفقات النقدية ٣٧
٤/٢٠٠٠ التنقيح الشامل للنظام المالي والقواعد المالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٣٩
٥/٢٠٠٠ تنقيح النظام المالي لصندوق الأمم المتحدة للسكان ٧٢
٦/٢٠٠٠ استعراض عام للمقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ٢٠٠٠ .... ٨٥

الجزء الثاني – الدورة العادية الثانية **٩٩**

أولا – المسائل التنظيمية .....

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

ثانيا – صندوق الأمم المتحدة للسكان: النُهج المتبعة على نطاق القطاعات ١٠٢
ثالثا – الإطار التمويلي المتعدد السنوات في صندوق الأمم المتحدة للسكان ١١٢
رابعا – التزامات التمويل تجاه صندوق الأمم المتحدة للسكان ١٣١

الجزء المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

خامسا – التقارير المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٤٣

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

سادسا – خطط الأعمال ١٥٥
سابعا – الالتزامات بتمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ١٦١
ثامنا – تقييم العلاقة بين مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ١٦٧
تاسعا – أطر التعاون القطري والمسائل ذات الصلة ١٧٢
عاشرا – صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ١٧٩

المقررات المتخذة

الرقـــم

٧/٢٠٠٠ صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ١٨٣
٨/٢٠٠٠ صندوق الأمم المتحدة للسكان والنُهج المتبعة على نطاق القطاعات ١١٠
٩/٢٠٠٠ الإطار التمويلي المتعدد السنوات لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣ ١٢٩
١٠/٢٠٠٠ استعراض عام للمقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته العادية لعام ٢٠٠٠ . ١٨٧

المرفق

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ١٩٣

الجزء الثالث – الدورة السنوية

أولا – المسائل التنظيمية ٢٠٦

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

ثانيا – تقرير المديرة التنفيذية لعام ١٩٩٩ ..... ٢٠٩
ثالثا – المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥ سنوات ٢١٥
رابعا – التقييم ٢٢٤
خامسا – استراتيجية الإعلام والاتصالات ٢٣٠
سادسا – عملية البرمجة في صندوق الأمم المتحدة للسكان ٢٣٣
سابعا – تقديم المساعدة في حالات الطوارئ ٢٤٠

الجزء المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

ثامنا – مراجعة الحسابات والرقابة الداخليتان ٢٥١

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

تاسعا – التقرير السنوي لمدير البرنامج عن عام ١٩٩٩، بما في ذلك التقرير السنوي الذي يركز على النتائج ٢٦٤
عاشرا – استراتيجية الاتصالات والدعوة ٢٨٦
حادي عشر – متطوعو الأمم المتحدة ٢٨٩
ثاني عشر – أطر التعاون القطري والمسائل ذات الصلة ٢٩٤
ثالث عشر – مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ٢٩٧
رابع عشر – مسائل أخرى: الزيارات الميدانية ٣٠٣

المقررات المتخذة

رقم المقرر
٢٠٠٠/١١ – الاتجاهات البرنامجية المستقبلية لصندوق الأمم المتحدة للسكان في ضوء نتائج المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد مرور ٥ سنوات على انعقاده ٢٢٢

١٢/٢٠٠٠ - عملية البرمجة في صندوق الأمم المتحدة للسكان ٢٣٩

١٣/٢٠٠٠ - تأمين خدمات الصحة الإنجابية في حالات الطوارئ ٢٤٧

١٤/٢٠٠٠ - متطوعو الأمم المتحدة ٢٩٣

١٥/٢٠٠٠ - التقرير السنوي لمدير البرنامج عن عام ١٩٩٩ ..... ٢٨٥

١٦/٢٠٠٠ - التقرير السنوي للمدير التنفيذي بشأن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ٣٠١

١٧/٢٠٠٠ - استعراض عام للمقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ٢٠٠٠ ..... ٣٠٧

الجزء الرابع - الدورة العادية الثالثة

أولا - المسائل التنظيمية ٣١٢

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

ثانيا - نظام تخصيص الموارد ٣٢١

ثالثا - المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية والإدارة ٣٣٣

رابعا - برنامج المشورة التقنية ٣٤٢

خامسا - البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة ٣٥٠

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

سادسا - مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ٣٦٧

سابعا - الشؤون المالية والمتعلقة بالميزانية والإدارة ٣٧٣

ثامنا - التقييم ٣٨٢

تاسعا - أطر التعاون القطري والمسائل ذات الصلة ٣٩٠

عاشرا - التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ٤٠٤

حادي عشر - مسائل أخرى ٤٠٨

المقررات المعتمدة

١٨/٢٠٠٠ الإعراب عن التقدير للدكتورة نفيس صادق، المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، ١٩٨٧-٢٠٠٠ ..... ٣٦٥

١٩/٢٠٠٠ استعراض نظام تخصيص موارد صندوق الأمم المتحدة للسكان للبرامج القطرية ٣٣٠

٢٠/٢٠٠٠ التقديرات المنقحة لميزانية مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ . ٣٧١

٢١/٢٠٠٠ مسؤولية مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في مجال شؤون الموظفين ٣٧١

٢٢/٢٠٠٠ تقرير مرحلي عن متابعة تقييم العلاقة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع: الاستعراض المشترك للتوصيات ٣٨٩

٢٣/٢٠٠٠ تعزيز شراكات من أجل تنمية الأراضي الجافة واستئصال الفقر: دور وأنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال دعم اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر ٤٠٣

٢٤/٢٠٠٠ عرض عام للمقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته العادية الثالثة لعام ٢٠٠٠ ..... ٤١٢

المرفقات

الأول - المقررات التي اعتمدها المجلس التنفيذي خلال عام ٢٠٠٠ ..... ٢٢٠

الثاني - عضوية المجلس التنفيذي لعام ٢٠٠٠ ..... ٤٧٤

الجزء الأول
الدورة العادية الأولى

المعقودة بمقر الأمم المتحدة في الفترة ٢٤-٢٨ و ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠

أولا - المسائل التنظيمية

١ - افتتح الجلسة الرئيس المنتهية مدته، السيد أسدا جاياناما (تايلند). فتوجه بالشكر إلى أعضاء المكتب لعام ١٩٩٩ على ما أبدوه من مثابرة في العمل ومن تفان، مشيراً إلى أن المكتب عقد منذ الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٩ ستة اجتماعات رسمية وعدداً من الاجتماعات غير الرسمية. كما أعرب عن تقديره لأعضاء المجلس التنفيذي، ومدير البرنامج والمديرة التنفيذية، فضلاً عن موظفيهم لما حققه المجلس من إنجازات خلال عام ١٩٩٩، هذا العام الذي ساد فيه النشاط والإنتاجية في البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان كليهما. وأشار إلى الموافقة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ على إطار التمويل المتعدد السنوات الأول للبرنامج الإنمائي وأول حدث تمويلي للمنظمة، إلى جانب تولي المدير الجديد للبرنامج منصبه في تموز/يوليه ١٩٩٩. وقد أُحرز تقدم في وضع إطار التمويل المتعدد السنوات لصندوق الأمم المتحدة للسكان، وفي مجال القرارات الرئيسية بشأن النُهُج القطاعية النطاق والبرنامج الاستشاري الفني للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣ والدور الاستراتيجي الذي يؤديه صندوق السكان في مساعدة البلدان التي تشملها البرامج على تنفيذ الإجراءات الرئيسية التي انبثقت عن عملية استعراض المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد خمس سنوات.

٢ - وانتخب المجلس التنفيذي الأعضاء التالية أسماؤهم في المكتب لعام ٢٠٠٠:

السيد فلاديمير غالوسكا (الجمهورية التشيكية): رئيساً

السيد غرت روزنتال (غواتيمالا): نائباً للرئيس

السيد تتسوو كوندو (اليابان): نائباً للرئيس

السيد ماث ماثيوز ديسيكو (جنوب أفريقيا): نائباً للرئيس

السيد لي هواي ترنغ (فييت نام): نائباً للرئيس

٣ - وأعرب الرئيس عن عميق تقديره للسيد جاياناما وأعضاء المكتب لعام ١٩٩٩ للطريقة الممتازة التي قادوا بها المجلس التنفيذي. وذكر أن الدورة الحالية هي أولى دورات المجلس التنفيذي في العام الجديد. والقرن الجديد والألفية الجديدة، وأن البدايات الجديدة تنطوي دوماً على الكثير من التفاؤل. وعليه، ينبغي للمجلس أن يبدأ عمله في عام ٢٠٠٠

بروح إيجابية. وبالرغم من أن الحالة المالية التي يعيشها البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان تستتبع شديد المخاوف، يمكن للمجلس أن يتفاءل بأن قيادة مدير البرنامج والمديرة التنفيذية للصندوق، وتنفيذ أطر التمويل المتعدد السنوات لا بد أن يؤديا إلى تحقيق تحسن في المستقبل القريب. فالأفكار التي يحملها مدير البرنامج لإصلاح الإدارة تثير التحدي ومن شأن نقاشها أن يؤتي ثماره. والتوجه نحو تعزيز الحوار داخل المجلس بشأن مسائل متعلقة بالبرامج في كلتا المؤسستين يفضي حتماً إلى زيادة تركيز الدور الذي يؤديه المجلس في هذا المجال.

٤ - وذكر الرئيس أنه بينما أحدث القرن العشرون العديد من التغييرات الإيجابية في بعض البلدان التي تشملها البرامج، قاست بلدان أخرى كثيرا وما زالت التحديات الخطيرة والمتعاظمة التي تقف في وجه التنمية تثير لدى المجلس شعوراً بالقلق المستمر.والبرنامج الإنمائي وصندوق السكان مؤسستان صغيرتان نسبياً قياساً بغيرهما من المؤسسات في الساحة الدولية، لكنهما عالميتان وحياديتان وتقيمان مع حكومات البلدان التي تشملها البرامج شراكات متينة وموثوقة. ولهذا السبب، ينبغي لأعضاء المجلس، والجهات المانحة والبلدان التي تشملها البرامج دعم هذه الحكومات، وتوجيهها بل ومساءلتها ومجادلتها، بحيث يمكن تحقيق الهدف المتمثل في بلوغ أفضل مستوى من البرمجة والتنظيم والإدارة. ويوفر المجلس دائرة مناصرين نشطين للبرنامج الإنمائي وصندوق السكان، وبذا، يُشجع جميع الأعضاء على معرفة المؤسستين اللتين يتولون إدارتهما، عبر طرح الأسئلة وطلب المعلومات ولقاء الموظفين والمشاركة في زيارات المجلس التنفيذي إلى الميدان.

٥ - وأعرب عن أمله أن تشكل هذه الدورة بداية جديدة وإيجابية في عمل المجلس لبناء مستقبل يحمل الأمل والأمان والازدهار لسكان البلدان التي تشملها البرامج.

جدول الأعمال وخطة العمل

٦ - تحدثت أمينة المجلس التنفيذي بإسهاب عن العناصر الواردة في جدول الأعمال المؤقت وقائمة الوثائق وخطة عمل الدورة (DP/2000/L.1). وأشارت إلى أنه وُزعت على المجلس التنفيذي خطة عمل منقحة. كما أشارت إلى أن ثمة وثيقة للبرنامج الإنمائي رُفعت إلى المجلس ولكنها لم تُدرج في الوثيقة DP/2000/L.1: التمديد الأول لإطار التعاون القطري لجمهورية مولدوفا (DP/CCF/MOL/1/EXTENSION 1). وسيقوم رئيس لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بإلقاء كلمة أمام المجلس في ٢٦ كانون الثاني/يناير. وفي ٢٧ كانون الثاني/يناير، سيُعقد اجتماع غير رسمي يتعلق بإصدار تقرير التنمية البشرية الوطني للصين. ومن المقرر أن يُعقد في ٣١ كانون الثاني/يناير الاجتماع

المشترك المعني بإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والذي سيضم المجلس التنفيذي للبرنامج الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان والمجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، مع مشاركة برنامج الأغذية العالمي. ووُزعت بشأن هذا الاجتماع مذكرة إيضاحية وجدول أعمال مشروح.

٧ - وأبلغ رئيس فرع المجلس التنفيذي في صندوق الأمم المتحدة للسكان المجلس أنه رُفعت إلى المجلس وثيقتان من وثائق الصندوق للدورة لم تُدرجا في الوثيقة DP/2000/L.1 وهما: تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن مسائل المالية والميزانية والإدارة المتعلقة بالصندوق (DP/FPA/2000/5) والتقرير المتعلق بلجنة التنسيق المعنية بالصحة التابعة لمنظمة الصحة العالمية/اليونيسيف/صندوق الأمم المتحدة للسكان التي اجتمعت في جنيف يومي ٢ و ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ (DP/FPA/2000/CRP.2).

٨ - وأقر المجلس التنفيذي جدول الأعمال وخطة العمل المنقحة لدورته العادية الأولى لعام ٢٠٠٠ (DP/2000/L.1).

٩ - أقر المجلس التنفيذي التقارير المتعلقة بالدورة السنوية لعام ١٩٩٩ (DP/1999/28) والدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٩ (DP/2000/1).

خطة العمل لعام ٢٠٠٠

١٠ - عرضت أمينة المجلس التنفيذي خطة العمل السنوية لعام ٢٠٠٠ (DP/2000/CRP.1)، مشيرة إلى أن الأمانة قد أعدتها بالتشاور مع مكتب المجلس. وعقد المكتب سلسلة من الاجتماعات الرسمية واجتماعات العمل لاستعراض محتوياتها وناقش المسائل ذات الصلة بعمل المجلس عام ٢٠٠٠ وما بعده .وبحث المكتب بصورة خاصة مسألة كيفية استعراض المجلس آليات البرمجة من قبيل أطر التعاون القطري وتقارير الاستعراض القطرية . وعُقدت المشاورات عموماً بشأن خطة العمل بغية تعزيز عمل المجلس، وخاصة في ضوء ازدياد كمية الوثائق المرفوعة إلى المجلس، كما بحث المكتب خطة العمل في ضوء الاحتياجات الجديدة في تقديم التقارير التي نجمت عن أطر التمويل المتعدد السنوات للبرنامج الإنمائي والمسائل المتصلة بها.

١١ - وبحث المكتب أيضاً إمكانية ترشيد جدول الاجتماعات بحيث تُعقد اجتماعات التمويل في الدورة نفسها التي تقدم فيها التقارير السنوية الموجهة نحو النتائج، وهو ما طلبه المجلس. وأشارت الأمينة إلى أنه يتعذر تطبيق هذا الترتيب عام ٢٠٠٠، لكن يؤمل في

السنوات القادمة أن يُبحث البندان في الدورة نفسها، وذلك بعقد الدورة السنوية في وقت مبكر.

١٢ - استعرضت الأمينة من ثم المجالات الرئيسية الأربعة التي شُدد عليها في عام ٢٠٠٠ في البرنامج الإنمائي، على النحو الوارد في الوثيقة DP/2000/CRP.1: إصلاح الإدارة، ونتائج البرامج، والميزانية والمالية، وتقرير مدير البرنامج السنوي. وأشارت إلى أنه على الرغم من أن الصناديق المرتبطة بالبرنامج الإنمائي ورد ذكرها في التقارير الموجهة نحو النتائج لعام ١٩٩٩، ستواصل، كل على حدة، تقديم تقرير كل عامين أو ثلاثة أعوام حسب الاقتضاء، فيقدم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة تقريره في الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٠، ويقدم برنامج متطوعي الأمم المتحدة تقريره في الدورة السنوية لعام ٢٠٠٠. والفقرة ٨ من الوثيقة DP/2000/CRP.1 تذكر ما لأطر التمويل المتعدد السنوات من أهداف فرعية ستشدد عليها بصورة خاصة التقارير التي تركز على النتائج لعام ١٩٩٩. وفي الدورة السنوية لعام ٢٠٠٠، ستُبحث بصورة استثنائية بعض أطر التعاون القطري وتقارير الاستعراض القطرية.

١٣ - وذكر رئيس فرع المجلس التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان أن عام ٢٠٠٠ كان عاماً محوريا، على غرار عام ١٩٩٥، الذي كان أول عام يلي مباشرة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، الذي عمل أثناءه صندوق السكان بصورة وثيقة مع المجلس التنفيذي لوضع أولويات برنامج الصندوق ونظام تخصيص الموارد في ضوء المؤتمر الدولي. وخلال العام القادم، سيعمل الصندوق بصورة وثيقة مع المجلس على تنفيذ عملية مثيلة، تستند إلى النتائج التي تمخضت عنها عملية استعراض المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد خمس سنوات التي انتهت للتو. ومن الأمور البارزة الأخرى التي شهدتها السنة وضع برامج الصندوق القطرية وإطاره التمويلي المتعدد السنوات، على النحو المفصل في الوثيقة DP/2000/CRP.1. وذكر أن إطار التمويل المتعدد السنوات يحتمل أن يفضي إلى نشوء احتياجات إضافية في مجال تقديم التقارير إلى المجلس في دورته السنوية لعام ٢٠٠٠.

١٤ - وأشاد أحد الوفود باستعراض خطة العمل لعام ٢٠٠٠، مشدداً على أن من الضروري ترشيد أعمال المجلس. والمسألة الرئيسة بالنسبة لهذا الوفد تتمثل في كفالة إدارة الشؤون العامة بفعالية رفيعة المستوى والحفاظ على مصداقية عمل المجلس، وهذان عاملان لا بد منهما إذ يؤثران في مستوى الدعم الذي تناله المنظمة. وأكد الحاجة إلى وضع إجراءات واضحة للبنود المتصلة بمسائل المالية، والمتعلقة بالميزانية والإدارة، لضمان أن ينظر فيها المجلس بطريقة صحيحة. أما في ما يتعلق بمسألة وضع البرامج، ينبغي أن يكون الممثلون مهيئين تماماً للمشاركة فيما يدور من نقاشات بشأن أطر التعاون القطري وتقارير

الاستعراض القطرية. وكان النقاش الذي دار في هذه الدورة حول تقارير الاستعراض القطرية مفيداً ويتعين تكراره. ويجب على أعضاء المجلس التفكير في اقتراحات لتحسين استعراض آليات وضع البرامج نظراً لارتباط هذه المسألة مباشرة بنوعية برامج البرنامج الإنمائي وفي النهاية بحشد الموارد. ودعا هذا الوفد إلى النظر بعناية في عدد دورات المجلس. وطلب الشروع قريباً في عملية ترمي إلى إشراك أعضاء المجلس في تقييم موارد الأنشطة غير الأساسية المقرر تقديمه إلى المجلس في دورته السنوية لعام ٢٠٠١، على النحو الوارد في المقرر ٢/٩٨.

١٥ - وأعرب وفد آخر عن اتفاقه مع المتحدث السابق على الحاجة إلى تقييم استعراض آليات البرمجة لدى البرنامج الإنمائي. وطلب المتحدث معلومات عن الأثر الذي يتركه انعقاد دورة مبكرة في عام ٢٠٠١ على تحديد موعد الدورة العادية الثانية.

١٦ - وشدد أحد المتحدثين على ضرورة انتهاج الانتقائية في نقاش أطر التعاون القطري وتقارير الاستعراض القطري. وأعرب عن الأمل في أن يواصل البرنامج الإنمائي تطبيق ما درج عليه من تنظيم اجتماعات للمجلس يشارك فيها الممثلون المقيمون الموجودون في نيويورك أثناء دورات المجلس. وأعرب عن شيء من القلق إزاء اختصار التقرير السنوي الذي يقدمه مدير البرنامج، على النحو الوارد في الوثيقة DP/2000/CRP.1. وعلاوة على ذلك، شدد على ضرورة أن يصدر البرنامج الإنمائي، دون تأخير، تقريراً سنوياً مفصلاً للجمهور.

١٧ - واقترح متحدث آخر خفض عدد الدورات ما بعد عام ٢٠٠٠ إلى دورتين عاديتين ودورة سنوية واحدة، بغية تخفيف أعباء عمل الأمانة.

١٨ - وذكرت أمينة المجلس التنفيذي أن المجلس أيد النظر في التقارير التي تركز على النتائج وعقد اجتماع التمويل في الدورة نفسها. غير أن ثمة مشاكل عملية في هذا الشأن، مثل ضرورة تخصيص الوقت الكافي لإعداد التقارير الموجهة نحو النتائج بعد ورود المعلومات المتعلقة بالسنة السابقة، وضرورة عقد اجتماع التمويل في وقت مبكر جداً في السنة التقويمية. وينطبق الأمر نفسه على الصندوق بمجرد اعتماد إطار التمويل المتعدد السنوات التابع له. ونوقشت مسألة عدد الدورات ومواعيدها في المكتب في إطار التحضير لخطة العمل السنوية لعام ٢٠٠٠. وبالنسبة لآليات وضع البرامج، أشارت إلى أن التشريع المتعلق بالنظر في أطر التعاون القطري وفي تقارير الاستعراض القطري يرد في المقرر ٧/٩٦. ووافق المجلس على اختيار ١٠ استعراضات قطرية سنوياً، استنادا إلى معايير معينة لإيضاح مختلف جوانب ما يضطلع به البرنامج الإنمائي من عمل على الصعيد القطري .والمعايير هي: التوزيع الجغرافي، وإنجاز إطار ثان من التعاون القطري؛ وطائفة من الأمثلة تشمل البلدان الأقل نموا

والبلدان التي تعيش ظروفاً خاصة والبلدان المتوسطة الدخل؛ والبلدان التي تُنفذ عمليتها المتعلقة بإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وتستدعي عملية بحث أطر التعاون القطري في المجلس مزيداً من الاستعراض وقالت إنها أحاطت علما بالتعليق الذي أُبدي على التقرير السنوي المفصل. ومن الممكن أن يجري ترتيب اجتماع يضم المجلس التنفيذي والممثلين المقيمين مباشرة عقب اجتماع الممثلين المقيمين العام، المقرر عقده بين ٢٨ شباط/فبراير و ٣ آذار/مارس ٢٠٠٠، وكلما سنحت الفرصة في دورات المجلس المقبلة.

١٩ - ولفت رئيس فرع المجلس التنفيذي في الصندوق إلى إشارة وردت في مرفق الوثيقة DP/2000/CRP.1 تتعلق بدورة التمويل الأولى في إطار قائمة بنود الدورة السنوية. وأشار إلى أن الوثيقة أُعدت في وقت لم تكن فيه معالجة إطار التمويل المتعدد السنوات في الدورة العادية الثانية مسألة أكيدة، فأُدرجت الإشارة كخيار. وأشار إلى أنه ستدُرج في إطار التمويل المتعدد السنوات المعلومات التي تتضمنها خطة العمل وطلب الإذن بالإنفاق على البرامج في إطار البند ٤ من جدول أعمال الدورة السنوية، وعليه فلا داعي لتقديم خطة عمل منفصلة إلى المجلس .وقال إن التقرير المتعلق بحالة التنفيذ المالي لبرامج الصندوق القطرية، الوارد أيضاً في إطار البند ٤ من جدول أعمال الدورة السنوية، سيُرفق بالتقرير السنوي للمدير التنفيذي. واقتُرح إرجاء النظر في البند ٥ من جدول أعمال الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٠ والمتعلق بالمساعدات الطارئة إلى الدورة السنوية لعام ٢٠٠٠. وقال إن الصندوق يرحب بالاقتراح القاضي بعقد ثلاث دورات سنوياً لا غير، وخاصة في ضوء الطلبات الكثيرة التي تتلقاها المنظمة على إعداد اجتماعات المجلس التنفيذي الثلاثة في الأشهر الستة الأولى من العام.

٢٠ - واقترح أحد الوفود البحث في هيكل إطار التمويل المتعدد السنوات بغرض تقرير طريقة تنظيم الدورات. وأبدى قلقه إزاء انخفاض عدد الدورات.

٢١ - وشدد متحدث آخر أيضا على الأهمية المعلقة على عدد الدورات .واستفسر عن إمكانية إصدار تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٠ خلال الدورة السنوية لعام ٢٠٠٠ وأشار إلى أن وفده من دعاة إخضاع هذا التقرير لمزيد من النقاش في المجلس.

٢٢ - وأشارت أمينة المجلس إلى أن الأمانة ستبحث إمكانية إصدار تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٠ أثناء الدورة السنوية لعام ٢٠٠٠. وأشارت أيضا إلى أن المناقشات غير الرسمية التي تتناول إعداد تقييم موارد الأنشطة غير الأساسية، على النحو المشرع في المقرر ٢/٩٨، ستبدأ قريباً.

٢٣ - وأقر المجلس التنفيذي خطة العمل السنوية لعام ٢٠٠٠ للمجلس التنفيذي للبرنامج الإنمائي/الصندوق (DP/2000/CRP.1) بصيغته المعدلة شفوياً.

جدول مواعيد الدورات القادمة

٢٤ - أبلغت أمينة المجلس التنفيذي المجلس أنه تم توزيع تواريخ انعقاد الدورات في عام ٢٠٠٠ والتواريخ المؤقتة لعام ٢٠٠١، وذلك بناء على ما أُجري من مباحثات بشأن خطة العمل لعام ٢٠٠٠. وأشارت إلى أن عدداً من الوفود اقترح عقد الدورة السنوية لعام ٢٠٠١ حيث يمكن للمجلس النظر في التقارير الموجهة نحو النتائج وفي اجتماع التمويل على السواء في تلك الدورة. وسيتواصل نقاش المواعيد المقترحة لعام ٢٠٠١ في المكتب.

٢٥ - وافق المجلس التنفيذي على الجدول الزمني التالي لدوراته القادمة في عام ٢٠٠٠ :

الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٠: ٣-٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٠

الدورة السنوية لعام ٢٠٠٠: ١٣-٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ (جنيف)

الدورة العادية الثالثة لعام ٢٠٠٠: ١١-١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠

٢٦ - ووافق المجلس التنفيذي على الجدول الزمني المؤقت لدوراته القادمة في عام ٢٠٠١:

الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠١: [٢٢ كانون الثاني/يناير-٢ شباط/فبراير ٢٠٠١ أو ٢٩ كانون الثاني/يناير-١٠ شباط/فبراير ٢٠٠١]

[الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠١: ١٩-٢٣ آذار/مارس ٢٠٠١]

الدورة السنوية لعام ٢٠٠١ : ١٤-٢٥ أيار/مايو ٢٠٠١ (نيويورك)

الدورة العادية الثالثة لعام ٢٠٠١ : ١٠-١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١

٢٧ - ووافق المجلس التنفيذي على جدول أعمال الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٠، على نحو ما ورد في مرفق المقرر ٦/٢٠٠٠. ودعت الأمينة المجلس إلى إبلاغ الأمانة لجميع ما يُبدى من تعليقات أخرى على جدول الأعمال، لتناقش في المكتب. ولاحظت أيضا أن من الممكن أن تتأخر بعض الوثائق اللازمة للدورة العادية الثانية، جراء قصر الوقت الذي خُصص لإعدادها. وفي حال اقترحت الأمانة أو الممثلون إجراء أي تغييرات في جدول الأعمال، فستناقش في المكتب.

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

ثانيا – خطط العمل للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣

بيان من مدير البرنامج

٢٨ – قدم مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خطط عمل البرنامج للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣ (DP/2000/8). وقُدِّم كذلك التقييم الشامل لعملية التغيير في البرنامج الإنمائي لعام ٢٠٠١ (DP/2000/3) للنظر فيه تحت البند نفسه.

٢٩ – وأكد مدير البرنامج حقيقة أن المشكلة التي يواجهها البرنامج الإنمائي كان ينظر إليها باعتبارها أزمة تمويل ولكنها في حقيقتها هي أزمة تنمية. فقد كانت إيرادات البرنامج الإنمائي من الموارد الأساسية في عام ١٩٩٩ أقل من ٧٠٠ مليون دولار، ويعود هذا جزئيا لتقلبات أسعار العملة، ولكنه يتعلق بصفة أعم بتصدع قاعدة المنظمة التمويلية. وسيؤثر تآكل قاعدة المنظمة التمويلية، تأثيرا كبيرا في الأنشطة الإنمائية في الأمم المتحدة وبخاصة على أفريقيا، حيث سينفق الصندوق الإنمائي أقل من ٥٠ في المائة مما أنفقه قبل خمس سنوات.

٣٠ – وأكد أنه رغم الوضع التمويلي اليائس، لا تستطيع المنظمة أن تقف مكتوفة اليدين في انتظار التزام المانحين. بل عليها أن تمضي بالمبدأ الواضح القائل بأنه إذا أُصلح البرنامج الإنمائي، فسيتيح المانحون مزيداً من الموارد الأساسية. وفي هذه الحالة، ينبغي للبرنامج الإنمائي أن يظهر قدرته على العمل والتأثير من خلال برامجه، حتى بموارده المنخفضة. وتستطيع المنظمة اجتذاب مزيد من الموارد عبر نجاح برامجها.

٣١ – وفيما يتعلق بالموارد غير الأساسية، لاحظ مدير البرنامج أن مجموع الموارد التي أتيحت للبرنامج الإنمائي في عام ١٩٩٩ بلغت ٢,٥ بليون دولار. وتبلغ معدلات النمو السنوي للموارد غير الأساسية ٢٠ في المائة أو أكثر. وهناك حاجة إلى استخدام الاستراتيجيات التي حققت نجاحا فيما يتعلق بالموارد غير الأساسية في البلدان الأكثر فقراً. بيد أنه شدد على أن الاستراتيجية الفعالة للحصول على تمويل غير أساسي هي مكمل لاستراتيجية الموارد الأساسية القوية وليست بديلاً منها.

٣٢ – وقد كانت خطط عمل البرنامج موضوعاً لمشاورات مستفيضة في كل من نيويورك وعلى المستوى القطري. وأدخلت تعديلات على المشروع الأصلي من أجل الحصول على التأييد الكامل من جانب البرنامج ومن جانب البلدان المانحة.

٣٣ - وذكر مدير البرنامج أن البرنامج الإنمائي، رغم صغر حجمه من الناحية المالية، فإن له تأثيراً عبر الأفكار. ومع تضاؤل قاعدة الموارد الأساسية، فقد سعى البرنامج الإنمائي لتوجيه خدماته وخبراته وعملياته لدعم أولويات البلدان المستفيدة من البرامج. وتتمثل الميزات النسبية التي يقدمها البرنامج الإنمائي في طبيعته العالمية المؤثرة وفي الثقة التي يتمتع بها على المستويات القطرية والإقليمية والعالمية. وتستطيع المنظمة أن تقدم المشورة خاصة في مجال الحوار بشأن السياسات العامة وتطوير المؤسسات. ولاحظ أن أنشطة البرنامج الإنمائي في هذا الإطار لا تزال تستطيع أن تروج لأهداف المنظمة في مجالات مثل المنظور الجنساني والبيئة. وبينما يوجه البرنامج عمله نحو الأنشطة التمهيدية استجابة لطلب البلدان المستفيدة من البرنامج، أخذ يبتعد عن حافظة المشاريع الصغيرة المتفرقة ويتجه نحو البرامج التي تدعم المشورة الاستراتيجية للتغيير. وأكد أن هذا النهج يأتي بدفع من البلدان وليس استجابة من المقر للتغيير المطلوب. وتعهد للمانحين بأن مائة سنت من كل دولار إضافي ستذهب إلى البرامج، لا للتكاليف الإدارية العامة.

٣٤ - وبيَن مدير البرنامج الخطوات التي سيتخذها البرنامج الإنمائي بشأن إعادة تنظيم المقر. فالبرنامج الإنمائي سيركز موارده أولاً على البرامج التي تطلبها البلدان المستفيدة بصورة أكبر، وثانياً ستوجه السياسة العامة لدعم ذلك الطلب. وسيبقى مديرو المكاتب الإقليمية في نيويورك وعواصم البلدان على علاقات رفيعة المستوى مع الحكومات. وستبسط الوظائف الإدارية والبرنامجية والمتعلقة بالسياسة العامة وستوزع لامركزياً للعمل الميداني. وسيخفض عدد العاملين في المقر بنسبة ٢٥ في المائة خلال فترة الـ ١٨ شهراً إلى السنتين القادمة.

٣٥ - ووصف الإجراءات التي قامت بها الإدارة، بما فيها دمج مكتبين في مكتب للإدارة، والخطط الرامية إلى تعزيز مكتب تقرير التنمية البشرية، ولإعداد نموذج دينامي موسع للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. ولاحظ أن مكتب الموارد والشراكات الاستراتيجية الجديد سيعمل على عكس الاتجاه التراجعي للتمويل الأساسي وسيستجيب للمسائل الناشئة التي أصبحت جزءاً من استراتيجية تكميلية لجمع الأموال للموارد غير الأساسية، وتشمل التدابير التي اتخذت نظام إدارة محلية لامركزية جديدة، بغرض تلبية طلب الدعم لبرنامج موجه للبلدان. وستحدث إعادة هيكلة رئيسية لعمليات اتخاذ القرار من خلال الفريق التنفيذي الجديد ذي النمط الوزاري. وأكد مدير البرنامج أنه سيتم إيقاف الأنشطة التي لا تلبي الأولويات الجديدة. وستنفذ عملية إصلاح قوية لشؤون الموظفين ويقوم مدير البرنامج فيها بدور المسؤول الأول عن شؤون الموظفين، بحكم الواقع.

٣٦ - ومن شأن تأييد المجلس التنفيذي لخطط العمل أن يضاعف زخم الإصلاح الذي بدأ بالفعل. وهناك مسائل أخرى ستطرح لاحقاً خلال هذا العام، مثل البعد الأوسع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وسيتم تناول دور البرنامج الإنمائي في الأزمات وحالات ما بعد النزاع وترتيبات التنفيذ وكذلك الإدارة المعنية بالنتائج في وقت لاحق خلال هذا العام.

٣٧ - وأكد مدير البرنامج أن هناك الآن فرصة تاريخية، حيث تترجم الإمكانات إلى إنجاز أهداف رئيسية في التنمية. ويقف الصندوق الإنمائي والمجلس عند مفترق الطرق حيث يستطيعان معاً المضي قدماً ليكونا حافزاً للتغيير، أو ليفقدا قيمتهما كوكالة للتنمية تائهة بين كبار المنافسين وصغارهم. وباختصار، فإن لنوعية دعم المجلس أهمية قصوى.

تعليقات الوفود

٣٨ - رحب كثير من الوفود بنوايا مدير البرنامج لتجديد البرنامج الإنمائي من خلال خطط العمل، وأعربوا عن تطلعهم لتنفيذ هذه الخطط. وركز معظم المتكلمين على قسوة الوضع الحالي للبرنامج الإنمائي وعلى حاجة المنظمة لتنشيط عملياتها من أجل اجتذاب الموارد له وضمان فعالية البرنامج. ورغم أن خطوات أساسية قد اتخذت في السنوات الأخيرة، بما فيها اعتماد إطار التمويل المتعدد السنوات وإدارة التغيير، فهناك حاجة لفعل المزيد وللاستفادة من الدروس المستخلصة. وذكرت عدة وفود أن الخطط لا زالت عملاً في طور التنفيذ. وأشاد عدد من الوفود بعملية المشاورات المستفيضة التي سبقت الدورة الحالية.

٣٩ - وفي معرض تعليقهم على التقييم الشامل لعملية التغيير (DP/2000/3)، أشاد بعض المتكلمين بصراحة التقييم في تناول المشاكل المواجهة في تنفيذ تلك العملية. وحسب رأي أحد الوفود فإن التحليل الوارد في التقرير يمثل نقطة انطلاق لمزيد من النقاش. وأشاد وفد آخر برغبة مدير البرنامج في الاعتماد على ما تحقق في جدول أعمال إدارة التغيير الذي أعده سلفه، بما في ذلك مسائل من قبيل تغيير نمط القيادة، والمساءلة، والثقافة المؤسسية، والأداء، والشراكات المبتكرة.

٤٠ - وركزت وزيرة صحة بوتسوانا على أهمية النقاش بشأن خطط العمل، وأعربت عن أملها في أن تقدم هذه الخطط برنامجاً إنمائياً أكثر قدرة على تعزيز مساهمته في تنمية البلدان المستفيدة من البرنامج، خاصة في أفريقيا. وقالت إن وفدها يرى أن الخطط تمثل أداة ستساعد في زيادة تعزيز الإطار التمويلي المتعدد السنوات وأهدافه. وأضافت أن السياسات العامة السليمة والواقعية مهمة جداً وأن التزام مدير البرنامج الإنمائي بتعزيز دور البرنامج في مجال السياسات العامة للدعم والتنمية المؤسسية يعد قراراً حكيماً وسديداً. ولاحظت بصفة خاصة الدور الحاسم للمكتب الإقليمي لأفريقيا باعتباره شريكاً في شبكة للترابط العالمي وفي

دعم المكاتب القطرية. ولذلك فإن بلدها يؤيد خطط العمل واستراتيجية تعبئة الموارد تأييداً كاملاً.

٤١ - وأكدت ممثلة نيجيريا، التي تحدثت باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، أن المجموعة تقر لمدير البرنامج حق إجراء التغييرات التنظيمية المناسبة التي من شأنها أن تحافظ على الخصائص الجوهرية للمنظمة والتي تتسق مع قرار الجمعية العامة الذي أنشأ ولاية البرنامج الإنمائي وهيكله العام. وترى المجموعة أن إصلاح المنظمة يجب أن يسترشد بالأهداف الرئيسية المتمثلة بزيادة الموارد الأساسية وتحسين تنفيذ الخدمات المقدمة للبلدان النامية بما يتمشى مع أهدافها التنموية الوطنية وأولوياتها. ولا بد لخطط العمل من التركيز على أهمية تعبئة الموارد ووضع خطة قابلة للتنفيذ لاستعادة تمويل المانحين الذي تحتاجه المنظمة. وأعربت الممثلة عن رغبة المجموعة في توكيد التركيز القطاعي في عمل البرنامج الإنمائي، فهو واحد من أعظم المنجزات التي حققها للبلدان النامية وينبغي المحافظة عليه ورعايته. ولذلك ينبغي أن يظل هدف دعم المنظمة لبرامج الحكومات ومشاريعها موجهاً نحو تشجيع النمو الاقتصادي، والتنمية المستدامة، مع اعتبار القضاء على الفقر والتنمية البشرية الشاملة في قمة الأولويات. وأعرب كثير من الوفود عن تأييدهم لبيان مجموعة الـ ٧٧ والصين.

٤٢ - وذكر أحد الوفود أن الممارسة الجارية في المجلس التنفيذي هي أن يعبر فرادى الأعضاء أو المراقبين عن آراء بلدانهم الخاصة وتجنب التكلم باسم مجموعة من البلدان. وأضاف أن المشاركة الحقيقية ينبغي أن يحافظ عليها من خلال التجربة المتفردة بأن يكون لكل بلد رأيه الخاص.

٤٣ - وذكرت ممثلة مجموعة الـ ٧٧ والصين أن المجموعة قد خاطبت المجلس التنفيذي كمجموعة عدة مرات خلال السنوات الماضية ولا يوجد تشريع يمنعها من ذلك. وأكدت أن حق اتخاذ القرار يظل مكفولاً للمجلس التنفيذي وأن بيان المجموعة يمثل مساهمة في الحوار.

٤٤ - وأكد كثير من الوفود أن خطط العمل يجب أن تظل مرنة، بإتاحة الفرصة في المستقبل لتحليل تقدمها وتقييمها، ولتوضيح التفاصيل، وصياغة الأهداف. وأن من الجوهري أن تعدل الخطط لتناسب الأوضاع الخاصة بالبلدان في إطار النهج القطري المنحنى. وشدد كثير من المتكلمين على الحاجة لأن يحافظ البرنامج الإنمائي على علاقة قوية مع كل من المانحين والبلدان المستفيدة من البرنامج في تنفيذ الخطط. وأكد بعض المتكلمين في إطار تطلعهم لتنفيذ الخطط على الحاجة لوضع مؤشرات يمكن قياسها. وذكر أحد الوفود أن هناك حاجة لوضع خطة عمل أكثر دقة وميزانية أكثر تفصيلاً لكي ينظر في الدعم المالي لتنفيذ

الخطط. وطلب متكلم آخر تقديم تفاصيل النفقات البالغة ٢٥ مليون دولار لتنفيذ الخطط، والمشار إليها في الفقرة ٨٧.

٤٥ - وشدد كثير من الوفود على الحاجة إلى العودة إلى قاعدة تمويل أساسي قابلة للنمو. وفضلاً عن ذلك جرى تأكيد ضرورة أن يثبت البرنامج الإنمائي مقدرته على الاستفادة القصوى من المساهمات، وأن يثبت أنه سيظل منظمة مفيدة لتقديم المساعدة الإنمائية. وأشار أحد المتكلمين إلى الحاجة إلى التزام متجدد من قبل جميع الدول بقيمة التعاون الإنمائي المتعدد الأطراف وفعاليته لتحقيق النتائج واستعادة التمويل. ونادى عدد من المتكلمين باستراتيجية لتعبئة الموارد لدعم الموارد الأساسية تتسم بقدر من الوضوح أكثر مما ورد في خطط العمل. وخلال النقاش، أشارت عدة وفود إلى أنها ستزيد مساهماتها في موارد البرنامج الإنمائي الأساسية في عام ٢٠٠٠، وحدد اثنان منها زيادتهما بمقدار ٢٥ في المائة مقارنة بمساهمتهما في عام ١٩٩٩. وذكر أحد الوفود أن التنفيذ الكامل لمقرر المجلس التنفيذي ١/٩٨ سيؤثر في موقفه بشأن الدعم المالي للصندوق الإنمائي في المستقبل.

٤٦ - ورغم أن عدداً من المتكلمين أعربوا عن تأييدهم لنهج البرنامج الإنمائي بتوجيه المساعدة للأنشطة التمهيدية، باعتباره وسيلة لزيادة أثر المساعدة الإنمائية إلى الحد لأقصى، أكد آخرون الحاجة إلى أن يظل البرنامج الإنمائي مرناً في البرمجة حسب احتياجات الدول المستفيدة من البرامج وأوضاعها الخاصة. وذكرت بعض الوفود أن مفهوم التوجه التمهيدي سيكفل لمشاريع البرنامج الإنمائي وبرامجه أن تكون عنصراً حافزا ويمكن إعادة تنفيذها على نحو يضمن أفضل النتائج الممكنة. وتمثل تقارير التنمية البشرية القطرية مثالاً جيداً لكيفية عمل البرنامج الإنمائي في إطار النهج القطري المنحنى وفي إطار تقديم المشورة بشأن السياسات العامة. وجرى التركيز على ضرورة تجنب البرنامج الإنمائي للمجالات ذات الحساسية السياسية وبنائه على علاقة الثقة التي تربطه بالبلدان المستفيدة من البرامج.

٤٧ - وحذر أحد الوفود من خطورة أن يصبح البرنامج الإنمائي منظمة استشارية رفيعة المستوى إذا لم يربط مشورته بشأن السياسات العامة ربطاً وثيقاً ببناء القدرات وأنشطة البناء المؤسسية. وذكر وفد آخر أن الدول المستفيدة تستطيع أن تدرج الأنشطة التي ترغب فيها في أطر التعاون القطري الخاصة بها، دون أن يغير البرنامج الإنمائي من توجهه العام.

٤٨ - وذكر عدة متكلمين أن البرنامج الإنمائي في موقع جيد يسمح له بأداء دور رئيسي في التنسيق، باعتباره الجهة التي تمول نظام الأمم المتحدة للمنسقين المقيمين وتديره، وخاصة في إعداد نظام إنمائي أكثر اتساقاً. وفي هذا الصدد، يعد اختيار ممثلين مقيمين أكفاء أمراً

جوهرياً. وتم تأكيد أهمية إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والتقييم القطري المشترك في التنسيق على المستوى القطري.

٤٩ - وشددت عدة وفود على الحاجة لأن يوضح البرنامج الإنمائي دوره، ومهامه، وميزته النسبية، آخذاً في الاعتبار المبادئ التوجيهية التي اعتمدت في مقرر المجلس التنفيذي ١/٩٨. ولوحظ أن تدابير الأداء المقترح بالإضافة لإطار التمويل المتعدد السنوات والتقرير السنوي الموجه نحو النتائج، ستسهم في تقييم الميزة النسبية للبرنامج الإنمائي خلال السنوات القادمة. وطُلبت معلومات بشأن المجالات التي ستحول إلى منظمات أخرى أو تلك التي ستخفض، وكذلك معلومات عن الطريقة التي سيتم بها إحداث ذلك.

٥٠ - وأعربت عدة وفود عن رأيها بأن الخطط لم تحدد بوضوح المجالات التي يلزم التركيز عليها في مستقبل عمل المنظمة، وذكر أحد هذه الوفود أن الأنشطة التمهيدية تعتبر مفهوماً واسعا وعاماً جداً. وأشار بعض المتكلمين إلى أن التحليل يفتقر إلى إيضاح كيفية مساهمة التركيز على دعم الأنشطة التمهيدية في تحقيق هدف الصندوق الإنمائي الجوهري المتمثل في القضاء على الفقر، وطُلبت معلومات عن كيفية تكامل برامج البرنامج الإنمائي مع استراتيجيات تخفيف حدة الفقر التي تضطلع بها منظمات أخرى، مثل البنك الدولي. وشددت عدة وفود على الحاجة لأن يركز البرنامج الإنمائي أنشطته على أكثر البلدان فقراً. وشدد عدة متكلمين على الدور المهم الذي ينبغي للصندوق الإنمائي الاستمرار في الاضطلاع به في متابعة توصيات مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية.

٥١ - وجرى الإعراب عن التأييد لاستخدام وكالات متخصصة للقيام بأنشطة تتصل بمجالات خبرتها، بتحديد واضح لكيفية تعاون البرنامج الإنمائي مع تلك المنظمات. وينبغي كذلك مراعاة عملية الإصلاح الجارية في الأمم المتحدة. وينبغي تجنب الازدواج والتداخل مع أجزاء منظومة الأمم المتحدة الأخرى. وأكد أحد الوفود أنه لا ينبغي أن يدخل البرنامج الإنمائي في تنافس مباشر مع الأمانة العامة ومع الوكالات المتخصصة فيما يتعلق بتطوير الخبرة في مجال السياسات العامة داخل المنظمة. وأكد متكلم آخر أن الشركاء الذين يعينهم الصندوق الإنمائي للقيام ببعض الأنشطة لا بد أن يكونوا مقبولين تماماً لدى حكومات البلدان المعنية المستفيدة من البرامج.

٥٢ - وأكدت عدة وفود الحاجة إلى تعريف مفهوم الحكم وكيفية تطبيقه في برامج البرنامج الإنمائي. واقترح أحد الوفود أن يكون هنالك تعريف مكتوب متفق عليه. ومن الضروري أن يعرف المفهوم عبر نهج تشاوري شفاف. وأكد بعض المتحدثين أن مفهوم الحكم لا ينبغي أن يعني إهمال الأنشطة المتصلة بالقضاء على الفقر وينبغي أن لا يُفرض على

أي من البلدان. ولاحظ أحد الوفود أن المصطلح قد عرف بعبارات أكثر تعميماً في البرنامج الإنمائي مقارناً بسائر منظمات الأمم المتحدة.

٥٣ - ولاحظ كثير من المتكلمين أن دور البرنامج الإنمائي في الأزمات وحالات في مرحلة ما بعد الصراع سيناقش في الدورة العادية الثانية. وانتهزت بعض الوفود الفرصة لتعرب عن تقديرها لعمل الصندوق الإنمائي في الاستجابة للطوارئ الناجمة عن النزاعات والكوارث الطبيعية. بيد أن كثيرا من الوفود أعرب عن ضرورة إقامة تعاون وثيق بين البرنامج الإنمائي والمنظمات الأخرى داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، وذلك من أجل ضمان انتقال تدريجي من مساعدات الطوارئ إلى الإعمار، والتنمية، والتقسيم المناسب للعمالة على المستوى القطري. وذكر بعض الوفود أن الصندوق الإنمائي ينبغي أن يكون انتقائياً بشأن البلدان والظروف التي يقوم فيها بدور ما في مرحلة ما بعد الصراع. ودعا بعض المتحدثين إلى نقاش أوسع بشأن هذا الموضوع، في ضوء موافقة الجمعية العامة على الأدوار المناسبة لكل المنظمات ذات الصلة. ولا بد من تطبيق معايير واضحة وشفافة، خاصة في حالات الأزمات.

٥٤ - ورحب كثير من المتكلمين بتشكيل مكتب جديد للموارد والشراكات الاستراتيجية. وأشاروا إلى أن تعزيز التنسيق بين جميع الشركاء في التنمية يعد أمراً أساسياً للاستفادة القصوى من الموارد المحدودة. وأشاد عدة متكلمين بالتقدم المحرز في العلاقات بين الصندوق الإنمائي والبنك الدولي وحثوا المنظمتين على مواصلة العمل معاً، بصفة خاصة لتجنب التداخل بين البرامج. وفي إطار عملية تحديد مستقبل البرنامج الإنمائي، لا بد من مراعاة مشاركة البنك الدولي في مجالات كانت ميادين عمل تقليدية للأمم المتحدة، بالإضافة لاتساع دوره في مجال تقديم المشورة بشأن السياسات العامة. وركز عدة متكلمين على أهمية توسيع التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وأكد أحد الوفود على أهمية تكوين شراكات مع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص حسب معايير محددة.

٥٥ - وقدم الدعم إلى عمل البرنامج الإنمائي في مجال تكنولوجيا المعلومات، الذي يركز على الفقراء، ذلك أنه يتيح فرصا كبيرة لتقاسم المعرفة بين البلدان والمناطق وداخل البرنامج الإنمائي.

٥٦ - وفيما يتعلق بمسائل الإدارة التي تتضمنها خطط العمل، نوه معظم المتحدثين باعتزام مدير البرنامج إيفاد ربع موظفي المقر إلى الميدان وإنهاء المركزية في الأعمال المتعلقة بالسياسات العامة. وأعرب أحد المتحدثين عن خشيته من أن يكون من الأصعب الحصول على المعلومات والبيانات الخاصة بالعمليات التي تنفذ على المستوى القطري من البرنامج

الإنمائي في حالة زيادة اللامركزية فيه. وشدد العديد من المتحدثين على أهمية وجود مكاتب إقليمية قوية في نيويورك يرأسها موظفون من رتبة أمين عام مساعد. ودعت بعض الوفود إلى تعزيز مرافق الموارد دون الإقليمية وتحديد دورها بصورة أوضح. وأعرب أعضاء المجلس عن تأييدهم للقيادة التي تكون على نمط المجلس الاستشاري، والعزم على تطوير كفاءات الموظفين، والتدريب وغير ذلك من التدابير التي يقررها مدير البرنامج، حسبما أوضحته خطط العمل.

رد مدير البرنامج

٥٧ - وجه مدير البرنامج شكره إلى البلدان التي أعلنت زيادة مساهماتها في ميزانية البرنامج الإنمائي في عام ٢٠٠٠. وأعرب عن شكره أيضا لجميع الوفود على ما أبدته من تعليقات متبصرة وجوهرية وقال إنها ستدرس بإمعان.

٥٨ - وردا على أولئك الذين طلبوا مزيدا من الدقة فيما يتعلق بالتركيز، ذكر أن جميع أنشطة المنظمة يجب أن تدعم الهدف الشامل للبرنامج المتمثل في التنمية البشرية وتخفيف حدة الفقر. وهو يفضل استخدام عبارتي ''الحوار المتعلق بالسياسات'' و ''التنمية المؤسسية'' بدلا من ''الحكم الجيد''، لأنهما تبدوان أكثر دقة وقابلتين للتطبيق بصورة شاملة. وتم التفكير في إدراج مجالات تركيز معينة مثل نوع الجنس والبيئة والسياسات التجارية ضمن تلك الفئة في إطار الهدف الشامل للبرنامج الإنمائي.

٥٩ - وبالنسبة لوضع تعريف عام للحكم، وافق مدير البرنامج على أنه قد يصعب تحديد تعريف شامل يلقى موافقة جميع البلدان. ففي رأيه أن يتم التعريف على مستوى البلدان التي تشملها البرامج، حيث اختيرت خدمات البرنامج الإنمائي لقدرتها على تلبية احتياجات هذه البلدان. وأكد أن البرنامج الإنمائي سيختص في الأنشطة التي تريدها البلدان التي تشملها البرامج. وسيكفل البرنامج الإنمائي توفير جهات أخرى، مثل الوكالات المتخصصة، كل ما يتعذر عليه هو توفيره. وستُعين الخيارات والطريقة التي ستُعتمد في تحديد الخدمات وتقديمها عن طريق التقرير السنوي الذي يركز على النتائج المتحققة وبطاقة القيد الخاصة بخطط العمل.

٦٠ - وشدد على أن ليس ثمة من بديل لتعزيز تمويل الأنشطة الأساسية للبرنامج الإنمائي وعلى وجوب أن يكون تمويل الأنشطة غير الأساسية جزءا مكملا وليس بديلا لها. إلا أنه يتعين على البرنامج الإنمائي أيضا السعي إلى تأمين تمويل الأنشطة غير الأساسية، ذلك أنها تمثل مصدرا ديناميا ومتناميا للموارد. وأكد من جديد أن مبلغ ١,١ بليون دولار المستهدف للموارد الأساسية سنويا سيتم توفيره. ولكنه شدد على أنه يجب أن تتضمن أي استراتيجية

شاملة وديناميةفي مجال جمع الموارد، موارد أساسية وغير أساسية على السواء، وذلك بغية توظيف جميع ما لدى البرنامج الإنمائي من إمكانات. وأشار إلى المبالغ الكبيرة التي مول بها المانحون التقليديون البرنامج الإنمائي لصالح الجهود التي تُبذل لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب في أفريقيا الجنوبية. وفي بيان أدلى به أمام مجلس الأمن في ١٠ كانون الثاني/يناير، كان قد شدد على أنه لا يمكن معالجة بعض المسائل مثل فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب بمعزل عن أوجه التطور الأشمل للأزمة. وسيحدد المجلس ما إذا كان تمويل الأنشطة الأساسية المستهدف قد تحقق وهو على استعداد لاتخاذ جميع ما يلزم من الخطوات في هذا الشأن. وقال إن الدعوة القوية التي تضطلع بها البلدان التي تشملها البرامج في مناصرة الدور الحاسم الأهمية الذي يؤديه البرنامج الإنمائي في الأنشطة التي تُنفذ على المستوى القطري لا تُقدر بثمن في مجال إقناع المانحين بتزويد البرنامج الإنمائي بالدعم اللازم.

٦١ - ومن شأن إدارة البرنامج الإنمائي على نمط المجلس الاستشاري أن تجمع بين ما تنطوي عليه أعمال المنظمة من جوانب إقليمية وشاملة للأقاليم، بطريقة تكفل نجاح النهج القائم على المعرفة واستخلاص الدروس. وفيما يتعلق بمسألة أخرى في مجال الإدارة، لاحظ أنه بالرغم من أن عدد الوظائف الأساسية قد خفض تخفيضا كبيرا في السنوات الأخيرة، زادت الوظائف غير الأساسية في المشاريع. وسيشمل تخفيض عدد الموظفين في المقر بنسبة ٢٥ في المائة كلا من الوظائف الأساسية وغير الأساسية. وذكر بصورة خاصة أنه ينبغي للغالبية العظمى من كبار الموظفين أن تكون على المستوى القطري. وأكد أنه في الوقت الذي ستخفض فيه الوظائف في المقر، ألزمت خطط العمل المنظمة على نحو واضح بزيادة معدل توظيف أشخاص جدد، بغية تجديد المنظمة على مستوى الدخول ومستوى منتصف المسيرة الوظيفية. وهذا أمر ليس من اليسير تحقيقه في إطار ميزانية إدارية عديمة النمو، وسيكون لهذه العملية أثر كبير على الموظفين.

٦٢ - وكان من المقرر أن تُمول تدابير الانتقال من مبلغ الـ ٢٥ مليون دولار المخصص المشار إليه في خطط العمل. وسيوفر مزيد من التفاصيل بشأن النفقات في دورة قادمة للمجلس التنفيذي. وشدد مدير البرنامج على تقديره للمجلس التنفيذي على ما قدمه من قوة دفع، وعلى أن الإدارة ستُعمل فكرها بعناية في كل ما قيل في الدورة الحالية. وستدور في الدورة الثانية العادية مناقشات بشأن دور البرنامج الإنمائي في الأزمة وفي حالات ما بعد الصراع.

٦٣ - وقال إن آخر فكرة يود إبداءها للمجلس التنفيذي قبل إنهاء كلمته هو أن المجلس قد أعطى البرنامج الإنمائي الإذن بالبدء بتنفيذ التغيير الإداري الفائق الصعوبة والمشقة. وأُعرب عن الأمل أن يتمكن البرنامج الإنمائي من الاعتماد على دعم من المجلس وأن يضع الجميع نصب أعينهم الهدف الاستراتيجي، وهو تحقيق النتيجة التي تتمثل في تجديد الموظفين الملتزمين برؤية أكثر تركيزا على الغايات التي ينشدها البرنامج الإنمائي، مع الاستجابة قبل أي شيء آخر لأهداف البلدان التي تشملها البرامج.

٦٤ - اعتمد المجلس التنفيذي المقرر التالي:

٢٠٠٠/١ - خطط عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣

إن المجلس التنفيذي

١ - **يشير** إلى قرار الجمعية العامة ١٩٢/٥٣؛

٢ - **يشير** إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦/١٩٩٩؛

٣ - **يؤكد** من جديد مقرراته ١٤/٩٤، و ١/٩٨، و ٢٣/٩٨، و ١/٩٩، و ٢٣/٩٩؛

٤ - **يرحب** بجهود مدير البرنامج لضمان مستقبل صندوق الأمم المتحدة الإنمائي، بوصفه برنامجا إنمائيا رئيسيا للأمم المتحدة، ويؤكد تأييده له في مواصلة تلك الجهود في جملة أمور، في إطار إصلاح الأمم المتحدة للأنشطة التشغيلية؛

٥ - **يعرب** عن قلقه الشديد لتدني مستوى الموارد الأساسية ويدعو مدير البرنامج إلى زيادة الجهود، في إطار تنفيذ خطط العمل، من أجل ضمان تمويل يمكن التنبؤ به لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبلوغ هدف التمويل السنوي المتفق عليه وقدره ١,١ بليون دولار من الموارد الأساسية؛

٦ - **يلاحظ** أن خطط العمل تؤكد ضرورة أن تظل الأنشطة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة قطرية المنحى؛

٧ - **يتطلع** إلى أن تنفذ في حينها خطط العمل للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣ والتي تحتويها الوثيقة DP/2000/8، ويطلب إلى مدير البرنامج أن يضع في الاعتبار، في تنفيذ خطط العمل، كافة الآراء المعرب عنها في الدورة العادية الأولى للمجلس التنفيذي في عام ٢٠٠٠ والخصائص الجوهرية لأنشطة الأمم المتحدة التشغيلية؛

٨ - **يطلب** إلى مدير البرنامج أن يقدم تقريرا إلى المجلس التنفيذي بشأن تقدم خطط العمل للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣ وتنفيذها، باعتباره جزءا من دورة تقديم التقارير المنشأة بموجب الإطار التمويلي المتعدد السنوات.

٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠

٦٥ - وعقب اعتماد المقرر، شدد أحد الوفود على أن لجميع الوفود الحق في طلب الوقت الكافي للتوصل إلى قرار. وأعرب وفد آخر عن شكره على ما أُبدي من روح تعاون دعما لبرنامج إنمائي كفء وفعال يستجيب لاحتياجات البلدان التي يشملها البرنامج ويمتلك الموارد الكافية للاضطلاع بالمهمة. وأكد أن إتاحة الوقت اللازم للتوصل إلى قرار نهائي أمر حيوي إذ أنه يسمح للمجلس بأن يتخذ قرارا مفيدا. وأشار أيضا إلى أن التماس الوقت كان قد تم باسم الوفود الستة التي قدمت مشروع مقرر بشأن خطط العمل. وأعرب عن تأييد وفده توفير الوقت الكافي في المستقبل لعملية صنع القرار، إذ أن المجلس يباشر مهمته لخلق برنامج إنمائي كفء وفعال ويستجيب لاحتياجات البلدان التي تشملها البرامج.

٦٦ - وأعرب وفد آخر عن امتنانه الخاص لنواب رئيس المجلس، لما يبذلونه من جهود، تحت قيادة الرئيس، للتوصل إلى توافق في الآراء وبناء شراكة داخل المجلس.

٦٧ - وبالنسبة لاعتماد مقرر بشأن خطط العمل، كرر متحدث آخر القول إنه يجب على البرنامج الإنمائي المضي في الحفاظ على مبادئه الأساسية في العالمية والحيادية وعلى مكانته بوصفه منظمة تمول بالتبرعات. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تؤخذ قرارات الجمعية العامة ومقررات المجلس التنفيذي في الاعتبار. وأعلن هذا الوفد أيضا أن القرارات المتعلقة باحتياجات البرنامج الإنمائي وأولوياته يجب أن تتخذها دون غيرها حكومات البلدان التي تشملها البرامج. وأكد أنه لا ينبغي، أيا كان السبب، أن يستأثر موضوع إدارة الشؤون العامة وحده بتركيز البرامج التي ينفذها البرنامج الإنمائي ولا ينبغي فرضه على أي بلد كان.

٦٨ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقييم الشامل لعملية التغيير في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ٢٠٠١ (DP/2000/3).

ثالثا – أطر التعاون الإقليمي والمسائل ذات الصلة

مقدمة

٦٩ – عرض مدير البرنامج المعاون البند المتعلق بأطر التعاون القطري والمسائل ذات الصلة. فأبلغ المجلس التنفيذي موافقة مدير البرنامج على تمديد ٢٦ إطارا للتعاون القطري لمدة عام واحد. (للاطلاع على قائمة الوثائق ذات الصلة، انظر الفقرة ٧٠ أدناه) وكان عدد التمديدات الكبير مرتبطا بالحالة العامة للموارد الأساسية، حيث أن أطر التعاون القطري التي تستغرق ثلاث سنوات مُددت لسنة رابعة. ولم تخصص أي موارد جديدة لعام ٢٠٠٠. ولذا ألفت بلدان عديدة أنفسها وليس لديها إلا موارد شديدة التدني لعامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١. كما أن بعض التمديدات ساعدت على إتاحة الفرصة لمواءمة فترات البرامج للسماح بالبدء في التواريخ نفسها التي تبدأ فيها صناديق وبرامج أخرى.

٧٠ – وأحاط المجلس التنفيذي علما بتمديد أطر التعاون القطري، والبرامج القطرية وأطر التعاون الإقليمي التالية: التمديد الأول لأطر التعاون القطري لكل من أنغولا (DP/CCF/ANG/1/EXTENTION 1)، وموريشيوس (DP/CCF/MAR/1/EXTENTION 1)، وسيشيل (DP/CCF/SEY/1/EXTENTION 1)، وسوازيلند (DP/CCF/SWA/1/EXTENTION 1)، وإندونيسيا (DP/CP/INS/5/EXTENTION 1)، وجمهورية كوريا /DP/CCF/ROK/1/ (EXTENTION 1)، وبيلاروس (DP/CCF/BLR/1/EXTENTION 1)، والبوسنة والهرسك (P/CCF/BIH/1/EXTENTION 1) وبلغاريا (DP/CCF/BUL/1/EXTENTIONI)، وكرواتيا (DP/CCF/CRO/1/EXTENTION 1)، والجمهورية التشيكية (DP/CCF/CZE/1/EXTENTION 1)، واستونيا (DP/CCF/EST/1/EXTENTION 1)، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة (DP/CCF/MCD/1/EXTENTION 1)، وجورجيا (DP/CCF/GEO/1/EXTENTION 1)، وهنغاريا (DP/CCF/HUN/1/EXTENTION 1)، ولاتفيا (DP/CCF/LAT/1/EXTENTION 1)، وليتوانيا (DP/CCF/LIT/1/EXTENTION 1)، ومالطة (DP/CCF/MAT/1/EXTENTION I)، وبولندا (DP/CCF/POL/1/EXTENTION 1)، وجمهورية مولدوفا (DP/CCF/MOL/1/EXTENTION 1)، والاتحاد الروسي (DP/CCF/RUS/1/EXTENTION 1)، وسلوفاكيا (DP/CCF/SLO/1/EXTENTION 1)، وسلوفينيا (DP/CCF/SVN/1/EXTENTION 1)، وتركيا (DP/CP/TUR/5/EXTENTION 1)، (البرنامج القطري، وأوكرانيا (DP/CCF/UKR/1/EXTENTION 1)، وسانت هيلانه (DP/CCF/STH/1/EXTENTION 1)؛ والتمديد الأول لإطار التعاون الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة (DP/RCF/REC/1/EXTENTION 1).

إطار التعاون القطري الأول لليبريا

٧١ - أشار مدير البرنامج المعاون لدى عرضه البند ٣، إلى إطار التعاون القطري لليبريا (DP/CCF/LIR/1)، الذي أُعد في وقت حاسم الأهمية بالنسبة للبلاد. إذ أن البلاد نعمت في الفترة الأخيرة باستشراف أكثر إيجابية للمستقبل، قام على أساس التحسن العام الذي تشهده الحالة الأمنية في البلاد، واكتمال عملية تدمير الأسلحة، والدور الذي أدته في عملية السلام في سيراليون، والتزام قوي جدا باتباع سياسات الاقتصاد الكلي وجهد دؤوب تبذله الحكومة لترسيخ العبر المستقاة من المسيرة الديمقراطية. وتعيش ليبريا حالة ما بعد صراع تستحق من المجلس النظر بإمعان. وأشار إلى أنه لم يكن دوما من السهل جذب انتباه المانحين إلى ليبريا. وتواجه البلاد تحديات كبيرة عديدة، من بينها إعادة إدماج قدامى المقاتلين، واللاجئين والمشردين داخليا، وإعمار المرافق، وإنشاء مؤسسات جديدة وإقامة الديمقراطية. وأعلن أن وفدا رفيع المستوى يشترك فيه البرنامج الإنمائي، والبنك الدولي ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين سيزور ليبريا، وسيراليون وغينيا الأسبوع التالي وذلك بغية البحث عن السبل المناسبة لمعالجة مسألة ''الفجوة'' الكائنة في هذه البلدان. وسيعقب البعثة، اجتماع يعقد في نيويورك لجمع الأموال لاسترعاء مزيد من الانتباه لبلدان ما بعد الصراع.

٧٢ - واستفسر أحد الوفود عما إذا كانت قد تسنت الفرص لأعضاء المجلس التنفيذي لإبداء تعليقاتهم على المستوى المحلي قبل وضع أطر التعاون القطري في صيغتها النهائية. كما أشار إلى أن تقاسم التكاليف مع أطراف ثالثة متأخر في بعض الحالات، واستعلم عما إذا كان البرنامج الإنمائي قد اتخذ الخطوات الكفيلة بالتغلب على هذه الحالة.

٧٣ - وأيدت وفود عدة دور البرنامج الإنمائي في دعم إعمار هذا البلد. وقالت إن للبرنامج الإنمائي دورا خاصا وعلى الأخص فيما يتعلق ببناء القدرات من أجل الحكم الجيد. وطُلب المزيد من المعلومات بشأن دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في حفظ البيئة، وخاصة عن طريق مكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة التصحر والجفاف، وفي تنظيم الاقتصاد والإعمار في ليبريا. وشدد متحدث آخر على الدور المفيد الذي أداه البرنامج الإنمائي في تنظيم الاقتصاد في ليبريا، على غرار ما قام به في العقدين السابقين في بلدان أفريقية أخرى. وطلب أحد المتحدثين معلومات عن ''تقسيم العمل'' بين مؤسسات الأمم المتحدة في هذا البلد، وعن كيفية سير الشراكات، والصلة بين الأنشطة التمهيدية والأنشطة التنفيذية.

٧٤ - ولفت متحدث آخر إلى إشارة مدير البرنامج المعاون إلى بلده، وطلب مزيدا من المعلومات عما يترتب على تخفيض الموارد التي يوفرها البرنامج الإنمائي لبلده.

٧٥ - وأشاد أحد الوفود بالقرار الذي اتخذته حكومة جمهورية كوريا ''بالتخرج'' من فئة البلدان التي تشملها البرامج لتنضم إلى مركز الجهات المانحة. وأشار ممثل كوريا إلى أنه كان من المقرر لإطار التعاون القطري أن ينتهي في عام ١٩٩٩، ولكن بغية إتاحة الوقت الكافي لبحث العلاقة المستقبلية بين البرنامج الإنمائي وحكومة بلده، يلتمس تمديده حتى نهاية عام ٢٠٠٠.

٧٦ - وأشار أحد الوفود إلى تمديد أطر التعاون القطري في بلدان أوروبا الوسطى والشرقية، وطلب من البرنامج الإنمائي التعاون الوثيق مع الاتحاد الأوروبي في مجال إسداء المشورة السياسية العامة للبلدان الساعية إلى الانضمام إلى هذه المجموعة الإقليمية. وحث المتحدث نفسه البرنامج الإنمائي على العمل مع السلطات في أنغولا في مجالات تتصل بإعادة الإدماج، حيث تُبذل جهود مثيلة تلقى الدعم في برنامج ثنائي الأطراف. وأشار وفد آخر إلى تعاونه الفني مع حكومة أنغولا من خلال عمليات تدريبية.

٧٧ - وأعرب مدير البرنامج المعاون عن أمله في التوصل إلى قرار بشأن تخصيص مزيد من الوقت لأطر التعاون القطري وتقارير الاستعراض القطرية. وردا على الاستفسار، ذكر أن إجراءات البرنامج الإنمائي تتيح للمانحين فرصة التعليق على مشاريع أطر التعاون القطري على المستوى القطري قبل استعراضها من جانب المقر ورفعها إلى المجلس التنفيذي.

٧٨ - وأشار الموظف المسؤول في مكتب أفريقيا الإقليمي إلى التعليقات الإيجابية التي أُبديت على البرنامج الذي ينفذه البرنامج الإنمائي في ليبريا. وأحاط علما بالتعليقات على مسألة التنسيق مع مانح معين في أنغولا، وذكر أن منسقا مقيما جديدا سيُعين قريبا في أنغولا. وردا على الاستفسار، أعلن أنه سيعقد محادثات ثنائية تتناول خفض الموارد للبلد الذي يشمله البرنامج المذكور.

٧٩ - ورد الممثل المقيم في ليبريا على الاستفسارات المطروحة، فأشار إلى أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يشارك في الإدارة البيئية نظرا للنقص الكبير في الغطاء الغابي الذي حدث خلال النزاع المدني. وقد تمت الموافقة على مشروع ممول على نحو مشترك يرمي إلى إنشاء أمانة معنية بشؤون البيئة في الحكومة لمعالجة المشاكل الخطيرة القائمة في هذا المجال. وتعالج الأنشطة المضطلع بها في ميدان الإدارة البيئية الحاجة إلى إعادة بناء الهياكل الأساسية للتنمية، بما في ذلك وزارتا التخطيط والمالية والبنك المركزي. وأشار إلى أن التنسيق القائم داخل منظومة الأمم المتحدة ومع الشركاء الخارجيين في ليبريا جيد، وإلى أنه يجري بذل الجهود لتعزيز قدرة الحكومة في مجال تنسيق المعونة. وتهدف الأنشطة النهائية أساسا إلى مساعدة الحكومة على وضع الأنشطة التمهيدية.

٨٠ - اعتمد المجلس التنفيذي إطار التعاون القطري الأول لليبريا (DP/CCF/LII/1).

تقديم المساعدة إلى تيمور الشرقية

٨١ - قام مدير البرنامج المساعد ومدير المكتب الإقليمي لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ بعرض مذكرة مدير البرنامج بشأن تقديم المساعدة إلى تيمور الشرقية (DP/2000/5). وأشار إلى الاستجابة السريعة من قبل منظومة الأمم المتحدة، بما فيها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لتقديم المساعدة إلى تيمور الشرقية ابتداء من أيلول/سبتمبر ١٩٩٩. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، أنشئ مكتب صغير وزود بموظفين عن طريق النقل، وعقد مؤتمر للجهات المانحة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، وأُرسل مبعوث خاص لمدير البرنامج إلى تيمور الشرقية، وسوف يلتحق بالعمل هناك نائب للمبعوث الخاص وموظفون آخرون، بمن فيهم موظفون منتدبون من البلدان المانحة، في وقت قريب. وفيما يتعلق بالتنسيق، يشارك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مشاركة نشطة في مختلف الآليات، بما في ذلك رئاسته لاجتماع رؤساء الوكالات الذي حضره الممثل الخاص للأمين العام في تيمور الشرقية، ولفريق عامل معني بالهياكل الأساسية. وقد أنشئت لجنة لأماكن العمل المشتركة، كما جرى تحسين وسائل الاتصال عن طريق إقامة طبق ساتلي. ويعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشكل وثيق مع سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية والجهات المانحة وسلطات تيمور الشرقية المكلفة بالأنشطة الإنمائية.

٨٢ - وقد تكلم عدة متحدثين للإعراب عن دعمهم للمقترح الوارد في مذكرة مدير البرنامج الذي يدعو إلى تخصيص مبلغ ٥ ملايين دولار من هدف تخصيص الموارد من الاعتمادات الأساسية لتلبية الاحتياطيات العاجلة للمساعدة للفترة ١٩٩٩-٢٠٠٠، ومنح سلطة رصد الاعتمادات في المستقبل وفقا للصيغة المتبعة في بلدان البرنامج الأخرى. وأشاروا إلى المرحلة الدقيقة الحالية في تيمور الشرقية/ وأشادوا بالدور البناء الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هناك. وسأل أحد المتحدثين عن الدور التنسيقي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ميدان الهياكل الأساسية وعن الفائدة النسبية في حالة ما بعد الأزمة. وطُلب تقديم تفاصيل بشأن استخدام الاعتمادات المالية، وأشار عدة متحدثين إلى مساهمات بلدانهم في العملية الانتقالية في تيمور الشرقية، بما في ذلك المساهمات بالتمويل والأفراد. وأشار أحد المتحدثين إلى القدرة الاستيعابية المحدودة جدا لتيمور الشرقية وما ينجم عن ذلك من حاجة إلى تعزيز التنسيق.

٨٣ - وأعرب مدير البرنامج المساعد عن شكره للوفود التي تناولت الكلمة على دعمها. وشدد على الحاجة إلى الاستجابة السريعة لاحتياجات تيمور الشرقية خلال فترة الانتقال.

وكانت جهات مانحة عدة قد طلبت على وجه التحديد، في مؤتمر عقد مؤخرا للجهات المانحة أن يكون نقل الأموال عن طريق البرنامج الإنمائي لأغراض المشاريع المحددة. ومن المهم الإشارة إلى أن جميع الأطراف في تيمور الشرقية تبدأ من نقطة الصفر. ويمكن تقديم قائمة مفصلة باستخدام مبلغ ٥ ملايين دولار إذا لزم ذلك. وذكر أنه ليس ثمة إطار للتعاون القطري لصالح تيمور الشرقية، ولكن مدير البرنامج سوف يتقدم في وقت لاحق بمقترحات للمجلس التنفيذي بشأن العمليات التي سوف يتم القيام بها في المستقبل. وقد وافق مكتب الإدارة على المشاريع على نحو عاجل من أجل كفالة تنفيذها بسرعة.

٨٤ - وأشار المبعوث الخاص لمدير البرنامج إلى تيمور الشرقية إلى أن الأنشطة المضطلع بها في مجال إصلاح الهياكل الأساسية هي مثال إيجابي جدا لحسن التنسيق القائم فيما بين مختلف الجهات الفاعلة، بما فيها منظومة الأمم المتحدة والدوائر الخارجية وكذلك قيادة تيمور الشرقية. وسوف تنقل تلك الأنشطة إلى بنك التنمية الآسيوي لاحقا. وقد نوقشت كل الإجراءات مع سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية مع مراعاة الأولويات. والمساعدة المقدمة لتيمور الشرقية مثال حسن للكيفية التي يمكن بها سد الثغرة الإنمائية من خلال الاستجابة السريعة للاحتياجات الأساسية الأكثر ضرورة في فترة الانتقال متوسطة الأجل.

٨٥ - وأقر المجلس التنفيذي المقرر التالي:

٢/٢٠٠٠ - تقديم المساعدة إلى تيمور الشرقية

إن المجلس التنفيذي

يوافق على رصد مبلغ ٥ ملايين دولار من هدف تخصيص الموارد من الاعتمادات الأساسية لتلبية الاحتياجات العاجلة للمساعدة للفترة ١٩٩٩-٢٠٠٠ ومنح سلطة القيام في المستقبل برصد مخصصات وفقا للصيغة المتبعة في بلدان البرنامج الأخرى.

٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠

التقارير الاستعراضية القطرية

٨٦ - قام مدير البرنامج المعاون بعرض التقارير الاستعراضية القطرية لبنغلاديش (DP/CRR/BGD/1) وبوتسوانا (DP/CRR/BOT/1) والصين (DP/CRR/CPR/1) وكازاخستان (DP/CRR//KAZ/1) وقيرغيزستان (DP/CRR/KYR/1) وفييت نام (DP/CRR/VIE/1). وأشار إلى أن القانون الذي وافق عليه المجلس عملا بالقرار ٧/٩٦ دعا إلى إجراء استعراضات مرة

كل ثلاث سنوات. وقد بدأ موعد الاستعراضات يحين في عام ١٩٩٩، وتم إنجاز ٢٣ استعراضا في عام ١٩٩٩، ومن المقرر أن يصدر حوالي ٨٠ تقريرا آخر في عام ٢٠٠٠. والاستعراضات التي هي أمام المجلس في الدورة الحالية هي الاستعراضات الستة الأولى التي جرى تقديمها. وفي المستقبل ستقدم ١٠ تقارير استعراضية سنويا استنادا إلى معايير متفق عليها. وتمثل الاستعراضات أداة رئيسية للإشراف ولأخذ العبرة. وسوف يرتكز رصد الموارد المشمولة بهدف تخصيص الموارد من الاعتمادات الأساسية - ٢ في المستقبل، جزئيا، على نتائج الاستعراضات، وفقا للإدارة القائمة على أساس النتائج. وتنظر الاستعراضات في الجوانب المتعلقة بمحاور التركيز والنتائج والتقيد بالمبادئ التوجيهية التي وافق عليها المجلس بموجب القرار ١/٩٨، وتتولى القيام بها أفرقة مستقلة بقيادة طائفة واسعة من رؤساء الأفرقة. وتدعم الاستعراضات الأدوار المركزية التي تضطلع المكتب القطري التابع للبرنامج الإنمائي والحكومة المستفيدة. وتهدف الاستعراضات إلى تحسين العمليات الحالية للمساعدة في وضع أطر التعاون القطرية القادمة. وهي أيضا تمكن الإدارة العليا من الحصول على تغذية ارتجاعية أفضل بشأن الدور الذي يقوم به مقر البرنامج الإنمائي في مجال توفير الدعم للمكاتب القطرية. وعلاوة على ذلك، كشفت الاستعراضات عن تطبيق المبادئ التوجيهية إلى حد بعيد. وبمجرد اكتمال الاستعراض يبت المكتب القطري والحكومة في أمر المتابعة التي تناقش مع المقر ويجري إدراجها في الفرع المتعلق بالإجراءات من التقرير الاستعراضي.

٨٧ - ووصفت وزيرة الصحة في بوتسوانا النقاط البارزة للاستعراض المضطلع به في بلدها. وأشارت إلى أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المعاون السابق، السيد رفيع الدين أحمد، قاد الاستعراض الذي أجري في آب/أغسطس ١٩٩٩ في بوتسوانا. وشاركت الحكومة مشاركة نشطة في استعراض الميادين البرنامجية الأربعة الرئيسية. وأكدت إلى أي مدى يؤدي تفشي فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في البلد إلى تقويض نتائج الجهود المبذولة من أجل القضاء التام على الفقر، وأشارت إلى أن رئيس بوتسوانا يترأس المجلس الوطني لمتلازمة نقص المناعة المكتسب. وأكدت الحاجة إلى تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير الاستعراضي.

٨٨ - وذكر أحد الوفود أن التقارير الاستعراضية القطرية تتناول دور البرنامج الإنمائي وأثره الفعلي في بلدان البرنامج. وللاهتمام بالمسائل الأخرى المتعلقة بالأهداف التي يركز عليها البرنامج والتنفيذ الوطني وأنشطة الدعوة فائدة كبيرة.

٨٩ - ودعا متحدث آخر إلى إدراج المعلومات المتعلقة بوضع البرنامج الإنمائي في مجال المساعدة المقدمة إلى بلد بعينه بالمقارنة مع المساعدة الإنمائية الإجمالية ودعم منظومة الأمم

المتحدة. وسوف يكون من المفيد جدا أن تدرج في كل استعراض معلومات بشأن الشركاء الجدد. ولاحظ أنه قد أشير، في الفقرة ٣١ من الوثيقة DP/CRR/BGD/1، إلى أهمية التقارير الوطنية في مجال التنمية البشرية فيما يتعلق بمسألة التنفيذ الوطني. وفي بنغلاديش، تم التشديد، على نحو ملائم، على الحاجة إلى دعم التنفيذ الوطني عن طريق البرنامج الإنمائي أو غيره من الجهات. وأشار أيضا إلى ورود أمثلة على أنشطة الإدارة العامة المضطلع بها بناء على طلب بلدان البرنامج في الفقرة ١٨ من التقرير المتعلق ببنغلاديش والفقرتين ١٤ و ١٦ من التقرير المتعلق بالصين. وقال إن النص الفرنسي من الوثيقة DP/CRR/BOT.1 أشار إلى مشكلة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب ''الجموح''. وأضاف أن وفده لا يوافق على هذا التحليل، ذلك أن المشكلة التي يمكن التغلب عليها هي من مسألة تتعلق بالأمن وكذلك بالصحة. ومفتاح ذلك هو توفير العلاج للمرضى وبذل جهد مشترك لتوفير الأدوية لبلدان البرنامج. وطلب وفده أن يبقي مدير البرنامج الموضوع قيد نظره الفعلي.

٩٠ - وأشار مدير البرنامج المعاون إلى أن النص الانكليزي الأصلي من وثيقة DP/CRR/BOT.1 استخدم كلمة ''الساحقة''، وليست لهذه الكلمة ما لكلمة ''الجموح'' من دلالة.

عملية الاستعراض والدروس المستفادة

٩١ - قدم مدير البرنامج المساعد ومدير المكتب الإقليمي لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ تحليلا للدروس المستفادة بشأن عملية الاستعراضات. فالمكاتب القطرية تجري استعراضات على أساس سنوي، ولكن استعراض أطر التعاون القطرية يضيف درجة أخرى من الاستقلال بواسطة رئيس الفريق وضم زميل آخر تابع للبرنامج الإنمائي لا يكون من المكتب القطري الذي يجري استعراضه. وأشار إلى بعض السمات المحددة للاستعراضات، مثل ضم الشركاء الثنائيين في الاستعراض المتعلق بالصين، الذي عزز فهم البرامج التي ينفذها البرنامج الإنمائي. ويجري اطلاع الحكومات والمنظمات غير الحكومية والمعاهد الأكاديمية على نتائج الاستعراض والاستنتاجات. ويعتقد البرنامج الإنمائي أنه رغم أن عمليات الاستعراض قد سارت سيرا حسنا حتى الآن، إلا أنه لا بد من إجراء بعض التحسينات، وخاصة فيما يتعلق بمبلغ الموارد المخصصة للاستعراض، الذي وجد أنه غير كاف. وأشار إلى أن العملية تميزت بنسبة عالية جدا من المشاركة وخاصة في فييت نام. وقد زادت الاستعراضات عبء العمل الذي تنهض به المكاتب القطرية. وتُشجع المكاتب القطرية على النظر إلى الاستعراضات في ضوء أطر النتائج الاستراتيجية، ويؤمل أن يصير من الممكن مستقبلا إدماج عمليات تقديم التقارير.

٩٢ - وأكدت الموظفة المسؤولة عن المكتب الإقليمي لأوروبا وكمنولث الدول المستقلة جدوى الاستعراضات، خاصة بالنسبة إلى البرامج الجديدة في منطقتها. وأشارت، في ردها على سؤال أثير سابقا أثناء المناقشة، إلى أن أطر التعاون القطرية التي تم تمديدها في منطقتها سوف تكون موضع استعراضات في عام ٢٠٠٠، وأكدت أن البرنامج الإنمائي يتعاون مع الاتحاد الأوروبي في البلدان ذات الصلة.

٩٣ - وأكد الموظف المسؤول عن المكتب الإقليمي لأفريقيا أن الاستعراضات تمكن الإدارة العليا من الحصول على تغذية ارتجاعية فعالة. وأشار إلى أن الحكومات تشارك فعليا في الاستعراضات بوصفها أطرافا شريكة، مما يزيد من إحساسها بالمسؤولية عن أمورها.

٩٤ - وتحدث أحد الوفود فأكد فائدة تقارير الاستعراض القطرية، وأشار إلى أنه لو كان التركيز على التوجه نحو النتائج لزاد الاعتراف بالنتائج الملموسة. وسيكون من المرحب به في المستقبل استخدام أطر النتائج الاستراتيجية في الاستعراضات القطرية، بما في ذلك المدخلات والمخرجات والمؤشرات، وهو ما يتماشى مع دليل البرمجة. وفي سنة ١٩٩٩، كان من السابق لأوانه إجراء الاستعراضات على أساس أطر النتائج الاستراتيجية. وطلب معلومات عن جدوى الاستعراضات بوصفها أداة إدارية وعما إذا كانت العملية جديرة بالوقت المصروف في إنجازها. وقال إن التقارير الستة جميعا تشير إلى إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. إلا أن لديه تساؤلا فيما يخص الإشارة الواردة في الفقرة ٤٥ من الوثيقة DP/CRR/KYR.1 المتعلقة بالمركز الرائد للإطار الإنمائي الشامل للبنك الدولي وعلاقته بإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. ومن المهم معرفة الميادين التي يقدم فيها البرنامج الإنمائي دعمه للأمم المتحدة في دورها بوصفها جهة ممولة ومديرة لنظام المنسق المقيم التابع للأمم المتحدة. وسيكون من المرحب به أيضا تلقي معلومات عن الشراكات القائمة في عملية الاستعراض وإشراك منظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة فيها.

المشورة في مجال الحكم والسياسة العامة

٩٥ - تناولت الموظفة المسؤولة عن المكتب الإقليمي لأوروبا، كمنولث الدول المستقلة الاجتماع المتعلق بعنصر المشورة في مجال الحكم والسياسة العامة من الاستعراضات. وقالت إن البرامج المتعلقة بالحكم، ومن أمثلتها استعراضا قيرغيزستان وكازاخستان، شائعة في منطقتها. وفي كلا البلدين، أشادت بعثتا الاستعراض القطري بإقامة المؤسسات وبناء القدرة دعما للبرلمانيين الوطنيين، وإنشاء لجان حقوق الإنسان ومؤسسات المجتمع المدني ذات القاعدة المجتمعية. واعتبرتا أن ذلك قد جاء في أوانه كما جاء مستجيبا للاحتياجات القطرية. وتمت الإشارة إلى أن دور البرنامج الإنمائي في إعداد السياسات وفي المؤسسات الوطنية يتسم

بأهمية كبيرة في كلا البلدين. وقد تمكن البرنامج الإنمائي بفضل الثقة التي يتمتع بها، من العمل في معالجة مجالات حساسة مثل الأنشطة المناهضة للفساد وحقوق الإنسان في كازاخستان، وإدارة الانتخابات وإنشاء مؤسسة للتحقيق في الشكاوى في قيرغيزستان. وكان للبرنامج الإنمائي دور أكبر في وضع أسس الإصلاحات الديمقراطية داخل المجتمع المدني في كلا البلدين من خلال تعزيز منظمات المجتمع المدني الفتية وتيسير مساهماتها في عمليتي وضع السياسات وصنع القرار على الصعيدين الوطني والمحلي. وتتوقف استدامة برامج البرنامج الإنمائي على مدى تعزيز آفاق استدامة المبادرات الرئيسية في مجال بناء المؤسسات. وسوف يتعين على البرنامج الإنمائي أن يكون انتقائيا جدا وأن يركز على عدد محدود من البرامج، بالنظر إلى كون موارد البرنامج محدودة.

٩٦ - وأعربت الممثلة الدائمة لقيرغيزستان عن امتنانها تجاه التقرير الاستعراضي المتعلق ببلدها. فقد ساعدت الاستنتاجات التي خلص إليها على إعداد إطار جديد للتعاون القطري. وقال إن التقرير اتسم بالدقة وجاء مطابقا لآراء الحكومة فيما يتعلق بالاحتياجات الإنمائية. وأضافت أن التنسيق تحسن تحسنا كبيرا في بلدها، إذ ركز على الحكم والتحول الاقتصادي واللامركزية وتطوير المجتمع المدني وتقليل الفقر. وأشارت إلى أن البرنامج الإنمائي يتمتع بالثقة وبالاحترام في بلدها. وإذا ما خفضت الموارد فإن ذلك سيسبب قلقا كبيرا.

٩٧ - وذكر ممثل بنغلاديش أن التقرير الاستعراضي لقي قبولا حسنا جدا لدى حكومته. وقال إن برامج البرنامج الإنمائي تمتد إلى ما وراء القضاء على الفقر. وأشار إلى أنه رغم أن الموافقة على وثائق المشاريع تستغرق وقتا طويلا، فبإمكان البرنامج الإنمائي أن يساعد في التعجيل بتنفيذ المشاريع استنادا إلى تجربته في بلدان أخرى. ومن شأن قاعدة البيانات المشتركة فيما بين مؤسسات الأمم المتحدة أن تكون ذات فائدة كبيرة.

٩٨ - وأشار الممثل الدائم لكازاخستان إلى الاستعراض الإيجابي وفائدته في إعداد إطار التعاون القطري الثاني لبلده. وكان للدعم المقدم من البرنامج الإنمائي لكازاخستان أن أسهم إسهاما ملموسا في مجال الإصلاح الديمقراطي، وخاصة فيما يتعلق بالبرلمان وسن التشريعات. ولقد جعلت برامج البرنامج الإنمائي بالإمكان إحراز تقدم لصالح شعب كازاخستان، بما في ذلك تقديم المساعدة في منطقة سيميبالاتنسك.

٩٩ - وتحدث أحد الوفود عن التقرير الاستعراضي لفييت نام (DP/CRR/VIE/1)، فأعرب عن قلقه لكون البرنامج الإنمائي يشترك في عدد مفرط من الميادين، الشيء الذي قد يفقده فائدته النسبية نظرا لانخفاض التمويل الأساسي. وقال إن حكومته ترى أنه ينبغي للبرنامج الإنمائي أن يركز على بناء قدرة حكومية قوية لتنسيق المساعدة ولتخطيط الإصلاح

الاقتصادي، وخلق حوار أكثر فعالية بين الشركاء بشأن الأبعاد الاجتماعية، والقيام بمزيد من الأنشطة على نحو ما تشير إليه الفقرتان ١٣ و ١٦ المتعلقتان بتقديم المساعدة، وذلك من أجل إعداد استراتيجية وطنية لإصلاح الإدارة العامة وخطة وطنية لإنشاء وكالة بيئية ضمن إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وكان بالإمكان أن يضمن التقرير تعريفا أوضح بشأن دور البرنامج الإنمائي في توفير الدعم للحكومة وتعزيز قدرتها على تنفيذ برامجها الإنمائية الطويلة الأجل.

١٠٠ - وأعرب ممثل فييت نام عن موافقته على الاستنتاجات الواردة في الاستعراض المتعلق ببلده (DP/CRR/VIE/1). وأشار إلى أن للبرنامج الإنمائي سجلا مرموقا في فييت نام. وكان قد عقد مؤتمر قبل حوالي سنتين بهدف استعراض المساعدة الإنمائية المقدمة لفييت نام وانتهى إلى أن التعاون مع الأمم المتحدة قد أسفر عن نتائج جيدة. وقال إن البرنامج الذي ينفذه البرنامج الإنمائي في بلده يتسم بالتركيز الشديد ويتماشى مع أولويات الحكومة، فضلا عن أولويات الجهات المانحة الرئيسية. واتسمت البرامج بتوجهها نحو السياسات، وذلك، مثلا، في مجال الحكم، عندما قام البرنامج الإنمائي برعاية برامج تدريبية لفائدة المسؤولين الحكوميين في مجال إصلاح السوق. وقد عمل البرنامج الإنمائي والجهات المانحة الثنائية في قطاعات أخرى كالإصلاح القضائي والتشريعي. وقدم البرنامج الإنمائي دعمه لاستراتيجية القضاء على الفقر، وهي الاستراتيجية التي يجري تنفيذها حاليا في حوالي ثماني ولايات في فييت نام. ويتولى رئاسة مجموعة الجهات المانحة البنك الدولي والبرنامج الإنمائي، وتشارك فيه منظمات غير حكومية. وأشار أيضا إلى أن مؤتمرا للقطاع الخاص قد عقد في أعقاب مؤتمرات الجهات المانحة المتعلقة بفييت نام. وكانت البرامج ذات أثر وأشار إلى إحصائيات البنك الدولي الأخيرة التي مفادها أن الفقر في فييت نام انخفض فيما بين ١٩٩٣ و ١٩٩٨ من ٧٠ إلى ٣٠ في المائة. وقال إن بلده أكمل تقريرا لإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ولاحظ أن التقييم القطري الموحد يشمل ميادين العمل في سياق متابعة المؤتمرات العالمية كافة. ويركز عدد من الأفرقة المواضيعية على تعبئة الموارد في الميادين المواضيعية الرئيسية. وقال إن انخفاض موارد هدف تخصيص الموارد من الاعتمادات الأساسية هو مثار قلق.

القضاء على الفقر

١٠١ - أشار الموظف المسؤول عن المكتب الإقليمي لأفريقيا في معرض حديثه عن الاستعراض المتعلق ببوتسوانا (DP/CRR/BOT/1) إلى التقدم الكبير الذي أحرز في ذلك البلد في مجال القضاء على الفقر. ولاحظ أن خلق فرص للعمل كان يشكل أحد المجالات الرئيسية للنشاط، ووضعت برامج يسهل تكرارها. وذكر أن البرنامج الإنمائي ينوي في المستقبل وضع

استراتيجية وطنية للقضاء على الفقر واستراتيجية تنسيق وطنية وذلك بالتنسيق مع الحكومة. كما ستستمر جهود الدعوة المتعلقة بقضايا الفقر بأساليب من بينها التقرير الوطني عن التنمية البشرية. وسلّط الضوء على الأنشطة في مجال محاربة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب، وخاصة من خلال التعاون مع شركاء الأمم المتحدة. وقال إنه ينبغي اعتبار الحالة حالة طوارئ وطنية وأن الحكومة تعمل بنشاط، بالتعاون الوثيق مع البرنامج الإنمائي وغيره من الوكالات التابعة للأمم المتحدة لمحاربة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز. كما تعاون البرنامج الإنمائي مع الحكومة لتحسين بناء القدرات على الصعيدين الوطني والمحلي. فقد خطط لإنشاء وكالة تنسيق وطنية لتحسين عملية جمع البيانات والتصدي لمسألة المعرفة والسلوك. وأكد أن البرنامج الإنمائي يقوم بتقديم الدعم لمنطقة الجنوب الأفريقي من أجل وضع نهج دون إقليمي.

١٠٢ -ولاحظت الموظفة المسؤولة عن المكتب الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة أن الفقر يشكل ظاهرة جديدة نسبيا في منطقتها. ففي قيرغيزستان، تشمل الأنشطة التي يقوم بها البرنامج الإنمائي برامج للتعبئة الاجتماعية لخدمة أكثر الناس فقرا، ولا سيما النساء، وجهودا لتحسين سبل الوصول إلى الفقراء من خلال تعزيز المنظمات المجتمعية. وأضافت أن أحد المشاريع التي ستنفذ في المستقبل يشتمل على وضع بيانات عن حالة الفقر حسب المنطقة. وقد ركز البرنامج الإنمائي في قيرغيزستان على المناطق الفقيرة في البلد. وأشارت إلى ضرورة إيلاء اهتمام عاجل لإدماج مسألة القضاء على الفقر في التخطيط الاقتصادي الشامل.

١٠٣ - وأكد مدير البرنامج المساعد ومدير المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ ارتفاع معدلات الفقر في منطقته. وأضاف قائلا إن النُهج التي يتبعها البرنامج الإنمائي تشمل، في بنغلاديش، برامج التعبئة الاجتماعية، وتشمل، في الصين، أنشطة على الصعيد المحلي، بما في ذلك إقامة تعاون مع المنظمات النسائية.

١٠٤ -وسلطت وزيرة الصحة في بوتسوانا الأضواء على العلاقة بين الفقر وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب في أفريقيا. وذكرت أن القضاء على الفقر في بوتسوانا يستلزم برنامجا فعالا للقضاء على فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وهناك برامج أخرى، وعلى الأخص في مجال نوع الجنس، ترتبط أيضا بالقضاء على الفقر. ولاحظت أن البرنامج الإنمائي يستطيع أن يساعد في حفظ الأماكن الإيكولوجية الطبيعية في بوتسوانا والتي يمكن تطويرها لتصبح أماكن تجذب السائحين وذلك كإحدى وسائل تخفيف حدة الفقر. وأكدت أن تطبيق الدروس المستفادة من بلدان أخرى هي جانب من جوانب النجاح

الرئيسية في مجال وضع البرامج. وأشارت إلى أن للاستعراضات أهمية بالغة لخلق شعور بالتملك ولخلق فرصة من أجل تصحيح الأخطاء.

طريقة عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

١٠٥ - **الدعوة:** أشارت الموظفة المسؤولة عن المكتب الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة إلى أن تقريري التنمية البشرية الوطنيين في كازاخستان وقيرغيزستان كانا الأداة الرئيسية في الحوار الذي جرى مع المنظمات الحكومية وغير الحكومية للدعوة إلى زيادة التركيز على الآثار الاجتماعية لعملية الانتقال على الفئات الضعيفة، وللعمل مع المجتمع المدني، ولإعطاء المرأة صوتا أقوى في مجال صنع السياسات. وقد دعم البرنامج الإقليمي هذه الجهود. وفي التقرير الاستعراضي عن قيرغيزستان، تم الإعراب عن الإعجاب بالدعوة للمسائل الجنسانية. وامتدحت أيضا الأنشطة في مجال حقوق الإنسان في كازاخستان.

١٠٦ - **التنفيذ الوطني:** أشار الموظف المسؤول عن المكتب الإقليمي لأفريقيا إلى أنه يجري استخدام النهج البرنامجي في بوتسوانا إلى الحد الأقصى. وذكر أنه تم قطع خطوات كبيرة، وأن هناك برامج وطنية في مجالات التركيز على التنمية البشرية المستدامة. وفي هذا السياق، يقوم البرنامج الإنمائي بزيادة استخدام طريقة التنفيذ الوطني، مما يسهم إلى حد كبير في بناء القدرات الوطنية. وذكر أنه كان هناك بعض الافتقار إلى المعرفة بإجراءات التنفيذ الوطني، وأنه يجري سد النقص في المعرفة من خلال التدريب. وتوقع أن يكون التنفيذ وطنيا لكل نشاط يقوم البرنامج الإنمائي بتمويله في بوتسوانا.

١٠٧ - وذكر مدير البرنامج المساعد ومدير المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ أن من الضروري التمييز بين اتجاه وموضوع التنفيذ الوطني والترتيبات الإدارية. إذ يجب أن يكون هناك امتلاك حكومي وقطري للتنفيذ الوطني. كما يمكن وضع ترتيبات مختلفة للجوانب الإدارية ما دامت الحكومة هي التي تتحكم بها.

١٠٨ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بتقارير الاستعراض القطرية الأولى لبنغلاديش (DP/CRR/BGD/1)، وبوتسوانا (DP/CRR/BOT/1)، والصين (DP/CRR/CPR/1)، وفييت نام (DP/CRR/VIE/1)، وقيرغيزستان (DP/CRR/KYR/1)، وكازاخستان (DP/CRR/KAZ/1)، .

رابعا – الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة

التمويل العادي وإدارة التدفق النقدي

١٠٩ –قدم مدير البرنامج المساعد بمكتب شؤون الإدارة تقرير مدير البرنامج عن التمويل العادي للبرنامج الإنمائي وإدارة التدفق النقدي (DP/2000/CRP.3)، ولاحظ أن المجلس التنفيذي كان قد أكد من جديد في قراره ١/٩٩ ضرورة وقف انخفاض الموارد العادية وإنشاء آلية لوضع تمويل البرنامج الإنمائي على أساس يمكن معه التنبؤ بها. وأعرب عن أسفه لأن الجهود التي بذلت في عام ١٩٩٩ لتأمين تسديد التبرعات في وقتها وعلى نحو يمكن التنبؤ به لم تكلل بالنجاح.

١١٠ –وأشار أحد الوفود إلى موافقة حكومته على جميع الملاحظات التي أدلى بها مدير البرنامج المساعد. وأعرب عن قلقه من عدم تمكن البرنامج الإنمائي من تأمين التزام كامل من الجهات المانحة بتسديد اشتراكاتها في الوقت المحدد. وأشار إلى مرونة حكومته في مسألة تغيير الجدول الزمني للتسديد من جدول شهري إلى جدول فصلي إذا كان هذا التغيير مفيدا.

١١١ –وذكر متكلم آخر أنه لا يجد بأسا في الوثيقة. وطلب إلى مدير البرنامج المساعد أن يوضح الاستخدام الذي كان متوقعا للاحتياطي التشغيلي في عام ١٩٩٩ واستخدامه المتوقع في عام ٢٠٠٠.

١١٢ –وأجاب مدير البرنامج المساعد بقوله إن البيانات الأولية لعام ١٩٩٩ تدل على أن الاحتياطي التشغيلي استخدم اعتبارا من ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر وأعيدت تغذيته في كانون الأول/ديسمبر بسبب كبر حجم الاشتراكات الواردة خلال الشهر. أما فيما يتعلق بعام ٢٠٠٠، فقال إن من الصعب تحديد مدى استخدام الاحتياطي التشغيلي، لأن الأمر متوقف على نمط المدفوعات المسددة خلال العام. على أن البرنامج الإنمائي يعتقد، بناء على البيانات السابقة، أنه قد يحتاج إلى استخدام الاحتياطي التشغيلي خلال الربع الأول من عام ٢٠٠٠.

١١٣ –واتخذ المجلس التنفيذي القرار التالي:

٣/٢٠٠٠ - التمويل العادي للبرنامج الإنمائي وإدارة التدفقات النقدية

إن المجلس التنفيذي

١ – **يحيط علما** بالمعلومات الواردة في الوثيقة DP/2000/CRP.3؛

٢ – **يلاحظ** الأثر الخطير لتأخر المدفوعات على إدارة التدفقات النقدية حسبما ورد في الوثيقة؛

٣ - **يلاحظ** أهمية الإبلاغ رسميا عن أي مساهمات عادية في الموارد لعام ٢٠٠٠ في وقت مبكر من السنة ما أمكن ذلك؛

٤ - **يؤيد** توصيات مدير البرنامج بالتنفيذ الشامل لعناصر استراتيجية تمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (المقرر ٢٣/٩٨) المتعلق بإعلان التعهدات والالتزام بجدول ثابت للدفع.

٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠

النظام المالي والقواعد المالية المنقحان لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

١١٤ -قدم مدير البرنامج المساعد ومدير مكتب الشؤون الإدارية الوثائق التالية: DP/2000/4، التنقيح الشامل للنظام المالي والقواعد المالية للبرنامج الإنمائي؛ و DP/2000/CRP.5، جدول شامل أعده مكتب الشؤون القانونية التابع للأمانة العامة للأمم المتحدة؛ و DP/2000/7، التقرير ذو الصلة للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية.

١١٥ -ورحبت وفود عديدة بالنظام المالي والقواعد المالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي المنقحين. وأثنى متكلمون كثيرون على البرنامج الإنمائي لما قام به من عمل شامل، ولوضوح الوثائق، مما يسّر فهم التعديلات المقترحة. وأعربت وفود كثيرة أيضا عن تقديرها للتوضيحات الإضافية التي قدمها مدير البرنامج في الوثيقة DP/2000/CRP.4 وفي المشاورات غير الرسمية التي أجراها قبل انعقاد الدورة العادية الأولى.

١١٦ -ورأى بعض الوفود أن اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية أثارت شواغل مهمة وعلى الأخص فيما يتعلق بتوحيد المصطلحات، وهو أمر ينبغي معالجته قبل أن يقوم المجلس التنفيذي بالموافقة على النظام المالي المنقح. وأعربت وفود أخرى عن رأي مفاده أن البرنامج الإنمائي تناول هذه المسائل بصورة كافية في الوثيقة DP/2000/CRP.4 وفي المشاورات غير الرسمية.

١١٧ -وأعلن معظم الوفود عن استعدادها للموافقة على النظام المالي المنقح المقترح، علما بأن الموافقة على القواعد المالية هي من صلاحية مدير البرنامج، باستثناء البنود المتعلقة بمجالات السياسات الجديدة الوارد وصفها في الفقرات من ٤٠ إلى ٤٨ من الوثيقة DP/2000/4. ورغم أن عدة وفود أعربت عن تفهمها للمبرر الأساسي لمجالات السياسات الجديدة، فإن عددا من المتكلمين طلب إلى مدير البرنامج أن يزود المجلس بمعلومات إضافية عن تلك المجالات كي يمكن تقييم الآثار المترتبة على الصلاحيات الجديدة التي طلبها مدير البرنامج في ذلك الإطار تقييما كاملا. وطلب بعض الوفود أيضا إجراء تعديل في المستقبل

على النظام المالي للبرنامج الإنمائي حسبما يلزم ليؤخذ في الاعتبار تنفيذ إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وخاصة فيما يتعلق بوضع برامج مشتركة بين مختلف كيانات الأمم المتحدة، فضلا عن النهج الشامل للقطاعات.

١١٨ -وذكر وفدان أنهما لن يكونا في وضع يسمح لهما بالموافقة على النظام المالي المنقح المقترح في الدورة الحالية. وذكر أحد الوفود أنه يرى أن تفاصيل بالغة الأهمية قد أغفلت في عرض التنقيح المقترح، وأنه لما كان من غير المعقول أن يوافق على جزء منه فقط، ينبغي تأجيل الموافقة إلى دورة لاحقة يعقدها المجلس. وذكر وفد آخر أنه لا يزال ينتظر التعليمات النهائية من حكومته وأنه يحتاج إلى توضيح عدد من الشواغل المحددة التي أثارتها حكومته. إذ لن يتمكن الوفد من الموافقة على النظام المالي المنقح إلا بعد الحصول على توضيح كامل لهذه الشواغل.

١١٩ -وإذ أقر عدة وفود بالضرورة الملحة لأن يقوم البرنامج الإنمائي باستكمال وتعزيز إطار عمله الخاص بالمراقبة، فقد أعربت عن قلقها من أن تأجيل الموافقة على النظام المالي المنقح قد يؤثر تأثيرا سلبيا في الكفاءة التشغيلية والمساءلة للبرنامج الإنمائي. ولهذا اقترحت عدة وفود أن ينظر المجلس التنفيذي في إمكانية الموافقة الجزئية على النظام المالي المنقح، وتأجيل الموافقة على الصلاحيات المتعلقة بمجالات السياسات الجديدة الأربعة الوارد وصفها في الفقرات من ٤٠ إلى ٤٨ من الوثيقة DP/2000/4 إلى دورات يعقدها المجلس في المستقبل.

١٢٠ -ونظرا إلى تعقد التنقيح المقترح، ذكرت بعض الوفود أن مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كان قد أنشأ في السابق لجنة مالية فرعية تتألف من خبراء لاستعراض اقتراحات من ذلك القبيل وتقديم توصيات بشأنها.

١٢١ -وعقب مشاورات غير رسمية، اعتمد المجلس التنفيذي المقرر التالي:

٢٠٠٠/٤- التنقيح الشامل للنظام المالي والقواعد المالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

إن المجلس التنفيذي

١ - **يحيط علماً** بتقرير مدير البرنامج الوارد في الوثيقة DP/2000/4 ؛ والمعلومات الواردة في الوثيقة DP/2000/CRP.5 ؛ وتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية الوارد في الوثيقة DP/2000/7؛ والإيضاحات الإضافية التي قدمها مدير البرنامج في الوثيقة DP/2000/CRP.4؛

٢ - **يحيط علماً** بالحاجة الملحة إلى إجراء تنقيح شامل للنظام المالي والقواعد المالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي كي يتمكن البرنامج من الحفاظ على إدارة وضبط ماليين فعالين في المنظمة؛

٣ - **يؤكد** من جديد الدور الهام الذي تؤديه اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في مسائل الإدارة والميزانية، بما في ذلك عملية تنقيح النظام المالي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

٤ - **يوافق** على النظام المالي المنقح الوارد في مرفق الوثيقة DP/2000/4 ، مع التعديلات المدرجة في مرفق هذا المقرر، وذلك باستثناء البنود المقترحة التالية: البند ١٦-٣ المتعلق بأن تكون لمدير البرنامج سلطة محدودة لتقديم سلف مالية من الموارد العادية قبل تلقي المساهمات المتوقعة لمصادر أخرى؛ والبند ١٧-٤ المتعلق بإعطاء مدير البرنامج سلطة اختيار منظمة حكومية أو غير حكومية للقيام بدور الوكالة المسؤولة عن التنفيذ؛ والبند ١٩-١ المتعلق بتوسيع طريقة المنح؛ والبند ٢٥-٩ المتعلق بإعطاء مدير البرنامج سلطة إنشاء تسهيلات ائتمانية؛

٥ - **يطلب** إلى مدير البرنامج أن يقدم معلومات إضافية عن مجالات السلطة الأربعة الجديدة المبينة في الفقرات ٤٠-٤٨ من الوثيقة DP/2000/4 بغرض الموافقة عليها؛

٦ - **يقرر** أنه، ريثما يتم إقرار النظام المالي المتصل بالمجالات التي تشملها البنود الأربعة المشار إليها في الفقرة ٤ من هذا المقرر، تظل البنود المالية التالية سارية المفعول: البند ١٥-٤(ج) المتعلق بالعجز عن الدفعات المطلوبة بمقتضى الاتفاقات الموقعة بين المساهم ومدير البرنامج؛ والبند ٨-١٢ المتعلق بإعطاء مدير البرنامج سلطة إدراج رأس مال صغير للدعم في إطار برامج التعاون التقني؛ والبند ٨-١٠(هـ) المتعلق بإعطاء مدير البرنامج سلطة التعاقد، رهنا بموافقة الحكومة أو الحكومات الطالبة، للحصول على خدمات وكالات أخرى، أو شركات خاصة أو أفراد خبراء في تنفيذ المشاريع، والتعاقد على مشروعات مع منظمة حكومية أو غير حكومية ليست جزءا من منظومة الأمم المتحدة، أو مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي نفسه، إذا كانت الجهة المعنية تستوفي الشروط المنصوص عليها في النظام الأساسي؛

٧ - **يحيط علماً** بالقواعد المالية المقترحة والواردة في مرفق الوثيقة DP/2000/4 والتي ستصبح سارية مع النظام المالي في وقت واحد؛

٨ - **يطلب** إلى مدير البرنامج إرجاء الموافقة عل تلك القواعد المالية المرتبطة بالبنود الأربعة المقترحة والمشار إليها في الفقرة ٤ من هذا المقرر؛

٩ - **يطلب** أيضاً إلى مدير البرنامج كفالة أن يكون أي مقرر مقترح يقدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى المجلس التنفيذي ويتوقع أن يؤثر في النظام المالي والقواعد المالية، مصحوبا بالنص المقترح للبند و/أو القاعدة المعنية؛

١٠ - **يطلب** كذلك إلى مدير البرنامج أن يبقي النظام المالي قيد الاستعراض الفعلي، بما في ذلك أن يوضع في الاعتبار أي تعديل يمكن أن ييسر تنفيذ إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، والتشاور مع أعضاء المجلس التنفيذي تبعاً لذلك؛

١١ - **يطلب** إلى مدير البرنامج أن ينقل إلى اللجنة الاستشارية للمسائل الإدارية (المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية) التغييرات التي تم إحداثها في المصطلحات بموجب هذا المقرر وأن يبلغ المجلس التنفيذي بتعليقات اللجنة؛

١٢ - **يوصي** بأن يسعى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، متى كان ذلك ممكنا، للحصول على آراء اللجنة الاستشارية للمسائل الإدارية (المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية) بشأن أي تغييرات مقترحة جديدة في المصطلحات في النظام المالي والقواعد المالية بغية تحقيق اتساقها؛

١٣ - **يؤكد** استمرار الحاجة إلى تنظيم مشاورات غير رسمية مع أعضاء المجلس، قبل انعقاد دورة المجلس التنفيذي المعنية بوقت كاف، بشأن صياغة أي تعديل مقترح للنظام المالي ، بغرض ضمان أن تكون التعديلات ومبرراتها موضحة تماماً ومقدمة في صيغة ملائمة ومفيدة؛

٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠

المرفق

التعديلات التي أجريت في النظام المالي والقواعد المالية المنقحين المقترحين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حسبما أقرها المجلس التنفيذي

البند ٥-٢:

"لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يقبل الاشتراكات من حكومات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وفي الوكالات المتخصصة وفي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وكذلك من تلك المنظمات والوكالات **أنفسها**. ويجوز أيضا قبول الاشتراكات من أي مصادر حكومية دولية، أو غير حكومية أخرى، أو من القطاع الخاص، رهناً بالشروط والمعايير التي قد يضعها المجلس التنفيذي ومدير البرنامج."

البند ٥-٧ (ب):

''تدفع الاشتراكات قبل رصد الاعتمادات لتنفيذ الأنشطة البرنامجية المقررة للبرنامج، ~~فيما عدا ما هو منصوص عليه في البند ١٦-٣ أدناه؛~~''

البند ٩-٤:

يحذف ما يلي: ''الإيرادات عدا الاشتراكات والمستردات المباشرة من النفقات المتعلقة بالأنشطة البرنامجية أو بميزانية الدعم لفترة السنتين خلال فترتها المأذون بها والإيرادات الناتجة عن الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين تصنف كإيرادات متنوعة.''

يدرج ما يلي: ''تصنف كل إيرادات البرنامج الإنمائي بوصفها إيرادات متنوعة، باستثناء:

(أ) الإيرادات الواردة من الاشتراكات المحددة في هذا الفصل؛

(ب) المستردات المباشرة من النفقات المتعلقة بالأنشطة البرنامجية خلال الفترة المأذون بها من النشاط البرنامجي، أي قبل أن يتم الرصد النهائي من مساعدة البرنامج الإنمائي للنشاط البرنامجي؛

(ج) المستردات المباشرة من النفقات المتعلقة بميزانية الدعم لفترة السنتين خلال السنتين الحاليتين؛

(د) السلف للصناديق أو الودائع فيها؛

(هـ) الإيرادات الناتجة عن الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين؛''

البند ١١-٢:

''لا يجوز تغيير توزيع الموارد فيما بين فئات البرامج المختلفة إلا من قبل المجلس التنفيذي ~~وعلى أساس المبادئ التي يكون وضعها~~''؛

البند ١٢-٢:

يحذف (ج) من البند ويدخل ما يلي في القواعد المالية:

''لمدير البرنامج أن يضع حداً للموارد الأساسية ١ يتم فيما دونه تبسيط عملية الموافقة على إطار التعاون القطري. ويخطر مدير البرنامج المجلس التنفيذي وبلدان البرنامج التي تطبق عليها عملية التبسيط بشأن هذا الحد''؛

البند ١٤-٤:

''لمدير البرنامج أن يجري مناقلة بين أبواب الاعتمادات لفترة السنتين شرط أن تكون في الحدود التي قد يحددها المجلس التنفيذي وبموافقة اللجنة الاستشارية **المسبقة**''؛

البند ١٤-٦(أ):

''تدير الكيانات المسؤولة عن التنفيذ الموارد المتحصل عليها من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو عن طريقه وفقاً لأنظمتها وقواعدها وممارساتها وإجراءاتها المالية بقدر ~~ما تكون~~ **غير متعارضة مع مبادئ النظام المالي والقواعد المالية للبرنامج الإنمائي**''؛

البند ١٦-٧:

''يضع مدير البرنامج من حين لآخر ، **بالتشاور مع مجلس مراجعي الحسابات،** معايير تحدد الأنشطة البرنامجية التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والتي تنفذها كيانات أخرى غير مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بحيث يتعين مراجعة حساباتها كل سنتين. وتكون هذه المعايير متاحةً لمجلس مراجعي الحسابات''؛

١٢٢ -وعقب اعتماد المجلس المقرر، شدد أحد الوفود على أهمية الدور الذي تضطلع به اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بالنسبة للأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، وقال إنه يجب عدم تقويض ذلك الدور. وأيد الوفد عددا من التعليقات والتوصيات التي تقدمت بها اللجنة الاستشارية، وقال إنه يرى أنه رغم المشاورات غير الرسمية والتوضيحات التي تقدم بها البرنامج لم تبدد الشواغل المحددة التي أثيرت في هذا السياق. وفي حين حث الوفد المدير العام على النظر، إلى أقصى قدر ممكن في شواغل اللجنة الاستشارية، وكذلك النقاط المحددة التي أثارت قلق الوفد، في الصيغة النهائية من النظام المالي والقواعد المالية للبرنامج المنقحين، قال إنه يقبل قرار المجلس بشأن النظام المالي.

الجزء المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

خامسا – تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات

١٢٣ – نظر المجلس التنفيذي في التقارير التالية المعروضة عليه من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان على التوالي: تقرير عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات عن فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧: وتقرير مدير البرنامج (DP/2000/6)؛ ومتابعة تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧: حالة تنفيذ التوصيات (DP/FPA/2000/4).

١٢٤ – وعرض المدير المعاون تقرير مدير البرنامج عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات عن فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ (DP/2000/6). ويتضمن التقرير تلخيصا للتوصيات في شكل جدول إلى جانب إشارات إلى تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧. ويرد في الجدول أيضا رد البرنامج على كل توصية، مثلما قدمت إلى مجلس مراجعي الحسابات خلال إعداد تقريره، وكذلك عن حالة أي إجراء متابعة والتاريخ المستهدف للإنجاز. وقال إن مدير البرنامج يسره أن يبلغ عن حدوث تقدم بالفعل في العديد من المجالات وأن الجهود تبذل لمعالجة المسائل المعلقة.

١٢٥ – ولدى عرض تقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/2000/4) لاحظ نائب المديرة التنفيذية (السياسات والإدارة) أن التقرير يتضمن، عملا بمقرر المجلس التنفيذي ٢/٩٧ تلخيصا مستكملا لحالة التدابير المتخذة لتنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات. وسلط الضوء على التدابير الواردة في التقرير التي تستجيب للمجالات الأساسية التي نظر فيها مراجعو الحسابات الخارجيون، وهي، الإجراءات المالية، وإدارة النقد، وإدارة الأملاك، وإدارة الموارد البشرية، والامتثال لمستلزمات عام ٢٠٠٠ (Y2K). وبين أن الصندوق استفاد استفادة كبيرة من المناقشات المستمرة مع مراجعي الحسابات الخارجيين من خلال عملية تطوير تدابير ملائمة لمعالجة شواغلهم. وإضافة إلى ذلك، فإن قاعدة البيانات التي استحدثها مكتب الرقابة والتقييم التابع للصندوق بغية رصد ردود الوحدات التنظيمية المعنية لمراجعة النتائج والتنسيق مع مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد يسرت تنفيذ التدابير الملائمة فضلا عن تحديد الشواغل التي تتطلب إجراء إضافيا. وقال نائب المديرة التنفيذية إن مجلس مراجعي الحسابات لاحظ في تقريره إلى الجمعية العامة (A/54/159) أن الصندوق في صدد تنفيذ جميع التوصيات وأنه واحد من بين ١٣ منظمة تستخدم الجداول لتنفيذ التوصيات وواحد من بين ٧ منظمات حددت أسماء الموظفين المسؤولين عن ذلك التنفيذ.

١٢٦ - وخلال النقاش الذي تلا ذلك، أثنى عدد من الوفود على الصندوق للجهود التي يبذلها في متابعة تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات. ولاحظ أحد الوفود أنه سيكون من المفيد أيضا، فيما يتعلق بإجراءات المتابعة، الحصول على مدخلات من المكاتب القطرية بدلا من إصدار تعليمات في اتجاه واحد من المقر إلى المكاتب القطرية. وأضاف الوفد نفسه أن التدريب على إدارة النقد سيكون مفيدا بصفة خاصة لموظفي المكاتب القطرية والوكالات الوطنية المسؤولة عن التنفيذ. وطلب وفد آخر معلومات إضافية عن حالة قاعدة البيانات APERTURE وشطب سلف السفر المتأخرة السداد. وتساءل وفد عن عدد بيوت الأمم المتحدة المزمع إنشاؤها عام ٢٠٠٠. وبالنسبة إلى إقفال المشاريع العاطلة، قال الوفد إنه لا ينبغي أن تتحمل مسؤولية تحديد تلك المشاريع وحدة واحدة فقط بل جميع الوحدات/الشعب المعنية بإدارة المشروع. وأضاف الوفد ذاته أنه ينبغي النظر في أسباب عطل المشروع وتحديد طرق الحد من ذلك.

١٢٧ - وشكر نائب المديرة التنفيذية للممثلين تعليقاتهم واقتراحاتهم. وأعرب عن موافقته على أنه ينبغي للصندوق التزام الحذر في عدم الاكتفاء بإرسال تعليمات في اتجاه واحد من المقر إلى المكاتب القطرية وأكد للممثلين أن الصندوق قد تحصل على مدخلات وأولى العناية بدقة للرجع من المكاتب القطرية. وفيما يتصل بالتدريب، لاحظ أن ثلثي ميزانية التدريب في الصندوق خصصت لتدريب الموظفين في المكاتب القطرية وأن جزءا كبيرا من برامج التدريب ركز على الإجراءات المالية، بما فيها إدارة النقدية. وفيما يتصل بسلف السفر، أبلغ أن دينا صافيا قدره ٠٠٠ ٣٥ دولار، يشمل ٠٠٠ ٥٣ دولار من موازين الدين و ٠٠٠ ١٨ دولار من موازين الدائن، يجري استعراضه بغية شطبه. وأشار إلى أن المعلومات المتعلقة بمركز قاعدة البيانات APERTURE ستتاح لاحقا. وذكر، فيما يتصل ببيوت الأمم المتحدة، أنه حددت ثمانية بلدان إضافية حتى الآن بصفتها تفي بالمعايير المطلوبة لإنشاء تلك البيوت. وبالنسبة إلى تحديد المشاريع العاطلة وإقفالها، ذكر أن العملية تقوم على مشاورات بين شعبة خدمات المعلومات المالية والإدارة والتنظيم والوحدات/الإدارات المعنية: وستحدد الشعبة المشاريع العاطلة ماليا وسترسل المعلومات للشعبة المعنية وسيتخذ إجراء متابعة على أساس التوصية الصادرة عن الشعبة المعنية. وأضاف أن فرع خدمات معلومات الإدارة طور برمجيات تحدد آليا المشاريع العاطلة ماليا.

١٢٨ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بتقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات عن فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ (DP/2000/6).

١٢٩ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بتقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان عن متابعة تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧: حالة تنفيذ التوصيات (DP/FPA/2000/4).

سادسا – الزيارات الميدانية

الزيارة الميدانية إلى جورجيا وبلغاريا

١٣٠ –عرض أحد مقرري الفريق التابع للمجلس التنفيذي، السيد ديفيد برندرغاست (جامايكا) تقرير البعثة (DP/2000/CRP.2) عن زيارة المجلس التنفيذي الميدانية إلى جورجيا وبلغاريا (٢٥ آب/أغسطس إلى ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩) وقدم لمحة عامة عن أبرز جوانب الزيارات والتوصيات الواردة في التقرير. وأكد حقيقة أن الزيارات الميدانية كانت لا تقدر بثمن لما تتيحه من التعرف على عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان على الصعيد القطري.

١٣١ – ولاحظت ممثلة الجمهورية التشيكية، التي كانت قد اشتركت في البعثة، الطابع الشمولي للبرامج المنفذة في البلدين. وقد استقبل كبار المسؤولين الحكوميين في جورجيا الفريق وعلى رأسهم فخامة الرئيس إدوارد شفرنادزة. وسلطت الضوء على كثير من التوصيات الواردة في التقرير الخاص بجورجيا ولا سيما تلك المتعلقة بدور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اتخاذ التدابير لمكافحة الفساد وفي الإصلاح القضائي وكذلك في إعادة التأهيل وإيصال المعونة الإنسانية في فترة ما بعد انتهاء الصراع. وعددت مجالات الأولوية التي حددها الفريق في بلغاريا وأشارت إلى الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي يعيشها السكان وبصفة خاصة إلى تفشي البطالة.

١٣٢ –وأعرب نائب الممثل الدائم لجورجيا عن شكره للفريق على تعليقاته وتوصياته الخاصة ببلده. وأشار إلى العمل الممتاز الذي يقوم به الممثل الدائم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولاحظ أنه وفي ضوء الاحتياجات المعقدة لجورجيا، يجري تنسيق جيد فيما بين منظمات الأمم المتحدة، الموجودة في البلاد. وركز أيضا على اشتراك منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في المشاريع الرامية إلى بناء السلام في جنوب أوسيتيا. وقال إن مما يؤسف له أن جورجيا تواجه صراعا لم يتم حله بعد في أبخازيا. ولا توجد طرق بسيطة لحل الصراعات ولذلك تحاول جورجيا الاستفادة من جميع المنظمات الشريكة. فقد أجريت مؤخرا انتخابات وأصبحت جورجيا عضوا في مجلس أوروبا وفي المنظمة العالمية للتجارة. وعملت جورجيا مع أذربيجان على نقل البترول إلى منطقة بحر قزوين. وقال إن الروابط الاقتصادية الواسعة مع بلدان الاتحاد الأوروبي ودول الكمنولث المستقلة حيوية. ورغم أن من غير المتيسر سرد جميع المجالات البرنامجية فقد أشار إلى أمثلة إيجابية لعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي شملت إنشاء نظام جديد للضرائب والعمل لمكافحة الفساد والمساعدة التي قدمها صندوق الأمم المتحدة

للسكان للنظام الصحي في جورجيا وأعرب عن أمله في تعزيز التعاون مع المنظمتين في المستقبل.

١٣٣ - وأثنى ممثل بلغاريا على فريق المجلس التنفيذي على التقرير الممتاز وقدم الشكر إلى الأمانة وإلى المكتبين الإقليميين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان لتنظيمهما للزيارة. وأعرب عن أسفه لعدم رغبة المانحين في مشاركة الجزء الخاص ببلغاريا من الزيارة الميدانية حيث كان بوسعهم أن يروا أثر منحهم المالية على أرض الواقع. ولاحظ أيضا العمل الممتاز الذي يقوم به الممثل المقيم في بلغاريا.

١٣٤ - وأعربت القائمة بأعمال المكتب الإقليمي لأوروبا ودول الكمنولث المستقلة عن شكرها للمقرر وللفريق على إعداد التقرير. ولاحظت أن الزيارة أتت في حينها وأن التوصيات سوف تتم مراعاتها في إعداد أطر التعاون القطري المقبلة. ولاحظت أيضا أنه في الوقت الذي تتنوع فيه البرامج بدرجة كبيرة في منطقة أوروبا ودول الكمنولث المستقلة كان الحكم موضوعا مهما باستمرار .بما في ذلك في البلدين اللذين تمت زيارتهما من قبل مجلس الإدارة. وكان القضاء على الفقر مجال تركيز رئيسيا أيضا في بلغاريا وجورجيا.

١٣٥ - لاحظت مديرة شعبة الدول العربية وأوروبا بصندوق الأمم المتحدة للسكان أنه، فيما يتعلق بنظم البيانات، ظل الصندوق يقدم الدعم المباشر في إعداد وإجراء التعدادات في ثلاثة بلدان من دول الكمنولث المستقلة .بما فيها جورجيا. وبالإضافة إلى ذلك قُدم دعم غير مباشر عن طريق مشروع إقليمي يُعنى ببناء القدرات للتعداد نفذته اللجنة الاقتصادية لأوروبا. كما قدم فريق الدعم القطري للسكان التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان والموجود في عمان الدعم التقني لكل من جورجيا وبلغاريا. وأضافت أن صندوق الأمم المتحدة للسكان قدم الدعم إلى بلغاريا على أساس كل مشروع على حدة في مجالات تعزيز نظم البيانات وتوفير وسائل منع الحمل. كما تم وضع مشروع جديد للتعاون الشامل في مجال الصحة الإنجابية. وهو يركز على زيادة القدرة الوطنية في تقديم خدمات نوعية في مجال الصحة الإنجابية والرعاية الصحية ووضع برامج تثقيفية في مجال الصحة الجنسية والصحة الإنجابية للمراهقين والحصول على بيانات مأمونة بشأن العقم في بلغاريا ووضع نظام جيد التشغيل لنظم سوقيات وسائل منع الحمل. وأشارت إلى أن المدير القطري لصندوق الأمم المتحدة للسكان في بلغاريا (المقيم في ألبانيا) سوف يستكمل البرنامج أثناء بعثة يقوم بها إلى بلغاريا في شباط/فبراير عام ٢٠٠٠.

١٣٦ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير عن الزيارة الميدانية إلى بلغاريا وجورجيا (DP/2000/CRP.2).

الجزء الخاص بصندوق الأمم المتحدة للسكان
بيان من المديرة التنفيذية

١٣٧ -أعربت المديرة التنفيذية في بيانها الاستهلالي عن تهنئتها لرئيس المجلس وأعضاء مكتبه على انتخابهم وتعهدت لهم بدعم الصندوق وتعاونه الكاملين في السنة القادمة.

١٣٨ -ولاحظت المديرة التنفيذية أن عام ٢٠٠٠ يمثل تحديا لصندوق الأمم المتحدة للسكان. فنظرا لما تتسم به البنود المعروضة على المجلس من تعقيد وأهمية وبسبب الصغر النسبي لأمانة الصندوق فقد اضطر صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى تنظيم عمله الذي يقوم به للمجلس بطريقة دقيقة حتى يستطيع أداء مهمته الرئيسية وهي تنفيذ البرامج التي يضطلع بها الصندوق. وسبق أن حان موعد تقديم الوثائق لدورة نيسان/أبريل، أما وثائق الدورة السنوية المقرر عقدها في حزيران/يونيه.فسبق أن تم إعدادها وقالت إنه بالنظر لتعدد هذه المواعيد النهائية، ربما يكون من المفيد البحث عن وسيلة تساعد في ترشيد عدد التقارير المقدمة إلى المجلس كجزء من المجهود المستمر للتركيز بشكل أكبر على القضايا المتعلقة بالسياسة التي تعتبر أكثر أهمية للصندوق.

١٣٩ -وقالت إن مسألة تعبئة الموارد للبرامج التي يوافق عليها المجلس التنفيذي هي الأولى والأهم. وهي تمثل مسؤولية مشتركة لكل من المجلس والصندوق. وتشمل الأولويات الأخرى تحديد دور الصندوق وأفضل الطرق لمساعدة البلدان في تنفيذ الإجراءات الرئيسية في المستقبل التي أسفرت عنها عملية مؤتمر الأمم المتحدة للسكان والتنمية + خمس سنوات وتوجيه مزيد من الاهتمام إلى النهج الشاملة للقطاعات وتعزيز المكاتب القطرية التابعة لصندوق الأمم المتحدة للسكان واللامركزية مع كفالة تطبيق أعلى معايير المساءلة. ولاحظت أن صندوق الأمم المتحدة للسكان سوف يقدم إطاره الأول للتمويل المتعدد السنوات إلى المجلس التنفيذي في نيسان/أبريل. وأعربت عن شكرها للبلدان المانحة التي وفرت التمويل لصندوق الأمم المتحدة للسكان لوضع إطار التمويل المتعدد السنوات وأكدت التزام الصندوق القوي بتنفيذ إطار التمويل المتعدد السنوات.

١٤٠ -ومضت تقول إن واقع التمويل العام لصندوق الأمم المتحدة للسكان في عام ١٩٩٩ قد أعاق قدرة الصندوق على تحقيق أكبر النتائج البرنامجية كما استدعى الأمر تقليص البرامج التي ينفذها الصندوق بطريقة جذرية مما قلل من النتائج التي كان يمكن أن تحققها البرامج التي وافق عليها المجلس التنفيذي من قبل. وفضلا عن ذلك وبسبب الزخم القوي في تنفيذ البرامج فقد أشارت التقديرات المؤقتة إلى ارتفاع النفقات البرنامجية التي تكبدها صندوق الأمم المتحدة للسكان في عام ١٩٩٩. وقد عكس ذلك حقيقة أن معظم البرامج كانت قد

وصلت منتصف الدورة وبلغت الذروة في مرحلة تنفيذها. وكنتيجة لذلك ربما يضطر صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى السحب من احتياطيه التشغيلي لتغطية الزيادة في النفقات والتي سيتم تعويضها من موارد عام ٢٠٠٠.

١٤١ -ومضت تقول إن التوقعات المالية لعام ٢٠٠٠ تبدو أفضل نسبيا. فقد استأنف أحد المانحين الرئيسيين مساهماته بعد توقف لفترة قصيرة وأشار كثير من المانحين الرئيسيين إلى أنهم سيزيدون من مساهماتهم. كما أن كلا من المنافسة الشديدة في التمويل وتقلص المساعدة الإنمائية الرسمية قد حملا صندوق الأمم المتحدة للسكان على إقامة تحالفات أكثر معنى مع الوكالات الثنائية ومصارف التنمية والمؤسسات الخاصة والاتحاد الأوروبي والمنظمات غير الحكومية. ويسعى الصندوق أيضا إلى استكشاف طرق جديدة لتلبية احتياجات البلدان المستفيدة من البرامج بما في ذلك وضع استراتيجية عالمية وخطة عمل بالتعاون مع عدد من الشركاء المهتمين في مجال تأمين سلع الصحة الإنجابية

١٤٢ -وقالت المديرة التنفيذية إنها واثقة من أن في مقدور صندوق الأمم المتحدة للسكان عكس التيار التنازلي في الموارد العامة. وذكرت أنها تخطط من جانبها لزيادة أنشطتها لجمع الأموال والجهود الخاصة بزيادة الوعي مع أكبر عدد ممكن من البلدان. ولكنها طالبت كل واحد من أعضاء المجلس التنفيذي بأن يعمل على تأمين الموارد للبرامج التي وافق عليها المجلس. وقالت إن في مقدور صندوق الأمم المتحدة للسكان، هو والمجلس مواجهة التحدي ذلك أن المسألة في النهاية ليست مسألة توفر الموارد وإنما هي تتعلق بالأولويات والالتزام بتوفير ما تم الاتفاق عليه أثناء المؤتمر الدولي للسكان والتنمية من أجل تحقيق أهداف برنامج العمل. كما طالبت كل واحد من البلدان الشريكة في البرامج أيضا بعقد تبرع لصندوق الأمم المتحدة للسكان لعام ٢٠٠٠.

١٤٣ -واختتمت المديرة التنفيذية كلمتها بتوجيه التحية إلى نائب المدير التنفيذي (للسياسات والإدارة) الذي كان ليتقاعد من الخدمة في الصندوق في ٣١ كانون الثاني/يناير.

١٤٤ -تحدث عدة من الوفود للإعراب عن شكرهم للمديرة التنفيذية على بيانها النير وأعرب كثير من الوفود عن أسفهم بعد أن علموا بأن نائب المديرة التنفيذية (للسياسات والإدارة) سوف يتقاعد من خدمة الصندوق في نهاية كانون الثاني/يناير. وأعربوا له عن تقديرهم وثنائهم لمساهماته الكثيرة في صندوق الأمم المتحدة للسكان. ولاحظ وفد اليابان أن نائب المديرة التنفيذية كان دائما في عمله يتسم بالكرامة والمهنية إضافة إلى روحه السمحة وقال إنه استطاع، بالتعاون مع المديرة التنفيذية وزملائه الآخرين المحافظة على مؤسسة صندوق الأمم المتحدة للسكان وتوطيدها ولا سيما بزيادة الموارد المالية والبشرية للصندوق

بعد أن زادت تطلعات العالم باتجاه صندوق الأمم المتحدة للسكان. وذكر الممثل أن أهم مساهمة تقدمها اليابان إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان حتى الآن قد تكون نائب المديرة التنفيذية نفسه. ورحب المتحدث أيضا أثناء وداعه لنائب المديرة التنفيذية بنائب المديرة التنفيذية الجديد. وأعرب وفد آخر عن شكره لنائب المديرة التنفيذية للدعم والتوجيه الذي قدمه لشبكة البرلمانيين في بلده.

١٤٥ -أعربت وزيرة الصحة في بوتسوانا عن شكرها لنائب المديرة التنفيذية لالتزامه القوي تجاه السكان والتنمية ولا سيما فيما يخص أفريقيا كما قدمت الشكر لصندوق الأمم المتحدة للسكان لاضطلاعه بدور طليعي في التغيير العالمي وخاصة في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء. وأثنت على صندوق الأمم المتحدة للسكان لمساهمته في تحقيق بوتسوانا لنمو اقتصادي وسكاني متوازن. وذكرت أن بلدها يتطلع إلى التعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان ومع الشركاء الإنمائيين الآخرين في مجال السكان والصحة الإنجابية والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والقضاء على الفقر. وأكدت فعالية النهج القائمة على أساس النتائج والقطاعية النطاق. ولاحظت أن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يشكل تحديا خطيرا ويضاعف من آثاره مشاكل الجوع والفقر. ولفتت الاهتمام إلى موضوع تقلص الموارد وناشدت جميع البلدان المستفيدة من البرامج والبلدان المانحة المساعدة في تعبئة الموارد. وأكدت الحاجة إلى دعم البرامج التي تركز على الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتعزيز العدل والمساواة بين الجنسين. وأعربت عن تأييدها للبرنامج المشترك بين الأقطار الذي اقترحه صندوق الأمم المتحدة للسكان. كما أثنت على العمل الذي يضطلع به صندوق الأمم المتحدة للسكان وذكرت أن بلدها يتطلع إلى توجيهات الصندوق.

١٤٦ -وذكر وفد آخر أن بلده سوف يواصل جهوده كشريك مأمون لصندوق الأمم المتحدة للسكان. وأعرب المتحدث عن أمله في أن يثبت إطار التمويل المتعدد السنوات الذي ينفذه صندوق الأمم المتحدة للسكان أنه أداة إدارية مفيدة أن يساعد في تحسين حالة تمويل الصندوق. ولاحظ الممثل أن بلده قد قدم مؤخرا الدفعة الثانية من مساهماته لصندوق الأمم المتحدة للسكان وذلك دعما منه للمساعدة التي يقدمها الصندوق للاجئين في كوسوفو. وأعرب عن أمله في أن تتم المعالجة الملائمة لاحتياجات السكان في مجال الصحة الإنجابية أثناء الحالات الطارئة.

١٤٧ -لاحظ أحد الوفود أن بلده يحرز تقدما مطردا في تحقيق أهداف الصحة الإنجابية وصحة الطفل الواردة في برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وأضاف الممثل أن بلده يتبع نهجا يقوم على احتياجات المجتمع المحلي ويركز على اللامركزية والتخطيط

بالمشاركة، وذلك بالاشتراك مع المجتمع المدني. وركز على مسائل نوعية الرعاية وتقديم الخدمات الصحية والخدمات الإنجابية الأساسية ونظام الرصد الفعال. وقال إن الحكومة قد شرعت في بذل جهود ملموسة للدعوة لحماية الأطفال من البنات كما تم بمساعدة صندوق الأمم المتحدة للسكان إدماج الاهتمامات السكانية في الاهتمامات الصحية في البرامج في كثير من المقاطعات. ولاحظ المتحدث أن البرنامج المتكامل الذي بدأ كمشروع تعاوني بين صندوق الأمم المتحدة للسكان والحكومة في البداية قد أصبح نموذجا للتعاون مع الوكالات الثنائية والمتعددة الأطراف الأخرى مما أكسب الأهمية لصندوق الأمم المتحدة للسكان بالمقارنة مع الصناديق الأخرى. وأضاف أن برنامجا قويا قد بدأ تنفيذه في مجال الصحة الإنجابية للمراهقين بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان. وذكر الممثل أنه مع تقلص موارد الصندوق هناك خطر أن يفقد ما تم تحقيقه من قوة دفع. ولاحظ أن من المتوقع أن تنخفض الاعتمادات المخصصة من صندوق الأمم المتحدة للسكان لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ في عام ٢٠٠٠ من ٨١ مليون دولار إلى أقل من ٤٧ مليون دولار. وسيكون لهذا التقلص أثر سلبي على البرامج. وحث جميع الشركاء في التنمية على تقديم الموارد الكافية لصندوق الأمم المتحدة للسكان بحيث وألا تقل عن ٤٠٠ مليون دولار في السنة كحد أدنى.

١٤٨ -أعرب وفد آخر عن أمله عكس اتجاه انخفاض الموارد في عام ٢٠٠٠. وذكرت الممثلة أن بلدها قدم مساهمة إضافية بنهاية عام ١٩٩٩ هو يعتزم مساهمته لعام ٢٠٠٠ زيادة كبيرة. وقالت وفيما يتعلق بعمل المجلس التنفيذي، إنها تؤكد أهمية نظم حجم العمل وخفض العبء الملقى على عاتق صندوق الأمم المتحدة للسكان. وذكر وفد آخر أنه يؤيد فكرة تقليل الحاجة إلى تقديم التقارير المطلوبة من صندوق الأمم المتحدة للسكان. وأضافت أن بلدها يتوقع أن يقدم تبرعا كبيرا في عام ٢٠٠٠.

١٤٩ -وأكد أحد الوفود أن التأمين الشامل لسلع منع الحمل أمر حيوي وضروري لتحقيق أهداف برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وينبغي أن يمثل أحد الأنشطة الرئيسية للصندوق. وذكر أنه ينبغي أن يصبح صندوق الأمم المتحدة للسكان نموذجا عالميا لتأمين سلع منع الحمل. وقال إنه يشعر بالارتياح إذ يرى أن صندوق الأمم المتحدة للسكان قد تصدى للتحدي في هذا الصدد وأنه سوف يبني على أساس العمل الصلب الذي أقامته المبادرة العالمية لإدارة سلع الصحة الإنجابية وأضاف أن بلده سوف يواصل دعمه للمبادة العالمية. وأكد أهمية إقامة الشراكات مع الوكالات والمنظمات غير الحكومية والحكومات وأن لصندوق الأمم المتحدة للسكان دورا كبيرا يلعبه في تبيان طريق المستقبل.

١٥٠ -وأثنى وفد آخر على العمل الذي اضطلع به صندوق الأمم المتحدة للسكان في بلده وذكر أن مساهمات الصندوق كانت عاملا مهما في تحقيق التقدم الذي أحرزته كثير من البلدان النامية. وأكد الممثل أهمية المساعدة التي قدمها كل من الصندوق والسويد للتعداد الذي جرى في بلاده في السنة السابقة. كما أكد أهمية الدعم الذي يقدمه الصندوق في مجالات رئيسية في بلاده شملت الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والنهوض بالعدالة والمساواة بين الجنسين. وأكد أن عمل صندوق الأمم المتحدة للسكان قد أحرز نتائج ملموسة في بلاده. ولاحظ أنه وإن كان برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية قد أخذ يترسخ في كثير من البلدان أصبح هبوط الموارد يمثل تحديا كبيرا للتقدم المحرز.

١٥١ -وأعربت المديرة التنفيذية عن شكرها للوفود على تعليقاتها الإيجابية ولا سيما الدعم القوي الذي تم الإعراب عنه لعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان. وقالت إنها تتفق تماما مع أعضاء المجلس التنفيذي في الرأي الذي أعربوا عنه وهو أن هنالك حاجة ماسة لتعبئة مزيد من الموارد لتمكين صندوق الأمم المتحدة للسكان من مواصلة تقديم المساعدة إلى البلدان في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥ والإجراءات الرئيسية التي نتجت من استعراض وتقييم المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥.

١٥٢ -وأعرب نائب المديرة التنفيذية (للسياسات والإدارة) في رده عن تأثره وغبطته للكلمات التي أدلت بها المديرة التنفيذية والوفود. وأعرب عن تقديره العميق لذلك وذكر أن كل ما قدمه أثناء فترة خدمته التي استمرت ٢٣ عاما يعود في حد كبير إلى الدعم الذي وجده من أعضاء المجلس التنفيذي ومن زملائه في صندوق الأمم المتحدة للسكان وصندوق الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأعرب عن شكره للمجلس للثقة التي منحه إياها. كما أعرب عن تقديره للدعم والتوجيه الذي وجده. وطلب من المجلس التنفيذي مواصلة دعمه لعمل الصندوق ملاحظا أن صندوق الأمم المتحدة للسكان هو واحد من أكثر مؤسسات الأمم المتحدة فعالية وكفاءة

سابعا – البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة

البرنامج المشترك بين الأقطار

١٥٣ –عرضت على المجلس التنفيذي الوثيقتان التاليتان: البرنامج المشترك بين الأقطار لصندوق الأمم المتحدة للسكان، ٢٠٠٠–٢٠٠٣ (DP/FPA/2000/1)، واستعراض البرنامج المشترك بين الأقطار لصندوق الأمم المتحدة للسكان ١٩٩٦–١٩٩٩ (DP/FPA/2000/1/Add.1).

١٥٤ –قام رئيس الفرع التقني في شعبة الشؤون التقنية والسياسات بعرض الوثيقتين. وركز على سياق البرنامج الجديد المقترح، ٢٠٠٠–٢٠٠٣ وعلى مبرراته ومبادئه وصلاته، ولاحظ أن النواتج المحددة التي من المقرر أن يحققها البرنامج واردة بتفصيل واف في الفرع الرابع (دال) من الوثيقة DP/FPA/2000/1. وأشار إلى أنه وضع عند صياغة البرنامج المقترح في الاعتبار برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ولا سيما الإجراءات الرئيسية التي ستتخذ في المستقبل والمبينة في عملية استعراض نتائج المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥، والأولويات البرنامجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، وتحليل دقيق للاحتياجات القطرية، واستعراض شامل لإنجازات البرنامج السابق والدروس المستفادة منه. وعلاوة على ذلك، أعد البرنامج في سياق البيئة العالمية التي يعمل فيها الصندوق وهو يشمل إصلاح الأمم المتحدة، بما في ذلك مختلف عمليات التنسيق، ومتابعة مؤتمرات الأمم المتحدة العالمية عدا المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، بما في ذلك المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، وعمليات إصلاح القطاع الصحي والاجتماعي على الصعيد القطري، بما فيها النهج القطاعية النطاق، وزيادة مشاركة منظمات المجتمع المدني في عملية التنمية.

١٥٥ –وأكد أن المبرر الأساسي لوضع البرنامج هو أن بالإمكان تلبية بعض احتياجات البلدان بصورة أنجع من خلال نواتج معدة على الصعيد الإقليمي أو الأقاليمي. كما أن عملية إعداد هذه النواتج، والنواتج ذاتها، تسهم إسهاما ذا شأن في بناء القدرات الوطنية. ولاحظ أن عملية تحديد احتياجات البلدان التي ينبغي تلبيتها من خلال البرنامج المقترح كانت عملية شاملة جدا. وفضلا عن المدخلات المقدمة من مقر الصندوق ومكاتبه القطرية، هناك سعي إلى الحصول على مدخلات من عدد من الشركاء الإنمائيين، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة، والمنظمات الحكومية الدولية ومنظمات المجتمع المدني من مؤسسات وجامعات ومنظمات غير حكومية، فضلا عن الخبراء الاستشاريين. وأوضح أن الدروس المستفادة من البرنامج السابق التي أخذت في الاعتبار عند صياغة البرنامج الجديد مبينة تفصيلا في القسم الثالث من الوثيقة.

١٥٦ -وأضاف أن البرنامج الجديد أعد استنادا إلى نهج قائم على تحقيق النتائج، يحدد بوضوح الأهداف والمقاصد والنواتج، وكذلك المؤشرات التي سوف تستخدم لرصدها. وقال إنه يجري إعداد الأطر المنطقية لكل من البرامج الفرعية الإقليمية والأقاليمية التي ستستخدم لرصد التقدم المحرز وتقييم نواتج البرنامج. وأشار إلى أنه سيتم إجراء استعراضات منتصف المدة للبرامج الفرعية والتقييمات النهائية لمجالات العمل الرئيسية. ويعتزم الصندوق أيضا أن ينظم، من وقت لآخر خلال السنوات الأربع المقبلة، حلقات إعلامية لأعضاء المجلس التنفيذي عن التقدم المحرز في مجالات العمل الرئيسية. وقال إن البرنامج المقترح المشترك بين الأقطار وإطار التمويل المتعدد السنوات للصندوق يتقاسمان أهدافا واحدة، كما أن النواتج المتوقعة للبرنامج المشترك بين الأقطار تتطابق مع النواتج المتوقعة في إطار التمويل المتعدد السنوات. ولاحظ أن الجدول ٣ من الوثيقة DP/FPA/2000/1 يعطي عددا من الأمثلة لاحتياجات البلدان ويبين كيفية تلبيتها من خلال نواتج الأنشطة الممولة على الصعيدين الإقليمي أو الأقاليمي. ووجه الانتباه أخيرا إلى التوزيع المقترح للموارد حسبما هو مبين في الجدولين ١ و ٢ من الوثيقة. واختتم كلمته قائلا إن الصندوق يعتزم أن ينفذ البرنامج الجديد المشترك بين الأقطار بحذر خلال السنة الأولى، وفقا لحالته المالية الراهنة وتطورها.

١٥٧ -وأعربت عدة وفود عن تأييدها القوي للبرنامج المشترك بين الأقطار، ٢٠٠٠-٢٠٠٣، ولاحظت أنه ينطوي على إمكانية المساهمة في الجهود الإنمائية على الأصعدة القطرية والإقليمية والأقاليمية، وشددت على تقاسم نتائج البرنامج ونواتجه، وحثت على توفير ما يكفي من الموارد لتنفيذ البرنامج. ورحب عدد من الوفود بما اتسمت به مناقشة الدروس المستفادة من البرنامج السابق من صراحة وجلاء ولاحظت مع الارتياح أخذ هذه الدروس في الاعتبار عند إعداد البرنامج الجديد المشترك بين الأقطار. ولاحظت بعض الوفود أنه كان على البرنامج أن يسلط مزيدا من الضوء على مجالات رئيسية من قبيل الحد من وفيات الأمهات، وتشويه الأعضاء التناسلية للأنثى، والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ولا سيما طريقة الوصول إلى الشباب قبل أن يصبحوا نشيطين جنسيا، والنهج القطاعية النطاق، والتعاون بين بلدان الجنوب، ومتابعة مؤتمرات الأمم المتحدة العالمية. وأشار أحد الوفود إلى أنه كان يود أن يولي مزيد من الاهتمام للمراهقين، ونوع الجنس ودور الرجل في الصحة الإنجابية. وقال الوفد نفسه إنه ينبغي أيضا إيلاء الاهتمام للآثار الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وأشار عدد من الوفود إلى أنه كان ينبغي زيادة توضيح أولويات البرنامج في الوثيقة. وقال أحد الوفود إنه يفضل لو كانت الوثيقة أكثر تحليلا وتركز على الأولويات، والشركاء المنفذين، ومستويات التمويل، ونتائج البرنامج وآثاره.

١٥٨ -وقال أحد الوفود في معرض إشارته إلى ما حققه صندوق الأمم المتحدة للسكان من نجاحات رائعة في إطار البرنامج السابق المشترك بين الأقطار، وأنه يسره أن يلاحظ أن دعم التنمية المؤسسية سيكون في رأس قائمة أولويات البرنامج الجديد. وأضاف الممثل أن هذا النهج سيكون بلا شك هو النهج الصالح لأفريقيا وأثنى على الصندوق لاعترافه بالأهمية الحاسمة لإقامة الشراكات الفعالة مع البلدان المستفيدة من البرنامج والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص في نجاح البرنامج. وقال إن هذه الشراكات ستكون أعظم قيمة لو أتيحت لصناع السياسات في البلدان المستفيدة من البرنامج سبل الوصول إلى شبكات المعلومات التي تمكنهم من الاستفادة من الفرص التي توفرها هذه الشراكات، بما في ذلك التعاون بين بلدان الجنوب مثلا. وأكد ضرورة إجراء تقييمات مشتركة للأنشطة البرنامجية وأوصى بأن تجرى هذه التقييمات بشراكة مع البلدان المستفيدة من البرنامج. وبعد أن لاحظ المتحدث أن تحقيق أفضل النتائج بموارد محدودة مرتبط بمدى الاستفادة من التعليم والتعلم وخاصة في أفريقيا، أعرب عن أمله في أن يعزز الصندوق دوره في تنفيذ النهج القطاعية النطاق. وأيد اعتزام تمويل دراسات مقارنة بين السكان والتنمية والمسائل القطاعية والاقتصادية الكلية. وأيد أيضا التركيز على قضايا شاملة من قبيل نوع الجنس، والمراهقين، والإعلام، والتعليم، والاتصال، وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب، والصحة الإنجابية في حالات الطوارئ. وشجع الصندوق على السعي إلى وضع ترتيبات لتقاسم التكاليف ودعم البرامج الفرعية في إطار البرنامج المشترك بين الأقطار. وأكد مسؤولية المجلس التنفيذي ودوره في تعبئة الموارد الأساسية للصندوق. وأثنى على المانحين الثنائيين والمؤسسات الخاصة التي أعربت عن اعتزامها المساهمة في البرنامج المشترك بين الأقطار وحث أعضاء المجلس التنفيذي على زيادة تبرعاتهم للصندوق.

١٥٩ -وأشاد أحد الوفود، الذي كان يتحدث باسم وفدين آخرين، بعملية التشاور الشاملة التي كانت أساسية بالنسبة لإعداد البرنامج المشترك بين الأقطار. وبينما لاحظت المتحدثة أن بوسع البرنامج المشترك بين الأقطار أن يتصدر عملية إعداد السياسات ويعزز التطعيم المتبادل بأفضل الممارسات بين المناطق، قالت إن من الصعب تحديد الطريقة التي ترجمت بها الدروس المستفادة من البرنامج السابق إلى تغييرات منهجية في البرنامج الجديد. وأضافت أن الاختيارات الاستراتيجية التي ود الصندوق أن يقوم بها تبدو غير واضحة ويبدو أن هناك خلطا بين الأنشطة، والمدخلات، والنواتج، والنتائج، والمؤشرات. وتساءلت كيف يمكن مثلا استخدام مؤشرات كمتوسط العمر المتوقع والمواظبة المدرسية لتقييم نتائج البرنامج الأقاليمي. وفيما يتعلق بقضايا مثل دمج نوع الجنس والمراهقين، أعربت عن ضرورة تحديد ما آلت اليه هذه القضايا في إطار البرنامج السابق قبل الشروع في معالجتها في إطار البرنامج الجديد.

وقالت إنه ينبغي، في ضوء القيود المالية الحالية التي يعاني منها الصندوق والميزانية الكبيرة للبرنامج المشترك بين الأقطار، تقديم تفاصيل إضافية عن الكيفية التي ستنفق بها الأموال. ونظرا لمختلف هذه الشواغل، طلبت إلى الصندوق أن يقدم تقريرا عن التقدم المحرز إلى المجلس التنفيذي في عام ٢٠٠١.

١٦٠ -وأشاد أحد الوفود بما تتسم به الوثيقة من جودة عالية وصراحة في استعراض المشاكل والتحديات إلا أنه أكد ضرورة زيادة التركيز على مشاركة الصندوق في متابعة مؤتمرات الأمم المتحدة العالمية غير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. ولاحظ الممثل أن هناك حاجة إلى مزيد من الوضوح فيما يتعلق بآلية التمويل الجديدة ومعايير اختيار الوكالات المسؤولة عن التنفيذ. وشدد المتحدث على ضرورة مواصلة الصندوق إيلاء اهتمام خاص للمراهقين وللإجهاض غير المأمون باعتباره من أسباب وفيات الأمهات. ودعا المتحدث أيضا الصندوق إلى إيلاء مزيد من الاهتمام لمعالجة مشاكل اللاجئين، ولا سيما النساء والفتيات، اللاتي كثيرا ما كن ضحايا العنف على أساس نوع الجنس. ولاحظ الممثل أهمية تكنولوجيا المعلومات، فشجع الصندوق على زيادة استخدامها لنشر التجارب، والدروس والنتائج من بلد/إقليم إلى آخر.

١٦١ -وفيما لاحظ أحد الوفود أن تخفيض الموارد المخصصة للبرنامج الجديد المشترك بين الأقطار بنسبة ٢٠ في المائة مقارنة بالبرنامج السابق كان استجابة عملية للانخفاض العام في الموارد، أكد أنه ينبغي رصد مخصصات الميزانية بعناية لكفالة أقصى أثر للنواتج. وعملا بالمقرر ٢١/٩٩، طلب المتحدث الإبلاغ بصورة منتظمة عن أي زيادة أو نقص كبير في موارد الصندوق. وقال أيضا إنه ينبغي زيادة الموارد المخصصة للبرنامج المشترك بين الأقطار إذا كانت هناك زيادة عامة في موارد الصندوق. وفيما رحب بخطة تعزيز التعاون مع المنظمات غير الحكومية، أشار إلى المخاطر الضمنية وطلب تقديم معلومات إضافية عن عملية اعتماد الصندوق للمنظمات غير الحكومية. وطلب وفد آخر تقديم معلومات عن الأسباب التي جعلت تكلفة البرنامج تصل إلى ١٦٠ مليون دولار وعن الأسس التي يستند إليها التوزيع المقترح للأموال على البرامج الإقليمية والأقاليمية. وطلب المتحدث أيضا تقديم معلومات إضافية عن التقييمات وقال إن من المفيد توفر إطار منطقي يقدم المؤشرات الكمية والكيفية.

١٦٢ -وأعرب أحد الوفود عن قلقه إزاء كون نواتج البرنامج المشترك بين الأقطار غير بينة للعيان. وفيما لاحظ الممثل أن ميزانية البرنامج البالغة ١٦٠ مليون دولار مرتفعة جدا، حذر من مغبة السحب من الاحتياطي التشغيلي للصندوق. وطلب المتحدث تقديم الرقم النهائي

لنفقات البرنامج السابق. وفيما يتعلق بالبرنامج الإقليمي لأفريقيا، تساءل عن استمرار التعاون مع المؤسسات التالية: مركز الأبحاث التطبيقية المتعلقة بالسكان والتنمية، معهد التنمية الاقتصادية والتخطيط، ومعهد التدريب والبحث الديمغرافيين.

١٦٣- ولاحظ أحد الوفود، الذي كان يتحدث أيضا باسم وفد آخر، أن البرنامج المشترك بين الأقطار يمكن أن يكون له أثر كبير على عمل الصندوق لاعتبارات منها التداؤب وبناء القدرات الوطنية، والتعاون بين بلدان الجنوب ونقل التكنولوجيا. وبينما أشار إلى أنه لا يجد صعوبة في تقبل مبررات البرنامج، أكد أن من المهم في بيئة مواردها آخذة بالانخفاض كفالة تصميم البرنامج وتنفيذه على نحو تتضح معه بجلاء القيمة المضافة للأنشطة المدعومة. وقال الوفد إنه ستكون لديه بعض التحفظات على الموافقة على برنامج يدوم أربع سنوات ويمثل إنفاقا كبيرا لموارد زهيدة إذ خصصت له مبلغ ١٦٠ مليون دولار. ولاحظ الممثل أن هناك حاجة إلى تفاصيل إضافية للتوصل إلى استنتاج واع بشأن أولويات البرنامج ونواتجه المتوقعة. وأضاف أن من الصعب أن يعرف بالضبط كيف سيختلف البرنامج نتيجة للإجراءات الرئيسية في المستقبل للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥ وكيف ستعزز إلى أقصى حد فرص الدفع بهذه الإجراءات قدما. ولاحظ أنه باستثناء الجدول ٣ لم يتم توفير أي أرقام مالية مفصلة ولذلك من الصعب تصور نسبة الأموال التي سترصد مثلا لنشر التقرير عن حالة السكان في العالم، والمبادرة العالمية بشأن انعدام مخاطر وسائل منع الحمل، والدعم الذي يقدمه صندوق الأمم المتحدة للسكان لبرنامج منظمة الصحة العالمية الخاص بالبحث والتطوير والتدريب على البحث في مجال التكاثر البشري. وأضاف أن الوثيقة لا توضح دائما متى يضطلع الصندوق بعملية ما بنفسه ومتى يوفر التمويل لوكالات أخرى. وأبرز المتحدث ضرورة وضع برنامج أكثر تركيزا وشفافية يحدد الأنشطة البرنامجية الخاصة وتكاليفها. وفيما لاحظ أن هناك حاجة إلى مزيد من التفاصيل، قال إنه لا يرى مفيدا أن يطلب المجلس التنفيذي جميع الأطر المنطقية. ولاحظ أنه يلزم رصد تنفيذ البرنامج والإبلاغ عنه. وفيما يتعلق بمعايير اختيار الوكالات المنفذة، رحب باعتزام زيادة اللجوء إلى المنظمات المحلية بدلا من وكالات الأمم المتحدة مشيرا إلى أن من شأن ذلك يساهم في بناء القدرات المحلية.

١٦٤ -وأشاد أحد الوفود بالبرنامج المشترك بين الأقطار وقال إن بوسعه تمكين البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في أوروبا الشرقية ورابطة الدول المستقلة حتى يتسنى لها مواجهة المشاكل والتحديات المشتركة من قبيل الاعتماد الكبير على الإجهاض كوسيلة من وسائل منع الحمل، وقلة انتشار استعمال وسائل منع الحمل، والتغيرات الديمغرافية التي لم يسبق لها مثيل والناجمة عن تدفقات الهجرة وانخفاض معدلات الولادات. ولاحظت المتحدثة أنه نظرا لكون البرامج القطرية متواضعة جدا في منطقتها، فمن شأن البرنامج المشترك بين الأقطار أن

يعين كثيرا على توفير الدعم لرد مشترك بصورة استراتيجيات مشتركة في مجالات الصحة الإنجابية، والسكان والتنمية، والدعوة .وأضافت أن إنشاء فريق للخدمات التقنية القطرية في المنطقة سيكون له دور كبير في الوصول إلى تلك الغاية. ولاحظ وفد آخر أن البرنامج المشترك بين الأقطار وإن كان عنصرا رئيسيا في عمل الصندوق إلا أن من المفيد أن ينظم الصندوق بصورة انتقائية جلسات إعلامية غير رسمية بشأن الأطر المنطقية للبرامج الفرعية. وتساءل المتحدث عن موضوع التقرير عن حالة السكان في العالم وتاريخ إصداره.

١٦٥ -وشكرت المديرة التنفيذية أعضاء المجلس التنفيذي عن تعليقاتهم البناءة. وبصدد ما جاء في التعليقات من أن نواتج البرنامج المشترك بين الأقطار غير بينة للعيان، فقد قالت إنها توافق على الرأي القائل بضرورة بذل المزيد من الجهد لجعل هذه النواتج والإنجازات واضحة. ولهذه الغاية، يعتزم الصندوق تنظيم حلقات دراسية غير رسمية لصالح أعضاء المجلس بشأن مجالات العمل الرئيسية المدعومة في إطار البرنامج المشترك بين الأقطار، بما في ذلك نواتج البرنامج المشترك بين الأقطار السابق والأطر المنطقية للبرامج الفرعية. وقالت إنها تتفق مع الممثل الذي اقترح إجراء تقييمات مشتركة تشمل البلدان المستفيدة من البرنامج. وإذ أكدت أهمية البرنامج المشترك بين الأقطار، لاحظت أنه يركز على مجالات رئيسية كالقضاء على الممارسات الضارة، بما فيها تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، والحد من وفيات الأمهات، والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب. وبصدد الاستفسار عن التقرير المقبل عن حالة السكان في العالم أبلغت المجلس أن موضوع التقرير هو السكان والتنمية مع توكيد نوع الجنس والفقر بصفة خاصة. ولاحظت أن التقرير سيتضمن تركيزا على المجالات الرئيسية للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. وأضافت أن من المقرر إصدار التقرير في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وكررت المديرة التنفيذية تأكيد أهمية البرنامج المشترك بين الأقطار وشددت على أنه يحتاج إلى دعم المجلس. وأفادت أنه تم بذل جهد كبير لإعداد البرنامج المشترك بين الأقطار الذي صُمم من الناحية المواضيعية استنادا إلى الأولويات الرئيسية والاحتياجات التي تشعر بها البلدان. ولاحظت أن من شأن اعتماد طريقة طلبات العروض أن يعزز المنافسة ويؤدي إلى تحقيق أفضل النواتج.

١٦٦ -وشكرت نائبة المديرة التنفيذية (البرنامج) أعضاء المجلس التنفيذي عن تعليقاتهم المفيدة. ولاحظت أن تحديد الأولويات كان جانبا رئيسيا للعملية التشاورية بين المقر والمكاتب القطرية التي استغرقت ١٨ شهرا وأفضت إلى إعداد البرنامج المشترك بين الأقطار، ٢٠٠٠-٢٠٠٣. وأكدت أن الاحتياجات التي عبرت عنها البلدان وأولويات برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والإجراءات الرئيسية للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥ قد

حددت شكل البرنامج المشترك بين الأقطار. وبالتالي، فقد شدد البرنامج على الصحة الإنجابية. ولاحظت أنه جرى انتقاء المؤشرات الخاصة بالبرامج الفرعية وترد هذه المؤشرات في الأطر المنطقية. وقالت إن الصندوق متفائل بشأن التمويل من الموارد غير الأساسية للبرنامج ويتوقع جمع أكثر من مبلغ الـ ١٨ مليون دولار المشار إليه في ميزانية البرنامج المشترك بين الأقطار. وقالت إن الصندوق سيعمد، في بعض الحالات، في إطار جهوده الرامية إلى إشراك شركاء جدد في البرنامج المشترك بين الأقطار وتحسين نوعية النواتج إلى استخدام آلية طلبات العروض بدل الاعتماد على الشركاء التقليديين فقط. وأعربت عن أملها في أن تمكن هذه الآلية الصندوق من توسيع دائرة شركائه.

١٦٧ -وشكر مدير شعبة الشؤون التقنية والسياسات أعضاء مجلس الإدارة على تعليقاتهم وأشار إلى أن تطوير السياسات جانب عالمي رئيسي في البرنامج المشترك بين الأقطار الذي يشارك فيه المقر. فمثلا موضوع شيخوخة السكان موضوع هام يركز عليه البرنامج. وقدمت حكومة بلجيكا المساعدة في هذا المجال. وأضاف أن البرنامج المشترك بين الأقطار سيدعم المبادرات المتخذة في القطاع الخاص في مجال السلع المستخدمة في الصحة الإنجابية. وذكر أن صندوق الأمم المتحدة للسكان يتابع بنشاط المؤتمرات العالمية للأمم المتحدة ولا سيما المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. وأشار إلى أن صندوق الأمم المتحدة للسكان يدعم بشدة التعاون بين بلدان الجنوب، بما في ذلك مبادرة ''الشركاء في السكان والتنمية''، وهي مبادرة يدعمها أيضا البرنامج المشترك بين الأقطار.

١٦٨ -وأعرب رئيس فرع الشؤون التقنية في الشعبة عن شكره إلى أعضاء مجلس الإدارة على تعليقاتهم واقتراحاتهم المفيدة والإيجابية. كما أعرب عن تقديره للدعم الذي قدمه أحد المتحدثين في المجالات الهامة المتعلقة بالشراكات؛ وإمكانية حصول راسمي السياسات على تكنولوجيا المعلومات الجديدة واستخدامها؛ والتقييم الذي يتم الاضطلاع به بمشاركة أقطار البرنامج؛ ودور الصندوق في النهج المتبعة في هذا القطاع. وقال إن الوثيقة لم تتوسع في أولويات البرنامج والنتائج المتوقعة بسبب ضيق المجال. غير أن تفاصيل الأهداف والغايات والنتائج موجودة في الإطار المنطقي للبرامج الفرعية. وفيما يتعلق بالتعليق على مؤشر العمر المتوقع قال إنه مؤشر للأهداف العامة المحددة؛ غير أن صندوق الأمم المتحدة للسكان لن يكون مسؤولا إلا عن تقديم النواتج، أما مؤشراتها فترد في الأطر المنطقية. وذكر أن صندوق الأمم المتحدة للسكان قدم في وثائق منفصلة تحليلات عن المجالات الرئيسية الكثيرة التي دعمها البرنامج السابق، وقد تم وضع ذلك في الاعتبار عند وضع البرنامج الجديد المشترك بين الأقطار. فمثلا أدرجت الممارسات والدروس المستفادة في مجال المرأة في مذكرة

استشارية قدمها صندوق الأمم المتحدة للسكان عن تعزيز المساواة بين الجنسين. وردا على استفسار أحد الوفود، أكد أن صندوق الأمم المتحدة للسكان يتوق إلى توسيع شراكته وصلاته بالمنظمات غير الحكومية، وأشار إلى أنه سترسل الى الوفد المعلومات الإضافية المطلوبة عن عملية اعتماد المنظمات غير الحكومية.

١٦٩ - وفيما يتعلق بالتعاون بين بلدان الجنوب، وهو موضوع أثاره عدد من الممثلين، أكد للمجلس التنفيذي أن ذلك يرد في جميع البرامج الفرعية وإن لم يرد بصراحة في الوثيقة. وذكر أن الصندوق يعلق أهمية كبيرة على التعاون بين بلدان الجنوب، وعلى معظم الأنشطة التي يدعمها البرنامج المشترك بين الأقطار بما في ذلك التعاون بين بلدان الجنوب. فمثلا تم تدريب أكثر من ٩٠٠ شخص من أكثر من ١٠٠ بلد في البرنامج التدريبي العالمي الذي يشجع على التعاون بين بلدان الجنوب. وفيما يتعلق بضرورة المحافظة على التنسيق الداخلي، أكد للمجلس أن الفريق العامل المشترك بين الشُعب المنشأ لتطوير برنامج مشترك بين الأقطار سيستمر في الوجود وسيحرص على المحافظة على الصلات بين مختلف أجزاء البرنامج أثناء تنفيذه. وأشار إلى أن متابعة مؤتمرات الأمم المتحدة العالمية جانب هام من جوانب البرنامج المشترك بين الأقطار وسوف يتم الاهتمام بذلك أثناء تنفيذ البرنامج. وأكد أن تخفيض الوفيات بين الأمهات جانب هام جدا من جوانب البرنامج المشترك بين الأقطار وأشار إلى أن صندوق الأمم المتحدة للسكان يتفاوض في الوقت الراهن مع جامعة كولومبيا في نيويورك على منحة قدرها ١,٥ مليون دولار للقيام بأعمال في مجال تخفيض الوفيات بين الأمهات. وهذه المنحة جزء من مبلغ قدره ٥٠ مليون دولار تلقته جامعة كولومبيا من مؤسسة بيل وميليندا غيتس. وذكر أن التصدي للإجهاض غير المأمون سيكون جزءا من عملية تخفيض الوفيات بين الأمهات بما في ذلك مكافحة أمراض النساء في حالات الطوارئ. وذكر أن صندوق الأمم المتحدة للسكان بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية وجهات شريكة أخرى تدعم التعريف بحاجة المهاجرين وآخرين تصادفهم حالات طارئة إلى الصحة الإنجابية والمساعدة التقنية والأبحاث الفنية بهدف تقديم مساعدة فعالة أكثر في حالات ما بعد الصراع والحالات الطارئة.

١٧٠ -وفيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ذكر أنه تم دعم الأبحاث التي أجريت بشأن الأثر الديمغرافي والاجتماعي والاقتصادي لوباء فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز. ويتعين توفر المعرفة وإجراء أبحاث في المواقف والممارسات في أقطار البرنامج حول أثر التثقيف الصحي في مجال الجنس لتمكين الشباب من التصرف بمسؤولية أكبر في مجال الجنس. ووجه النظر إلى النشرة السنوية للصندوق وعنوانها ''آخر المعلومات عن الإيدز'' وتبرز النشرة دعم صندوق الأمم المتحدة للسكان لمكافحة فيروس نقص المناعة

البشرية/الإيدز على المستويات القطرية والإقليمية والعالمية. وذكر أن برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز سيتبرع بمليوني دولار لصندوق الأمم المتحدة للسكان لكي يقوم بأنشطة في إطار البرنامج المشترك بين الأقطار. وردا على استفسار من أحد الممثلين، أشار إلى أن التفاصيل المتعلقة بالمؤشرات والنتائج على مختلف المستويات متوفرة في السجلات وفي أطر البرامج الفرعية. ووفقا لاقتراح ممثل آخر، وافق على أنه يتعين تنظيم بعض الحلقات الدراسية والاجتماعات الاستشارية غير الرسمية لتقاسم المعلومات مع الأعضاء المهتمين بالموضوع في المجلس التنفيذي. وفيما يتعلق بالميزانية اللازمة للبرنامج المشترك بين الأقطار، ذكر أنه على الرغم من أنه تم طلب ١٦٠ مليون دولار لبرنامج مدته أربع سنوات، سيتم تنفيذ البرامج في حدود الموارد المتوفرة في الصندوق. وذكر أنه في حين أن البرنامج المشترك بين البلدان طلب ١٨ مليون دولار من الموارد غير الأساسية، يتوقع أنه ستتوفر موارد أكثر من خلال التمويل المشترك. ولاحظ أنه سيتم تقييم مضمون جوانب معينة من البرنامج مع مكتب الرقابة والتقييم التابع للصندوق، وسوف توضع ميزانية لأنشطة التقييم المنتظمة ضمن بنود ميزانية البرامج الفرعية ومشاريع المكونات. وذكر أن صندوق الأمم المتحدة للسكان سيقدم مزيدا من التفاصيل للمجلس عن أولويات البرنامج المشترك بين الأقطار لعام ٢٠٠٠، كما سيقدم تقريرا شفويا عن التقدم المحرز في تنفيذ البرنامج بعد سنة واحدة. ووافق على أن هناك ضرورة للمزيد من الإنجازات لزيادة التعريف بالبرنامج المشترك بين الأقطار، ويتعين بصفة خاصة جعل البلدان الشريكة على علم بنواتج البرنامج وقيمته المضافة.

١٧١ - وافق المجلس التنفيذي على البرنامج المشترك بين البلدان الذي وضعه صندوق الأمم للسكان للفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٣ (DP/FP/2000/1) على أن توضع في الاعتبار تعليقات المجلس بالصيغة الواردة في تقرير الدورة.

البرامج القطرية

١٧٢ - كان معروضا على المجلس التنفيذي برنامجان قطريان مقترحان واقتراح تمديد برنامج قطري واحد: تقديم المساعدة إلى حكومة جمهورية إيران الإسلامية (DP/FPA/IRN/3)؛ وتقديم المساعدة إلى حكومة زمبابوي (DP/FPA/ZWE/4)؛ وطلب تمديد برنامج قطري للنيجر وطلب موارد إضافية له (DP/FPA/NER/EXT1). وبما أنه لم يرد طلب لإجراء مناقشة منفصلة، وفقا للمقرر ١٢/٩٧، وافق المجلس بدون مناقشة على البرامج القطرية التالية وتمديد البرنامج القطري التالي: تقديم المساعدة إلى حكومة جمهورية إيران الإسلامية (DP/FPA/IRN/3)؛ وتقديم المساعدة إلى حكومة زمبابوي (DP/FPA/ZWE/4)؛ وطلب تمديد

البرنامج القطري للنيجر وطلب موارد إضافية له (DP/FPA/NER/EXT1). وبعد الموافقة، فتح باب المناقشة العامة.

١٧٣ - وأعرب الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة عن تقديره الخالص للمجلس التنفيذي لموافقته على البرنامج القطري. وأعرب عن تقديره للمديرة التنفيذية وموظفي صندوق الأمم المتحدة للسكان في نيويورك وطهران، وخاصة لممثل الصندوق في جمهورية إيران الإسلامية. وأشار إلى تعاون بلده الناجح مع الصندوق وكرر التزام حكومته الشديد بالصحة الإنجابية، وتنظيم الأسرة، وتمكين المرأة. وقال إن جمهورية إيران الإسلامية قطعت شوطا كبيرا في تحقيق أهداف برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في مجالات محو الأمية، والرعاية الصحية، والتنمية الاجتماعية، وأشار إلى استمرار وجود تحديات كثيرة. وسيساعد البرنامج القطري الذي تمت الموافقة عليه على التصدي لهذه التحديات. ويشدد البرنامج القطري على توفير خدمات ذات نوعية جيدة إلى الشعب في الأماكن والأقاليم التي يصعب الوصول إليها، وقد تم إعداده بوضع سياسات وأولويات خطة التنمية الخمسية الثالثة في الاعتبار، بالإضافة إلى الإجراءات المقبلة الرئيسية التي نشأت عن استعراض وتقييم المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد مرور خمس سنوات. وذكر عددا من المجالات التي تحتاج إلى مزيد من العناية والعمل: تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب؛ وتقاسم الدروس المستفادة؛ وتلبية احتياجات اللاجئين من الرعاية الصحية في جمهورية إيران الإسلامية؛ ومشاركة الشعب في إدارة الشؤون المحلية؛ وبناء قدرة المجالس المحلية في عدة مجالات بما في ذلك مجال السياسات السكانية وخدمات الصحة الإنجابية. وحرص الممثل الدائم على أن يؤكد للمجلس التنفيذي وصندوق الأمم المتحدة للسكان أن حكومته ملتزمة التزاما كاملا بتنفيذ البرنامج القطري بنجاح. وقال إن بلده يتطلع إلى زيادة التوسع في التعاون مع صندوق الأمم المتحدة وجميع البلدان المانحة المعنية.

١٧٤ -وأعرب نائب الممثل الدائم لزمبابوي عن امتنانه العميق للمجلس التنفيذي لموافقته على برنامج تقديم المساعدة إلى حكومة زمبابوي بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان. وذكر أن البرنامج القطري الرابع سيكون مفيدا للغاية لاستعادة بعض ما تحقق في الماضي من إنجازات في قطاع الصحة بعد تبددها نتيجة لانتشار وباء فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز. ومن شأن هذا البرنامج القطري أن يساعد بصفة خاصة زمبابوي في الوفاء بالتزاماتها في مجال السكان والتنمية. وأكد أن هذه الأهداف الطويلة الأجل التي تريد الحكومة تحقيقها تنسجم مع أهداف برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وقال إن المساعدة المالية والتقنية التي يقدمها الصندوق ساهمت مساهمة كبيرة في مجالات مثل الصحة الإنجابية للمرأة، وتنظيم الأسرة، وإضافة التوعية بالمشاكل السكانية في مناهج المدارس الابتدائية وكليات

المعلمين، وبناء القدرات، وتشجيع عملية توزيع وسائل منع الحمل في المجتمعات المحلية. وذكر أن الأهداف المحددة للسياسات السكانية الوطنية تتضمن توفير خدمات الصحة الإنجابية للجميع؛ والمساواة بين الجنسين، وإدماج المجموعات المستضعفة في التيار العام للتنمية؛ وتحسين صحة المراهقين مع التشديد بصفة خاصة على الصحة الإنجابية. وأعرب عن شكره إلى ممثل صندوق الأمم المتحدة للسكان في زمبابوي وللبلدان المانحة التالية: استراليا، والدنمرك، والسويد، وكندا، والمملكة المتحدة، والنرويج، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان. وأكد ضرورة الحرص على ألا تنخفض موارد برنامج صندوق الأمم المتحدة للسكان وحث المجتمع الدولي على تقديم الدعم اللازم.

١٧٥ -وأعرب الممثل الدائم للنيجر عن امتنانه العميق للمجلس التنفيذي وللمديرة التنفيذية للموافقة على تمديد البرنامج القطري. وحيّ بصفة خاصة المديرة التنفيذية للدعم القيم الذي قدمه الصندوق لبلده. وأكد ضرورة استمرار البرنامج القطري في نيجيريا من أجل دعم الإنجازات التي تم تحقيقها حتى الآن وتحقيق الأهداف الوطنية. كما أكد التزام الحكومة بتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وذكر أن التصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واستعادة الديمقراطية خلقتا، في جملة أمور، بيئة مؤاتية لتنفيذ البرنامج القطري وإجراء الإحصاء السكاني الذي تم تأجيله. وأعرب عن الأمل في أن يؤدي صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي دورا في حشد الجهات المانحة الأخرى لدعم إحصاء السكان. وأبلغ المجلس بموافقة الحكومة على المرشح الذي اقترحه الصندوق ليكون ممثل الصندوق في النيجر.

١٧٦ -وعلق وفدان على البرنامج القطري لزمبابوي وكانت تعليقاتهما على عملية البرمجة ذات طبيعة عامة. وبينما لاحظ أحد الوفدين أن زمبابوي قطعت شوطا طويلا في النهج المتبعة في هذا القطاع، ذكر أنه على الرغم من أن صندوق الأمم المتحدة للسكان دعم تلك الجهود على مستوى السياسات، لم يتمكن من الاستثمار في السلة المشتركة من الأموال المخصصة للقطاع الصحي، واحتفظ بعدد من المشاريع. ومولت عدة جهات مانحة هذه المشاريع التي تخضع لمتطلبات متنوعة ومنفصلة فيما يتعلق بتقديم التقارير، وأدى ذلك إلى مضاعفة العمل الإداري الذي يتعين أن يقوم به صندوق الأمم المتحدة للسكان والحكومة والجهات المانحة. وأضافت الممثلة أن هذا النهج شتت الجهود وحد من أثر البرنامج. وذكرت أن مما مجموعه ١٨ مليون دولار وهو المبلغ الذي تمت الموافقة عليه للبرنامج القطري لزمبابوي، سيتم السعي للحصول على ١٠ ملايين دولار منها من الموارد غير الأساسية. غير أنها قالت إن أي موارد غير أساسية يقدمها بلدها لن تأتي إلا من الأموال المخصصة للقطاع الصحي. وأبرزت هذه المعضلة ضرورة أن يواصل المجلس التنفيذي مناقشة النهج المتبعة في

هذا القطاع والنظر في القواعد والأنظمة بغية تسهيل مشاركة صندوق الأمم المتحدة للسكان في هذه الأموال المخصصة للقطاع الصحي. وأكدت الممثلة ضرورة أن يتابع الصندوق نهجا برنامجيا بدلا من متابعة نهج قائم على وضع المشاريع. واختتمت حديثها بالثناء على صندوق الأمم المتحدة للسكان للعمل بنشاط على التعريف بالمسائل المتعلقة بالصحة الإنجابية في النهج المتبعة في هذا القطاع والاهتمام بالاتقاء من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

١٧٧ -وذكر وفد آخر أنه سيُطلع بشكل غير رسمي صندوق الأمم المتحدة للسكان على تعليقاته المكتوبة بالتفصيل، وقالت ممثلة الوفد إنها تقدر تركيز الصندوق على الصحة الإنجابية عند المراهقين والجهود المبذولة للاستفادة من نجاح البرامج الرائدة في زمبابوي لتوفير الرعاية بعد الإنجاب وبعد الإجهاض. وذكرت الممثلة نفسها أن النتائج الأولية للدراسة الاستقصائية الديمغرافية والصحية التي أُجريت في عام ١٩٩٩ في زمبابوي سوف تتاح في أوائل شهر شباط/فبراير، وشجعت الصندوق على القيام باستعراض للبرنامج باستخدام بيانات جديدة. وفيما يتعلق بتصنيف زمبابوي في بلدان الفئة باء، أعربت عن الأمل في أن التدهور العام في الوضع الصحي والاقتصادي خلال العقد الماضي، الذي أثر تأثيرا خاصا في صحة المرأة، سيوضع في الاعتبار عندما يقوم الصندوق باستعراضه لنظام توزيع الموارد. وقالت إن وفدها قلق بصفة متزايدة إزاء موضوع سلامة وسائل منع الحمل. وإذ لاحظت أن الصحة الإنجابية تعتمد على توفير وسائل منع الحمل وغيرها من السلع المستعملة في الصحة الإنجابية بشكل سريع وتوزيعها بطريقة فعالة، ذكرت أن الجهات المانحة يجب أن تكون مستعدة لتلبية الاحتياجات من هذه السلع. وطلبت في هذا الصدد أن تتضمن جميع وثائق البرامج القطرية المعروضة في المستقبل على المجلس التنفيذي جزءا موجزا يصف الخطط التي ستُتبع لتلبية هذه الاحتياجات بما في ذلك قائمة الجهات المانحة التي ستقدم هذه السلع، والخطط الموضوعة لزيادة قدرة البلدان المضيفة على تأمين سلامة وسائل منع الحمل. ورحبت بما ذكرته المديرة التنفيذية في السابق ومفاده أن صندوق الأمم المتحدة للسكان سيكون في طليعة الجهات التي تُعد استراتيجية عالمية لتوفير هذه السلع.

١٧٨ -وأعربت نائبة المديرة التنفيذية (البرنامج) عن شكرها للوفود على تعليقاتها المفيدة، بما في ذلك توجيه النظر إلى بعض المعضلات البرنامجية مثل التمويل من الموارد الأساسية وغير الأساسية وتقاسم التكاليف. وذكرت أن صندوق الأمم المتحدة للسكان لم يجد بعد آلية للنهج المتبعة في هذا القطاع ولكنه يواصل المناقشات والبحث عن الوسائل الكفيلة بالمشاركة في النُهُج المتبعة في هذا القطاع.

١٧٩ -وأعربت مديرة شعبة شؤون المحيط الهادئ عن شكرها إلى المديرة التنفيذية للموافقة على البرنامج القطري لجمهورية إيران الإسلامية. وأعربت عن تقديرها للممثل الدائم على استعراضه الممتاز للبرنامج في بلده وللكلمات الطيبة الموجهة إلى الصندوق. وذكرت أن الصندوق يتطلع إلى مساعدة الحكومة في تنفيذ البرنامج.

١٨٠ -وأعربت مديرة شعبة أفريقيا عن تقديرها للتعاون الممتاز الذي لمسه الصندوق في النيجر وزمبابوي. وأعربت عن شكرها إلى وفود هذين البلدين للكلمات الطيبة الموجهة إلى الصندوق وإنجازاته. وذكرت أنه على الرغم من مواجهة بعض الصعوبات في تنفيذ البرنامج، إلا أنه تم الحصول على نتائج طيبة. وذكرت أن أحد الوفود طلب أن تتضمن جميع البرامج القطرية في المستقبل جزءا يعالج السلع المستعملة في الصحة الإنجابية، لا سيما الاحتياجات من وسائل منع الحمل. وأضافت أن الصندوق سيضع في الاعتبار البيانات الجديدة الواردة في الدراسة الاستقصائية الديمغرافية والصحية لزمبابوي. وفيما يتعلق بتصنيف زمبابوي بين البلدان من الفئة باء، ذكرت أنه سيتم استعراض ذلك في سياق استعراض توزيع الموارد الذي طلبه المجلس التنفيذي. وفيما يتعلق بمبلغ ١٠ ملايين دولار من التمويل من الموارد غير الأساسية، ذكرت أنه سيتم جمع الأموال من المؤسسات الخاصة. وفي حالة عدم توفر الأموال، لن تنفذ الأنشطة المعروضة في الفقرة ٣٠ من الوثيقة DP/FPA/ZWE/4. وأعربت عن شكرها إلى الجهات المانحة على دعمها وحثتها على زيادة تمويلها للبرامج التي يدعمها صندوق الأمم المتحدة للسكان.

ثامنا – الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة

١٨١- عرضت على المجلس التنفيذي الوثائق التالية: DP/FPA/2000/2، تقرير عن تكاليف الدعم الإداري والتنفيذي المسددة لصندوق الأمم المتحدة للسكان؛ و DP/FPA/2000/3، تقرير عن تنقيح النظام المالي؛ و DP/FPA/2000/5، تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية.

١٨٢- وقدم التقارير نائب المديرة التنفيذية (للسياسات والإدارة). وفيما يتعلق بالتقرير المتعلق بتنقيح النظام المالي (DP/FPA/2000/3)، أشار إلى أن صندوق الأمم المتحدة للسكان اقترح تنقيحات محدودة للنظام المالي لإيضاح الإجراءات المالية والمساءلة. وذكر أن التنقيحات لا تترتب عليها آثار بالنسبة لولاية الصندوق، كما أنها لا تتعارض مع سياساته ولا تأتي بسياسات جديدة لم يستعرضها المجلس التنفيذي أو لم تُعرض عليه. وأضاف أن التنقيحات تعود جزئيا إلى التغييرات التي أحدثها الصندوق في سياساته وإجراءاته، بما في ذلك إدخال مصفوفة الإطار المنطقي ومنهج البرامج الفرعية. وقال إن المعايير العريضة التي انبثقت عنها التنقيحات والتغييرات تشمل ما يلي: جهود التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما تنسيق ميزانية الدعم لفترة السنتين والفريق العامل المعني بالمشتريات التابع لفرقة العمل المعنية بالخدمات المشتركة؛ والاعتراف بالتغييرات في المصطلحات والإجراءات الإدارية والبرنامجية التي يتبعها الصندوق؛ والرغبة في الالتزام بتعليقات مراجعي الحسابات الخارجيين ومكتب الأمم المتحدة للشؤون القانونية؛ وضرورة أخذ قرارت المجلس التنفيذي الأخيرة بالاعتبار.

١٨٣- وفيما يتعلق بتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، أشار إلى أنه استجابة لتعليقات اللجنة الواردة في الفقرتين ٦ و ١٠، أعد صندوق الأمم المتحدة للسكان جدولا بالتنقيحات المقترحة وقدم إيضاحات دعما لها. وقد عُرض الجدول في الاجتماع غير الرسمي الذي عُقد في الأسبوع السابق، كما وُزع على أعضاء المجلس التنفيذي. وأكد لأعضاء المجلس أن الصندوق ملتزم بالجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة لتنسيق المصطلحات. وأضاف أنه تشاور مع المنظمات الشريكة، عند اللزوم، بشأن استخدام المصطلحات. وذكر أنه بعد النظر جديا في الشواغل التي أبدتها اللجنة بشأن التنقيح اللغوي الوارد في البند ١٧-٢، اقترح الصندوق بكل سرور صياغة بديلة لجعلها متناسقة مع البند ١٦-٥ لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

١٨٤- وفيما يتعلق بالتقرير المتعلق بتكاليف الدعم الإداري والتنفيذي المسددة لصندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/2000/2)، أشار إلى أن الصندوق، استجابة لطلب المجلس،

استعرض مراحل تطور تسديد تكاليف الدعم، بما في ذلك السياسات والمنهجيات التي تتبعها المنظمات الشريكة في منظومة الأمم المتحدة. وقال إن الصندوق استعرض أحدث الوثائق الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة الطيران المدني الدولي، كما استشار الصندوق مباشرة نُظراءه في هذه المنظمات، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة العمل الدولية، والمنظمة البحرية الدولية. وأضاف أن هذه العملية أتاحت للصندوق أن يُكون صورة مركبة من عناصر مختلفة للطريقة التي تتبعها الوكالات الأخرى لقياس كمية تكاليف الدعم الإداري والتنفيذي وتحديثها، وتحديد مستوى تسديدها. كما أتاحت له أن يضع وصفا تفصيليا للأنشطة التي تتضمن خدمات دعم إداري وتنفيذي.

١٨٥- وقال إن صندوق الأمم المتحدة للسكان توجه بعد ذلك إلى موظفيه بإجراء مسح وتحليل لحجم العمل تناول سبعة مكاتب قطرية تقوم بأنشطة هامة تتعلق بالصناديق الاستئمانية وجميع شُعَب المقر. وذكر أن هذه العملية أدت إلى وضع مصفوفة لحجم العمل وتوفير بيانات كمية عن الوقت الذي يمضيه مختلف الموظفين في تنفيذ مشاريع الصناديق الاستئمانية المشتركة التمويل. كما أبرز أن هناك توافقا عاما في الآراء بين المكاتب القطرية وشُعَب المقر بشأن المهام الرئيسية المتعلقة بتنفيذ المشاريع والوقت الذي يمضيه الموظفون في تنفيذها، كما بين ذلك تحليل حجم العمل. وذكر أن التحليل الكمي أبرز أيضا أن مستوى خدمات الدعم الإداري والتنفيذي التي تقدمها المكاتب القطرية تتفاوت تفاوتا كبيرا وفقا لحجم المكتب ونوع الأنشطة التي يقوم بها والمرحلة التي وصل إليها تنفيذ الأنشطة المشتركة التمويل.

١٨٦- وأضاف أن التحليل الكمي قد حدد تكلفة الوقت الذي يستغرقه تنفيذ أنشطة الصناديق الاستئمانية استنادا إلى المتوسط العالمي لتكاليف الموظفين. وقال إن النتائج أكدت رأي الصندوق ومفاده أن التكاليف الفعلية لتنفيذ المشروع تتجاوز نسبة الـ ٧,٥ في المائة المقترحة للمشاريع التي ينفذها صندوق الأمم المتحدة للسكان. على أنه أضاف أن نسبة الـ ٧,٥ في المائة تعكس التزام الصندوق بالمنهج الثلاثي وتُسلم بالفوائد غير الملموسة التي تعود بها مشاريع الصناديق الاستئمانية المشتركة التمويل على أنشطة برامج الصندوق العادية. وعلاوة على ذلك، تتوافق نسبة التسديد البالغة ٧,٥ في المائة مع النسب المعمول بها في سائر المنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة. وقال إن اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية وافقت في تقريرها على أن نسبة تسديد تكاليف الدعم الإداري والتنفيذي البالغة ٧,٥ في المائة تسمح باستعادة نسبة معقولة من التكاليف الإدارية المرتبطة بتنفيذ المشاريع. كما

أوصت اللجنة بأن يعتمد المجلس التنفيذي نسبة الـ ٧,٥ في المائة، وبذلك يكون قد قرر هذه النسبة كمعيار في تنفيذ الصندوق للمشاريع التي تمولها صناديق استئمانية مشتركة التمويل.

١٨٧- وتكلمت عدة وفود فأشادت بنائب المديرة التنفيذية (للسياسات والإدارة)، وأعربت عن تقديرها الشديد لإسهاماته العديدة في العمل الذي يؤديه صندوق الأمم المتحدة للسكان، وأبدت أسفها لقرب موعد مغادرته إلى اليابان، وتمنت له كامل النجاح في مهامه الجديدة.

التقرير المتعلق بتنقيح النظام المالي (DP/FPA/2000/3)

١٨٨- خلال المناقشات التي تلت ذلك، أعربت عدة وفود عن تقديرها للمعلومات الإضافية التي أعدها صندوق الأمم المتحدة للسكان ولسرعة تقديمها. ورحبت وفود متعددة بالإيضاحات التي قُدمت وأبدت تقديرها للمرونة والرغبة اللتين أبداهما الصندوق لإدخال المزيد من التعديلات التي اقترحها أعضاء المجلس التنفيذي. وأيد عدد من الوفود التنقيحات المقترحة للنظام المالي. ولفتت عدة وفود الانتباه إلى ضرورة تمكن الصندوق بأنظمته وإجراءاته من المساهمة في النُهج القطاعية وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والبرمجة المشتركة. وشدد عدد من الوفود على ضرورة تنسيق المصطلحات التي تستخدمها وكالات الأمم المتحدة. وذكر أحد الوفود أن مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية هي المنتدى المناسب لمناقشة تنسيق المصطلحات. وتساءل الوفد نفسه عن سبب استخدام صندوق الأمم المتحدة للسكان مصطلح ''مشترك بين البلدان'' في حين أن المصطلح الذي يستخدمه صندوق الأمم المتحدة الإنمائي هو ''إقليمي''. وحث الممثل الصندوق وسائر الشركاء في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية على تنسيق المصطلحات وتبسيطها. وبالنسبة إلى إطار التمويل المتعدد السنوات، أشار وفد آخر إلى أن الصندوق يجب أن يستخدم المصطلحات نفسها التي تستخدمها منظمات الأمم المتحدة. وأعرب المتكلم عن أهمية قيام المجلس التنفيذي أيضا بتنسيق المصطلحات التي يستخدمها عند الإشارة إلى شؤون الإدارة والميزانية والمالية.

١٨٩- وحث وفد آخر على زيادة التعامل مع اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية وأسف للتأخر في توفر تقريرها. وأشار وفد آخر إلى أن تقرير اللجنة لم يُتح في الوقت المناسب لتتمكن السلطات الوطنية من النظر فيه كما يجب. وذكر المتكلم أن عدة مشاغل أثارها وفد بلده لم تُعالج، مع أن عددا من الإيضاحات قد قُدم في الاجتماع غير الرسمي الذي عُقد في الأسبوع السابق. وأبدى تعليقات معينة على البنود التالية: ٢-١ (طاء)، ٢-١ (كاف)، ٢-٢ (ألف)، ٢-٢ (جيم)، ٢-٢ (واو)، ٢-٢ (نون)، ٤-٣، ٤-٩ إلى ٤-١١، ٨-٥، ١٤-١، ١٧-٢. وتناولت التعليقات بشكل رئيسي استخدام المصطلحات

وتعريفها، بما في ذلك الإشارة إلى ''التنفيذ'' و ''الميزانية الصافية'' و ''المساهمات المادية''، وتضمنت تعديلات مقترحة قُدمت لاحقا إلى الأمانة.

١٩٠- وأشار أحد الوفود إلى ضرورة إدراج المعلومات الأساسية عن التنقيحات المقترحة وأهدافها وآثارها في متن الوثيقة في المستقبل. وأشار وفد آخر إلى إمكانية تأييده للتنقيح المقترح للبند ١٧-٢ إذا عُدل لينص على مراجعة حسابات المشاريع مرة واحدة على الأقل خلال مدة كل مشروع، وإمكانية تأييده للبند ١١-٤ إذا أدخِل عليها تعديلان: (أ) إضافة سقف للمساهمات من المصادر غير الحكومية؛ و (ب) إبلاغ المجلس التنفيذي بمصدر هذه الأموال وقيمتها و مجالات استخدامها. واقترح الوفد نفسه أيضا الاستعاضة عن عبارة ''يجوز ... اشتراط'' بكلمة ''يشترط'' في البند ٥-٥. وسأل أحد الوفود ما إذا كان الصندوق يتبع سياسة معينة بالنسبة إلى شطب الديون المعدومة، وأشار إلى ضرورة وجود إجراء رسمي لذلك، بما في ذلك التفويض المناسب للسلطة. وطلب الوفد نفسه أيضا معلومات عن شراء الممتلكات.

١٩١- وأعرب نائب المديرة التنفيذية (للسياسات والإدارة) عن تقديره الشديد لأعضاء المجلس التنفيذي على ما أعربوا عنه من ثناء عليه شخصيا، وشكر المجلس على تأييده القوي وتوجيهاته التي أتاحت له أن يضطلع بولاية صندوق الأمم المتحدة للسكان. وأشار مع التقدير إلى الزمالة الحميمة التي تسود العلاقة بين أعضاء المجلس وأكد من جديد امتنانه لدعمهم له.

١٩٢- وشكر مدير شعبة المالية والإدارة وخدمات المعلومات الإدارية الوفود على تعليقاتها البناءة والمفيدة وعلى ما أبدته من تأييد. ووافق على ضرورة تركيز الاهتمام على النُهج القطاعية وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والبرمجة المشتركة، بما في ذلك ضرورة النظر في قواعد صندوق الأمم المتحدة للسكان وإجراءاته لتدعيم وتيسير مشاركة الصندوق في النُهج القطاعية. وردا على الاستفسارات المتعلقة بالمصطلحات، أشار إلى أن جميع تشريعات الصندوق السابقة تستخدم مصطلح ''الوكالة المسؤولة عن التنفيذ''، ولذا احتُفظ به. وهو علاوة على ذلك المصطلح المستخدم في معايير النظام المحاسبي للأمم المتحدة. كما أن الصندوق يستخدم مصطلح ''المساهمة المادية'' وفقا للتعريف الوارد في معايير النظام المحاسبي للأمم المتحدة. ويستخدم الصندوق مصطلح ''مشترك بين البلدان'' بدلا من مصطلح ''إقليمي'' لأن مصطلح ''مشترك بين البلدان'' يشير بصورة أكثر دقة إلى البرامج المشتركة بين الأقطار في أكثر من إقليم. ووافق على الرأي القائل بأن تنسيق المصطلحات مسألة هامة وعلى أن مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية هي المنتدى المناسب لمناقشة ذلك. وفيما

يتعلق بالبند ١٧-٢ الذي يتناول التواتر الدوري لمراجعة حسابات المشاريع، ذكر أن الصندوق سيُنسق مع الإجراءات التي يتبعها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وسيشترط مراجعة واحدة على الأقل للحسابات خلال مدة كل مشروع. ووافق أيضا على ضرورة استخدام الصندوق لمصطلحات إطار التمويل المتعدد السنوات نفسها التي تستخدمها المنظمات الشقيقة.

١٩٣- وفيما يتعلق بالتعليقات التي أدلى بها أحد الممثلين على البند ٤-١١، ذكر أن من الممكن قبول فكرة أن يكون هناك سقف وأن صندوق الأمم المتحدة للسكان سيُبلِغ عن مصدر المساهمات الواردة من مصادر غير حكومية وقيمتها ومجالات استخدامها. وبالنسبة إلى شطب الديون المعدومة، أشار إلى أن التوصية وردت من المراجعين الخارجيين للحسابات، ولا سيما فيما يتعلق بضرورة إغلاق المشاريع. وأضاف أن الصندوق سيُنسق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في هذا الخصوص. كما أضاف أنه يمكن الاطلاع على التفاصيل المتعلقة بالمشتريات في النظام المالي والقواعد المالية والسياسات والإجراءات الخاصة بالصندوق: دليل شؤون الإدارة وشؤون الموظفين. وبالنسبة إلى الاستفسار عن إمكانية الاستغناء عن مؤتمر إعلان التبرعات، أشار إلى أن ذلك يتوقف على الجمعية العامة للأمم المتحدة. وأضاف أن إعلان التبرعات يمكن أن يكون لفترة تزيد على السنة.

التقرير المتعلق بتكاليف الدعم الإداري والتنفيذي المسددة لصندوق الأمم المتحدة للسكان

١٩٤- خلال المناقشات، طلبت عدة وفود الكلام لتأييد نسبة الـ ٧,٥ في المائة المعيارية لتسديد تكاليف الدعم الإداري والتنفيذي لقيام صندوق الأمم المتحدة للسكان بأنشطة الصناديق الاستئمانية المشتركة التمويل وأعلنت أن النسبة المقترحة معقولة. وأبرز عدد من الوفود أنه يجب على الصندوق أن يكون يقظا وأن يراقب الوضع ويبقيه قيد النظر لضمان استرداد التكاليف كما يجب. وذكر العديد من الوفود على وجه الخصوص أنه يجب ألا تستخدم الموارد الرئيسية في تقديم الدعم لأنشطة برنامجية تمولها موارد غير رئيسية. وأشارت بعض الوفود إلى أن تكاليف الدعم الإداري والتنفيذي الحقيقية تتخطى بكثير نسبة الـ ٧,٥ في المائة المقترحة للتسديد. وذكر أحد الوفود أنه يجب النظر في أسباب ارتفاع التكاليف. وشدد الوفد نفسه على ضرورة عدم تجزئة البرامج التي يقوم بها الصندوق إلى عدة مشاريع صغيرة وضرورة قيام الصندوق بخيارات استراتيجية في كل بلد. وسأل المتكلم عما إذا كان نطاق ولاية الصندوق قد وُسع إثر استعراض نتائج المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وتقييمها بعد خمس سنوات. وطلب وفد آخر معلومات عن هيكل التكاليف والتكاليف غير

المباشرة التي لا تشملها نسبة الـ ٧,٥ في المائة المعيارية. وطلب أحد الوفود إلى الصندوق أن يقدم تقارير منتظمة إلى المجلس التنفيذي عن مسألة تكاليف الدعم الإداري والتنفيذي، وأشار إلى أن اعتماد نسبة مرتفعة لاسترجاع التكاليف سيقلل من جاذبية المصادر غير الأساسية. وأضاف الوفد نفسه أن الوسيلة الوحيدة لاجتذاب الموارد هي زيادة فعالية تكلفة البرامج.

١٩٥- وشكر نائب المديرة التنفيذية (للسياسات والإدارة) في رده أعضاء المجلس التنفيذي على تعليقاتهم البناءة. وبالنسبة إلى نطاق أنشطة صندوق الأمم المتحدة للسكان الناجمة عن استعراض نتائج المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وتقييمها + ٥، ذكر أن النقاط الرئيسية التي يركز عليها الصندوق لم تتغير، وهي استراتيجيات السكان والتنمية؛ والصحة الإنجابية بما فيها تنظيم الأسرة والصحة الجنسية؛ والدعوة. وبعد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، اعتمد الصندوق منهجا برنامجيا تفاديا لتجزئة البرامج إلى مشاريع صغيرة. وقال إنه يتفق تماما مع الوفود التي أبرزت ضرورة مراقبة تطبيق نسبة الـ ٧,٥ المعيارية لتسديد تكاليف الدعم الإداري والتنفيذي لقيام الصندوق بأنشطة الصناديق الاستئمانية المشتركة التمويل وإبقائها قيد النظر. وأضاف أن الصندوق سيقدم تقريرا عن ذلك إلى المجلس في الوقت المناسب.

١٩٦- وشكر مدير شعبة المالية والإدارة وخدمات المعلومات الإدارية الوفود على تعليقاتها واستفساراتها. وقال إن مسألة الإعانة المالية المزدوجة بُحثت بالتفصيل في اجتماع اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، ووجه الانتباه إلى الفقرة ٤ من تقرير اللجنة حيث ذكرت اللجنة أن الإعانة المالية المقدمة من الموارد العادية ضئيلة نسبيا. وأضاف أن النسبة المئوية للإعانة المالية سوف تنخفض مع ازدياد عدد البرامج التي يقوم بها صندوق الأمم المتحدة للسكان. وذكر أن ولاية الصندوق تنص على المساعدة في تعبئة الموارد على الصعيد القطري لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وهي بالفعل من المهام الرئيسية التي يؤديها الصندوق. وردا على استفسار عن التكاليف غير المباشرة، أشار إلى أنه ورد في الفقرة ١٦ من الوثيقة DP/FPA/2000/2 أن نسبة الاسترداد لا تشمل التكاليف غير المباشرة. وأعرب عن اتفاقه مع الوفود التي أشارت إلى ضرورة أن يكون الصندوق يقظا وأن يُبقي مسألة الدعم الإداري والتنفيذي قيد النظر.

١٩٧ -واعتمد المجلس التنفيذي المقرر التالي:

٢٠٠٠/٥ - تنقيح النظام المالي لصندوق الأمم المتحدة للسكان

إن المجلس التنفيذي،

١ - **يوافق** على تنقيحات النظام المالي لصندوق الأمم المتحدة للسكان بالصيغة الواردة في الوثيقة DP/FPA/2000/3، مع تعديلات البنود ٢-١ (ك)، و ٢-٢ جيم '٢'، و ٢-٢ جيم '٤'، و ٤-١١، و ٥-٥، و ١٧-٢، على النحو التالي:

(أ) **البند ٢-١** (ك): ''الوكالة المنفذة'' تعني، إن كانت خلاف الوكالة المسؤولة عن التنفيذ، كيانا تستخدمه الوكالة المسؤولة عن التنفيذ ويكون مسؤولا أمامها عن تقديم وتسليم نواتج البرنامج/المشروع.

(ب) **البند ٢-٢ جيم '٢'**: ''التمويل المشترك'' يعني طريقة لتعبئة الموارد يجوز بها تلقي الاشتراكات، على نحو ما هو محدد في ٢-٢ جيم '٤'، دعما لأغراض معينة تتسق مع سياسات صندوق الأمم المتحدة للسكان وأهدافه وأنشطته. ويجوز أن تكون هذه الاشتراكات في شكل تقاسم للتكاليف، أو صناديق استئمانية، وتعتبر إضافة للموارد العادية المتاحة للبرامج.

(ج) **البند ٢-٢ جيم '٤'**: يعني ''الاشتراك'' الموارد النقدية أو العينية التي تقدمها حكومة أو مؤسسة حكومية أو مؤسسة حكومية دولية، أو إحدى وكالات الأمم المتحدة، أو مصادر غير حكومية، بما فيها منظمات القطاع الخاص، وكذلك الأفراد، وتغطي الاشتراكات تكاليف البرامج، وتكاليف دعم البرامج والإدارة والتنظيم.

(د) **البند ٤-١١**: يقدم المدير التنفيذي تقريرا سنويا إلى المجلس التنفيذي عن الاشتراكات التي تزيد قيمتها على ٠٠٠ ١٠٠ دولار والواردة من مصادر غير حكومية.

(هـ) **البند ٥-٥**: يشترط المدير التنفيذي برد التكاليف الخاصة بالخدمات الإدارية وخدمات الدعم المتعلقة بتسيير وإدارة الصناديق الاستئمانية في حدود المبلغ الذي يأذن به المجلس التنفيذي.

(و) **البند ١٧-٢**: يكفل المدير التنفيذي أن تشترط الوكالات المنفذة، باستثناء وكالات منظومة الأمم المتحدة، على مراجعي حساباتها أن يتبعوا قدر المستطاع المبادئ والإجراءات المتعلقة بمراجعة الحسابات الموضوعة للأمم المتحدة بشأن الأموال الواردة من صندوق الأمم المتحدة للسكان أو عن طريقه ويكفل أن تجري مراجعة الحسابات لكل

مشروع دوريا حسبما يطلبه المدير التنفيذي، على أن يتم ذلك مرة في فترة تنفيذ المشروع على الأقل.

٢ - **يؤكد** استمرار الحاجة إلى تنظيم مشاورات غير رسمية مع أعضاء المجلس، قبل دورة المجلس التنفيذي المعنية بوقت كاف، بشأن مشاريع التغييرات المقترحة للنظام المالي والقواعد المالية، بغرض ضمان شرح التعديلات ومبرراتها موضحة تماما وبجلاء ومقدمة في صيغة صحيحة ومجدية؛

٣ - **يوصي** بأن يسعى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، متى كان ذلك ممكنا، إلى الحصول على آراء اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية) بشأن إجراء التغييرات المقترحة في المصطلحات في النظام المالي والقواعد المالية، بغية مواءمتها؛

٤ - **يشجع** صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على التشاور بشأن إمكانية وضع قاعدة مشتركة تتعلق بالاشتراكات التي ترد من مصادر غير حكومية وتقديم تقرير إلى المجلس التنفيذي في دورتها العادية لعام ٢٠٠٠؛

٥ - **يطلب** إلى المدير التنفيذي أن يبقي النظام المالي قيد الاستعراض الفعلي، بما في ذلك أن يوضع في الاعتبار أي تعديل يمكن أن ييسر تنفيذ إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وأن يتشاور تبعا لذلك مع أعضاء المجلس التنفيذي.

٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠

١٩٨ - وأيَّد المجلس التنفيذي نسبة ٧,٥ في المائة المعيارية لتسديد تكاليف الخدمات الإدارية والتشغيلية المترتبة على تنفيذ صندوق الأمم المتحدة للسكان لأنشطة التمويل المشترك للصناديق الاستئمانية.

١٩٩ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (DP/FPA/2000/5).

تاسعا – برنامج المشورة التقنية للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣

٢٠٠ -عرضت على المجلس التنفيذي ورقة غرفة اجتماعات بشأن إنشاء مكتب لأفرقة الدعم القطري يشمل البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية (DP/FPA/2000/CRP.1)، قدمت استجابة للفقرة ١١ من المقرر ١٩/٩٩ المتعلق ببرنامج المشورة التقنية لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣.

٢٠١ -وعند عرض هذه الورقة، لاحظت مديرة شعبة الدول العربية وأوروبا أن البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية تشترك في العديد من الشواغل السكانية التي تختلف بطبيعتها عن شواغل بلدان المنطقة العربية وجنوب آسيا. وتبعا لذلك، سعى صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى إنشاء مكتب لأفرقة الدعم القطري يركِّز على سبيل الحصر على تقديم المساعدة التقنية إلى البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وإلى تركيا. ومن المشاكل التي تواجهها البلدان الـ ٢٨ ما يلي: الاتجاهات المتزايدة وأمراض الأمهات؛ اعتماد النساء والبنات على الإجهاض كوسيلة لتنظيم الأسرة؛ وسرعة انتشار الأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي في السنوات الأخيرة، وبخاصة في صفوف الشباب؛ وازدياد خطر انتقال فيروس نقص المناعة البشرية نتيجة الممارسة الجنسية غير المأمونة والحقن بالمخدرات؛ وعدم وجود معلومات وخدمات كافية في مجال الصحة الإنجابية لتلبية احتياجات الشباب؛ وانخفاض نسبة الخصوبة وشيخوخة السكان؛ وأشكال الهجرة المختلفة. وأضافت قائلة إن تفشي العنف القائم على أساس نوع الجنس ووجود ممارسات تمييزية ضد النساء والفتيات، بما في ذلك الاتجار بهن، أصبح من المشاكل الخطيرة التي تتطلب اهتماما قويا من جانب الحكومة والمنظمات غير الحكومية. وأكدت المديرة أن ما يقدمه الصندوق من مساعدة تقنية متعددة الأبعاد سيشكل مساهمة كبيرة في الجهود التي تبذلها بلدان المنطقة في مجال بناء القدرات. وأشارت إلى أن ملاك موظفي مكتب أفرقة الدعم التقني القطري سيُدَبَّر بالكامل من الموارد المتاحة عن طريق نقل الوظائف من أفرقة الدعم التقني في عمان وكتماندو. ولاحظت أن المواقع المحتملة لمكتب الأفرقة المقترح قد استعرضت بدقة وفقا للمعيار المحدد في الورقة (DP/FPA/2000/CRP.1) وبعد النظر على النحو الواجب في خمسة خيارات، اتضح أن براتيسلافا، سلوفاكيا، ستكون أنسب موقع لمكتب أفرقة الدعم التقني لتغطية البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وقد كان لاعتبار سلوفاكيا نفسها بلدا يمر اقتصاده بمرحلة انتقالية دور هام في هذا الاختيار.

٢٠٢ -وخلال المناقشة التي أعقبت ذلك تكلمت عدة وفود فأيَّدت اختيار براتيسلافا كموقع لمكتب أفرقة الدعم التقني لتغطية البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وقد

أوردت بعض الوفود أسبابا محددة لاختيار براتيسلافا، منها كونها تمثل اختيارا فعالا من حيث التكلفة؛ وكونها تقع في منطقة من المتوقع أن يخدمها فريق الدعم التقني؛ كما أنها تربطها بسائر بلدان المنطقة مواصلات جوية جيدة ووسائل اتصالات حديثة؛ ولديها بالفعل مكتب إقليمي آخر تابع للأمم المتحدة ودار للأمم المتحدة. وأكد عدد من الوفود أن المجلس التنفيذي ينبغي ألا يشغل نفسه بالإدارة الجزئية وأن مثل هذه المسائل المعروضة للمناقشة كان من الأفضل تركها لإدارة الصندوق، الذي يثق به المجلس ثقة تامة. غير أن أحد الوفود لاحظ أن من الملائم مناقشة مبادئ كهذه في دورة للمجلس. وذكر وفد آخر أنه يؤيد أفرقة الدعم القطرية وأنه مهتم بالعمل الذي قامت به أفرقة الدعم القطرية التابعة لصندوق الأمم المتحدة للسكان في الجنوب الأفريقي. وأضاف هذا الوفد قائلا إن فريق الدعم القطري الذي سيغطي البلدان الـ ٢٨ صغير الحجم في حين أن المنطقة كبيرة، وبالتالي فمن الضروري أن يقيم ذلك الفريق روابط مع سائر المؤسسات والمنظمات وأن يعمل معها في تعاون وثيق مستفيدا من قدراتها ومن المجالات التي لها فيها مزايا نسبية. ولاحظ الوفد نفسه أن الربط الجوي الجيد لا يشكِّل، في رأيه، معيارا هاما للاختيار. وحث أحد الوفود على إعادة النظر في ملاك موظفي الدعم في مكتب فريق الدعم القطري. وسأل وفد آخر، إن كان الصندوق يعتزم تقديم خبرة تقنية أو إتاحة خدمات في مجال الصحة الإنجابية، بالنظر إلى الموارد المحدودة المتاحة. وتساءل هذا الوفد كذلك عما إذا كان إنشاء مكتب أفرقة الدعم القطرية سيؤثر في مستوى وجود صندوق الأمم المتحدة للسكان في بلدان المنطقة.

٢٠٣ - وذكر الممثل الدائم لجمهورية سلوفاكيا أن حكومته لها الشرف أن تعرض عاصمتها، براتيسلافا، كموقع لإنشاء مكتب أفرقة الدعم القطرية. وأورد الحجج التي أيدت هذا العرض وهي: (أ) وجود أماكن بدون إيجار في نفس المبنى الذي يشمل مركز الدعم الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ (ب) وانخفاض تكاليف البدء والتشغيل مما يتيح الاستخدام الاقتصادي للموارد المالية المحدودة، فعلى سبيل المثال، كان المؤشر الأساسي للتكاليف الإدارية - أي التكلفة الثابتة لكل مشروع أو وحدة - ٤,٥٨ في المائة فقط في حالة مركز الدعم الإقليمي التابع للبرنامج الإنمائي بالمقارنة مع نسبة الأمم المتحدة التي بلغت ١٠ في المائة في المتوسط؛ (ج) وملاءمة الموقع الجغرافي في قلب أوروبا وقرب المطارين الدوليين لفيينا وبراتيسلافا؛ (د) وتوافر أحوال جيدة للتعاون مع المنظمات الحكومية وغير الحكومية، التي لها صلة بعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان، والموجودة في سلوفاكيا وفيينا، ووجود إمكانية تقنية للربط والترابط مع سائر مؤسسات الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية؛ ووجود احتياجات ومطالب متبادلة و/أو متشابهة مع احتياجات ومطالب سائر بلدان المنطقة فيما يتعلق بقضايا السكان. وأضاف الممثل الدائم أن

حكومة سلوفاكيا مستعدة لتلبية جميع المتطلبات وتهيئة جميع الأحوال اللازمة لإنجاح عمل مكتب أفرقة الدعم القطرية التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان وأن جمهورية سلوفاكيا ستكون فور قبولها عضوا كاملا في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، كما هو متوقع خلال هذه السنة، في وضع يمكنها من التعهد بموارد مالية لفائدة صندوق الأمم المتحدة للسكان.

٢٠٤ -وشكر نائب المدير التنفيذي (للبرنامج) الوفود لما أبدته من تعليقات بناءة على العملية ولتأييدها اختيار براتيسلافا كموقع لمكتب أفرقة الدعم القطرية لتغطية البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

٢٠٥ -وشكرت مديرة شعبة الدول العربية وأوروبا الوفود على تعليقاتها واقتراحاتها المفيدة، مما سيساعد على إرشاد صندوق الأمم المتحدة للسكان. وطمأنت المجلس التنفيذي إلى أن الصندوق سيواصل حفاظه على علاقات وثيقة مع جميع الوكالات والمنظمات المعنية. ولاحظت أن منظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان، في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وكالتان رئيسيتان تعملان في ميدان الصحة الإنجابية. وفيما يتعلق بملاك موظفي مكتب أفرقة الدعم القطرية، أشارت إلى أن هذه الوظائف يجري نقلها من ملاك محدود بالفعل لموظفي أفرقة الدعم القطرية. وأكدت ازدياد الطلب على الخدمات التقنية في المنطقة. وفيما يتعلق بمسألة الربط الجوي، لاحظت أن هذه المسألة مهمة من حيث تحقيق وفورات في التكاليف وكسب الوقت.

٢٠٦ -وأحاط المجلس التنفيذي علما باختيار براتيسلافا، سلوفاكيا، كموقع لمكتب أفرقة الدعم التقني القطرية التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان لتغطية البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

عاشرا – مسائل أخرى

لجنة تنسيق الشؤون الصحية المشتركة بين منظمة الصحة العالمية واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان

٢٠٧ –قدمت المديرة التنفيذية تقريرا شفويا بشأن نتائج اجتماع لجنة تنسيق الشؤون الصحية المشتركة بين منظمة الصحة العالمية واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان المنعقد في يومي ٢ و ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩. وللاطلاع على معلومات أساسية عن الموضوع، عرضت على المجلس التنفيذي أيضا ورقة غرفة اجتماع (DP/FPA/2000/CRP.2) تحتوي على تقرير الاجتماع.

٢٠٨ –وقد أشارت المديرة التنفيذية إلى أن الاجتماع الثاني للجنة تنسيق الشؤون الصحية قد انعقد في مقر منظمة الصحة العالمية بجنيف، وحضره ١٦ عضوا من أعضاء المجالس التنفيذية لمنظمة الصحة العالمية، واليونيسيف، وصندوق الأمم المتحدة للسكان ممثلين لجميع المناطق والأمانة، ومراقبان من المصرف الدولي وبرنامج الأمم المتحدة المعني بالإيدز. وشكرت المديرة التنفيذية الأعضاء الخمسة للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان الذين يمثلون الاتحاد الروسي، وبوتسوانا، وتايلند، وكندا، وكوبا على مشاركتهم النشطة في المناقشات. كما أثنت على العملية التعاونية للجنة تنسيق الشؤون الصحية. وشكل استعراض المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥ ونتائجه المضمون الرئيسي للمناقشات في الاجتماع الثاني للجنة تنسيق الشؤون الصحية. وأشارت المديرة العامة لمنظمة الصحة العالمية في بيانها إلى أهمية التوافق في الآراء الذي حققه المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥، والتزام منظمة الصحة العالمية بالشراكة داخل منظومة الأمم المتحدة من خلال عملية إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وأشارت المديرة التنفيذية لليونيسيف إلى أن تقدما ملحوظا بات وشيكا فيما يتعلق بجميع المسائل التي ستتم مناقشتها وعبرت عن وجهة نظرها بأن العملية التعاونية ستتعزز من خلال التركيز على مواضيع أقل في الدورات المقبلة.

٢٠٩ –وفي بيانها الافتتاحي باجتماع لجنة تنسيق الشؤون الصحية، رحبت المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان بالنمو في تنسيق البرامج على المستوى القطري، سواء من حيث المحتوى أو من حيث حسن التوقيت. وذكرت المشاركين بالفقرات الواردة في وثيقة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥، بشأن ”الإجراءات الرئيسية من أجل مواصلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية“ (قرار الجمعية العامة د إ-٢/٢١)، والتي تشير إلى الأدوار المحددة لوكالات الأمم المتحدة، لما لها من أهمية خاصة بالنسبة لمناقشات لجنة

تنسيق الشؤون الصحية. كما أبرزت المديرة التنفيذية المؤشرات المرجعية الواردة في الوثيقة والمتعلقة بالتعليم، وإتاحة خدمات الصحة الإنجابية، وتنظيم الأسرة، والوفيات النفاسية، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بالإضافة إلى الحاجة إلى تعزيز آليات التعاون على المستويين القطري والدولي، ليس فقط بين وكالات الأمم المتحدة، بل أيضا مع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص. وناقشت لجنة تنسيق الشؤون الصحية تنسيق عملية المتابعة للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥ في مجالات مثل تحليل البيانات ووضع مؤشرات جديدة، وإطار الحسابات الصحية الوطنية الذي تم وضعه بالتعاون بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي.

٢١٠ -ولاحظت أيضا أن مسألة الوفيات النفاسية شكلت بندا رئيسيا في المناقشات. وأنه ثمة التزاما صريحا بمساعدة البلدان في تحقيق أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥. وتركزت المناقشة حول التحول في السياسات نحو تحسين الرعاية الصحية أثناء الولادة، بما في ذلك إدارة الطوارئ المتعلقة بالولادة، وتقديم خدمات التنظيم الأسري ذات الجودة باعتبارها التدخل الأنجع لمنع الوفيات النفاسية والإعاقات. وقد برز هذا التوافق في الآراء في الآونة القريبة عندما نشر البيان المشترك بشأن الحد من الوفيات النفاسية في شهر تشرين الأول/أكتوبر الماضي، والذي صدر عن منظمة الصحة العالمية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسيف، والبنك الدولي. واستفادة من خبرته في مجال معالجة الاحتياجات غير الملباة التي تتعلق بالتنظيم الأسري، سيواصل صندوق الأمم المتحدة للسكان معالجة الحاجة التي لا تزال قائمة إلى الرعاية الضرورية المتعلقة بالولادة في إطار الصحة الإنجابية بجميع البلدان. كما سيعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان في عدة بلدان بالتعاون مع برنامج جامعة كولومبيا لتفادي الوفيات النفاسية والإعاقة، الذي تموله مؤسسة بيل آند ميليندا غيتس. وسيستمر الصندوق أيضا في تنفيذ الأنشطة الوقائية مثل منع الحمل قبل الأوان المناسب وتحسين الأوضاع التغذوية للفتيات والنساء، وخاصة من خلال استخدام المغذيات الدقيقة التكميلية المتعددة، وقد أوصت لجنة تنسيق الشؤون الصحية بتعاون أوثق في هذا المجال بين منظمة الصحة العالمية واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

٢١١ -وفي مجال صحة المراهقين ونموهم، ساعد التعاون المثمر الجاري بين عدد كبير من الشركاء، بما في ذلك منظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف، في زيادة حجم وجودة مساهمة كل من هؤلاء الشركاء. وقد نوقشت الحاجة إلى توسيع نطاق برامج تغطية صحة المراهقين والبرامج الإنمائية، بما في ذلك الصحة الإنجابية والجنسية، كما نوقشت الحاجة إلى تحسين التقييم من خلال مجموعة محدودة من المؤشرات. وأوصت لجنة تنسيق الشؤون الصحية باستحداث أداة عملية لتنفيذ إطار البرمجة المشتركة الحالي. كما أشير إلى شواغل الوالدين والإجراءات المجتمعية الهادفة إلى تلبية الاحتياجات الخاصة للمراهقين يجب أن تدرج في مناقشات السياسات، وأن توضع توصيات ملموسة للعمل في هذا المجال.

٢١٢ -وأشارت المديرة التنفيذية إلى الدور الذي تقوم به لجنة تنسيق الشؤون الصحية في عملية التقييم النقدي للمشاريع الهادفة إلى الحد من انتقال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من الأم إلى الطفل من خلال إعطاء دورة قصيرة من العلاج المضاد للفيروسات الرجعية. وفضلا عن تنفيذ ورصد مشاريع نموذجية في ثمانية بلدان، أيدت لجنة تنسيق الشؤون الصحية المبادرة العالمية المشتركة بين الوكالات التي أطلقتها في سنة ١٩٩٨ منظمة الصحة العالمية واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة المعني بالإيدز. ومن خلال هذه المبادرة، أمكن تعزيز تنسيق الآليات. وقام صندوق الأمم المتحدة للسكان على وجه الخصوص بتشجيع تقديم المشورة وإجراء الاختبارات باعتبارهما من حقوق جميع الفتيات والنساء، قبل أن يصبحن أمهات، وأشارت إلى المخاطرة الكامنة في وصم هؤلاء الأمهات اللائي يسجلن في هذه البرامج. كما تعرضت لجنة تنسيق الشؤون الصحية لمسألة العلاقة مع القطاع الخاص، وأوصت باستمرار المفاوضات مع القطاع الصناعي من أجل زيادة إتاحة العقاقير المضادة للفيروسات الرجعية بتكلفة منخفضة.

٢١٣ -وشكل الترابط بين وضع السياسات العالمية والعمل على المستوى القطري محور مناقشات لجنة تنسيق الشؤون الصحية. وعلى سبيل المثال، يمكن الإفادة كثيرا من خبرة الأفرقة المواضيعية المعنية بالإيدز، وقد أوصت لجنة تنسيق الشؤون الصحية بأن تقوم الأمانات الثلاث باستطلاع إمكانية إنشاء أفرقة مواضيعية تختص بصحة الأم، بالإضافة إلى أفرقة مواضيعية تعنى بصحة ونمو المراهقين، على أن تعتبر هذه الأفرقة فروعا للأفرقة المواضيعية المعنية بالصحة. وعلى تلك الأفرقة المواضيعية المتعددة القطاعات أن تعد خطة عمل منسقة من أجل كفالة تبسيط المبادرات المختلفة، وتحقيق فعالية أكبر في تنفيذ البرامج، ومساعدة الحكومات في جهودها الرامية إلى زيادة الموارد الضرورية لتحقيق أهداف الخطة. وفي مجال التحصين، ناقشت لجنة تنسيق الشؤون الصحية أثر الأنشطة الرأسية على خدمات التحصين الروتينية. وتدعم الأدلة المستقاة من ذلك ضرورة تعزيز الخدمات الصحية، وذلك بصفة رئيسية من خلال إنشاء نظم مراقبة متكاملة. وخلص الاجتماع إلى أن تقديم الدعم إلى البلدان في مجال تعزيز تمويل الخدمات الصحية الأساسية مسألة حاسمة الأهمية.

٢١٤ -وأشارت المديرة التنفيذية إلى أن الاجتماع المقبل للجنة تنسيق الشؤون الصحية سيقوم باستعراض التقدم المحرز تجاه تنفيذ توصيات اجتماع سنة ١٩٩٩. وسيكون موضوع المناقشة الآخر الوحيد هو النهج القطاعية النطاق المتعلقة بمسائل الاهتمام المشترك مثل صحة ونمو المراهقين والحد من الوفيات النفاسية وعلاقة هذه المسائل بتعزيز وتمويل النظم الصحية. وسيتم تشجيع الأعضاء من المجالس التنفيذية المعنية على وصف خبرات بلدانهم، فيما يتعلق بكل من النهج القطاعية النطاق والتعاون فيما بين المانحين، والمنظمات غير الحكومية، والحكومة. وسينعقد الاجتماع في أوائل سنة ٢٠٠١ في نيويورك. وأبرزت المديرة التنفيذية أهمية لجنة تنسيق الشؤون الصحية وتأكيد التزام صندوق الأمم المتحدة للسكان تجاه العملية المسندة للجنة تنسيق الشؤون الصحية.

٢١٥ -وخلال المناقشة التي تلت ذلك، تحدث عدد من الوفود ورحبوا بعمل لجنة تنسيق الشؤون الصحية وتركيزها على النتائج وأعربوا عن أملهم أن يقود ذلك إلى إنشاء شراكات عملية مع الآخرين. وقد رحبت ممثلة أحد الوفود، متحدثة أيضا باسم وفد آخر، بالشكل الموحد للتقارير واستفسرت عن الآليات المتوافرة لتعميم التقارير وترجمة استنتاجات لجنة تنسيق الشؤون الصحية إلى عمل فعلي، وخاصة على المستوى القطري. وأشارت الممثلة إلى أن صندوق الأمم المتحدة للسكان يضطلع بدور رئيسي في مجال الصحة الإنجابية للمراهقين واستخدام وسائل منع الحمل المأمونة كما رحبت بالدور القيادي للصندوق في كفالة إدراج مسألة النهج القطاعية الشاملة بجدول أعمال لجنة تنسيق الشؤون الصحية. وأعربت عن تقديرها للتركيز على مسائل مثل الأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي، وانتقال فيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى الطفل، والإنصاف والمساواة بين الجنسين، كما ذكرت أن وكالة التنمية الدولية الكندية قد أعدت مبادئ توجيهية تتعلق بالمسائل الجنسانية يمكن إتاحتها للجنة تنسيق الشؤون الصحية. واستفسرت عن طبيعة الدور الذي يقوم به الصندوق في برامج التحصين وعن النتائج العملية المتوقعة من الأفرقة المواضيعية. وأشار عضو وفد آخر إلى اتفاقه مع تركيز لجنة تنسيق الشؤون الصحية على مسألة الحد من الوفيات النفاسية والصحة الإنجابية للمراهقين وذكر أن زيادة التعاون في هذه المجالات مسألة بالغة الأهمية.

٢١٦ -وأشار أحد الوفود إلى أن لجنة تنسيق الشؤون الصحية تعتبر خطوة رئيسية على مستوى المجالس التنفيذية المعنية بيد أن استمرارية العضوية تمثل مشكلة. وعبر الوفد نفسه عن قلقه إزاء اتفاقية منظمة العمل الدولية الجديدة لحماية الأمومة مؤكدا ضرورة ألا تشكل هذه الخطوة انتكاسة في مجال صحة الأم والطفل، مضيفا أن مسألة الرضاعة الطبيعية هي جزء أساسي من مناقشة مسألة انتقال فيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى الطفل. وحث الوفد صندوق الأمم المتحدة للسكان على العمل مع منظمة العمل الدولية في إعداد الاتفاقية الجديدة. وقد ذكرت ممثلة وفد آخر أن طائفة المسائل التي تغطيها لجنة تنسيق الشؤون الصحية تبعث على الإعجاب، ولكنها أبدت قلقها حول اتساع نطاق جدول الأعمال واحتمال وجود نوع من عدم التوازن يميل لصالح مسائل الصحة الإنجابية. وأوصت الممثلة باختصار جدول الأعمال إلى أربع أو خمس مسائل ذات اهتمام مشترك مع التركيز على الأثر المتحقق على المستوى القطري. ولاحظت أن الخبرة بالأفرقة المواضيعية المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز ليست متماثلة وأن نجاح هذه الأفرقة يعتمد على إشراك مانحين آخرين من خارج منظومة الأمم المتحدة ومشاركة حكومة البلد المضيف وغيرها من أصحاب المصلحة. وفي معرض تأكيدها على أهمية المؤشرات المرجعية في مجال الصحة الإنجابية، رحبت الممثلة بقرار عقد منظمة الصحة العالمية لاجتماع بشأن هذا الموضوع. وأضافت أنه ينبغي إشراك ممثلين من البلدان النامية والوكالات المنفذة في ذلك الاجتماع. وفيما يتعلق بالقضاء على مرض شلل الأطفال، لاحظت أن الدليل المتوافر في هذا الصدد ليس قاطعا وحثت على إنفاق الأموال بشكل يضمن تحقيق أقصى تأثير.

٢١٧ -وأشارت المديرة التنفيذية في ردها إلى أن لجنة تنسيق الشؤون الصحية قد اتخذت قرارا بقصر جدول أعمالها على مجالات الاهتمام المشترك. وسيركز الاجتماع القادم على النهج القطاعية الشاملة، وانتقال فيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى الطفل، وتمويل وتعزيز النظم الصحية، والأمراض حديثة الظهور. ولاحظت أن مسألة الأفرقة المواضيعية قد نوقشت، وأنه مع الإقرار بثقل العبء على المستوى القطري، فقد جرى أيضا تأكيد أن هناك حاجة هامة إلى تنسيق العمل المشترك في مجال المسائل ذات الأولوية، وخاصة في البلدان التي ترتفع فيها نسبة الوفيات النفاسية والتي تعاني من مشاكل حادة في مجال صحة المراهقين. وأضافت أن المسألة سيتم استقصاؤها والإفادة بالنتائج. وأردفت أنها تتفق مع القول بضرورة إشراك الحكومات الوطنية وغيرها من الشركاء في التنمية في الأفرقة المواضيعية المعنية بالإيدز، كما أعربت عن اتفاقها مع القول بأن الخبرة بالأفرقة المواضيعية المعنية بالإيدز حتى الوقت الحاضر هي خبرة متفاوتة. وفيما يتعلق بالاستفسار عن التحصين، ذكرت المديرة التنفيذية أن صندوق الأمم المتحدة للسكان يشارك في المبادرة الخاصة بداء الكزاز الذي يصيب حديثي الولادة والأمهات، وخاصة في مجال توفير معدات الولادة المأمونة وكفالة السلامة في عملية الحقن. وفيما يتعلق باتفاقية حماية الأمومة، ذكرت أن الوكالات الأعضاء في لجنة تنسيق الشؤون الصحية قد اتفقت على الكتابة كل على حدة إلى منظمة العمل الدولية وأن المسألة يمكن النظر فيها أيضا في اجتماع لجنة التنسيق الإدارية. أما فيما يتصل بنقل فيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى الطفل فقد أشارت المديرة التنفيذية إلى أن منظمة الصحة العالمية قد وضعت مبادئ توجيهية تتعلق بالمعلومات الخاصة بالرضاعة الطبيعية التي يجب إتاحتها لجميع الحوامل.

٢١٨ -وفيما يتعلق بالتعاون بين الوكالات على المستوى القطري، حثت المديرة التنفيذية أعضاء المجلس التنفيذي على بحث وتقييم التعاون بين وكالات الأمم المتحدة في بلدانهم وأن ينجزوا ذلك في وقت مبكر قبل انعقاد الاجتماع التالي للجنة تنسيق الشؤون الصحية سنة ٢٠٠١ حتى يمكن للجنة أن تكون فكرة أفضل عن الحالة على المستوى القطري. وأضافت أن المعلومات التي تحصل عليها لجنة تنسيق الشؤون الصحية تعمم بين موظفي الأمانة وتقوم أمانات الوكالات الثلاث الأعضاء بإجراء المشاورات بشأن المسائل الفنية لمتابعة الاستنتاجات والنتائج التي تتوصل إليها لجنة تنسيق الشؤون الصحية. وفي نفس الوقت، ثمة حاجة أكبر من ناحية عملية تتمثل في الوقوف على سير التعاون على المستوى القطري. ولاحظت المديرة التنفيذية أنه في ضوء الاتجاه نحو الأفرقة التقنية الإقليمية، قد يكون من المفيد تقصي القيمة المضافة التي يمكن أن يحققها فريق إقليمي مشترك بين الوكالات يمكن له أن يركز على المواضيع ذات الأولوية مستفيدا من خبرة كل وكالة. وأضافت أن صندوق الأمم المتحدة للسكان قد جرب هذا النهج في نيبال بالاشتراك مع اليونيسيف. كذلك فإن مستشاري الشؤون الجنسانية التابعين لصندوق الأمم المتحدة للسكان ينضوون الآن تحت المظلة الشاملة لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة. وأعربت أيضا عن اتفاقها مع وجهة

النظر التي تقول بأن مسألتي الصحة الانجابية للمراهقين والحد من الوفيات النفاسية هما مجالان رئيسيان يجب على وكالات الأمم المتحدة التعاون فيهما.

٢١٩ -وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير الشفوي بشأن نتائج اجتماع لجنة تنسيق الشؤون الصحية المشتركة بين منظمة الصحة العالمية واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان المنعقد في يومي ٢ و٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، كما أحاط علما بتقرير الاجتماع كما هو وارد في الوثيقة DP/FPA/2000/CRP.2.

بيان رئيس لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

٢٢٠ -أدلى رئيس لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي. ببيان أمام المجلس التنفيذي في ٢٦ كانون الثاني/يناير. وقد وزعت على أعضاء المجلس نسخة تحتوي على النقاط البارزة لتقرير التعاون في مجال التنمية لسنة ١٩٩٩. وقد أكد التقرير على ثلاث استراتيجيات رئيسية للتعاون في مجال التنمية بأوسع مفهوم له: الشراكة والحكم الرشيد واتساق السياسات. ومما كان له أهمية خاصة النتيجة التي مفادها أن التدني في المساعدة الإنمائية الرسمية قد أوقف سنة ١٩٩٨ حيث ارتفعت قيمة المساعدة الإنمائية الرسمية لأعضاء لجنة المساعدة الإنمائية بمقدار ٣,٦ بلايين دولار، أو ٩,٦ في المائة بالقيمة الحقيقية. وقد كان الانخفاض في قيمة المساعدة الإنمائية الرسمية خلال الفترة ١٩٩٢-١٩٩٧ كبيرا، وأن الاعتقاد بأن نقص الموارد كان له دور في الإنجازات المتواضعة في مجال التنمية هو اعتقاد له ما يبرره. بيد أنه بحلول سنة ١٩٩٩ بدت التوقعات أكثر تبشيرا بالخير حيث انصب التركيز على تنفيذ أهداف الشراكة الإنمائية، وأكد رئيس اللجنة أهمية إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والتعاون بين الأمم المتحدة، والبنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على المستوى القطري.

٢٢١ -وعبرت وزيرة الصحة في بوتسوانا عن امتنانها للمساعدة المقدمة لبلادها. وأكدت ارتفاع مستويات الفقر في الجنوب الأفريقي، وأنه قد أدى فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز إلى تفاقمها. وهذه مسألة صعبة على وجه الخصوص لبلدان الجنوب الأفريقي التي ترزح تحت أعباء الديون الثقيلة التي تجعل من العسير عليها أن تكون شريكة تجارية فعالة مع جيرانها. وحثت الوزيرة، في هذا الصدد، جميع البلدان على شطب ديون البلدان النامية الأثقل ديونا.

٢٢٢ -ولاحظ أحد الوفود أن حكومته زادت مساعدتها الإنمائية الرسمية في عام ١٩٩٨ بنسبة ١٤ في المائة في الوقت الذي كان معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي فيه صفرا. وأكد

المتحدث أيضا أهمية تحسين المؤشرات، وهذا المجال الذي تعاون فيه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية.

٢٢٣ -وطرح وفد آخر سؤالا يتعلق بالعملية الجارية في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية بشأن المناقشات المتعلقة بتمويل التنمية، وهو حاليا من المواضيع الهامة في الأمم المتحدة.

٢٢٤ -ولاحظ رئيس منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية أن نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى الناتج المحلي الإجمالي انخفضت بنحو ٠,٢٥ في المائة في التسعينات، أي أقل كثيرا من نسبة انخفاضها المتوسطة البالغة ٠,٣٣ في المائة في السبعينات والثمانينات. وفي عام ١٩٩٧، انخفضت هذه النسبة إلى أدنى مستوى إذ بلغت ٠,٢١ في المائة. ومعنى ذلك أن مستوى المعونة انخفض بقرابة ٢٠ بليون دولار سنويا عن المستوى الذي كان ينبغي أن يكون عليه لو استمرت الجهود في المستوى السابق. وذكر أن عام ١٩٩٨ كان نقطة تحول، كما أعرب عن الأمل في أن يتحقق المزيد من التحسن في عام ١٩٩٩. وأكد أهمية العمل المشترك بين المنظمات المتعددة الأطراف في مجال وضع المؤشرات. وقال إنه في حين أن مشكلة الديون لا تزال حادة بالنسبة للعديد من البلدان، كانت مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون حدثا فاصلا في مجال التعاون الثنائي - المتعدد الأطراف الرامي إلى تخفيف عبء الدين على أكثر البلدان إرهاقا بالديون إلى مستوى مقبول. وردا على السؤال المطروح، أبلغ الرئيس المجلس أن الاجتماع الوزاري لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية الذي سيعقد في أيار/مايو ٢٠٠٠ سيكرس لبحث موضوع تمويل التنمية، بما في ذلك مناقشة أدوار القطاع الخاص والقروض الصغيرة والمشاريع الصغيرة. وستعقد حلقة دراسية في نهاية آذار/مارس ٢٠٠٠ للتحضير للاجتماع الوزاري.

ملاحظات ختامية

٢٢٥ -سلط رئيس فرع المجلس التنفيذي الأضواء على النقاط الرئيسية في البيان الختامي للمديرة التنفيذية ولاحظ أنها، لم تتمكن من حضور الجلسة الأخيرة في الدورة بسبب التزام آخر. بيد أنها طلبت إليه أن ينقل إلى المجلس خالص تقديرها على المناقشة الصريحة والمفتوحة والتوجيهات البناءة التي قدمها. وذكر أن صندوق الأمم المتحدة للسكان يعتمد على قيادة المجلس في ضمان الاتجاه الموضوعي والموارد المالية اللازمة المتوقعة للصندوق. وقال إن المديرة التنفيذية تتقدم بالشكر إلى أعضاء المجلس التنفيذي بوصفهم المستشارين والمدافعين الرئيسيين عن الصندوق.

٢٢٦ -وفيما يتعلق بالتحديات التي تواجهها منظمة صغيرة مثل صندوق الأمم المتحدة للسكان والمترتبة على عبء عمل المجلس التنفيذي، قال إن المديرة التنفيذية أعربت عن أملها في إحراز تقدم كبير من أجل ترشيد عمل المجلس وتنسيقه. وقال رئيس المجلس التنفيذي إن المديرة التنفيذية طلبت إليه أن يتقدم بالشكر إلى المجلس على موافقته على البرنامج المشترك بين الأقطار. وذكر أن صندوق الأمم المتحدة للسكان أحاط علما بتعليقات واقتراحات المجلس وأنه سيأخذها في الاعتبار لدى تنفيذ البرنامج المشترك بين الأقطار. ثم قال إن المديرة التنفيذية تود إسداء الشكر إلى الوفود العديدة التي أعربت عن دعمها لمبادرة شراكة صندوق الأمم المتحدة للسكان في مجال حيوي هو أمن السلع الخاصة، وبمنع الحمل والصحة التناسلية. وأسدت كذلك الشكر إلى المجلس على اعتماده الأنظمة المالية وعلى استعراضه الدقيق لجميع البنود الأخرى المدرجة في جدول أعمال جزء صندوق الأمم المتحدة للسكان ودعمه لتلك البنود.

٢٢٧ -ووجه أيضا الرئيس الانتباه إلى النداء القوي الذي توجهت به المديرة التنفيذية لزيادة موارد صندوق الأمم المتحدة للسكان في عام ٢٠٠٠. وذكر أن هدف الصندوق بالنسبة لعام ٢٠٠٠ هو الحصول على مبلغ ٤٠٠ مليون دولار على أقل تقدير ممكن لمواصلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وقال إنه لم يحدث قبل أبدا مثل هذا التقارب في الاتفاق الدولي بشأن ما ينبغي عمله وفي الخبرات المكتسبة على مر السنين في مجال تنفيذ البرنامج بشأن مجالات النجاح ومجالات الفشل وأسباب ذلك، وفي الاتفاق على الالتزام بالمضي قدما في تنفيذ البرامج. وتلك الفرصة الفريدة يجب انتهازها وعدم تفويتها.

٢٢٨ -وتقدم مدير مكتب الموارد والشراكات الاستراتيجية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، باسم مدير البرنامج، بالشكر إلى المجلس التنفيذي على جهوده وأعماله الجبارة فيما يتعلق بالمقرر الذي اتخذه بشأن خطط العمل للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣ التي تكتسب أهمية قصوى بالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأعرب عن تقديره البالغ للدعم المقدم لمبادرة مدير البرنامج. وأعرب عن امتنان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بوجه خاص للرئيسة ونوابها للجهود المكثفة التي بذلوها خلال الأسبوع الماضي. ونوه مع التقدير بالمندوبين الذين كانت هذه الدورة بالنسبة لهم آخر دورة للمجلس، وهم: السيد يوان لونكسينغ (الصين)، والسيدة أنيلي فورين (فنلندا)، والسيد دافيد برندرغست (جامايكا)، والسيدة أرونروغ فوثوغ (تايلند).

٢٢٩ -وتقدم الرئيس بالشكر إلى الجميع على الدعم الذي قدموه والذي أدى إلى نجاح الدورة، وكذلك إلى الأمانة العامة، وموظفي المؤتمرات والمترجمين الشفويين للمساهمات التي قدموها.

٢٣٠ -واختتم المجلس التنفيذي عمله باعتماد المقرر التالي:

٦/٢٠٠٠ استعراض عام للمقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ٢٠٠٠

إن المجلس التنفيذي،

إذ يشير إلى أنه خلال الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٠:

البند ١: المسائل التنظيمية

انتخب أعضاء المكتب التالية أسماؤهم لعام ٢٠٠٠:

الرئيس: سعادة السيد فلاديمير غالوشكا (الجمهورية التشيكية)

نائب الرئيس: سعادة السيد غيرت روزنثال (غواتيمالا)

نائب الرئيس: السيد تتسوو كوندو (اليابان)

نائب الرئيس: السيد مائي ماثيوز ديسيكو (جنوب أفريقيا)

نائب الرئيس: السيد لي هواي ترونغ (فييت نام)

أقر جدول الأعمال وخطة العمل لدورته العادية الأولى لعام ٢٠٠٠ (DP/2000/L.1) بصيغتهما المعدلة شفويا؛

اعتمد تقريري الدورة السنوية لعام ١٩٩٩ (DP/1999/28) والدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٩ (DP/2000/1)؛

أقر خطة العمل السنوية لعام ٢٠٠٠ للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/2000/CRP.1) بصيغتها المعدلة شفويا؛

أقر الجدول الزمني التالي لدورات المجلس المقبلة في عام ٢٠٠٠:

الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٠: ٣-٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٠

الدورة السنوية لعام ٢٠٠٠: ١٣-٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ (جنيف)

الدورة العادية الثالثة لعام ٢٠٠٠: ١١-١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠

وافق على الجدول الزمني المؤقت التالي لدورات المجلس التنفيذي المقبلة في عام ٢٠٠١:

الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠١:	[٢٢ كانون الثاني/يناير - ٢ شباط/فبراير ٢٠٠١ أو ٢٩ كانون الثاني/يناير - ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠١]
[الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠١:	١٩-٢٣ آذار/مارس ٢٠٠١]
الدورة السنوية لعام ٢٠٠١:	١٤-٢٥ أيار/مايو ٢٠٠١ (نيويورك)
الدورة العادية الثالثة لعام ٢٠٠١:	١٠-١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١

وافق على المواضيع التي ستناقش في الدورة العادية الثانية للمجلس التنفيذي لعام ٢٠٠٠، على النحو الوارد في جدول الأعمال وخطة العمل المؤقتين الواردين في مرفق هذا المقرر؛

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

البند ٢: خطط العمل، ٢٠٠٠-٢٠٠٣

اعتمد المقرر ١/٢٠٠٠ المؤرخ ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ بشأن خطط عمل مدير البرنامج ٢٠٠٠-٢٠٠٣؛

أحاط علما بالتقرير عن التقييم الشامل لعملية التغيير في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ٢٠٠١ (DP/2000/3)؛

البند ٣: أطر التعاون القطري والمسائل ذات الصلة

أقر إطار التعاون القطري الأول لليبريا (DP/CCR/LIR/1)؛

أحاط علما بالتمديدات التالية لأطر التعاون القطري:

التمديد الأول لإطار التعاون القطري لأنغولا DP/CCF/ANG/1/EXTENSION I

التمديد الأول لإطار التعاون القطري لموريشيوس DP/CCF/MAR/1/EXTENSION I

التمديد الأول لإطار التعاون القطري لسيشيل DP/CCF/SEY/1/EXTENSION I

التمديد الأول لإطار التعاون القطري لسوازيلند DP/CCF/SWA/1/EXTENSION I

التمديد الأول لإطار التعاون القطري لإندونيسيا DP/CCF/INS/5/EXTENSION I

التمديد الأول لإطار التعاون القطري لجمهورية كوريا DP/CCF/ROK/1/EXTENSION I

التمديد الأول لإطار التعاون القطري لبيلاروس DP/CCF/BLR/1/EXTENSION I

التمديد الأول لإطار التعاون القطري للبوسنة والهرسك DP/CCF/BIH/1/EXTENSION I

التمديد الأول لإطار التعاون القطري لبلغاريا DP/CCF/BUL/1/EXTENSION I

التمديد الأول لإطار التعاون القطري لكرواتيا DP/CCF/CRO/1/EXTENSION I

التمديد الأول لإطار التعاون القطري للجمهورية التشيكية DP/CCF/CZE/1/EXTENSION I

التمديد الأول لإطار التعاون القطري لاستونيا DP/CCF/EST/1/EXTENSION I

التمديد الأول لإطار التعاون القطري لجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة DP/CCF/MCD/1/EXTENSION I

التمديد الأول لإطار التعاون القطري لجورجيا DP/CCF/GEO/1/EXTENSION I

التمديد الأول لإطار التعاون القطري لهنغاريا DP/CCF/HUN/1/EXTENSION I

التمديد الأول لإطار التعاون القطري للاتفيا DP/CCF/LAT/1/EXTENSION I

التمديد الأول لإطار التعاون القطري لليتوانيا DP/CCF/LIT/1/EXTENSION I

التمديد الأول لإطار التعاون القطري لمالطة DP/CCF/MAT/1/EXTENSION I

التمديد الأول لإطار التعاون القطري لبولندا DP/CCF/POL/1/EXTENSION I

التمديد الأول لإطار التعاون القطري لجمهورية مولدوفا DP/CCF/MOL/1/EXTENSION I

التمديد الأول لإطار التعاون القطري للاتحاد الروسي DP/CCF/RUS/1/EXTENSION I

التمديد الأول لإطار التعاون القطري لسلوفاكيا DP/CCF/SLO/1/EXTENSION I

التمديد الأول لإطار التعاون القطري لسلوفينيا DP/CCF/SVN/1/EXTENSION I

التمديد الأول لإطار التعاون القطري لتركيا DP/CCF/TUR/1/EXTENSION I

التمديد الأول لإطار التعاون القطري لأوكرانيا DP/CCF/UKR/1/EXTENSION I

التمديد الأول لإطار التعاون القطري لسانت هيلينا DP/CCF/STH/1/EXTENSION I

التمديد الأول لإطار التعاون الإقليمي لأوروبا لرابطة الدول المستقلة P/RCF/REC/1/EXTENSION I

أحاط علما بالاستعراضات القطرية التالية:

تقرير الاستعراض القطري الأول لبنغلاديش (DP/CRR/BGD/1)

تقرير الاستعراض القطري الأول لبوتسوانا (DP/CRR/BOT/1)

تقرير الاستعراض القطري الأول للصين (DP/CRR/CPR/1)

تقرير الاستعراض القطري الأول لكازاخستان (DP/CRR/KAZ/1)

تقرير الاستعراض القطري الأول لقيرغيزستان (DP/CRR/KYR/1)

تقرير الاستعراض القطري الأول لفييت نام (DP/CRR/VIE/1)

اتخذ المقرر ٢/٢٠٠٠ المؤرخ ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ بشأن تقديم المساعدة إلى تيمور الشرقية؛

البند ٤: الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة

اعتمد المقرر ٣/٢٠٠٠ المؤرخ ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ المتعلق بالتمويل العادي وإدارة التدفقات النقدية؛

اعتمد المقرر ٤/٢٠٠٠ المؤرخ ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ المتعلق بالنظام المالي والقواعد المالية المنقحين؛

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ٥: تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات

أحاط علما بتقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات عن فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ (DP/2000/6)؛

أحاط علما بتقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان عن متابعة تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧: حالة تنفيذ التوصيات (DP/FPA/2000/4)؛

البند ٦: الزيارات الميدانية

أحاط علما بتقرير الزيارة الميدانية إلى بلغاريا وجورجيا (DP/2000/CRP.2)؛

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ٧: البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة

أقر البرنامجين القطريين التاليين:

تقديم المساعدة إلى حكومة جمهورية إيران الإسلامية (DP/FPA/IRN/3)؛

تقديم المساعدة إلى حكومة زمبابوي (DP/FPA/ZWE/4)؛

أقر تمديد البرنامج القطري لصندوق الأمم المتحدة للسكان المتعلق بالنيجر والموارد الإضافية له (DP/FPA/NER/4/EXT.1)؛

أقر البرامج المشتركة بين الأقطار لصندوق الأمم المتحدة للسكان، ٢٠٠٠-٢٠٠٣ (DP/FPA/2000/1)، آخذا في الاعتبار تعليقات المجلس الواردة في التقرير عن الدورة؛

أحاط علما باستعراض البرنامج المشترك بين الأقطار لصندوق الأمم المتحدة للسكان، ١٩٩٦-١٩٩٩ (DP/FPA/2000/1/Add.1)؛

البند ٨: الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة

صادق على النسبة الموحدة البالغة ٧,٥ في المائة لتسديد تكاليف الدعم الإداري والتشغيلي لأغراض تنفيذ صندوق الأمم المتحدة للسكان لأنشطة الصندوق الاستئماني المشتركة التمويل؛

اعتمد المقرر ٢٠٠٠/٥ المؤرخ ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ بشأن النظم المالية المنقحة لصندوق الأمم المتحدة للسكان؛

أحاط علما بتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (DP/FPA/2000/5)؛

البند ٩: البرنامج الاستشاري التقني، ٢٠٠٠-٢٠٠٣

أحاط علما باختيار براتسلافا، سلوفاكيا، موقعا للمكتب القطري لأفرقة الخدمات التقنية التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان لتغطية البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛

البند ١٠: مسائل أخرى

أحاط علما بالتقرير الشفوي عن نتائج الاجتماع الذي عقدته لجنة التنسيق المشتركة بين منظمة الصحة العالمية واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان المعنية بالصحة يومي ٢ و ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ وبتقرير الاجتماع، بالصيغة الواردة في الوثيقة (DP/FPA/2000/CRP.2)؛

٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠

المرفق

الدورة العادية الثانية (٣-٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٠)

البند ١ المسائل التنظيمية

DP/2000/L.2 جدول الأعمال المؤقت، الشروح، قائمة الوثائق

DP/2000/9 تقرير الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٠

DP/2000/10 القرارات المتخذة في الدورة السنوية الأولى لعام ٢٠٠٠
الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ٢ صندوق الأمم المتحدة للسكان: النهج القطاعية النطاق

DP/FPA/2000/CRP.3 مشاركة صندوق الأمم المتحدة للسكان في النهج الشاملة للقطاعات

البند ٣ الإطار التمويلي المتعدد السنوات لصندوق الأمم المتحدة للسكان

DP/FPA/2000/6 صندوق الأمم المتحدة للسكان: التقرير المتعلق بإطار التمويل المتعدد السنوات

البند ٤ الالتزامات بتمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان

DP/FPA/2000/CRP.4 التقرير المتعلق بالالتزامات بتمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان

الجزء المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ٥ التقارير المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

DP/2000/11 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: التقرير المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

DP/FPA/2000/7 صندوق الأمم المتحدة للسكان: التقرير المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

البند ٦ خطط العمل

DP/2000/14 الاشتراك في مجالات عمل جديدة في حالات ما بعد الصراع: دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في برامج إعادة الإدماج

DP/2000/18	دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الأزمات وحالات ما بعد الصراع
البند ٧	**تقرير عن الالتزامات بتمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي**
تقرير شفوي	تقرير عن النتائج المتحققة حاليا لإطار التمويل المتعدد السنوات
DP/2000/CRP.6	تقرير عن الالتزامات بتمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
البند ٨	**تقييم العلاقة بين مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي**
DP/2000/13	تقييم العلاقة بين مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
البند ٩	**أطر التعاون القطري والمسائل ذات الصلة**
DP/2000/12	تقديم المساعدة إلى جمهورية الكونغو الشعبية: مذكرة من مدير البرنامج
DP/2000/16	تقديم المساعدة إلى أفغانستان، مذكرة من مدير البرنامج
DP/2000/17	المبالغ المرصودة للرقم المستهدف المتعلق بمخصصات الموارد الموفرة من الميزانية الأساسية للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣
DP/CF/TCDC/1/EXT.1	التمديد الأول لإطار التعاون التقني فيما بين البلدان النامية
DP/RCF/RLA/1/EXT.1	التمديد الأول لإطار التعاون الإقليمي الأول لأمريكا اللاتينية
DP/CCF/ANG/1/EXT.1	التمديد الأول لإطار التعاون القطري لأنغولا
DP/CCF/KYR/2	إطار التعاون القطري الثاني لقيرغيزستان
DP/CCF/ZIM/2	التمديد الثاني لإطار التعاون القطري لزمبابوي
DP/CRR/CAM/1	تقرير الاستعراض القطري الأول لكمبوديا
DP/CRR/UZB/1	تقرير الاستعراض القطري الأول لأوزبكستان
DP/CRR/ZIM/1	تقرير الاستعراض القطري الأول لزمبابوي
البند ١٠	**صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة**
DP/2000/15	صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة: الاستراتيجية وخطة العمل للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣
البند ١١	**مسائل أخرى**

خطة العمل المؤقتة للدورة العادية الثانية للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان لعام ٢٠٠٠ (من ٣ إلى ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٠)

اليوم/التاريخ	الوقت	البند	الموضوع
الاثنين	صباحا	١	المسائل التنظيمية: انتخاب أعضاء المكتب؛ جدول
٣ نيسان/أبريل			الأعمال وخطة العمل؛ التقارير المتعلقة بالدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٠
		٣	صندوق الأمم المتحدة للسكان: إطار التمويل المتعدد السنوات
	مساء	٣	صندوق الأمم المتحدة للسكان: إطار التمويل المتعدد السنوات (تابع)
		٥	التقارير المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الثلاثاء	صباحا	٧	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: الالتزامات بتمويل برنامج
٤ نيسان/أبريل			الأمم المتحدة الإنمائي
	مساء	٤	صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة: الالتزامات بتمويل صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة
الأربعاء	صباحا	٦	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: خطة الأعمال
٥ نيسان/أبريل			- دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الأزمات وحالات ما بعد الصراع
			- التقييم: الاشتراك في مجالات عمل جديدة في حالات ما بعد الصراع: دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في برامج إعادة الإدماج
	مساء	٨	تقييم العلاقة بين مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
الخميس	صباحا	٩	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: أطر التعاون القطري
٦ نيسان/أبريل			والمسائل ذات الصلة
	مساء	١٠	صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة
الجمعة	صباحا	٢	صندوق الأمم المتحدة للسكان: النهج القطاعية النطاق
٧ نيسان/أبريل			
	مساء	١١	مسائل أخرى
			القرارات المعلقة
		١	المسائل التنظيمية

الاجتماع المشترك للمجلسين التنفيذيين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، مع اشتراك برنامج الأغذية العالمي

حادي عشر – عملية إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في الهند

٢٣١ – افتتح الاجتماع المشترك رئيس المجلس التنفيذي لليونيسيف. وأبلغ المجالس التنفيذية أن بيانا للرؤساء سيعمم في وقت لاحق من الأسبوع. وعرض أمين لجنة التخطيط التابعة لحكومة الهند إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في الهند. وأشار إلى أن الإطار يمكن أن يؤدي إلى تغييرات بعيدة المدة في الطريقة التي تعمل بها منظومة الأمم المتحدة في الهند، مما قد ينتج عنه تحسن في فعالية المنظومة والاعتراف الذي تحصل عليه. وقال إن عملية وضع الإطار شهدت تعاونا وثيقا بين منظومة الأمم المتحدة والحكومة الهندية. وأشار إلى أن الأهداف الرئيسية التي يتضمنها الإطار تمثل القرارات الجماعية لطائفة كبيرة من الوكالات الحكومية، بما فيها لجنة التخطيط التي قامت بدور مركز التنسيق.

٢٣٢ – ولإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في الهند هدفان رئيسيان، المساواة بين الجنسين وتحقيق اللامركزية، وكلاهما عنصر حاسم من عناصر الخطة الخمسية التاسعة للحكومة. وقد اختير الهدفان لصلتهما الوثيقة بولايات وكالات الأمم المتحدة، كما تبين أنهما على قدر كاف من التحديد بحيث يضفيان تركيزا ملائما على عمليات تخطيط البرامج وتنفيذها وتقييمها. وأشار إلى أنه بالإضافة إلى الحكومة شاركت الأطراف أصحاب المصلحة الأخرى مثل منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية والشركات التجارية.

٢٣٣ – وفيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين، يتعين اتباع نهج يستهدف السلامة الجسدية والرفاه الاقتصادي للمرأة، ومن الضروري أن يساند المجتمع ككل ووكالات التنمية هذا النهج في جميع النقاط المحتملة. وفيما يتعلق بهدف تحقيق اللامركزية، تشكل المساءلة عنصرا رئيسيا، ولتحقيق ذلك لا بد من أن تشمل الخدمات المحلية آليات لإيصال الخدمات تكون مسؤولة أمام من تقدم لهم الخدمات.

٢٣٤ – واستشهدت المنسقة المقيمة للأمم المتحدة/الممثلة المقيمة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الهند بسجل التعاون بين منظومة الأمم المتحدة والحكومة الهندية الذي بلغ ٥٠ عاما وعالج عددا كبيرا من أولويات التنمية. وقالت إن وزير الشؤون الخارجية الهندية قد دعا حديثا إلى أن تكون التنمية الموضوع الذي يتخلل شامل القطاعات التي تعنى بها الأمم المتحدة، ودعا إلى تعزيز جهاز الأمم المتحدة الإنمائي. وأشارت الممثلة إلى أن الهند نفسها قد حققت أهدافا إنمائية عديدة، شكلت مساهمة جهاز الأمم المتحدة الإنمائي فيها أقل من ٦ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية التي تمثل، بدورها، جزءا ضئيلا من المجهود الإنمائي الكلي للهند. وبهذا الصدد، يمكن أن تلمس مساهمة منظومة الأمم المتحدة بصورة أوضح كمساهمة

بالأفكار الجديدة وتبادل الخبرات والمشاريع التجريبية التي جرى الاقتداء بها على نطاق واسع. وتعمل منظمات الأمم المتحدة بالفعل حاليا بتعاون وثيق مع الحكومة الهندية لبلوغ الهدفين اللذين حددهما المنشورين في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. ويسود الاعتقاد بأن زيادة التفاعل بين المنظمات من شأنها أن تؤدي إلى تحقيق مزيد من الفعالية.

٢٣٥ -ووصف ممثل صندوق الأمم المتحدة للسكان في الهند عملية وضع إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، ابتداء من إنشاء فرقة عمل في عام ١٩٩٧. ووقع الاختيار على المساواة بين الجنسين كهدف أول، نظرا لأن مسألة المساواة بين الجنسين داخلة في عمل جميع منظمات الأمم المتحدة وتتطلب نهجا كليا يشمل الحكومة والمنظمات غير الحكومية والشركاء الآخرين. وحددت حلقة عمل عقدت في أوائل عام ١٩٩٩ مسألة تحقيق اللامركزية، وهي مسألة تتزايد أهميتها في الهند منذ عام ١٩٩٢، كمجال التركيز الثاني للإطار. وتعتبر اللامركزية أيضا وسيلة لتصحيح عدم التوازن بين الجنسين وتعزيز تمكين المرأة. وكخطوة تالية، تم تحديد الأهداف المرجو تحقيقها في مجال المساواة بين الجنسين كما يلي: (أ) إعادة التفاوض بشأن العلاقات بين الجنسين داخل الأسرة المعيشية والمجتمع المحلي؛ (ب) زيادة قدرة المرأة على الوصول إلى الموارد والتصرف فيها؛ (ج) توسيع نطاق مشاركة المرأة في جميع المجالات، بما فيها صنع القرارات المتعلقة بالإنجاب، والمؤسسات السياسية والسوق؛ (د) توسيع نطاق المناقشة والحوار بخصوص وضع السياسات والتشريعات بشأن تحقيق المساواة في الحقوق بين الرجال والنساء. وفيما يتعلق بتحقيق اللامركزية، حددت المجالات التالية كنقاط تركيز: (أ) اشتراك الفئات المحرومة، بما فيها النساء في صنع القرارات؛ (ب) تحسين فعالية وكفاءة إيصال الخدمات الاجتماعية الأساسية نتيجة لوضع الإدارة في أيدي المجتمع المحلي؛ (ج) زيادة الشفافية والمساءلة في برامج الحكومات المحلية.

٢٣٦ -وتطرق ممثل برنامج الأغذية العالمي في الهند إلى الأهداف التنفيذية لعملية إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، مشيرا إلى وجود عدد من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في الهند أكبر منه في أي بلد آخر، وتغطي هذه المؤسسات نطاقا أوسع من الولايات. وسوف تؤدي عملية إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية إلى تيسير الانسجام بين دورات البرمجة والإجراءات التنفيذية فيما بين منظمات الأمم المتحدة وبينها وبين الحكومة. وكخطوة أولى نحو تنفيذ الإطار، تم تحديد مجالات التعاون. وفيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين تبين أن إجراء تقييم للسياسات الجنسانية، بما في ذلك وضع الأدوات والمؤشرات، سوف يوفر إطارا مرجعيا لاختيار المجالات ذات الأولوية. وقال إنه يجري النظر في اتخاذ إجراءات تعاونية فيما بين المنظمات ووضع برامج متوازية على أساس المشاكل المشتركة وكذلك وضع برامج أو مشاريع مشتركة من قبل عدة هيئات تابعة للأمم المتحدة. وستعمل منظومة الأمم المتحدة مع الحكومة لضمان إدراج كلا الهدفين اللذين حددهما إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في الخطة الخمسية العاشرة المقبلة للحكومة.

٢٣٧ -وأشار ممثل اليونيسيف في الهند إلى الحوار القائم لتعزيز التعاون والأنشطة الإنمائية باعتبار ذلك أحد الملامح الجديرة بالاهتمام لعملية إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وقال إن مجالات التعاون تشمل وضع ورقة مواقف مشتركة بشأن عمل الأطفال، والعمل في مجال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من خلال برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والتعليم الابتدائي والاضطلاع بجهود متضافرة للتصدي لإعصار أوريسا العاتي في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، وذلك عن طريق فريق الأمم المتحدة لإدارة الكوارث. وقال إن منظمات الأمم المتحدة شرعت في إعادة النظر في برامجها لكي تأخذ بعين الاعتبار تعزيز المساواة بين الجنسين وتوطيد اللامركزية وتحاول تخصيص الموارد وتوجيهها من أجل العمل الجماعي. وأشار إلى أنه، في بلد بحجم الهند، ونظرا للمساهمة المالية الصغيرة نسبيا من جانب منظومة الأمم المتحدة، تظل قدرة المنظومة على تشجيع الأفكار الجديدة والحصول على دعم الجمهور وتوجيه الموارد العامة إلى المجالات ذات الأهمية الحاسمة ذات أهمية كبيرة. وقال إن الشركاء الثنائيين قد استجابوا بصورة إيجابية جدا لعملية إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. كما كان إنشاء الشراكات مع وكالات التنمية الأخرى على قدر كبير من الفعالية، وبخاصة في مجالات مثل إعطاء المرأة صوتا مسموعا في الحياة العامة وزيادة الاهتمام بالفتيات المحرومات.

٢٣٨ -وتولت رئيسة المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي رئاسة الاجتماع. ورحبت وفود كثيرة بالبيانات والمعلومات المقدمة بشأن عملية إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في الهند، التي رأوا أنها مثال إيجابي للتعاون على المستوى القطري. وأشاد المتكلمون بوضوح الأهداف وأشاروا إلى تبني الحكومة لهذه الأهداف وكذلك إلى مواءمتها مع الخطة الخمسية التاسعة.

٢٣٩ -وتطرقت بعض الوفود إلى عدد من القضايا ردا على البيانات المقدمة. وبالنظر إلى مساحة البلاد الشاسعة، تساءل بعض المتكلمين عما إذا كانت أعمال الفريق القطري التابع للأمم المتحدة ستكون لها آثار دائمة في مجال تعزيز المساواة بين الجنسين وتحقيق اللامركزية. وطلب متكلمون آخرون معلومات عن تنفيذ الإطار على مستوى القطر والولاية وعلى المستوى المحلي.

٢٤٠ -وتناولت أسئلة كثيرة عمليات برمجة أنشطة منظمات الأمم المتحدة في الهند، بما في ذلك الطريقة التي كيف بها الفريق القطري أعماله مع دورة التخطيط الحكومي الطويلة الأجل، وما إذا كانت البرامج القطرية للمنظمات كل على حدة قد تأثرت. وأشار أكثر من وفد إلى الجودة الفائقة للتقييم القطري الموحد في الهند. وطرحت أسئلة عن المشاكل التي تواجهها المنظمات في البرمجة المشتركة؛ والحفاظ على الهوية الخاصة لكل منظمة؛ والإطار الزمني للأعمال التعاونية، وإدماج أهداف المؤتمرات العالمية في الإطار؛ والإلغاء التدريجي للأنشطة الأقل استراتيجية. وطلب بعض المتكلمين معلومات محددة عن البرامج، بما في ذلك التعاون في حالات الطوارئ وعما إذا كانت النساء المحرومات يشاركن في عمليات البرمجة.

وسأل أحد الوفود عما إذا كان الأطفال يشاركون في اتخاذ القرارات في البرامج التي تهمهم، وعما إذا كان الحق في الخدمات الصحية والتعليم مكفولا للمعوقين. وطلب نفس المتكلم معلومات عما إذا كان النهج المبني على الحقوق المتبع في اليونيسيف قد أثر على البرمجة في المنظمات الأخرى. وتساءل وفد آخر عما إذا كان تقديم التقارير من جانب المكاتب القطرية قد تم ترشيده من خلال عملية إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

٢٤١ -وطلبت بعض الوفود معلومات عن النسبة المئوية للأموال التي خصصها كل من الصناديق والبرامج لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وأبدى آخرون اهتماما بالوفورات المحققة. وسأل أحد الوفود أيضا عما إذا حصل حشد مشترك للموارد. وفيما يخص التعاون مع الحكومة، طرح المتكلمون أسئلة بشأن التنسيق الداخلي بين مختلف الإدارات والوزارات وبين الحكومة المركزية والحكومات المحلية، وكذلك بشأن أثر الإطار على عمل الوزارات.

٢٤٢ -وطلب أكثر من متكلم معلومات بخصوص دور المنظمات الأخرى في عملية الإطار، بما في ذلك على الأخص البنك الدولي. وذكرت وفود كثيرة إطار التنمية الشاملة التابع للبنك الدولي. واستفسر بعض المتكلمين عما إذا كان بوسع المانحين الثنائيين أن يؤدوا دورا تعاونيا أكبر في العملية. وأكد أحد الوفود الحاجة إلى شراكات استراتيجية تتجاوز إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، بما في ذلك مع القطاع الخاص، وخاصة في مجال تكنولوجيا المعلومات.

٢٤٣ -وأكد عدد من الوفود أن العمل كفريق على النحو الموصوف، يدل على إمكانية تحقيق تقدم كبير. وطلب بعض المتكلمين معلومات بشأن رصد إنجازات إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وطرح آخرون أسئلة تتعلق بكيفية الاستفادة من الدروس المستخلصة في الهند في بلدان الإطار الأخرى، بما فيها البلدان الصغيرة.

٢٤٤ -أشارت رئيسة المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي إلى اهتمام أعضاء مجلس منظمة الأغذية والزراعة وكذلك هيئة إدارة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بعمليتي التقييم القطري الموحد وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وقالت إن المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي قد ذكر جوانب إيجابية عديدة للعملية، مشيرا إلى الوفورات المصاحبة لتنسيق أعمال الأمم المتحدة. وكان لتحديد المشاكل المتعلقة بعملية الإطار بطريقة شفافة، في الورقات والبيانات الشفوية، وأشارت إلى أن تقدما كبيرا قد تحقق في مجال توفير الأمن الغذائي في الهند، ولكن هذه المسألة ما زالت تمثل مشكلة في بعض المناطق. وأعربت عن أملها في أن يستمر التركيز على الأمن الغذائي عند معالجة احتياجات الفئات الضعيفة في البلد.

٢٤٥ -وأكد أمين لجنة التخطيط التابعة للحكومة الهندية أن إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ينبغي ألا يقاس بالدولارات المصروفة، لأن المعونة المقدمة على شكل منح

لا تمثل سوى جزء ضئيل من ميزانية التنمية السنوية للهند. والعنصر الأهم هو تحقيق أقصى فعالية وتعميم الأهداف المعلنة للمساواة بين الجنسين واللامركزية. وأشار إلى التفاعل بين المانحين المتعددي الأطراف والوكالات الثنائية، وكذلك التعاون مع مؤسسات بريتون وودز. وقال إن الدروس المستفادة وتقاسم المعلومات عنصران على جانب كبير من الأهمية في عملية الإطار. وفيما يتعلق بالأهداف المحددة للإطار في الهند، أشار إلى أن الجهود الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين واللامركزية ينبغي أن تتطابق مع طبيعة المشكلة، وينبغي للصناديق والسياسات والمشاريع أن تتكامل فيما بينها لكي تجني الفئات المستهدفة أكبر قدر ممكن من الفائدة. وقد أنشئت لجان للتخطيط لتنسيق الجهود الإنمائية التي تبذلها الوزارات المشاركة في عملية الإطار. وقال إن الإطار لا ينبغي أن ينظر إليه كبرنامج يحل محل جهود التنمية الأخرى، بل كأداة لتحسين الأداء والأثر.

٢٤٦ - وأشارت المنسقة المقيمة للأمم المتحدة/الممثلة المقيمة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى التعاون مع البنك الدولي طوال عملية إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وأضافت أن الهند ليست بصدد وضع إطار تنمية شاملة. وأبلغت المجالس التنفيذية أن البنك الدولي يقوم حاليا بوضع سياسة لتعميم القضايا الجنسانية، وأنه قد ساعد عملية الإطار بتوفير الخبرة في مجال المسح الجنساني والاشتراك في العمليات المشتركة بين الوكالات والتمويل المشترك لحلقات العمل. وأجابت على عدد من الأسئلة الأخرى المطروحة، بما في ذلك التأكيد على نية العمل مع القطاع الخاص في مجال تكنولوجيا المعلومات، والحاجة إلى إيجاد سبل جديدة، غير المناشدة، لتوفير الموارد اللازمة للإغاثة في حالات الطوارئ، وكذلك الأثر الإيجابي لـ ''نهج القدرات'' في تقييم المساواة بين الجنسين.

٢٤٧ - وتطرق ممثل اليونيسيف إلى ردود الفعل المشجعة التي تلقاها الفريق القطري بخصوص إدارته للكوارث عند مواجهة وقع الإعصار الذي وضع في أوريسا. وأشار إلى أن الاختلاف بين دورة تخطيط الحكومة الهندية والبرامج القطرية للصناديق والبرامج كل على حدة سوف يتم التغلب عليه عند مواءمة الدورات البرنامجية مع الخطة الخمسية العاشرة للحكومة في عام ٢٠٠٣. وأشار إلى نجاح العمل في هيكل للحكم اللامركزي مع الصناديق والبرامج العاملة على مستوى الولاية. وأشار في هذا الصدد إلى أن قدرا كبيرا من التمويل يوجه مباشرة عن طريق الولايات. وفي مجال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، قال إن فريق الأمم المتحدة المواضيعي يضم منظمات ثنائية ومتعددة الأطراف، ومن ضمنها البنك الدولي إلى جانب الحكومة. وقال إن من الدروس المستفادة أنه ليس من الضروري وضع كافة أنشطة الأمم المتحدة داخل إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية؛ بل إن التركيز على مواضيع استراتيجية من شأنه أن يكون له قيمة مضافة. وقد دلت التجربة على إمكانية تحقيق تعاون سريع وفعال، حتى في إطار الإجراءات المتبعة في كل منظمة.

٢٤٨ - وأشار ممثل صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى أن تعدد منظمات الأمم المتحدة في الهند قد جعل العملية بطيئة نوعا ما، بالمقارنة مع بلدان الإطار الأخرى. وأضاف أنه قد

تحقق الكثير من خلال العمل التعاوني، ويتوقع تحقيق المزيد في غضون السنتين أو الثلاث سنوات المقبلة، قبل بدء دورة التخطيط التالية. وقال إن حملة مناهضة العنف ضد المرأة هي مثال ممتاز للعمل المشترك بين وكالات الأمم المتحدة من أجل التوصل إلى نتائج. وقال إنه قد تم تحقيق وفورات في المجالات التنفيذية. وأضاف قائلا إن المنظمات الثنائية يمكن إشراكها على الصعيد الوطني وعلى صعيد الولايات فيما يتعلق بتحقيق هدف من أهداف الإطار، ويشكل اشتراك المنظمات الثنائية في الفريق المواضيعي المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز مثالا طيبا يقتدى به.

٢٤٩ -وقال ممثل برنامج الأغذية العالمي إنه تم الشروع في بعض أعمال البرمجة المشتركة، مثلا في مجال إدارة الكوارث. واستشهد بقواعد البيانات والمؤشرات المشتركة التي تم تطويرها من خلال العمليات المشتركة بين الوكالات كأمثلة إيجابية على التعاون، بما في ذلك التعاون على مستوى المقاطعة. وقال إن الأمن الغذائي سوف يؤخذ بالحسبان في عملية إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية فيما يتعلق بالأهداف الرئيسية.

٢٥٠ -واختتم رئيس المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان الاجتماع المشترك بتلخيص المناقشة. وأشاد بالقيادة النشطة للحكومة الهندية في إدارة عملية إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وتبنيها. وقال إن الاجتماع شهد نقاشا حيا وشاملا، وتخللته اقتراحات وتعليقات هامة. وأشار إلى أن مجالات التركيز الاستراتيجية للإطار في الهند، وهي تعزيز المساواة بين الجنسين وتحقيق اللامركزية، استنادا إلى تقييم قطري موحد محكم، تتوافق مع قرار الجمعية العامة ١٩٢/٥٣. وقد جرى تعزيز الأفرقة العاملة المشتركة بين الوكالات على المستوى القطري بفضل المشاركة المباشرة من جانب الحكومة والوكالات الإنمائية الثنائية. وأضاف أن عملية إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في الهند اتسمت بقدر بالغ من الشمولية وشيوع راسخ لروح التعاون. وقال إنه قد أحيط علما بالتعليقات بخصوص التعاون مع مؤسسات بريتون وودز. وأضاف أن خلاصة القول هي إن الاجتماع، كان بناء، وسوف تدرس إمكانية عقد اجتماعات مشتركة في المستقبل عندما تشير طبيعة بنود جدول الأعمال إلى أن إجراء مداولات مشتركة سوف يجلب قيمة مضافة للمنظمات المعنية.

الجزء الثاني
الدورة العادية الثانية

المعقودة بمقر الأمم المتحدة في الفترة ٣-٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٠

أولا - المسائل التنظيمية

١ - افتتح الجلسة الرئيس، سعادة السيد فلاديمير غالوسكا (الجمهورية التشيكية). وعرض على المجلس التنفيذي لمحة عامة عن البنود مشيرا بوجه خاص إلى أن تمويل الالتزامات بالنسبة لكل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، فضلا عن إطار التمويل المتعدد السنوات لصندوق الأمم المتحدة للسكان سيناقش في الدورة الحالية. وأشار إلى أن موضوع التمويل بحاجة إلى دراسة دقيقة من جانب المجلس وخاصة فيما يتعلق بالتقيد بالتشريعات التي اعتمدها المجلس في السنوات الأخيرة.

٢ - وكان مكتب المجلس قد اجتمع ثلاث مرات، في أعقاب الدورة العادية الأولى المعقودة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، بما في ذلك في صباح ذلك اليوم. ومن المواضيع التي نوقشت في هذا الصدد، المحصلة التي أسفرت عنها الدورة العادية الأولى، والخطط المتعلقة بالدورة العادية الثانية والدورة السنوية. وتدارس المكتب أيضا تخطيط دورات المجلس التنفيذي المقبلة، وهو بند سيناقش في الدورة الحالية. وكان المكتب قد وافق على الترتيبات المتعلقة بالزيارات الميدانية التي سيقوم بها المجلس التنفيذي في عام ٢٠٠٠ إلى مالي وموريتانيا في نيسان/أبريل وإلى كمبوديا في أيار/مايو.

جدول الأعمال وخطة العمل

٣ - أوضحت أمينة المجلس التنفيذي العناصر الواردة في جدول الأعمال المؤقت والشروح وقائمة الوثائق وخطة العمل المؤقتة (DP/2000/L.2 و Rev.1). وأبلغت المجلس بأن خطة عمل منقحة قد وزعت. وبالإضافة إلى الوثائق الوارد ذكرها في الوثيقة DP/2000/L.2 و Rev.1، تم إصدار وتوزيع ورقات غرف الاجتماعات التالية: تقرير بشأن التبرعات المقدمة إلى الموارد العامة لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣ (DP/FPA/2000/CRP.4)؛ وتقرير يتعلق بالتزامات التمويل العادية المقدمة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصناديق والبرامج المتصلة به لعام ٢٠٠٠ وما بعده (DP/2000/CRP.6)؛ وتنفيذ صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة لمشاريع وبرامج البرنامج الإنمائي: ورقة موقف مشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة؛ وتقييم للعلاقة بين مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي: استعراض مشترك للتوصيات

(DP/2000/CRP.8). وسوف تعقد عدة اجتماعات غير رسمية أثناء الدورة العادية الثانية، منها جلسة إحاطة بشأن موزامبيق، واجتماع إعلان تقرير التغلب على فقر البشر: تقرير للبرنامج الإنمائي عن الفقر لعام ٢٠٠٠، وجلسة إحاطة عن التقدم المحرز في وضع التقرير السنوي الذي يركز على النتائج لعام ١٩٩٩. وأشارت أمينة المجلس إلى أن موجز مناقشة البند ٥، أي تقارير المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الذي سيدرج في تقرير الدورة العادية الثانية، سيقدم إلى المجلس في الدورة الحالية لاعتماده وإحالته إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي لدى انعقاد دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٠. وسوف يتاح للمجلس في هذه الدورة موجز الرئيس عن الدورة المشتركة للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبرنامج الأغذية العالمي، المعقودة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠.

٤ - وقد طلب أحد الوفود معلومات عن مبررات تقديم التقرير المتعلق بدور البرنامج الإنمائي في الأزمات وحالات ما بعد الصراع بموجب البند ٦ من خطط العمل للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣. وشرحت الأمينة ذلك قائلة إن مدير البرنامج في معرض تقديمه لخطط العمل للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣، في الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٠، أشار، إلى أن بعض جوانب عمل البرنامج الإنمائي لم يتم تغطيتها، وسوف تناقش في الدورات المقبلة للمجلس التنفيذي. وكان مدير البرنامج قد وعد بالعودة إلى المجلس ليقدم في الدورة الحالية عرضا مستكملا لدور البرنامج الإنمائي في حالات الأزمات وحالات ما بعد الصراع وعن دور البرنامج الإنمائي في إصلاح الأمم المتحدة، وذلك في الدورة السنوية لعام ٢٠٠٠.

٥ - وقد وافق المجلس التنفيذي على جدول الأعمال وقام بتنقيح خطة العمل لدورته العادية الثانية ٢٠٠٠ (DP/2000/L.2 و Rev.1)، بصيغتها المعدلة شفويا.

٦ - كما وافق المجلس التنفيذي على تقرير الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٠ (DP/2000/9).

برنامج الدورات المقبلة

٧ - ذكرت أمينة المجلس أن المواعيد المقترحة للدورات المقبلة في عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ نوقشت مع المكتب الذي ناقش بدوره هذه المواعيد مع المجموعات الإقليمية. وأفادت بأن اقتراحا قُدم بعقد دورة عادية أولى لمدة أسبوعين في عام ٢٠٠١، كيما يتسنى إلغاء دورة عادية كان مقررا عقدها في آذار/مارس. وقد ورد جدول الأعمال للدورة السنوية لعام ٢٠٠٠ مرفقا بالمقرر المتعلق باللمحة العامة. وتقرر تنظيم مناسبات خاصة لكل من البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان. ففي حالة البرنامج الإنمائي، ستركز المناسبة الخاصة

على مستقبل الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة، بمشاركة مؤقتة من جانب الرؤساء التنفيذيين في منظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية. وستركز المناسبة الخاصة لصندوق الأمم المتحدة للسكان على الصحة الإنجابية لدى المراهقين. وسيؤجل إلى دورات مقبلة بندان سبق أن تقررت مناقشتهما في الدورة السنوية، وهما التقرير السنوي المتعلق بالتقييم والتقرير المتعلق بالمقترحات الداعية إلى إجراء تنقيحات في إطار التمويل المتعدد السنوات.

٨ - وتكلم أحد الوفود معربا عن تأييده لعقد الدورات الثلاث ومشيرا إلى أن المهم ليس عدد الدورات بل الأهم هو أساليب عمل المجلس التنفيذي وأداؤه. وطلب المذكور أيضا مزيدا من المعلومات عن طبيعة المناسبة الخاصة للبرنامج الإنمائي. وأوضح مدير مكتب الموارد والشراكات الاستراتيجية أن المناسبة الخاصة للبرنامج الإنمائي لا تزال قيد التنفيذ. والفكرة العامة هي بدء حوار بشأن الأنشطة المقبلة والتنفيذية للأمم المتحدة. ثم أعرب عن ترحيبه بما يبديه أعضاء المجلس من آراء بشأن تلك المناسبة.

٩ - ثم وافق المجلس التنفيذي على الجدول الزمني التالي للدورات المقبلة للمجلس التنفيذي في عام ٢٠٠٠:

الدورة الاستثنائية لعام ٢٠٠٠: ١٣-٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ (جنيف)

الدورة العادية الثالثة لعام ٢٠٠٠: ٢٥-٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (رهنا بموافقة لجنة المؤتمرات)

كما وافق على الجدول المؤقت التالي للدورات المقبلة للمجلس التنفيذي في عام ٢٠٠١:

الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠١: ٢٩ كانون الثاني/يناير - ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠١

الدورة السنوية لعام ٢٠٠١: ١١-٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠١ (نيويورك)

الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠١: ١٠-١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١

١٠ - ووافق المجلس التنفيذي أيضا على خطة العمل المتعلقة بالدورة السنوية لعام ٢٠٠٠ للمجلس، كما وردت في مرفق المقرر ٢٠٠٠/١٠.

١١ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بخطة مدير البرنامج الرامية إلى مواصلة المشاورات مع جميع الشركاء لاستكشاف اهتماماتهم الفردية بالنسبة لعقد اجتماع على مستوى الوزراء لمعالجة الوضع الحالي للتمويل في المنظمة في أقرب وقت ملائم، آخذا في الاعتبار جميع التعليقات التي قُدمت خلال الدورة الحالية بشأن هذه المسألة.

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

ثانيا – صندوق الأمم المتحدة للسكان: النُهج المتبعة على نطاق القطاعات

١٢ – كان معروضا على المجلس التنفيذي ورقة غرفة اجتماع معنونة: صندوق الأمم المتحدة للسكان والنُهج المتبعة على نطاق القطاعات (DP/FPA/2000/CRP.3). وقد قُدمت هذه الورقة استجابة للمقرر ٤/٩٩.

١٣ – وأشارت نائبة المديرة التنفيذية، في إطار عرضها ورقة غرفة الاجتماع المتعلقة بصندوق الأمم المتحدة للسكان والنُهج المتبعة على نطاق القطاعات، إلى أن الورقة تستند إلى مناقشات مكثفة أجريت مع النظراء الوطنيين ومع وكالات الأمم المتحدة والبنك الدولي والمانحين الثنائيين وفئات المجتمع المدني، كما تستند إلى استعراض للوثائق، وإلى نتائج البحث الميداني الذي اضطلع به ١٢ مكتبا قطريا تابعا لصندوق الأمم المتحدة للسكان في البلدان التي شهدت مواصلة عمليات النُهج المتبعة على نطاق القطاعات. ولدى إعداد الورقة (DP/FPA/2000/CRP.3)، أفاد الصندوق إلى حد بعيد من مشاركته في حلقة دراسية عُقدت في شباط/فبراير ٢٠٠٠ بشأن ''النُهج المتبعة على نطاق القطاعات مع التركيز على الشراكات''، واستضافتها منظمة ''المعونة الأيرلندية'' Irish Aid في دبلن باسم مجموعة المانحين المتفقين في الآراء، العاملة في مجال النُهج المتبعة على نطاق القطاعات.

١٤ – وأشارت نائبة المديرة التنفيذية إلى أن النُهج المذكورة تقوم على مبدأ بناء شراكات حقيقية لتقديم التعاون في مجال التنمية بتحديد أهداف مشتركة متفق عليها بين مجتمع المانحين والبلد المشمول بالبرنامج. ومن ثم، فهذه النُهج تهدف إلى تحقيق مزيد من الاتساق بين القطاعات للتشجيع على اتباع نهج برنامجي لا نهج مشاريعي، وعلى الحد من تجزئة المساعدة الإنمائية، فضلا عن تعزيز القدرة المؤسسية الوطنية، وتعزيز إصلاح القطاع العام وتحقيق فعالية التكاليف في القطاع العام. وفي حين لاحظت أن النُهج المتبعة على نطاق القطاعات هي أسلوب تعاون جديد نسبيا، فقد أشارت إلى أن جميع الأطراف المعنية، سواء البلدان المشمولة بالبرامج أو المانحين، يسلمون بصورة متزايدة بفائدتها، غير أن هناك بعض الشواغل التي سلم جميعهم بها صراحة. ففي حالات كثيرة، لا ترجع ملكية البرنامج القطاعي بصورة كافية إلى الشركاء الوطنيين، ويتطلب تنفيذه تأييدا على مستويات مؤسسية متعددة في الحكومة وتأييد الجهات المختلفة، بما فيها الهيئات المالية والفنية والتشريعية. علاوة على ذلك، كانت مشاركة فئات المجتمع المدني ضعيفة. كما تمثل شاغل رئيسي في معرفة أوجه استخدام الموارد ومحدودية القدرة الوطنية على تتبع استخدام هذه الموارد في إطار نموذج النُهج المتبعة على نطاق القطاعات مما دفع بعض المانحين إلى المشاركة في النُهج ذات الصلة من خلال

التمويل الموازي بدلا من المساهمة في ''سلة مشتركة''، على نحو ما كان متوخى في البداية. واتضح أيضا أن عملية وضع برامج قطاعية في بعض البلدان كانت تحركها وكالات خارجية بدلا من أن يحركها النظراء الوطنيون.

١٥ - وشددت نائبة المديرة التنفيذية على أن صندوق الأمم المتحدة للسكان قام، منذ مناقشة المجلس التنفيذي للنُهج المتبعة على نطاق القطاعات في العام الماضي، بتشجيع مكاتبه القطرية على أن تشارك في المبادرات القطاعية، وخاصة في قطاعي الصحة والتعليم. وعلى سبيل المثال، عمل الصندوق على كفالة أن يكون بُعد الصحة الإنجابية والشواغل الجنسانية، والاختيار الملائم للمؤشرات جزءا من النُهج المتبعة على نطاق القطاعات في مجال الصحة. وفي غانا، شارك الصندوق، عن طريق التمويل الموازي، في الاستعراض المستمر لأولويات قطاع الصحة وأدائه، وعمل على توثيق تعاونه مع نظراء وطنيين من أجل تعزيز جمع البيانات والقدرة على التحليل. وأُدرجت في الورقة المعروضة على المجلس عدة أمثلة أخرى. وقد اكتسب الصندوق خبرة واسعة من مشاركته في النُهج المتبعة على نطاق القطاعات، وفي حين شارك الصندوق الأطراف الأخرى فيما يساورها من قلق بشأن جوانب المساءلة وآليات التمويل والملكية الوطنية ومشاركة أصحاب المصلحة، فإن الصندوق يرى أن النُهج المتبعة على نطاق القطاعات تعد خطوة في الاتجاه الصحيح.

١٦ - وأكدت نائبة المديرة التنفيذية أن صندوق الأمم المتحدة للسكان سيواصل في المستقبل مشاركته بنشاط في البرامج القطاعية بوصفه شريكا في المناقشات المتعلقة بالتخطيط والسياسات وسيعمل من أجل تعزيز الملكية الوطنية للعملية. وأشارت إلى أن الصندوق ملتزم باتباع هذه الطريقة باعتبارها وسيلة لضمان تنفيذ الإجراءات الرئيسية المتفق عليها في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة المتعلقة باستعراض مؤتمر الأمم المتحدة للسكان والتنمية بعد خمس سنوات. وسيركز الصندوق بصفة خاصة على كفالة أن تكون الصحة الإنجابية والجنسية، والحقوق الإنجابية إضافة إلى قضايا السكان والتنمية جزءا من عملية الإصلاح القطاعي، وعلى إدراج القضايا الجنسانية في أطر السياسة العامة، وعلى إيلاء مزيد من الاهتمام للتصدي لوباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وعلى تحسين النوعية فيما يتعلق بجمع البيانات وتحليلها. وسيشارك الصندوق أيضا في القطاعات الأخرى بخلاف قطاعي الصحة والتربية، بالقدر الممكن عمليا، وفي ضوء موارده البشرية المحدودة على الصعيد القطري. على أن مدى هذه المشاركة مرهون بحالة البلد وبالميزة النسبية للصندوق. علاوة على ذلك، سيعمل الصندوق مع شركائه الوطنيين وغيرهم للسعي من أجل إقامة روابط واضحة مع أطر التنمية الأخرى، مثل التقييم القطري المشترك، وإطار عمل الأمم

المتحدة للمساعدة الإنمائية، وإطار العمل الإنمائي الشامل للبنك الدولي، والورقة المتعلقة باستراتيجية الحد من الفقر.

١٧ - وفيما يتعلق بالعقبات التنفيذية، أشارت إلى أن الصندوق سيواصل العمل مع شركائه في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل المواءمة بين قواعده وأنظمته بهدف تبسيط الإجراءات الحالية والحد من العبء الإداري الملقى على عاتق النظراء الوطنيين مع المحافظة في الوقت ذاته على المستوى الضروري من متطلبات المساءلة والإبلاغ. وفي غضون ذلك، سيواصل الصندوق آليات التمويل الموازية وفي الظروف التي تشكل فيها الصحة الإنجابية عنصرا واضحا من عناصر النُهج المتبعة على نطاق القطاعات وتتوافر لها إجراءات رصد وإبلاغ كافية، سينظر الصندوق في الإسهام بجزء محدود من دعمه في ''سلة مشتركة'' على أساس كل حالة على حدة وفقا لقواعده وأنظمته الحالية. ومع تطور مشاركة الصندوق في النُهج المتبعة على نطاق القطاعات، تتمثل إحدى أولويات الصندوق في كفالة العمل الجاد على مواءمة ذلك مع الأعمال المتعلقة بإطار التمويل المتعدد السنوات التابع للصندوق، لا سيما فيما يتصل باختيار المؤشرات الملائمة والإبلاغ عن النتائج على مستوى الناتج الذي يتم تحقيقه. ويزمع الصندوق الاضطلاع بعدة أنشطة تهدف إلى تعزيز مشاركته في النُهج المتبعة على نطاق القطاعات، بما في ذلك إعداد مبادئ توجيهية داخلية، وتوجيه موظفي الصندوق في أنشطة تدريب مقبلة وفي الاجتماع العالمي المقبل للصندوق، ومناقشة الأساليب التي تستخدمها النُهج المتبعة على نطاق القطاعات في الاجتماع المقبل للجنة التنسيق المعنية بالصحة، والمشتركة بين منظمة الصحة العالمية واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والعمل مع شركائه في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية على تنمية القدرات الوطنية واتخاذ ترتيبات مالية مشتركة وتوثيق الخبرات والدروس المكتسبة ذات الصلة.

١٨ - وفي أثناء المناقشة التي تلت، تكلمت عدة وفود لتعرب عن ترحيبها بزيادة مشاركة الصندوق في النُهج المتبعة على نطاق القطاعات مع تشجيع الصندوق على مواصلة تعزيز مشاركته تلك لا سيما في مجالات الصحة الإنجابية والسكان والتنمية والدعوة الشاملة للمساواة والإنصاف بين الجنسين وتمكين المرأة. وأعرب العديد من الوفود للصندوق عن الشكر لتقديمه ورقه حافلة بالأفكار وجيدة المستوى وأثنوا على العرض الاستهلالي الذي قدمته نائبة المديرة التنفيذية (البرنامج). وشملت المسائل الرئيسية التي ركزت عليها الوفود طريقة تمويل ''السلة المشتركة''، والمؤشرات، والتدريب. وشددت عدة وفود على أن ''السلة المشتركة'' هي طريقة التمويل المثالية فيما يتعلق بالنُهج المتبعة على نطاق القطاعات، وفي هذا الصدد، حثوا الصندوق على استعراض قواعده وأنظمته وإجراءاته المالية. ولاحظت بعض الوفود أن أي تغييرات مقترحة في الأنظمة المالية ينبغي أولا أن تقدم إلى اللجنة

الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية. ولاحظ عدد من الوفود أن مشاركة الصندوق في ''السلة المشتركة'' ينبغي أن تحدد على أساس كل حالة على حدة عندما يكون الصندوق مقتنعا بتوافر آليات رصد وإبلاغ كافية.

١٩ - وأكد عدد من الوفود على الحاجة إلى وجود مؤشرات لها دلالتها وحثوا الصندوق على الاضطلاع بدور رئيسي في ذلك المجال. وأعرب أحد الوفود عن تأييده للصندوق فيما يبذله من جهود ليستخدم، قدر الإمكان، مؤشرات مستقاة من عمليتي التقييم القطري المشترك وإطار المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة. وأشار وفد آخر إلى أن أعمال الصندوق في مجال مؤشرات الصحة الإنجابية ونظم البيانات ستكون ذات أهمية خاصة بالنسبة للنهج المتبعة على نطاق القطاعات. وأعرب عدة وفود عن ترحيبها بما يبذله الصندوق من جهود مع جميع الشركاء لكفالة إدراج المؤشرات الملائمة في النُهج المتبعة على نطاق القطاعات. وفيما يتعلق بالتدريب، شدد عدد من الوفود على أهمية تدريب جميع موظفي الصندوق في مجال النُهج المتبعة على نطاق القطاعات، لا سيما موظفو المكاتب القطرية للصندوق وأفرقة الدعم الفنية القطرية. وأكدت بعض الوفود على أن من الأهمية بمكان أيضا تهيئة الدعم لموظفي البلدان المشمولة بالبرنامج. وأشار أحد الوفود إلى أن التدريب ينبغي أن ينسق مع الوكالات الأخرى، حسب الاقتضاء.

٢٠ - وأعرب أحد الوفود، متكلما في الوقت نفسه باسم وفد آخر، عن ارتياحه لأن الصندوق استطاع أن يشارك في حلقة دراسية استضافها بلده وعقدت مؤخرا بشأن النُهج المتبعة على نطاق القطاعات. وشدد الوفد على أن هذه النُهج يمكن أن تكون وسيلة تكفل ازدهار الشراكات والملكية في البلدان المشمولة بالبرنامج. وفي حين أثنى الوفد على الصندوق لما أحرزه من تقدم فيما يتعلق بالنُهج المتبعة على نطاق القطاعات، فقد حث الصندوق على أن يبذل المزيد ليوسع نطاق مشاركته في هذا الصدد. وفي معرض إشارته إلى الفقرة ٢٩ من الوثيقة DP/FPA/2000/CRP.3، دعا الوفد الصندوق إلى تغيير قواعده وإجراءاته ليتسنى له أن يشارك مشاركة تامة في النُهج المتبعة على نطاق القطاعات. وحث الصندوق على أن يطور نفسه حيث يتسنى له وضع التمويل في ''سلة مشتركة'' بدون استخدام آلية التمويل الموازي. وأعرب عن ارتياح الوفد لمواصلة الصندوق بنشاط هذه المسألة في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بما يكفل أن تتمكن الصناديق والبرامج من المشاركة في النُهج المتبعة على نطاق القطاعات في سياق إطار المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة. وأكد الوفد أن نجاح النُهج المتبعة على نطاق القطاعات يتطلب التزاما من جميع شركاء التنمية. بيد أن البنك الدولي، في إطار الإجراءات المالية الحالية، لا يستطيع أن يشارك في هذه النُهج ولذلك فقد حث الوفد

جميع المهتمين بمواصلة نجاح هذه النُهج على أن يشركوا ممثليهم في البنك الدولي ففي ذلك ما يجعل آليات البنك تتيح له المشاركة فيها.

٢١ - وأعرب وفد آخر عن تأييده لمشاركة الصندوق في النُهج المتبعة على نطاق القطاعات في بلده هو ولاحظ أنها أفضل وسيلة لتجنب ازدواجية الجهود في التوصل إلى الأهداف الإنمائية لقطاع محدد. وأعرب الوفد عن موافقته على أنها تكفل ملكية الحكومة باتباعها أساليب مشتركة على نطاق قطاع بعينه واعتمادها على إجراءات الحكومة فيما يتعلق بإنفاق وبيان جميع الأموال. وفي معرض إشارته إلى برامج الاستثمار في قطاعي التعليم والصحة في بلده، لاحظ أن على الصندوق أن يضطلع في هذين القطاعين بدور رئيسي في مجالات من قبيل الصحة الإنجابية والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والمسائل التي تهم الجنسين. وأضاف الوفد قائلا إن مشاركة الصندوق في العملية التحضيرية لعملية النُهج المتبعة على نطاق القطاعات في بلده كانت واسعة النطاق وأوصى بأن يواصل الصندوق الاضطلاع بدور في تطوير وتنفيذ النُهج المتبعة على نطاق القطاعات في مجالي التعليم والصحة.

٢٢ - وحث أحد الوفود الصندوق على أن يسترعي انتباه المجموعة الإنمائية للأمم المتحدة ولجنة التنسيق المعنية بالصحة والتابعة لمنظمة الصحة العالمية واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان إلى مسألة فعالية المشاركة في النُهج المتبعة على نطاق القطاعات. وأضاف قائلا إنه لدى النظر في وضع إطار لمشاركة الصندوق في النُهج المذكورة، فإن الجهود الرامية إلى تحقيق مستوى مقبول للإجراءات المتعلقة بالرصد والإبلاغ ينبغي أن يُنظر إليها باعتبارها مسؤولية جماعية. وينبغي للصندوق أن يستفيد من مشاركته في ترتيبات التمويل المشتركة بما يحفز على الإصرار على وجود نُظم للرصد والإبلاغ ودعم هذه النُظم بما في ذلك الإبلاغ المالي. وأشار إلى أن ست جهات مانحة رئيسية في بلده تعمل في الوقت الحاضر انطلاقا من هذا المبدأ. وأيد الوفد ما يتوخاه الصندوق من حذر في اختيار البلدان فيما يتعلق بترتيبات التمويل المشترك. بيد أنه حث الصندوق على بذل مزيد من النشاط في مشاركته في ترتيبات التمويل المشترك بدلا من عدم المشاركة في الترتيبات المذكورة إلا حيثما تكون الصحة الإنجابية عنصرا واضحا في النُهج المتبعة على نطاق القطاعات. فمن شأن ذلك أن يجعله في موقع يمكِّنه من الدعوة بقوة لصالح قضايا الصحة الإنجابية وكفالة أن تكون الصحة الإنجابية عنصرا دائما في النُهج المتبعة على نطاق القطاعات. وفي هذا الصدد، فإن الاستراتيجيات الوطنية ستفيد من خبرة الصندوق وتجاربه الفنية في مجال الصحة الإنجابية. وأضاف الوفد قائلا إن التدريب في مجال النُهج المتبعة على نطاق القطاعات له أهميته وينبغي أن يشترك فيه موظفون من البلد المشمول بالبرنامج علاوة على موظفي الصندوق. واختتم حديثه قائلا إن

تعدد الشروط والعمليات على المستوى القطري يمكن أن يقوض التنسيق، ومن ثم يصبح من الأهمية بمكان البحث عن الطريقة الملائمة لتنسيق عمليات من قبيل النُهج المتبعة على نطاق القطاعات وإطار المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة والإطار الإنمائي الشامل للبنك الدولي وغيرها بفعالية في البلدان المشمولة بالبرنامج.

٢٣ - ولاحظ وفد آخر أن النُهج المتبعة على نطاق القطاعات لم تحقق نجاحا تاما في جميع البلدان المشمولة بالبرنامج. على أن المشاكل التي ظهرت ترجع إلى حد بعيد إلى صعوبات ووجهت في البداية. وحث الوفد البلدان المشمولة بالبرنامج على مضاعفة جهودها هي في تنفيذ النُهج المتبعة على نطاق القطاعات. وأشار إلى أن استخدام الصندوق للإطار المنطقي في تخطيط البرامج وللإطار التمويلي المتعدد السنوات هو إجراء ملائم لتحديد النتائج والمؤشرات. وأعرب الوفد عن ترحيبه بما يبذله الصندوق من جهود للتعاون مع جميع البلدان المشمولة بالبرنامج لكفالة استخدام مؤشرات ملائمة في النُهج المتبعة على نطاق القطاعات. وفي حين أثنى أحد الوفود على الصندوق لمشاركته الحكيمة في النُهج المذكورة في عدة بلدان، أشار إلى أهمية الاستمرار في هذا الصدد بحذر وحث الصندوق على جمع أفضل الممارسات والدروس ومشاطرتها في جميع مراحل العملية. وأعرب الوفد عن موافقته على أن تحسين نوعية البيانات وتحليلها ينبغي أن يحظيا بالأولوية لدى الصندوق. كما أعرب عن تقديره لما يبذله الصندوق من جهود لتحسين آليات الرصد والإبلاغ وغيرها من الآليات الإدارية لديه مع آليات النُهج المتبعة على نطاق القطاعات. ولاحظ الوفد أن نمط التنسيق المتوخى في النُهج المتبعة على نطاق القطاعات يتطلب عمالة مكثفة وأن مدى مشاركة الصندوق ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار مع مراعاة آليات التنسيق الأخرى من قبيل إطار المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة.

٢٤ - وفي حين أشار أحد الوفود إلى ارتياحه لقيام الصندوق بتشجيع مكاتبه القطرية على المشاركة في جميع المبادرات القطاعية، فقد ذكر أن إشراك موظفي المكاتب القطرية أمر بالغ الأهمية لضمان نجاح تنفيذ النُهج المتبعة على نطاق القطاعات. وفي هذا الصدد، طلب الوفد من الصندوق أن يعمل على توفير التدريب الكافي للموظفين بشأن النُهج المتبعة على نطاق القطاعات واقترح أن يتم هذا التدريب بالتعاون مع شركاء مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، حسب الاقتضاء. وأعرب الوفد عن اتفاقه مع الصندوق على أن الصحة الإنجابية مجال متعدد القطاعات ومن ثم ينبغي أن يُنظر إلى مشاركة الصندوق في النُهج المتبع على نطاق قطاع الصحة من منظور أوسع يشمل التثقيف وقضايا الجنسين والرعاية الاجتماعية. وأشار الوفد إلى أن على الصندوق أن يضطلع بدور أساسي في مجال الدعوة لكفالة إدراج الصحة الإنجابية وحقوق الإنجاب والمتغيرات السكانية في القطاعات ذات الصلة بها.

٢٥ - وذكر وفد آخر أن حكومته اعتمدت تدابير لتمكينها من المشاركة في النُهج القطاعية الشاملة. ثم أعرب عن تقديره لمشاركة الصندوق في وضع السياسات القطاعية الشاملة. وعن قلقه أيضا بشأن احتمال ألا يستطيع الصندوق تتبع مساهمته في النواتج القطاعية الشاملة. وأكد أنه قبل تدريب الموظفين على كيفية ربط النُهج القطاعية الشاملة بمبادرات أخرى على نطاق الصندوق من قبيل إطار التمويل المتعدد السنوات فمن المهم كفالة الإبقاء على التعريف بجهود الصندوق وتعزيزها عند استخدام السلة المشتركة. وفي هذا السياق، طلب الوفد إحاطته علما في مرحلة لاحقة حول الأسلوب التي ستكفل به مشاركة الصندوق في السلة المشتركة تعزيز إنجاز النواتج ضمن إطار التمويل المتعدد السنوات. وذكر الوفد أنه يفضل أن يسعى الصندوق للحصول على موافقة المجلس التنفيذي مسبقا في الحالات التي يرغب فيها في تجميع بعض موارده الرئيسية في السلة المشتركة.

٢٦ - وشجع أحد الوفود صندوق السكان على مواصلة تحليل الدروس المستفادة على الصعيد القطري، مؤكدا على أن الصندوق يتمتع بموقع متميز في مجال إدخال الدعوة للصحة الإنجابية والتفوق التقني ضمن إطار تخطيط ورصد النُهج القطاعية الشاملة. ورأى الوفد أن دور الصندوق في كفالة التصدي لقضايا الصحة الإنجابية على نحو ملائم داخل النُهج القطاعية الشاملة أمر في غاية الأهمية لتعزيز حصول الجميع على الرعاية والخدمات المتعلقة بالصحة الإنجابية. كما أن الدور القيادي الذي يود الوفد أن يضطلع به الصندوق في مجال سلع الصحة الإنجابية يرتبط مباشرة بدور الصندوق في النُهج القطاعية الشاملة، بمعنى مساعدة البلدان على التأكد من وجود أُطر تكفل حصول السكان على السلع المتعلقة بالصحة الإنجابية. ولاحظ الوفد أن سجلات التتبع الشاملة للصندوق في مجال النُهج القطاعية الشاملة مختلطة ومشوشة، وحث على تزويد صندوق السكان بما يلزم من أجل المشاركة في عمليات النُهج القطاعية الشاملة في جميع البلدان ذات الأولوية بالنسبة له، مع ضرورة تهيئة سبل التدريب والتوجيه إلى جميع المكاتب القطرية التابعة لصندوق السكان لتتعرف جيدا على دورها ومسؤولياتها في المشاركة في النُهج القطاعية الشاملة. وفي هذا الصدد، عرض الوفد مساعدة بلده في إعداد المواد المتعلقة بالتوجيه ودراسات الحالة الإفرادية/الدروس المستفادة. وأضاف الوفد أنه ينبغي لصندوق السكان أن يعمل مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى للتوصل إلى اتباع أسلوب مشترك للأمم المتحدة للنهج القطاعية الشاملة وذكر أن بنغلاديش تشكل مثالا عن التعاون بين وكالات الأمم المتحدة من خلال عملية التقييمات القطرية المشتركة.

٢٧ - وأعرب أحد الوفود، كان يتكلم باسم وفد آخر، عن تفاؤله بالتزام الصندوق بالنُهج القطاعية الشاملة، وقال إن لصندوق السكان دورا هاما، وخاصة فيما يتعلق

بالاستراتيجيات المعيارية. على أن الوفود يساورها القلق بشأن غياب الصحة الجنسية والحقوق الإنجابية من النُهج القطاعية الشاملة. وتتفق الوفود على أنه ينبغي لأفرقة الدعم القطرية التابعة لصندوق السكان أن تؤدي دورا رئيسيا في النُهج القطاعية الشاملة. وعرض أحد الوفود مشاركة الصندوق في خبرات بلده في مجال التدريب.

٢٨ - وفيما أقر أحد الوفود بمزايا تطبيق النُهج القطاعية الشاملة في بعض القطاعات، فقد أعرب عن اتفاقه التام مع صندوق السكان بأن بعض القضايا متعددة القطاعات ومتداخلة ولا يمكن التصدي لها على نحو كاف ضمن حدود قطاع واحد. واقترح الوفد تطبيق النُهج القطاعية الشاملة في المجالات التي تحقق فيها تأثيرا عميقا من حيث الفعالية، وحث صندوق السكان على أن يتسلم زمام القيادة ويكون جهة رئيسية في الدعوة للتنفيذ الفعال لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والإجراءات الرئيسية المعتمدة في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥ سنوات. ورأى وفد آخر أن النُهج القطاعية الشاملة أداة هامة لمزيد من التوافق والتعاون في عملية وضع البرامج. وذكر الوفد أنه عند التوفيق بين النُهج القطاعية الشاملة وإطار التمويل المتعدد السنوات، فمن المفيد إجراء تحليل عن آثار التضافر والقيمة المضافة الناجمة عن ترتيبات النُهج القطاعية الشاملة. ورحب الوفد بالتحليل المقدم في الورقة، لا سيما التركيز على كفالة الملكية الوطنية لعملية النُهج القطاعية الشاملة. وأكد أحد الوفود على أن النُهج القطاعية الشاملة هي أداة وليست استراتيجية. ولكي تكون النُهج القطاعية الشاملة فعالة يلزم وجود سياسة وطنية واضحة وإجراءات مالية مناسبة لتمويل السلة المشتركة. وذكر الوفد انه ينبغي أن يكون هناك انسجام بين النُهج القطاعية الشاملة وإطار التمويل المتعدد السنوات. ثم استفسر الوفد نفسه عن التعاون مع البنك الدولي فيما يتعلق بالنُهج القطاعية الشاملة.

٢٩ - وفي معرض ردها، شكرت نائبة المديرة التنفيذية للبرنامج الوفود لما أبدته من تعليقات مفيدة وبناءة. وقالت إن الصندوق يود أن يشارك في مناقشة النُهج القطاعية الشاملة، وأنه لم يكن يدعى إلى هذه المناقشات في بعض الأحيان. وذكرت أنه لا يمكن لصندوق السكان حاليا إلا أن يشارك في قدر ضئيل من تمويل السلة المشتركة. ولسوف يتشاور الصندوق مع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بشأن آلية تمويل النُهج القطاعية الشاملة. وقد تم تشكيل فريق فرعي تابع للمجموعة المذكورة معني بالنُهج القطاعية الشاملة. وسيتم إعداد حصر بمواقع الشركاء. ووافقت على أن المشاركة في الخبرات والدروس المستفادة أمر في غاية الأهمية وينبغي أن يتم ذلك على نحو منتظم ومتكرر. ونقلت شكرها الخاص إلى الوفود التي شاركت بخبراتها في عملية النُهج القطاعية الشاملة. وأضافت أن صندوق السكان سيواصل مشاركته في النُهج القطاعية الشاملة في تلك البلدان.

٣٠ - وقالت إن الصندوق أحيط علما بعروض المساعدة التي تقدمت بها بعض الوفود لإعداد مواد التوجيه والتدريب المتعلقة بالنُهج القطاعية الشاملة، موضحة أن العديد من الجهات المانحة تتمتع بخبرة أكبر من خبرة الصندوق في مجال النُهج القطاعية الشاملة، وأنه يمكن للصندوق أن يستفيد كثيرا من هذه الخبرات. وفيما يتعلق بالتعاون بين النُهج القطاعية الشاملة وإطار التمويل المتعدد السنوات، لاحظت أن أهداف إطار التمويل المتعدد السنوات ستنعكس أيضا على مختلف القطاعات. ولا يوجد تناقض بين النُهج القطاعية الشاملة وبين إطار التمويل المتعدد السنوات، لاحظت أن أهداف إطار التمويل المتعدد السنوات ستنعكس أيضا على مختلف القطاعات. ولا يوجد تناقض بين النُهج القطاعية الشاملة وبين إطار التمويل المتعدد السنوات - فكلاهما يعملان لتحقيق الأهداف نفسها. وفيما يتعلق بالإسناد ذكرت أنه ليس من الممكن، على مستوى الأهداف، عزو النتائج إلى صندوق السكان وحده نظرا لمشاركة ومساهمة العديد من الجهات في تحقيق النتائج على هذا المستوى. وفيما يتعلق بالتعاون مع البنك الدولي، أجرى صندوق السكان مشاورات مع البنك في بنغلاديش على سبيل المثال، وهو يتعاون بنشاط مع البنك الدولي والجهات المانحة الأخرى لتحقيق التكامل. واختتمت كلمتها بتوجيه الشكر إلى أعضاء المجلس التنفيذي لما قدموه من دعم، وقالت إن مجال النُهج القطاعية الشاملة مجال متطور وأن صندوق السكان سيواصل مشاوراته مع المجلس في ضوء جهوده المبذولة لتعزيز مشاركته في النُهج القطاعية الشاملة.

٣١ - وقد اتخذ المجلس التنفيذي المقرر التالي:

٨/٢٠٠٠ - صندوق الأمم المتحدة للسكان والنُهج المتبعة على نطاق القطاعات

إن المجلس التنفيذي

١ - **يحيط علما مع التقدير** بالتقرير المتعلق بالنُهج المتبعة على نطاق القطاعات الوارد في الوثيقة DP/FPA/2000/CRP.3؛

٢ - **يشجع** صندوق الأمم المتحدة للسكان على زيادة تعزيز مشاركته في تصميم وتنفيذ النُهج المتبعة على نطاق القطاعات بما يتمشى مع ولايته وما يتمتع به من ميزة مقارنة وبخاصة فيما يتعلق بالجوانب المعيارية في مجال الصحة الإنجابية مما يشمل تنظيم الأسرة وصحة الأم والصحة الجنسية، وفي مجال الاستراتيجيات السكانية والإنمائية وفي دعوته الشاملة إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ويطلب إلى المديرة التنفيذية أن توافي المجلس التنفيذي بتقرير في هذا الشأن في سياق التقرير السنوي عن الإطار التمويلي المتعدد السنوات؛

٣ - **يشجع أيضا** صندوق الأمم المتحدة للسكان على الاضطلاع، حيثما تسنى ذلك، بدور في مجال الدعوة لكفالة إدراج المتغيرات المتعلقة بالصحة الإنجابية والحقوق الإنجابية والسكان في القطاعات الأخرى ذات الصلة؛

٤ - **يحث** صندوق الأمم المتحدة للسكان على أن يولي، في معرض مشاركته في النُهج المتبعة على نطاق القطاعات، مزيدا من العناية للمشاكل المتفاقمة الناجمة عن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة البشرية المكتسب (الإيدز)؛

٥ - **يؤيد** مشاركة صندوق الأمم المتحدة للسكان، على أساس حالة بحالة، في ترتيبات التمويل من السلال المشتركة في إطار النُهج المتبعة على نطاق القطاعات وذلك متى اطمأن الصندوق إلى وجود آليات ملائمة للرصد والإبلاغ والمحاسبة وعلى أن تؤخذ في الاعتبار الآراء التي أبداها المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام ٢٠٠٠، وفي هذا الصدد يشجع الصندوق على الانضمام إلى الشركاء في دعم وتعزيز النظم القامة في البلدان المشمولة بالبرامج لأغراض الرصد والإبلاغ والمحاسبة حيثما تسنى؛

٦ - **يطلب** إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان أن يحتفظ بسجل دقيق يسمح بتتبع مشاركته في النُهج المتبعة على نطاق القطاعات ويضم الدروس المستفادة والممارسات الجيدة، بما في ذلك أثر مشاركة الصندوق في السلال المشتركة على إنجاز نواتج الإطار التمويلي المتعدد السنوات، وأن يطلع المجلس التنفيذي وحيثما اقتضى الأمر، الحكومات والمانحين والشركاء في منظومة الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني على هذه المعلومات؛

٧ - **يطلب أيضا** إلى المديرة التنفيذية أن تبقي القواعد المالية للصندوق قيد الاستعراض الفعلي، مع مراعاة أي تعديل يمكن أن ييسر مشاركة الصندوق على الوجه الأكمل في النُهج المتبعة على نطاق القطاعات وتقديم اقتراحات بشأن هذه المسألة إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية لعام ٢٠٠٢ وبعد عرضها على اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية؛

٨ - **يطلب كذلك** إلى الصندوق أن يكفل للموظفين، عند الاقتضاء، بالتعاون مع الشركاء في جماعة الأمم المتحدة الإنمائية، التدريب الكافي على النُهج المتبعة على نطاق القطاعات بما يتيح للصندوق المشاركة بصورة كاملة في العمليات.

٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٠

ثالثا – الإطار التمويلي المتعدد السنوات في صندوق الأمم المتحدة للسكان

٣٢ – كان معروضا أمام المجلس التنفيذي تقرير عن الإطار التمويلي المتعدد السنوات للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣ (DP/FPA/2000/6) الذي أعد استجابة للمقررين ٢٤/٩٨ و ٥/٩٩.

٣٣ – رحبت المديرة التنفيذية بجميع أعضاء المجلس التنفيذي في الدورة العادة الثانية لعام ٢٠٠٠ وقالت إن الدورة تنطوي على أهمية خاصة بالنسبة للصندوق لأنها ستركز على عدد من القضايا الرئيسية موضع الاهتمام: إطار التمويل المتعدد السنوات؛ وتمويل الالتزامات للصندوق؛ والنُهج القطاعية الشاملة، والتقرير المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وتوفيرا للوقت، أشارت إلى أن بيانها سيركز على الإطار التمويلي المتعدد السنوات. ثم قدمت كونيو واكي، نائب المديرة التنفيذية الجديد للصندوق (السياسة والإدارة) ورحبت به رسميا. وقال إنه جلب إلى الصندوق تجربة غنية من عمله المتميز مع حكومة اليابان، ومع اليونيسيف ومكتب المجموعة الإنمائية للأمم المتحدة. ولسوف يفيد الصندوق كثيرا من خبرته الواسعة التي تشمل جميع جوانب التنمية.

٣٤ – وفي معرض عرضها للتقرير المتعلق بإطار التمويل المتعدد السنوات للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣ قالت إنه تم وضعه استجابة لمقرري المجلس التنفيذي ٢٤/٩٨ و ٥/٩٩ اللذين طلبا إلى الصندوق وضع إطار تمويل متعدد السنوات تدمج فيه أهداف البرنامج وموارده وميزانيته ونتائج البرنامج بهدف زيادة الموارد الأساسية. وبالنسبة لصندوق السكان، فإن إطار التمويل المتعدد السنوات أتاح فرصة ممتازة للإسراع في التحول نحو نهج متبع حاليا يرتكز على النتائج. وقد أدت عملية صياغة إطار التمويل المتعدد السنوات إلى إتاحة الفرصة للصندوق للتأمل بإمعان في أعماله واتخاذ اختيارات استراتيجية. ولعل الآن هو أفضل فترة للعمل بعد الانتهاء مؤخرا من عملية استعراض المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥ سنوات الذي شكلت نتائجه توجيها عما يجب أن تكون عليه أولويات الصندوق. والوثيقة تسير جنبا إلى جنب مع تقرير سيرفعه الصندوق إلى الدورة السنوية للمجلس لعام ٢٠٠٠ الذي سيقدم بدون مزيدا من التفاصيل عن كيفية قيام الصندوق بتنفيذ إجراءات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥ سنوات.

٣٥ – وقد أوضحت أن صندوق السكان سعى لأن يكفل الانطلاق من إطار التمويل المتعدد السنوات وتحسين ما هو قائم في الوقت الحالي، وأن يعكس وقائع الأوضاع القطرية ولا يفرض عبئا كبيرا على الشركاء الوطنيين والمكاتب القطرية لصندوق السكان. ولهذه الغاية أجريت دراسات جدوى في خمسة بلدان هي: بوركينا فاسو، جمهورية تترانيا المتحدة، سري لانكا، السودان ونيكاراغوا. واتسمت عملية وضع إطار التمويل المتعدد السنوات

بمستوى عال من المشاركة في الصندوق وإجراء مشاورات موسعة والتعاون مع الشركاء، وخاصة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف). وبذل صندوق السكان جهدا خاصا للتوفيق بين إطار التمويل المتعدد السنوات الخاص به مع أطر المنظمات الأخرى بما في ذلك تكييف المصطلحات. وفي الوقت نفسه، فقد وُضع إطار التمويل المتعدد السنوات مع الأخذ بالاعتبار طبيعة ومحور عمل الصندوق، والهيكل التنظيمي، وحجم الموارد البشرية والمالية. كما عُقدت عدة مشاورات غير رسمية مع المجلس التنفيذي، وشارك صندوق السكان أعضاء المجلس في المسودة غير المحررة لكفالة مشاركتهم التامة في وضع إطار التمويل المتعدد السنوات. وقد استفاد صندوق السكان كثيرا من الاقتراحات والمشورة التي قدمها المجلس. ثم أعربت المديرة التنفيذية عن عميق تقديرها لحكومات الدانمرك والسويد وفنلندا وكندا والمملكة المتحدة لما قدمته من دعم مالي سخي في وضع إطار التمويل المتعدد السنوات.

٣٦ - وأشارت إلى الوثيقة (DP/FPA/2000/6) المعروضة على المجلس التنفيذي، وذكرت أنها تنطوي على ثلاثة عناصر أولها هو إطار التمويل المتعدد السنوات نفسه الذي يتألف من إطار نتائج وإطار موارد متكامل؛ حيث يقدم هذا الأخير سيناريوهين بمستويات مختلفة من متطلبات الموارد. ويركز العنصر الثاني على إدارة النتائج، ويناقش كيف يمكن تعزيز النظم التنظيمية والإدارية في سياق الإدارة التي ترتكز على النتائج. أما العنصر الثالث فهو الاقتراح المطروح بشأن الإبلاغ عن النتائج.

٣٧ - وفي إطار النتائج، ذكرت أن صندوق السكان سعى إلى تحديد مجالات النتائج التي يشارك فيها على أوسع نطاق، وكذلك الاستراتيجيات ذات الأولوية، مع السماح، في الوقت نفسه، بالمرونة اللازمة في منظمة لا مركزية تعمل مع ١٣٤ بلدا في سياقات بالغة الاختلاف من النواحي الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وكان إطار النتائج بسيطا ومباشرا، وينطوي على ثلاثة أهداف وستة نواتج ومؤشرات مناظرة لها وأربع استراتيجيات ذات أولوية تهدف إلى تحقيق النتائج. وقد شملت المؤشرات لهذه الأهداف تلك المستمدة من برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والإجراءات الرئيسية للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥ سنوات، والتقييم القطري المشترك وفرقة العمل المعنية بتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع. وفي حين أورد الإطار النتائج مع الموارد، لم تكن إقامة صلة واضحة بين الاثنين مجدية في هذه المرحلة ولا دعت الحاجة إليهما لتنفيذ إطار التمويل المتعدد السنوات. وصندوق السكان يتطلع قدما إلى توجيهات المجلس التنفيذي والإفادة من خبراته فيما يواصل الصندوق تنفيذ إطار التمويل المتعدد السنوات.

٣٨ - وذكرت المديرة التنفيذية أنه سيتم تنفيذ الإطار التمويلي المتعدد السنوات في صندوق السكان من خلال منهج إداري متبع حاليا وقائم على النتائج. وسيعمل الصندوق على تعزيز قدرته في إدارة النتائج، بما في ذلك توجيه وتنسيق النظم المرتكزة إلى النتائج وتحسين إدارة الموارد البشرية. وسيتم تحسين نظم برامج الإدارة لكفالة المساءلة عن النتائج على جميع المستويات، بما في ذلك التخطيط الاستراتيجي والرصد والتقييم والإبلاغ، مع الدقة في توقيت التحليل والاستجابات المرتدة ودمج الدروس المستفادة. ويتمثل جزء رئيسي من العملية في الاستفادة من نهج الإطار المنطقي كأداة لتخطيط وإدارة البرامج ترتكز على النتائج. وستتيح برامج قطرية جديدة، يبدأ العديد منها خلال السنتين الأوليتين من فترة إطار التمويل المتعدد السنوات فرصا ممتازة لتكامل المنهج تماما منذ البداية. كما يقوم صندوق السكان بتبسيط نظامه المالي وبرنامج إدارة المعلومات فيه. وفي سياق الإدارة المرتكزة على النتائج، سيولى اهتمام خاص لبناء القدرات في مجال تخطيط البرنامج واتخاذ القرار الاستراتيجي، والرصد، والتقييم وتقديم التقارير التحليلية. وتوضع حاليا خطة شاملة لإضفاء الطابع المؤسسي على الإدارة المرتكزة على النتائج وتنفيذ الإطار التمويلي المتعدد السنوات على أساس التقييم المؤسسي.

٣٩ - وذكرت أن صندوق السكان يود أن يقدم تقريرا بالنتائج التي تم تحديدها في إطار التمويل المتعدد السنوات، كجزء من التقرير السنوي للمديرة التنفيذية. وفي كل سنة، سيقدم تقرير عن التقدم المحرز بالنسبة للنتائج على صعيد النواتج، فضلا عن أي تقدم بارز يحرز على صعيد الأهداف. وقد اقترح صندوق السكان تقديم تقارير أكثر تعمقا عن دورة إطار التمويل المتعدد السنوات بأكملها، سواء في السنة الأخيرة منه أو في السنة التي تلي انتهاء دورة إطار التمويل المتعدد السنوات. وطلبت المديرة التنفيذية إلى المجلس التنفيذي أن يقدم إرشاداته بشأن التوقيت المحدد لتقديم التقارير. وفي السنة الأولى من تقديم تقارير الإطار التمويلي المتعدد السنوات، في عام ٢٠٠١، يهدف صندوق السكان إلى تقديم تقرير بشأن عملية تنفيذ الإطار المذكور. وأكدت المديرة التنفيذية للمجلس التنفيذي أن الصندوق، على جميع المستويات، ملتزم بإطار التمويل المتعدد السنوات.

٤٠ - وفي إطار التمويل المتعدد السنوات، حاول صندوق السكان التدليل على أن مختلف مستويات الموارد ستؤثر على النتائج التي يمكن تحقيقها، فطرح سيناريوهين من متطلبات الموارد - الأول بمبلغ ١,٤ بليون دولار خلال السنوات الأربع القادمة، والآخر بمبلغ ١,٦ بليون دولار. والسيناريو الأول، الذي يستند إلى خطة عمل للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣ على نحو ما تمت الموافقة عليه في الدورة السنوية لعام ١٩٩٩، لن يفي بمستوى الرصيد الحالي للالتزامات في إطار البرامج القطرية المعتمدة، وسيؤثر سلبا على جهود البلدان في مواصلة

تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. أما السيناريو الثاني، فلسوف يتيح لصندوق السكان من ناحية أخرى التقيد بالتزاماته وتنفيذ البرامج القطرية المعتمدة تنفيذا كاملا. ومع ذلك فالسيناريو الثاني يعد متواضعا بالنظر إلى مدى الاحتياجات والالتزامات التي طرحت في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

٤١ - وأوضحت المديرة التنفيذية أنه عند النظر في السيناريوهين المتعلقين بمتطلبات الموارد، ينبغي للمجلس التنفيذي أن يأخذ بالاعتبار السيناريو الثاني، وإن بدا طموحا، فإنه في الواقع ممكن التنفيذ. وأعربت عن ثقتها في أنه يمكن تعبئة الموارد اللازمة، مؤكدة على أن المجلس التنفيذي أمامه فرصة ذهبية لإحداث تغيير وتحقيق نتائج ملموسة في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وأن الصندوق يتعهد بأن يبذل قصاراه كيما يفي بالتزامه العميق من أجل أن ينفذ أسلوب الإدارة التي ترتكز على النتائج في الإطار التمويلي المتعدد السنوات. ثم حثت أعضاء المجلس على تحمل مسؤولياتهم التي بدونها سيبقى الإطار التمويلي المتعدد السنوات ناقصا إلى حد كبير. كما أعربت عن أملها في أن تكون عملية الإطار التمويلي المتعدد السنوات بداية لفترة طويلة من الاستقرار المالي والنمو بالنسبة لصندوق السكان.

٤٢ - وخلال المناقشة التي تلت، أخذت الكلمة وفود عديدة لتعرب عن تقديرها للمقدمة الشاملة التي عرضتها المديرة التنفيذية وللتقرير المنظم الفائق الجودة المقدم عن الإطار التمويلي المتعدد السنوات. وأكد أحد الوفود أن الملاحظات الاستهلالية التي أدلت بها المديرة التنفيذية ملاحظات تطلعية وواقعية. وقد ترددت هذه الملاحظة نفسها على ألسنة عدد من الوفود الأخرى. وأعربت وفود عديدة عن ترحيبها بنائب المديرة التنفيذية (السياسات والإدارة) المعين حديثا.

٤٣ - وذكرت عدة وفود أن الإطار التمويلي المتعدد السنوات يمثل عملية متطورة وأن الوثيقة المعروضة على المجلس التنفيذي (DP/FPA/2000/6) نقطة انطلاق جيدة، مع الإقرار بأنه سيلزم مزيد من الصقل والتطوير بناء على الخبرة المكتسبة في التنفيذ. وأكدت وفود كثيرة على فائدة الإطار التمويلي بوصفه أداة إدارية، وركزت على أهمية تقاسم الدروس المستفادة. وأثنت عدة وفود على صندوق الأمم المتحدة للسكان للعملية التشاورية المفتوحة التي انتهجها في وضع الإطار التمويلي وحثت الصندوق على مواصلة السير على هذا المنهاج. وأشاد عدد من الوفود بالصندوق وموظفيه لما يبدونه من التزام بعملية الإطار التمويلي وما يبذلونه من جهد كبير في وضع هذا الإطار وإعداده. وذكر أحد الوفود أنه سيلزم اختبار الإطار التمويلي في إطار البرامج القطرية، وأنه يجب إشراك المكاتب القطرية في

تحديد الأهداف، بما في ذلك تلك المتعلقة بالنواتج فيما أعربت وفود عديدة عن قلقها إزاء التناقص في الموارد الأساسية للصندوق وشددت على ضرورة وقف هذا الاتجاه. وأعربت وفود كثيرة عن أملها في أن يسهم الإطار التمويلي في تعبئة الموارد اللازمة للصندوق على أساس مطرد وقابل للتنبؤ. واقترحت بعض الوفود مواصلة دراسة العلاقة بين النتائج والموارد، بينما أشارت وفود أخرى إلى أنه لا ينبغي توقع وجود ارتباط مباشر وتام بينهما.

٤٤ - وقد تراوحت الآراء بشأن سيناريوهي الموارد المعروضين في وثيقة الإطار التمويلي المتعدد السنوات (DP/FPA/2000/6): فقد رأت بعض الوفود أن كلا السيناريوهين غير واقعي ومفرط في التفاؤل؛ وفضلت بعض الوفود السيناريو الثاني، أي الأعلى، المعروض في الوثيقة؛ بينما فضلت بعض الوفود السيناريو الأول، أي الأدنى، ورأت أنه أكثر واقعية وقابلية للتنفيذ. وتساءل أحد الوفود عن الكيفية التي سيعالج بها الصندوق أي حالة تتطلب تخفيضا للبرامج في حالة اعتماد السيناريو الأول. وذكر وفد آخر أنه يفضل اعتماد ''سيناريو استمراري'' بناء على خطة العمل السابقة التي وافق عليها المجلس التنفيذي. وشدد الوفد نفسه على أهمية التفرقة بين الواقعي والمثالي فيما يتعلق بسيناريوهات الموارد في مواجهة التناقص الحاصل في المساعدة الإنمائية الرسمية.

٤٥ - وأبرزت عدة وفود الحاجة إلى توفير بيانات ونظم للبيانات تتسم بالموثوقية وحثت الصندوق على أن يؤدي دورا رئيسيا في التعاون مع شركائه على تحسين جمع البيانات وتحليلها، بما في ذلك إنشاء و/أو تعزيز نظم البيانات وبناء القدرات الوطنية في هذا المجال. وذكرت بعض الوفود أنه ينبغي للصندوق أن يضع مؤشرات موحدة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف). وأكد عدد من الوفود على ضرورة أن يستخدم الصندوق المؤشرات القائمة المطبقة في التقييمات القطرية المشتركة وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وفرقة العمل المعنية بتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع. وطرحت آراء شتى بشأن تقديم التقارير عن الإطار التمويلي المتعدد السنوات، تمثلت فيما يلي: ينبغي أن يقدم تقرير السنوات الأربع قبل نهاية دورة الإطار التمويلي؛ وأن يقدم تقرير السنوات الأربع بعد اكتمال دورة الإطار التمويلي؛ ومن المستصوب تقديم التقرير مبكرا حتى وإن وجدت بعض الثغرات في المراحل المبكرة؛ كما ينبغي المواءمة بين دورة تقديم التقارير ودورة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ وأن يتم تقديم التقرير السنوي وعقد مناسبة التمويل في نفس الدورة للمجلس التنفيذي؛ بالإضافة إلى تقديم التقرير السنوي الأول لصندوق الأمم المتحدة للسكان في عام ٢٠٠١.

٤٦ - ووصف أحد الوفود وثيقة الإطار التمويلي المتعدد السنوات بأنها أداة مفيدة للغاية بالنسبة للإدارة الداخلية، بوصفها تعكس عملية التغيير الكبرى الجارية داخل صندوق الأمم المتحدة للسكان. وعبر هذا الوفد عن أمله في أن تعزز الوثيقة قدرة الصندوق على رصد وتقييم فعالية أنشطته على أساس منتظم وعلى تكييف الاستراتيجيات بهدف زيادة فعالية البرامج. ولاحظ الوفد أن ما تفتقر إليه تلك الوثيقة هو التحليل المتعمق لنواتج أنشطة الصندوق، وهو أمر بالغ الأهمية لتحقيق أمرين هما تقييم نجاح النواتج وإعادة صياغة سياسات الصندوق. وذكر الوفد أن وزارة التعاون الخارجي والإنمائي في بلده تعكف حاليا على تنفيذ عملية مماثلة لتطبيق أساليب الميزنة القائمة على تحقيق النتائج، وعرض إطلاع الصندوق على تلك التجربة. وأشار الوفد إلى الدور الهام للصندوق في تنفيذ الإجراءات المقبلة الرئيسية المنبثقة عن استعراض المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، بعد مرور خمس سنوات على انعقاده، فذكر أن سيناريو الموارد الثاني للإطار التمويلي يبين هذا الدور بوضوح. أما سيناريو الموارد الأول فلا يتيح للصندوق مجالا كبيرا لإحراز تقدم ملموس في تنفيذ الإجراءات الرئيسية المنبثقة عن استعراض السنوات الخمس للمؤتمر. كما أن السيناريو الأول يحد من قدرة الصندوق على أن تكون لديه برامج قطرية ناضجة. وركز الوفد على أن الإطار التمويلي ينبغي أن يعتبر حافزا للمانحين على زيادة مساهماتهم، وأنه ينبغي للمانحين المنخفضي الأداء، على وجه الخصوص، أن يستجيبوا لذلك بإجراء زيادات كبيرة في مساهماتهم. وأعرب الوفد عن تفضيله القوي للسيناريو الثاني مشددا على أن نوعية أنشطة الصندوق تتوقف على مدى توافر الأموال. ومؤكدا على أن الوقت المناسب للعمل هو الآن.

٤٧ - وذكر وفد آخر أنه مع تأكيده على مساندته المستديمة لصندوق الأمم المتحدة للسكان، حتى في هذا الوقت الذي يواجه فيه بلده قيودا شديدة على ميزانيته، فلا بد للصندوق أن يعمل على التعريف بصورة أفضل بالنواتج الناجحة للأنشطة التي يضطلع بها، كي يمكن تأمين التمويل اللازم له. وقال الوفد إنه يتوقع أن يوفر الإطار التمويلي المتعدد السنوات للصندوق أداة إدارية مفيدة لتعزيز الفعالية في وضع برنامج عمل الصندوق وتنفيذه. كما أن الإطار التمويلي سيكون أداة تمكن المانحين من قياس التأثير الناجم عن مساهماتهم. وأعرب هذا الوفد عن أمله في أن يعكس الإطار على نحو أفضل مستقبلا الصلات القائمة بين الأهداف والنتائج والموارد، وأن يعزز بذلك أيضا الحوافز التي تشجع المانحين على التبرع للصندوق. وأعرب الوفد عن أمله في تقوية الرابطة بين إطار النتائج والإطار المتكامل للموارد عن طريق إيضاح العلاقات السببية بين الأهداف والنواتج من ناحية والاستراتيجيات من الناحية الأخرى. ولاحظ الوفد أنه يمكن تقوية هذه الرابطة أيضا عن طريق تقديم معلومات كافية عن الأسلوب المتبع للتوصل بها إلى الأرقام الواردة في الإطار

المتكامل للموارد. وأعرب الوفد عن اعتقاده بأن توافر إطار تسجيلي أشمل كان سيكون مفيدا في توفير صورة كاملة للنواتج المقرر أن تنجزها جميع الأطراف الفاعلة الإنمائية تحقيقا للأهداف المحددة، ومن ثم بيان الأهمية النسبية لدور الصندوق في إنجاز المجهود الكلي، أي بيان الميزة النسبية للصندوق. وطلب الوفد إبقاءه على علم بالتقدم المحرز في صقل الإطار التمويلي.

٤٨ - وأشار أحد الوفود إلى أهمية وجود نظام فعال للإبلاغ يركز تركيزا تحليليا على النتائج المحققة، وذكر أن الحفاظ على الزخم والاستدامة البرنامجيين يقتضي عدم معاقبة البلدان التي تحقق نتائج جيدة بتخفيض مستويات التمويل. وذكر الوفد، مشددا على أن النتائج تعتمد على الموارد، أنه لا بد من تحسين حالة الموارد العادية للصندوق لتمكينه من الوفاء بالتطلعات المتعلقة بتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وقال الوفد إن خطة تنفيذ الإطار التمويلي المتعدد السنوات ينبغي أن تركز على الجوانب التالية: على الصعيد القطري، ينبغي أن يكون هناك ترتيب مؤسسي لكفالة الارتباط بين الأهداف والنواتج المتوقعة مع التحديد الجيد للمعايير اللازمة لتقييم النتائج؛ وأن يكون تقييم النتائج مستندا إلى الصورة الحقيقية للنتائج المترتبة على المبادرات؛ وألا يحدث انقطاع في تدفق الموارد كي يستمر نجاح البرامج؛ ثم أن تتاح على الصعيد القطري في بداية دورة الإطار التمويلي المعلومات اللازمة بشأن المستويات الإرشادية لتخصيص الموارد/التمويل؛ وأن تكون هناك آلية محددة تحديدا جيدا لتعبئة الموارد في التوقيت المناسب، بما في ذلك عملية تخطيطية تشمل مشاورات واسعة النطاق مع الحكومات المعنية. كما ينبغي أن تنجز وفقا لذلك الصيغة النهائية للبرامج القطرية والإطار التمويلي المتعدد السنوات. وذكر الوفد أن السيناريو الثاني ممكن التنفيذ تماما، وأهاب بجميع المعنيين أن ينهضوا لمواجهة هذا التحدي.

٤٩ - وأعرب أحد الوفود عن سروره لأنه أسهم في جهود الصندوق لوضع الإطار التمويلي المتعدد السنوات. ورحب الوفد بتلك العملية التشاركية وبالدور المحوري الذي يؤديه المكتب الجديد للإدارة القائمة على تحقيق النتائج، بما في ذلك إنشاء فريق استشاري مشترك بين الشُعب بشأن الإدارة القائمة على تحقيق النتائج وعقد حلقة عمل منذ بضعة أشهر. وركز الوفد على جهود الصندوق في وضع مجموعة من المؤشرات وأعرب عن كامل تأييده للاستراتيجيات الأربع. وأكد الوفد أنه نظرا لأن الصندوق لا يستطيع أن ينجز كل شيء بمفرده فإنه ينبغي أن يعمل على نحو وثيق مع شركائه وأن ينتقي خياراته آخذا في الاعتبار تقسيما مناسبا للعمل. وفي هذا الصدد، لاحظ الوفد أنه قد يكون من المفيد للصندوق أن يضع مصفوفة للأدوار والمسؤوليات، بما في ذلك أدوار شركائه ومسؤولياتهم. وفيما يتعلق بالمؤشرات، لاحظ الوفد أن الافتقار إلى بيانات لخط الأساس بما في ذلك

البيانات المصنفة حسب نوع الجنس يمثل تحديا آخر يمكن أن يحول دون وضع مؤشرات يعتمد عليها. وقال الوفد إن هذه مسألة خطيرة تستلزم التعاون التام فيما بين جميع أصحاب المصلحة فيما يتعلق بجمع البيانات وتحليلها. وشدد على ضرورة أن تنجز الوكالات الدولية الأعمال المتعلقة بوضع مؤشرات الصحة الإنجابية، مؤكدا على أهمية استخدام مؤشرات موحدة لخدمة أغراض المقارنة، وخاصة في ضوء تعدد أصحاب المصلحة الذين يسهمون في تحقيق الأهداف. وبالنظر إلى أن اليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يعكفون في وقت واحد على تطبيق أسلوب الإدارة القائمة على تحقيق النتائج، سأل الوفد عما إذا كان الصندوق سيستعمل مؤشرات مماثلة. وأوضح الوفد أيضا أن التعاون في جمع البيانات سينتج عنه مشاركة في تحمل التكاليف وانخفاض العبء الواقع على كاهل البلدان النامية وسيكفل في الوقت نفسه توافر الاتساق والقابلية للمقارنة. وقال الوفد إنه يرى أن سيناريوهي الموارد مفرطان كلاهما في التفاؤل.

٥٠ - وأشار الوفد نفسه إلى الفقرة ٢٢ من وثيقة الإطار التمويلي المتعدد السنوات (DP/FPA/2000/6)، فطلب معرفة الخطط الموضوعة لمعالجة مسألة جمع البيانات وتحليلها. وفيما يتعلق بالفقرة ٣١، تساءل الوفد عما إذا كان مؤشر الناتج الأول - وهو الزيادة في النسبة المئوية لنقاط إيصال الخدمات التي توفر ثلاث خدمات على الأقل في مجال الصحة الإنجابية - ينبغي أن يشمل أيضا مفهوم القدرة على تحمل التكلفة. وعملا على تعزيز تنفيذ الإطار التمويلي المتعدد السنوات، شجع الوفد موظفي الصندوق على نشر وتبادل قصص النجاح والدروس المستفادة. وذكر أن التحليل الوارد في الفرع المتعلق بالإطار المتكامل للموارد يبدو مفككا وأنه يأسف لأن الأساس المنطقي المعروض في الفرع المتعلق بالإدارة القائمة على تحقيق النتائج لم يدمج في ذلك الفرع. وفيما يتعلق بتقديم التقارير عن النتائج، أعرب الوفد عن تأييده لمواءمة دورات تقديم التقارير وعناصر التقرير مع نظائرها في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وشجع الصندوق على أن يقدم تقريرا في السنة التالية، لا عن تنفيذ الإطار التمويلي فحسب بل عن التقدم المحرز أيضا في تحقيق النتائج، ولو على نحو أولي فقط.

٥١ - وذكر أحد الوفود أنه ينبغي في عملية تنفيذ الإطار التمويلي المتعدد السنوات أن تراعى في تحقيق النواتج العوامل البشرية المختلفة، مثل مستوى مهارة موظفي المنظمة وخبرتهم وقدرتهم الإبداعية. وفي الواقع أن النجاح في تنفيذ نهج الإدارة القائمة على تحقيق النتائج يتوقف على التزام الموظفين على جميع المستويات. وفي هذا الصدد، أعرب الوفد عن تقديره لأن الإطار التمويلي للصندوق يشمل ضمن المدخلات الهامة في عملية صياغته عملية موازية ولكن مترابطة لتخطيط القوة العاملة تستهدف استعراض وتعزيز حالة الموارد البشرية للصندوق. وأعرب الوفد عن اتفاقه مع ملاحظة الصندوق التي مؤداها أنه على صعيد

الغايات، يلزم لتحسين الأحوال الأساسية في أي بلد بعينه تضافر الجهد بين جميع قطاعات المجتمع وجميع الوكالات الإنمائية. وعلى صعيد النواتج، هناك برامج كثيرة تنفذ وطنيا، ولا يمكن أن تعزى جميع النتائج حصرا إلى الصندوق وحده. وحث الوفد الصندوق على أن يواصل توسيع نطاق دوره القيادي في مجال السكان والتنمية، بما في ذلك الصحة الإنجابية. وفيما يتعلق بتحديد النواتج والمؤشرات ذات الصلة، اقترح الوفد أن يتجنب الصندوق التصنيف على نحو مفرط في التفصيل والتكليف.

٥٢ - وأعرب أحد الوفود عن قلقه من أن نقص الموارد يهدد بالقضاء على المكاسب التي تحققت في الماضي ويؤدي إلى عرقلة أداء الارتباط الموجب بدرجة عالية بين السكان والتنمية ويؤثر تأثيرا سلبيا على الجهود المبذولة في مجالات تخفيف حدة الفقر، وتحقيق المساواة بين الجنسين، وحماية البيئة. وأكد الوفد أن الإطار التمويلي المتعدد السنوات ينبغي أن يتيح للبلدان المرونة التي تمكّنها من اختيار المجالات التي تركز عليها ومن الاستجابة على النحو المناسب في سياقات البرمجة المختلفة. وأكد على وجوب أن تكون أنشطة الدعوة أنشطة عملية. وأفاد الوفد بأن الجهود الوطنية والبرنامج الذي يتلقى الدعم من الصندوق في بلده قد حققا نتائج مشجعة في مجال السكان والتنمية. وكما أحرز تقدم كبير في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وأزجى الوفد الشكر إلى الصندوق والجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية الدولية على ما قدمته من مساعدة.

٥٣ - وذكر أحد الوفود، متكلما أيضا بالنيابة عن وفد آخر، أن من المسائل الرئيسية في تنفيذ الإطار التمويلي المتعدد السنوات، الكيفية التي سوف يستوعب بها موظفو الصندوق ثقافة إدارة الأداء والنُهج القائم على تحقيق النتائج. وفي معرض التشديد على أهمية عنصر ''الالتزام''، أشادت الوفود بتركيز الصندوق على الدروس المستفادة وعلى بناء الالتزام والقدرة لدى الموظفين وأصحاب المصلحة الرئيسيين من أجل تحقيق النتائج. وأشارت الوفود إلى أنه سيكون من المهم جدا اعتماد استراتيجية على نطاق الصندوق لتدريب الموظفين على جميع المستويات على التنفيذ الناجح للإطار التمويلي. وذكرت الوفود أنها تفضل أن يكون انعقاد مناسبة التمويل وتقديم التقرير السنوي في نفس الدورة للمجلس التنفيذي واقترحت أن يطلق على التقرير السنوي اسم ''التقرير السنوي المعني بتحقيق النتائج'' لكي يكون متفقا مع اسم تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ورأت الوفود أن قدرة الصندوق على عرض النتائج يمكن أن ينتج عنها التأثير المرغوب المؤدي إلى زيادة الموارد المتاحة للصندوق. وفي معرض الإشارة إلى أحد مؤشرات الغايات المدرجة في الجدول ١ الوارد في التقرير (DP/FPA/2000/6)، ذكرت الوفود أنه في حين أن حدوث زيادة في عدد النساء البرلمانيات

أمر ذو أهمية في حد ذاته، فإن لا يفضي بالضرورة إلى إدراك حقيقي للوضع الاجتماعي – الاقتصادي أو السياسي للمرأة في أي بلد بعينه. واقترحت الوفود تنقيح ذلك المؤشر.

٥٤ – وأشار أحد الوفود إلى أن فعالية صندوق الأمم المتحدة للسكان في إنجاز ولايته سوف تخلق لدى المانحين الثقة في جدوى زيادة الموارد المتاحة للصندوق، وركز في هذا السياق على النقطة المبينة في الفقرة ٥٥ من التقرير (DP/FPA/2000/6) بشأن استحالة إقامة رابطة إحصائية مباشرة بين الموارد والنتائج. وأكد الوفد أهمية التعاون الوثيق مع البلدان المشمولة بالبرامج في صقل المؤشرات بما يجعلها تعكس الواقع على صعيد الميدان. وأعرب الوفد عن أمله في أن يواصل كل من صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي التعلم من الآخر طوال تنفيذ كل منهما لإطاره التمويلي المتعدد السنوات. كما أعرب الوفد عن تفضيله لسيناريو الموارد الثاني.

٥٥ – وتكلم أحد الوفود، بالنيابة أيضا عن وفد آخر، فأثنى على العملية التشاركية والشاملة التي ينتهجها صندوق الأمم المتحدة للسكان، وأكد على أهمية الربط بين النتائج والموارد مشيرا إلى أن هذا الربط له أهمية أساسية بالنسبة إلى الخيارات الاستراتيجية في مجال البرمجة التي يضطلع بها الصندوق على الصعد القطرية والإقليمية والأقاليمية. وقد ذكرت الوفود أنه ينبغي للصندوق لدى إقامته لهذه الرابطة بين النتائج والموارد أن يأخذ في الاعتبار مساهمات الآخرين وأن يبين، عند الإمكان، الآثار الناتجة عن هذا التعاضد. وأضافت أن الإطار التمويلي المتعدد السنوات يمكن أن يصبح أداة مهمة في تحديد أين وكيف يمكن لمدخلات الصندوق أن تسهم بأقصى قدر من القيمة المضافة في فرادى البرامج.

٥٦ – وأكد أحد الوفود على ضرورة التحلي بالواقعية فيما يتعلق بما يمكن الإبلاغ عنه، خصوصا في السنة الأولى للإطار التمويلي المتعدد السنوات. بيد أن الوفد شجع الصندوق على تقديم أكبر قدر ممكن من المعلومات عن النتائج للمساعدة على صقل الإطار التمويلي ولتشجيع المانحين على تقديم مساهمات كبيرة. وفي معرض الإشادة بالتركيز في الإطار التمويلي على عنصر النوعية إلى جانب العنصر الكمي في البرامج، على النحو المبين في الفقرة ٦١ من التقرير (DP/FPA/2000/6)، شجع الوفد الصندوق على التركيز على إنجاز نواتج رفيعة النوعية، بما في ذلك ما يتم عن طريق تنمية قدرات الموظفين، حتى حينما تكون الأموال المتاحة محدودة.

٥٧ – وأشار أحد الوفود إلى أنه ينبغي تحسين الوثيقة فيما يتعلق بنقطتين هامتين. فأولا، ينبغي أن يبين الصندوق أولوياته بصورة واضحة، علما بأن التقرير لا يتضمن ترجمة للغايات والنواتج العالمية إلى أولويات محددة للفترة المقبلة. واقترح الوفد أن يحاول الصندوق الإجابة

على بعض الأسئلة، مثل: ما هي أهم المشاكل العاجلة التي يرغب الصندوق في معالجتها في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣؟ وأي البلدان سيركز الصندوق جهوده عليها، ولماذا؟ وأين توجد أكبر الثغرات فيما يتعلق ببرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والإجراءات الرئيسية المنبثقة عن استعراض المؤتمر بعد مرور خمس سنوات على انعقاده؟ وما هي النقاط التي يريد الصندوق أن يبلغها في كل مجال من المجالات الرئيسية؟ وكيف؟ وما الذي يمكن تحقيقه في فترة السنوات الأربع القصيرة نسبيا؟ وثانيا، ينبغي أن يكون هناك مزيد من الدقة فيما يتعلق بالمؤشرات: ففي حين أن الوثيقة تقدم عددا من المؤشرات لكل غاية وناتج من الغايات والنواتج، فإنها لا تعطي أي بيانات عن الحالة الراهنة لتلك المؤشرات. وهذا يجعل من الصعب الحكم بوضوح على التقدم المحرز. وسلم الوفد بالصعوبات المتعلقة بمدى توافر البيانات التي يعتمد عليها؛ بيد أنه أعرب عن خيبة أمله لأن الصندوق سيقصر الإفادة التي سيقدمها في المرحلة الأولى للإطار التمويلي المتعدد السنوات على ذكر عدد البلدان التي شهدت أو لم تشهد إحراز تقدم، وذلك بالنسبة لكل مؤشر من المؤشرات. ورأى الوفد أن سيناريوهي الموارد مفرطان في التفاؤل.

٥٨ - ولزيادة الفعالية، حث أحد الوفود الصندوق بقوة على جعل مؤشرات النواتج الرئيسية محددة زمنيا، بحيث تكون هناك غايات محددة وقابلة للقياس الكمي لكل دورة من دورات السنوات الأربع للإطار التمويلي المتعدد السنوات. وشدد الوفد على ضرورة أن يكون الإطار التمويلي مفهوما جيدا على كلا الصعيدين الإقليمي والقطري، وتساءل عن الكيفية التي يعتزم الصندوق أن يلبي بها هذه الحاجة. وطلب الوفد إلى الصندوق أن يقدم بيانا للمسار الزمني لخطة تنفيذ الإطار التمويلي. كما أوصى بقوة بأنه إذا أصبح لازما إعادة برمجة الميزانية، ينبغي أن توزع التخفيضات توزيعا منصفا على جميع المجالات البرنامجية، شاملة المجالين القطري والمشترك بين البلدان ومجال المشورة التقنية. وأشار الوفد إلى أن الصندوق، مثله في ذلك مثل المؤسسات الأخرى التي تطبق أسلوب الإدارة القائمة على تحقيق النتائج، سيتعين عليه أن يجهد في معالجة مسألة إسناد النتائج إلى الأنشطة المختلفة. وفيما يتعلق بسيناريوهي الموارد، ذكر الوفد أنه يرى أن كليهما غير واقعي.

٥٩ - وذكر أحد الوفود أنه مع أن الإطار التمويلي المتعدد السنوات يوفر أساسا مفيدا لعملية الإبلاغ، فإنه لا ينبغي أن يكون بديلا للتحليل الدقيق والتقييم المستنير بالمعلومات للتقدم المحرز بشأن المسائل ذات الأولوية داخل البلدان ذات الأولوية. ولاحظ الوفد أن سيلزم للإطار التمويلي أن يتطور ليستوعب الأولويات المستجدة ويعكس أساليب العمل الجديدة التي يتعين أن ينتهجها الصندوق. وذكر أنه ليس واضحا لديه الإجراءات التي يمكن أن تنبثق من الغاية المتصلة بديناميكا السكان والتنمية. وأعرب عن موافقته على أنه يمكن أن

يكون أحد الإجراءات الرئيسية في هذا المضمار المساعدة على تعزيز النظم الوطنية لرصد التقدم المحرز في مجال الصحة الإنجابية. وأضاف الوفد أن مؤشرات النواتج ينبغي أن تعكس إلى أي مدى يكفل الصندوق أن النُهج الشاملة لعدة قطاعات تساعد على إيجاد أطر وطنية محسنة للسياسات والتنفيذ ترتبط بزيادة إتاحة الرعاية والخدمات في مجال الصحة الإنجابية. وأعرب عن اعتقاده بأن هذا سيعكس الدور الرئيسي الذي ينبغي أن يؤديه الصندوق بوصفه مدافعا رئيسيا عن الصحة الإنجابية. وأشار إلى أنه ينبغي زيادة إيضاح الصلة بين بعض مؤشرات النواتج والاستراتيجيات المحددة لإنجازها. وتساءل الوفد عن مؤشرات النواتج التي يمكن أن تبين على أفضل وجه مدى فعالية الاستراتيجيات الرامية إلى ترويج الشراكات وتعزيزها وتنسيقها. وسأل الوفد كيف سيتأتى للصندوق أن يعرف ما إذا كان بصدد أن يصبح منظمة أفضل عمادها المعرفة. ولاحظ الوفد أن دور الصندوق قد لا ينجز بالضرورة إذا كان بمثابة ''مانح'' للبرامج؛ ففي الواقع أن الأدوار الرئيسية للصندوق تشمل دعم حوار الحكومات مع الجهات المانحة الأخرى ودعم عملية صياغة السياسات والاستراتيجيات وحشد الدعم من الجهات المانحة لأنشطة الصحة الإنجابية في إطار النُهج الشاملة لعدة قطاعات. وذكر الوفد أنه مهتم بمعرفة مدى النجاح في إنجاز هذه الأدوار في البلدان التي تكون في أمس الحاجة إليها.

٦٠ - وأكد أحد الوفود أنه في حين أن الإطار التمويلي المتعدد السنوات سيبين الأولويات الاستراتيجية الدولية للصندوق، فإن الأولويات الوطنية ينبغي أن تظل هي المحددات الأساسية التي تشكل البرنامج القطري، وينبغي للإطار التمويلي أن يساعد على تعزيز قدرة الصندوق على مساعدة البلدان النامية في التصدي للتحديات التي تجابهها في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والإجراءات الرئيسية المنبثقة عن استعراض المؤتمر بعد مرور خمس سنوات على انعقاده. وأضاف الوفد أن مدى تحقق النواتج والنتائج سيتوقف على مستوى الموارد المتاحة للصندوق. وحث مجتمع المانحين على الوفاء بالتزاماته في تعبئة الموارد اللازمة لبلوغ الغايات المحددة في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ونتيجة لاستعراض المؤتمر بعد مرور خمس سنوات على انعقاده. وذكر الوفد أنه يفضل السيناريو الثاني للموارد. وأعرب وفد آخر عن قلقه بشأن التخفيضات البرنامجية في بلده وعن أمله في أن تسير الأمور عاجلا في عكس ذلك الاتجاه، وذكر أنه يتطلع إلى تعيين ممثل جديد للصندوق في بلده. وأكد أحد الوفود على الحاجة إلى تدريب موظفي الصندوق وموظفي بلدان البرامج على الإطار التمويلي المتعدد السنوات. وتطرق الوفد إلى الفقرة ٥٥ من التقرير (DP/FPA/2000/6) فأعرب عن موافقته على وجوب إيلاء الانتباه إلى كفالة ألا يسبب الإطار التمويلي أي نوع من المشروطية وألا تنتج عنه أي تحريفات للأولويات أو أي تغييرات في النظام الحالي

لتخصيص الموارد. وفي معرض الإشارة إلى تناقص المساعدة الإنمائية الرسمية، أوضح الوفد أن عددا من البرامج في بلده قد تعين تأجيله. وأهاب بالبلدان المانحة أن تساهم في وقف اتجاه التناقص في الموارد.

٦١ - وذكر أحد الوفود أنه كان سيكون من المفيد التأكيد على الحقوق الإنجابية في الإطار التمويلي المتعدد السنوات. وأشار إلى أنه يتفهم الصعوبة التي ينطوي عليها اختيار المؤشرات ولكنه سأل عما إذا كان الصندوق قد أخذ في الاعتبار مؤشرات أخرى، مثل عواقب فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) على الهيكل السكاني. وأضاف الوفد أنه كان يأمل في أن طرح مؤشر أكثر رسوخا وفعالية بشأن نوع الجنس. وأكد الوفد نفسه على أهمية الملكية الوطنية للعملية البرنامجية وذكر أنه ينبغي إدراجها على نحو واضح في استراتيجيات الإطار التمويلي. وفي معرض الإشارة إلى الغايات الجنسانية، ذكر وفد آخر أنه لا يكفي أن تكون هناك غايات اجتماعية؛ ففي الواقع أن الغايات الاقتصادية لازمة على الرغم من أنها قد لا تكون مشمولة تماما في مجال ولاية الصندوق. وركز الوفد على ضرورة أن تتشاور المكاتب القطرية التابعة للصندوق تشاورا وثيقا مع الحكومة لدى إعداد تقارير الإطار التمويلي. وأعرب أحد الوفود عن اغتباطه بأن الغايات الواردة ضمن الإطار التمويلي تستوعب ولاية الصندوق وتوصيات المؤتمرات العالمية التي عقدتها الأمم المتحدة. وذكر الوفد أنه ينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام في الإطار التمويلي لتعميم مراعاة الاعتبارات الجنسانية ومشددا على ضرورة وجود البعد الجنساني في جميع الغايات التي يتوخاها الإطار التمويلي. وحث الوفد الصندوق على مواصلة صقل المؤشرات الجنسانية. وشجعه على استيعاب الدروس المستفادة في التوقيت المناسب.

٦٢ - ورغم أن أحد الوفود وافق على أن وضع أهداف كبيرة للإطار التمويلي المتعدد السنوات ووضع خطة عمل لتحقيقها هما أمران مشروعان، فقد لاحظ أنه سيكون من المفيد وضع خطة لحالات الطوارئ تفاديا للإحباط. وأعرب وفد آخر عن أمله في أن يساعد الإطار التمويلي المتعدد السنوات على زيادة موارد الصندوق مما يساعد بدوره في زيادة الدعم الذي يقدمه صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى البلاد التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بما في ذلك بلدان أوروبا الشرقية. وأضاف أن المزية الأساسية للإطار التمويلي المتعدد السنوات تتمثل في أن الأهداف الاستراتيجية قد تم تحديدها مع مراعاة الأولويات القطرية.

٦٣ - وشكرت المديرة التنفيذية أعضاء المجلس التنفيذي على التعليقات البناءة والمفيدة التي أدلوا بها. كما شكرت الوفد الذي عرض أن يقتسم خبرة بلده في مجال الإدارة القائمة على

تحقيق النتائج. وفيما يتعلق بالتعليقات المتصلة بالمؤشرات الجنسانية، أشارت إلى أنه تم اختيار المؤشر المتعلق بعدد النساء البرلمانيات نظرا إلى العلاقة الوثيقة القائمة بين مشاركة المرأة في السياسة وحالتها الصحية الإنجابية. ومع ذلك سيقوم الصندوق بإعادة النظر في هذا المؤشر. وأعربت عن موافقتها على ضرورة أن تكون المرأة مشمولة بجميع أهداف الإطار التمويلي المتعدد السنوات. وفي معرض ردها على استفسار يتعلق بمؤشرات نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، أوضحت أن المؤشر المعياري المتعلق بفيروس نقل المناعة البشرية/الإيدز للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥ سنوات قد أدرج في الإطار التمويلي المتعدد السنوات. ويقوم برنامج الأمم المتحدة المعني بالإيدز بدراسة المسألة وسيقدم معلومات سيترجمها الصندوق إلى مبادئ توجيهية تتعلق بالسياسات. وفيما يتعلق بمؤشرات الصحة الإنجابية، لاحظت أن فرقة العمل المعنية بتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع وافقت على ١٥ مؤشرا. وأصبح هناك مؤشرات أخرى متاحة نتيجة للاستعراض الذي قام به المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥ سنوات. وذكرت أن منظمة الصحة العالمية ستقوم في غضون ٤ إلى ٦ أسابيع بعقد اجتماع بالاشتراك مع صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبرنامج الأمم المتحدة المعني بالإيدز وغيرها لمراجعة هذه المؤشرات. وفيما يتعلق بالافتقار إلى البيانات على الصعيد القطري، لاحظت أن مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية قد نظرت في المسألة حيث جرى التسليم بضرورة توفير بيانات جيدة ولا سيما من أجل إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والتقييمات القطرية الموحدة ومتابعة المؤتمرات العالمية. ووافقت على أنه من الضروري مساعدة جميع البلدان على وضع نظم بيانات و/أو تعزيزها. وأكدت أيضا أهمية موافقة جميع الشركاء في البلدان المستفيدة من البرامج على هذا المفهوم. وقالت إن لصندوق السكان مزية امتلاكه إطار العمل المنطقي، وإن الصندوق يشدد على أهمية توفير التدريب لموظفيه ولنظرائهم الوطنيين. وتؤكد عمليتا التقييمات القطرية الموحدة وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ضرورة وجود نظم وبيانات يعتمد عليها. وبالمثل، فإن لجنة التنسيق الصحية التابعة لمنظمة الصحة العالمية/اليونيسيف/صندوق الأمم المتحدة للسكان أكدت أيضا أهمية وجود نظم بيانات خالية من العيوب. ووافقت على أهمية إشراك المنظمات غير الحكومية وغيرها من منظمات المجتمع المدني في القيام بهذه الجهود.

٦٤ - وأثنت على العمل الذي قام به مدير شعبة المالية والإدارة ونظم المعلومات الإدارية، وعلى رئيسة مكتب الإدارة القائمة على تحقيق النتائج التي قادت الجهود التي قام بها الصندوق لوضع الإطار التمويلي المتعدد السنوات. وأشارت إلى أن صندوق السكان مستعد للتعلم ورحبت بالاطلاع على خبرات الوكالات الأخرى. ولاحظت أنه يجري التخطيط

لاجتماع مع كندا وهولندا والمملكة المتحدة وغيرها من البلدان وأن الاجتماع سيتيح فرصة لمواصلة مناقشة بعض المسائل الرئيسية التي أثارها المجلس التنفيذي مثل مسألة إسناد النتائج إلى الموارد والربط بينها. ولاحظت أن عددا من التقارير السنوية لعام ١٩٩٩ التي وردت من المكاتب القطرية لصندوق السكان كانت تدل على أن هناك جهودا جادة تبذل من أجل التركيز على النتائج، مما يبشر بالخير في المستقبل، رغم أن المكاتب القطرية لم تضع جميعها أهدافا كمية لها في الوقت الحاضر. وأشارت إلى أن البرامج القطرية الأحدث تستخدم نهج إطار العمل المنطقي مع الأهداف والمقاصد والمخرجات والمؤشرات، في حين أن صندوق السكان سعى في حالة البرامج القطرية الأقدم إلى اعتماد أهداف ومقاصد ومخرجات قابلة للقياس في منتصف الدورة البرنامجية.

٦٥ - وفيما يتعلق بسيناريوهات الموارد المعروضة في وثيقة الإطار التمويلي المتعدد السنوات، ذكرت أن صندوق السكان يعتقد أن السيناريوهَين المطروحَين يتسمان بالواقعية وقابلية التنفيذ رغم أن بعض الوفود تعتقد أنهما مغرقان في التفاؤل. وأشارت إلى أن الصندوق يتوقع أن يحصل في عام ٢٠٠٠ على موارد تكميلية تبلغ نحو ٤٠ مليون دولار. وسيعلن الصندوق غدا عن استلامه مساهمة كبيرة من مؤسسة ذائعة الصيت من أجل دعم أنشطة الصندوق في مجال الصحة الإنجابية للمراهقين في أفريقيا، ولا سيما في مجال الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وأشارت إلى أنها تلقت دعوة في مطلع هذا العام لحضور اجتماع لمؤسسات خاصة في سياتل وأثار إعجابها أن علِمت أن هذه المؤسسات تقدم نحو ٣٠٠ مليون دولار سنويا في ميدان السكان، بما في ذلك الصحة الإنجابية. وأضافت أنه من المتوقع أن تصبح مؤسسة ديفيد ولوسيل باكارد في العام المقبل إحدى المؤسسات الرائدة الرئيسية في تقديم المنح في هذا المجال. وأشارت إلى أن بعض هذه المساعدة من المتوقع أن يجري تحويله عن طريق صندوق السكان. وفي حالات أخرى، سيجري تقديم الدعم لبرامج موازية للبرامج القطرية التي يدعمها الصندوق. وستقوم البلدان المستفيدة من البرامج بزيادة مواردها المخصصة للبرامج القطرية وهو جهد محمود. وأكدت أن الصندوق يستطيع تنفيذ موارد إضافية. وفي معرض إشارتها إلى أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥ سنوات التي وافق عليها المجتمع الدولي، أكدت أيضا على المسؤولية الجماعية لجميع الشركاء في عملية التنمية. ولاحظت أنه يبدو أن هناك افتقارا للإرادة والالتزام السياسيين. لذا فقد حثت المجتمع الدولي على تحقيق الأهداف المتفق عليها في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وعملية استعراض المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥ سنوات.

٦٦ - وقدمت نائبة المديرة التنفيذية (البرنامج) شكرها لأعضاء المجلس التنفيذي على تعليقاتهم وذكرت أن صندوق السكان أحاط علما بالتعليقات الواردة على الأولويات

وتوزيع الموارد. وأشارت إلى أن الصندوق سيقوم في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، بناء على طلب المجلس، بإعداد تقرير عن استعراضه لنظام توزيع الموارد. وأكدت للمجلس أن الأولويات الوطنية تمثل أهم اعتبار في تحديد عمليات توزيع الموارد على الصعيد القطري. وأشارت إلى أن الصندوق يدرك أهمية التوزيع العادل لمبالغ العجز في الموارد فيما بين البرامج. وأكدت أن الأولويات الوطنية هي التي تحدد أولويات البرامج القطرية وأن حكومة كل بلد هي التي تتحكم بزمام الأمور. وأضافت أن الصندوق يتخذ من برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. ومن الإجراءات الرئيسية للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥ سنوات دليلا يُهتدى به.

٦٧ - وقدم مدير شعبة المالية والإدارة ونظم المعلومات الإدارية شكره لأعضاء المجلس التنفيذي على تعليقاتهم الشاملة والمفيدة. وأشار إلى أن عملية الإطار التمويلي المتعدد السنوات عملية آخذة في التطور وأنه ينبغي اعتبار وثيقة إطار التمويل المتعدد السنوات عملا قيد التنفيذ. ولاحظ أن الصندوق منظمة للتعلُّم وأنه سيواصل هذا التعلُّم أثناء مسيرة تطور الإطار التمويلي المتعدد السنوات. كما قدم شكره للوفد الذي عرض اقتسام خبرة بلده من عملية ميزنة مشابهة قائمة على تحقيق النتائج تتولى القيام بها وزارة التعاون الخارجي والتنمية. وأشار إلى أن العلاقات القائمة بين المخرجات والاستراتيجيات يمكن توسيع نطاقها في تقرير الأربع سنوات لبيان العناصر التي تحقق نتائج والعناصر التي لا تحقق نتائج وسبب ذلك. وفيما يتعلق بالعلاقات القائمة بين النتائج والموارد أقر بأن المسألة معقدة واتفق مع الوفد الذي حذر من الربط بين إحدى النتائج وأحد الموارد أو من جعل هذه العلاقة قضية شرطية. وذكر أن الصندوق سيواصل دراسة مسألة ربط نتائج محددة بموارد محددة وتقصِّي جوانب هذه المسألة. كما يقوم الصندوق بتحسين نظمه للترميز. وسيركز أثناء تنفيذه للإطار التمويلي المتعدد السنوات على النقاط الرئيسية التالية: التدريب على المستوى القطري؛ و ''شراء حصص'' والتزام الجميع؛ والجداول الزمنية للتنفيذ؛ والتعاون مع جميع الشركاء؛ ومساهمات البلدان المستفيدة من البرنامج والمرونة في تمثل الأولويات الوطنية؛ والمشاركة الوثيقة للمجلس التنفيذي، بما في ذلك ما يتم من خلال الإحاطات الإعلامية؛ والمشاورات غير الرسمية ووضع التقارير. واختتم كلمته بالتأكيد للمجلس أن الصندوق أحاط علما بالتعليقات الواردة على خطة تنفيذ الإطار التمويلي المتعدد السنوات وأنه سيعمل لتحسينها.

٦٨ - وشكرت رئيسة مكتب الإدارة القائمة على تحقيق النتائج أعضاء المجلس التنفيذي على تعليقاتهم المفيدة والبناءة. وأكدت أن تطوير الإطار التمويلي المتعدد السنوات لا يزال يمثل عملية تعلُّم للصندوق وأشارت إلى أنه، في معرض التحضير للإطار التمويلي المتعدد

السنوات، استفاد الصندوق كثيرا من مدخلات وتوجيهات المجلس التنفيذي. وقدمت شكرها للوفود التي اقتسمت خبرات بلادها وبشكل خاص الوفود التي قدمت الدعم للصندوق من أجل تطوير الإطار التمويلي المتعدد السنوات. ورحبت أيضا بالعرض الذي قدمه وفد آخر لاقتسام خبرات وزارة التعاون الخارجي والتنمية في بلاده في مجال الإدارة القائمة على تحقيق النتائج. وأشارت إلى أن الصندوق حاول أن يبقي الإطار بسيطا وخاليا من التعقيد كما لا يفرض عبئا ثقيلا على المكاتب القطرية وعلى شركاء الصندوق. وأشارت إلى أن الصندوق يتمتع بمزية كونه قادرا على بناء الإطار التمويلي المتعدد السنوات على أطر عمل منطقية تستند أصلا إلى كل من الصعيد المشترك بين البلدان والصعيد القطري والبرنامج الفرعي. ووافقت على ضرورة اختبار الإطار في الحالات القطرية، وذلك بمشاركة المكاتب القطرية والشركاء الوطنيين. وذكرت أن الصندوق أحاط علما بالتعليقات التي أدلت بها الوفود بشأن تحسين المؤشرات، وأشارت إلى أن المؤشرات المتعلقة بأهداف الإطار التمويلي المتعدد السنوات تعكس مؤشرات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥ سنوات والتقييمات القطرية الموحدة ومؤشرات فرقة العمل المعنية بتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع. وذكرت أن المؤشرات التي اختيرت من أجل الإطار التمويلي المتعدد السنوات هي تلك الخيارات الألصق بالمجالات المحددة التي يسهم فيها الصندوق. وفيما يتعلق بالمؤشرات الجنسانية، أشارت إلى أن مناقشات كثيرة سبقت اختيارها، مما أدى إلى اتخاذ قرار باعتماد المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة هدفا بالإضافة إلى تعميم المنظور الجنساني في جميع المجالات. وقد كان هذا الأمر يعكس الأهمية التي يعلقها الصندوق على المسألة. وبعد أن يدلي أعضاء المجلس بتعليقاتهم سيقوم الصندوق بمراجعة تلك المؤشرات. وأضافت أن الصندوق يدرك أهمية المؤشرات الاقتصادية في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ولكنه حاول اختيار تلك المؤشرات التي يسهم فيها الصندوق إسهاما مباشرا.

٦٩ - وأشارت إلى أن صندوق السكان يدرك الضرورة الملحَّة لتعزيز نظم البيانات الحالية ووضع خطوط أساسية واقعية للمؤشرات. وذكرت أن دراسات الجدوى التي قام بها الصندوق تدل على ضرورة إنجاز جانب كبير من الأعمال على الصعيد القطري لبناء نظم البيانات المذكورة وأن البرامج القطرية لصندوق السكان ستركز الاهتمام على هذا المجال. ولاحظت أن حالة البيانات قد تجعل من الصعب إعداد تقارير عن النتائج في العام الأول من الإطار التمويلي المتعدد السنوات، لذا فإن الصندوق يقترح وضع تقرير عن عملية تنفيذ الإطار، على أنه لن يدخر جهدا من أجل وضع تقرير عن النتائج المتوفرة. ووافقت على الأهمية التي يعلقها المجلس التنفيذي على وضع تقارير منتظمة وصريحة وتحليلية، وشددت على

أن الصندوق ملتزم بنفس القدر بتحقيق نتائج، بيد أنه يدرك ضرورة التحلي بالواقعية من ناحية البيانات الحالية. وأشارت إلى أن الصندوق سيواصل إجراء مشاورات مع المجلس التنفيذي بشأن موعد إصدار تقرير الأربع سنوات للإطار التمويلي المتعدد السنوات.

٧٠ - وقد اتخذ المجلس التنفيذي المقرر التالي:

٩/٢٠٠٠ - الإطار التمويلي المتعدد السنوات لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣

إن المجلس التنفيذي

١ - **يؤكد** من **جديد** مقرره ٥/٩٩ بشأن الإطار التمويلي المتعدد السنوات لصندوق الأمم المتحدة للسكان؛

٢ - **يحيط علما** مع التقدير بتقرير المديرة التنفيذية عن الإطار التمويلي المتعدد السنوات للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣ (DP/FPA/2000/6)؛

٣ - **يرحب** بما حققه صندوق الأمم المتحدة للسكان على صعيد المقر وعلى الصعيد الميداني، من إنجازات هامة فيما يتعلق بوضع إطار تمويلي متعدد السنوات؛

٤ - **يرحب** بالمنحى الاستراتيجي للإطار التمويلي المتعدد السنوات ويتطلع إلى مواصلة تنفيذه؛

٥ - **يطلب** إلى المديرة التنفيذية أن تنفذ الإطار التمويلي المتعدد السنوات للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣ مع مراعاة الآراء المعرَب عنها في المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام ٢٠٠٠ ومقرراته السابقة ذات الصلة؛

٦ - **يحيط علما** بمخططات التمويل المقترنة بإطار النتائج من حيث أنها تجسد أهداف الصندوق فيما يتصل بتعبئة الموارد ويشجع جميع البلدان التي بوسعها مساعدة الصندوق على بلوغ الرقم الكلي لموارد الميزانية العادية والموارد التكميلية للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣ وهو ١,٤٣٤ مليون دولار أن تفعل ذلك؛

٧ - **يطلب** إلى المديرة التنفيذية أن تقدم في الدورة العادية الثالثة لعام ٢٠٠٠، تقديرات مستوفاة لموارد الميزانية العادية والموارد التكميلية في سياق الإطار التمويلي المتعدد السنوات؛

٨ - **يحث** صندوق الأمم المتحدة للسكان على أن يقوم في ظل التشاور مع المجلس التنفيذي، بتقييم حالة الموارد الفعلية والمسقطة بصفة منتظمة على أن يأخذ في الاعتبار الموارد التي يتلقاها على سبيل الإسهام في كفالة فعالية البرامج، ومن ثم يحثه على تشجيع جميع البلدان القادرة على زيادة اشتراكاتها في الصندوق على أن تفعل ذلك؛

٩ - **يطلب** إلى المديرة التنفيذية أن تواصل، بالتشاور مع المجلس التنفيذي، تطوير وصقل الإطار التمويلي المتعدد السنوات بوصفه أداة إدارية استراتيجية متاحة على صعيدَي المؤسسات والبلدان وتدمج بين أهداف البرامج ومواردها وميزانياتها ونواتجها بهدف زيادة الموارد الأساسية، وذلك مع مراعاة الخبرات المكتسبة في تنفيذ الإطار فضلا عن الآراء التي أعرب عنها أعضاء المجلس التنفيذي في الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٠، والتي تدعو إلى جملة أمور من بينها،

(أ) تحسين النواتج والمؤشرات المحددة زمنيا؛

(ب) تحسين الصلات بين الاستراتيجيات والأهداف والنواتج؛

(ج) موالاة بحث منهجية تقديم العلاقة بين النتائج والموارد المتاحة مع التسليم بعدم وجود صلة إحصائية مباشرة بين كل من الموارد وكل من النتائج؛

(د) مواصلة تطوير استراتيجية صندوق الأمم المتحدة للسكان لتعبئة الموارد؛

١٠ - **يؤكد من جديد** الحاجة إلى مشاركة البلدان التي تنفذ فيها برامج مشاركة كاملة في جميع مراحل وضع إطار النتائج ورصد تنفيذه وتقديم تقارير عنه؛

١١ - **يطلب** إلى المديرة التنفيذية أن تقدم كل عام، في الدورة السنوية، اعتبارا من سنة ٢٠٠١ فصاعدا، بالاقتران مع إعلان التبرعات الأساسية للصندوق وحسبما تنص عليه الفقرة ٨١ من الوثيقة DP/FPA/2000/6 تقريرا عن ما يلي:

(أ) التقدم المحرز سنويا في المساهمة في بلوغ الغايات وتحقيق النواتج المحددة في إطار النتائج؛ و

(ب) حالة التنفيذ المالي لإطار الموارد؛

١٢ - **يطلب أيضا** إلى المديرة التنفيذية أن توافي المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ٢٠٠١ وكل عام بعد ذلك بتقرير عن عملية وضع الإطار التمويلي المتعدد السنوات وصقله؛

١٣ - **يطلب** إلى المديرة التنفيذية أن تقدم في دورته السنوية لعام ٢٠٠٣ تقريرا تفصيليا عن النتائج المحرزة في دورة الإطار التمويلي المتعدد السنوات وعن الدروس المستفادة وآثارها على تحديد أولويات إطار الدورة التالية وعلى عملية صوغه مع مراعاة ضرورة المواءمة بين دورات الإبلاغ لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/منظمة الأمم المتحدة للطفولة.

٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٠

رابعا – التزامات التمويل تجاه صندوق الأمم المتحدة للسكان

بيان من الرئيس

٧١ – افتتح رئيس المجلس التنفيذي الاجتماع التمويلي الأول لصندوق الأمم المتحدة للسكان ووصفه بأنه علامة على اللحظة التاريخية التي نجتازها. وقال إنه معروض على المجلس التنفيذي ورقة غرفة اجتماع معنونة تقرير عن التبرعات المقدمة للموارد العامة للصندوق للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣ (DP/FPA/2000/CRP.4). وكان المجلس قد انتهى في المقرر ٥/٩٩ إلى عقد الاجتماع التمويلي الأول للصندوق أثناء الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٠، حسبما ورد في الفقرة ١١ (ب) من المقرر ٢٤/٩٨. وحُددت الدورة العادية الثانية في الوقت الذي ستعلن فيه جميع الدول الأعضاء بصندوق الأمم المتحدة للسكان تبرعاتها إلى الصندوق على النحو التالي: تبرع نهائي للسنة الحالية؛ وتبرع نهائي أو إشارة إلى التبرع للسنة التالية وتبرع نهائي أو مؤقت للسنة الثالثة بالنسبة للذين بإمكانهم ذلك. وبالإضافة إلى هذا ستشير البلدان الأعضاء أيضا إلى جداول السداد للسنة الحالية. وذكر الرئيس أن جميع الدول الأعضاء بالصندوق مطالبة بإبلاغ الأمانة بتبرعاتها الأساسية، كتابة، في موعد غايته ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٠ لتسهيل الإعداد للاجتماع التمويلي.

بيان من المديرة التنفيذية

٧٢ – رحبت المديرة التنفيذية بأعضاء المجلس التنفيذي في الاجتماع التمويلي الأول للصندوق. وعند عرضها للوثيقة DP/FPA/2000/CRP.4، أسهبت في عرض بعض النقاط الرئيسية المتعلقة بالموارد الذي جرى في وقت سابق من اليوم أثناء بيانها الاستهلالي المتعلق بالإطار التمويلي المتعدد السنوات. وشدّدت على مسؤولية أعضاء المجلس التنفيذي في الوفاء باحتياجات الإطار التمويلي المتعدد السنوات من الموارد. وأوضحت أن الصندوق، خلال عملياته التي امتدت ٣٠ عاما، جمع أكثر من ٤,٨ بلايين دولار ثم وجهها للمساعدة المقدمة في المجال السكاني إلى أكثر من ١٥٠ بلدا. وكان تقرير الإطار التمويلي المتعدد السنوات، فضلا عن الدعم القوي المقدم من البلدان المانحة، سببين ملائمين لتبرير بعض التفاؤل بأنه في إمكانها معا تحقيق أهداف الموارد للإطار التمويلي المتعدد السنوات اللازمة للمساعدة على تحقيق أهداف برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

٧٣ – وبالنسبة لعام ٢٠٠٠، ففي ضوء النتائج الأولية لعملية إعلان التبرعات والمعلومات الواردة من البلدان التي لا تستطيع إعلان تبرعاتها في نيسان/أبريل، من المقدر أن تبلغ الموارد العامة نحو ٢٥٠ مليون دولار. ويمكن تنقيح ذلك الرقم كلما أعلن المزيد من البلدان عن

تبرعاته. وقد تحدد هدف التمويل القائم على أساس الإطار التمويلي المتعدد السنوات لعام ٢٠٠٠ بالنسبة للموارد العامة بمبلغ ٢٧٥ مليون دولار. ويشعر الصندوق بالامتنان لأن أعضاء المجلس التنفيذي سيسعون إلى التأكد من أن الهدف سيتحقق.

٧٤ - ثم أعربت المديرة التنفيذية عن سرورها البالغ لأن عددا من المانحين قد أشار إلى زيادات كبيرة في تبرعاتهم العامة لعام ٢٠٠٠ وأن مانحين عديدين أعلنوا تبرعات لسنوات عديدة، ومنهم بلجيكا، والجمهورية التشيكية، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والدانمرك، والسويد، وسويسرا، والمملكة المتحدة، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية. وتقدم الوثيقة DP/FPA/2000/CRP.4 تفاصيل عن ذلك وعن نتائج أخرى لعملية إعلان التبرعات. وستزيد بلدان عديدة، لا سيما أيرلندا، وإيطاليا، وبلجيكا، والسويد، وسويسرا، وغانا، وفرنسا، ولكسمبرغ تبرعاتها. وبعض الزيادات كبيرة. فعلى سبيل المثال، تزيد بلجيكا تبرعها بنسبة ٦٥ في المائة، وفرنسا بنسبة ١٤ في المائة، وغانا بنسبة ٢٥ في المائة، وأيرلندا بنسبة ٥٠ في المائة، ولكسمبرغ بأكثر من ١٢ في المائة. كما أعلنت الولايات المتحدة تبرعها بالنسبة لعامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ وقامت بالفعل بسداد مبلغ ٢١,٥ مليون دولار لعام ٢٠٠٠. وستُبقي هولندا والدانمرك على مستوياتها المرتفعة لتمويل الصندوق. وأشارت إيطاليا أيضا إلى أنها ستُبقي على مستوى تبرعها القائم على أساس الزيادة الكبيرة البالغة ١٢٠ في المائة التي أعلنتها في عام ١٩٩٩. وتجري مناقشات أيضا مع بعض المانحين بشأن مصادر أخرى لإيرادات الأنشطة البرنامجية.

٧٥ - وذكرت المديرة التنفيذية أن الصندوق يشهد نموا قويا في الموارد التكميلية. وأضافت أنها ستعلن رسميا في اليوم التالي عن منحة كبيرة مقدمة من مؤسسة شهيرة لصالح البرامج التي تتلقى الدعم من الصندوق في أفريقيا. ومن المقدر أنه بفضل المنحة، علاوة على التمويل الآخر المتعدد الأطراف المقدم من صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية، والمانحين الثنائيين ومؤسسات أخرى، ستزيد الموارد التكميلية للصندوق إلى نحو ٤٠ مليون دولار لعام ٢٠٠٠. وبالإضافة إلى ذلك، يبذل الصندوق قصاراه لتوسيع قاعدة مانحيه وبالنسبة لعام ٢٠٠٠، حيث يتمثل الهدف في بلوغ ١٠٠ مانح، ويناشد الصندوق البلدان التي تُنفذ فيها البرامج تقديم مساهمة مالية إلى الصندوق إلى أقصى حد تسمح به ظروفها. كما أعربت المديرة التنفيذية عن ارتياحها للتقرير الذي يفيد بأن بلدانا عديدة، مثل الجمهورية العربية السورية، ولبنان، ومصر، قد دخلت في اتفاقات لتزويد برامجها القطرية بمقدار كبير من التمويل المشترك/التبرعات المقدمة للصناديق الاستئمانية، وذلك علاوة على تبرعاتها المعلنة للموارد العامة. وفي حالة مصر، قُدم مبلغ ١,٨ مليون دولار بالفعل لهذا الغرض.

٧٦ - وكنتيجة للنشاط المبذول في جمع الأموال، أعلن للمرة الأولى أن الصندوق قد حُدد كمستفيد من وصية إرث تبلغ ٣٥ مليون دولار. ووفقا لشروط وصية التوريث، أنشئ حساب استئماني يتلقى بموجبه الصندوق الفوائد سنويا عن المبلغ الأساسي. وبالنسبة لعام ٢٠٠٠، يُقدر الصندوق بتحفظ أنه سيضيف نحو مليوني دولار إلى موارده العامة.

٧٧ - وأعربت المديرة التنفيذية عن تقديرها الكبير للمانحين ووجهت شكرا خاصا إلى المانح الأول للصندوق وهو اليابان. وقالت إن الصندوق فخور بأن تكون اليابان هي المانح الأول له، وأنها التي واصلت، برغم التقلبات الاقتصادية، التزامها إزاء الأنشطة السكانية والصندوق. ويشعر الصندوق بأكبر امتنان للدعم المقدم. وذكرت أن هولندا، وهي المانح الثاني للصندوق، تستحق بدورها إشادة خاصة. ثم أشارت إلى البيئة الإيجابية والحميمة لمنتدى لاهاي الدولي، الذي عُقد في شباط/فبراير ١٩٩٩، الذي ساعدت هولندا بسخاء في تنسيقه ودعمه ماليا. وكانت هولندا قوة دافعة وأظهرت ريادتها العالمية في مجال السكان، والصحة الإنجابية، والمنظور الجنساني، بما في ذلك التشريع الذي أصدره البرلمان بتخصيص ٤ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية للمساعدة السكانية. وأعربت عن عميق تقديرها للمانح الثالث للصندوق وهو الدانمرك. حيث قدمت الدانمرك دعما ماليا كبيرا ولكنها اضطلعت فوق ذلك بحوار هام يجري بشأن السياسات.

٧٨ - ثم تطرقت المديرة التنفيذية إلى العلاقات الهامة القائمة، وأشارت بصفة خاصة إلى النرويج، التي كانت أحد الداعمين للصندوق لفترة طويلة، وهي تقدم سنويا تبرعا كبيرا لتمكين الصندوق من الاضطلاع بمهمته الحيوية. كما أفاد الصندوق كثيرا من التوجيه الفني الذي تقدمه النرويج، بما في ذلك الدعم القيِّم للتمويل المشترك المقدم من الوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي وتنسيق البرامج معها. ووجهت الشكر إلى ألمانيا معربة عن ثقتها في أنها ستفعل كل ما في وسعها لزيادة تبرعها في العام المقبل. كما وجهت شكرها الخاص إلى الولايات المتحدة، التي عادت كأحد المانحين وسددت تبرعها المعلن لعام ٢٠٠٠ بالكامل بل وأعلنت تبرعها أيضا لعام ٢٠٠١. وحثت المانحين الآخرين إلى السعي إلى سداد تبرعاتهم المعلنة في أقرب وقت ممكن.

٧٩ - وأعربت عن تقديرها العميق للمملكة المتحدة، التي أعلنت للصندوق تبرعها الأول المتعدد السنوات في إطار النظام الجديد لإعلان التبرعات. وقد أشارت المملكة المتحدة إلى أنها ستزيد تبرعها في عام ٢٠٠٢، ويقدر الصندوق بصفة خاصة الحوار الفني مع المملكة المتحدة بشأن مجموعة من المسائل. وقدمت المديرة التنفيذية تقديرا خاصا للسويد، التي أعلنت عن زيادة ملموسة وكذلك عن تبرع لسنوات عديدة، وكانت جهودها مفيدة للغاية

للصندوق فيما يتعلق بعملية الإطار التمويلي المتعدد السنوات وبطرق عديدة أخرى. وأعربت عن امتنانها الشديد لفنلندا لدعمها. حيث لم تواصل فنلندا فقط تقديم تبرع كبير إلى الصندوق والمشاركة في برامج الصندوق، بل كانت سباقة إلى تقديم تمويل مخصص وميسر كان نافعا للغاية. وقالت إنها تشعر بامتنان شديد لسويسرا، وهي شريك راسخ للغاية، وتقدم دعما كبيرا للصندوق. كما وجهت الشكر إلى كندا وأعربت عن تقديرها للدعم المقدم منها، بما في ذلك بدء الإطار التمويلي المتعدد السنوات. وأعربت عن أملها في أن تستأنف كندا عند انتعاشها من العقبات الاقتصادية المحلية تمويلها للسكان والصحة الإنجابية في العام المقبل وبالمستويات السابقة.

٨٠ - وأعربت عن تقديرها العميق لكل من أيرلندا، وبلجيكا، ولكسمبرغ، لتقديم زيادة كبيرة في عام ٢٠٠٠. وهو بمثابة عون كبير للصندوق. وأثنت على لكسمبرغ لبلوغها في عام ٢٠٠٠ الهدف المعتمد لتقديم ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي لأغراض المساعدة الإنمائية الرسمية. وأشادت بإيطاليا التي قدمت زيادة كبيرة جدا في عام ١٩٩٩ ولزيادة تبرعها في عام ٢٠٠٠. ويتطلع الصندوق إلى مواصلة تطوير علاقته الوثيقة مع إيطاليا عبر السنوات القليلة المقبلة. ووجهت الشكر إلى فرنسا لكونها مانحا نشيطا ولاستحداثها حافظة كبيرة للدعم المتعدد الأطراف والثنائي. وأعربت عن تقديرها لصلة العمل الوثيقة مع فرنسا وعن ثقتها في أن فرنسا ستزيد دعمها باطراد. كما أعربت عن امتنانها الشديد للدعم المستمر من استراليا، لا سيما المساعدة المتعددة الأطراف والثنائية المقدمة للبلدان في جنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ، وعن امتنانها لنيوزيلندا لتبرعها المعلن لسنوات عديدة وزيادة مستوى الدعم. ثم عن تقديرها العميق لجميع البلدان المانحة الأخرى التي أعلنت تبرعها بالفعل للصندوق وهي: الاتحاد الروسي، وإثيوبيا، واسبانيا، وأوغندا، وآيسلندا، والبرتغال، وبنغلاديش، وبنن، وبوتان، وبوتسوانا، وبولندا، وتايلند، وتركيا، والجمهورية التشيكية، وجمهورية الصين الشعبية، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ورومانيا، وغانا، والفلبين، وفيجي، وفييت نام، وماليزيا، وملديف، ومنغوليا، وميانمار، والنمسا، ونيبال، والهند.

٨١ - واختتمت كلمتها بتوجيه الشكر إلى جميع البلدان للوفاء بالتزاماتها، ولدورها في عملية الإطار التمويلي المتعدد السنوات. وأبلغت المجلس التنفيذي عن اتباع أسلوب حديث مبتكر يتمثل في إمكانية تقديم التبرعات إلى الصندوق عن طريق زيارة موقع الصندوق على الشبكة حيث أنشأت لجنة الولايات المتحدة لصندوق السكان وصلة ترتبط بمجمع متاجرها - وسيذهب جزء من أرباح أي مشتريات من أي من المتاجر البالغة ٢٠٠ متجر إلى الصندوق. وأشارت المديرة التنفيذية إلى أن الصندوق قد بذل بالفعل كل ما في وسعه لجمع الموارد.

عرض مقدم من رئيس شعبة تنمية الموارد

٨٢ - أشار رئيس شعبة تنمية الموارد في ملاحظاته الاستهلالية إلى أن التقرير المعد بشأن التبرعات المقدمة إلى الموارد العامة للصندوق للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣ (DP/FPA/2000/CRP.4) يمثل مجمل التبرعات المعلنة الواردة كتابة عند اختتام الأعمال في ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٠، بما في ذلك التبرعات المعلنة الواردة إلى مؤتمر الأمم المتحدة لإعلان التبرعات للأنشطة الإنمائية لعام ٢٠٠٠ الذي عقد في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، وأفضل تقديرات الصندوق للتبرعات المعلنة من المانحين الذين ليسوا بعد في موقف يمكنهم من إعلان التبرعات. وقد استخدم سعر الصرف للأمم المتحدة في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٠ لتقدير القيمة المقابلة بدولارات الولايات المتحدة للتبرعات المعلنة بعملات عدا دولار الولايات المتحدة. ولم ترد في التقرير تبرعات إضافية معلنة اعتبارا من ٢٧ آذار/مارس. وضم التقرير ثلاثة أجزاء: عرض الفرع الأول حجم الموارد الأساسية واتجاهاتها وأهدافها؛ وركز الفرع الثاني على إمكانية التنبؤ بها؛ وناقش الفرع الثالث خفض الاعتماد الشديد على عدد محدود من المانحين.

٨٣ - وفيما يتعلق بمستوى الموارد، أشار إلى أن الجدول ١ (DP/FPA/2000/CRP.4)، يقدم معلومات بشأن وضع إيرادات الصندوق. وشملت البيانات الرئيسية: ٤٥ إعلانا خطيا بتبرعات لعام ٢٠٠٠. وتمثل هدف الصندوق في ١٠٠ مانح لعام ٢٠٠٠؛ و ١٣ إعلانا للتبرعات لسنوات عديدة؛ وهدف إجمالي للموارد العامة لعام ٢٠٠٠ يبلغ ٢٧٥ مليون دولار ويتألف من نحو ٢٤٢ مليون دولار استنادا إلى التبرعات المعلنة والتقديرات، ومليوني دولار كفوائد من الحساب الاستئماني، و ٣ ملايين دولار من الفوائد ورصيد يبلغ ٢٨ مليون دولار للوفاء بهدف الموارد العامة لعام ٢٠٠٠. ويعرض الجدول ٢ جدول السداد. وأكد أن الولايات المتحدة قد سددت المستحق عليها فعلا وبالكامل وسدد بعض المانحين الرئيسيين الآخرين مدفوعات الربع الأول من السنة. وأشار إلى أن الجدول ٣ يبين الاحتياجات المسقطة من الموارد لتنفيذ السيناريو ١ والسيناريو ٢ حسب الإشارة الواردة في التقرير بشأن الإطار التمويلي المتعدد السنوات (DP/FPA/2000/6). واستنادا إلى الأداء السابق، كما أشير في الجدول ٤ (DP/FPA/2000/CRP.4)، ومع اقترانه بأهداف برامج الصندوق كما وردت في الإطار التمويلي المتعدد السنوات، فإن الصندوق يعتبر في موقف سليم للنمو في الأجل الطويل.

٨٤ - ويوضح الشكل ٢ (DP/FPA/2000/CRP.4) أن تبرعات المانحين كنسبة مئوية من الموارد العامة الإجمالية آخذة في الاتساع على نحو ما تدل عليه الزيادات الواردة من أيرلندا، وإيطاليا، وبلجيكا، والسويد، وسويسرا، وفرنسا، ولكسمبرغ، وبلدان أخرى. ويعرض المرفق الثاني اتجاه الموارد التكميلية. ويشهد الصندوق نموا قويا في الموارد التكميلية، ومن

المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه. ومن المحتمل مقابلة المكاسب جزئيا بنمو أبطأ في الموارد العامة المحتمل أن تتوافر في عام ٢٠٠٠. ويعرض المرفق ٣ الإيرادات الإجمالية منذ عام ١٩٩٩ ويبين هدف الصندوق من الموارد الإجمالية لعام ٢٠٠٠ البالغ ٣١٥ مليون دولار.

بيانات الوفود

٨٥ - في أعقاب إلقاء الرئيس والمديرة التنفيذية ورئيس شعبة تنمية الموارد لبياناتهم الاستهلالية، طلب الكلمة ٢٤ وفدا لإعلان تبرعاتهم و/أو تبرعاتهم المعلنة لسنوات عديدة للصندوق، وكذلك للإدلاء بتعليقات عامة على اتجاهات الموارد، وهو الإطار التمويلي المتعدد السنوات، وأعمال الصندوق. ورحبت الوفود بالاجتماع التمويلي الأول للصندوق عن تأييدها الكامل لأعمال الصندوق والتزامه بعملية الإطار التمويلي المتعدد السنوات. ويورد الموجز أدناه الوفود حسب ترتيب كلماتها.

٨٦ - وقد أشار وفد **غانا** إلى أن تنسيق الاجتماعات التمويلية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان سيعزز عمل المجلس التنفيذي.ودعا البلدان الأعضاء إلى العمل على وقف الاتجاه إلى الانخفاض في موارد الصندوق. وذكر أنه ما لم يكفل للصندوق موارد أساسية متزايدة ويمكن التنبؤ بها من أجل أعماله، فلن يمكن تحقيق أهداف الإطار التمويلي المتعدد السنوات أو الأهداف التي اتفق عليها المجتمع الدولي في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، التي تشكل ولاية الصندوق. وبالرغم من ظروفها الاقتصادية الصعبة، زادت غانا من تبرعاتها المقدمة إلى الصندوق بنسبة ٢٥ في المائة عن رقم العام السابق وسوف تسدد المبلغ بالكامل في الربع الثالث من العام. كما أن غانا تأمل في الإبقاء على هذا المستوى حتى عام ٢٠٠٣.

٨٧ - وأعلن وفد **هولندا** أن دورة التمويل ستوفر المزيد من الشفافية فيما يتعلق بالتبرعات وكذلك إمكانية أكبر للتنبؤ بوضع إيرادات الصندوق. وكلا الجانبين هام فيما يتعلق بعملية الإطار التمويلي المتعدد السنوات. وأشار الوفد إلى أنه لا ينبغي معالجة موضوعي التبرعات المعلنة لسنوات عديدة والإطار التمويلي المتعدد السنوات، كمسألتين منفصلتين وأكد أن نجاح الإطار التمويلي المتعدد السنوات مرتبط ارتباطا قويا بالتبرعات المعلنة من المانحين. كما أعرب الوفد عن امتنانه لإعلان ١٣ بلدا تبرعات معلنة لسنوات عديدة ولأن بلدانا عديدة قد زادت تبرعاتها. وأشار الوفد إلى أن هناك مجالا حتى لزيادات أكبر ثم أعرب عن أمله في إمكانية الإيحاء للبلدان المانحة ذات الأداء المنخفض بزيادة تبرعاتها. وشدد وفد هولندا على أنه كان داعما قويا للصندوق وسيستمر في ذلك. وأعلن الوفد أن تبرعه لعام ٢٠٠٠

سيكون ٧٨,٥ مليون غيلدر هولندي (نحو ٣٣ مليون دولار) وأن التبرعات للسنوات ٢٠٠١-٢٠٠٤ ستكون عند نفس المستوى على الأقل.

٨٨ - وقال وفد **أيرلندا** إن من المشجع أن تزيد الموارد الأساسية للصندوق في عام ٢٠٠٠ بالمقارنة بمستوى عام ١٩٩٩، وأثنى على الصندوق للجهود التي يبذلها. ولاحظ الوفد أن أيرلندا قد زادت تبرعها للصندوق في عام ٢٠٠٠ بنسبة ٥٠ في المائة، مما يبين التزامها إزاء التنمية والعلاقات المتعددة الأطراف ولا سيما إزاء الصندوق. كما أكد الوفد أن إمكانية التنبؤ بالموارد أمر أساسي من أجل الإدارة السليمة وللتوصل إلى نتائج جيدة. وأعرب عن تقديره لجهود الصندوق في وضع الإطار التمويلي المتعدد السنوات. وأشار إلى أن أيرلندا ليست في وضع يمكّنها من إعلان تبرع لسنوات متعددة. وقد بلغ تبرع أيرلندا للصندوق لعام ٢٠٠٠ الحالي ٦٠٠ ٠٠٠ جنيه أيرلندي (نحو ٧٣٨ ٠٠٧ دولار) وسيتم السداد بنهاية نيسان/أبريل.

٨٩ - وأعرب وفد **الولايات المتحدة الأمريكية** عن التزامه المستمر إزاء الصندوق معترفا بالدور الرئيسي للصندوق في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وتوصيات مؤتمر استعراض المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد مرور ٥ سنوات، وخاصة فيما يتعلق بتقديم خدمات عالية الجودة وطوعية في مجال تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية إلى النساء والرجال في جميع أنحاء العالم. ويسر الولايات المتحدة أن تعلن عن تبرعها لعام ٢٠٠٠ بمبلغ ٢١,٥ مليون دولار، وقد سُدد بالكامل بالفعل، إضافة إلى الإعلان عن التبرع بمبلغ ٢٥ مليون دولار لعام ٢٠٠١. وأكد الوفد دعمه للصندوق مشيرا إلى أن العوامل التي تؤثر على القرار باستئناف تمويل الصندوق تمثلت في الدور القوي للدعوة الذي يضطلع به الصندوق في ميدان الصحة الإنجابية والتغيير الملموس الذي أسفرت عنه برامج الصندوق إزاء رفاه السكان في جميع أنحاء العالم. وخلال السنة الماضية، أيد بعض أعضاء الهيئة التشريعية الأمريكية استئناف تمويل الصندوق وقيل إن أفراد دوائرهم الانتخابية قد تحدثوا إليهم بشأن التغيير الملموس الذي أحدثه الصندوق فيما يتعلق بمواضيع معينة. وذكر الوفد أن قصص النجاح هذه المستقاة من الميدان قد جعلت مهمة بناء التأييد للصندوق أكثر سهولة.

٩٠ - وقال وفد **السويد** إنه من المشجع أن اتجاه الانخفاض في موارد الصندوق يمكن وقفه في عام ٢٠٠٠. وأعرب عن قلقه فيما يتعلق بالعدد المحدود من المانحين، وأكد الحاجة إلى توسيع قاعدة المانحين للصندوق. ولبيان التزامها بأعمال الصندوق وبعملية الإطار التمويلي المتعدد السنوات، أعلنت السويد تبرعها لعام ٢٠٠٠ بمبلغ ١٤٥ مليون كرونر سويدي (نحو ١٦,٦ مليون دولار)، بزيادة نسبتها ٥ في المائة عن تبرعها لعام ١٩٩٩. وأشار الوفد إلى أن

مبلغين متساويين سيسددان إلى الصندوق في كانون الثاني/يناير وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وستساهم السويد بنفس المبلغ في عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢.

٩١ - وأكد وفد **بلغاريا** الدور الرئيسي للصندوق في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والإجراءات الرئيسية لمؤتمر استعراض المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد مرور ٥ سنوات. وذكر الوفد أن الصندوق قد تعرّض لعملية إصلاح واسعة النطاق ولكن الموارد لم تلاحق أنشطته المقررة. وشدد الوفد على الحاجة إلى وقف اتجاه الانخفاض في موارد الصندوق. وذكر أنه أعلن التزاما حاسما للصندوق لعام ٢٠٠٠، ومن المتوقع أن تزيد المبالغ لعامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢.

٩٢ - وأعرب وفد **جمهورية كوريا** عن أمله في أن يساعد الإطار التمويلي المتعدد السنوات الصندوق على تأمين الموارد التي يحتاجها للاضطلاع بأعماله في مجال تحسين نوعية الحياة والصحة الإنجابية للبشر في البلدان المشمولة بالبرامج. وستتبرع جمهورية كوريا بمبلغ ٢٦٠ ٠٠٠ دولار إلى الموارد الأساسية للصندوق لعام ٢٠٠٠. وسيجري السداد في النصف الثاني من العام. وأشار الوفد إلى أنه في حين أن ليس بإمكانه إعلان التبرعات لعامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢، فإن جمهورية كوريا تأمل في زيادة تبرعها في السنوات المقبلة.

٩٣ - وأعلن وفد نيوزيلندا أنه قدم تعهدا متعدد السنوات بالنسبة لفترة الإطار التمويلي المتعدد السنوات ٢٠٠٠-٢٠٠٣. وفيما يتعلق بعام ٢٠٠٠، تم تدفع مبلغ ١,٣ مليون من الدولارات النيوزيلندية (حوالي ٠٦٨ ٦٣١ دولارا) في شباط/فبراير. وسوف يبقى على تعهده بالنسبة للسنوات ٢٠٠١-٢٠٠٣ في نفس المستوى وهو ١,٣ مليون من الدولارات النيوزيلندية. وأشار الوفد إلى أنه رغم أن نيوزيلندا حافظت على تعهدها بالنسبة للعام ٢٠٠٠ بنفس مبلغ عام ١٩٩٩، فقد انخفضت قيمة هذا المبلغ بدولار الولايات المتحدة بفعل تقلبات العملة وقوة الدولار الأمريكي. وتساءل الوفد عما إذا كان صندوق الأمم المتحدة للسكان، كما هو الشأن بالنسبة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، سيعتمد استراتيجية تسمح بتبني عملات بخلاف دولارات الولايات المتحدة بهدف الاحتماء من ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي.

٩٤ - وأعرب وفد فرنسا عن سعادته معلنا عن تقويم مساهمة لصندوق الأمم المتحدة للسكان بمبلغ ٨ ملايين فرنك فرنسي (حوالي ١,٢ مليون دولار)، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ١٤ في المائة بالعملة الوطنية. وسوف يسدد هذا المبلغ في أواخر الصيف. وأشار الوفد إلى أن هذه الزيادة تأتي في أعقاب زيادات أخرى تمت منذ عام ١٩٩٦، وأن فرنسا ستواصل زيادة تبرعاتها لصندوق الأمم المتحدة للسكان، رهنا بتوفر الأموال. بيد أنها ليست في وضع يسمح

لها بالتعهد بالتزامات متعددة السنوات. وأكد الوفد دعمه لعملية الإطار التمويلي المتعدد السنوات ولأعمال صندوق الأمم المتحدة للسكان.

٩٥ - وأثنى وفد النمسا على المديرة التنفيذية لما بذلته من جهود خلاقة لتعبئة الموارد لصالح صندوق الأمم المتحدة للسكان. وفيما يخص عام ٢٠٠٠، تتعهد النمسا بدفع ٥ ملايين شلن نمساوي (حوالي ٧٠٠ ٣٥١ دولار)، وهو مبلغ يقل بنسبة ٢٢ في المائة عن مساهمتها لعام ١٩٩٩ البالغ قدرها ٦,١ ملايين شلنات نمساوية. ويعود الانخفاض إلى حاجة الحكومة النمساوية في تقليص الميزانية الاتحادية. ولم يستطع الوفد الإعلان عن تعهدات متعددة السنوات بسبب القوانين النمساوية المتعلقة بالميزانية. بيد أن الوفد أكد أن النمسا سوف تسعى إلى وقف هذا الاتجاه نحو الانخفاض وسوف تساهم بدرجة أكبر في صندوق الأمم المتحدة للسكان إذا توافر مزيد من الأموال في نهاية العام.

٩٦ - وأعلن وفد الدانمرك أن الاجتماع المتعلق بالتمويل خطوة هامة في عملية الإطار التمويلي المتعدد السنوات. وأعرب عن اقتناعه بأن عملية الإطار التمويلي المتعدد السنوات من شأنها أن تجعل من صندوق الأمم المتحدة للسكان منظمة أكثر فعالية وقوة من حيث الإدارة والبرمجة. وبالنسبة لعام ٢٠٠٠، أعلنت الدانمرك مساهمة بقيمة ٢٠٠ مليون كرونة دانمركية (حوالي ٢٦ مليون دولار)، وهو نفس المستوى الذي بلغته قيمة مساهمتها في عام ١٩٩٩. وأوضح الوفد أنه لا يستطيع حاليا الإعلان عن تعهد متعدد السنوات، بيد أنه قد يكون في مقدوره ذلك في العام المقبل.

٩٧ - وأشار وفد كندا إلى أنه لن يكون بوسعه الإعلان عن تعهده في الوقت الراهن. غير أن كندا تخطط لأن تكون مساهمتها على غرار السنوات السابقة، وسوف تسدد مساهمتها بسرعة وبالكامل بمجرد الموافقة على التخصيص الداخلي.

٩٨ - وأعلن وفد إيطاليا عن اغتباطه إذ يعلن عن زيادة بنسبة ٩ في المائة في مساهمتها بالنسبة لعام ٢٠٠٠. وتعهدت إيطاليا بدفع ٦ بلايين ليرة (حوالي ٢,٩ مليون دولار) وأشارت إلى أن تسديد ذلك المبلغ سيتم بالكامل في شهر تموز/يوليه. ورغم أنه ليس بمقدورها الإعلان عن تعهدات متعددة السنوات، فسوف تبقي على الأقل على حجم مساهمتها في صندوق الأمم المتحدة للسكان. وأشار الوفد إلى أن بلده ملتزم التزاما عميقا بزيادة مساهماته في صندوق الأمم المتحدة للسكان دعما لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وهو يتوقع أن يؤدي الإطار التمويلي المتعدد السنوات إلى زيادة إجمالية في موارد الصندوق، مما سيكون له بدوره أثر إيجابي على بلدان البرنامج.

٩٩ - وذكر وفد النرويج أنه أثبت على مدار عقود من الزمن دعمه لمسائل السكان ودور صندوق الأمم المتحدة للسكان. وقال إن التعهدات المتعددة السنوات غير ممكنة بالنسبة للنرويج؛ بيد أنها سوف تُبقي في عام ٢٠٠٠ على نفس مبلغ التمويل المقدم للصندوق في عام ١٩٩٩، وذلك بمبلغ ١٩٥,٩ مليون كرونة نرويجية (حوالي ٢٣,٥ مليون دولار)، وأعرب الوفد عن أمله في الإبقاء على مستوى راسخ في عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢، عن انشغاله إزاء اعتماد الصندوق على عدد صغير من الجهات المانحة وتمنى أن يؤدي الأخذ بالإطار التمويلي المتعدد السنوات إلى توسيع القاعدة التمويلية لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

١٠٠- وشدد وفد باكستان على دعمه القوي لعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان والدور الريادي الذي تضطلع به المديرة التنفيذية. وتعهدت باكستان بمبلغ ٠٠٠ ٥٠٠ دولار بالنسبة لعام ٢٠٠٠.

١٠١- وأكد وفد المملكة المتحدة التزامه تجاه صندوق الأمم المتحدة للسكان، مشيرا إلى أن الإطار التمويلي المتعدد السنوات سوف يشكل، في ضوء تطوره، أساسا لفعالية الأداء والأثر في الميدان. وتعهدت المملكة المتحدة بتقديم المبالغ التالية: ١٥ مليون جنيه استرليني (حوالي ٢٤ مليون دولار) في عام ٢٠٠٠؛ و ١٥ مليون جنيه استرليني (حوالي ٢٤ مليون دولار) لعام ٢٠٠١؛ والمبلغ المزيد المقدر بنحو ١٨ مليون جنيه استرليني (حوالي ٢٩ مليون دولار) في عام ٢٠٠٢. وبذلك فإن مساهمة المملكة المتحدة في الموارد الأساسية على مدى الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٢ سوف تبلغ ٤٨ مليون جنيه استرليني (حوالي ٧٧ مليون دولار).

١٠٢ -وتعهد وفد جمهورية الصين الشعبية بمبلغ ٠٠٠ ٨٢٠ دولار بالنسبة لعام ٢٠٠٠، مشيرا إلى أنه سوف يسدد مساهمته بالكامل في النصف الأول من السنة.

١٠٣ -وأشار وفد نيجيريا إلى أنه سوف يبلغ صندوق الأمم المتحدة للسكان بتعهده في وقت لاحق. وأنه رغم كونه ليس في موقع يسمح له بتقديم تعهد متعدد السنوات فهو يدعم بقوة عمل صندوق الأمم المتحدة للسكان.

١٠٤ -وأعلن وفد سويسرا عن اغتباطه إزاء الزيادة المتوقعة في الموارد الأساسية للصندوق خلال عام ٢٠٠٠. وقال إن سويسرا تأمل في زيادة مبلغ مساهمتها في عام ٢٠٠٠ بنسبة ٥ في المائة، أي من ١٠ ملايين فرنك سويسري إلى ١١ مليون فرنك سويسري (حوالي ٦,٩ ملايين دولار). وإن كان هذا المبلغ رهنا بالموافقة الرسمية، ومن المأمول أن يتم تسديده في شهر أيار/مايو بعد صدور الموافقة. وتتعهد سويسرا بزيادة مساهمتها في صندوق الأمم المتحدة للسكان بنسبة ٤ في المائة في عام ٢٠٠١ وبزيادة أخرى بنسبة ٤ في المائة في عام

٢٠٠٢. ثم أعرب الوفد عن أمله في أن تقدم بلدان أخرى أيضا تعهدات متعددة السنوات، وأن تعلن على الأقل عن أرقام يمكن الاسترشاد بها.

١٠٥ - وأعرب وفد ميانمار عن تقديره لعمل صندوق للسكان، مشيرا إلى أنه يهتم بجميع الأنشطة التي تعزز النمو الاقتصادي في البلدان النامية. وتعهدت ميانمار بمبلغ ٦٠ ٠٠٠ كياتات لصندوق الأمم المتحدة للسكان في عام ٢٠٠٠.

١٠٦ - وأعلن وفد بلجيكا أنه سوف يساهم بمبلغ ٢,٩ مليون يورو في صندوق الأمم المتحدة للسكان في عام ٢٠٠٠، وتعهد بتقديم نفس المبلغ للسنوات الثلاث القادمة. وأشار الوفد أن المبلغ المتعهد به يمثل زيادة بنسبة ٦٥ في المائة عن مساهمتها في عام ١٩٩٩. وأضاف الوفد أنه إذا نسجت جميع الجهات المانحة على هذا المنوال وقدمت زيادات مئوية مماثلة، سيصبح بمقدور صندوق الأمم المتحدة للسكان أن ينفذ أشد مخططات الإطار التمويلي المتعدد السنوات تفاؤلا على نحو فعال.

١٠٧ - وأشار وفد لكسمبرغ إلى أن بلده بلغ في السنة الماضية هدف المساعدة الإنمائية الرسمية المتمثل في ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي. وتشمل مساهمة لكسمبرغ في صندوق الأمم المتحدة للسكان في عام ٢٠٠٠ زيادة بنسبة ١٣ في المائة مقارنة بمساهمتها عام ١٩٩٩. وسوف تبلغ التعهدات المتعددة السنوات في صندوق الأمم المتحدة للسكان من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٣ ما قدره ١٨ مليون فرنك من فرنكات لكسمبرغ سنويا. وأشار الوفد إلى أن مساهمته عن عام ٢٠٠٠ سبق تسديدها لصندوق الأمم المتحدة للسكان في شهر شباط/فبراير.

١٠٨ - وأعرب وفد جنوب أفريقيا عن شكره وإشادته بجميع البلدان التي زادت في مساهماتها في صندوق الأمم المتحدة للسكان، عن أمله في تقديم مساهماته في المستقبل القريب، كما أنه يدرس سبل زيادة التمويل المحلي للبرنامج القطري. كما أعرب الوفد عن دعمه للجهود الرامية إلى توسيع قاعدة الجهات المانحة للصندوق وأشاد بسعي الصندوق للحصول على التمويل من مصادر شتى.

١٠٩ - وأشار وفد اسبانيا إلى أن بلده شهد مؤخرا تنظيم انتخابات وطنية وأن تشكيل الحكومة الجديدة ما زال جاريا، وبالتالي لا يمكن الإعلان عن المساهمة في الوقت الحاضر. بيد أن اسبانيا تأمل في أن يكون مبلغ مساهمتها في عام ٢٠٠٠ على الأقل عند مستوى مساهمتها عن عام ١٩٩٩ البالغ قدرها ٩٢,٥ مليون بيزيتات، وتوقّع الوفد أن يتم تسديد نصف هذا المبلغ في شهر أيار/مايو، على أن يتم سداد المبلغ المتبقي بحلول أواخر العام.

رد المديرة التنفيذية

١١٠ - أعربت المديرة التنفيذية عن شكرها للوفود على التزامات التمويل والتعهدات المتعددة السنوات والتعليقات الإيجابية. التي أبديت ولاحظت أن هذا اليوم يمثل لحظة تاريخية بالنسبة للصندوق بما أنه يقترن باجتماع التمويل الأول المعقود لصندوق الأمم المتحدة للسكان في سياق عملية الإطار التمويلي المتعدد السنوات. وعلى الرغم من أن ٢٤ بلدا فقط هي التي تناولت الكلمة، فقد سرها المداخلات من جانب جميع الجهات المانحة الرئيسية للصندوق وعدة من البلدان المشمولة بالبرنامج. وأكدت أن صندوق الأمم المتحدة للسكان يعتمد إلى حد كبير على قيادة المجلس التنفيذي وتوجيهه. وأكدت للمجلس أن صندوق السكان سيبذل كل ما في وسعه لتنفيذ الجزء الواقع على عاتقه من الاتفاق. وأشارت إلى أن الصندوق يسعى جاهدا إلى توسيع قاعدة جهاته المانحة تلافيا للاعتماد على عدد محدود من هذه الجهات. كما أن صندوق السكان يشهد نموا قويا في موارده التكميلية.

١١١ - وفي إشارة إلى تعليق الوفد البلجيكي، أعربت عن موافقتها على أنه لو أن جميع الجهات المانحة تزيد من مساهمتها بنسبة ٦٥ في المائة فإن صندوق الأمم المتحدة للسكان لن يكون في مقدوره فحسب الاستجابة لمخطط الإطار التمويلي المتعدد السنوات الأكثر تفاؤلا وإنما سيكون بوسعه أيضا تحقيق جميع أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. ثم أعربت عن عميق تقديرها لجميع البلدان التي قدمت تعهدات متعددة السنوات، وحثت الوفود على السعي لدى بلدانها من أجل زيادة الموارد المخصصة لصندوق الأمم المتحدة للسكان. واختتمت كلمتها بتوجيه الشكر لفريق صندوق السكان الذي اتسم بالدينامية رغم صغر حجمه على ما اضطلع به من عمل في إعداد اجتماع التمويل ووثائقه.

١١٢ - كما أحاطت المديرة التنفيذية علما بتقرير التبرعات في الموارد العامة لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣ (DP/FPA/2000/CRP.4).

الجزء المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

خامسا – التقارير المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

ألف – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

١١٣ – عرض مدير البرنامج تقريره السنوي على المجلس الاقتصادي والاجتماعي (DP/2000/11)، وأشار إلى أنه يقدم للمرة الثانية بالشكل والنُهج المعتادين اللذين اعتمدهما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وصندوق الأمم المتحدة للسكان. وأضاف قائلا إن العمل يجري لإعداد قائمة موحدة بالمسائل، حسبما دعا إليه المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالتشاور مع اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية. وأردف قائلا إن التقرير جزء مهم بدوره من عملية التحضير التي يقوم بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لاستعراض السياسة الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات للأنشطة التنفيذية للجمعية العامة في عام ٢٠٠١.

١١٤ –ويغطي التقرير عملية الإصلاح التي أعدها الأمين العام وتنفيذ استعراض السياسة الذي يجري كل ثلاث سنوات، وعملية المتابعة المنسقة المتكاملة لمؤتمرات الأمم المتحدة ومؤتمرات القمة التي تعقدها، وعمليات المساعدات الخاصة الاقتصادية والإنسانية والمتعلقة بالإغاثة في حالات الكوارث. ويشمل كل فرع مسائل رئيسية كما يسلط الضوء على منجزات عام ١٩٩٩، والمشاكل التي جرت مواجهتها والدروس المستفادة والتوصيات ليقوم المجلس الاقتصادي والاجتماعي باتخاذ إجراءات. وفي إطار تلك المواضيع الرئيسية، أدرجت فروع عن هياكل وآليات مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، والتمويل والموارد، ونظام المنسق المقيم، والتقييم القطري الموحد، وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وتنسيق دورات البرامج والإجراءات، وإدماج القضايا الجنسانية في الأنشطة الرئيسية، وإقرار التوازن بين الجنسين، وبناء القدرات، والأماكن والخدمات المشتركة، والتعاون مع البنك الدولي، ورصد وتقييم ومتابعة مؤتمرات الأمم المتحدة. وأوضح الفرع الختامي عن المساعدة الخاصة الاقتصادية والإنسانية والمتعلقة بالإغاثة في حالات الكوارث، بعض التحديات التي يواجهها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع شركائه في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، عند تصديه للأزمات الجديدة في الوقت المناسب.

تعليقات الوفود

١١٥ - هنأت وفود كثيرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على التقرير، وأشارت إلى جودته التحليلية وإلى التحسينات التي أدخلت على أساس تعليقات المجلس التنفيذي في السنوات السابقة. ولقد هيأ إعداد التقرير بصورة أفضل، الفرصة للمجلس لإمعان النظر بصورة أعمق في المجالات التي شهدت فيها تقدما ملحوظا، واتسمت بتحديات لم تحسم بعد. وذكر أحد الوفود أن التقارير قد تكون أجدى إذا قدمت مقترحات أكثر تحديدا إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن الطريقة التي يمكن بها التغلب على الصعوبات. وأعرب عن الترحيب بالشكل المشترك للتقرير، وذكر أحد الوفود أن على برنامج الأغذية العالمي أن يحتذي ذلك في المستقبل. وقال أحد الوفود إنه يتعين على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يقدم مزيدا من المعلومات عن الدور الخاص والمساهمة التي تقوم بها المنظمة فيما يتعلق ببناء القدرات أو بالنسبة للمساهمات المحددة التي قدمت لدى متابعة المؤتمرات الدولية، مما يتيح لأعضاء المجلس مزيدا من التركيز على التعليقات التي تخص كل وكالة على حدة لكي ينظر فيها المجلس. وطلب المتكلمون قائمة موحدة بالمسائل التي سيناقشها المجلس في دورته الموضوعية عام ٢٠٠٠.

١١٦ - وأشار أحد الوفود إلى عدم وجود إشارة إلى خطط عمل مدير البرنامج للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣ التي أيدها المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى عام ٢٠٠٠ ولا إلى التزامه بجعل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أكثر فعالية على المستوى القطري.

١١٧- وأشار أحد الوفود إلى الطلبات السابقة من أجل اشتراك الصناديق والبرامج في إعداد التقارير. ورأى أن التقرير خطوة أولى في الاتجاه الإيجابي، وإن الجمع بين تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتقارير صندوق الأمم المتحدة للسكان في تقرير واحد سيوضح ازدياد التعاون بين أعضاء مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية.

١١٨- وأعرب كثيرون عن تقديرهم للجهود المبذولة لتنفيذ برنامج الأمين العام للإصلاح عن طريق مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وهيئاتها الفرعية، وكذلك من خلال أدوات البرمجة القائمة على التعاون. ورحبت وفود عديدة بزيادة مشاركة وكالات الأمم المتحدة المتخصصة وصناديقها وبرامجها في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وفي نظام المنسق المقيم، وشجعت على زيادة مشاركتها. كما أعرب عن الترحيب لترشيد أعمال الجهاز الفرعي التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. ومع الترحيب بتعزيز التضافر وتبادل الآراء بين مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وجهاز لجنة الإدارة والتنسيق نبه وفد إلى أن التعاون لا ينبغي له أن يؤدي إلى تأخير المزيد من تنفيذ برنامج إصلاح الأمم المتحدة عن طريق مجموعة الأمم

المتحدة الإنمائية. وأُعرب أيضا عن الترحيب لزيادة التعاون بين منظومة الأمم المتحدة ومشروع كلية موظفي الأمم المتحدة في تورينو.

١١٩- وأكدت عدة وفود ضرورة دراسة سبل تحسين عملية اختيار المنسق المقيم بما في ذلك ما يتعلق بتعزيز إحلال التوازن بين الجنسين فيما بين المنسقين المقيمين. وأكد أحد المتكلمين ضرورة فهم المنسقين المقيمين لمنظومة الأمم المتحدة معترضا بذلك على التوصية المتعلقة بالتعيين من خارج المنظومة.

١٢٠- واعترفت وفود عديدة بالتقدم الذي أحرزه التقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. ولاحظ أحد المتكلمين أن إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية قد أُبرز في تقرير الأمين العام المعنون ''نحن الشعوب: دور الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين'' (A/54/2000). وطلب المتكلم ذاته مزيدا من المعلومات عن الاهتمام الذي أبدي تجاه الوكالات الثنائية والمنظمات غير الحكومية في التقييم القطري المشترك. وفيما يتعلق بإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية شُجعت الحكومات التي تنفذ فيها برامج قطرية على القيام بدور رئيسي في عملية تحديد ترتيبات شاملة استنادا إلى نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة العالمية، بحيث تتناول جميع أنشطة منظمات الأمم المتحدة المشاركة بأنشطتها في أحد البلدان. وأعرب أحد الوفود عن استعداده للمشاركة في عمليات التشاور تلك إذا دعي إلى ذلك. وأكد وفد آخر ضرورة التعاون مع الحكومات المعنية لوضع التقييم القطري المشترك بشكل مفصل. وأشار متكلم آخر إلى القلق بسبب عدم التركيز على النواتج وهو ما لوحظ في الدورة العادية الأولى عام ٢٠٠٠ وكذلك بشأن مدى عمق التعاون بالنسبة لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وهي نقاط لم يتناولها التقرير.

١٢١- وفيما يتعلق بموضوع المواءمة بين فترات البرمجة والإجراءات، أكد بعض المتكلمين الدور الذي يمكن أن يقوم به المجلس التنفيذي في تنسيق النظام المالي والقواعد المالية للصناديق والبرامج مما يعود بالفائدة المباشرة على البلدان المشمولة بالبرامج. وأيد أحد الوفود ضرورة إيلاء اهتمام خاص لاستدامة تدابير التنسيق التي يتعين اتخاذها. وطلبت وفود عديدة تقديم مزيد من التوصيات بشأن البرمجة المشتركة. وفي هذا الصدد طُلبت مذكرة التوجيه الصادرة عام ١٩٩٩ بغية توزيعها على المجلس. وأعرب أحد الوفود عن تأييده الخاص للتوصية الواردة في الفقرة ٣١ والتي أُوصي فيها بأن المجلس قد يرغب في أن يشجع أعضاء مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية على أن تتطرق إلى بعض المجالات التي تتطلب المزيد من تبسيط الإجراءات وتنسيقها، والتي تم تحديدها بالتشاور مع المنسقين المقيمين والأفرقة القطرية،

ولا سيما فيما يتعلق بالتنفيذ الوطني. وشجع متكلم آخر البلدان التي استضافت منظمات الأمم المتحدة على وضع ترتيبات محددة لإقامة دور للأمم المتحدة.

١٢٢ -وجرى التأكيد على ضرورة أن يأخذ تبسيط عمليات البرامج القطرية في الاعتبار دور التقييمات القطرية المشتركة وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية عند وضع الإطار الاستراتيجي للبرامج القطرية. وفي هذا الصدد، اقترح أحد الوفود أن تشرع الصناديق والبرامج في إجراء مناقشة لفكرة تقديم أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية إلى المجالس التنفيذية لكل منها، كإطار مرجعي لفرادى البرامج القطرية والبرمجة التعاونية اللاحقة. وشدد بعض الوفود على ضرورة ألا يقلل التقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية من الأدوار التي تقوم بها فرادى مؤسسات الأمم المتحدة على الصعيد القطري. كما نبه إلى الخطر المتمثل في تركيز التقييمات القطرية المشتركة وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية على القطاعات الاجتماعية والتنمية الاجتماعية بالتحديد ضاربة عرض الحائط باعتبارات الاقتصاد الكلي والاعتبارات القطاعية الأوسع، على النحو المشار إليه في الفقرة ٢٥ (ب).

١٢٣ -ورحب بعض الوفود بالتعاون المتزايد مع مؤسسات بريتون وودز وحثها على استخدام التقييم القطري المشترك من أجل إعداد إطار إنمائي شامل وورقات استراتيجية للتخفيف من وطأة الفقر. وذكر أحد الوفود أن منظومة الأمم المتحدة تتمتع بميزة نسبية خاصة في مجال التخفيف من وطأة الفقر وأكد على الحاجة إلى تجنب التداخل بين أعمال مؤسسات بريتون وودز ومنظومة الأمم المتحدة. وحث متكلم آخر على التكامل بين إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والإطار الإنمائي الشامل وعملية النداءات الموحدة. وجرى التأكيد على ضرورة زيادة توضيح كل دور من الأدوار، وتقسيم العمل فيما يتعلق بتنسيق المعونة وتعبئة الموارد بين مؤسسات بريتون وودز ومنظومة الأمم المتحدة. وأبرز أحد المتكلمين الفرق بين طابع المنح الذي يتسم به التمويل الذي تقدمه الأمم المتحدة وطابع القرض الذي تقدمه مؤسسات بريتون وودز. وأعرب المتكلم أيضا عن عدم موافقته على التوصية الواردة في الفقرة ٥٧ (أ) التي أُوصي فيها بأن المجلس قد يرغب في أن يشجع الحوار بين أعضاء مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ومؤسسات بريتون وودز بشأن التقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، والأطر الإنمائية الشاملة، وورقات استراتيجية تخفيف وطأة الفقر ومرفق النمو وتخفيف وطأة الفقر وأوضح ضرورة إقامة صلات بين أدوات البرمجة على أن يناط ذلك فقط بحكومات البلدان المشمولة بالبرامج. ولم يؤيد ذلك الوفد إصدار ولايات جديدة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في هذا الصدد.

١٢٤ -وشكك أحد الوفود في مدى دقة التوصية ٧٠ (أ) المتعلقة بالمبادرة ٢٠/٢٠.

١٢٥ -وحث أحد الوفود على دراسة الاتجاهات المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية عامة مقارنة بالتمويل الذي توفره وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، والصناديق والبرامج التابعة لها. وفيما أيد بعض الوفود إلغاء مؤتمر الأمم المتحدة لإعلان التبرعات، أكدت وفود أخرى ضرورة التشاور مع جميع الأطراف ذات الصلة في المجلس الاقتصادي والاجتماعي وفي الجمعية العامة، قبل اتخاذ قرار. ومع التشديد على القلق بشأن الانخفاض الشديد في المساهمات الأساسية المقدمة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهو العامل الذي سبب خفض تمويل البرامج في البلدان المستفيدة.

١٢٦ -وحث أحد الوفود على تعزيز التعاون في حالات المساعدات الخاصة الاقتصادية والإنسانية والمتعلقة بالإغاثة في حالات الكوارث، ومع زيادة التشاور بين كيانات الأمم المتحدة وخاصة فيما يتعلق بالتعاون على المستوى القطري.

رد مدير البرنامج

١٢٧ -أشار مدير البرنامج إلى أن التعليقات المقدمة من المجلس التنفيذي على التقرير المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي موضوعية ومفيدة للغاية.

١٢٨ -وأكد أنه يبذل جهود كبيرة لتعزيز إحلال التوازن بين الجنسين بين صنوف المنسقين المقيمين، وإن كانت العقبة الرئيسية هي قلة المرشحات. وفيما يتعلق بالاشتراك في البرمجة والتنسيق أعرب عن مشاطرته للرأي القائل بوجوب تحقيق تقدم في هذا المجال إلى أقصى حد ممكن. وأشار إلى أن التقييمات القطرية المشتركة تسمح بترشيد البرامج.

١٢٩ -وفيما يتصل بالعلاقة بين منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز، أعرب عن موافقته على ضرورة أخذ طبيعة الولايات ذات الصلة في الاعتبار، وإن كانت توجد فرص للتكامل. ولاحظ مدير البرنامج وجود تقدم على المستوى المؤسسي في العلاقات مع مؤسسات بريتون وودز بما في ذلك ما يتم من خلال المحادثات التي أجريت مع رئيس البنك الدولي والمدير العام بالنيابة لصندوق النقد الدولي.

١٣٠ -وأشار إلى أنه سيجري تناول تعليقات وأسئلة إضافية في سياق بنود جدول الأعمال الأخرى وعلى أسس ثنائية.

١٣١ -وقد وافق المجلس التنفيذي على أن يحيل إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، للنظر، مقرره ٢٠/١٩٩٩ بشأن صندوق الأمم المتحدة الدائر لاستكشاف الموارد الطبيعية، والذي أيد فيه المجلس خطط إنهاء أنشطة الصندوق تدريجيا في موعد غايته عام ٢٠٠٠.

١٣٢ -وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير المقدم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (DP/2000/11) وبالتعليقات التي أبديت عليه (DP/2000/L.5)، وقرر إحالة التقرير والتعليقات إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

باء - صندوق الأمم المتحدة للسكان

تقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان

١٣٣ -ذكرت المديرة التنفيذية في عرضها للتقرير (DP/FPA/2000/7) أنه تم إعداده وفقا للشكل الموحد الذي وافق عليه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وصندوق الأمم المتحدة للسكان. ويقدم التقرير نظرة موجزة عن بعض المسائل الرئيسية المتعلقة بتنفيذ برنامج الإصلاح الذي وضعه الأمين العام، وأحكام الاستعراض الشامل للسياسة العامة الذي يجري كل ثلاث سنوات؛ ومتابعة المؤتمرات الدولية؛ وتقديم المساعدات الإنسانية والمتعلقة بالإغاثة في حالات الكوارث. وقالت إن تقرير الصندوق حاول أن يقدم تحليلا صريحا للدروس المستخلصة وللمسائل والمشاكل التي تتطلب مزيدا من الاهتمام.

تعليقات الوفود

١٣٤ -رحبت وفود كثيرة بالتقرير وهنأت صندوق الأمم المتحدة للسكان على الارتقاء بالمستوى التحليلي للتقرير. وأعرب عدد من الوفود عن تقديره للتقدم المحرز في تنسيق دورات البرنامج وتبسيط الإجراءات وأثنت الوفود على الصندوق لأنه يعمل على نحو وثيق مع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في هذه المجالات وغيرها. وأكدت عدة وفود على ضرورة إشراك الحكومات في عملية التنسيق. ورحبت عدة وفود بمشاركة منظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وذكرت أنه ينبغي تشجيع منظمات الأمم المتحدة الأخرى على المشاركة.

١٣٥ -وذكر أحد الوفود الذي تكلم أيضا باسم وفود أخرى أن التقرير ممتاز؛ غير أن هناك شيئا من الانفصال بين مضمون التقرير وتوصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وقدم الوفد الاقتراحات والملاحظات التالية: ما الذي يجب أن يفعله المجلس لزيادة مشاركة الوكالات في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية؟ وفيما يتعلق بتقييم المنسقين المقيمين هل يتعين على المجلس أن يقدم تقييما بالأرقام عن نوعية المنسقين المقيمين والأماكن/الوكالات التي ووجهت فيها المشاكل؟ وهل تتوفر أمثلة على أن هناك وكالات من خارج الأمم المتحدة تستخدم التقييمات القطرية الموحدة كأساس للبرمجة؟ وبما أن البرمجة ما زالت مسألة صعبة ينبغي تقديم توصيات من أجل إحراز التقدم في هذا المجال. وما هو الموعد الذي سيقدم فيه

صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي اقتراحات لوضع قواعد وأنظمة مالية موحدة وبرمجة مشتركة واتباع نهج مشتركة على نطاق القطاعات؟ ثم أوضح أن صندوق الأمم المتحدة للسكان أكد أهمية النُهج القطاعي وضرورة القيام بعمل تحليلي مشترك وتحليل موحد. وشدد على أنه ينبغي أن يتخذ البنك الدولي تدابير لتمكينه من المشاركة في عملية النُهج المتبعة على نطاق القطاعات.

١٣٦ -وبينما رحب وفد آخر بالشكل الموحد لتقارير صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف، أعرب عن أسفه لأن برنامج الأغذية العالمي لم يعتمد الشكل ذاته. وذكر الوفد أنه بالإضافة إلى اعتماد شكل موحد ينبغي أن تركز التقارير على إبراز الدور الخاص الذي يؤديه كل صندوق/برنامج والمساعدة الخاصة التي يقدمها والتحديات التي يتم مواجهتها، إن صندوق الأمم المتحدة للسكان أدرج هذه الجوانب في تقريره أكثر من الصناديق والبرامج الأخرى. وبينما لاحظ وفد آخر أن التقارير تعد خطوة إلى الأمام في الاتجاه الصحيح فيما يتعلق بتقديم تقارير مشتركة، أشار إلى أن التقريرين يمكن بسهولة دمجهما في تقرير واحد يحمل الرسالة نفسها. ورأى الوفد أن ذلك علامة على تعاون متزايد بين الوكالات الشريكة في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، ومن خلال إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، الذي يوثق الصلات بين المنظمات ويزيد عدد المجالات التي يوجد بشأنها اهتمام مشترك. وفيما يتعلق بالتوصيات المقدمة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ذكر الوفد أنه من الأجدى تقديم اقتراحات عملية إلى المجلس بشأن الطريقة التي يمكن بها حل المشاكل التي تجري مناقشتها، مثلا في مجال البرمجة المشتركة. ودعا الوفد كلا من صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى التعليق على كيفية تعزيز المناقشات المثمرة في المجلس بشأن هذه المسائل من خلال تقديم اقتراحات مشتركة. ووجه أحد الوفود سؤالا عن الطريقة التي يمكن بها التغلب على المشاكل المواجهه في مجال جمع البيانات. وسأل الوفد نفسه إذا ما كانت الاستعراضات المنسقة ستحل محل الاستعراض الذي يقوم به كل بلد على حدة.

١٣٧ -واقترح أحد الوفود أن تقوم الصناديق والبرامج الرئيسية بمناقشة الأسباب المؤيدة والأسباب المعارضة لإرسال كل إطار من أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية إلى مجلسه التنفيذي ليكون بمثابة مرجع لفرادى البرامج القطرية وفيما بعد للبرمجة التعاونية. وأيد الوفد التوصية المقدمة بأن يحث المجلس على توخي أكبر قدر ممكن من التكامل بين إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وأجهزة التنسيق الأخرى مثل إطار التنمية الشاملة الذي وضعه البنك الدولي، وعملية النداءات الموحدة. كما ينبغي إعداد إطار التنمية الشاملة بحيث يقدم لهذه الأجهزة تحليلا واسعا للحالة. وفيما يتعلق بالتعاون بين منظومة الأمم المتحدة

ومؤسسات بريتون وودز، تساءل الوفد عن مدى ترجمة الأقوال إلى أفعال. ورأى أن هناك ضرورة إلى مزيد من التوضيحات فيما يتعلق بدور كل شعبة من شعب العمل في مجال تنسيق المعونة وتعبئة الموارد، في كل من حالات التنمية العادية والاستثنائية. وطلب الوفد مزيدا من المعلومات عن نتائج تعاون الصندوق مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة حول مسألة إدماج المسائل السكانية والبيئية في التخطيط وصنع القرار.

١٣٨ -وأكد وفد آخر على ضرورة تنسيق دورات البرنامج والخطط الوطنية، وعلى ضرورة إعداد شبكات ومؤشرات بيانية مشتركة. وذكر وفدان آخران أنه ينبغي إيلاء اهتمام خاص باستدامة التدابير التنسيقية وشجع البلدان التي تستضيف منظمات الأمم المتحدة على اتخاذ ترتيبات خاصة لإنشاء دار للأمم المتحدة في كل منها.

١٣٩ -وفي معرض الإعراب عن الارتياح للتقدم الذي أحرزه إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ذكر أحد الوفود أن هناك مسائل كثيرة ما زالت تحتاج إلى معالجة مما يدعو إلى زيادة التعاون. وإذ أكد على أهمية مسألة تحسين التعاون، طلب الوفد إجراء تقييم للطريقة التي يمكن بها أن يتم التعاون في الميدان. وذكر وفد آخر، في معرض الإعراب عن ارتياحه للتأكيد على مشاركة منظومة الأمم المتحدة برمتها في أنشطة مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، أن مزيدا من التبسيط أمر ضروري. وأعرب أحد الوفود عن أسفه للتقدم البطيئ في تحقيق التكامل بين إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وإطار التنمية الشاملة مما سيؤثر على استخدام الموارد المحدودة على الصعيد القطري. وأثنى الوفد على دعم صندوق الأمم المتحدة للسكان للصحة الإنجابية في حالات الطوارئ والأزمات.

١٤٠ -وفيما يتعلق باستعراض وظيفة مراكز التنسيق المتعلقة بالمرأة في منظومة الأمم المتحدة، طلب أحد الوفود توضيحا بشأن دور صندوق الأمم المتحدة للسكان بوصفه الجهة المسؤولة عن هذه المهمة في اللجنة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين. وفيما يتعلق بالأماكن المشتركة، وافق نفس الوفد كاملا على مشاركة خبراء تقنيين خارجيين مناسبين على الصعيد القطري، بما في ذلك فنيون في مجال العقارات، ومعماريون، ومهندسون، بالإضافة إلى تعيين إدارة مسؤولة عن المشاريع.

١٤١ -وذكر أحد الوفود أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي هو الهيئة المناسبة لمعالجة مسألة إنهاء مؤتمرات الأمم المتحدة لإعلان التبرعات. وذكر وفد آخر أن تنظيم مؤتمر لإعلان التبرعات لا يؤدي بالضرورة إلى جمع الأموال واقترح استخدام لغة أكثر عمومية توصي بعدم عقد مؤتمرات لإعلان التبرعات. وطلب وفد آخر التريث فيما يتعلق بمسألة إلغاء مؤتمرات الأمم المتحدة لإعلان التبرعات مؤكدا على ضرورة مناقشة الموضوع في المجلس

الاقتصادي والاجتماعي وفي الجمعية العامة لا في المجلس التنفيذي. وأشار وفد آخر إلى أن مناقشة مستقبل مؤتمرات إعلان التبرعات تقع خارج نطاق ولاية المجلس التنفيذي.

١٤٢ - وطلب وفد آخر مزيدا من التوضيحات بشأن نظام تقييم المنسقين المقيمين. وتحديد فترة زمنية لتنفيذ الإطار التمويلي المتعدد السنوات. وفيما يتعلق بالتوازن بين الجنسين داخل صندوق الأمم المتحدة للسكان، أعرب الوفد عن ارتياحه لأن الصندوق شدد على توظيف النساء في وظائف من الفئة الفنية، ونتيجة لذلك فإن ٥٠ في المائة من جميع وظائف الفئة الفنية في الصندوق تشغلها النساء. وحث الوفد الصندوق على الاستفادة من هذا النجاح. وأكد الوفد أيضا على إنجازات استعراض المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥ سنوات وعلى ضرورة تنفيذ الإجراءات الرئيسية فضلا عن رصد التنفيذ نفسه. وأكد وفد آخر على أهمية التوازن بين الجنسين الذي حققه الصندوق وذكر أن هذه استجابة ملموسة لطلب المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والمؤتمرات العالمية الأخرى. كما أكد على أهمية التوازن الجغرافي.

١٤٣ - وفيما يتعلق بمسؤوليات الدول الأعضاء إزاء ربط موافقة المجلس التنفيذي على البرامج القطرية بالمساهمات المالية المتاحة لتلك البرامج القطرية، أشار أحد الوفود، متكلما أيضا باسم وفد آخر، إلى أنه يفضل هذا الربط. وصرح وفد آخر، مشيرا إلى الفقرة ١٥ (هـ) من التقرير بشأن دعوة البلدان المانحة إلى اتخاذ الخطوات الضرورية لوقف الانخفاض الحالي في إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية، بأن لديه تحفظات بشأن جلب مناقشات الجمعية العامة إلي المجلس التنفيذي والعكس بالعكس. وبينما لاحظ الوفد أنه ينبغي للمجلس التنفيذي أن يعمل على وقف الاتجاه السائد في انخفاض الموارد المتاحة لصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أشار إلى أن اتجاه المساعدة الإنمائية الرسمية عموما هو أمر يخص الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

١٤٤ - وبالإشارة إلى الفقرة ١٩، قال أحد الوفود إن صندوق الأمم المتحدة للسكان ينبغي أن يكون صريحا إزاء أوجه القصور في العملية المتبعة حاليا لتحديد مرشحين لمناصب المنسقين المقيمين. ولاحظ أن عملية الاختيار عملية هامة، وأشار إلى أنه ينبغي تحليل التكاليف بالمقارنة بالمزايا قبل التوصية بأي تغييرات. وفيما يتصل بمسألة زيادة عدد المرشحات، شدد الوفد على ضرورة أن تتاح تنمية القدرات الوظيفية للنساء بما يتسق مع التزاماتهن الأخرى. وأعرب الوفد عن قلقه إزاء التعيينات الخارجية ومؤكدا على أن المعرفة المتعمقة بمنظومة الأمم المتحدة أمر ضروري لكي يصبح المنسق المقيم منسقا جيدا.

١٤٥ -وسأل أحد الوفود عن البلدان المشاركة في المبادرات الواردة في الفقرة ٥٢. وبالإشارة إلى الفقرة ٥٤، أكد الوفد ذاته ضرورة التشاور مع الحكومات فيما يتصل بوضع المؤشرات.

١٤٦ - واقترح وفدان إجراء تنقيحات معينة في نص بعض الفقرات على النحو التالي: الفقرة ٢١ (ب) تضاف عبارة ''وتوازن جغرافي'' بعد عبارة ''بين الجنسين''؛ وفي السطر ١١ من الفقرة ٢٢ تضاف عبارة ''ومع الحكومات'' بعد عبارة ''شركائه في الأمم المتحدة''؛ وفي السطر الثالث من الفقرة ٣٣، تضاف عبارة ''وينبغي أيضا تمكين الأمهات المراهقات من مواصلة دراستهن'' بعد عبارة ''ومعلومات الصحة الإنجابية''؛ وفي الفقرة ٤٤ (ب)، يكون النص كما يلي ''تشجيع الحكومات على إشراك المجتمع المدني في عملية بناء القدرات؛''

١٤٧- وصرح أحد الوفود بأنه لا يؤيد التوصيات الواردة في الفقرات ٢٧ (د) و ٥٣-٥٥ من التقرير.

رد المديرة التنفيذية

١٤٨- شكرت المديرة التنفيذية الوفود على تعليقاتها الإيجابية واقتراحاتها المفيدة. وأعربت عن ارتياحها لأن المجلس التنفيذي اعترف بالجهد المبذول في إعداد التقرير. وفيما يتصل بنظام المنسق المقيم، أشارت إلى أنه مفتوح للجميع؛ لكن عملية الاختيار مكلفة. وقد أكملت أيضا اثنتان من موظفات الصندوق بنجاح عملية تحديد الكفاءة ولكنهما لم تشغلا منصب المنسق المقيم. وأشارت إلى أن الافتقار إلى التوازن بين الجنسين في المنظومة ما زال مشكلة. وصرحت بأن الصندوق لديه عدد من الموظفات الممتازات بعضهن يشغلن وظائف برتبة ف - ٤، ويمكن إعدادهن لتولي مناصب المنسق المقيم في المستقبل. وفيما يتصل بعملية تقييم المنسقين المقيمين، أشارت إلى أن مسائل الموظفين هي مسائل حساسة ولا يمكن مناقشتها بصراحة تامة. وفيما يتعلق بموضوع البرمجة المشتركة، أشارت إلى أنه توجد بعض الأمثلة الجيدة؛ لكن بعض الوكالات لم تسمح بتخصيص أموال لجهات أخرى. ومع ذلك، فقد نفذ الصندوق برامج مشتركة في ميداني فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والتعليم. وفيما يتصل بتقديم تقارير مشتركة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، أشارت إلى أنه يمكن القيام بذلك ما دامت العملية غير مقيدة، وما دام يجري تناول الشواغل والمسائل المتعلقة بكل وكالة.

١٤٩- وفيما يتعلق بمجموعة مواد النظام المالي والقواعد المالية المتعلقة بصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي صرحت بأن المنظمتين ستنظران في المسألة،

وأنها كتبت بالفعل إلى مدير البرنامج في هذا الصدد. وفيما يتصل بمؤتمرات الأمم المتحدة لعقد التبرعات، أشارت إلى أنه لم يجر سوى عقد تبرعات ضئيلة من أجل الصندوق في تلك المؤتمرات. وفيما يتصل بالتعليق على المساعدة الإنمائية الرسمية، أشارت إلى أنه توجد صلة بين المساعدة الإنمائية الرسمية بصفة عامة والاتجاهات السائدة في الصناديق والبرامج. وفيما يتصل بدور الصندوق بوصفه مديرا لمهمة في اللجنة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين، أشارت إلى أنه أُجريت دراسة استقصائية للجهات التنسيقية لمسائل نوع الجنس. وتمثلت إحدى النتائج الرئيسية في التناقض بين وصف الوظائف في الجهات التنسيقية للقضايا الجنسانية وبين العمل الفعلي الذي تؤديه. وتمثل إجراء آخر من إجراءات المتابعة في فحص عملية الميزانية، وكان صندوق الأمم المتحدة للسكان إحدى المنظمات التي اختيرت لكي تجري شعبة النهوض بالمرأة في الأمم المتحدة دراسة عنها.

١٥٠- وأشارت المديرة التنفيذية إلى أنه على الصعيد القطري شاركت معظم وكالات منظومة الأمم المتحدة في التقييمات القطرية الموحدة وفي إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية؛ ولكن يلزم على الصعيد العالمي بذل مزيد من الجهود لإشراك تلك الوكالات في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وينبغي على وجه الخصوص أن تشارك منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية حيث أنها يمكن أن تقدم الكثير، ويتعاون صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمات أخرى تعاونا مكثفا معها بالفعل. وفيما يتصل بالتعاون مع البنك الدولي، أشارت إلى أن التعاون جار. فعلى سبيل المثال يتعاون الصندوق مع البنك الدولي بشأن مبادرة باريس ٢١. وصرحت أنه ينبغي تعبئة موارد إضافية من أجل تعزيز أنظمة قواعد البيانات في البلدان المشمولة بالبرنامج. وأضافت أن الجهد التعاوني الذي تبذله منظومة الأمم المتحدة والبنك الدولي والوكالات الثنائية والاتحاد الأوروبي لازم لبلوغ تلك الغاية.

١٥١- وفيما يتصل بتبسيط الإجراءات، أشارت إلى أن الصندوق سعى على الدوام إلى عدم زيادة العبء على المكاتب القطرية التابعة للصندوق وعلى نظرائه الوطنيين. وأشارت إلى أنه ما دامت ستتوافر التقييمات القطرية الموحّدة وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية بشكل جيد، سيتمكن الصندوق من التخلي عن بعض إجراءاته للبرمجة وبالتالي يقلل العبء على البلدان. واختتمت المديرة التنفيذية كلمتها بالإشارة إلى أنها ستعقد لتوها مؤتمرا صحفيا تعلن فيه عن منحة سخية قدرها ٥٧ مليون دولار مقدمة من مؤسسة بِل وميلِندا غيتز لدعم الصحة الإنجابية للمراهقين ومن بينها منع الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أربعة بلدان بأفريقيا. وأضافت أن هذا الدعم يشير إلى أن السيناريو ٢ للصندوق المعد في الإطار التمويلي المتعدد السنوات لم يتسم بالمبالغة في التفاؤل.

رد نائبة المديرة التنفيذية (البرامج)

١٥٢- أعربت نائبة المديرة التنفيذية (البرامج) عن شكرها للوفود على تعليقاتها الإيجابية والبنَّاءة ومن بينها التعليقات التي أثنت على المستوى التحليلي للتقرير. وأشارت إلى أن مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية كانت تركز على تحقيق التناسق بين البرامج والإجراءات وعلى أن تؤدي الحكومات دورا فعالا بالفعل في العملية. وكمثال على ذلك، أشارت إلى اقتراح باتباع إجراءات مشتركة لاستعراضات منتصف المدة، التي ستُجرى بالطبع بمشاركة كاملة من جانب الحكومات وتحت قيادتها. ومراعاة للوقت، سيرد الصندوق بصفة ثنائية على بعض ما أثير من المسائل الأكثر تفصيلا.

١٥٣ -وأحاط المجلس التنفيذي بتقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (DP/FPA/2000/7) والتعليقات التي أبديت عليه (DP/2000/L.5) وقرر إحالتهما إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

سادسا – خطط الأعمال

١٥٤ –عرض مدير البرنامج تقريره المعنون ''مواجهة التحديات: دور البرنامج الإنمائي في حالات الأزمات وما بعد الصراع والإنعاش، ٢٠٠٠–٢٠٠٣ ''(DP/2000/18) وموجز تقييم ''الاشتراك في مجال عمل جديد في حالات ما بعد الصراع: دور البرنامج الإنمائي في برامج إعادة الإدماج'' (DP/2000/14). وأوضح أنه سيورد رأيه الخاص في الاتجاه الذي يرى أن البرنامج الإنمائي يسير فيه فيما يتعلق بمواضيع التقارير عندما يتطرق إلى الشواغل التي تم الإعراب عنها بالفعل.

١٥٥ –وأكد مدير البرنامج أن الكوارث الطبيعية والصراعات بجميع أشكالها قد ازدادت على نطاق العالم حيث يواجه حوالي ربع سكان العالم الآن نوعا من حالات الأزمات أو حالات ما بعد الصراعات. ويضطر الفقراء إلى تحمل جزء كبير من أثر تدهور البيئة أو من حالات الصراع. وفي ذلك الصدد، يواجه البرنامج الإنمائي تحديا إنمائيا واضحا بسبب الآثار المترتبة على الأزمات فضلا عن الأثر الأكيد الواقع على المجتمعات والدول. ويستطيع البرنامج الإنمائي تقديم المساعدة بحكم وجوده فضلا عن الثقة التي يتمتع بها بوصفه الوكالة الإنمائية للبلدان المستفيدة من البرنامج، ولا سيما في سياق خطط الأعمال الجديدة. وفي هذا الصدد تدعو الحاجة إلى تعميق الشعور بالمزايا النسبية والقدرات الحالية للبرنامج الإنمائي، مع مراعاة الحاجة إلى مواكبة الرؤية الأوسع لإسناد دور في هذا السياق للأمم المتحدة والآثار الأوسع نطاقا لمجتمع المانحين. وهناك ثلاثة مجالات واسعة للميزة النسبية للبرنامج الإنمائي هي: التنسيق من خلال مهام المنسق المقيم؛ الخبرة المكتسبة في مجالات رئيسية مثل أساليب الحكم والألغام الأرضية؛ ووجود دور تنفيذي إنمائي للمجتمعات المحلية في بلدان البرامج.

١٥٦ –وأشار مدير البرنامج بإسهاب إلى سبعة قرارات إدارية تمس الحاجة إليها لكي يصبح البرنامج الإنمائي أكثر استجابة وفعالية في الاضطلاع بأعماله في مجال الكوارث وحالات ما بعد الصراع، حيث أكد أولا أن البرنامج الإنمائي لا يسعى للحصول على موافقة المجلس التنفيذي للانتقال إلى مجالات جديدة أو تحويل مبالغ زيادة عن الأموال الملتزم بها بالفعل بموجب هدف تخصيص الموارد من الأموال الأساسية في إطار البند ١–١–٣. وبدلا من ذلك، يعتمد البرنامج الإنمائي على تحويل تلك الأموال إلى قاعدة غير أساسية موسعة لتمويل أنشطة جديدة. وستظل الأنشطة موجهة نحو البلدان كما أن البرنامج الإنمائي سوف يستجيب على الصعيد القطري للاحتياجات الجديدة التي تنجم عن الصراعات والكوارث الطبيعية. وثانيا، استهدف سد الفجوة التمويلية بين المساعدة الإنسانية والتمويل الأطول

أجلا لعمليات التعمير. وثالثا، فقد أيد البرنامج الحاجة إلى تعزيز وتوسيع الشراكات التي تستهدف سد الفجوة مع البرامج المجتمعية التي أحيت الآمال وأتاحت للمقاتلين السابقين والمدنيين المتضررين قدرا متواضعا من السلام. ورابعا، يجب تحسين التنسيق بين الأفرقة القطرية. وخامسا، يجب الإبقاء على المهارات في المجالات الأساسية مثل إزالة الألغام وإعادة الإدماج ودعمها. وسادسا، يجب تعزيز التعاون مع إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون السياسية بالأمم المتحدة. وسابعا، عند ما تبدأ عمليات التعمير المكثفة، سيستعيد البرنامج الإنمائي دوره في مجال الأنشطة الرئيسية، وبخاصة إصلاح النسيج الاجتماعي وتحسين أساليب الحكم.

١٥٧ -وأخيرا، أكد المدير أن البرنامج الإنمائي لا يسعى إلى زيادة أو توسيع سلطته، بل إلى تعزيز مؤهلات موظفيه في هذا المجال وتحسين مهارات التنسيق فيما بين الوكالات، علما بأن الأنشطة المتوخاة مستمدة بوضوح من الولايات التي تمنحها بالفعل الجمعية العامة والمجلس التنفيذي. كما أن البرنامج الإنمائي لا يسعى إلى الحصول على أي ولايات جديدة وسيظل يخدم الاحتياجات الإنمائية للبلدان قبل نشوب الصراعات والكوارث الطبيعية أو أثناءها أو ما بعدها بوصفه منظمة مدفوعة بالمتطلبات القطرية. ولاحظ أن الإشارات إلى الوقاية تعني استخدام الأدوات المتاحة بطريقة شفافة ومقبولة. وقال إن البرنامج الإنمائي يمكن أن يساهم في كفالة أن يساعد دوره في مجالات مثل دعم البرلمانات وبناء القدرات يمكن على إيجاد حل سلمي للصراعات في بداياتها، عندما يطلب منه ذلك. ويوصي البرنامج الإنمائي بتعميق الترتيبات الحالية في مجال السياسات العامة وتحقيق مزيد من فعالية التنفيذ بالشراكة مع الآخرين. وحيث أن هذه الكفاءة أصبحت مدمجة في الأنشطة الرئيسية للبرنامج الإنمائي، فإنها ستساعد المنظمة على القيام بدور أكثر فعالية على جميع الأصعدة في حالات الأزمات وما بعد الصراعات.

التعليقات

١٥٨ -أعلنت معظم الوفود أنها لن تقدم سوى تعليقات أولية على الموضوع نظرا لتأخر التقرير ”مواجهة التحديات: دور البرنامج الإنمائي في حالات الأزمات وما بعد الصراع والإنعاش، ٢٠٠٠-٢٠٠٣“ (DP/2000/18)، الذي اعتبروه عملا جاريا. وطلب المتكلمون أن يتناول المجلس التنفيذي هذه المسألة مرة أخرى في دورة مقبلة، بعد إجراء مشاورات غير رسمية وافية. ونبهوا إلى ضرورة وضع خطة عمل واضحة، من الممكن أن تتضمن خيارات معينة. ورحبت وفود كثيرة بالبيان الذي أدلى به مدير البرنامج، حيث أورد توضيحا لعدة نقاط، وفيما أعربت بعض الوفود عن أسفها لأن النتائج الواردة في تقرير التقييم ”الاشتراك

في مجال عمل جديد في حالات ما بعد الصراع: دور البرنامج الإنمائي في دعم برامج إعادة الإدماج'' (DP/2000/14)، لم تدمج بصورة كافية في الوثيقة DP/2000/18.

١٥٩ -وشددت الوفود على أن الحاجة إلى دور البرنامج الإنمائي واضحة للغاية حيث أن ربع البلدان المستفيدة من برامج البرنامج الإنمائي تشهد حالات الأزمات أو حالات ما بعد الصراع. واتفق معظم المتكلمين مع ما ذهب إليه مدير البرنامج من أن دور البرنامج الإنمائي ينبغي أن يعزز في حالات التنمية الخاصة دون إنشاء ولاية جديدة. وطلب بعضهم تصميم أنشطة البرنامج الإنمائي في الحالات الإنمائية الخاصة. وذكرت بعض الوفود أن تظل المهام الرئيسية للبرنامج الإنمائي بوصفه منسقا ومستشارا وقائما بالدعوة وبانٍ للقدرات، على حالها بشكل أساسي. وشدد كثيرون على أن تنطلق الأنشطة باستمرار من واقع الاحتياجات القطرية وأن تتسم بالشفافية فيما يتعلق بالسيادة الوطنية. كما تم التشديد على الحاجة إلى تعزيز قدرات نظام المنسق المقيم على الاستجابة. وذكر متكلمون عديدون أن أنشطة البرنامج الإنمائي في حالات الأزمات وما بعد الصراع ينبغي أن تكون متسقة مع التوجه التمهيدي العام للبرنامج، كما هو محدد في خطط الأعمال ٢٠٠٠-٢٠٠٣.

١٦٠ -وأشار البعض إلى أن البرنامج الإنمائي كثيرا ما يعمل بنجاح كبير في البلدان التي تمر بحالات كوارث وحالات ما بعد الصراع، وتطرقوا إلى ما تتمتع المنظمة من ميزة نسبية واضحة. وذكر أحد الوفود أن المكانة المحورية للبرنامج الإنمائي في منظومة الأمم المتحدة ودوره التنسيقي وتركيزه المتزايد على التواصل وأنشطته التي تم التركيز عليها حديثا، أمور تضفي، في المراحل المبكرة لأي عملية إنمائية مستأنفة، ميزة نسبية فريدة على الصعيد القطري. وأيد العديد من المتكلمين دعوة مدير البرنامج إلى إيلاء اهتمام متزايد للفجوة الإنمائية في المراحل المبكرة من حالات ما بعد الصراع.

١٦١ -وأشار أحد المتكلمين إلى النتائج الواردة في الوثيقة DP/2000/14 مؤكدا أن المساعدة الاقتصادية المقدمة إلى المناطق لإنعاش المجتمعات المحلية المتضررة، التي تكملها تدابير محددة للفئات المستهدفة، تتيح أفضل آلية لوضع التنمية الاجتماعية والاقتصادية لتلك البلدان على المسار السليم. وشدد على أن جميع الحالات الطارئة يجب أن تعامل بطريقة عادلة، بصرف النظر عن المنطقة الجغرافية. ومما يثير القلق أيضا أن التقييم يشير، في بعض الحالات، إلى أن البرنامج الإنمائي توجهه طلبات المانحين المحددة بفترات زمنية معينة وليس إطار المنظمة للاستجابات والسياسات أو الأولويات الوطنية. وتشكك الوفد نفسه في جدوى التوصية بأن تكون المساعدة في حالات ما بعد الصراع جزءا رئيسيا من مهمة البرنامج الإنمائي

وولايته حيث أن الولاية الرئيسية للبرنامج هي تقديم المساعدة إلى البلدان النامية سواء كانت تشهد حالات كوارث أو لم تكن.

١٦٢ -وقدم متكلم آخر تحليلا للصلة بين دور البرنامج الإنمائي في القضاء على الفقر وبين أنشطته في حالات الكوارث وما بعد الصراع، وأكد أن الصراعات تنشأ عندما توزع السلطات والموارد بصورة مجحفة أو عندما تتفاوت الهياكل بين الفئات بطرق أخرى. وخلص الوفد إلى أن نهج التنمية ينبغي تغييره - حتى وإن كان يتم الاضطلاع بنفس نوعية الأنشطة، وإلى أن الإحساس بالحالات المحلية بالغ الأهمية - وأن على البرنامج الإنمائي أن يفعل ما هو مناسب في الوقت المناسب، مستعينا بما هو ملائم من ملكية وقدرة محليتين. وعلق ممثلو البلدان المستفيدة من مساعدة البرنامج الإنمائي في حالات الأزمات وما بعد الصراع على خبراتهم الوطنية، وأشار أحدهم إلى أهمية هدف تخصيص الموارد من الأموال الأساسية في إطار البند ١-١-٣، وضرورة أن تشمل عملية بناء السلام عنصرا إنمائيا، كما أشار إلى دور الممثل المقيم بوصفه منسقا للتعاون التقني. ويتمثل أحد الدروس المستخلصة في تلك الحالة في أنه لا يوجد حد فاصل واضح بين إعادة الإدماج والمساعدات الإنسانية وأنشطة ما بعد الصراع والتعمير، مما يحتم أن تكون أنشطة ما بعد الصراع مرنة وسريعة. وأشار متكلمون آخرون إلى الدور الذي قام به البرنامج الإنمائي في بلدانهم في الحالات الإنمائية الخاصة.

١٦٣ -وشددت بعض الوفود على ضرورة التمييز بين الأنشطة والمزايا النسبية للبرنامج الإنمائي في حالات الأزمات أو ما بعد الصراع أو الكوارث الطبيعية، بما في ذلك الفرق بين الكوارث الطبيعية والكوارث التي هي من صنع الإنسان. وفي هذا الصدد، شدد متكلمون عديدون على ضرورة بحث الدور المقترح للبرنامج الإنمائي في أنشطة منع الصراعات بصورة دقيقة تحاشيا لأي تعارض مع الولاية الحالية للممثل المقيم/المنسق المقيم. ومن الضروري عدم إنشاء أي ولاية جديدة في هذا المجال، وخاصة إذا لم توافق الدول الأعضاء عليها في المحافل الحكومية الدولية. وعلاوة على ذلك، يجب تحديد مفاهيم جديدة تحديدا واضحا والاتفاق بشأنها قبل بدء التنفيذ.

١٦٤ -وأوصى أحد الوفود بعدم الأخذ بالإشارات الواردة في الوثيقة DP/2000/18 التي لم تحصل على موافقة حكومية دولية، مثل الصلة بين النمو السكاني والكوارث الطبيعية، والتصريف غير المناسب للنفايات، وتغير المناخ وعبارة ''لاجئي البيئة''. وأورد المتكلم أيضا تساؤلات بشأن كثير من الإشارات الأخرى في التقرير، بما في ذلك ما يتعلق بالنماذج البديلة للتعاون الإنمائي، ودعم البرنامج الإنمائي لقدرات المنظمات غيرالحكومية الوطنية،

والتعاون مع مؤسسات بريتون وودز، والجهات الفاعلة غير الحكومية ووسائط الإعلام المحلية والدولية. وطلب أيضا مزيدا من المعلومات عن كيف يحكم على البلدان ''المهددة بلا شك باندلاع أعمال العنف'' ومن يصدر مثل هذه الأحكام.

١٦٥ -وأعرب العديد من الوفود عن دعمها لأنشطة البرنامج الإنمائي في حالات الكوارث الطبيعية، على النحو الذي أذن به قرار الجمعية العامة ١٢/٥٢ باء، وفي الأعمال المتعلقة بالألغام. وأشار أحد الوفود إلى أن القرار ١٢/٥٢ باء منح البرنامج الإنمائي ولاية فقط في مجال الأنشطة التنفيذية، وليس في مجالات السياسات العامة أو الدعوة أو التنسيق. وطلب وفد آخر تحليل دور البرنامج الإنمائي في عمليات التسريح وإزالة الألغام، المرتبطة بالنُهج التمهيدي الوارد ذكره في خطط الأعمال ٢٠٠٠-٢٠٠٣، حيث أن تلك الأنشطة ينبغي أن يتم الاضطلاع بها بصورة عاجلة ولا تفسح مجالا لبناء القدرات في الأجل الطويل. وأشار الوفد أيضا إلى ضرورة إجراء مزيد من الدراسة للدور المحتمل للبرنامج الإنمائي في بناء القدرات في مجال مراقبة الأسلحة الخفيفة، في ظل غياب أي مؤسسة أخرى تابعة للأمم المتحدة تعمل في ذلك المجال.

١٦٦ -وفيما يتعلق بتمويل حالات التنمية الخاصة، أكدت بعض الوفود على ضرورة أن تؤخذ الموارد الإضافية من الميزانية الأساسية. وذكرت وفود أخرى أنه ينبغي أن يسمح للمكاتب القطرية، بالتشاور مع البلدان المستفيدة من البرنامج، باستخدام هدف تخصيص الموارد من الأموال الأساسية في إطار البندين ١-١ و ١-١-٢ المخصصة لها بقدر أكبر من المرونة، إذا كانت دعت الحاجة إلى العدول عن إطار تعاوني قطري ما في إحدى حالات الأزمات. وأشار أحد المتكلمين إلى أن التمويل من خارج الميزانية عادة ما يكون أمرا لازما، ولكن ينبغي ألا يطبق على أنشطة التأهب لحالات الطوارئ أو أنشطة ما بعد الصراع، حيث يقتضي الأمر التمويل من الموارد الأساسية. وفي ذلك الصدد، قد يكون بالإمكان زيادة مبلغ التمويل من الموارد الأساسية إلى ما يتجاوز السقف المحدد بنسبة ٥ في المائة لتلك الأغراض وكذلك لملاك موظفي شعبة التصدي للطوارئ ولتدريب الممثلين المقيمين. وطلب ممثل آخر معلومات عن المبلغ الإجمالي للموارد غير الأساسية المستخدمة في أنشطة ما بعد الصراع، وشدد معظم الوفود على ضرورة بحث هذه المسألة بمزيد من الدقة.

١٦٧ -وشدد معظم المتكلمين على ضرورة تعزيز البرنامج الإنمائي لشراكاته وتنسيقه مع جميع الجهات الفاعلة الأخرى العاملة في مجال حالات الأزمات وما بعد الصراع، تحاشيا للتداخل، ولا سيما على المستوي القطري. وفي ذلك الصدد، يجب على البرنامج الإنمائي أن يكفل سلامة التنسيق بين إدارة الأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام والشؤون السياسية

ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. كما ينبغي تحاشي أي تداخل مع مهام مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. وأثار أحد الوفود سؤالا بشأن كيفية مواءمة البرنامج الإنمائي بين ولايته وبين ولايات المؤسسات التي قد تؤدي متابعتها للاستقرار الاقتصادي الكلي إلى تفاقم حالات إنمائية خاصة.

١٦٨ -وذكرت وفود عديدة أن مهام شعبة التصدي للطوارئ ينبغي أن تبحث بحثا بدقة وخاصة فيما يتعلق بعلاقتها مع المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية. وأشارت بعض الوفود إلى عبء العمل الثقيل الواقع على عاتق الشعبة وعدم إمكانية التنبؤ ببيئة عملها.

رد مدير البرنامج

١٦٩ -شكر مدير البرنامج المجلس التنفيذي على تعليقاته وأشار إلى أنه ستجري مشاورات أخرى قبل تقديم أي تقرير آخر عن هذا الموضوع. وأكد أن البرنامج الإنمائي سوف يستند إلى المؤهلات التي يتمتع بها مواصلا عمله في مجال حالات الأزمات وما بعد الصراع، في حدود ولاياته. وستتم التدخلات فقط عندما يطلب إلى البرنامج الإنمائي ذلك. وأكد من جديد أن المزايا النسبية للبرنامج الإنمائي تكمن في وجوده في أي بلد قبل الأزمة وأثناءها وبعدها، وفي مرونته وثقته. بيد أن البرنامج الإنمائي يفهم إمكانيات وحدود دوره في الحالات الإنمائية الخاصة. وفيما يتعلق بمسألة الموارد، وافق على أنه يجب أن تتوافر العدالة، وأن هدف تخصيص الموارد من الأموال الأساسية في إطار البند ١-١-٣ ينبغي ألا يوجه نحو حالات الطوارئ البارزة. وأبدى تحفظات لديه في الوقت الراهن بشأن استخدام مزيد من الموارد الأساسية للحالات الإنمائية الخاصة نظرا لتدني مستوى تلك الموارد. وأشار إلى أن تلك الموارد ستزداد بالطبع بالقيمة المطلقة إذ تم بلوغ أهداف التمويل التي حددها المجلس التنفيذي. وأعرب عن أمله، كتدبير مؤقت، في أن يتم اجتذاب موارد غير أساسية لحالات الطوارئ الأقل وضوحا. وأعرب عن ترحيبه بالتعليقات الإيجابية على أعمال شعبة التصدي للطوارئ.

١٧٠ -وقد أحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير المعنون ''مواجهة التحديات: دور البرنامج الإنمائي في حالات الأزمات وما بعد الصراع والإنعاش، ٢٠٠٠-٢٠٠٣'' (DP/2000/18) ودعا مدير البرنامج إلى أن يقدم إلى المجلس في دورته العادية الأولى لعام ٢٠٠١، وثيقة تتضمن بشكل مسهب الدور المحدد للبرنامج الإنمائي في الحالات الإنمائية الخاصة وأن يقدم خططا عملية لزيادة تنفيذها بعد أن تجري عملية مشاورات كاملة وواسعة النطاق. كما أحاط المجلس علما بموجز التقييم المعنون ''الاشتراك في مجال عمل جديد في حالات ما بعد الصراع: دور البرنامج الإنمائي في دعم برامج إعادة الإدماج'' (DP/2000/14).

سابعا – الالتزامات بتمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

١٧١- عرض مدير البرنامج البند، وأشار إلى أنه رغم أن هناك عدة تطورات إيجابية للغاية يود أن يطلع عليها المجلس التنفيذي، فإن الموضوع الرئيسي لكلامه سيسبب الشعور بالإحباط. فكما هو مبين في التقرير المتعلق بالالتزامات بتمويل الميزانية العادية فيما يتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصناديق والبرامج المنتسبة إليه لعام ٢٠٠٠ وما بعده (DP/2000/CRP.6)، تشير الأرقام الأولية إلى أن تسعة أعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي سيزيدون مساهماتهم بالعملة المحلية لعام ٢٠٠٠ في حين سيواصل تسعة أعضاء آخرين تقديم مساهماتهم بمستواها الحالي. وزادت مجموعة كبيرة من البلدان المشمولة بالبرامج من التزاماتها، وهو ما يشكل بادرة إيجابية جدا على إيمانها المستمر بدور البرنامج الإنمائي. وتعهد ما مجموعه ١٢ بلدا مساهما، من البلدان المانحة والبلدان المشمولة بالبرامج على السواء، بزيادة مساهماتهم بالعملة المحلية بنسب مرموقة تبلغ ١٥ في المائة أو أكثر. وهذه البلدان هي ايرلندا، وإيطاليا، وبنغلاديش، وبنن، وبولندا، والجمهورية التشيكية، ورومانيا، وغانا، وفرنسا، ولختنشتاين، ولكمسبرغ، واليابان. وقد زادت ايرلندا مساهمتها بنسبة ٣٥ في المائة، في حين أن اليابان ستكون، بما قدمته من زيادة سخية جدا وهو مبلغ ٢٠ مليون دولار ليصبح مجموع المساهمة ١٠٠ مليون دولار، أكبر بلد مانح وحيد للبرنامج الإنمائي لهذا العام. ويعرب البرنامج الإنمائي عن تقديره البالغ لهذا الدعم.

١٧٢- وأوضح أنه على الرغم من هذه الزيادات، فهو لا يستطيع الإفادة بأن موارد الأنشطة الأساسية قد عاودت النمو. ومن أسباب ذلك استمرار المشاكل المتصلة بالعملات وطول المهلة المطلوبة في بعض البلدان المانحة قبل أن تتحول زيادة الدعم إلى زيادة في المساهمات. وانعدام النمو هذا يعزى بصورة أشمل إلى عدم تمكن البرنامج الإنمائي من ترجمة ما أبداه مانحون آخرون من رغبات صادقة في توفير الأموال إلى التزامات فعلية. ومعنى ذلك أن تكون إسقاطات إيرادات الميزانية العادية، أو إيرادات تمويل الأنشطة الأساسية، للبرنامج الإنمائي لعام ٢٠٠٠، بمبلغ قدره ٦٨٢ مليون دولار، أي قرابة نفس المبلغ في عام ١٩٩٩، وهو مبلغ أقل كثيرا من الرقم المستهدف للتمويل وقدره ٨٠٠ مليون دولار وهو الذي وافق عليه المجلس التنفيذي في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٩ عندما وافق على الإطار التمويلي المتعدد السنوات ٢٠٠٠-٢٠٠٣ فضلا عن الهدف الأعم المتمثل في معاودة زيادة موارد الأنشطة الأساسية بحيث تصل إلى ١,١ بليون دولار على مدى السنوات القليلة المقبلة. وانخفضت أيضا، ولكن بصورة طفيفة، المساهمات المقدمة إلى صندوق الأمم المتحدة

للمشاريع الإنتاجية، وإن كان أحد البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي قد انضم إلى مجموعة مانحي هذا الصندوق.

١٧٣- وقال إن أرقام عام ١٩٩٩ مخيبة للآمال بوجه خاص لأنها جاءت في الوقت الذي كان يتوقع فيه البرنامج الإنمائي أن يضع تلك المشاكل وراء ظهره بتنفيذ الإطار التمويلي المتعدد السنوات وتقديم التقرير السنوي الأول الذي يركز على النتائج في حزيران/يونيه ٢٠٠٠ وإدخال إصلاحات على خطط الأعمال المستهدفة للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣. وأشار إلى أن الخطوة اللازمة المتمثلة في الموافقة على تخفيض موظفي المقر بنسبة ٢٥ في المائة، أيا كانت أشكال التعاقد ومصادر التمويل، قد اتُّخذت، رغم قسوتها، كجزء من عملية أعم وهي إعادة تنظيم أهداف البرنامج الإنمائي. ومع ذلك فقد اضطرته الآن الحالة العامة للموارد إلى أن يتجاوز الحد الصحي لإعادة هيكلة المقر ويُدخل خفضا شاملا للتكاليف الإدارية للأنشطة الأساسية بنسبة ١٠ في المائة. وإذا كان التخفيض في المقر لا يزال خطوة معقولة من الناحية الاستراتيجية، فإن خفض التكاليف الميدانية سيؤدي إلى تآكل قدرة البرنامج الإنمائي على خدمة العمليات الميدانية. وعلى المانحين الذين يودون التأكد من الأداء أولا أن يضعوا في اعتبارهم المعوقات التي يواجهها البرنامج الإنمائي. ولن تتحقق إعادة بناء البرنامج الإنمائي إلا بجهد مشترك، تقبل فيه البلدان المشمولة بالبرامج أن تركز بصورة أكبر على أنشطة البرنامج الإنمائي، وتلتزم فيه الإدارة بالإصلاح ويفي فيه المانحون بالتزاماتهم بتقديم مزيد من الموارد.

١٧٤- ثم قدم مدير البرنامج عرضا عاما لتدابير الإصلاح التي جرى اتخاذها. وأبلغ المجلس التنفيذي بأنه عُقد اجتماع عالمي للممثلين المقيمين في غلين كوف في أوائل آذار/مارس ٢٠٠٠ لمناقشة التغيرات. وأوضح أن البرنامج الإنمائي يسير في المقر بسرعة في تبسيط عملياته وضمان أن يتم التركيز في نيويورك على إيجاد سبل أحدث وأفضل لتلبية احتياجات الميدان. وقد اعتمد الفريق التنفيذي خطة تفصيلية لتنفيذ ما أعلن عنه مسبقا من تخفيض الموظفين بنسبة ٢٥ في المائة. وبهذا سينخفض العدد الكلي لموظفي المقر بنسبة ٢٦ في المائة خلال السنتين المقبلتين، حيث سيُنقل ما نسبته ١٤ في المائة من المهام إلى الميدان وسيُلغى ما نسبته ١٢ في المائة من الوظائف. وبذلك يُستوعب في تلك الممارسة الخفض الشامل في تكاليف الأنشطة الأساسية وقدره ١٠ في المائة. وفي حين أن ذلك التخفيض قد اقتضته التزامات الإطار التمويلي المتعدد السنوات للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ للإبقاء على النمو الاسمي الصفري للميزانية وللوفاء بما تعهد به مدير البرنامج من إنفاق كل دولار جديد من موارد الأنشطة الأساسية في البرنامج، فلم يضع البرنامج الإنمائي الخطط لمواجهة هذا التحدي بهذه السرعة. وإذا كانت هذه الخطوة ستمكّن البرنامج الإنمائي من توفير ٥٠ مليون دولار على

مدى سنتين، فإن آثارها على الميدان ستكون واسعة النطاق بالنظر إلى أن ثلثي التكاليف الإدارية يجري تكبدها في الميدان.

١٧٥- وأكد مدير البرنامج أن الحالة الراهنة تتصل بالأمم المتحدة ودورها في التنمية وتتصل بمواجهة تحديات ألفية جديدة استنادا إلى اقتناع حقيقي بأن من الممكن إحداث تغيير من خلال تضييق الفجوة بين الأغنياء والفقراء. وتتصل الحالة الراهنة أيضا بسبل مساعدة البلدان لا على التواؤم مع العولمة فحسب، بل على أن تجني منها أيضا فوائد حقيقية ملموسة. وسيُلحق عدم توافر مستوى كاف من التمويل للأنشطة الأساسية أضرارا بالغة بكثير من البرامج في جميع أنحاء العالم. وأشار إلى أن الموارد البرنامجية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وهي المنطقة التي تتصدر أولويات البرنامج الإنمائي، قد هبطت بنسبة ٤٨ في المائة تقريبا منذ عام ١٩٩٢، رغم أن احتياجاتها الآن أكبر منها في أي وقت مضى. وإذا ما جرى حساب هذا الانخفاض بحيث يؤخذ التضخم في الاعتبار، فإنه سيصل إلى نسبة أفدح وهي ٦٠ في المائة. وأكد أن البرنامج الإنمائي يحرز، هو وشقيقاته الوكالات في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية والشركاء الآخرون، تقدما حقيقيا في التصدي للفقر العالمي. إلا أن هذا الجهد يحتاج إلى موارد كافية. كما أن القدرة على تعبئة الموارد لتمويل أنشطة البرنامج الإنمائي غير الأساسية تتوقف على القدرة على الاستفادة بأقصى درجة من الفعالية من موارد أنشطته الأساسية. وأعرب عن أمله في هذا السياق في أن يأتي مدد إضافي من المانحين في عام ٢٠٠٠ للمساعدة على إرجاء الأزمة.

١٧٦- وعرض مدير البرنامج لخمس نقاط أمام المجلس التنفيذي بشأن الدروس العامة المستفادة من الأزمة الراهنة: أولها أن على البرنامج الإنمائي أن يظل متمسكا بالتزامه الأكيد بجدول أعماله العام للإصلاح؛ وثانيا، أن يمضي البرنامج الإنمائي قدما باستراتيجيات وشراكات جديدة للأنشطة غير الأساسية تساعده على جمع موارد إضافية واستخدام خبرات جديدة؛ وثالثا، أن بإمكان البرنامج الإنمائي أن يستفيد من النماذج الإيجابية التي يوفرها برنامج متطوعي الأمم المتحدة وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة اللذان سجل كلاهما زيادة في المساهمات في عام ٢٠٠٠؛ ورابعا يتعين توسيع نطاق الدعم السياسي للبرنامج الإنمائي وتعزيز هذا الدعم؛ وخامسا، يلزم أن يُترجم الدعم السياسي إلى إجراءات عملية. وفيما يتعلق بالنقطة الخامسة، أكد ضرورة التماس سبل أفضل لتأمين التزام متعدد السنوات من المانحين يتسم بمزيد من الطابع الرسمي والشفافية. وعلى الرغم من أن البرنامج الإنمائي سيظل يُمول من واقع التبرعات، فإنه يقترح إنشاء آلية لتمويله تشبه عموما آلية تمويل وكالة التنمية الدولية. والفكرة التي يقوم عليها هذا الاقتراح هي أن العمل بترتيب مؤسسي في تمويل البرنامج الإنمائي على شاكلة آلية تمويل وكالة التنمية الدولية سيوفر له التزاما متعدد

السنوات يمكن التنبؤ به ويعتمد على الضغط الذي يمارسه أعضاء جماعة المانحين على بعضهم البعض لضمان التقاسم العادل للأعباء. وهذا الترتيب له جاذبيته لدى المانحين لأنه يتيح إمكانية وضع الموارد والمالية للتعاون الإنمائي الذي تقوم به الأمم المتحدة على أساس متين في وقت ستكبدها فيه تحديات العولمة ثمنا باهظا في حالة غياب هذا الأساس المتين.

١٧٧- وأوضح مدير البرنامج أن من السبل الموصلة إلى بلوغ هذا الهدف عقد اجتماع على مستوى الوزراء لغرض محدد وهو مناقشة خطة من هذا القبيل وإقرارها. وسيكون موعد هذا الاجتماع وجدول أعماله موضع مشاورات مباشرة، ويمكن عقده في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ أي بالتزامن تقريبا مع وقت انعقاد مؤتمر قمة الألفية حيث يكون حضور شخصيات رفيعة المستوى أمرا مضمونا بالفعل.

١٧٨- وأنهى كلامه بأن وعد بمواصلة العمل على أن يكون البرنامج الإنمائي أبعد عن البيروقراطية وأن ينتظم بما يتفق على نحو أوضح مع أهداف مؤسسية مركّزة وأن يكون تنظيمه على النحو الذي يجعله مصدر دعم للميدان، وأن يعمل كمنظمة للمعرفة تتيح التبادل العالمي للابتكارات التي يتم التوصل إليها على الصعيد الميداني. ولكنه أكد على أنه رغم أن إضفاء عناصر الدينامية والتركيز والأهمية على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي يمثل عمله محور التعاون الإنمائي هو أمر قريب المنال جدا، فإن ذلك لن يتحقق في غيبة أي بادرة حقيقية مباشرة تدل على أن الموارد الموجهة لتمويل الأنشطة الأساسية ستطرأ عليها زيادة كبيرة. وفي حالة حدوث ذلك، فسيتعين عليه أن يعود إلى المجلس في عام ٢٠٠١ بمقترحات لإنهاء نظام تمويل أنشطة التعاون الإنمائي للأمم المتحدة من الميزانية العادية، بصورته المعروفة الآن. وشدد على أن الوقت قد حان تماما لكي تُكسر دورة تقلص موارد الأنشطة الأساسية وإلا فإنها لن تكسر قط.

١٧٩- وأدلى مدير شعبة تعبئة الموارد ببيان تناول فيه الأمور البارزة في التزامات — و/أو تقديرات التزامات - تمويل الميزانية العادية الخاص بالبرنامج الإنمائي والصناديق والبرامج المنتسبة إليه لعام ٢٠٠٠ وما بعده، بصيغتها الواردة في الوثيقة DP/2000/CRP.6.

١٨٠- وقدم مدير مكتب شؤون التقييم تقريرا شفويا عن النتائج الناشئة للإطار التمويلي المتعدد السنوات للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣، وأشار إلى أن التقرير السنوي الذي يركز على النتائج، المقرر تقديمه إلى الدورة السنوية لعام ٢٠٠٠، سيكون هو الخطوة التالية في تنفيذ عملية الإطار التمويلي المتعدد السنوات. وقال إن هذا التقرير هو أول تقييم وافٍ لأداء البرنامج الإنمائي، لأنه يتناول الأداء والموارد بصورة متكاملة، مما يمكن البرنامج الإنمائي من تدعيم مواطن قوته وتسليط الضوء على المسائل المثيرة للقلق. وستُدرج في التقرير أهم النتائج

والمخرجات بالنسبة لجميع الأهداف الستة للإطار التمويلي المتعدد السنوات، وستُحلل فيه بمزيد من التفصيل الأهداف الفرعية الثلاثة التي سُلط عليها الضوء لعام ١٩٩٩ وهي (أ) تعزيز قدرة مؤسسات الحكم الرئيسية على تحقيق التنمية التي تركز على البشر وتعزيز التماسك الاجتماعي؛ (ب) تشجيع التنمية التي تركز على الفقر، والحد من الاستضعاف؛ (ج) المتابعة الفعالة والمتكاملة للمؤتمرات العالمية للأمم المتحدة في سياق التنمية البشرية المستدامة. وأشار إلى أن التقرير السنوي الذي يركز على النتائج يتضمن ملاحظات بشأن صلاحية وملاءمة البرامج التي ينفذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. أما التحليل الأساسي الذي يتضمنه التقرير فيتناول الاتجاهات السائدة وأبرز التطورات، ويقارن بين الأداء والمسائل الطارئة. والهدف من هذه المنهجية هو تعزيز الجهود المبذولة في التقييم والتعلُّم فضلا عن تدعيم المساءلة التنفيذية. ثم أكد على أن نتائج التقرير السنوي الذي يركز على النتائج لعام ١٩٩٩ تبيِّن أن البرنامج الإنمائي يسبح ضد التيار فيما يتعلق بنواتجه ونفقاته. ويتناول التقرير أيضا بالتفصيل النتائج المتصلة بالفقر وشؤون الحكم. وقال إن الخطوات المقبلة تتضمن تنقيح إطار النتائج الاستراتيجية، بحيث يستخدم هذا الإطار كأداة إدارية، مع استخدام التقرير السنوي الذي يركز على النتائج كأساس حافل لتحسين الأداء مستقبلا؛ وتدعيم تطور هذه المنهجية؛ وتعزيز الميزة النسبية للبرنامج الإنمائي؛ وتحديد المنتجات والخدمات الناشئة والاستفادة منها.

[**ملاحظة**: ترد في المرفق ملخصات البيانات التي أدلت بها الوفود (انظر الصفحة ٥٧ من الأصل الانكليزي).]

١٨١- وأعرب مدير البرنامج، في معرض رده على التعليقات التي أثيرت أثناء المناقشة، عن شكره للمجلس التنفيذي لإدراكه خطورة الحالة الراهنة. وعن تقديره للمانحين التسعة الذين زادوا مساهماتهم والمانحين التسعة الذين حافظوا على مستوى مساهماتهم كما هو. وقال إن الأزمة المالية قد أثرت تأثيرا خطيرا على البرامج التي يضطلع بها البرنامج الإنمائي، إلى الحد الذي جعله يمر بحالة عجز مالي واضطره إلى إدخال تخفيضات قاسية. وضرب المدير مثلا على ذلك فقال إن البرامج المنفَّذة في أفريقيا قد جرى تخفيضها بالقيم الحقيقية بنسبة ٦٠ في المائة. وفيما يتعلق بموزامبيق، التي كانت موضع جلسة إحاطة غير رسمية بالأمس، لم يُلتزم فعلا من الأموال المطلوبة لعام ٢٠٠٠ إلا بمبلغ ٤,٥ ملايين دولار. وبالنسبة لذلك البلد، فإن الأموال الوحيدة التي توافرت لمعالجة أزمة الفيضانات كانت من البند ١-١-٣ لهدف تخصيص الموارد من أموال الأنشطة الأساسية. وعلى هذا فإن الافتقار إلى الموارد يقوض علاقات الثقة والفعالية والمرونة بين البرنامج الإنمائي والبلدان التي تنفذ بها برامج. وقد تعين على البرنامج الإنمائي أن يغلق الباب على الاحتياجات والمطالب الجديدة. وبحلول ٢٠٠١،

سيكون قد تراكم العجز ولن تعود هناك صلاحية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي العالمي الذي يعتمد في تمويله على المساهمات في الميزانية العادية.

١٨٢- على أن الاقتراح الداعي إلى النظر في استخدام آلية للتمويل على غرار آلية وكالة التنمية الدولية لا يشكل دعوة إلى الاستعاضة عن الإطار التمويلي المتعدد السنوات. ومع ذلك تدعو الحاجة إلى النظر في سبب عدم وجود آلية إنفاذ في ذلك الإطار. وأوضح أن الهدف من اقتراحه هو الانتقال من نظام طوعي تماما إلى نظام طوعي أيضا ولكنه يقوم على عنصر ''الإلزام الذاتي''. ومع ذلك فلن تتضمن الآلية المقترحة عنصري الإنفاذ القانوني والمشروطية اللذين يتضمنهما نظام وكالة التنمية الدولية. ويمكن استخدام الاجتماع الوزاري المقترح عقده في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ للحصول على التأييد لاتباع نهج أقوى. وليس لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الشعبية الواضحة التي لصناديق وبرامج الأمم المتحدة الأخرى. ويتعين أن يكون التنظيم مركّزا وجذابا للحصول على الأموال. ولا ينحصر البرنامج الإنمائي في كونه شبكة يتجسد وجودها في نظام المنسقين المقيمين، بل إن هناك تسليما أيضا بأنه يشكل الوجود القطري للأمم المتحدة في تلك البلدان. فإن لم يتم التصدي لهذه المسألة، فإن طابع البرنامج الإنمائي ذاته باعتباره ذا وجود عالمي سيكون مهددا بالأخطار. وإن لم يحرز أي تقدم خلال السنة المقبلة، فسيتعين أن يعود المدير إلى المجلس مرة أخرى في عام ٢٠٠١ بتدابير جذرية وقاسية. لأن البرنامج الإنمائي يمر الآن بمنعطف عصيب.

١٨٣- وباسم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، أعرب مدير البرنامج عن امتنانه للتبرعات التي أعلنت في الدورة الحالية. كما أعرب عن شكره للبلدان التي زادت من مساهماتها والبلدان التي تحملت ''عبئا أكبر'' من حيث التمويل.

١٨٤- وقد أحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير الشفوي عن النتائج الناشئة للإطار التمويلي المتعدد السنوات.

١٨٥- كما أحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير المتعلق بالالتزامات بتمويل الميزانية العادية فيما يتعلق بالبرنامج الإنمائي والصناديق والبرامج المنتسبة إليه لعام ٢٠٠٠ وما بعده (DP/2000/CRP.6 و DP/2000/CRP.9 و Rev.1).

ثامنا – تقييم العلاقة بين مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

١٨٦ –قدم مدير البرنامج المعاون الموجز التنفيذي عن تقييم العلاقة بين مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (DP/2000/13) ومذكرة عن تقييم العلاقة بين مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع والبرنامج الإنمائي: استعراض مشترك للتوصيات (DP/2000/CRP.8). وصرح بأن التقييم يمثل علامة بارزة وهامة في العلاقة بين المكتب والبرنامج الإنمائي. ولقد مضت ست سنوات على إنشاء المكتب بوصفه كيانا ''منفصلا وقائما بذاته'' من كيانات الأمم المتحدة. ويضطلع المكتب حاليا بتنفيذ أكبر حجم من الأنشطة التشغيلية الممولة من البرنامج الإنمائي بالمقارنة مع وكالات الأمم المتحدة. وأشار مدير البرنامج المعاون إلى أن البرنامج الإنمائي اقترح إجراء تقييم لأنه يقر بأهمية قيام علاقات إيجابية بين المكتب والبرنامج الإنمائي. بيد أن هذه العلاقة في حاجة إلى زيادة تطويرها وتخصيص المزيد من الجهد لعملية التفكير وإجراء الحوار بين المنظمتين قبل الانتهاء من وضع استراتيجية واضحة للمستقبل. وسوف تحتاج المنظمتان إلى اتخاذ ما يلزم من خطوات دون أن تهملا بالطبع ولايتيهما التشريعيتين. وأشار أيضا إلى أن البرنامج الإنمائي والمكتب قد ارتأيا أن التوصيات ١، و ٢ (د)، و ٤، و ٦ (ج)، و ٨، و ٩، هي توصيات مقبولة بصيغتها الحالية وأنهما قد بدأتا في تنفيذها على الفور. واستلزمت توصيات أخرى مناقشات إضافية بين المنظمتين. فالتوصيتان ٢ (أ)، بشأن تحديد المسؤوليات، و ٣، بشأن خيارات مستقبل لجنة التنسيق الإداري، استلزمتا إجراء اللجنة مزيدا من المداولات، كما استلزمت التوصية ٣، إجراء مشاورات مع الأمين العام. وبالنسبة للتوصية ٢ (ب)، بشأن أوجه التداخل، فسوف يتناولها البرنامج الإنمائي والمكتب بشكل ثنائي. وبالنسبة للتوصية ٥، بشأن تعبئة الموارد، فسيجري إجراء المزيد من المناقشات بشأنها، مع مراعاة التشريع القائم، والرأي الذي أبدته كلتا المنظمتين، ووافق عليه في الآونة الأخيرة المكتب والبرنامج الإنمائي، ومؤداه أن دور المكتب في التنفيذ على نطاق المنظومة لن يتقوض بأي جمع مباشر للأموال. أما بالنسبة للتوصيتين ٦ (أ) و (ب) بشأن طرائق التنفيذ المتعلقة بالبرنامج الإنمائي فسينظر فيهما المجلس التنفيذي عقب تقديم تقييم مستقل للتمويل غير الأساسي المتعلق بالبرنامج الإنمائي خلال الدورة السنوية لعام ٢٠٠١، مع ملاحظة أن إجراء أي مناقشة بشأن طرائق التطبيق والتنفيذ المتعلقة بالبرنامج الإنمائي سيترتب عليها آثار بالنسبة للمكتب. وبالنسبة للتوصية ٧، بشأن مبادئ تمويل المكاتب القطرية، فسينظر فيها المجلس التنفيذي خلال دورته العامة الثالثة لعام ٢٠٠٠.

١٨٧ -وذكر المدير التنفيذي أن المجلس التنفيذي قد أنشأ المكتب ككيان خدمي اعتمد مدونة سلوكيات بالنسبة لعمله اليومي مع العملاء ذوي الأهمية الأساسية. وتعني طبيعة التمويل الذاتي التي يتسم بها المكتب أن المنظمة ليس لديها أي دخل آخر خلاف رسوم الإدارة وتكاليف الدعم التي يجري تحصيلها مقابل ما يقدم من خدمات. وعلاوة على ذلك، يحتاج المكتب إلى التنافس للحصول على الأعمال. وأشار إلى أنه قد تم حث جميع العملاء على استعراض تجربتهم مع المكتب من وقت لآخر، لا سيما لتحديد ما إذا كانوا يواصلون الحصول على قيمة ما يقدمونه من مال. وأكد المدير التنفيذي أيضا أن المكتب يرحب بالتقييم المقترح من البرنامج الإنمائي للعلاقة بين المنظمتين. وفيما يتعلق بالوثيقة DP/2000/CRP.8، أكد أن المكتب يعتزم استمراره كطرف في المناقشات المقبلة. ويجري العمل حاليا بشأن جميع التوصيات الموجهة إلى المكتب، وهو ما سيقدم عنه المدير التنفيذي تقريرا دوريا إلى المجلس التنفيذي. وأشار إلى أن التوصية المتعلقة بمشاركة المكتب في أنشطة جمع الأموال، بالتعاون مع البرنامج الإنمائي وباسمه، يرتأي البعض أنها تطور ثوري حيث أن المجلس التنفيذي، عند إنشاء المكتب، ذكر بوضوح أن المكتب لا يجب أن يشارك في الأنشطة التمويلية. وفي حين أن المدير التنفيذي ذكر أن المكتب لا يعتزم المشاركة في جمع الأموال، فإنه أشار إلى أن المكتب قام، في بعض المناسبات، بمساعدة الممثلين المقيمين والمكاتب الإقليمية التابعة للبرنامج الإنمائي في تعبئة الموارد، عندما طُلب منه ذلك. وفي هذه الحالات، أصبحت جمع الأموال موارد للبرنامج الإنمائي. واختتم بيانه بالإشادة بالأسلوب الممتاز الذي أعد به تقرير التقييم.

١٨٨ -ورحب كثير من المتكلمين بالتقييم وأعربوا عن أملهم في أن يسهم، من خلال مناقشة جوانبه الإيجابية والسلبية على السواء، في تحسين العلاقات بين المكتب والبرنامج الإنمائي. كما رحب كثير من الوفود بالوثيقة DP/2000/CRP.8، وخاصة لتضمنها الخطوات اللازم اتخاذها فورا. وذكروا أن الورقة تساعد على إيضاح الأدوار والإجراءات المطلوبة. وأشار عدد من المتكلمين إلى تأخر صدور الوثائق، بما في ذلك صدورها بمختلف اللغات، مما جعل من الصعب مشاركتهم بفعالية في الدورة الحالية. وجرى تشجيع مواصلة الحوار، بغرض تحديد وتعيين الأدوار التي سيضطلع بها كل من المنظمتين. وذكر أحد الوفود أنه كان من المفيد أن تردّ التقارير المقدمة من كل منظمة على نقاط الانتقادات التي أثارها فريق التقييم على أساس كل نقطة على حدة. وينبغي إيضاح الجوانب التي لا تعتزم الأمانات اتباع التوصيات بشأنها.

١٨٩ -وأعربت جميع الوفود عن تأييدها القوي للحاجة إلى تعيين مسؤوليات كل منظمة على حدة بصورة واضحة (التوصية ٢ (أ))، على أن يتم في الوقت ذاته الإبقاء على

الترتيبات الهيكلية الحالية (التوصية ١). وينبغي تصحيح أوجه التداخل الموجودة، مثل تلك القائمة في مجال الأنشطة المتعلقة بالأزمات وفترة ما بعد الصراعات. وأشارت متكلمة إلى أن المكتب والبرنامج الإنمائي على السواء قد عملا في بلدها خلال فترة ما بعد الصراع وحققا نتائج إيجابية، خاصة وأن دور كل من المنظمتين كان محددا تحديدا جيدا وأن العلاقات الشخصية كانت إيجابية. وأوضح وفدان أنه سيكون هناك دائما، حتى في ظل أحسن النوايا، بعض التضارب بين المنظمتين استنادا إلى طبيعة الترتيبات المؤسسية. وطلب بعض الوفود التزام الحيطة إزاء احتمال مشاركة المكتب في أنشطة أخرى بخلاف الأنشطة التنفيذية، محذرين من أن ذلك يعني إنشاء وكالة جديدة من وكالات الأمم المتحدة.

١٩٠ -وأكد بعض المتكلمين الحاجة إلى إيلاء اهتمام عميق بالتوصية ٣ المتعلقة بلجنة التنسيق الإداري. فقد اقترح أحد الوفود أن يضطلع الأمين العام واللجنة بالمسؤولية عن الرقابة على المكتب وتوجيهه، متسائلين عن ماهية السلطة المباشرة التي سيضطلع بها المجلس التنفيذي في حالة عدم القيام بذلك. وطلب بعض المتكلمين وضع جدول زمني لتنفذ هذه التوصية وغيرها من التوصيات التي لم يوضع بشأنها إطارات زمنية محددة.

١٩١ -وفيما يتعلق بالتوصية ٥، بشأن تعبئة الموارد، أكد معظم المتكلمين أن إجراء المزيد من المناقشات بين المنظمتين سوف يساعد على تحديد دور المكتب في هذا المجال بشكل أوضح. وطُلب أيضا التشاور مع اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية قبل إعادة عرض المسألة على المجلس التنفيذي. وذكر كثير من المتكلمين أنه سيكون من الخطأ أساسا مشاركة المكتب بذاته في أنشطة جمع الأموال وأعربوا عن غبطتهم إزاء إيضاح المدير التنفيذي لهذه المسألة خلال العرض الذي قدمه.

١٩٢ -وأعرب كثير من المتكلمين عن توقعهم أن تعرض نتائج تقييم التمويل غير الأساسي على المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ٢٠٠١ فيما يتعلق بالتوصية ٦ بشأن طرائق التنفيذ. واقترح أحد الوفود أن يحدد البرنامج الإنمائي، على أساس تنافسي، الجهة المسؤولة عن التنفيذ التي تحقق أكبر قدر من فعالية التكاليف والكفاءة. ولا ينبغي اللجوء إلى التنفيذ المباشر إلا في حالة عدم وجود وكالة منفذة قادرة على تنفيذ المشروع أو راغبة في ذلك. وساد ترحيب بأن تقوم فرقة العمل المشتركة بين البرنامج الإنمائي والمكتب بمواصلة دراسة هذه التوصية. وأشار أحد الوفود إلى أن معظم الأنشطة الجارية في بلده يجري تنفيذها بواسطة جهات وطنية، رغم أن المكتب لديه حافظة كبيرة من مشاريع البنك الدولي ومرفق البيئة العالمية. وأعرب ذلك الوفد عن أمله في أن تتاح مستقبلا هذه المشاريع أمام الوكالات الوطنية للتعاقد عليها مع الاستعانة بالخبراء الوطنيين لزيادة تحسين الخبرة الفنية الوطنية. وذكر

متكلم آخر أن مسألة طرائق التنفيذ ترتبط بعملية التخريج من فئة لأخرى لزيادة حوافز النظام بالنسبة لتلك العملية.

١٩٣ -وطُلب إجراء مشاورة مع اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن التوصية ٧ فيما يتعلق بمبادئ تمويل المكاتب القطرية. واقترح أحد الوفود زيادة تواتر الاستعانة بمراجعين خارجيين للحسابات في هذا السياق. وذكر أن إجراء عمليات استعراض داخلية كاملة سيكفل استعادة تكاليف البرنامج الإنمائي المتعلقة بخدمات المكاتب القطرية المقدمة إلى المكتب وسيكون من شأنه قيام البرنامج الإنمائي بإيضاح مصاريف الخدمات المقدمة من المقار المركزية.

١٩٤ -وتتطلع الوفود إلى إجراء المزيد من المناقشة بالنسبة للتوصية ٨، بشأن الإبلاغ المالي، والتوصية ٩، بشأن المسائل الإدارية، خلال الدورة العادية الثالثة لعام ٢٠٠٠. ويلزم إجراء مشاورة مع اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن مسألة الإبلاغ المالي. وقد أكد أحد الوفود أهمية تحديد الرسوم في التوصية ٩.

١٩٥ -وتتطلع جميع الوفود إلى عملية الإبلاغ القادمة إلى المجلس بشأن تنفيذ التوصيات الواردة في التقييم. وطلب بعض المتكلمين تقديم تقرير شامل خلال الدورة السنوية لعام ٢٠٠١ وتقارير مرحلية، حسب الاقتضاء، في الدورات التي ستعقد قبل ذلك. وأشير الى ضرورة وضع جدول زمني للتوصيات التي تحتاج إلى إجراء مزيد من الحوار.

١٩٦ -وأعرب مدير البرنامج المعاون عن شكره للوفود لما قدمته من مداخلات قيمة، وأضاف أنه سيجري اتخاذ التدابير الملائمة لكفالة تقديم جميع الوثائق إلى المجلس التنفيذي وعرضها عليه في الوقت المطلوب خلال الدورات القادمة. وبالنسبة لمسألة تحديد المسؤوليات بين المنظمتين، أكد أن لجنة التنسيق الإداري ستناقش القضية وأن مدير البرنامج والمدير التنفيذي سيقدمان تقريرا إلى المجلس وفقا لذلك. وأكد أن الإبلاغ المالي سيكون أكثر دقة قياسا على ما سبق. وكرر ما ذكر في الوثيقة DP/2000/CRP.8 بأن شُعبة الاستجابة لحالات الطوارئ التابعة للبرنامج الإنمائي ستتشاور مع المكتب فيما يتعلق بأوجه التداخل المحتملة في مجال حالات الأزمات وما بعد الصراع. وأشار إلى أن المكتب ينفذ ٨٥ في المائة من هدف تخصيص الموارد من الأموال الأساسية المتعلق بالبند ١-١-٣، ومن ثم فإن أوجه التداخل لا تحدث إلا في النسبة الباقية التي تبلغ ١٥ في المائة. وردا على سؤال، ذكر أن التقييم قد تم بالتعاون الوثيق مع المكتب الذي أكد الصلاحيات الممنوحة في هذا الشأن.

١٩٧ -وقد أعرب المدير التنفيذي للمكتب عن شكره للبرنامج الإنمائي على المبادرة التي اتخذها بإجراء التقييم وأكد أنه قد تم مشاورة المكتب فيما يتعلق بالصلاحيات وتشكيل فريق

التقييم. وبالنسبة لمسألة الإبلاغ المالي، أشار إلى أن المكتب خصص أموالا إضافية للإبقاء على نظم الإبلاغ المالي التي تتم يدويا في الوقت الذي يجري فيه وضع النظم المؤسسية الجديدة، مما يتيح التقارير أمام المجلس التنفيذي والمديرين الوطنيين. وسيجري تزويد المجلس التنفيذي باستجابة مرتدة إضافية بشأن المسألة. ثم كرر القول بأن التوصية المتعلقة بأوجه التداخل في مجال حالات الأزمات وما بعد الصراع ما زالت موضع مشاورات بين المكتب والبرنامج الإنمائي. وذكر أيضا أنه يفهم أن المجلس التنفيذي لديه سلطة كاملة على المكتب، تماثل سلطته التي يمارسها على البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، استنادا إلى التشريع الذي أقرته الجمعية العامة والمجلس التنفيذي ذاته. ويمكن أن يُطلب إلى مكتب الشؤون القانونية تقديم رأيه في هذا الصدد. وبالنسبة لمسألة طبيعة ونطاق أنشطة المكتب، ذكر المدير التنفيذي أن المكتب منظمة خدمية قائمة على الطلب، ولا يمكن أن توجد مستقلة عن عملائها. فإذا انخفض الطلب على خدماتها، يتعين عليها حينئذ خفض نشاطها، حتى بالنسبة لمستويات ملاك الموظفين باعتبار أن الجهة التي تقدم الخدمات وليس لديها أسواق لا يمكنها أن توجد في معزل عن عملائها. وأشار إلى أن مستوى الاتصال بينه وبين مدير البرنامج مستوى ممتاز، حيث تعقد اجتماعات شهرية بينهما وتتخذ إجراءات للمتابعة.

١٩٨ - وقد أحاط المجلس التنفيذي علما بالموجز التنفيذي عن تقييم العلاقة بين مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (DP/2000/13) والمذكرة المتعلقة بتقييم العلاقة بين مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي: استعراض مشترك للتوصيات (DP/2000/CRP.8) كما قرر المجلس العودة إلى هذا البند خلال الدورة السنوية لعام ٢٠٠١.

تاسعا - أطر التعاون القطري والمسائل ذات الصلة

١٩٩- عرض مدير البرنامج المعاون ملاحظات مدير البرنامج بشأن المساعدة المقدمة إلى جمهورية الكونغو (DP/2000/12)، وأفغانستان (DP/2000/16) وأطر التعاون القطري الثانية لكل من كازاخستان (DP/CCF/KAZ/2) وقيرغيزستان (DP/CCF/KYR/2، و Corr.1)، وزمبابوي (DP/CCF/ZIM/2)، والتمديدات الأولى لثمانية أطر للتعاون القطري في منطقة البحر الكاريبي تتعلق بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية (DP/CF/TCDC/1/EXTENSION 1) ولإطار التعاون الإقليمي في منطقة أمريكا اللاتينية (DP/PCF/RLA/1/EXTENSION 1). كما عرض تقرير مخصصات هدف تخصيص الموارد من الأموال الأساسية للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣ (DP/2000/17)، منوها إلى أن مدير البرنامج سيجري في جميع البنود البرنامجية تسوية تناسبية لمستويات البرمجة تتفق مع تقديرات الموارد الأساسية المتاحة.

٢٠٠- وأعرب أحد الوفود عن أسفه لاستمرار الاتجاه الانكماشي للموارد التي تقدم على الصعيد الإقليمي، على نحو ما يفصح عنه التمديد الأول لإطار التعاون الإقليمي لأمريكا اللاتينية (DP/RCF/RLA/1/EXTENSION 1). وقال إن تخفيض المخصصات على الصعيد الإقليمي في أمريكا اللاتينية جرى على ما يبدو بمعدل يفوق معدل التخفيض الذي طرأ على البرامج الوطنية في المنطقة. ونوه المتكلم بالمزايا الواضحة لوجود البرنامج القطري لا سيما في منطقة يتحقق فيها تعاون إيجابي بين البلدان.

٢٠١- وأشار وفد آخر إلى أنه يتعين، في أطر التعاون القطري، إدراج مزيد من المعلومات عن العمليات المشتركة بين الوكالات التي تُجرى على الصعيد القطري، وخاصة فيما يتصل بأطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والتقييمات القطرية المشتركة. ورحب المتكلم أيضا بالتأكيدات المعطاة بشأن تقديم المساعدة إلى جماعات المستضعفين في كازاخستان، واقترح أن يتعاون البرنامج الإنمائي مع الوكالات الثنائية في مجال تعزيز فرص العمل في هذا البلد. وأعرب عن أسفه لأن تقرير إطار التعاون القطري لقيرغيزستان قُدم إلى المجلس التنفيذي في وقت متأخر للغاية وهو ما لم يتح تقديم تعليقات وافية عليه.

٢٠٢- وعلقت عدة وفود على مذكرة مدير البرنامج بشأن تقديم المساعدة إلى أفغانستان. وامتدح أحد المتكلمين إيلاء التركيز للمسائل الجنسانية ومسائل حقوق الإنسان وطلب الاطلاع على أرقام الموارد العامة التي سيخصصها البرنامج الإنمائي لأفغانستان في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣. ورحب متكلم ثانٍ بالعمل بمؤشرات الأثر، وتمنى أن تسهم المساعدة في تخفيف معاناة السكان في أفغانستان. وحذرت وفود أخرى من المشاكل السياسية

والاجتماعية الخطيرة، بما فيها الاتجار بالمخدرات، ورأت أنها تشكل عقبة بوجه عملية التنمية في أفغانستان، وأن تدخلات البرنامج الإنمائي على صعيد المجتمعات المحلية وفي مجال إحلال المحاصيل يمكن أن تتأثر سلبا بهذه المشاكل. وأبدى متكلم آخر استعداد حكومته فتح أسواقها أمام المنتجات الأفغانية.

٢٠٣- ولاحظ أحد الوفود أن التعاون الثنائي بين حكومته وجمهورية الكونغو سيستأنف الآن بعد التحسن الذي طرأ على الوضع هناك، وتمنى أيضا أن يجري التعاون مع البرنامج الإنمائي على الصعيد القطري.

٢٠٤- وأعربت الممثلة الدائمة لكازاخستان عن تقديرها للتعاون مع البرنامج الإنمائي في بلدها ولاحظت أن إطار التعاون القطري الثاني استند إلى خبرة إيجابية وتنسيق جيد خلال الفترة المشمولة بإطار التعاون القطري الأول.

٢٠٥- وأفاد مساعد مدير البرنامج ومدير المكتب القطري لآسيا والمحيط الهادئ المجلس التنفيذي بأن إجمالي تمويل المساعدة المخصصة لأفغانستان للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣ يقترب من ١٢,٢ مليون دولار. ولاحظ أن البرنامج الإنمائي يبحث باستمرار عن أساليب للعمل في أفغانستان تضمن له أقصى فعالية في تقديم المساعدة الإنمائية. وقال إن النُهج المجتمعي تقليد راسخ الجذور في الثقافة الأفغانية وإن التقييم الموضوعي لمبادرة القضاء على الفقر وتمكين المجتمعات المحلية الذي أجري في عام ١٩٩٩ سيتاح للمجلس التنفيذي إذا طلبه.

٢٠٦- وأقرت مساعدة مدير البرنامج ومديرة المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بالأهمية البالغة للأنشطة القطرية. ولاحظت أهمية أطُر التعاون الإقليمي والبرامج دون الإقليمية في الوقت الراهن الذي يتسم بمحدودية الموارد لأنها تكمل البرامج القطرية وتعمل كعناصر حافزة للأنشطة المنفَّذة في المنطقة. وقالت إنها لا تعتقد أن إطار التعاون القطري الإقليمي في المنطقة تعرض لخفض غير متناسب عند مقارنته بالمخصصات الوطنية، وأكدت مع ذلك أنها ستراجع هذه المسألة. وأشارت إلى أنه سيجري حوار مكثف مع حكومات أمريكا اللاتينية في سبيل الإعداد لإطار التعاون القطري الإقليمي المقبل.

٢٠٧- ورحب المدير بالنيابة للمكتب القطري لأفريقيا بالتعليقات المتصلة بجمهورية الكونغو، ولاحظ أن ازدياد فرص السلام سيؤدي إلى استئناف الأنشطة البرنامجية بمعدلها الطبيعي. وقال إن هدف التعاون الذي يبذله البرنامج الإنمائي يتمثل في دعم مبادرة السلام في الكونغو وتقديم العون للمجتمعات المحلية الأكثر تضررا بالحالة. وأكد أن البرنامج الإنمائي سيتعاون تعاونا تاما مع الوكالات الثنائية على الصعيد القطري، ولاحظ أن إطار التعاون

القطري الثاني لزمبابوي أُعِد بالتعاون مع مؤسسات بريتون وودز على الصعيد القطري وعلى صعيد المجتمع المدني.

٢٠٨- وأبرزت نائبة الممثل المقيم في زمبابوي الدور التعاوني الذي قامت به مؤسسات بريتون وودز فيما يتصل بإطار التعاون القطري الثاني وتقرير الاستعراض القطري الأول لزمبابوي. وشددت أيضا على أهمية العمل المشترك بين الوكالات، ولاحظت الإشارات العديدة الواردة في الوثيقة DP/CCF/ZIM/2 بشأن إطار المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة في هذا البلد.

٢٠٩- وأعرب ممثل ألبانيا عن تقدير حكومته للتعاون الناجح القائم بين البرنامج الإنمائي وألبانيا وقال إنه يتطلع إلى عرض الإطار الثاني للتعاون القطري.

٢١٠- وقد أذن المجلس التنفيذي لمدير البرنامج بالموافقة على تقديم المساعدة إلى جمهورية الكونغو ، خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١، على أساس كل مشروع على حدة.

٢١١- كما أذن المجلس التنفيذي لمدير البرنامج بالموافقة على تقديم المساعدة إلى أفغانستان ، خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣، على أساس كل مشروع على حدة.

٢١٢- وأحاط المجلس التنفيذي علما بتقرير مخصصات هدف تخصيص الموارد من الأموال الأساسية للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣ (DP/2000/17).

٢١٣- وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتمديدات التالية لأطر التعاون القطري والإقليمي: التمديد الأول لإطار التعاون القطري المتعلق بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية (DP/CF/TCDC/1/EXTENSON 1)؛ التمديد الأول لأطر التعاون القطري لكل من أنغيلا (DP/CCF/ANL/1/EXTENTSON 1)، بربادوس (DP/CCF/BAR/1/EXTENSION 1)، جزر فيرجن البريطانية (DP/CCF/BVI/1/EXTENSION 1)، دومينيكا (DP/CCF/DMI/1/EXTENSION 1)، غرينادا (DP/CCF/GRN/1/EXTENSION 1)، غيانا (DP/CCF/GUY/1/EXTENSION 1)، سانت لوسيا (DP/CCF/STL/1/EXTENSION 1)، سانت فنسنت وجزر غرينادين (DP/CCF/STV/1/EXTENSION 1) وإطار التعاون الإقليمي الأول لأمريكا اللاتينية (DP/RCF/RLA/1/EXTENSION 1).

٢١٤- كما وافق المجلس التنفيذي على أطر التعاون القطري الثانية لكازاخستان (DP/CCF/KAZ/2)، وقيرغيزستان (DP/CCF/KYR/2 و Coor.1) وزمبابوي (DP/CCF/ZIM/2).

٢١٥- وأعرب الممثل الدائم لقيرغيزستان عن امتنانه للبرنامج الإنمائي والمجلس التنفيذي لإقرارهما إطار التعاون القطري الثاني لبلده.

٢١٦- وشكر نائب الممثل المقيم لزمبابوي المجلس التنفيذي على إقراره إطار التعاون القطري الثاني لبلده، ونوَّه بالمكاسب التي ستعود على الفقراء من جرَّاء مشاريع إدرار الدخل والعمل المتعلق بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

تقارير الاستعراض القطرية

٢١٧- لاحظ مدير البرنامج المعاون أن المجلس التنفيذي وافق على أن يجري كل سنة مناقشة لعشرة تقارير استعراض قطرية أساسية في دوراته العادية. وأفاد المجلس التنفيذي بأن الاستعراضات القطرية للجزائر وغواتيمالا وبولندا (مع الإطار الثاني للتعاون القطري لكل منها) ولأوغندا ستقدم إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الثالثة لعام ٢٠٠٠.

تقرير الاستعراض القطري الأول لكمبوديا

٢١٨- عرض مساعد مدير البرنامج ومدير المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ تقرير الاستعراض القطري الأول لكمبوديا (DP/CRR/CAM/1) الذي يغطي الفترة ١٩٩٧-٢٠٠٠، وقام بإجرائه فريق مستقل في الفترة من أيلول/سبتمبر إلى تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩. وقد لاحظ فريق الاستعراض أن البرنامج الإنمائي قام بدور حاسم في الفترة التي كانت كمبوديا تنتقل فيها من أحوال الأزمة إلى الأحوال الطبيعية، وأن البرنامج الإنمائي غيَّر من طبيعة البرامج مع تغير الاحتياجات. وقال إن إطار النتائج الاستراتيجية لكمبوديا يمثِّل دليلا مناسبا ومستكملا للأنشطة في هذا البلد، وإن الاستعراض يُظهر أن البرنامج الإنمائي يُجري مع الحكومة حوارا عميقا بشأن السياسات العامة وأنه يقوم بدور مهم في تعزيز الشراكات وتنسيق المساعدة. وأكد أن استراتيجية البرنامج الإنمائي تتمثل في المزاوجة بين بناء القدرات من أجل تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية على الصعيد المحلي، وكفالة سلامة الإدارة، مع تعزيز المؤسسات على صعيدي المركز والمقاطعات.

٢١٩- وأشار نائب مساعد مدير البرنامج في المكتب القطري لآسيا والمحيط الهادئ إلى أن حكومة كمبوديا ستعلن برنامجا إصلاحيا في نيسان/أبريل ٢٠٠٠.

٢٢٠- وأعرب نائب الممثل الدائم لكمبوديا عن عرفانه للمساعدة التي يبذلها البرنامج الإنمائي، وقال إن البرنامج تصدى في التسعينات لطائفة واسعة ومعقدة من الاحتياجات بما فيها توطين اللاجئين وإزالة الألغام وتحقيق الإصلاح الديمقراطي. وأكد أن المساعدات التي قدمت على الصعيد الإقليمي كانت قيِّمة للغاية. إلا أنه استدرك قائلا إن كمبوديا، باعتبارها

من أقل البلدان نموا، لا تزال تواجه تحديات في مجالَي الفقر وتحقيق الإصلاح. وأعرب عن ترحيب حكومته بخطط المجلس التنفيذي بشأن إجراء زيارة ميدانية لكمبوديا في أيار/مايو ٢٠٠٠.

٢٢١- وأشار أحد الوفود إلى أهمية أنشطة إزالة الألغام في كمبوديا. ولاحظ ضرورة وجود تنسيق أمامي في ضوء تعدد مصادر التمويل في هذا البلد. وقال إن تعدد مناهج ونوعيات الأنشطة في كمبوديا يتسبب في صعوبة تحديد أهداف مقبولة من جميع الأطراف.

تقرير الاستعراض القطري الأول لأوزبكستان

٢٢٢- عرضت المديرة بالنيابة للمكتب الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة تقرير الاستعراض القطري الأول لأوزبكستان (DP/CRR/UZB/1) الذي يستعرض تنفيذ إطار التعاون القطري الأول لأوزبكستان (١٩٩٧-١٩٩٩). وقد نوقشت نتائج الاستعراض وأُقِرت بالتعاون مع حكومة أوزبكستان في تموز/يوليه ١٩٩٩. ولفتت الانتباه إلى الملامح البارزة في نتائج الاستعراض بما في ذلك تركيزه على المسائل المتعلقة بالوظائف والدخول، والديمقراطية، والحكم والمشاركة، والبيئة، وتعزيز الحوار الإقليمي، واشتماله على العناصر المندرجة في كل مجال من هذه المجالات حسبما ترد في إطار التعاون القطري الأول. وأكدت أن الاستعراض شدد على أهمية اتباع نهج متناسق ومركَّز في عملية البرمجة وتجنب التخصيص المؤقت للموارد وضمان قدر أكبر من الاتساق في المبادرات التي يدعمها البرنامج الإنمائي. كما أكَّد الاستعراض على أهمية وجود استراتيجية مشتركة بين الحكومة والبرنامج الإنمائي من أجل زيادة إمكانيات الاستدامة لمبادرات البناء المؤسسي الرئيسية. وأن التقرير أوصى بوضع استراتيجية شاملة لتعبئة الموارد.

٢٢٣- وأعرب ممثل أوزبكستان عن تقديره لتقرير الاستعراض القطري، ولاحظ أنه يقدم صورة واضحة عن المشاكل الأولية التي جوبهت خلال المرحلة التي يغطيها إطار التعاون القطري الأول. وقدم شكره أيضا إلى الممثلَين المقيمَين الحالي والسابق اللذين قدما خدماتهما إلى أوزبكستان. ولاحظ أن قيام التعاون الوثيق مع البرنامج الإنمائي في مجال إحلال الديمقراطية وسلامة الحكم والمشاركة سيؤدي في المستقبل إلى وجود برامج ناجحة.

٢٢٤- وأثنى أحد الوفود على الجهود التي يبذلها البرنامج الإنمائي من أجل تخفيض عدد مشاريعه في أوزبكستان وتوسيع نطاق أنشطته خارج العاصمة. والتمس معلومات إضافية عن مركز حقوق الإنسان هناك.

٢٢٥- ولاحظت المديرة بالنيابة للمكتب الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة أن إطار التعاون القطري الثاني لأوزبكستان قيد الإعداد حاليا، وأنه يهتم باعتبارات تأمين الاستدامة، بما في ذلك مشاريع تشمل مركز حقوق الإنسان ومكتب أمين المظالم.

تقرير الاستعراض القطري الأول لزمبابوي

٢٢٦ -قدم الموظف المسؤول عن المكتب الإقليمي لأفريقيا تقرير الاستعراض القطري الأول لزمبابوي (DP/CRR/ZIM/1). ويغطي تقرير الاستعراض الفترة ١٩٩٧-١٩٩٩ وقد أعده فريق من الخبراء المستقلين في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩. وأشار المسؤول في تعليقاته إلى إطار العمل القطري الثاني الخاص بزمبابوي الذي وافق عليه المجلس التنفيذي في دورته الحالية. وخلال الفترة المشمولة بالاستعراض، عانت زمبابوي من تدهور أحوال الاقتصاد الكلي ومن الأزمة الاقتصادية ومن تفشي الفقر والإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز. وقد اتضح أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد اضطلع بدور هام وحاسم في الدعوة للسياسات الكلية والوساطة والتسهيل وإصلاح السياسات والتمويل. وقد تم اعتماد بعض النواتج على الصعيد الوطني بوصفها وسائل للدعوة، بما في ذلك التقرير الوطني عن التنمية البشرية وسياسات إدارة الأراضي والجفاف.

٢٢٧ -وقدم الممثل المقيم بالإنابة في زمبابوي عرضا عاما للنتائج التي توصل إليها تقرير الاستعراض القطري في مجالات إدارة التنمية وتخفيف حدة الفقر وإدارة البيئة وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ودعم الأمم المتحدة. وسيبسط إطار العمل القطري الثاني بدرجة أكبر الأنشطة البرامجية التي بدأت خلال فترة إطار العمل القطري الأول. واستنادا إلى الدروس المستخلصة، سيواصل إطار العمل القطري الجديد التركيز على تخفيف حدة الفقر وإدارة التنمية والموضوعات الشاملة بما في ذلك المسائل الجنسانية والبيئية. ويمثل مجال تخفيف حدة الفقر موضوعا ذا أولوية في زمبابوي وسيتضمن الدعوة في مجال السياسات الاجتماعية وبرامج الدعم المجتمعي ودعم خلق فرص العمل وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وسيواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من خلال أنشطته في مجال برنامج إدارة التنمية، تقديم الدعم الاستراتيجي للإصلاحات والعمليات الرئيسية في مجال السياسات، بما في ذلك الدعوة إلى سلامة الإدارة الاجتماعية والاقتصادية وتعزيز المصداقية والشفافية في مؤسسات حماية المصلحة العامة وفي السياسات المؤثرة على أصحاب المصلحة. ومن الأمثلة على ذلك الدعم المقدم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى المنتدى الاستشاري الاقتصادي الوطني في زمبابوي وهو تجمع يضم الحكومة ومنظمات المجتمع المدني وممثلي القطاع الخاص الذين يعملون متكاتفين في إعداد عملية وضع السياسات الوطنية والتأثير عليها. وقد طرح المنتدى في الآونة الأخيرة فكرة سن قانون لمكافحة الفساد وقدم إلى البرلمان فيما بعد. وسيظل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يعمل مع الحكومة في بلورة سبل التنفيذ الوطنية وتحسينها. وسيواصل تقديم الدعم للحكومة في تنفيذ تصديقها على الاتفاقيات البيئية الدولية. وسيتابع

أيضا التوصية المتعلقة بشروط الاستعراض بغية اعتبار البيئة موضوعا شاملا لجميع القطاعات وتضمين مسائل البيئة في جميع البرامج. وقد لاحظ الفريق أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد قام بدور رئيسي في الدعوة لمكافحة تفشي الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وساعد في وضع سياسة وطنية لمكافحة الفيروس (الإيدز). وتتعاون وكالات الأمم المتحدة في زمبابوي تعاونا فعالا في المجال المذكور من خلال فريق الأمم المتحدة القطري. وقد نجح البرنامج في تنسيق إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في زمبابوي وأقام صلات عمل إيجابية مع مؤسسات بريتون وودز في ذلك البلد ولا سيما البنك الدولي.

٢٢٨ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بتقارير الاستعراض القطري الأول لأوزبكستان (DP/CRR.UZB/1) وزمبابوي (DP/CRR.ZIM/1) وكمبوديا (DP/CRR/CMP/1).

٢٢٩ - وتناول أحد الوفود الكلمة ليعرب عن دعمه لتوسيع نطاق إطار التعاون الإقليمي ليشمل أمريكا اللاتينية، والتعاون فيما بين الدول النامية معربا عن أمله في أن يتلقى المجلس التنفيذي مزيدا من التقارير عن هذين الموضوعين.

عاشرا – صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

٢٣٠ –تناول مدير البرنامج المعاون الكلمة عند بدء النظر في بند صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بالتركيز على التعاون الوثيق بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في المقر وعلى الصعيد القطري على السواء. فهناك عدد من البرامج المشتركة والأنشطة المتزامنة بين البرنامج والصندوق. وتشكل المساواة بين الجنسين محور ولاية البرنامج وهي تشمل جميع المواضيع ذات الأولوية. وأوضح أن البرنامج يتحقق، من خلال برنامج تعميم القضايا الجنسانية ضمن مسار التنمية التابع لمكتب السياسات الإنمائية، من أن سياساته وبرامجه وعملياته تعبر عن التزامه الراسخ بتحقيق المساواة بين الجنسين والتمكين للمرأة. و لم تتم الاستعانة بصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في العملية الداخلية الرامية إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني في البرنامج. ويسعى كل من الصندوق والبرنامج إلى إعداد وسائل فعالة تحقق أفضل النتائج من دعمهما لبلدان البرامج في مجالات رئيسية عدة. وأضاف مدير البرنامج المعاون أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سيستفيد من تجربه صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بطرق شتى. ونوه بالنتائج المهمة التي حققها الصندوق خلال الاستراتيجية وخطة العمل السابقتين والتصور الوارد في الخطة الجديدة المقدمة إلى المجلس التنفيذي في دورته الحالية. وأثنى أيضا على الصندوق لنمو قاعدته من الموارد باطراد.

٢٣١ –وعرض مدير البرامج المعاون الوثيقة المعنونة ”تنفيذ صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة لمشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرامجه: ورقة تحديد موقف مشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة DP/2000/CRP.7. ولاحظ أن الشراكة الوثيقة بين الصندوق والبرنامج ينبغي أن تعزز من خلال وسائل التشغيل التي تتيح تقديم التعويض المالي عن خدمات الخبراء التي يقدمها الصندوق دعما لبرامج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الصعيد القطري. ولدى الصندوق خبرة في التنفيذ المباشر لبرامجه وقد نفذ في السنوات الأخيرة بعض مشاريع صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المشمول برعاية متعددة والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وقد أجريت مشاورات واسعة النطاق في صندوق الأمم المتحدة الإنمائي حول اقتراح من شأنه أن يمكّن صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة من تنفيذ برامج الأمم المتحدة الإنمائي في المجالات التي يتمتع فيها الصندوق بميزة نسبية وأن يعزز التعاون بين الطرفين.

٢٣٢ –وقدمت المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة الاستراتيجية وخطة عمل الصندوق للفترة ٢٠٠٠–٢٠٠٣ (DP/2000/15 و Add.1) وشكرت المجلس التنفيذي على دعمه وشراكته ونوهت بالبلدان التي زادت دعمها للصندوق أو أبقت على هذا الدعم.

وفي أسلوب دقيق، قدمت المديرة التنفيذية عرضا شاملا للجوانب التي يركز عليها عمل الصندوق في إطار الاستراتيجية وخطة العمل الجديدة، مشيرة إلى أن الهدف الأول الذي يسعى الصندوق إلى تحقيقه ما زال بغير تغيير وهو، السعي للنهوض بالمرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين على نحو ما حدده منهاج عمل بيجين. وسيركز الصندوق على مكافحة تأنيث الفقر والعنف القائم على نوع الجنس وإقامة الشراكات مع الحكومات والمجتمع المدني وتعزيز الريادة وصنع القرارات بين النساء. وسيتبع الصندوق، بوصفه صندوقا مساعدا صغير الحجم، خمس استراتيجيات اتضحت فعاليتها في إطار الاستراتيجية وخطة العمل الأخيرة وهي: (أ) بناء القدرات وتكوين القيادات في المنظمات النسائية؛ (ب) استخدام الدعوة وتعبئة الدعم السياسي والمالي؛ (ج) إقامة شراكات جديدة؛ و (د) ابتكار نهج جديدة؛ (هـ) وإنشاء قاعدة للبيانات المتعلقة بالتشغيل.

٢٣٣ -واستعرضت المديرة التنفيذية النتائج الرئيسية للخطة السابقة التي تضمنت تعزيز الإرادة السياسية لتحقيق أهداف صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وإقامة شراكات وإعداد مهارات جديدة وتضمين المنظور الجنساني في التقييمات القطرية المشتركة وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وزيادة الموارد الجديدة وتعبئتها والسعي إلى إعداد أسلوب جديد لمتابعة المؤتمرات وإحكام هذه المتابعة والتوسع في استخدام تكنولوجيا المعلومات. ولاحظت أن موارد الصندوق قد نمت في عام ١٩٩٩ لتبلغ ٢٤ مليون دولار وأن قاعدة موارده قد تنوعت لتشمل المساهمات المقدمة من القطاع الخاص والمؤسسات. وبهذا كان التحول بشكل محدد من النطاق الضيق إلى نطاق أوسع مع تنفيذ مشاريع طويلة الأجل وقد أصبحت ميزانية أغلب مشاريع الصندوق نحو ٠٠٠ ٢٠٠ دولار في الوقت الراهن.

٢٣٤ -وتضمنت الاستراتيجية وخطة العمل الجديدتان الدروس المستخلصة من الخطة السابقة وشملتا مناقشة العوامل الرئيسية مثل برنامج إصلاح الأمم المتحدة وعملية التحول التي تطرأ على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاستعراض الذي يتم كل خمس سنوات لمنهاج عمل بيجين والاستعراض الذي يتم كل خمس سنوات لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والتغيرات التي طرأت على البيئة الخارجية والداخلية على السواء. وتضمنت توقعات الإيرادات للأعوام من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٣ سيناريوهين ينطويان على زيادة في الإيرادات بنسبة ١٠ في المائة (٣٥,٦ مليون دولار في عام ٢٠٠٣) و ٢٠ في المائة (٥٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٣). ويتعلق طلب الصندوق بأن يصبح وكالة منفذة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بصفة أساسية بمشروعات تقع ضمن المجالات التي يتمتع فيها الصندوق بمزايا نسبية ولا توجد فيها هيئة وطنية ملائمة ويمكن أن يثبت فيها الصندوق فائدته.

٢٣٥ -وقد أشاد المتكلمون الذين تناولوا الكلمة بصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في ضوء النتائج الإيجابية التي حققها من الاستراتيجية وخطة العمل السابقتين، ورحبوا بالخطة الجديدة كما نوهوا بصفة خاصة بتضمين الدروس المستخلصة فيها وباعتمادها نهجا قائما على النتائج. وأشار متكلمون عدة إلى أن الصندوق يُعد مركز تفوق بفضل برامجه الرائدة والحافزة التي تشجع تمكين المرأة سياسيا وتحث على المساواة بين الجنسين. وأعربت بعض الوفود عن دعمها للمجالات المواضيعية والاستراتيجيات الرئيسية الواردة في الخطة الجديدة. ونوهت الوفود بالنجاح الذي حققته أنشطة الصندوق في مجالات مثل تعزيز مشاركة المرأة ومكافحة العنف ضد المرأة وتمتين الصلات بين نتائج المؤتمرات العالمية ودور الصندوق الفعال في العمليات المشتركة بين الوكالات والتعاون المثمر والاهتمام بإقامة الشراكات. كما رحبت الوفود بتوسع القاعدة المالية للصندوق وبتوجهه نحو مشروعات أوسع نطاقا.

٢٣٦ -وأحيط علما بوجه خاص بمساعدة الصندوق لمشاركة ممثلي المرأة من المنظمات غير الحكومية في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في الاجتماع التحضيري للجنة الاقتصادية لأوروبا الذي عقد مؤخرا لاستعراض منهاج عمل بيجين. وأبدى عدد من المتكلمين اهتمامهم بالمنشور المعنون ''تقدم نساء العالم''، ولا سيما بمؤشراته عن الأنشطة الاقتصادية للمرأة بما في ذلك المؤشرات المتعلقة بالقطاع غير المنظم. وذكر أحد الوفود أنه سيساهم ماليا في إصداره.

٢٣٧ -ورحبت وفود كثيرة بالتوسع في تعميم مراعاة المنظور الجنساني وشدد بعض هذه الوفود بوجه خاص على ضرورة تعميم بناء السلام من خلال استخدام التقييمات القطرية المشتركة وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وطلبت بعض الوفود تزويدها بمعلومات عن السبل التي سيتبعها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في أعقاب إعادة تنظيمه داخليا. وشدد أحد المتكلمين على تزايد الاهتمام بوضع طرائق للمساءلة بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني. واقترح أحد الوفود توثيق التعاون بين صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة المعني بالمكافحة الدولية للمخدرات لمحاربة ارتباط العنف القائم على أساس نوع الجنس بالاتجار في المخدرات.

٢٣٨ -ولاحظ بعض المتكلمين وجود مشكلات من بينها ضرورة زيادة تأثير البرامج إلى أقصى حد وإتاحة مزيد من الخيارات والفرص للمرأة. وشدد أحد الوفود على أن بلورة الأهداف بقدر أكبر سيمكن من إجراء تقييم أدق لتأثير أنشطة الصندوق. وشدد البعض على ضرورة أن يقوم الصندوق بتركيز أنشطته على عدد محدود من الميادين حتى تحقق برامجه أقصى حد ممكن من التأثير. ولاحظ عدد من المتكلمين، مشيرين إلى الفقرة ٢٣ (أ) من

الوثيقة DP/2000/15، أن العولمة قد تفيد المرأة أيضا بإنشاء أسواق اقتصادية جديدة ومن ثم خلق فرص عمل لها.

٢٣٩ -وأعربت وفود كثيرة عن تأييدها القوي لإدراج صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ضمن الوكالات المنفذة لمشروعات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المجالات التي يتمتع فيها الصندوق بمزايا نسبية. وطلب المتكلمين معلومات عما يترتب عليه هذا القرار من آثار مالية فضلا عن تأكيدات بأن الصلات المؤسسية بين البرنامج والصندوق لن تتأثر من جراء ذلك. وشددت الوفود أيضا على أن الصندوق ينبغي أن يحافظ على هويته وعلى قدرته على إقامة شراكات وإعداد برامج ومشاريع مبتكرة. وشدد أحدهم على أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ينبغي أن يولي الأفضلية للتنفيذ الوطني. وطلب وفد آخر تزويده بمعلومات عما إذا كانت هناك حاجة إلى استشارة الجمعية العامة أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وينبغي أن تتضمن أطر التعاون القطري في المستقبل الإشارة إلى المشروعات التي يعتزم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة تنفيذها.

٢٤٠ -وشكر مدير البرنامج المعاون الوفود على ما أبدته من دعم قوي لاستراتيجية خطة عمل صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة للفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٣. وأعرب عن أمله في أن يظل الدعم المالي المقدم للصندوق يتنامى. وابلغ المجلس التنفيذي بأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد حصل على رأي قانوني من إدارة الشؤون القانونية يتعلق بمنح صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة مركز الوكالة المنفذة لمشروعات صندوق الأمم المتحدة الإنمائي. وثمة حاجة إلى التأكد مما إذا كان من المطلوب موالاة استعراض الأمر من جانب الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٢٤١ -وذكرت مساعدة المدير ومديرة مكتب السياسات الإنمائية أن لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي سياسته في مجال مراعاة تعميم المنظور الجنساني التي تمثل جزءا من تنفيذ خطة العمل للفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٣. ويتولى مكتب السياسات الإنمائية المسؤولية الأولى في تنفيذ تلك السياسة. ولاحظت أن جميع الأعمال المتعلقة بالسياسات في مجال البيئة والحكم الرشيد تعبر عن الاهتمامات الجنسانية تعبيرا تاما. وشددت أيضا على أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يعمل في تعاون وثيق مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة على المستوى المشترك بين الوكالات. أما على المستوى القطري، فيتم تعميم مراعاة المنظور الجنساني من خلال شبكة تضم مستشارين في الشؤون الجنسانية وبعض متطوعي الأمم المتحدة الذين يشترك البرنامج والصندوق في تمويلهم. وستعزز هذه الشبكة من خلال نقل موظفي مكتب السياسات الإنمائية، الذين سيركز بعضهم على المسائل الجنسانية، إلى المستوى القطري توخيا

للامركزية. ويقع في نطاق ولاية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقديم الدعم إلى الحكومات في جهودها لإقامة أنظمة لتخفيف حدة الفقر ورصد مظاهره بصفة عامة، حيث سيشكل نوع الجنس عنصرا حاسما وتستخدم البيانات المفصلة على أساس نوع الجنس. وفي هذا الصدد يعول برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مساهمات صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة. وبما أن الصندوق لا يوجد في جميع بلدان البرامج، فقد قاد الممثل المقيم للبرنامج، في إطار نظام المنسق المقيم، جهود الفريق القطري لكفالة تعميم مراعاة المنظور الجنساني معتمدا على الصندوق في تقديم الدعم التقني.

٢٤٢ -وتطرقت المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة إلى المسائل التي أثيرت أثناء النقاش. وأشارت إلى أن النظر سيتم في المؤشرات المستخدمة في التقييمات القطرية المشتركة للتحقق من أنها توفر البيانات الأساسية اللازمة لمتابعة المؤتمرات. وأبدت موافقتها على ضرورة استخدام المؤشرات النوعية بدورها. وأوضحت أنه ينبغي مساعدة المرأة على الاستفادة من الفرص الجديدة التي تتيحها العولمة التغلب على ما تثيره من تحديات ببذل جهود تضمن إتاحة مزيد من الفرص لوصول المرأة إلى الأسواق. وشكرت المجلس على دعمه لمنح مركز الوكالة المنفذة للصندوق وأحاطت علما بالشواغل التي تم التعبير عنها. ونوهت بالتفاعل الإيجابي بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في تبادل الممارسات الإيجابية في مضمار تعميم المنظور الجنساني والمشاركة في دعم نظام المنسقين المقيمين بالمستشارين في الشؤون الجنسانية وتعزيز الأنشطة المتعلقة باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

٢٤٣ -اتخذ المجلس التنفيذي المقرر التالي:

٢٠٠٠/٧ - صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

إن المجلس التنفيذي

١ - **يلاحظ مع التقدير** النتائج التي حققها صندوق الأمم المتحدة الإنمائي في تنفيذ خطة الاستراتيجية والأعمال التجارية للفترة ١٩٩٧-١٩٩٩ بصيغتها الواردة في الوثيقة DP/2000/15/Add.1؛

٢ - **يسلم** بالتقدم الكبير الذي أحرزه صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بتحوله إلى مركز خبرة في نطاق الأنشطة التنفيذية المتصلة بتطوير نظام الأمم المتحدة للبرامج المبتكرة والحفازة التي تسعى إلى كفالة تمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين، وذلك تمشيا مع ولايته المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة ١٢٥/٣٩؛

٣ - **يؤكد من جديد** ضرورة تركيز صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة على الأنشطة الاستراتيجية في المجالات التي يتمتع فيها بميزة نسبية وفي حدود أولوياته المواضيعية الثلاث، وضرورة تركيزه أيضا على دعم الأنشطة المبتكرة والتجريبية في معرض تنفيذ خطة الاستراتيجية والأعمال التجارية في سياق منهاج عمل بيجين وفي إطار متابعة الاستعراض الذي يجري كل خمس سنوات لنتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة؛

٤ - **يؤكد من جديد أيضا** دور صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في النهوض بتعميم مراعاة الفوارق بين الجنسين في جميع الأنشطة التنفيذية المضطلع بها بغرض تطوير نظام الأمم المتحدة، في سياق نظام المنسق المقيم وبخاصة في إطار عمليتي التقييم القطري المشترك وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية؛

٥ - **يؤيد** مجالات تركيز البرامج واستراتيجياتها وأهدافها المبينة في خطة الاستراتيجية والأعمال التجارية للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣ التي يضطلع بها صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (DP/2000/15)، في ضوء التعليقات التي أبداها المجلس التنفيذي في دورته الراهنة؛

٦ - **يحيط علما مع التقدير** بورقة غرفة الاجتماع المتعلقة بمسألة تنفيذ صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة لبرامج ومشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (DP/2000/CRP.7) التي اشترك الكيانان في إعدادها، ويوصي مدير البرنامج الإنمائي بإدراج صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ضمن المنظمات التي يمكن أن تسند إليها مسؤولية تنفيذ برامج ومشاريع البرنامج الإنمائي على أن يكون مفهوما أن التنفيذ سيقتصر على الحالات التي تتوفر فيها لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ميزة نسبية والتي لا يمكن فيها للكيان الوطني أو المنطقة المعنية تنفيذ تلك البرامج والمشاريع وكذلك الحالات التي تتسق واستراتيجيات الصندوق المبينة في خطة الأعمال التجارية؛

٧ - **يشجع** صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة على تعبئة الموارد اللازمة لأنشطته مستقبلا من جميع المصادر المتاحة، بما في ذلك القطاع الخاص، ويحث جميع الدول الأعضاء على أن تسهم في الصندوق وتنظر في زيادة اشتراكاتها فيه.

٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٠

ملاحظات ختامية

٢٤٤ -عرضت الأمينة مقرر الاستعراض العام ودعت المجلس إلى استعراضه بعناية قبل اعتماده. وأبلغت المجلس بتوزيع الوثيقة DP/2000/CRP.9، التي تستكمل المعلومات الواردة في الوثيقة DP/2000/CRP.6 المتعلقة بالتزامات تمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد وافق المجلس التنفيذي على المقرر ٢٠٠٠/١٠ الذي يتضمن استعراضا عاما للقرارات المتخذة في الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٠.

٢٤٥ -وقدم مدير البرنامج المعاون ملاحظات ختامية باسم مدير البرنامج الذي غادر الجلسة لحضور اجتماع لجنة التنسيق الإدارية في روما. وذكر أن الدورة الحالية قد تميزت بمناقشات مثمرة داخل المجلس حول عدد من المواضيع الرئيسية بالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ومما يبعث على التشجيع فيما يتعلق بالتزامات تمويل البرنامج الإنمائي، ما أقدم عليه عدد من المانحين المهمين من زيادة ملحوظة في النسبة المحددة لمساهماتهم، مما يدل على ازدياد الثقة في المنظمة. كما أن إعراب العديد من المتحدثين عن اهتمامهم ودعمهم الصادقين يعد بدوره مصدرا للتشجيع على أن مدير البرنامج يشاطر التحليل الدقيق للحالة الراهنة. وكان المدير قد شدد على الحاجة الماسة لاتخاذ إجراءات عاجلة وسوف يجري مزيدا من المشاورات مع أعضاء المجلس التنفيذي بشأن أفضل وسيلة تكفل توافر الإرادة السياسية اللازمة. كما دارت مناقشة بناءة بشأن دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في حالات الأزمات وحالات ما بعد انتهاء الصراع. وسوف تراعى آراء المجلس التنفيذي بكل عناية في الأشهر المقبلة في إطار ما سيعقد من مشاورات غير رسمية وحوار متعمق قبل تقديم تقرير رسمي في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١. كما أحيط علما مع الاهتمام بالتعليقات المتصلة بتقييم العلاقة القائمة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وهو موضوع سيعود إليه المجلس في الدورات القادمة في ضوء تنفيذ التوصيات، أخذا بعين الاعتبار الموعد النهائي للدورة السنوية لعام ٢٠٠١ بالنسبة للقضايا المعلقة. وأعرب عن شعور البرنامج الإنمائي بالارتياح إزاء الدعم القوي لاستراتيجية خطة عمل صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة للسنوات ٢٠٠٠-٢٠٠٣ والتوصية الرامية إلى إناطة الصندوق بالمسؤولية التنفيذية عن مشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ثم أعرب مدير البرنامج المعاون عن شكره لمكتب المجلس على ما أبداه من تفان وما قدمه من مساعدة لكفالة التوافق في الآراء بشأن مختلف المسائل المعروضة على المجلس، بما في ذلك المسائل المستعصية على الحل. كما أعرب عن رغبته في توديع السيدة باربو إيلم من السويد والسيدة لينا بلفا ناينين من فنلندا، اللتين سوف تضطلعان بمهام أخرى بعد الدورة الحالية.

٢٤٦ -ونيابة عن المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان وموظفيه، أعربت نائبة المديرة التنفيذية (البرامج) عن شكرها للمجلس التنفيذي على ما تحقق من فائدة ونجاح كبيرين في الدورة. ونوهت بأن الانطباع الثابت للدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٠ هو المناقشة الثرية والتبادل الحر والصريح للآراء وروح المشاركة القوية التي ميزت الحوار بين المجلس التنفيذي وصندوق الأمم المتحدة للسكان. وذكرت أن صندوق الأمم المتحدة للسكان يقدر غاية التقدير المغزى الإيجابي والبناء للتعليقات والتوجيهات الصادرة عن المجلس. ويسر الصندوق أن المجلس قد شجع على تعزيز مشاركة صندوق الأمم المتحدة

للسكان في تصميم وتنفيذ نهج قطاعية شاملة وفقا لولاية الصندوق والمزايا النسبية التي يتمتع بها. كما أن صندوق الأمم المتحدة للسكان يقدر دعم المجلس لالتزام الصندوق ومشاركته في البرنامج الإصلاحي للأمين العام وبنود الاستعراض الثلاثي الشامل؛ ومتابعة المؤتمرات الدولية؛ وتقديم المساعدة الإنسانية وتقديم الإغاثة في حالات الكوارث. وأكدت نائبة المديرة التنفيذية أن صندوق الأمم المتحدة للسكان سيواصل العمل عن كثب بشأن تلك المسائل متعاونا مع شركائه في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية والهيئات الأخرى.

٢٤٧ -وأشارت إلى أن الإطار التمويلي المتعدد السنوات قد شكل بالنسبة لصندوق الأمم المتحدة للسكان المحور الأساسي في الدورة العادية الثانية. ووجهت شكرها للمجلس التنفيذي على دعم عملية الإطار التمويلي المتعدد السنوات، مشيرة إلى أن صندوق الأمم المتحدة للسكان يقدر تقديرا كبيرا التشجيع والمشورة الصادرين عن المجلس. وشددت على أن الإطار التمويلي المتعدد السنوات يشكل أداة قيد التطوير وعملية تتم بالتدريج. ولا يزال على صندوق الأمم المتحدة للسكان العمل من أجل تنقيح وتنفيذ الإطار التمويلي المتعدد السنوات. وفي هذا الشأن، وضع الصندوق مخططا يتضمن المعالم والإشارات الرئيسية، ولكن هناك بعض الميادين التي لم تطرق بعد، وفي هذا الشأن يعتمد الصندوق على تعزيز الدعم والتوجيه من جانب المجلس التنفيذي وهو يتخذ خطواته على هذا المسار الهام والدقيق.

٢٤٨ -ثم أعربت نائبة المديرة التنفيذية عن تقدير الصندوق العميق لجميع البلدان التي أعلنت عن تبرعاتها وعن مواعيد سداد مساهماتها. وتوجهت بالشكر الخاص للجهات المانحة التي زادت في قيمة مساهمتها وللبلدان العديدة التي أعلنت عن تعهدات متعددة السنوات. وشكرت وفود اليابان وكندا وأيرلندا على تيسير المفاوضات بشأن المقررات المتعلقة بصندوق الأمم المتحدة للسكان. كما شكرت الرئيس على ما أبداه من حنكة في قيادة المجلس التنفيذي على امتداد هذه الدورة التي نظرت في عدة قضايا هامة ومعقدة. وباسم صندوق الأمم المتحدة للسكان ودعت مندوبتي فنلندا والسويد متمنية لهما النجاح في مهامهما الجديدة. واختتمت كلامها بتوجيه شكر خاص لموظفي خدمات المؤتمرات والمترجمين الشفويين والأمانة، بما في ذلك الزملاء في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وموظفي فرع شؤون المجلس التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

٢٤٩ -وقام أحد الوفود، نيابة عن مجموعة دول غرب أوروبا والدول الأخرى، بالتعبير عن عميق الامتنان لجميع أعضاء المكتب الآخرين على عملهم إبان الدورة. وقال إن المجموعة تشاطر مدير البرنامج المعاون رأيه بأن الحوار كان مثمرا خلال الدورة الراهنة. وأشار إلى أن المنظمتين ما زالتا تمران بمرحلة صعبة فيما يخص حالتهما التمويلية، والعملية الإصلاحية الداخلية التي يشهدها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتعرب المجموعة عن اهتمامها البالغ بالتعاون مع الأمانتين بشأن عمل المنظمتين اللتين يتمثل هدفهما في الوصول إلى الوضع الأمثل الذي يتيح تلبية احتياجات بلدان البرنامج ومتطلباتها.

٢٥٠ -وشكر الرئيس أعضاء المجلس على العناية التي أبدوها بشأن المقررات الهامة المتخذة خلال الدورة، وخاصة ما يتعلق منها بالإطار التمويلي المتعدد السنوات لصندوق الأمم المتحدة للسكان. كما وجه شكره لزملائه من أعضاء المكتب على التزامهم بعمل المجلس واستعدادهم المستمر للتفاوض بشأن المقررات الصعبة. وسوف يعود المجلس في الدورات القادمة إلى بنود نوقشت خلال الدورة الحالية، بما في ذلك الحالة المالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ودور الأوضاع الإنمائية الخاصة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وذلك في أعقاب المشاورات غير الرسمية. كما وجه شكره إلى أمانة البرنامج الإنمائي وموظفيه وكذا موظفي صندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، إلى جانب موظفي خدمات المؤتمرات والمترجمين الشفويين وكل من ساهم في إنجاح الدورة.

٢٥١ -وقد اختتم المجلس التنفيذي أعماله باتخاذ المقرر التالي:

٢٠٠٠/١٠ - استعراض عام للمقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته العادية لعام ٢٠٠٠

إن المجلس التنفيذي

يشير إلى أنه خلال الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٠:

البند ١: المسائل التنظيمية

أقر جدول الأعمال وخطة العمل لدورته العادية الثانية لعام ٢٠٠٠ (DP/2000/L.2 و Rev.1) بالصيغة المنقحة شفويا؛

واعتمد تقرير الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٠ (DP/2000/9)؛

ووافق على الجدول التالي لمواعيد دورات المجلس التنفيذي في عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١:

الدورة السنوية لعام ٢٠٠٠:	١٣-٢٣ حزيران/يونيه (جنيف)
الدورة العادية الثالثة لعام ٢٠٠٠:	٢٥-٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠*
الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠١:	٢٩ كانون الثاني/يناير - ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠١
الدورة السنوية لعام ٢٠٠١:	١١-٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠١ (نيويورك)
الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠١:	١٠-١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١

* رهنا بموافقة لجنة المؤتمرات.

وأقر خطة العمل الموضوعة من أجل دورة المجلس التنفيذي السنوية لعام ٢٠٠٠ الواردة في مرفق هذا المقرر؛

كما أحاط علما بعزم مدير البرنامج على متابعة المشاورات مع جميع الشركاء لاستطلاع مدى اهتمام كل منهم بعقد اجتماع على المستوى الوزاري لمعالجة الوضع التمويلي الراهن للمنظمة في أقرب موعد مناسب مع مراعاة جميع التعليقات المبداة بشأن تلك المسألة خلال الدورة الحالية.

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ٢ – صندوق الأمم المتحدة للسكان: النهج المتبعة على نطاق القطاعات

اتخذ المقرر ٨/٢٠٠٠ المؤرخ ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ بشأن صندوق الأمم المتحدة للسكان والنهج المتبعة على نطاق القطاعات؛

البند ٣ – الإطار التمويلي المتعدد السنوات لصندوق الأمم المتحدة للسكان

اتخذ المقرر ٩/٢٠٠٠ المؤرخ ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ بشأن إطار صندوق الأمم المتحدة للسكان التمويلي المتعدد السنوات لعام ٢٠٠٠-٢٠٠٣؛

البند ٤ – الالتزامات بتمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان

أحاط علما بالتقرير المتعلق بالتزامات تمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/2000/CRP.4)؛

الجزء المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ٥ – التقارير المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

أحاط علما بتقريري مدير البرنامج (DP/2000/11) والمديرة التنفيذية (DP/FPA/2000/7) المقدمين إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ووافق على إحالتهما إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي مشفوعين بالتعليقات التي أبديت بشأنهما؛

وقرر أن يحيل إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي مقرر المجلس التنفيذي ٢٠/٩٩ بشأن صندوق الأمم المتحدة الدائر لاستكشاف الموارد الطبيعية؛

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

البند ٦ – خطط الأعمال

أحاط علما بالتقرير المعنون: مواجهة التحديات: دور البرنامج الإنمائي في حالات الأزمات وما بعد الصراع والإنعاش، ٢٠٠٠-٢٠٠٣ (DP/2000/18) ودعا مدير البرنامج إلى موافاة المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ٢٠٠١، بوثيقة تتناول بمزيد من التفصيل الدور المحدد المنوط ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في حالات التنمية الخاصة وإلى تقديم خطط عملية لموالاة تنفيذ ذلك الدور بعد القيام بمشاورات كاملة وواسعة النطاق؛

وأحاط علما بالموجز التنفيذي للتقييم المعنون: الاشتراك في مجال عمل جديد في حالات ما بعد الصراع: دور البرنامج الإنمائي في دعم برامج إعادة الإدماج'' (DP/2000/14)؛

البند ٧ – الالتزامات بتمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

أحاط علما بالتقرير الشفوي عن النتائج المنبثقة عن الإطار التمويلي المتعدد السنوات؛

وأحاط علما بالتقرير المتعلق بالتزامات التمويل العادي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وما يرتبط به من صناديق وبرامج لعام ٢٠٠٠ وما بعده (DP/2000/CRP.6 و DP/2000/CRP.9 و Rev.1)؛

البند ٨ – تقييم العلاقة بين مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

أحاط علما بالموجز التنفيذي لتقييم العلاقة بين مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (DP/2000/13) وبالمذكرة المتصلة بتقييم العلاقة بين مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي: استعراض مشترك للتوصيات (DP/2000/CRP.8) وقرر الرجوع إلى هذا البند في دورته السنوية لعام ٢٠٠١؛

البند ٩ – أطر التعاون القطري والمسائل ذات الصلة

أذن لمدير البرنامج بالموافقة على تقديم المساعدة لجمهورية الكونغو على أساس كل مشروع على حدة، خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١؛

وأذن لمدير البرنامج بالموافقة على تقديم المساعدة إلى أفغانستان على أساس كل مشروع على حدة، خلال ٢٠٠٠-٢٠٠٣؛

وأحاط علما بالتقرير المتعلق بمخصصات هدف تخصيص الموارد من الأموال الأساسية للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣ (DP/2000/17)؛

وأحاط علما بالتمديدات التالية لأطر التعاون القطري والإقليمي:

التمديد الأول لإطار التعاون للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية	DP/CF/TCDC/1/EXTENSION I
التمديد الأول لإطار التعاون القطري الأول لأنغيلا	DP/CCF/ANL/1/EXTENSION I
التمديد الأول لإطار التعاون القطري الأول لبربادوس	DP/CCF/BAR/1/EXTENSION I
التمديد الأول لإطار التعاون القطري الأول لجزر فرجن البريطانية	DP/CCF/PVI/1/EXTENSION I
التمديد الأول لإطار التعاون القطري الأول لدومينيكا	DP/CCF/DMI/1/EXTENSION I
التمديد الأول لإطار التعاون القطري الأول لغرينادا	DP/CCF/GRN/1/EXTENSION I
التمديد الأول لإطار التعاون القطري الأول لغيانا	DP/CCF/GUY/1/EXTENSION I
التمديد الأول لإطار التعاون القطري الأول لسانت لوسيا	DP/CCF/STL/1/EXTENSION I
التمديد الأول لإطار التعاون القطري الأول لسانت فنسينت وجزر غرينادين	DP/CCF/STV/1/EXTENSION I
التمديد الأول لإطار التعاون الإقليمي الأول لأمريكا اللاتينية	DP/RCF/RLA/1/EXTENSION I

ووافق المجلس التنفيذي الموافقة على أطر التعاون القطري التالية:

إطار التعاون القطري الثاني لكازاخستان	DP/CCF/KAZ/2
إطار التعاون القطري الثاني لقيرغيزستان	DP/CCF/KYR/2 and Corr.1
إطار التعاون القطري الثاني لزمبابوي	DP/CCF/ZIM/2

وأحاط علما بالتقارير التالية عن الاستعراضات القطرية :

تقرير الاستعراض القطري الأول لكمبوديا	DP/CRR/CAM/1
تقرير الاستعراض القطري الأول لأوزبكستان	DP/CRR/UZB/1
تقرير الاستعراض القطري الأول لزمبابوي	DP/CRR/ZIM/1

البند ١٠ - صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

اتخذ المقرر ٢٠٠٠/٧ المؤرخ ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ بشأن صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة: الاستراتيجية وخطة الأعمال، للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣؛

٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٠

خطة العمل المؤقتة

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان

الدورة السنوية لعام ٢٠٠٠، جنيف

(١٣ إلى ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٠)

اليوم/التاريخ	الوقت	البند	الموضوع
الثلاثاء، ١٣ حزيران/يونيه	صباحا	١	المسائل التنظيمية: إقرار جدول الأعمال والاتفاق على خطة العمل
			الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان
		٢	تقرير المديرة التنفيذية
	مساء		مناسبة خاصة ينظمها صندوق الأمم المتحدة للسكان
			مناقشة يجريها متخصصون: الصحة الإنجابية للمراهقين
الأربعاء، ١٤ حزيران/يونيه	صباحا	٢	تقرير المديرة التنفيذية لعام ١٩٩٩ (تابع)
		٣	المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥ سنوات
	مساء	٧	تقديم المساعدة في حالات الطوارئ
الخميس، ١٥ حزيران/يونيه	صباحا	٦	عملية البرمجة بصندوق الأمم المتحدة للسكان
	مساء	٤	التقييم
الجمعة، ١٦ حزيران/يونيه	صباحا	٥	الإعلام والاتصال
			المقررات التي لم يبت فيها
	مساء		**الجزء المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان**
		٨	مراجعة الحسابات والمراقبة الداخلية
		١٤	مسائل أخرى: برنامج الأمم المتحدة المشترك الذي ترعاه عدة جهات والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

اليوم/التاريخ	الوقت	البند	الموضوع
الاثنين، ١٩ حزيران/يونيه	صباحا		الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
		٩	التقرير السنوي لمدير البرنامج الإنمائي لعام ١٩٩٩ بما في ذلك التقرير السنوي الذي يتركز على النتائج
	مساء	٩	التقرير السنوي لمدير البرنامج الإنمائي لعام ١٩٩٩ بما في ذلك التقرير السنوي الذي يتركز على النتائج (تابع)
الثلاثاء، ٢٠ حزيران/يونيه	صباحا	٩	التقرير السنوي لمدير البرنامج الإنمائي لعام ١٩٩٩ بما في ذلك التقرير السنوي الذي يتركز على النتائج (تابع)
		١٠	استراتيجية الاتصال والدعوة
	مساء	١١	متطوعو الأمم المتحدة
الأربعاء، ٢١ حزيران/يونيه	صباحا	١٢	أطر التعاون القطري والمسائل ذات الصلة
	مساء		**مناسبة خاصة ينظمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي** مناقشة بشأن مستقبل الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة لأغراض التنمية (لم يحدد التوقيت بعد)
الخميس، ٢٢ حزيران/يونيه	صباحا	١٣	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع - التقرير السنوي للمدير التنفيذي - مسؤولية مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في مجال شؤون الموظفين (المقرر ١٧/٩٩)
	مساء		اجتماع غير رسمي مع المنظمات غير الحكومية/منظمات المجتمع المدني
الجمعة، ٢٣ حزيران/يونيه	صباحا	١	المسائل التنظيمية
	مساء		المقررات التي لم يبت فيها

المرفق

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٠

الالتزامات بتمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

البيانات التي أدلت بها الوفود

١ - أبلغ ممثل استراليا المجلس بأنه لا يتسنى في الوقت الحالي إعلان تبرعات محددة لعام ٢٠٠٠. ومن المرجح أن تظل المساهمة في الموارد العادية المقدمة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عند مستوى عام ١٩٩٩ البالغ ٦,٨ ملايين دولار استرالي. وستعلن المساهمة النهائية في أيار/مايو ٢٠٠٠ وتدفع في تموز/يوليه ٢٠٠٠. ورغم أن مجموع التبرعات المعلنة لسنة ٢٠٠٠ المقدمة إلى الميزانية العادية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يقل عن المبلغ المستهدف البالغ ٨٠٠ مليون دولار، فمن دواعي التفاؤل ذلك الاتجاه نحو زيادة المساهمات بالعملات المحلية أو إبقائها عند مستواها رغم أن مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية ظلت ثابتة. كما أن الإصلاح الجاري في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يعد سببا آخر للتفاؤل. وحث وفده مدير البرنامج وموظفيه على مواصلة النهوض بكفاءة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن طريق جملة أمور منها الإطار التمويلي المتعدد السنوات. وقدمت استراليا مساهمة قدرها ٣٦٠ ٠٠٠ دولار استرالي في عام ٢٠٠٠ إلى صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، سُددت في شباط/فبراير ٢٠٠٠.

٢ - وأبرز ممثل النمسا الطابع الخطير لحالة التمويل الحالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وأوضح أنه لو واصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عملية إصلاحه، فربما لن يضطر مدير البرنامج في السنة القادمة إلى طرح اقتراحات لإنهاء نظام التمويل الحالي. وأوضح أيضا أن النمسا تؤيد تأييدا تاما العمل الذي يقوم به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال التعاون الإنمائي. وعن الأسف للصعوبات التي تكتنف تسويق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للسياسيين في النمسا وشرح عمل البرنامج هناك، وعلاوة على ذلك، فإن النمسا تعاني من صعوبات مالية وعليها أن تفي بالتزاماتها المالية إزاء الاتحاد الأوروبي. وستصل المساهمة في الموارد العادية المقدمة من البلد إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سنة ٢٠٠٠ إلى ٧٣,٦ مليون شلن نمساوي. وستقدم مساهمة قدرها ١٠ ٠٠٠ دولار لبدء منتدى الطاقة العالمي. وستقدم مساهمات قدرها ٦٠ ٠٠٠ دولار إلى صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة و ٥٠ ٠٠٠ دولار إلى برنامج متطوعي الأمم المتحدة و ٦٠٠ ٠٠٠ شلن نمساوي إلى

صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية. إلا أن اقتراح مدير البرنامج بعقد اجتماع وزاري بشأن تمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يحتاج إلى مزيد من الدراسة. ويوافق وفده على الاقتراح المقدم من سويسرا بالاستعانة بالزيارات الثنائية لتأكيد أهمية التعاون الإنمائي المتعدد الأطراف.

٣ - وأعلن ممثل بنغلاديش تبرعا بمبلغ ٤٠٠ ٠٠٠ دولار إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ٢٠٠٠، أي بزيادة قدرها ٣٣ في المائة عن عام ١٩٩٩. وستستمر هذه الزيادة في الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٢. وسيصل المبلغ المدفوع كمساهمة من الحكومة لتغطية مساهمات الحكومات في تكاليف المكاتب المحلية إلى ١.١ مليون تاكا بنغلاديشية. وستقدم مساهمات قدرها ٥٠٠ ٣ دولار إلى صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية و ٠٠٠ ١ دولار إلى برنامج متطوعي الأمم المتحدة و ٠٠٠ ١ دولار إلى صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة.

٤ - وأعلن ممثل بلجيكا أنه ليس من الممكن حاليا إعلان تبرع في المساهمة المقدمة في الموارد العادية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سنة ٢٠٠٠ لأن المناقشات في هذا الشأن لا تزال جارية. إلا أن حكومته تعتزم أن تظل عضوا في ''نادي'' تقديم دولار عن كل فرد. وستقدم مساهمات قدرها ٠٠٠ ٥٠٠ يورو إلى صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة و ٢.٥ مليون يورو إلى برنامج متطوعي الأمم المتحدة و ١,٢٥ مليون يورو إلى صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٢. وسوف تسدد المبالغ في الجزء الأول من الربع الثاني من سنة ٢٠٠٠.

٥ - وأكد ممثل بلغاريا أن المساهمات في الموارد العادية تعد مصدر التمويل الرئيسي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بينما تعد المساهمات غير الأساسية مصدرا تكميليا. ويهدف الإطار التمويلي المتعدد السنوات إلى إقامة حوار أكثر جدية عن طريق إعلان التبرعات لسنوات متعددة. وقد أدى الاعتماد المفرط على عدد قليل من المانحين إلى تعريض الاستدامة التمويلية في الأجل الطويل لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للخطر. ومن المأمول أن يتغير اتجاه الانخفاض في الموارد الأساسية. وستقدم بلغاريا مساهمة أساسية قدرها ٠٠٠ ٢٠ دولار ومساهمة أخرى بمبلغ ٠٠٠ ٧٥ دولار في إطار مساهمات الحكومات في تكاليف المكاتب المحلية في عام ٢٠٠٠.

٦ - وأشار ممثل كندا إلى أنه سيجري النظر في اقتراحات مدير البرنامج. وأوضح أن كندا لم تتمكن من إعلان تبرعاتها لسنة ٢٠٠٠ بسبب التأخير في الإجراء المتعلق بتخصيص الموارد. وستكون المساهمات عند مستويات مساوية لمستويات السنوات الأخيرة وسيجري

قريبا تأكيد تقديمها. وسوف يسدد المبلغ بالكامل بمجرد التأكيد. كما ستقدم مساهمة إضافية لتنفيذ الخطط الاستشراقية التي أعدها مدير البرنامج للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣، تبلغ ٥٠٠ ٠٠٠ دولار كندي.

٧ - وأكد ممثل الصين أن حكومته تعترف بأهمية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال المساعدة الإنمائية وتؤيد الجهود التي يبذلها البرنامج لتنفيذ تدابير الإصلاح. وينبغي للمانحين أن يزيدوا من مساهماتهم في الموارد الأساسية المقدمة للبرنامج من أجل إظهار دعمهم للبرامج الإصلاحية التي أعدها مدير البرنامج، واستعادة الثقة في المنظمة. وستسهم الصين بمبلغ ٣,١٥ مليون دولار إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سنة ٢٠٠٠، بما في ذلك مبلغ ١٥٠ ٠٠٠ دولار يكرس لبرامج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وليس من الممكن أن تعلن حاليا التبرعات للسنتين ٢٠٠١ و ٢٠٠٢. وقد أعلن أيضا تبرع قدره ٢,٥ مليون يوان لسداد مساهمة الحكومة في تكاليف المكاتب المحلية. وستسهم الصين بمبلغ ٣٠ ٠٠٠ دولار في برنامج متطوعي الأمم المتحدة ومبلغ ٣٠ ٠٠٠ دولار في صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية ومبلغ ٢٠ ٠٠٠ دولار في صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة.

٨ - وأعلنت ممثلة الجمهورية التشيكية عن تقديم مساهمات في الموارد العادية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي توازي مبلغ ٢٣٦ ٠٠٠ دولار لسنة ٢٠٠٠ ومبلغ ٢٧٠ ٠٠٠ دولار لسنة ٢٠٠١ ومبلغ ٢٨٤ ٠٠٠ دولار لسنة ٢٠٠٢. وهذه الأرقام إرشادية، وهي رهن موافقة البرلمان. وتعكس المساهمة في الموارد العادية المقدمة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي زيادة قدرها ٣٠ في المائة تقريبا، وستكون أعلى بنسبة ١٤ في المائة في سنة ٢٠٠١. وسيدفع المبلغ في نهاية نيسان/أبريل ٢٠٠٠. وتأتي الزيادة كتقدير للعمل الذي يقوم به البرنامج في الجمهورية التشيكية وفي ضوء تدابير الإصلاح المتخذ. والجمهورية التشيكية تكرس طاقاتها للتعاون المتعدد الأطراف ودعم دور البرنامج. وتعكس المساهمة البالغة ١,٢٥ مليون كورون تشيكي أو ٣٤ ٠٠٠ دولار المقدمة إلى برنامج متطوعي الأمم المتحدة في سنة ٢٠٠٠ زيادة قدرها ٢٥ في المائة عن سنة ١٩٩٩، وهو مبلغ سيستمر عند هذا المستوى في المستقبل. وسيدفع المبلغ بحلول نهاية أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ثم أعربت الممثلة عن تأييد وفدها التام لمدير البرنامج وللتنفيذ الناجح للإطار التمويلي المتعدد السنوات.

٩ - وأكد ممثل الدانمرك أن المساهمات في الموارد العادية تمثل الأساس الوطيد لتمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وشدد على ضرورة تغيير الاتجاه نحو الانخفاض. ويستحق الاقتراح المتعلق باتباع نظام تمويلي جديد نظرا جادا لأنه يمكن أن يعزز الأساس المالي الذي يستند إليه البرنامج ويقلل من اعتماد المنظمة على عدد محدود من المانحين. وسيولى مزيد من

النظر في الاقتراح المتعلق بعقد اجتماع وزاري. ويعد تعزيز تركيز السياسات الطريق الأساسي لتنفيذ الخدمات على الصعيد القطري. وفي عام ٢٠٠٠، ستسهم الدانمرك بمبلغ ٤٢٠ مليون كرونة دانمركية أي عند نفس مستوى عام ١٩٩٩ (ما يوازي نحو ٥٥ مليون دولار). وسيجري سداد المبلغ على قسطين متساويين. وستقدم أيضا مساهمات قدرها ٥٥ مليون كرونة دانمركية إلى صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية (نحو ٧ ملايين دولار) و ٣ ملايين كرونة دانمركية إلى صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة. وإن تعذر الآن إعلان التبرعات للسنتين ٢٠٠١ و ٢٠٠٢. وأشار الممثل إلى أن الاستراتيجية الإنمائية الدانمركية في مجال التعاون الإنمائي هي قيد النظر حاليا.

١٠ - وأعلنت ممثلة استونيا قيام الحكومة بتخصيص ما يقدر مجموعه بمبلغ ١,٢ مليون دولار لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سنة ٢٠٠٠. وستتقرر كيفية تقسيمه بين المساهمات في الموارد العادية ومساهمات الحكومات في تكاليف المكاتب القطرية فيما بعد. وأشارت إلى أن مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي القطري في استونيا سوف يغلق في نهاية سنة ٢٠٠٠.

١١ - وأعلن ممثل فرنسا تقديم مساهمة قدرها ٥٠٠ ٠٠٠ فرنك فرنسي إلى برنامج متطوعي الأمم المتحدة و ٨ ملايين فرنك فرنسي إلى صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية. وتعد المساهمة البالغة ٥٠٠ ٠٠٠ فرنك فرنسي المقدمة إلى صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، هي الأولى من نوعها في أربع سنوات. وستقدم مساهمة في الموارد العادية قدرها ١٠٠ مليون فرنك فرنسي إلى برنامج الأمم المتحدة في سنة ٢٠٠٠ أي بزيادة قدرها ٢٥ في المائة عن سنة ١٩٩٩. وقد كشف فحص دقيق لنتائج التبرعات المعلنة من أجل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سنة ٢٠٠٠ عن حالة ليست تشاؤمية بالقدر الذي توحي به المناقشات الحالية. ولاحظ الممثل أن مستوى التمويل العادي يماثل المستوى المعلن في الوقت ذاته من السنة الماضية، مع مراعاة قوة دولار الولايات المتحدة. ولم يعلن سوى عدد قليل من البلدان تخفيض مساهماته، وهو أمر لا يمثل تحولا في من الإرادة السياسية عموما أو تقليلا منها. ومن المهم أيضا أن يؤخذ في الحسبان أن الإطار التمويلي الأول المتعدد السنوات لم يعتمد إلا في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩. وسيقدم التقرير السنوي الأول المستند إلى النتائج في حزيران/يونيه ٢٠٠٠. ومن السابق لأوانه في الوقت الحالي التكلم عن إلغاء الإطار التمويلي المتعدد السنوات. وأشار إلى أن فرنسا ليس بإمكانها أن تتخذ موقفا الآن بشأن مقترحات مدير البرنامج. كما أن اتباع ترتيب للتمويل من نوع ترتيبات المؤسسة الإنمائية الدولية ليس اقتراحا جديدا. فقد جرت مناقشته في الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية والمضي بالتمويل في سنة ١٩٩٨، ولم يحظ بتأييد عدد كبير من المانحين والبلدان المشمولة بالبرامج.

ومع ذلك فإن وفده مستعد للدخول في حوار للسياسات ومناقشات تدور حول مستقبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

١٢ - وأعربت ممثلة غانا عن قلقها إزاء حالة التمويل الحالية وخاصة لأن البرامج ستتأثر بشكل سلبي بسببها. وسيؤدي تخفيض آخر بنسبة ١٠ في المائة في الميزانية الأساسية إلى المزيد من الصعوبات. وأكدت أن المساهمات غير الأساسية ينبغي ألا تحل محل المساهمات الأساسية. وستكون المساهمة المقدمة من غانا أعلى بنسبة ٢٥ في المائة عن سنة ١٩٩٩ كما ستكون أعلى بنسبة ٢٠ في المائة في الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٢. وستقدم مساهمة لصالح صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٢. كما ستجري دراسة متأنية للمقترحات المقدمة من مدير البرنامج.

١٣ - وأكد أمين إدارة الشؤون الاقتصادية في حكومة الهند أن تعزيز التنمية ودعم الجهود الإنمائية الوطنية للبلدان النامية هو المحك الذي سيحكم بلده على أساسه على مدى كفاءة وفعالية منظومة الأمم المتحدة بأسرها. وأوضح أن قدرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على التأثير في حياة ملايين البشر في البلدان النامية ينبغي أن تشكل الهدف الأساسي من التعددية. وفي حدود الضائقة المالية التي تعاني منها الهند، فإنها تقدم مساهمات كبيرة إلى الموارد الأساسية لعدد من أجهزة الأمم المتحدة ومن بينها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصناديق والبرامج ذات الصلة به. ومن الضروري تحسين المعرفة بالعمل الذي يؤديه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بين دوائر اتخاذ القرارات في البلدان المانحة الرئيسية حيث أن تلك القرارات تتخذ أساسا في ضوء اعتبارات داخلية. ولن يغير أي نظام للتمويل هذا الأساس المنطقي. ولن يحدث التغيير إلا عندما تدرك تلك الدول إدراكا حقيقيا أن من مصلحتها أن تسهم في التعاون الإنمائي المتعدد الأطراف المنفذ تحت رعاية الأمم المتحدة. فالإرادة السياسية غير متوافرة، وذلك عنصر لا يمكن تلافيه بسهولة عن طريق إجراء تعديلات في نظام إعلان التبرعات. وأشار إلى أن من المميزات الأساسية في الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة، طابعها المتعدد الأطراف والعالمي والنابع من واقع البلدان والمحايد وغير المتحيز وهو يمثل بحق الشكل الوحيد للتمويل الذي يحترم الأولويات الإنمائية الوطنية للبلدان المستفيدة كما أنه عنصر يجب ألا يتغير في أي نظام جديد للمساهمات. ولذلك فإن وفده لديه بعض التحفظات إزاء التأثير السلبي المحتمل لنظام المساهمات القائم على أساس التفاوض من نوع مساهمات المؤسسة الإنمائية الدولية. وأشار إلى أنه من السابق لأوانه كتابة تأبين للنظام التمويلي المتعدد الأطراف. ثم تطرق إلى المساهمات التي تقدمها الهند إلى برنامج الأمم المتحدة الأنمائي وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة في المؤتمر

الأخير للجمعية العامة لإعلان التبرعات المعقود في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٩، قائلا إنه سيتم سداد المبالغ في أقرب وقت ممكن.

١٤ - ووصف ممثل أيرلندا رسالة مدير البرنامج بأنها عملية وواقعية وواضحة. وقال إن حكومته تراها رسالة جديرة بالاهتمام في الظروف الحالية. وقد زادت أيرلندا مرة أخرى من مساهماتها في الموارد العادية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سنة ٢٠٠٠ بنسبة ٣٥ في المائة. وسيتم سداد المبلغ بالكامل بحلول نهاية نيسان/أبريل ٢٠٠٠ وتقوم أيرلندا أيضا بجمع مساهمات من أجل صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة وستقدم مساهمة إلى صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية للمرة الأولى سنة ٢٠٠٠. وأشار إلى أن سنة ٢٠٠٠ شهدت الزيادة السنوية الثانية عشرة في المساهمات المقدمة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مدى ١٣ عاما. ويرجع ذلك إلى التزام أيرلندا إزاء ما يلي: (أ) التنمية؛ (ب) بلوغ الهدف المحدد المتعلق بتخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج الوطني الإجمالي لأغراض المساعدة الإنمائية؛ (ج) التعددية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وحيث أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي احتل موقع الصدارة في التغييرات الحاصلة في إطار الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الإنمائية ونظام المنسق المقيم وتغيير الإدارة والخطط الاستشرافية للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣، وإن البرنامج ينفذ حاليا إطاره التمويلي الأول المتعدد السنوات، فمعنى هذا أن البرنامج يوطد موقفه كمنظمة مستندة إلى النتائج. وتستحق تلك الجهود التي تحظى بالمساعدة. وتدعو أيرلندا الآخرين الذين لم يعترفوا بدور البرنامج إلى دعمه وضمان بقائه. وأشار إلى أنه تلوح في الأفق دلائل لتجديد الثقة به رغم أن بعض المانحين يقللون مساهمتهم بسبب ظروف داخلية. ومن الضروري تمكين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أن يظل أداة إنمائية نابضة بالحيوية في الأمم المتحدة على أن تظل موارده الأساسية هي الأساس الوطيد. فضلا عن أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يؤدي دوره عن طريق عملية الإطار التمويلي المتعدد السنوات.

١٥ - وأعلن ممثل جمهورية إيران الإسلامية تقديم مساهمة في الموارد العادية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي قدرها ١٠ ٠٠٠ دولار لسنة ٢٠٠٠ رهنا بموافقة البرلمان. وأشار إلى أن اتسام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالقوة سييسر تقليل حدة الفقر.

١٦ - وأعلن ممثل إيطاليا زيادة قدرها ٢٦ بليون ليرة إيطالية في المساهمة في الموارد العادية المقدمة من بلده إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سنة ٢٠٠٠، أي بفارق يبلغ نحو ٢٠ في المائة عن سنة ١٩٩٩، سيجري سدادها في تموز/يوليه ٢٠٠٠. وليس من الممكن حاليا إعلان أي مساهمات للسنتين ٢٠٠١ و٢٠٠٢. وستزيد إيطاليا أيضا مساهمتها المقدمة الى

صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة لتصل إلى ٧ بلايين ليرة إيطالية، أي بزيادة قدرها ٢٠ في المائة عن سنة ١٩٩٩، اعترافا بأهمية العمل الذي يؤديه الصندوق تمثل المساهمة البالغة ٢,٣ بليون ليرة إيطالية المقدمة إلى برنامج متطوعي الأمم المتحدة زيادة قدرها ٨ في المائة عن سنة ١٩٩٩. ثم أوضح أن الحكومة الإيطالية تعزز التزاماتها كجزء من التوسع العام في المساعدة الإنمائية الرسمية. كما يحظى بالاعتراف الدور الهام للموارد الخارجة عن الميزانية، وخاصة فيما يتصل بحالات الطوارئ والكوارث الطبيعية، التي تشارك فيها الحكومة الإيطالية بصفة مباشرة أيضا. ونوه الممثل بالجهود التي يبذلها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إحراز تقدم وخاصة عن طريق زيادة التركيز على المستفيدين والتأثير عليهم. وأشار إلى أنه يمكن توسيع قاعدة المانحين عن طريق زيادة مشاركة القطاع الخاص.

١٧ - وأعرب نائب الممثل الدائم لليابان عن تقديره للبيان الذي أدلى به مدير البرنامج وعن تنفيذه للخطط الاستشرافية للفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٣. وقال إن العمل الذي قام به مدير البرنامج للتوصل إلى توافق بين الآراء بشأن الخطط الاستشرافية للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣، عن طريق الحوار بين المانحين والبلدان المنفذة فيها البرامج يستحق مزيدا من الثناء. ومن الضروري أن تشمل مهام مدير البرنامج إقامة علاقات قوية بين المانحين والبلدان المشمولة بالبرامج لجعل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منظمة إنمائية قابلة للاستمرار في القرن ٢١. ويجب أن يثبت برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمانحين أنه قادر على تحقيق أقصى استفادة من مساهمتهم، وأن يثبت للبلدان المشمولة بالبرامج أنه سيظل مصدرا قابلا للاستمرار للمساعدة الإنمائية. وأكد أن من المهم بالنسبة لمدير البرنامج أن يحكم السيطرة على الأنشطة المنفذة على الصعيد القطري وأن يقيم صلة قوية بين صياغة السياسات والعمليات المنفذة على الصعيد الميداني. وأشار إلى أن الميزة النسبية الرئيسية للبرنامج هي الدور الذي يؤديه كأنشط منظمة تنفيذية على الصعيد القطري. ويلزم تطبيق الدروس المستفادة على الصعيد القطري على إطار السياسات العليا. ومن المهم أن يتعاون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع المنظمات الأخرى لسد ''الفجوة'' القائمة بين المراحل الأولى من الانتقال من حالات الطوارئ إلى التنمية. وتحظى بالترحيب الجهود التي يبذلها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتعزيز الشراكات داخل منظومة الأمم المتحدة ومع المنظمات الإقليمية ومع مؤسسات بريتون وودز. وأكد أنه يجب تعزيز التعاون المتعدد الأطراف والثنائي. كما يجري تشجيع مدير البرنامج على مواصلة التركيز على القضايا المتصلة بأمن البشر من قبيل الفقر والتردي البيئي وفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز. وأكد تقديم مساهمة قدرها ١٠٠ مليون دولار لتمويل الموارد العادية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في السنة المالية ٢٠٠٠، أي بزيادة قدرها ٢٥ في المائة عن السنة المالية ١٩٩٩. وستسهم اليابان أيضا بمبلغ ١,٤١٦ مليون دولار في صندوق الأمم

المتحدة الإنمائي للمرأة ومبلغ ٢,٩٣٣مليون دولار في برنامج متطوعي الأمم المتحدة ومليون دولار في صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية. ولكن بسبب اللوائح الحكومية، فلن تتمكن اليابان في المرحلة الحالية من إعلان التزاماتها بالنسبة للسنوات المالية المقبلة. ويجري تقديم المساهمات على الرغم من الصعوبات المالية الشديدة التي تواجهها اليابان. كما أن حكومته مقتنعة بأن البرنامج الإنمائي ينبغي أن يؤدي دورا رئيسيا في مساعدة البلدان النامية، وتأمل في أن يتخذ مدير البرنامج إجراء سريعا لتلبية احتياجات تلك البلدان. وأكد على أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بحاجة إلى دعم من الجميع لكي يظل أداة قابلة للاستمرار. وأعرب عن أمله في أن يؤدي البيان الذي أدلى به إلى تشجيع المساهمين الآخرين.

١٨ - وأعربت الممثلة الدائمة لقيرغيزستان لدى الأمم المتحدة عن شكرها لمدير البرنامج على البيان الذي أدلى به، وأشارت إلى أنه تضمن سبلا واضحة لحل المشاكل التي يواجهها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من حيث الالتزامات التمويلية. وتعد الإصلاحات التي قامت بها إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مهمة للغاية. ويعرب بلدها عن امتنانه للمساعدة المقدمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ الاستقلال، وخاصة فيما يتعلق بالجهود المبذولة للمساعدة في إقامة مجتمع ديمقراطي. ورغم أن قيرغيزستان تواجه أوقاتا عصيبة للغاية في ضوء تباطؤ النمو الاقتصادي واستيعاب الأنشطة العسكرية غير المتوقعة للأموال، إلا أن البلد سوف يخصص مبلغ ٠٠٠ ٥ دولار إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على شكل مساهمة في الموارد الأساسية في سنة ٢٠٠٠.

١٩ - وأكد ممثل المكسيك أهمية برامج الأمم المتحدة المخصصة للأنشطة التنفيذية. وأضاف أن حكومته ستبقي مستوى تبرعها بمبلغ مليون دولار إلى موارد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي العادية، في عام ٢٠٠٠ بالرغم من قيود الميزانية. وستسهم المكسيك بمبلغ ٠٠٠ ١٠ دولار لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة عام ٢٠٠٠.

٢٠ - وأعلن ممثل هولندا أن التبرع المعتاد بمبلغ ١٥٥ مليون غيلدر هولندي (ما يعادل ٦٨ مليون دولار) سيقدم إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام ٢٠٠٠، وهو نفس المستوى الذي كان عليه عام ١٩٩٩. وأشار إلى أنه في عام ١٩٩٩ زاد تبرع هولندا على ١٠ في المائة من مجموع الموارد العادية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ولقد كان من الأجدر أن يزيد المانحون الذين يقدمون المنح على نحو منقوص تبرعاتهم العادية المقدمة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. أما بالنسبة للمانحين المؤيدين للإصلاح، فينبغي عليهم أيضا أن يقدموا الدعم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الوقت الذي يشرع فيه في التركيز على عدد صغير من المجالات الاستراتيجية التي يتسنى إحداث تغيير حقيقي فيها، وفيما يشرع أيضا في تدابير

إصلاح داخلية. وأضاف قائلا إن حكومته مهتمة بالاجتماع الوزاري الذي اقترحه مدير البرنامج. وأن من الصعب في هذا الوقت رسم مؤشر عن التبرع الذي ستقدمه الحكومة الهولندية في المستقبل. وإذا صادف الإصلاح النجاح، وقدم المانحون المقصرون تبرعات، سيزيد التبرع المقدم من الحكومة الهولندية. وأعرب عن الأمل في أن يترجم جميع المانحون دعمهم السياسي إلى تبرعات مالية تتناسب مع قدراتهم المالية. وأردف أنه سيقدَّم تبرع إلى صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية بمبلغ ١٥ مليون غيلدر هولندي (حوالي ٧ مليون دولار) أي ما يمثل ٢٥ في المائة تقريبا من الإيرادات العادية للصندوق، في عام ٢٠٠٠. كما ستقدم تبرعات في عام ٢٠٠٠ بمبلغ ٦,٤ مليون غيلدر هولندي (حوالي ٢,٨ مليون دولار) إلى صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة و ٠٠٠ ٦٥٠ غيلدر هولندي (حوالي ٠٠٠ ٣٥٠ دولار) إلى برنامج متطوعي الأمم المتحدة.

٢١ - وذكر ممثل نيوزيلندا أنه تم سداد ٤,٦ مليون دولار نيوزيلندي كمساهمة عادية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ٢٠٠٠ في شباط/فبراير ٢٠٠٠. وستصل التبرعات المقدمة إلى صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة إلى ٠٠٠ ٣٠٠ دولار نيوزيلندي، وتلك المقدمة إلى صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية إلى ٠٠٠ ٣٥٠ دولار نيوزيلندي. ويمثل التبرع المقدم إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي زيادة تبلغ ٢٢ في المائة بالعملة المحلية. وقد قدمت نيوزيلندا الدعم للإدارة القائمة على تحقيق النتائج من خلال عملية إطار التمويل المتعدد السنوات. على أن جميع التبرعات مرهونة بموافقة البرلمان. وستكون التبرعات في عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ على نفس مستوى عام ٢٠٠٠ بالدولارات النيوزيلندية. ومضى قائلا إن بلده سيكفل سداد المبالغ السنوية في أقرب وقت ممكن. وسيجري النظر في المقترحات المقدمة من مدير البرنامج فيما يتعلق بالاجتماع الوزاري ونظام التمويل بأسلوب المؤسسة الإنمائية الدولية. وأعرب عن الأمل في سد الفجوة بين الإصلاح والتمويل في وقت قريب. وقال إن نيوزيلندا تواصل تقديم الدعم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصناديق المرتبطة به.

٢٢ - وذكر ممثل النرويج أنه سيجري النظر بصورة إيجابية في أي مقترح لزيادة الالتزامات الدولية المقدمة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلا أن وفد بلده ليس مستعدا بعد للرد رسميا على المقترحات المقدمة في الصباح من مدير البرنامج. وأضاف قائلا إنه بالرغم من ذلك تتفق فكرة تقديم تبرعات متفاوض عليها، مع موقف حكومة النرويج إلى حد كبير. واستمر قائلا إنه بالرغم من الأمل في حدوث تحول في الاجتماع الثاني لإعلان التبرعات واعتماد الإطار التمويلي المتعدد السنوات، لم تتحسن حالة التمويل بعد. ولا ينبغي للتغيرات في أسعار الصرف أن تحجب الحقيقة التي مؤداها أن بعض المانحين والبلدان التي تنفذ فيها البرامج

زادوا تبرعاتهم بالعملات المحلية، ولذا توجد أسباب تدعو للتفاؤل، ومن المحتمل أن مستويات التمويل المنخفضة تعوق الإصلاح فعلا. وأشار إلى أن النرويج تؤيد دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في منظومة الأمم المتحدة وتزمع مواصلة تقديم الدعم لهذه المنظمة. وأضاف قائلا إنه لا يتسنى بعد إعلان التبرعات بالنسبة لعامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢. أما بالنسبة لعام ٢٠٠٠ فإن النرويج ستتبرع بمبلغ ٥٦٠ مليون كرونة نرويجية أي بزيادة تبلغ ١٠ ملايين كرونة عن عام ١٩٩٩. كما أعلن عن تبرعات بمبلغ ٢٩ مليون كرونة نرويجية لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية و ١٦ مليون كرونة أيضا لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة. وأردف قائلا إن سداد المبالغ لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي سيتم كل ثلاثة أشهر، وسيتم في كانون الثاني/يناير وتموز/يوليه ٢٠٠٠ بالنسبة لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وخلال النصف الأول من السنة بالنسبة لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة.

٢٣ - وأعلن ممثل البرتغال أن بلده سيبقي على مستوى تبرعه وهو ١,٦ مليون دولار إلى الموارد العادية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ٢٠٠٠. كما أعلن عن التبرع بمبلغ ٢٠ ٠٠٠ دولار لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بالنسبة لعام ٢٠٠٠. وسيعلن عن التبرع لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة في موعد لاحق. وأضاف قائلا إن البرتغال ليست في موقف يمكنها في ذلك الوقت من إعلان تبرعها بالنسبة للسنوات المقبلة.

٢٤ - وأكد ممثل جمهورية كوريا أن نجاح إطار التمويل المتعدد السنوات يكمن في الصلة بين التمويل والنتائج. ونظرا للإجراءات المحلية، لا يمكن لحكومة بلده إعلان تبرع محدد بالنسبة لعام ٢٠٠٠ في تلك الدورة. وسوف تسعى حكومته إلى التبرع بنفس المبلغ الذي تبرعت به عام ١٩٩٩ خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٠. وسيتم الإبقاء على مستوى التبرع لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة عند مستواه الذي كان عليه عام ١٩٩٩. وأردف قائلا إنه لا يمكن إعلان التبرعات بالنسبة لعامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢.

٢٥ - وشدد ممثل رومانيا على العمل الإيجابي الذي يقوم به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال التنمية. وأضاف قائلا إن حكومته تؤكد مجددا التزامها المستمر بالأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة. وأضاف قائلا إنه بالرغم من قيود الميزانية ستسهم رومانيا بما يعادل زهاء ١١٠ ٠٠٠ دولار كتبرع عادي ومن أجل المساهمة في تكاليف المكاتب المحلية الحكومية في النصف الثاني من عام ٢٠٠٠. ويمثل التبرع زيادة عن مستوى عام ١٩٩٩.

٢٦ - وأعلن ممثل إسبانيا أنه سيتم تأكيد التبرع المقدم من بلده عندما تتشكل الحكومة الجديدة. وأشار إلى الزيادة الكبيرة المقدمة من إسبانيا في تبرعها عام ١٩٩٩، وذكر أنه في

عام ٢٠٠٠ سيصل المبلغ المتبرع به إلى ٨٤٠ مليون بيزيتا. وأعرب عن أمل حكومة بلده في أن يقوم مدير البرنامج بزيارة رسمية لإسبانيا في المستقبل القريب.

٢٧ - وذكرت ممثلة السويد أن الأمل الكبير كان معقودا في نيسان/أبريل ١٩٩٩ في أن يتوقف اتجاه الانخفاض في دورة تمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد اتضح في الوقت الراهن أنه لم يتم بالفعل الوفاء بالتوقعات. وأضافت قائلة إن مدير البرنامج وصف ذلك بأنه أزمة، وأشار إلى أنه قد يلزم وقف العمل بنظام التبرعات الحالي. ومضت قائلة إن مستوى التمويل بالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ٢٠٠٠ هو نفس مستوى عام ١٩٩٩. ومن المؤسف بصفة خاصة أن بعض المانحين أنقصوا تبرعاتهم بصورة كبيرة، مما كشف عن هشاشة النظام في مواجهة الإجراءات التي يقوم بها فرادى المانحين. واستطردت قائلة إن التقلبات في العملة أدت إلى مخاطر إضافية. وأشارت إلى أن سداد التبرعات في وقت محدد بسرعة وفي الوقت المناسب، وليكن ذلك في ٣١ آذار/مارس قد يساعد على تقليل عوامل القلق التي تثيرها تلك التقلبات. ومن الأمور المشجعة أن كثيرا من البلدان تعهدت بزيادة تبرعاتها، بما في ذلك البلدان التي تنفذ فيها البرامج. أما الاقتراح بتنفيذ ترتيبات من النوع الذي توفره المؤسسة الإنمائية الدولية فمن شأنه أن ييسر إعلان المانحين للتبرعات ويكفل مزيدا من الشفافية والقدرة على التوقع. وما برحت السويد تحبذ منذ فترة طويلة هذا النوع من الترتيبات الذي يتكيف مع واقع منظومة الأمم المتحدة وينبغي النظر فيه. واستمرت قائلة إن اقتراح عقد اجتماع وزاري سيوضع في الاعتبار ولو أنه لا يمكن الإعراب عن آراء نهائية في هذا الوقت. ولا بد من الدعوة إلى تحقيق التزام سياسي جماعي تجاه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وبالرغم من قيود الميزانية ستزيد السويد من تبرعها إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ٢٠٠٠، بمبلغ يعادل بالعملة المحلية أكثر من مليون دولار. وأردفت قائلة إنه لسوء الحظ لن تكون الزيادة ملموسة فورا نظرا لتقلبات العملة. وسيكون التبرع العادي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ٢٠٠٠ بمبلغ ٥٠٠ مليون كرونة سويدية، أي ما يعادل حوالي ٥٧ مليون دولار بأسعار الصرف الحالية ويتم سداده في كانون الثاني/يناير وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ومضت قائلة إنه ولو أن التبرع يرهن بموافقة البرلمان فإن السويد تعتزم التبرع بنفس المبلغ في عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢. ويمكن اعتبار التبرع بمثابة التزام أولي متعدد السنوات. وإذا تحققت عملية شاملة لزيادة الالتزام السياسي، ستكون السويد مستعدة للمشاركة في تلك العملية التي ستنعكس في إعلان تبرعاتها بالنسبة للسنوات المقبلة. وستسهم السويد بمبلغ ١٠ ملايين كرونة لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، أي بزيادة تبلغ ٢٥ في المائة عن عام ١٩٩٩ و ٤٢ مليون كرونة سويدي لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية أي بنفس المستوى الذي كان عليه عام ١٩٩٩.

٢٨ - وأكد ممثل سويسرا أن بلده ما برح مؤيدا وموثوقا بالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنوات كثيرة. وأضاف قائلا إن مستوى التبرع المرتفع جاء استجابة لدور الأمم المتحدة الإنمائي في جهود التنسيق، وفي المهام الاستشارية، وباعتبار ذلك تواجدا على نطاق شامل. ومضى قائلا إن حكومة بلده تشاطر مدير البرنامج دواعي قلقه ولا سيما فيما يتعلق بالتمويل في الأجل القصير. ففيما يتعلق بالتمويل، واجه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عقبة بالمقارنة مع المنظمات الأخرى المتعددة الأطراف، مثل المؤسسة الإنمائية الدولية والمصارف الإقليمية. على أن الممثل لم يكن متأكدا إن كان الأخذ بعملية للتزويد بالموارد على غرار مثيلتها التي في المؤسسة الإنمائية الدولية سيكون أمرا مقبولا من جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأضاف قائلا إن الاقتراح بعقد اجتماع وزاري يحتاج إلى مزيد من الدراسة. وينبغي التماس مواقع أخرى لإجراء المناقشات، كأن تتم مثلا أثناء اجتماعات لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أو اجتماعات البنك الدولي السنوية. ومضى قائلا إن البلدان التي تنفذ فيها البرامج يمكنها أيضا اغتنام فرصة الزيارات التي يقوم بها المانحون لمناقشة التبرعات التي تقدمها أطراف متعددة. ومن المهم النظر إلى الصورة الأشمل المتعلقة بالتبرعات المقدمة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. مع ملاحظة أن كثيرا من المانحين يزيدون تبرعاتهم أو يبقونها على نفس مستواها. وأردف قائلا إنه سيتم تأكيد التبرع المقدم من سويسرا في الأسابيع المقبلة. وستظل التبرعات المقدمة إلى صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة عند مستواها الذي كانت عليه عام ١٩٩٩. وسيدرس التبرع المقدم من سويسرا في ضوء القيود الصارمة الشديدة على الميزانية، ومقارنتها بالقيود التي يواجهها المانحون الآخرون.

٢٩ - وأعلن ممثل أوكرانيا تبرعا عاديا بمبلغ ٣٠ ٠٠٠ دولار إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ٢٠٠٠. وأضاف قائلا إن الأموال سترصد في أقرب وقت ممكن.

٣٠ - وذكر ممثل المملكة المتحدة أن حكومته ستعمل على مساعدة الأمم المتحدة لكي تقوم بدور رئيسي في القضاء على الفقر وفي مجال التنمية المستدامة. وأضاف قائلا إن لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي دوره المهم في أربعة مجالات رئيسية أشير إليها في خطط العمل ٢٠٠٠-٢٠٠٣. وستظهر الإدارة القائمة على تحقيق النتائج من خلال عملية إطار التمويل المتعدد السنوات نواحي القوة والضعف في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولا سيما في مناطق وبلدان معينة. ومن ثم يستطيع المجلس التنفيذي اتخاذ قرارات تستند إلى نوع القوى الناشئة. ولا يجدر ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يعمل في جميع القطاعات في جميع البلدان أو حيث لا تتوفر له ميزة نسبية. وفي عام ١٩٩٩ أعلنت الحكومة زيادة بمبلغ ٣٥ مليون جنيه استرليني سنويا كتبرعات عادية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١.

ومن أجل التدليل على دعمها للبرنامج أعلنت حكومته عام ٢٠٠٠، أنها ستبقي على ذلك المستوى في عام ٢٠٠٢. كما أعلنت أيضا زيادة التبرعات لتبلغ مليوني جنيه إسترليني لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١، وهذا يمثل ضعف مستوى عام ١٩٩٩.

٣١ - وأكدت نائبة الممثل الدائم للولايات المتحدة التزام بلده المتواصل بإصلاح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وقالت إنه مما يؤسف له أن الأطراف التي اتخذت القرارات المتعلقة بالتمويل في حكومتها ليست حاضرة في القاعة، وأن هناك فجوة ناجمة عن ذلك بين رصد الاعتمادات في الميزانية وبين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ومما يبعث على الإحباط أن صانعي القرارات ليست لديهم الثقة في المنظمة. ويجب أن يترجم بيان مدير البرنامج إلى إجراءات عملية من جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الصعيد القطري، ولا سيما في حالات الأزمات وحالات ما بعد الصراع. ولقد أظهر خفض عدد موظفي المقر مدى جدية نوايا مدير البرنامج. وسوف تسهم الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٠ بمبلغ ٨٠ مليون دولار وهو مبلغ في طريقه إلى السداد. ومن المؤسف أن المبلغ ليس أكبر من ذلك في ضوء منجزات برنامج الأمم المتحدة. ومضت قائلة إن القرار قد اتخذ قبل سنتين ولا ينبغي النظر إليه باعتباره مؤشرا على آراء الولايات المتحدة المتعلقة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويشمل طلب الرئيس المتعلق بميزانية عام ٢٠٠١ مبلغ ٩٠ مليون دولار كتبرع عادي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وسيقدم تبرع بمبلغ مليون دولار إلى صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١، اعترافا بدوره الإيجابي وبتوسعه من خلال علاقاته ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

الجزء الثالث
الدورة السنوية

المعقودة في جنيف في الفترة ١٣-٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٠

أولا - المسائل التنظيمية

١ - افتتح الرئيس، سعادة السيد فلاديمير غالوسكا (الجمهورية التشيكية)، الدورة.

جدول الأعمال والوثائق وخطة العمل

٢ - أوضحت أمينة المجلس التنفيذي العناصر الواردة في الوثيقة DP/2000/L.3، وجدول الأعمال المؤقت للدورة وقائمة وثائقها وخطة عملها. وأشارت إلى أنه من المؤسف أن بعض الوثائق صدرت متأخرة باللغات الرسمية، وخاصة التقرير السنوي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي يركز على النتائج (DP/2000/23/Add.1). وكانت إحدى الوثائق التي قدمت إلى الدورة السنوية دون أن تظهر في الوثيقة DP/2000/L.3 هي إطار التعاون القطري الثاني لأذربيجان (DP/CCF/AZE/2). وسحب التقديم الأولي لإطار التعاون القطري الأول للسلفادور (DP/CCF/ELS/1/EXTENSION.1) وسيعاد تقديمه في دورة مقبلة. وأشارت أمينة المجلس إلى أن خطة عمل منقحة قد عممت على أعضاء المجلس التنفيذي. وستعقد أثناء الجزء المتعلق بالبرنامج الإنمائي جلسات غير رسمية بشأن منهجية التقرير السنوي الذي يركز على دور البرنامج الإنمائي في حالات الأزمات وحالات ما بعد انتهاء الصراعات مع التركيز على الحد من الكوارث الطبيعية. كما سيعقد اجتماع بين المجلس التنفيذي ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية. وذكّرت الأمينة المجلس بأن مدة البيانات محددة بخمس دقائق.

٣ - وأشارت أمينة المجلس إلى أنه سيجري تناول البند المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠١. وستقدم إلى المجلس عندئذ مساهمات البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان المقترحة بشأن الخطة الاستراتيجية لمنظومة الأمم المتحدة المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥، حسبما طلبه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الفقرة ٩ (ج) من مقرره ٣٦/١٩٩٩. وستُقدم معلومات شفوية مستكملة في الدورة العادية الثالثة لعام ٢٠٠٠ عن المساعدة المقدمة من البرنامج الإنمائي إلى ميانمار إلى جانب تقرير خطي يقدم في الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠١. وسيقدم تقرير البرنامج الإنمائي السنوي عن التقييم في الدورة العادية الثالثة لعام ٢٠٠٠.

٤ - وأبلغ رئيس فرع المجلس التنفيذي بصندوق الأمم المتحدة للسكان المجلس أن الصندوق قد عانى أيضا من تأخر صدور وثائقه من جراء الحاجة إلى التحضير لثلاث دورات في غضون ستة أشهر. وأعرب عن شكره لموظفي خدمة المؤتمرات الذين بذلوا كل جهدهم لإتاحة الوثائق. ثم استعرض البنود المعروضة على المجلس في إطار الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان والحدث الخاص الذي سيعقد في ١٣ حزيران/يونيه بشأن الصحة الإنجابية للمراهقين.

٥ - وذكر أحد الوفود أن المادة ٥ من النظام الداخلي للمجلس التنفيذي للبرنامج الإنمائي وصندوق السكان لم تنفذ من حيث أن الوثائق لم تتح باللغات الرسمية قبل الدورة بستة أسابيع. كما لم تحترم أيضا قاعدة تحديد وثائق السياسة العامة بـ ١٥ صفحة. وطلب المتكلم إرجاء البند ٩ المتعلق بالتقرير السنوي لمدير البرنامج، بما في ذلك التقرير السنوي الذي يركز على النتائج، إلى الدورة العادية الثالثة لعام ٢٠٠٠. وأضاف أن ورقات غرفة الاجتماع ينبغي أن تستخدم كمعلومات أساسية، لا لتقدم معلومات يتخذ المجلس قراراته بناء عليها. وكرر نفس الوفد أثناء المناقشة التي جرت في إطار البند ٩ أن أحكام المادة ٥-٧ من النظام الداخلي لم تُلب. وطلب وفد آخر في معرض التكلم بعد اتخاذ المقرر ١٥/٢٠٠٠، أن تتاح مشاريع المقررات بلغات العمل في المجلس التنفيذي.

٦ - وذكرت أمينة المجلس أن جميع المجالس التنفيذية تواجه نفس المشاكل فيما يتعلق بصدور الوثائق في الوقت المناسب. وأن المشكلة العامة التي بحاجة إلى معالجة هي قدرة خدمات المؤتمرات بالأمم المتحدة. وأشارت إلى أنه من الصعب إيجاز وثائق معينة في ١٥ صفحة. ولاحظت أنه لم يطلب إلى المجلس أن يبت في ورقة غرفة الاجتماع DP/2000/CRP.10. وقالت أمينة المجلس أن التأخر في تقديم نصوص مشاريع المقررات هو الذي حال دون إتاحتها بلغات العمل، وذلك بسبب القيود الزمنية والبشرية. وفي تلك الحالات، يمكن، إذا دعت الحاجة، قراءة مشاريع المقررات من المنصة وتتم ترجمتها شفويا في نفس الوقت.

٧ - وأقر المجلس التنفيذي جدول الأعمال وخطة العمل المنقحة لدورته السنوية لعام ٢٠٠٠ (DP/2000/L.3) بصيغتها المعدلة شفويا.

٨ - وأقر المجلس التنفيذي تقرير الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٠ (DP/2000/20).

جدول الدورات المقبلة

٩ - وافق المجلس التنفيذي على الجدول التالي لمواعيد دورات المجلس التنفيذي في عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١:

الدورة العادية الثالثة لعام ٢٠٠٠:	٢٥-٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠*
الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠١:	٢٩ كانون الثاني/يناير-١٠ شباط/فبراير ٢٠٠١
الدورة السنوية لعام ٢٠٠١:	١١-٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠١(نيويورك)
الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠١:	١٠-١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١*

* رهنا بموافقة لجنة المؤتمرات.

١٠ - ووافق المجلس التنفيذي على خطة عمل دورة المجلس العادية الثالثة لعام ٢٠٠٠، حسبما وردت في مرفق المقرر ١٧/٢٠٠٠.

١١ - وعقد المجلس التنفيذي حدثا استثنائيا لصندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن ''الصحة الإنجابية للمراهقين'' في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، وحدثا استثنائيا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن ''المساهمة في النقاش بشأن الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية والدور الرئيس للشراكات'' في ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٠.

١٢ - وطلب أحد الوفود توجيه انتباه مدير البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان إلى المقرر ١٢/٢٠٠٠ المؤرخ ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ بشأن عملية البرمجة في صندوق الأمم المتحدة للسكان. وطُلب إلى مدير البرنامج، بصفته رئيس مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية أن يتصرف، وفقا للمقرر، في تعاون وثيق مع رؤساء صناديق وبرامج الأمم المتحدة الأخرى.

١٣ - وأفاد مدير البرنامج المجلس التنفيذي أن الاجتماع الوزاري المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي سيعقد يوم الاثنين ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وسيفتتح الأمين العام الاجتماع. وستقدم إلى جميع الوفود المدعوة إلى الحضور ورقات معلومات أساسية في موعد غايته ٢١ تموز/يوليه ٢٠٠٠ في شكل مشاريع. وعقب المشاورات سيجري وضع ورقات العمل في صيغتها النهائية قبل حلول ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٠.

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

ثانيا – تقرير المديرة التنفيذية لعام ١٩٩٩

١٤ – كان معروضا على المجلس التنفيذي تقرير المديرة التنفيذية لعام ١٩٩٩، بصيغته الواردة في الوثائق DP/FPA/2000/8 (Part I) و (Part I/Add.1) و (Part II) و (Part II/Corr.1) و (Part III).

١٥ – وفي معرض إدلائها بملاحظات استهلالية، تناولت عدة مسائل وتطورات هامة. وأشارت إلى أن الاجتماع الشامل لصندوق السكان قد أتاح الفرصة لموظفي الصندوق الميدانين والعاملين في المقر لكي يجتمعوا معا لمناقشة المسائل الحاسمة التي من قبيل الآثار المترتبة على المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥ سنوات بالنسبة لبرنامج صندوق السكان؛ والحالة الراهنة للتمويل واستراتيجيات تأمين قاعدة أقوى للتمويل في المستقبل؛ وتنفيذ الإطار التمويلي المتعدد السنوات والإدارة التي تركز على النتائج. كما أنه مكن موظفي الصندوق من مناقشة كيف يمكن تحسين تنظيم مهام المقر دعما للعمليات الميدانية.

١٦ – وقالت إن التقرير السنوي للصندوق لعام ١٩٩٩ اتبع نهجا مختلفا إلى حد ما عما اتبعه في السنوات السابقة، فركز الاهتمام على ثلاثة مواضيع فقط (الصحة الإنجابية للمراهقين والشراكات والإطار التمويلي المتعدد السنوات) بدلا من تقديم عرض عام لأنشطة الصندوق في جميع المجالات البرنامجية وفي جميع مناطق العالم. وكان الهدف هو التعمق أكثر في بضعة جوانب من برنامج عمل الصندوق بغية إتاحة فهم أفضل لكيفية عمل الصندوق في هذه المجالات.

١٧ – ولقد شكلت الصحة الإنجابية والشراكات جانبين هامين من أعمال الصندوق كل عام. كما أُبرز هذان الجانبان بصفة خاصة أثناء استعراض السنوات الخمس لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وكانا موضوعي منتديين مستقلين قبيل انعقاد منتدى لاهاي في شباط/فبراير ١٩٩٩. وكان وضع الإطار التمويلي المتعدد السنوات مركزيا بالنسبة لأعمال صندوق السكان في عام ١٩٩٩، وكان تنفيذه أحد أولويات الصندوق التنظيمية لعام ٢٠٠٠. ومن ثم استعرض التقرير السنوي كيف وضع الإطار التمويلي المتعدد السنوات وأبرز الخطوات الأولية التي اتخذت لإدماج نهج الإطار التمويلي المتعدد السنوات في جميع عمليات الصندوق.

١٨ – وأفادت المديرة التنفيذية المجلس التنفيذي أن الصندوق سجل إنفاقا زائدا صافيا قدره ٦ ملايين دولار عام ١٩٩٩ وأن الصندوق سحب ذلك المبلغ من احتياطيه التشغيلي.

وقالت إن السبب الرئيسي لذلك السحب هو أن الصندوق لم يحصل على الإيراد الذي كان متوقعا لعام ١٩٩٩. وحاول موظفو الصندوق عبر المنظمة الحفاظ على المكاسب التي تحققت في البلدان التي تنفذ فيها البرامج التي وافق عليها المجلس، مع التقليل من النفقات بقدر الإمكان. وأكدت على أن الجميع يشتركون في المسؤولية عن عدم تنفيذ البرامج بسبب عدم توفر الموارد على المستوى الموافق عليه. وناشدت من ثم أعضاء المجلس أن يثيروا هذه المسألة، التي هي أساسا مسألة إرادة سياسية، في عواصمهم. وقالت إنه من العار أنه لم يمكن حشد الموارد في الوقت الذي تمضي فيه البلدان قدما صوب تنفيذ جدول الأعمال الرؤيوي الذي توخاه المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بواسطة برامج فعلية وافق عليها المجلس على مستويات متواضعة للغاية.

١٩ - وعقب استعراض موجز للحالة الراهنة لموارد الصندوق، شددت المديرة التنفيذية مرة أخرى على أن حشد الموارد مسؤولية مشتركة للجميع. وطلبت من جميع الدول الأعضاء المساعدة على كفالة أن يصل مستوى الموارد العامة للصندوق مرة أخرى إلى ٣٠٠ مليون دولار في السنة وناشدت بلدان البرنامج المساهمة في الصندوق بثلاث طرق على الأقل - وهي التعهد بالتبرع للموارد الأساسية للصندوق بالعملة المحلية، وبالمساهمة في تكلفة مكتب صندوق السكان في بلدانهم، وتقاسم تكاليف البرامج.

٢٠ - واختتمت بيانها بالإعراب للمجلس عن عميق تقديرها لما يوفره باستمرار للصندوق من توجيه بنَّاء وشراكة وحوار اختصاصي للغاية.

٢١ - وخلال المناقشة التي أعقبت ذلك اعترفت وفود عديدة بالعمل الجيد الذي اضطلع به الصندوق في السنة الماضية، لا سيما فيما يتصل بعملية استعراض وتقييم المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد مرور ٥ سنوات. ورحبت وفود كثيرة بتركيز التقرير السنوي على مجالين رئيسيين من أعمال الصندوق، وهما الصحة الإنجابية للمراهقين والشراكات، وإن كانت بعض الوفود تفضل أن يكون التقرير أكثر تحليلا وتركيزا على النتائج. ومن ثم فهي تتطلع إلى صدور أول تقرير سنوي للصندوق يركز على النتائج في العام القادم.

٢٢ - وأثنت عدة وفود على أعمال الصندوق في مجال العناية بالصحة الإنجابية للمراهقين وشجعت الصندوق على مواصلة أعماله في ذلك المجال. وأشار أحد الوفود إلى أن تركيز الاهتمام على الشباب استراتيجية ناجحة لوقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وأشادت وفود عديدة بمناقشة فريق الحدث الخاص المتعلقة بالصحة الإنجابية للمراهقين التي نظمها الصندوق في يوم افتتاح الدورة. ووصف أحد الوفود الحدث الخاص بأنه من أكثر أفرقة المناقشة التي حضرها في إطار الأمم المتحدة تعمقا وتثقيفا. وطلب نفس الوفد إلى

الصندوق أن يستخدم طرائق التعاون فيما بين بلدان الجنوب في تقاسم الدروس المستفادة في مجال الصحة الإنجابية للمراهقين.

٢٣ - ورحبت وفود عديدة بالأعمال التي اضطلع بها الصندوق بشأن إطاره التمويلي المتعدد السنوات. وشدد أحد الوفود على أن تثقيف وتدريب الموظفين في مجال الإدارة التي تركز على النتائج حيوي بالنسبة لنجاح الإطار التمويلي المتعدد السنوات. وفي إشارة إلى أن العنصر الذي يفتقده الإطار هو الموارد، طلبت عدة وفود إلى المجلس التنفيذي وكذلك إلى المجتمع الدولي بكامله كفالة مزيد من الموارد الأكيدة التي يمكن التنبؤ بها للصندوق. وبينما أعربت عدة وفود عن الأسف لانخفاض تمويل صندوق السكان، أشارت إلى أن القلق يساورها لانخفاض التمويل الذي يخصصه الصندوق للدعوة والبرمجة، خاصة في المجموعة ألف من البلدان. وأثنى عدد من الوفود على الجهود التي يبذلها البرنامج لمساعدة البلدان على تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وتحقيق أهداف ومعايير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥ سنوات، رغم تقلص الموارد.

٢٤ - ورحب كثير من الوفود بالشراكات بين الصندوق والمجتمع المدني وكيانات الأمم المتحدة الأخرى والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي والوكالات الثنائية. ورحبت عدة وفود بالشراكات بين الصندوق ووسائط الإعلام والبرلمانيين وصانعي القرارات الآخرين، وأشادت بصندوق السكان لعمله مع القادة الدينيين والتقليديين، مع التنويه بخاصة بالحساسية الثقافية التي اتسم بها ذلك العمل. ونوهت عدة وفود بالتزام الصندوق بإصلاح الأمم المتحدة وتعاونه مع شركائه في الأمم المتحدة. وحث أحد الوفود الصندوق على تطوير شراكات أوثق مع مخططات الحكومات المانحة للتعاون الثنائي، بما في ذلك مع معاهد البحث التابعة للحكومات، واتحادات البرلمانيين، والمنظمات الحكومية وغير الحكومية المحلية في بلده. وأعرب وفد آخر عن دهشته لعدم ذكر الشراكات مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في التقرير. وأشار أحد الوفود بصفة خاصة إلى دور الصندوق بوصفه مشتركا في رعاية برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز، وشدد وفد آخر على الحاجة إلى كفالة قيام وكالات الأمم المتحدة العاملة في الميدان أن يكون خطابها متسقا بشأن الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وحث هذا الوفد صندوق السكان على القيام بدور أكثر نشاطا في الأفرقة المواضيعية المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وشجعه على اقتسام الدروس المستفادة في الميدان مع المقر ومع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز.

٢٥ - وشجعت عدة وفود الصندوق على الاشتراك في إطار عمل البنك الدولي للتنمية الشاملة وورقات استراتيجية الحد من الفقر. واستفسر أحد الوفود عما إذا كان لبلد لديه ورقة استراتيجية للحد من الفقر حاجة إلى التقييم القطري المشترك. وأبدت عدة وفود

سرورها لملاحظة أن إطار التقييم القطري قد حل محل التقييم السكاني القطري في عديد من البلدان. ودعا عدد من الوفود الصندوق إلى زيادة اشتراكه في النهج القطاعية. وحث أحد الوفود الصندوق على طرح خبرته ومدخلاته الجوهرية المتعلقة بالسياسة العامة على مائدة البحث عند صياغة النهج القطاعية بشأن الصحة أو التعليم ووضع تفاصيلها. وحث الوفد الصندوق على اغتنام فرص الدعوة ووضع السياسات التي تتيحها النهج القطاعية.

٢٦ - وأعربت عدة وفود عن سرورها لملاحظة العمل الذي اضطلعت به المبادرة العالمية بشأن إدارة السلع الخاصة بالصحة الإنجابية، ورحبت بالدور القيادي الذي يقوم به الصندوق في النهوض بتأمين إمدادات السلع الخاصة بالصحة الإنجابية. وشجع عدد من الوفود الصندوق على جعل الموظفين المخصصين حاليا للمبادرة موظفين نظاميين. وأشار أحد الوفود إلى سروره لأخذ الصندوق باقتراح المجلس التنفيذي إدراج فرع متعلق بالاحتياجات من سلع الصحة الإنجابية وخطط تلبية تلك الاحتياجات في جميع البرامج القطرية الجديدة المقدمة إلى المجلس. ولاحظ وفد آخر أن المبادرة العالمية لم تنعكس بشكل كاف على الأعمال الأساسية لكثير من برامج الصندوق القطرية. وأشار إلى أنه يتطلع إلى ورقة الاستراتيجية الجاري إعدادها للاجتماع الاستشاري المقرر عقده في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، وجدد عرضه تقديم الدعم والمساعدة بصدد إعداد الاستراتيجية.

٢٧ - وفي معرض ردها، وجهت المديرة التنفيذية الشكر إلى أعضاء المجلس التنفيذي لتعليقاتهم الإيجابية على أعمال الصندوق وعلى رئاستها له. وأعربت عن بالغ تقديرها لما أبداه المجلس من التأييد وملاحظات التهنئة، لا سيما بصدد عمل موظفي الصندوق.

٢٨ - ووجهت الشكر إلى أعضاء المجلس التنفيذي لإعرابهم عن التقدير بخصوص الحدث الخاص المعني بالصحة الإنجابية للمراهقين ولمشاركتهم في المناقشة بشكل نشط وملتزم. وأشارت إلى أن الحكومات كانت منفتحة وداعمة للغاية لأعمال الصندوق في مجال الصحة الإنجابية للمراهقين الذي هو مجال حساس. وقالت إن تنظيم الحدث الخاص، في حد ذاته، كان علامة على التقدم الهائل الذي أحرز في معالجة قضايا الصحة الإنجابية للمراهقين. وكررت التعليق الذي أبدته أثناء مناقشة الفريق، وهو أنه ينبغي للمعلمين في المدارس أن يوفوا بواجبهم الأخلاقي والمهني تجاه تلاميذهم وألا يتغاضوا لأي سبب من الأسباب عن أية أنشطة إجرامية من أي نوع. وأبرزت أهمية تغيير المواقف من أجل كفالة وصون صحة الشباب ورفاههم. ووافقت على أن الدعوة ضرورية وحثت المجلس على مواصلة دعم الدعوة وكفالة اتساق الخطاب الصادر عن مجالس إدارة صناديق وبرامج الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، بما في ذلك اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة العمل الدولية، بشأن الصحة الإنجابية والقضايا الأخرى الرئيسية.

٢٩ - وفيما يتعلق بنقص حجم الموارد المخصصة للدعوة، أشارت إلى أن بعض أنشطة الدعوة مدرجة ضمن الصحة الإنجابية؛ كما أن بعض النقص في الموارد المخصصة للدعوة

ناجم عن زيادة الموارد المخصصة للصحة الإنجابية. وشددت على أن صندوق السكان يعلق أهمية كبرى على الدعوى. وفيما يتعلق بنقص الموارد المخصصة للمجموعة ألف من البلدان، أشارت إلى أنه رغم النقص من حيث القيمة المطلقة، يشير الاتجاه إلى زيادة المبالغ المخصصة لتلك البلدان من حيث النسبة المئوية.

٣٠ - وبالإشارة إلى هيكل التقارير السنوية المقبلة، لاحظت أن الإطار التمويلي المتعدد السنوات سينفذ على مدى فترة زمنية. ولاحظت أنه يتعين بناء القدرات على الصعيد القطري وداخل الصندوق على السواء لجمع البيانات من النظم الوطنية ورصد نتائج البرامج، وأضافت أن نظم البيانات ونظم الرصد تشكل أحد المجالات الرئيسية التي تحتاج إلى تعزيز. وأن نظم البيانات في بعض البلدان ضعيفة و/أو لا يتم جمع البيانات فيها على أساس سنوي. وأشارت إلى أنه ينبغي تقديم المساعدة التقنية من جانب الجهات المانحة الأخرى أيضا وليس من جانب الصندوق فحسب. ولاحظت أن جميع برامج الصندوق القطرية التي وافق عليها المجلس التنفيذي مؤخرا تتضمن أهدافا كمية ونوعية. وأشارت إلى أن الصندوق يقوم الآن بإضفاء الصفة المؤسسية للإدارة التي تركز على النتائج على كامل نطاق تنظيم وتشغيل الإطار التمويلي المتعدد السنوات. وستُدخل الإدارة التي تركز على النتائج في جميع البرامج القطرية الجديدة وسيؤخذ بها بأثر رجعي في جميع البرامج القطرية التي ووفق عليها خلال السنوات الثلاث الأخيرة.

٣١ - وبالنسبة لتأمين سلع الصحة الإنجابية، أشارت إلى أن صندوق السكان يعلق أهمية فائقة على تلبية الحاجة إلى وسائل منع الحمل والسلع الأخرى الخاصة بالصحة الإنجابية. وأعربت عن تقديرها لما عرضه أحد الوفود من تقديم المساعدة في ذلك المجال. وأشارت إلى أن مستشاري أفرقة الصندوق المعنية بتقديم الخدمات التقنية القطرية ومستشاري برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز سيقدمون المساعدة أيضا في مجال إدارة النقل والإمداد المتعلقين بالسلع. وأعربت عن ترحيبها بأية مقترحات يود أعضاء المجلس التنفيذي تقديمها.

٣٢ - وفيما يتعلق بمبادرة القطاع الخاص، أشارت إلى أن الصندوق يسعى إلى تعزيز الشراكات مع القطاع الخاص في عدة بلدان، بما في ذلك في مصر والهند. وقالت إن التسويق على الصعيد الاجتماعي قوي في باكستان والهند، وكذلك في ألبانيا وبوركينا فاسو ومصر. وأشارت إلى أنه سيجري استعراض مبادرة القطاع الخاص في أوائل عام ٢٠٠١.

٣٣ - ووافقت المديرة التنفيذية على أن إطار البنك الدولي للتنمية الشاملة ليس آلية تابعة لمنظومة الأمم المتحدة. وأشارت إلى أنه يجري تشجيع البنك الدولي على استخدام التقييم القطري المشترك بقيادة الحكومات الوطنية. وأوضحت أن الصندوق لم يضطلع بممارسة التقييم السكاني القطري إلا في الحالات التي لم يغط فيها التقييم القطري المشترك المجالات البرنامجية الأساسية للصندوق بشكل واف. ولاحظت أنه لا يمكن الاستعاضة عن التقييم القطري المشترك بالشراكات مع القطاع الخاص لأنها ليست متاحة إلا في عدد قليل من

البلدان. وأشارت إلى أن العبء الواقع على المكاتب القطرية للصندوق قد ازداد نتيجة للاحتياجات إلى آليات عديدة للرصد والإبلاغ، وشددت على الحاجة إلى ترشيد وتبسيط مقتضيات تقديم التقارير.

٣٤ - وأشارت إلى أن التقرير السنوي الذي يصدره الصندوق عن الإيدز بعنوان AIDS Update، والذي يبرز أعمال الصندوق في مجال الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، متاح في غرفة الاجتماع. وأشارت إلى وجود شراكة قوية بين الصندوق وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز. وقد تأكد هذا في استعراض أجراه مؤخرا برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز لعمله مع صندوق السكان، علق فيه البرنامج بشكل إيجابي للغاية على شراكته مع صندوق السكان. وقد قدم برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز مستشارين أُلحقوا بكل من أفرقة الصندوق المعني بتقديم الخدمات التقنية القطرية.

٣٥ - وذكرت أن الصندوق يعمل في تعاون وثيق مع منظمة الصحة العالمية واليونيسيف والبنك الدولي في مجال الأمومة المأمونة والحد من الوفيات النفاسية. وأصدرت تعليمات إلى مكاتب الصندوق القطرية لوضع خطة عمل منسقة مع الشركاء في الميدان. وأشارت إلى أن صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة شريك هام لصندوق السكان، بما في ذلك شراكته في البرنامج الاستشاري التقني التابع للصندوق.

٣٦ - وأعربت عن اتفاقها مع الرأي القائل بأن النهج القطاعية وسيلة هامة وأشارت إلى أن إحجام الصندوق في البداية عن المشاركة فيها كان منبعه أن الصحة الإنجابية لم تكن مدرجة في المبادئ التوجيهية بشأن الصحة. إلا أنه عقب المناقشات التي أجراها الصندوق مع البنك الدولي، أصبحت الصحة الإنجابية الآن مدرجة في المبادئ التوجيهية.

٣٧ - وفيما يتعلق باشتراك الزعماء التقليديين والدينيين في تعزيز القضايا المتصلة بالسكان والصحة الإنجابية، أشارت إلى أنه تم الاضطلاع بأعمال ناجحة مع الزعماء الدينيين في جمهورية إيران الإسلامية وغيرها من البلدان الإسلامية. وشددت على الحاجة إلى استمرار الانفتاح على الحوار والشراكات مع الزعماء الدينيين والتقليديين.

٣٨ - ووجهت المديرة التنفيذية الشكر إلى حكومة هولندا لما قدمته من دعم وللمساهمات التي أعلنتها، وكذلك إلى عدة بلدان مانحة أخرى لزيادة مساهماتها. وحثت المانحين الآخرين على أن يحذوا حذوها وأشارت إلى أن النقص في الموارد أخذ يحدث أثرا سلبيا على زخم البرامج وعلى إحراز تقدم من جانب البلدان في تحقيق أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

٣٩ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بتقرير المديرة التنفيذي لعام ١٩٩٩، الوارد في الوثائق DP/FPA/2000/8 (Part I) و (Part I/Add.1) و (Part II) و (Part II/Corr.1) و (Part III).

ثالثا – المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥ سنوات

٤٠ – كان معروضا على المجلس التنفيذي الوثيقة DP/FPA/2000/9، وهي تقرير بعنوان ''الاتجاهات البرنامجية المستقبلية لصندوق الأمم المتحدة للسكان في ضوء محصلة الاستعراض الخمس للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية (المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥ سنوات)''، مقدم استجابة للمقرر ١٨/٩٩.

٤١ – ولدى عرض التقرير، أشارت المديرة التنفيذية إلى أنه يتناول جوهر أعمال صندوق السكان. ولاحظت أنه سيعرض على المجلس التنفيذي في الدورة العادية الثالثة لعام ٢٠٠٠ تقرير يستعرض نظام تخصيص موارد الصندوق. وأبدت ملاحظة عامة مؤداها أن الصندوق سيواصل المحافظة على وجود توازن بين نطاق الدعم وتوفر الموارد. وأشارت إلى أن التقرير (DP/FPA/2000/9) أعد على نحو يتماثل بدقة مع الإطار التمويلي المتعدد السنوات من أجل كفالة نهج موحد وتكاملي. وقد انعكست بوضوح في الأهداف المختارة للإطار مجالات الأولوية البرنامجية الثلاثة التي اتفق عليها المجلس في أعقاب المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، كما حدد الإطار الدعوة كاستراتيجية رئيسية لتحقيق النتائج المقترحة.

٤٢ – ولاحظت المديرة التنفيذية أن الصندوق يستجيب في إطار ولايته العامة للتحديات الرئيسية التي ما زالت قائمة أمام تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، والتي حددتها عملية استعراض المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد ٥ سنوات. وتشمل هذه التحديات الافتقار إلى البيانات والمؤشرات التي يعتد بها في تحديد الاحتياجات والأولويات لدى التخطيط لبرامج فعالة؛ وعدم كفاية الموارد المالية؛ والمشاكل المتزايدة الخاصة بالمراهقين مثل حالات الحمل غير المرغوب فيه والإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، والحساسية فيما يتعلق بالصحة الإنجابية للمراهقين في عدد من البلدان؛ وعدم كفاية القدرات التقنية على الصعيد الوطني؛ وعدم تحقق الاشتراك الكامل بعد من جانب المجتمع المدني والقطاع الخاص؛ واستمرار عدم المساواة بين الجنسين؛ والمعدلات المرتفعة بشكل غير مقبول للوفيات النفاسية؛ واستفحال وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ واستمرار عدم الاستقرار السياسي وحالات الطوارئ في جميع أنحاء العالم. وذكرت أن الاتجاهات العالمية لأنماط السلوك الإنجابي والأنماط الديمغرافية قد اضطرت الصندوق إلى التركيز بدرجة أكبر على عدد من القضايا، بما في ذلك: نهج لدورة الحياة يأخذ في الاعتبار إطالة أمد الدورة الإنجابية وإن كان الإنجاب نفسه أخذ يتركز بشكل متزايد في فترة زمنية أقصر؛ والمراهقون، حيث أنهم يشكلون الآن أكبر فئة على الإطلاق وتستمر احتياجاتهم المتعلقة بالصحة الإنجابية والجنسية في الازدياد؛ وشيخوخة السكان، التي أصبحت بالفعل شاغلا في البلدان الصناعية، وتتجه

بشكل متزايد إلى أن تصبح شاغلا في كثير من البلدان النامية؛ والهجرة إلى الخارج والتحول إلى الحضر وعواقبهما الاجتماعية والاقتصادية.

٤٣ - وأشارت إلى الحاجة لأن يأخذ الصندوق في الاعتبار الاتجاهات في مجال إصلاح قطاع الصحة والنهج القطاعية بغية كفالة أن تكون خدمات ومعلومات الصحة الإنجابية عناصر لا تتجزأ في تلك العمليات؛ وكفالة أن يكون دعم الصندوق لبرامج الصحة الإنجابية جزءا من التعزيز العام لنظم الصحة الأساسية؛ وكفالة أن تعزز تلك العمليات أيضا إدارة النقل والإمداد ونظم معلومات وبيانات الصحة من أجل إدارة ورصد البرامج. وقد بينت التجربة في عدة بلدان توافقا كبيرا بين أهداف وغايات كل من إصلاح قطاع الصحة وتوسيع جدول أعمال الصحة الإنجابية.

٤٤ - ومن النظر مليا في دور صندوق السكان في المستقبل إزاء تلك الخلفية، خلص الصندوق إلى استنتاجين رئيسيين. أولا، أن مجالات الأولوية البرنامجية الثلاثة الأساسية وهي الصحة الإنجابية، بما في ذلك تنظيم الأسرة والصحة الجنسية، واستراتيجيات السكان والتنمية والدعوة ما زالت سارية. وفي الوقت نفسه فالحاجة تدعو إلى زيادة تركيز أعمال الصندوق داخل تلك المجالات لتحقيق مزيد من الفعالية في مساعدة البلدان على مواجهة تحديات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وتحديات استعراض المؤتمر بعد ٥ سنوات والوفاء بالغايات والأهداف القياسية المتفق عليها. وثانيا، تدعو الحاجة لتعزيز الروابط بين المجالات البرنامجية الثلاثة الأساسية بحيث يدعم بعضها البعض بدرجة أكبر. وسيظل الدعم الذي يقدمه الصندوق ينصب على أولويات واحتياجات البلدان ويلبيها. وسيقدم الدعم وفقا لمبادئ وأهداف برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، الذي أعيد تأكيده في القرار الذي اتخذته الجمعية العامة في الدورة الاستثنائية لاستعراض المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥ سنوات.

٤٥ - ثم ناقشت المديرة التنفيذية بإيجاز كلا من مجالات الأولوية البرنامجية، وقدمت عرضا عاما لاستراتيجية الصندوق ومحط اهتمامه المقترحين. وفي معرض الإشارة إلى الترتيبات والشراكات المتعلقة بأعماله، أشارت إلى أن التقرير قدم عرضا عاما للنطاق العريض من الترتيبات والآليات التي سعى الصندوق من خلالها إلى تحقيق نتائجه، بما في ذلك الآليات على الصعيدين العالمي والقطري، سواء مع شركاء منظومة الأمم المتحدة ومع المجموعة الأوسع التي تتألف من شركاء المجتمع الإنمائي. وذكرت أن الهدف الأساسي للصندوق هو مواءمة أعماله وتحقيق أقصى قدر من التنسيق والتعاون، وإدماج قضايا السكان والتنمية في السياق والمضمون الشاملين لعمليات التنمية.

٤٦ - ولاحظت أنه يمكن للصندوق أن يقوم بدور قيادي في بعض المجالات، مثل مجالي مساعدة الحكومات في التشغيل العام لبرامج الصحة الإنجابية، وكفالة أمن السلع الخاصة بالصحة الإنجابية. وفي مجالات أخرى، مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، يؤدي الصندوق دوره الخاص ضمن الإطار الشامل لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز وما يقدمه من توجيه تقني وتوجيه للسياسة العامة. وسيظل الصندوق يعتمد على منظمة الصحة العالمية لكي تقدم الإطار العام للسياسة المتعلقة بالتنمية في مجال الصحة والنظم الصحية، وتقديم المعايير المحددة، والتوجيه التقني، والوسائل التقنية، والقواعد بشأن جميع جوانب الصحة الإنجابية. وفي مجال الحد من الأمراض والوفيات النفاسية، سيعمل صندوق السكان ضمن الإطار العام المتفق عليه بين صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الصحة العالمية واليونيسيف والبنك الدولي. وفيما يتعلق بالقضايا الجنسانية، سيواصل الصندوق العمل مع عدة شركاء، وبخاصة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، الذي تعاون معه صندوق السكان بشأن عدد من قضايا الدعوة الشاملة. وفي مجال السياسات والاستراتيجيات الإنمائية والسكانية، سيواصل الصندوق العمل في شراكة وثيقة مع شركائه في الأمم المتحدة، ولا سيما مع شعبتي السكان والإحصاءات بالأمم المتحدة. ولزيادة الفعالية والكفاءة البرنامجية، سيكرس صندوق السكان مزيدا من العناية لتطوير قواعد المعرفة في جميع مجالات عمله، ولتقاسم المعلومات من خلال آليتي تكنولوجيا المعلومات الجديدة والحوار فيما بين بلدان الجنوب.

٤٧ - وأثناء المناقشة التي تلت ذلك، أعربت عدة وفود عن تقديرها بشأن الوثائق ونوهت بأن التقرير (DP/FPA/2000/9) عرض بوضوح مجالات العمل والأهداف ذات الأولوية. وأعربت وفود عديدة عن ترحيبها بتأييد مجالات الأولوية البرنامجية الثلاثة الأساسية والتركيز الموضوعي داخل كل منها. وذكرت عدة وفود أن دور الصندوق وأولوياته المحددة بحاجة إلى مزيد من التوضيح بما لا يدع مجالا للبس. وأشار أحد الوفود إلى أن الحاجة تدعو إلى تحديد الخيارات بشأن المجالات التي يمكن فيها للصندوق تحقيق أقصى تأثير وكيفية تحقيق ذلك، بغية استخدام الموارد المتاحة بأقصى قدر من الفعالية. وأكدت عدة وفود الحاجة إلى تعزيز الروابط بين المجالات البرنامجية الثلاثة، وتساءلت عن كيفية تحقيق ذلك. وحذر أحد الوفود من أنه رغم أهمية المرونة، من الضروري كفالة ألا تؤدي المرونة إلى فقدان بؤرة الاهتمام. وأعربت عدة وفود عن تقديرها لتركيز الاهتمام على الشباب والمراهقين كما رحبت بالتشديد على الإطار التمويلي المتعدد السنوات. وذكرت عدة وفود أن الإبلاغ مستقبلا عن متابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد ٥ سنوات ينبغي أن يكون ضمن التقرير السنوي للإطار التمويلي المتعدد السنوات الذي يرتكز على النتائج. ولاحظ أحد الوفود أن صلة

التقرير (DP/FPA/2000/9) بالإطار التمويلي المتعدد السنوات ليست واضحة وأوصى بزيادة توضيح الروابط. وأبرزت عدة وفود أهمية التشديد بدرجة أكبر على الدعوة. وشددت عدة وفود على أهمية دور صندوق السكان في مجالي خفض الوفيات النفاسية والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وأكدت وفود عديدة على الدور الرئيسي الذي يتعين على صندوق السكان القيام به في مساعدة البلدان على بلوغ أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وأهداف استعراض المؤتمر بعد ٥ سنوات. وشددت عدة وفود على الحاجة إلى زيادة التمويل لصندوق السكان وأشارت إلى أنه بدون ذلك سيكون من الصعب على البلدان المشمولة بالبرنامج تحقيق الغايات والأهداف القياسية للمؤتمر بعد ٥ سنوات. وأعربت عدة وفود عن تقديرها للدعم الذي يقدمه الصندوق وأشادت بالأعمال التي يضطلع بها الصندوق في بلدانها.

٤٨ - وأبرز أحد الوفود أنه يود أن يركز الصندوق أنشطته المقبلة في مجالين رئيسيين أحرز فيهما ميزة نسبية حقيقية وهما: إيصال السلع الخاصة بالصحة الإنجابية والخدمات المتصلة بها، ولا سيما المتصلة بالوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ والدعوة من أجل مواصلة إثارة الوعي بأهمية أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وأهداف عملية استعراضه بعد ٥ سنوات. وذكر الوفد أنه لا ينبغي لصندوق السكان أن يستخدم موارده المالية الخاصة في دعم البحث والتطوير المتعلقين بوسائل جديدة لمنع الحمل. وإنما ينبغي بدلا من ذلك أن يستخدم الصندوق ميزته النسبية في الدعوة إلى تمويل جهات أخرى لتلك الأعمال. وذكر وفد آخر أنه ينبغي للصندوق أن يقدم الدعم إلى البلدان التي قد ترغب في الاضطلاع بالبحوث وسبل تحسين تنظيم الأسرة. وأضاف الوفد أنه ينبغي تقديم الدعم أيضا لجمع البيانات، وتطوير البحوث ووضع السياسات بشأن المسائل المتصلة بالشيخوخة.

٤٩ - وشدد أحد الوفود على الحاجة إلى تركيز الاهتمام على فئة منسية هي الفتيات الصغيرات المتزوجات. وأكد الوفد حاجة هذه الفئة إلى نفس الدعم المقدم إلى المراهقات غير المتزوجات فيما يتعلق بمعلومات وخدمات الصحة الإنجابية. وحث وفد آخر صندوق السكان على زيادة إدماج الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أعماله، وجدد عرضه إجراء مزيد من الحوار مع الصندوق بشأن تلك المسألة. وأبرز الوفد أهمية دعم اشتراك الذكور في مسألة الصحة الإنجابية، وحث الصندوق على تركيز اهتمام أكبر على تغيير مسلك الذكور من أجل اتقاء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٥٠ - ولفت أحد الوفود الانتباه إلى المشاكل السكانية العديدة التي تواجه بلده، بما في ذلك الانخفاض الحاد في السكان، خاصة في المناطق الريفية؛ وتدهور صحة السكان؛ وازدياد

معدل الإصابة بالأمراض بين المراهقين؛ وانخفاض عمالة المرأة. وشدد الوفد على الحاجة إلى تعاون المجتمع الدولي في معالجة تلك المشاكل.

٥١ - وأكد أحد الوفود، الذي تكلم أيضا باسم وفد آخر، على أنه يجب على الصندوق أن يقوم بدور قيادي في تخفيض الوفيات النفاسية، بما في ذلك عن طريق كفالة التوصل إلى تنظيم الأسرة والحصول على الرعاية بعد الإجهاض. وأضاف الوفد أنه ينبغي للصندوق في مجال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، أن يجد في الدور الذي يقوم به لتمكين البلدان من التخطيط للمنتجات التي تساعد على الوقاية من العدوى، بما في ذلك الزمالات، وتأمين الحصول عليها وترويجها. وشدد الوفد على الحاجة إلى تركيز الاهتمام بدرجة أكبر على تأمين السلع الخاصة بالصحة الإنجابية، وجدد عرضه المضي قدما بهذا الدور. وأشار الوفد إلى أنه كان يتوقع أن يتضمن التقرير (DP/FPA/2000/9) مزيدا من المعلومات عن الاحتياجات من الموارد البشرية والمسائل التنظيمية والهيكلية التي واجهت الصندوق لدى اضطلاعه بدوره القيادي في مساعدة البلدان على تنفيذ أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وأهداف استعراض المؤتمر بعد ٥ سنوات.

٥٢ - وأشار أحد الوفود إلى أن النُهج القطاعية تزداد أهمية في بلدان البرنامج، فحث صندوق السكان على أن يكفل القيام بدور نشط في تلك النهج، بما في ذلك كفالة إتاحة مشورة وخبرة الصندوق للحكومات عند قيامها باتخاذ قرارات حيوية بشأن السياسة العامة المقبلة في مجال خبرة الصندوق.

٥٣ - وذكر أحد الوفود أن وقف العنف المرتكب ضد المرأة هو شرط أساسي لإحراز التقدم. وأكد الوفد ضرورة تمكين المرأة وإزالة التمييز الذي تجري ممارسته ضد النساء والفتيات. وطلب وفد آخر معلومات بشأن الكيفية التي سيقوم بها صندوق الأمم المتحدة للسكان بترجمة التركيز الذي يوليه للقضاء على الممارسات التقليدية الضارة بالنساء والفتيات إلى عمل فعلي. وطلب الوفد أيضا معرفة الوسيلة التي سيتبعها الصندوق لدعم عمليات جمع البيانات وإجراء البحوث المتعلقة بالسياسات وتحليل المسائل الناشئة في ميدان السكان.

٥٤ - وسلط وفد آخر الضوء على ضرورة أن يقوم الصندوق بمساعدة البلدان المستفيدة من البرنامج في التعامل مع المسائل المتصلة باتجاه السكان نحو الشيخوخة من جانب، وتزايد مدة النضج الجنسي لدى الشباب قبل بدء مرحلة الزواج وتكوين الأسرة من جانب آخر. وفي إشارة للفقرة ٦٣ من التقرير (DP/FPA/2000/9)، أبدى الوفد حيرة إزاء ما لاحظه من اعتزام الصندوق تعزيز الحصول على تكنولوجيات الاتصال الجديدة. وتساءل الوفد عن

الفائدة الاستراتيجية التي ينتظرها الصندوق من وراء هذه التكنولوجيات. وحذر الوفد نفسه أيضا من اللجوء إلى مصطلحات توحي بقبول إطار العمل الإنمائي الشامل للبنك الدولي الذي لا يزال إطارا تجريبيا. وشجع وفد آخر الصندوق على مراعاة هذا الإطار ومراعاة ورقات استراتيجية الحد من الفقر، وأوصى بأن يستعمل الصندوق نظام التعميمات من أجل تبادل المعلومات بين المقر والمكاتب القطرية في حينها. وتساءل الوفد عما إذا كانت مشاركة الصندوق في ورقات استراتيجية الحد من الفقر سوف تزيد بصورة بالغة من العبء الملقى على عاتق المكاتب القطرية، وعما إذا كان من الضروري توفير قدر إضافي من الموظفين والموارد.

٥٥ - وأعربت المديرة التنفيذية في ردها عن الشكر للوفود على ما أبدته من تعليقات وما طرحته من أسئلة. ولاحظت المديرة أن العديد من التعليقات قد أشارت إلى المراهقين، ومشاركة الذكور، والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وأحاطت المديرة التنفيذية علما بالتعليق الهام الذي أبرز ضرورة الوفاء باحتياجات المراهقين المتزوجين فيما يتعلق بالصحة الإنجابية. وذكرت أنه رغم القبول العام الذي لقيه مفهوم الصحة الإنجابية في أعقاب المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥ سنوات، فما زال يلزم تركيز المزيد من الاهتمام على احتياجات المراهقين من الصحة الإنجابية. وأشارت إلى أن معظم الفتيات في جنوب آسيا متزوجات. وأضافت أنه في حين قد يتعذر منع جميع الزيجات المبكرة، فمن المؤكد أنه يمكن الاضطلاع بالمزيد لمنع حدوث حالات الحمل المبكر. وأشارت إلى أن الوفيات النفاسية في عدد من البلدان التي تنتشر فيها وسائل منع الحمل بمعدلات عالية مازالت مرتفعة النسبة بصورة كبيرة. وذكرت أن هذا يشير إلى ضرورة معالجة مسألة الصحة الإنجابية للمراهقين. وفيما يتعلق بالوفيات النفاسية، أكدت أيضا ضرورة خفض حالات فقر الدم والدعوة إلى تشجيع المباعدة بين الولادات. وفيما يتعلق بمعالجة المضاعفات الناجمة عن الإجهاض غير المأمون، أشارت إلى أن منظمة الصحة العالمية تتولى توفير القواعد الفنية. وأشارت إلى أن مؤسسة بيل وميلنداغيتس قدمت منحة إلى جامعة كولومبيا في مجال خفض الوفيات النفاسية، وإلى أن الصندوق يتعاون مع الجامعة في تنفيذ مختلف الأنشطة على الصعيدين القطري والعالمي.

٥٦ - وفيما يتصل بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، أكدت أن للحماية أهمية بالغة فيما يتعلق بالاستراتيجيات الوقائية، بما في ذلك تغيير السلوك، ولا سيما سلوك الذكور. وأشارت إلى أن معدل الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية في أوساط الفتيات/النساء أعلى من المعدل السائد في أوساط الفتيان/الرجال، وإلى أنه ينبغي بصفة محددة تركيز الاهتمام على الوصول إلى صغار الفتيات من خلال اتباع استراتيجيات الوقاية من فيروس نقص المناعة

البشرية/الإيدز. وفيما يتعلق بإطار العمل الإنمائي الشامل وورقات استراتيجية الحد من الفقر، أشارت إلى أن الصندوق يدرك أنها ليست من العمليات التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة. واستدركت تقول إنه من الضروري مناقشة هذه المسائل بصراحة نظرا لصلتها بجميع البلدان المستفيدة من البرنامج وجميع البلدان المانحة. وفيما يتعلق بتدبير الأموال، أشارت إلى أنه يجري بذل الجهود على الصعيد القطري أيضا. وقالت إنه يلزم رغم ذلك الاضطلاع بالمزيد في هذا الصدد لمخاطبة القطاع الخاص. وأشارت إلى أنه قد نمى إلى علمها في أحد الاجتماعات التي عقدتها المؤسسات الخاصة مؤخرا أن هذه المؤسسات تقدم نحو ٣٠٠ مليون دولار في السنة لتمويل برامج السكان. وأضافت أن المؤسسات قد أعربت في هذا الاجتماع عن الاهتمام الشديد بإمكانية الوصول إلى الصندوق والاستفادة من خبرته ومعرفته في مجال الصحة الإنجابية، وطلبت مساعدة الصندوق في الوقوف على البرامج اللازم تمويلها. وأضافت أن الصندوق قد شرع بالفعل في العمل في هذا الصدد مع مؤسسة ديفيد ولوسيل باكارد. وأشارت إلى أنه يجري بحث مسألة الشراكات مع القطاع الخاص في عدد من البلدان، من بينها تايلند ومصر والهند.

٥٧ - وفيما يتعلق بالتوصية المقدمة من أحد الوفود بألا يضطلع الصندوق بتمويل البحث والتطوير في مجال وسائل منع الحمل، ذكرت أنها توصية منطقية وأشارت إلى ضرورة قيام القطاع الخاص بزيادة استثماره في هذا المجال. واستدركت تقول إن هناك بعض المجالات التي تعود فيها البحوث بالنفع الشديد على البلدان وعلى الصندوق، ولا سيما، على سبيل المثال، البحوث المتعلقة بفعالية وسائل منع الحمل وأمانها. وأعربت عن موافقتها على ضرورة أن يؤدي الصندوق دورا رائدا في الدعوة إلى تنفيذ أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥ سنوات والوفاء بمعاييرهما. وأشارت إلى أنه سيجري في مجال استراتيجيات السكان والتنمية إيلاء التركيز إلى تهيئة بيئة تمكينية ودعم نظم البيانات. أما فيما يتعلق بموضوع القضاء على الممارسات التقليدية الضارة، فأشارت إلى أن الصندوق قد قدم الدعم إلى كثير من الأعمال المتعلقة بوقف ختان الإناث. وأضافت أن ١٧ بلدا قد أصدرت قوانين لحظر ختان الإناث. وأشارت إلى أن الصندوق قد أحرز نجاحا في كينيا في العمل مع السكان المحليين ومع شركاء الأمم المتحدة على معالجة مسألة ختان الإناث. وأشارت إلى أن الصندوق قد نظم مؤتمرا إقليميا اشترك فيه ٢٨ بلدا لمناقشة كيفية التصدي لمختلف الممارسات التقليدية الضارة. ولاحظت أنه يجري في بعض البلدان توجيه جهود الدعوة إلى الحكومات من أجل إحداث التغيير. وفيما يتصل بمسألة احتياجات آليات التنسيق المختلفة، أشارت إلى أن المكاتب القطرية تتحمل قدرا كبيرا من العبء، وإلى أنه من المهم حيثما أمكن زيادة الموارد من الموظفين في الميدان. واختتمت كلامها بأن أكدت من جديد

أن الصندوق يقوم بتقديم الدعم استجابة لأولويات واحتياجات البلدان المستفيدة من البرنامج، ووفقا لمبادئ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

٥٨ - وقبل اتخاذ المقرر التالي، تم، استجابة لاستفسار قدمه أحد الوفود، إيضاح أن عبارة ''البلدان المستفيدة من البرنامج'' تشير إلى ''البلدان المتلقية''.

٥٩ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر التالي:

٢٠٠٠/١١ - الاتجاهات البرنامجية المستقبلية لصندوق الأمم المتحدة للسكان في ضوء نتائج المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد مرور ٥ سنوات على انعقاده

إن المجلس التنفيذي،

١ - **يحيط علما** بالوثيقة DP/FPA/2000/9 وبالآراء المعرب عنها بشأنها في الدورة السنوية لعام ٢٠٠٠؛

٢ - **يؤيد** مواصلة استخدام المجالات البرنامجية الأساسية الثلاثة لصندوق الأمم المتحدة للسكان: الصحة الإنجابية، بما فيها تنظيم الأسرة والصحة الجنسية؛ واستراتيجيات السكان والتنمية؛ والدعوة؛

٣ - **يؤكد** ضرورة أن يركز دعم صندوق الأمم المتحدة للسكان على تلبية الاحتياجات ذات الأولوية كما حددتها البلدان المستفيدة من البرنامج ضمن المجالات البرنامجية الأساسية الثلاثة؛

٤ - **يؤيد** التركيز الموضوعي المقترح في كل مجال من مجالات الأولوية البرنامجية على النحو المبين في الوثيقة DP/FPA/2000/9، ويشجع بوجه خاص صندوق الأمم المتحدة للسكان على ما يلي:

(أ) الاضطلاع بدوره القيادي على صعيد الدعوة وعلى الصعيدين العالمي والوطني فيما يتعلق بمسائل الصحة الإنجابية والسكان والتنمية، والإجراءات المتفق عليها في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الحادية والعشرين المعنية بالمؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد مرور ٥ سنوات على انعقاده؛

(ب) المساعدة على كفالة تحقيق أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والوفاء بمعايير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد مرور ٥ سنوات على انعقاده التي تهم بوجه خاص صندوق الأمم المتحدة للسكان، وذلك من خلال دوره في:

'١' دعم وضع الاستراتيجيات السكانية والإنمائية، والمساعدة على تعزيز القدرات الوطنية المتعلقة بنظم البيانات والتحليل وصياغة السياسات السكانية، بما في ذلك رصد التقدم في مجال الصحة الإنجابية والمؤشرات السكانية الوطنية الرئيسية الأخرى؛

'٢' اتخاذ إجراءات رائدة وداعمة بشأن الصحة الإنجابية، بما في ذلك تنظيم الأسرة والصحة الجنسية واتخاذ إجراءات فعالة في مجالات الأمومة والصحة الإنجابية للمراهقين، والوقاية من الأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي، بما في ذلك الوقاية من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتأمين السلع الخاصة بالصحة الإنجابية،

'٣' الدعوة إلى هذه الأهداف والمؤشرات بهدف توجيه مزيد من الاهتمام إلى الصحة الإنجابية ضمن خطة التنمية وتشجيع التغييرات السياسية حسب الاقتضاء؛

'٤' العمل تحت قيادة الحكومات المعنية في البلدان المستفيدة من البرنامج وبالتشاور مع بقية الشركاء في التنمية لضمان معالجة المسائل السكانية والإنمائية، والصحة الإنجابية وتنسيقها على النحو الواجب في البرامج التي تنفذ على الصعيد القطري، بما في ذلك النهج القطاعية الشاملة في قطاعات الصحة والتعليم وغيرها، وسائر جهود المساعدة الإنمائية المناسبة؛

٥ - **يؤيد** النهج العام الذي يتبعه الصندوق في التعاون والتنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة، ومع الجهات أصحاب المصالح والمنظمات المهتمة الأخرى، وعلى المستوى القطري تحت قيادة الحكومات المعنية في البلدان المستفيدة من البرنامج؛

٦ - **يطلب** إلى المديرة التنفيذية أن تشير إلى الأولويات المبينة في هذا المقرر وتأخذها في الاعتبار لدى وضع الإطار التمويلي المتعدد السنوات وتطويره، كما طلب ذلك المجلس التنفيذي في مقرره ٢٠٠٠/٩.

٧ - **يلاحظ** بقلق شديد الحالة المالية التي يواجهها صندوق الأمم المتحدة للسكان في الاضطلاع بدوره القيادي على النحو المبين أعلاه والحاجة الماسة إلى زيادة تعبئة الموارد من جميع المصادر، لا سيما من الجهات المانحة الثنائية، والمؤسسات والمصادر الملائمة الأخرى.

١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٠

رابعا - التقييم

٦٠ - كان معروضا على المجلس التنفيذي التقرير الدوري المتعلق بالتقييم (DP/FPA/2000/10)، المقدم استجابة لمقرري مجلس الإدارة ٢٠/٨٢ و٣٥/٩٠، ومقرر المجلس التنفيذي ١٢/٩٨.

٦١ - ولدى عرض التقرير، أشارت نائبة المدير التنفيذي (البرنامج) إلى أن التقرير الدوري المتعلق بالتقييم (DP/FPA/2000/10) يقدم معلومات عن النتائج التي توصلت إليها مختلف أنواع تقييم البرامج التي يدعمها صندوق الأمم المتحدة للسكان، والدروس المستفادة منها، واستخداماتها، وعن المبادرات الرامية إلى تحسين الرصد والتقييم. وأشارت إلى أن مهمة التقييم في صندوق الأمم المتحدة للسكان نُقلت إلى وحدات إدارة البرامج. وذكرت أن المكاتب القطرية تتولى تقييم البرامج القائمة على الصعيد القطري، في حين أن التقييمات الخاصة بالبرامج المشتركة فيما بين الأقطار تديرها الشعبة الجغرافية المعنية أو شعبة الشؤون التقنية والسياسات. أما مكتب الرقابة والتقييم فيتولى إدارة التقييمات المستقلة المخصصة، التي تتسم عادة بطابع عالمي، كما يعمل هذا المكتب بمثابة الجهة المسؤولة عن وضع المبادئ التوجيهية والمنهجيات والأدوات في مجال الرصد والتقييم. وأشارت إلى أنه قد تم في فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ تقييم ما مجموعه ٣١٦ مشروعا في ١٠٣ بلدان. وأوضحت أن جميع عناصر البرامج القطرية التي يمولها الصندوق تخضع، بالإضافة إلى التقييمات الرسمية، إلى استعراضات داخلية تجرى بصفة سنوية وإلى استعراضات البرامج القطرية التي تجرى في منتصف.

٦٢ - وذكرت أن الصندوق يعترف بأن الممارسات الجيدة في مجال الرصد والتقييم هي الأساس الذي يستند إليه نهج الإدارة القائمة على تحقيق النتائج، وهي حجر الزاوية الذي يعتمد عليه وجود إطار فعال للمساءلة. وقدمت نائبة المدير موجزا لعدد من المبادرات التي اضطلع بها الصندوق لتعزيز رصد وتقييم البرامج التي يقدم لها الدعم، بما في ذلك إنشاء شبكة للتقييم؛ وإجراء استعراض للمبادئ التوجيهية الحالية للبرامج؛ وإعداد مجموعة من الأدوات اللازمة للرصد والتقييم. وأشارت إلى أن الصندوق يعمل في تواصل نشط مع مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى بشأن المسائل المتعلقة بالتقييم، كما أنه يشجع على التعاون فيما بين الوكالات. وأضافت أن الصندوق قد ساهم مساهمة كبيرة في الأعمال التي تضطلع بها شبكة التقييم التي أنشأها حديثا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقالت إن أحد موظفي الصندوق تولى في عام ١٩٩٩ قيادة بعثة لتقييم مشروع يموله برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وأشارت نائبة المدير التنفيذي (البرنامج) إلى أن الصندوق قد عكف منذ عام ١٩٩٩ على إدراج النتائج التي تتوصل إليها التقييمات المواضيعية على موقعه الشبكي.

٦٣ - وفي أثناء المناقشة، أعربت عدة وفود عن سرورها لملاحظة أن نتائج التقييم قد أصبحت الآن متاحة على الموقع الشبكي للصندوق. وأشار أحد الوفود إلى أنه لم يجر توخي الاتساق في عرض نتائج التقييمات والدروس المستفادة منها في التقرير قيد النظر (DP/FPA/2000/10)، واقترح أن يأخذ تقرير العام المقبل منحى تحليليا أعمق، بحيث يشتمل على جداول لكل مسألة شاملة لعدة قطاعات، تُحدد فيها النتائج الإيجابية والسلبية التي توصلت إليها التقييمات. وأضاف أنه ينبغي تقديم توصيات بشأن كيفية تحسين النتائج السلبية. ولاحظ الوفد أنه بالنظر إلى اعتماد إطار تمويلي متعدد السنوات ونهج في الإدارة يركز على النتائج، فإن الرصد والتقييم سيصبحان أداة بالغة الأهمية يستعين بها الصندوق لقياس النتائج. وأشار الوفد نفسه إلى أن المبادئ التوجيهية القائمة في مجال التقييم لا تستجيب لنهج الإدارة الذي يركز على النتائج، متسائلا عما إذا كان الصندوق يعتزم تعديل هذه المبادئ التوجيهية حتى تتمشى مع الإطار التمويلي المتعدد السنوات ومع نهج الإدارة الذي يركز على النتائج.

٦٤ - وأعرب وفد آخر عن القلق بسبب أنه من بين البرامج القطرية التي انتهت في أثناء الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩، والبالغ عددها ٢٩ برنامجا لم يجر تقييم سوى ٩ برامج، جميعها في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. واستفسر الوفد عن السبب وراء هذا الانخفاض في معدل الامتثال، وعن اقتصار التقييمات على منطقة واحدة فقط دون المناطق الأخرى. كما استفسر الوفد نفسه عن السبب في عدم اشتراط إجراء تقييمات في نهاية الدورة للبرامج المشتركة فيما بين الأقطار، ولا سيما وأن بعض هذه البرامج في الماضي قد أثيرت بشأنها استفسارات في أثناء دورات المجلس التنفيذي. وفيما يتعلق بموضوعية التقييمات استفسر الوفد عما إذا كان يمكن في المستقبل توخي إجراء التقييمات عن طريق المكاتب الإقليمية حتى يمكن أن تكون جهة التقييم أكثر تجردا وموضوعية.

٦٥ - وذكر أحد الوفود، مشيرا إلى أن التقرير مشوق وجيد الصياغة، أن النتائج التي توصلت إليها التقييمات الداخلية والخارجية ستكون لها أهمية بالغة بالنظر إلى اعتماد الإطار التمويلي المتعدد السنوات ونهج الإدارة الذي يرتكز على النتائج. وأكد الوفد أهمية التطورات الجديدة الناشئة في مجال تكنولوجيا المعلومات، بما في ذلك الزيادة التي طرأت في السنوات الأخيرة على الاتصالات الإلكترونية/الشبكية، قائلا إن ثمة حاجة إلى توجيه رسائل موجزة وواضحة بشأن المسائل السكانية والإنمائية. وشجع الوفد الصندوق على مواصلة الاستعانة

بسبل الاتصال الإلكترونية لتعزيز الدور الذي يضطلع به للدعوة في مجال السكان والتنمية، بما في ذلك الصحة الإنجابية. وأكد الوفد نفسه أهمية مراعاة تعميم الجوانب المتصلة بالفوارق بين الجنسين في جميع البرامج الإنمائية، وحث جميع الشركاء الإنمائيين على تعزيز العمل الذي يضطلعون به من أجل إرساء المساواة بين الجنسين. وطلب الوفد إلى الصندوق أيضا أن يبين بالتفصيل الاستنتاجات التي توصل إليها بشأن المسائل الجنسانية والتدابير التي يعتزم اتخاذها لمعالجة هذه المسائل. واعترف الوفد بالدور الهام الذي يضطلع به الصندوق في بناء القدرات الوطنية، مشيرا إلى أن تعزيز القدرات الوطنية أمر ضروري لإحراز النجاح في تنفيذ البرامج، وشجع الصندوق على دعم النهج القائمة على المشاركة من أجل زيادة الإحساس بالملكية على الصعيد القطري، وعلى تقديم الدعم بهمة إلى الحكومات حتى تأخذ بزمام المبادرة في وضع خطط التنمية الوطنية. وأعرب الوفد عن تأييده للجهود التي يبذلها الصندوق من أجل التحول إلى اللامركزية بغرض تعزيز قدرات برامجه القطرية. وذكر الوفد أنه ينبغي للبرامج القطرية أن تستعين بالخبرات المحلية بصفة أساسية من أجل رصد تنفيذ البرامج. والتمس الوفد مزيدا من المعلومات بشأن رأي الصندوق في النهج القطاعي.

٦٦ - وتكلم أحد الوفود باسم وفدين آخرين أيضا، فأكد أن التقييمات جزء حيوي من دورة برمجة الصندوق. وأشارت هذه الوفود إلى أن التقرير يشتمل على معلومات مفيدة بشأن عدد من المسائل التي أُثيرت في المناقشة التي أجراها المتخصصون بشأن الصحة الإنجابية للمراهقين في أثناء الحدث الخاص التي نظمها الصندوق يوم افتتاح الدورة السنوية لعام ٢٠٠٠ للمجلس التنفيذي، بما في ذلك أهمية إقامة صلات مع الجماعات التقليدية والدينية؛ وتلقي المشورة من الأقران؛ ومشاركة الشباب في المشاريع؛ وتنسيق النهج المتبعة إزاء المساعدة في حالات الطوارئ. وأشارت الوفود إلى أنه كان من الأفيد أن توضح التقارير كيفية تحديد حالات نجاح البرامج وفشلها؛ وكيفية إدماج النهج الناجحة في الأعمال الجارية؛ وكيفية تحسين الأنشطة التي لم تنل نفس القدر من النجاح. وأكدت الوفود أهمية عمليات التقييم التي تجري في نهاية البرامج، واستفسرت عن السبب في أنه لم يضطلع بهذه العمليات في الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ سوى تسعة من البرامج القطرية البالغ عددها ٢٩ برنامجا. وذكرت الوفود أن الاستعانة بمنهجية الإطار المنطقي من شأنها أن تساعد على تحسين التقييمات التي يضطلع بها الصندوق، إذ يشكل هذا الإطار إطارا منهجيا لتحليل نجاح البرامج/المشاريع على نحو يتسم بالتركيز على تحقيق النتائج. وأشارت الوفود إلى أن التقرير السنوي الذي يركز على النتائج سوف يعتمد على التقييم الذي يجري لأعمال الصندوق استنادا إلى النتائج. وأكدت الوفود أنه ينبغي ترشيد أنشطة التقييم وتنسيقها حتى لا تتحمل المكاتب القطرية أعباء مفرطة فيما يتعلق بواجبات الإبلاغ.

٦٧ - وتكلم أحد الوفود باسم وفدين آخرين أيضا، فأشار إلى أن النتائج الإيضاحية العديدة الواردة في تقرير التقييم (DP/FPA/2000/10) تقدم نموذجا جيدا للتحديات الجمة التي تواجهها البرامج القطرية. وأعربت الوفود عن أملها في أن تركز التقييمات المقبلة على العناصر الأساسية التالية: النتائج المحرزة؛ وإمكانية الاستدامة؛ والاستفادة الفعالة من الموارد؛ واتباع تصميم مناسب للوفاء بالاحتياجات. وأشارت الوفود إلى أنها قد وجدت عدة عناصر في التقرير تثير القلق، وهي: أنه لم يمتثل لاشتراط التقييم الذي فرضه الصندوق سوى ثلث البرامج القطرية التي انتهت في أثناء الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩؛ وأنه لم يجر الوفاء بالعديد من العناصر الواردة في المقرر ١٢/٩٨، فلم يطرأ على سبيل المثال، تحسن كبير على المحتوى التحليلي للتقرير، كما أنه لم يجر تقديم المرفق الذي طلبه المجلس التنفيذي في المقرر ١٢/٩٨ بشأن الامتثال للتقييم. وذكرت الوفود أنها تحبذ أن يُقدَّم موجز تجميعي لنتائج التقييم وللكيفية التي سيجري بها الاسترشاد بهذه النتائج في الاستراتيجيات المقبلة وفي تصميم البرامج وقرارات الإدارة. وحثت الوفود الصندوق على تبادل الدروس المكتسبة مع شركائه وعلى تشجيع الاستفادة من هذه الدروس. وشجعت الوفود الصندوق على أن يستعمل في مجموعة أدواته الخاصة بالرصد والتقييم ما يوجد بالفعل من معينات وأدلة عملية، بدلا من أن يستهلك وقت شبكة التقييم في وضعها. ومثالا على ذلك، ذكرت الوفود أن فرع استعراض الأداء التابع للوكالة الكندية للتنمية الدولية قام بوضع مجموعة من أدوات المعلومات الخاصة بالتقييم كجزء من مبادرته لربط الأداء بالتنمية، وأن الوكالة سيسرها أن تقدم هذه الأدوات للصندوق.

٦٨ - وأشار أحد الوفود، إلى الفقرتين ٤٩ و ٥٠ من التقرير (DP/FPA/2000/10)، معربا عن موافقته على النتائج التي تفيد بضرورة تركيز المشاريع المنفذة في مجال المساواة بين الجنسين على الرجل أيضا، وتوجيه مزيد من الاهتمام إلى معرفة احتياجات الجماهير المستهدفة، غير الملباة من المعلومات وتلبيتها. وأعرب الوفد عن الحيرة إزاء محتويات الفقرة ٦٥ من التقرير، وأشار إلى أنه يفضل تحاشي اللجوء إلى عبارات من قبيل ''الاتجاهات الناشئة فيما يتعلق بالمانحين''. كما أعرب عن الرفض القاطع لهذه الاتجاهات التي من شأنها أن تشجع على إيجاد ثقافة تتسم بالسيطرة بدلا من ثقافة تترع إلى اللامركزية واحترام الأولويات الوطنية. وطلب الوفد، في إشارة إلى الفقرة ٦٧ من التقرير، الحصول على نسخة من الموجز التجميعي للدراسات الإفرادية القطرية السبع حتى يقوم باستعراضها، كما طلب أن يوقف مؤقتا تعميم هذا التقرير على وسائط الإعلام إلى أن تسنح لأعضاء المجلس التنفيذي الفرصة لاستعراضه ومناقشته.

٦٩ - وذكر أحد الوفود أنه يعلق أهمية كبيرة على عمليات التقييم باعتبارها أداة ضرورية لفهم الحالات التي أحرز فيها الصندوق نجاحا وتلك التي مني فيها بالفشل وأسباب ذلك. وذكر الوفد أنه كان يتوقع أن تخضع هذه المسائل إلى مناقشة أكثر استفاضة وميلا إلى التحليل تُحدد فيها بوضوح الاستنتاجات والتوصيات وما يلحقها من تغييرات في البرنامج. وأعرب الوفد عن ترحيبه بنشر تقارير التقييم على الموقع الشبكي للصندوق، وأكد أنه من الأهمية بمكان معرفة الاستنتاجات التي يستخلصها الصندوق من هذه التقييمات وكيفية إضفاء الطابع المؤسسي على الدروس المستفادة. وشجع الوفد على استخدام شبكة الإنترنت في نشر هذه المعلومات في أوساط المكاتب القطرية وسأل عن عدد المكاتب القطرية التابعة للصندوق التي يمكنها الوصول إلى الإنترنت. وفي سبيل خفض عبء العمل الملقى على عاتق الصندوق فيما يتعلق بالإبلاغ، أعرب الوفد عن تأييده لفكرة دمج تقرير التقييم في التقرير السنوي الذي يركز على النتائج.

٧٠ - وأعرب أحد الوفود عن الترحيب بالمجموعة المتنوعة المقدمة من نتائج التقييم، وأشار إلى أنه يمكن تحسين التقرير إذا أدرج فيه تحليل لتأثير النتائج والدروس المستفادة على تصميم البرامج واستراتيجيتها. وأشار الوفد إلى أن التقييم المواضيعي لاستراتيجيات الأمومة المأمونة التي يدعمها الصندوق قد خلص إلى استنتاجات هامة، إلا أن هذه الاستنتاجات لم تتجل بصورة كاملة في هذا التقرير (DP/FPA/2000/10)، أو في التقرير المتعلق بالاتجاهات البرنامجية المستقبلية لصندوق الأمم المتحدة للسكان في ضوء محصلة الاستعراض الخمسي للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية (المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥ سنوات)، الوارد في الوثيقة DP/FPA/2000/9. وأشار الوفد إلى أنه كان يود أن يرى مزيدا من التحليل لدور الصندوق وميزاته النسبية في دعم الأنشطة الرامية إلى الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وأكد الوفد أنه ينبغي مستقبلا الاسترشاد في تنفيذ البرامج بالنتائج والتوصيات التي خلصت إليها التقييمات والاهتداء بها في ضوء عملية استعراض المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥ سنوات.

٧١ - وأعربت نائبة المدير التنفيذي (البرنامج) عن الشكر للوفود لما أبدته من تعليقات بنَّاءة. وأشارت إلى أن المكاتب القطرية التابعة للصندوق مسؤولة عن تنظيم عمليات التقييم، إلا أنها لا تضطلع بها بنفسها، إذ يجري الاستعانة بجهات خارجية للتقييم من أجل التوصل إلى رأي مستقل. وأشارت إلى أن التقييم لم يكن في الماضي شرطا لجميع البرامج/المشاريع. وفيما يتعلق بالرصد، أوضحت أنه لا يجري الاستعانة بخبراء دوليين للاضطلاع بالرصد، رغم أنه قد يُستعان أحيانا بأفرقة الخدمات التقنية القطرية التابعة للصندوق. واستدركت تقول إن تعميم مراعاة الفوارق بين الجنسين ليست بالعملية اليسيرة، وإن الصندوق قد قطع شوطا طويلا في الأعمال التي يضطلع بها في هذا المجال. وأضافت أن الصندوق يشترك مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في توفير التدريب على المسائل الجنسانية، كما أنه يدعم توفير

التدريب لموظفيه وللموظفين الوطنيين في مجال الدعوة. وأشارت إلى أنه من المهم الاضطلاع بهذه الأعمال مع الشركاء الإنمائيين للصندوق. وأكدت أن المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان تشدد دائما على أهمية المساواة بين الجنسين وتحقيق الإنصاف في هذا المجال، وعلى ضرورة تعميم مراعاة الفوارق بين الجنسين، وأن الصندوق يواصل تحسين مبادئه التوجيهية المتعلقة بمعالجة هذه المسائل. وفيما يتعلق بالاتصال، أشارت إلى أن جميع المكاتب القطرية التابعة للصندوق تقريبا لديها إمكانية الوصول إلى البريد الإلكتروني وأن نحو ثلثي المكاتب لديها إمكانية للوصول إلى الإنترنت. هذا بينما يسعى الصندوق إلى توسيع نطاق الوصول إلى الشبكة الداخلية (الإنترانت). وأكدت نائبة المدير للوفد الذي طلب نسخة من التقرير المتعلق بدراسة متعددة الأقطار أنه ستجري إتاحة هذا التقرير وأن نتائج هذه الدراسات لا تُطرح على وسائط الإعلام قبل أن يقوم أعضاء المجلس التنفيذي باستعراضها. وأشارت إلى أن الصندوق يعكف على دراسة الكيفية التي يمكن بها إدماج النهج المتبعة على نطاق القطاعات في أعماله، وأعربت عن الأمل في أن تتوافر لتحقيق هذه الغاية مجموعات أدوات عملية.

٧٢ - وأعربت المسؤولة عن التقييم في مكتب الرقابة والتقييم عن شكرها لأعضاء المجلس التنفيذي على تعليقاتهم وأسئلتهم المفيدة. وردا على الاستفسارات المتعلقة بانخفاض معدل الامتثال للتقييمات في أثناء العام الماضي، أشارت إلى أن المكاتب القطرية كانت مثقلة بعبء العمل الملقى عليها وأنه قد تعذر عليها توجيه الاهتمام الكافي إلى تقييم البرامج القطرية. وأشارت إلى أن مكتب الرقابة والتقييم يعكف على تنقيح المبادئ التوجيهية للتقييمات، وأنه سوف يطرح خيارات مختلفة لإجراء التقييمات في مختلف مراحل تنفيذ البرامج بدلا من التركيز على إجراء تقييمات شاملة عند انتهاء البرامج. وأشارت إلى أنه يجري وضع مجموعة من أدوات التقييم وأنه سيجري إدماج هذه المجموعة في التدريب الذي سيقدم في وقت لاحق من هذا العام على الصعيد القطري. وأكدت لأعضاء المجلس أن جميع الاستنتاجات والنتائج التي تتمخض عنها التقييمات على الصعيد القطري تُستخدم لتصميم البرامج وتطويرها. وأضافت أنه، استنادا إلى نتائج التقييمات، يجري العمل على وضع استراتيجيات لتناول المسائل المتصلة بالسياسات. واستدركت تقول إن هذه العملية تحتاج إلى وقت. وأعربت عن الشكر للوكالة الكندية للتنمية الدولية على المنشورات التي تبادلتها مع الصندوق، وأكدت لأعضاء المجلس أن الصندوق لا يعمل من جديد على اختراع أدوات هي موجودة بالفعل. وأشارت إلى أن الصندوق سوف يبحث مختلف الخيارات لزيادة الاتجاه التحليلي في التقارير المقبلة.

٧٣ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير الدوري المتعلق بالتقييم (DP/FPA/2000/10).

خامسا – استراتيجية الإعلام والاتصالات

٧٤ – استجابة للمقرر ١٣/٩٧، عرض مدير شعبة الإعلام والعلاقات الخارجية على المجلس التنفيذي تقريرا شفويا عن استراتيجية الصندوق للإعلام والاتصالات وكان هذا التقرير الشفوي مصحوبا بعرض للشرائح استخدم فيه برنامج باور بوينت (Power Point). وأشار المدير إلى أن عام ١٩٩٩ كان عاما مزدحما بصورة غير عادية بالنسبة للصندوق. كما أنه كان أكثر الأعوام إنتاجية في تاريخ الصندوق، إذ شهد عددا كبيرا من أنشطة الإعلام والاتصالات التي تم الاضطلاع بها دعما للاستعراض الخمسي للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية (المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥ سنوات)؛ كما شهد منتدى لاهاي الدولي؛ وأربعة اجتماعات للجنة التحضيرية؛ والدورة الاستثنائية الحادية والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة المعنية بالمؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥ سنوات؛ ويوم الستة بلايين نسمة؛ والذكرى السنوية الثلاثين لإنشاء صندوق الأمم المتحدة للسكان؛ ونشاطين سنويين منتظمين هما يوم السكان العالمي وبدء إصدار التقرير المتعلق بحالة السكان في العالم. وأشار إلى أن عملية المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥ سنوات قد دعمتها التبرعات المقدمة من عدة حكومات ومن مؤسسات خاصة. وأعرب عن الشكر الصادق من جانب الصندوق لجميع هذه الجهات. وفي أثناء العرض، قام المدير باستعراض الأحداث والأنشطة والنتائج والآثار وكذلك المعوقات والدروس المستفادة والفرص المقبلة.

٧٥ – وأشار مدير شعبة الإعلام والعلاقات الخارجية إلى أن أهداف استراتيجية الصندوق للإعلام والاتصال ما زالت هي الأهداف الواردة في الوثيقة DP/FPA/1997/8. فالصندوق يسعى على جميع الأصعدة إلى ما يلي: زيادة الوعي والفهم لدور وأهمية السكان في عملية التنمية وحشد الدعم لأنشطة الصندوق؛ وإيجاد الدعم لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية؛ وتعبئة الموارد استنادا إلى توافق الآراء الذي تم التوصل إليه في القاهرة عام ١٩٩٤. كما يسعى الصندوق على الصعيد القطري إلى بناء القدرات الوطنية في مجال الإعلام والاتصال بشأن السكان من أجل وضع استراتيجيات للصحة الإنجابية والسكان والتنمية، ومن أجل الدعوة، بما في ذلك الدعوة إلى وضع القوانين والتشريعات للمساعدة في تهيئة بيئة تمكينية للسكان والتنمية. وأوضح المدير أن الاستراتيجية العامة تتمثل في تحسين قدرة الصندوق المؤسسية على إيصال رسائله على نحو فعال على جميع الصعد باستخدام أفضل وسائل الإعلام الممكنة وأكثرها فعالية من حيث التكلفة. وعلى الصعيد الدولي، ركزت استراتيجية الصندوق على إيجاد دائرة مناصرة من الحكومات والبرلمانات والجمهور من أجل مساندة برامج السكان والصحة الإنجابية وتوفير التمويل العام والخاص. وعلى الصعيد القطري، ركزت الاستراتيجية على الدعوة إلى تعزيز تنفيذ البرامج؛ وإدماج المسائل المتصلة

بالسكان في جميع الخطط والسياسات الإنمائية؛ وإبراز مسألة السكان ودور الصندوق على جميع المستويات؛ والتعاون مع الوكالات والمؤسسات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، والوكالات المانحة.

٧٦ - وأشار المدير إلى أن نتائج وتأثير استراتيجية الصندوق للإعلام والاتصال تتجلى في التغطية العالمية التي تحظى بها مسائل السكان والتنمية؛ وفي الوعي العام؛ والسياسات والقوانين والتشريعات الخاصة بالسكان والصحة الإنجابية؛ والدعم الوطني المقدم لبرامج الصندوق؛ ومشاركة المجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، وغير ذلك من الشركاء الإنمائيين؛ والزيارات التي تجري للمواقع الشبكية؛ وإعلانات الخدمة العامة؛ ومشاركة الصحف المحلية؛ والمقالات الافتتاحية الممتازة؛ والصحفيين الواعين بمسائل السكان والتنمية؛ وتنامي الاعتراف بضرورة توفير المساعدة في مجال الصحة الإنجابية؛ واهتمام الجهات المانحة بالتمويل.

٧٧ - وأشار مدير شعبة الإعلام والعلاقات الخارجية إلى أن الدروس الأساسية المستفادة تشمل ما يلي: تناول المسائل الحساسة بصراحة؛ والاعتماد على صلاحية البرامج التي يضطلع بها الصندوق؛ وصياغة رسائل مختلفة تلبي احتياجات الفئات المختلفة؛ والاستعانة بأنسب وسائط الإعلام؛ وعدم الاستخفاف بالجماهير في البلدان المانحة. وفيما يتعلق بخطط المستقبل، أشار المدير إلى أن الصندوق سيواصل تعزيز نجاحه وتناول مسائل السكان والصحة الإنجابية بمزيد من الصراحة. وأضاف المدير أن الصندوق يلقى الاعتراف بوصفه قائدا عالميا في مجال الدعوة إلى إحداث تحسينات في سياسات الصحة الإنجابية، والحقوق الإنجابية، والصحة الإنجابية للمراهقين، وتمكين المرأة، والمساواة بين الجنسين وتحقيق الإنصاف في هذا المجال، واستراتيجيات السكان والتنمية. وذكر المدير أن الصندوق سيقوم في سياق صقل استراتيجيته للإعلام والاتصال بإيلاء مزيد من التركيز إلى توفير تكنولوجيا للمعلومات تكون أرخص تكلفة وأكثر تنوعا؛ وإلى توفير التدريب؛ والتعامل مع قطاعات الجمهور المختلفة؛ وتعزيز الشراكات مع المجتمع المدني؛ بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص وغير ذلك من الشركاء الإنمائيين. وأشار المدير إلى أن من بين المعوقات التي يواجهها الصندوق: نقص الموظفين المناسبين؛ والحاجة إلى مزيد من تدريب الموظفين؛ وعدم كفاية التمويل؛ ووجود معارضة مسموعة وجيدة التمويل تقدم صورة خاطئة ومشوهة عن حقيقة أعمال الصندوق.

٧٨ - وذكر المدير أن الصندوق، رغم المعوقات التي يواجهها فيما يتعلق بالموظفين والشؤون المالية، يبذل قصارى جهده لتحقيق النتائج. وأضاف أن الصندوق باعتماده للإطار التمويلي المتعدد السنوات وأخذه بالإدارة التي تركز على النتائج يسعى إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الكفاءة. وأوضح أن الصندوق يستكشف جميع السبل التماسا للموارد، وأن اللجنة الأمريكية من أجل صندوق الأمم المتحدة للسكان تسعى إلى توفير الموارد بطرق من بينها

التسوق عن طريق الشبكة العالمية. ودعا مدير شعبة الإعلام والعلاقات الخارجية المجلس التنفيذي إلى مساعدة الصندوق عن طريق: استخدام الأدوات التي تحرز نجاحا وتحقق نتائج بالفعل، من قبيل الحملات المباشرة، وسفراء الخير التابعين للصندوق، والتقرير المتعلق بحالة السكان في العالم؛ وحشد الموارد اللازمة لتمكين الصندوق من الاستجابة للاحتياجات والفرص؛ والدعاية في أوساط القادة السياسيين والجمهور للعمل الجيد الذي يضطلع به الصندوق. ودعا المدير أعضاء المجلس التنفيذي إلى معرفة المزيد عن أعمال الصندوق عن طريق الاجتماع بموظفيه؛ والقيام بزيارات ميدانية؛ وقراءة منشورات الصندوق؛ وزيارة موقع الصندوق على الشبكة العالمية؛ وتبادل التغذية الارتجاعية مع الصندوق. وفي الختام، أشار إلى أن الهدف في نهاية المطاف هو إنقاذ الأرواح وتحسين الحياة، والمساعدة في تهيئة الفرص والبيئة التمكينية لجميع الناس، ولا سيما النساء، وحتى يمكنهم الاستفادة بكامل طاقاتهم والتمتع بحياة موفورة الصحة ومنتجة.

٧٩ - وأعربت عدة وفود عن تقديرها للتقرير المفيد الغزير المعلومات ولعرض الشرائح الذي تم باستخدام برنامج باور بوينت (Power Point). وأعرب أحد الوفود عن تقديره لتوجه التقرير نحو التركيز على مسألة الموارد. وذكر الوفد نفسه أنه سيكون من المفيد لو أخطر الصندوق أعضاء المجلس التنفيذي دائما بكل مادة جديدة تجري إضافتها إلى الموقع الشبكي للصندوق. وأعرب وفد آخر عن شكره للصندوق على العرض المشوق الذي قدمه وأشار إلى أنه قد وجد المنشور الرئيسي للصندوق، وهو تقرير حالة السكان في العالم لعام ١٩٩٩، مفيدا للغاية، ولا سيما عندما أثير في أوساط الحكومة عدد من الأسئلة بشأن السكان. وسأل الوفد عن الصلة التي يراها الصندوق بين استراتيجيات الاتصال وبين تغيير السلوك.

٨٠ - وأعرب مدير شعبة الإعلام والعلاقات الخارجية عن الشكر للوفود على تعليقاتها وأسئلتها. وأشار إلى أنه من الصعوبة بمكان قياس نجاح استراتيجيات وحملات الاتصال، كما يصعب بنفس الدرجة قياس التغير الذي يطرأ على السلوك و/أو إرجاعه إلى استراتيجيات أو حملات معينة للاتصال. وذكر أن الصندوق يسعى دائما إلى مراعاة النواحي الثقافية عند وضع استراتيجياته وحملاته للإعلام والاتصال. وأضاف أن الصندوق يقدم معلومات بشأن الفوائد الممكنة، ولكنه لا يسعى إلى إخطار الناس بما يجب أن يفعلوه. وأبلغ المدير المجلس التنفيذي بالاجتماع الذي ستعقده حملة الصندوق المباشرة في جنيف يومي ٢٦ و ٢٧ حزيران/يونيه، والذي سيجمع بين كل سفراء الخير التابعين للصندوق والعديد من المنظمات غير الحكومية والشركاء من المؤسسات. وفيما يتعلق بالموقع الشبكي للصندوق، أشار إلى أنه يجري إضافة مواد جديدة للموقع بصفة يومية تقريبا وأنه سيكون من المفيد لجميع القراء المهتمين أن يطلعوا على الموقع الشبكي مرة واحدة في الأسبوع على الأقل.

٨١ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير الشفوي المتعلق باستراتيجية الصندوق للإعلام والاتصال.

سادسا – عملية البرمجة في صندوق الأمم المتحدة للسكان

٨٢ – كان معروضا على المجلس التنفيذي وثيقة معنونة ''عملية الموافقة على البرمجة القطرية في صندوق الأمم المتحدة للسكان'' (DP/FPA/2000/11)، قُدمت استجابة للمقرر ١٢/٩٧.

٨٣ – ولدى عرض التقرير، أشارت نائبة المدير التنفيذي (البرنامج) إلى أن هذا التقرير جاء نتيجة لاستعراض متعمق أجري لعمليات البرمجة الراهنة في الصندوق، وصحبته مدخلات قدمتها مختلف المصادر، بما في ذلك استقصاء ميداني، ونتائج استعراضات تطبيق السياسات، ودراسات قطرية للجدوى، تم إجراؤها كجزء من الجهد المبذول للتحول نحو نهج يركز على النتائج. وأضافت أن الصندوق قد استرشد بثروة المعلومات التي تلقاها في تقدير أي جوانب عملية الموافقة الحقيقية على البرامج تحرز نجاحا وأيها يحتاج إلى مزيد من التحسينات. ومن دواعي سرور الصندوق أنه قد علم لدى استعراضه لنتائج الاستقصاء الميداني وغيره من المدخلات أن المبادئ التوجيهية البرنامجية التي صدرت في عام ١٩٩٧، والتي وضعت في الاعتبار المقرر ١٢/٩٧، قد لقيت استقبالا حسنا من جانب المستعملين. وقد تم على نحو فعال إدماج المبادئ الأساسية لتطوير البرامج في عملية البرمجة، بما في ذلك تعزيز الملكية الوطنية لعملية البرمجة وإيجاد عملية تشاركية تشترك فيها الأطراف المعنية الرئيسية في تقييم وصياغة البرامج القطرية. وأكدت نائبة المدير التنفيذي أنه من الواضح أن الملكية الوطنية قد أصبحت أقوى في ظل هذه الإجراءات الجديدة. وأضافت أن التقييم القطري للسكان الخاص بالصندوق يجريه فريق عامل وطني بقيادة أحد النظراء الوطنيين، بدلا من أن تضطلع به بعثة خارجية على غرار ما كان يحدث في الماضي. وذكرت أن الصندوق يقوم بإعداد البرامج القطرية بالتعاون مع الحكومات وبالتشاور الوثيق مع جميع الشركاء ذوي الصلة. وأوضحت أن الإجراءات الراهنة معدة بحيث تفسح المجال أمام زيادة المشاركة من جانب أصحاب المصلحة الرئيسيين.

٨٤ – وأشارت إلى وجود عدة فرص للاشتراك في عملية البرمجة. ففي أثناء عملية التقييم السكاني القطري، تُطلب مدخلات من مختلف المصادر على فترات مناسبة، كما تنظم اجتماعات داخل البلدان تشترك فيها الأطراف المعنية بغرض إطلاعها على مركز التقييم السكاني القطري. وفي نهاية عملية التقييم السكاني القطري، يُجرى استعراض مستقل، كما تعقد جلسة إحاطة لأصحاب المصلحة الرئيسيين داخل البلدان. وتُبلَّغ الأطراف المعنية، بما في ذلك الدول الأعضاء، بناء على طلب منها، بالتوصيات التي يخلص إليها التقييم، حسبما دعا إليه المقرر ١٢/٩٧. ومضت تقول إنه من الواضح أن هذه العملية تفسح مجالا أكبر للمشاركة مقارنةً بالترتيبات التي كانت متبعة في الماضي في إطار طريقة استعراض البرامج

ووضع الاستراتيجيات. واستدركت تقول إن الصندوق يدرك أن التوقيت الذي يمكن فيه ضمان المشاركة في العملية وكيفية ذلك ليسا دائما من الأمور الواضحة أمام الأطراف المعنية. ومن ثم، يقترح الصندوق اتخاذ تدابير محددة لكفالة مشاركة جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين، ومنهم أعضاء المجلس التنفيذي، في المراحل الرئيسية لعملية البرمجة، وكذلك في مراحلها المبكرة، حتى يمكن وضع مدخلاتهم في الاعتبار عند صياغة وثائق البرامج القطرية ووضعها في صيغتها النهائية قبل عرضها على المجلس التنفيذي.

٨٥ - وعرضت نائبة المدير التنفيذي (البرنامج) الخطوط الرئيسية للتدابير التي سيكون من بينها وضع خطط الصندوق المتعلقة بإعداد البرامج على الموقع الشبكي للصندوق تيسيرا لمشاركة أصحاب المصلحة على نحو منهجي في مختلف مراحل عملية البرمجة؛ وعقد اجتماعات بشأن الاستراتيجيات داخل البلدان قبل إعداد الاقتراحات الخاصة بالبرامج القطرية؛ وكفالة زيادة التشديد على التقيد بالإجراءات الراهنة، ولا سيما الإجراءات التي تهيئ الفرص للمشاركة، من قبيل توسيع نطاق عضوية الفريق العامل المعني بالتقييمات السكانية القطرية، وعقد جلسات إحاطة داخل البلدان بصفة دورية، وتنظيم استعراض خارجي للتقييمات السكانية القطرية. ومضت تقول إنه مع إدخال هذه التحسينات، ستكون عملية الموافقة على البرمجة القطرية للصندوق هي أفضل الخيارات المتاحة، إذ أنها تتصدى لجميع الشواغل الرئيسية، وهي: إيجاد نظام يستوعب أصحاب المصلحة الرئيسيين ويتيح لهم فرصة المشاركة المبكرة في عملية البرمجة؛ وحماية الملكية الوطنية لعملية البرمجة؛ والأخذ بترتيب يتسم بالكفاءة وفعالية التكلفة ويقلل إلى الحد الأدنى من العبء الإداري الملقى على عاتق الصندوق، سواء في الميدان أو في المقر. وأشارت إلى أن الصندوق سيستمر في إتاحة التوصيات الناشئة عن التقييمات السكانية القطرية أمام جميع البلدان الأعضاء للاطلاع عليها بناء على طلب منها، وسوف يكفل، عند وضع وثائق البرامج القطرية في صيغتها النهائية مراعاة أي مدخلات ترد إليه. وأضافت أن الصندوق اقترح أيضا أن تجري العادة قبل قيام المجلس التنفيذي بالنظر في الاقتراحات الخاصة بالبرامج القطرية على عقد جلسات إحاطة غير رسمية للدول الأعضاء في المقر بشأن هذه الاقتراحات، وذلك على أساس أن تتم معالجة جميع الشواغل البرنامجية الرئيسية في وقت مبكر من العملية. وفيما يتعلق بجهود التنسيق، أكدت أن الصندوق سيواصل أداء دور نشط ضمن مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وسوف يمضي في تنفيذ مبادرات لتعزيز أنشطة البرمجة المشتركة، مع بذل قصارى جهده لمواصلة ترشيد المبادئ التوجيهية للبرمجة وعملياتها وتقليص العبء الإداري الواقع نتيجة لهذه العمليات على عاتق جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك النظراء الوطنيون. وأوضحت أن الصندوق سيعمل مع شركائه في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تعزيز

التكامل فيما بين التقييمات السكانية القطرية، والتقييمات القطرية الموحدة، وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

٨٦ - وخلال المناقشة التي تلت ذلك أثنت وفود عديدة على التقرير لوضوحه وللتحليل الجلي الذي قدم تقييما موضوعيا للترتيبات القائمة حاليا. وأعرب عدد كبير من الوفود عن سروره لملاحظة أن الدراسة الاستقصائية قد أشارت إلى أن عملية إقرار البرامج القطرية عززت الملكية الوطنية وبناء القدرات وعززت الفعالية من حيث التكلفة. وأعرب عدد كبير من الوفود عن سروره بصفة خاصة لملاحظة أن عملية إقرار البرامج القطرية كانت مملوكة وطنيا بدرجة أكبر من عملية استعراض البرامج ووضع الاستراتيجيات السابقة عليها. وأعربت عدة وفود عن سرورها لملاحظة أن صندوق الأمم المتحدة للسكان سيضع خططه لإعداد البرامج على موقعه على الشبكة العالمية. وشجع عدد من الوفود صندوق للسكان على إدماج إقرار البرامج القطرية في عمليتي التقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وأكدت أن التقييم القطري المشترك وإطار العمل سيعكسان بالكامل المجالات البرنامجية الرئيسية للصندوق. وذكرت عدة وفود أنه ينبغي أن يسعى البرنامج لتحسين عملية إقرار البرامج القطرية بالتعاون الوثيق مع الشركاء الآخرين داخل المجموعة الإنمائية للأمم المتحدة. وأعرب أحد الوفود عن سروره لملاحظة أن تقدما ملموسا قد أحرز فيما يتعلق بإصدار المجموعة الإنمائية للأمم المتحدة مذكرة توجيهية بشأن التعاريف المشتركة لعمليات البرمجة ومنتجاتها؛ وبشأن التوصل إلى اتفاق بشأن الاستعراضات المشتركة لمنتصف المدة؛ وبشأن تنسيق وثيقة ميزانية الدعم لفترة السنتين. وحث نفس الوفد الصندوق على الشروع، في تعاون وثيق مع شركاء المجموعة الإنمائية للأمم المتحدة، في تحديد نتائج مشتركة ومؤشرات ملائمة لقياس الإنجازات في سياق إطار التمويل المتعدد السنوات والإدارة التي تركز على النتائج. وأبرز عدد من الوفود دور المجالس التنفيذية لمختلف الصناديق والبرامج في تقديم توجيه متسق. ولاحظ عدد كبير من الوفود أنه ينبغي للمجموعة الإنمائية للأمم المتحدة أن تتناول مسألة كيف يمكن للمجالس أن تشارك بصورة أكمل في العملية. وتحدث عدد كبير من الوفود تأييدا لتبسيط التقارير المطلوبة وخفضها وأكدت على ضرورة قيام المجالس المعنية بتنسيق عملية صنع القرار بها. واقترح أحد الوفود تخصيص أحد الاجتماعات المقبلة للمجلس التنفيذي لمناقشة مسألة مواءمة عمليات البرمجة. ولاحظ الوفد أن الجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي سيناقش أيضا مسألة المواءمة ومن المؤمل أن ينشأ عن ذلك تقديم بعض التوجيه.

٨٧ - وأعرب عدد من الوفود عن رأي مفاده الحاجة إلى تعزيز الإسهام الفعال للمجلس التنفيذي في خطط البرمجة القطرية. وذكر أحد الوفود بعد ما أشار إلى المقرر ١٢/٩٧ أن

أحد الاهتمامات الرئيسية للمجلس التنفيذي تمثل في تلافي الإدارة الجزئية مع الاحتفاظ بالإشراف على عملية إقرار البرامج القطرية. بيد أن دور المجلس بهذا الشأن يبدو أنه قد هُمِّش. وأشار الوفد إلى أن الإبقاء على النظام الحالي لن يتيح للمجلس فرصة التأثير على البرنامج القطري. وعلى سبيل المقارنة اتسمت عملية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بسطحية أكبر، بينما قد ترتب عملية اليونيسيف عبئا كبيرا للغاية على كاهل المجلس والصندوق. وحث الوفد على إبقاء العملية قيد الاستعراض. وبينما وافق وفد آخر، على أن الدور الرقابي للمجلس قد تقلص، فيما يبدو، أضاف أن مبدأ الموافقة على البرامج على أساس عدم الاعتراض قد أدى عن غير قصد إلى نشوء حالة إذا ما طلبت فيها الوفود إجراء مناقشة للبرنامج اعتبر ذلك كما لو كان وصمة. ولاحظ الوفد أنه ليس لكل البلدان الأعضاء ممثلون في البلدان التي تنفذ بها برامج للاشتراك في الاستعراضات والتخطيط على الصعيد الميداني، وإذا كان لها ممثلون، فإن آراء الممثلين في الميدان عادة ما تختلف عن آراء الموجودين في العواصم. وأيد الوفد التوصية بإبقاء العملية الحالية قيد الاستعراض. وأعرب الوفد عن ارتياحه لعملية اليونيسيف.

٨٨ - وذكر أحد الوفود، الذي كان يتحدث أيضا باسم وفد آخر، أنهما عملا طويلا على أساس افتراض أنه يتعين أن تغطي عملية التقييم القطري المشترك وعملية إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية بحكم طبيعتهما المجالات البرنامجية الأساسية لجميع الصناديق والبرامج تغطية واقية. وأضاف أن الوفدين أصيبا لذلك بالدهشة عند علمهما بأن بعض عمليات التقييم القطري المشترك لم تغط المجالات البرنامجية الأساسية للصندوق واستلزم ذلك بالتالي عمليات لإقرار البرامج القطرية. ووافقت الوفود على وجود فرص لصندوق الأمم المتحدة للسكان وللشركاء الآخرين بالمجموعة الإنمائية للأمم المتحدة لإلغاء التقارير والوثائق غير اللازمة. وحثت الوفود على تلافي الازدواجية وأعربت عن قلقها لأن عمليات التنمية أصبحت أكثر أهمية من الهدف النهائي المتمثل في مساعدة البلدان التي تنفذ فيها البرامج على أن تضع خططها الخاصة التي يمكن أن يشارك فيها أصحاب المصالح المتعددو الأطراف والثنائيون. وذكرت الوفود أنها تؤيد المواءمة بين دورات البرامج، ولكن فقط إذا ما أخذت المواءمة في الاعتبار دورة التخطيط للحكومة الشريكة. وأيدت الوفود جهود الصندوق لتأمين البرمجة المشتركة، والتأكيد على بناء القدرة الوطنية؛ والتركيز على النهج القطاعية.

٨٩ - وفي حين أشار أحد الوفود إلى سروره لعلمه بالتحسينات التي اقترحها الصندوق لعملية إقرار البرامج، استفسر عن كيفية انسجام العملية مع ورقة استراتيجية الحد من الفقر التي وضعها البنك الدولي. وأكد الوفد أنه لا ينبغي أن تصبح عملية الصندوق منفصلة عن

عمليات البرامج الوطنية، مثل النهج القطاعية. وبينما أشار وفد آخر إلى أن عملية إقرار البرامج طويلة جدا، فقد أعرب عن سروره لعلمه بأن الصندوق قد أصدر تعليمات إلى مكاتبه القطرية باستخدام التقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية بدلا من إقرار البرامج القطرية، إذا لم تكن مجالات البرامج الأساسية للصندوق غير مغطاة بالتقييم القطري المشترك وبرنامج العمل. وبينما علق أحد الوفود على المشاركة المحدودة للبلدان الأعضاء في عملية إقرار البرامج القطرية، استفسر عما إذا كان ذلك يرجع إلى عدم كفاية الاتصال مع الشركاء الإنمائيين على الصعيد القطري.

٩٠ - وأشار أحد الوفود إلى الفقرة ١٩ من التقرير (DP/FP/A./2000/11)، ولاحظ أنه كان من المفيد أن تدرج معلومات عن كيفية اختلاف تلك العمليات والنتائج بين عمليات إقرار البرامج القطرية التي تتسم بالمزيد من تدخل المانحين وتلك التي يكون فيها التدخل أقل، أو بين البلدان التي توجد بها أفرقة عاملة وتلك التي لا توجد بها. وأضاف الوفد أنه لم تقدم أي أسباب للمشاركة الضئيلة لمؤسسات بريتون وودز في عملية إقرار البرامج القطرية. وأكد الوفد على كفاءة التبسيط التي انعكست في التقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وطلب الوفد إطلاع أعضاء المجلس التنفيذي المهتمين بواسطة البريد الإلكتروني على المواد المدرجة حديثا على موقع صندوق السكان على الشبكة العالمية.

٩١ - واقترح أحد الوفود النظر في مزايا عملية اليونيسيف وطلب معلومات إضافية عن الخطوات التي اتخذتها مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لتعزيز إجراءات عملية وضع البرامج. وأكد وفد آخر الحاجة إلى كفالة إدماج إطار التمويل المتعدد السنوات والإطار المنطقي بالكامل في توجيهات البرمجة الجديدة. وأضاف علاوة على ذلك، أنه ينبغي أن يعزز الإطار المنطقي وإطار التمويل المتعدد السنوات وتوجيهات وضع البرامج كل منها الآخر وأن يشكلوا كلا متناسقا يتوافق مع الصكوك الحالية للتخطيط الاستراتيجي لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وأثنى الوفد على الالتزام المتفتح للصندوق بإصلاح الأمم المتحدة، بما في ذلك تنسيقه للفريق المخصص المعني بالمواءمة والتبسيط التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية.

٩٢ - وأشار أحد الوفود إلى أنه لم يكن من الواضح دائما كيفية المشاركة في عملية البرامج القطرية، لا سيما على الصعيد الميداني الذي يكون عدد الموظفين فيه محدودا عادة ولا يتألف بالضرورة من خبراء في مجال الصحة الإنجابية. وطلب الوفد إتاحة مشروع اقتراح البرامج القطرية للوفود المعنية في نفس الوقت الذي يُقدم فيه إلى لجنة استعراض البرامج التابعة

للصندوق لإقراره، أي قبل خمسة أشهر من تقديمه إلى المجلس التنفيذي لإقرار البرامج. وسيتيح هذا للوفود المعنية الفرصة لكي يستعرض الخبراء في عواصم بلدانهم مشروع الاقتراح ويعلقون عليه. وطلب الوفد أيضا نموذجا للإطار المنطقي ونسخة من المبادئ التوجيهية للبرامج التي وضعت في عام ١٩٩٧.

٩٣ - وأشار أحد الوفود إلى أن إحدى أهم المخاطر تتمثل في عدم توافر الموارد لتنفيذ البرنامج القطري، حتى بعد إقراره من المجلس التنفيذي. ويرى الوفد أنه سيكون من المفيد إبلاغ البلد الذي ينفذ فيه البرنامج، قبل مناقشة البرنامج في المجلس، بأعضاء الصندوق الآخرين الذين شاركوا في عملية البرمجة على الصعيد القطري. وسيتيح هذا للبلد الذي ينفذ فيه البرنامج إجراء مشاورات ثنائية، إذا تطلب الأمر ذلك، وسيساهم في زيادة تدفق المعلومات. وأشار الوفد إلى الفقرة ٤١ من التقرير وذكر أنه من غير الواضح السبب في أن يكون إجراء استعراض خارجي لإقرار البرامج القطرية إلزاميا. وفيما يتعلق بإطار التمويل المتعدد السنوات، حذر الوفد من فرض شروط وذكر أنه من غير المتوقع أن يوفر إطار التمويل إطارا لمراقبة إدارة عمليات البرمجة وينبغي تلافي هذه الصلات.

٩٤ - ووجهت نائبة المدير، التنفيذي، (البرنامج) في ردها الشكر إلى الوفود على تعليقاتها البناءة واقتراحاتها العملية. وذكرت أن الصندوق قد أحاط علما بالقلق الذي أعرب عنه المجلس التنفيذي فيما يتعلق بتوقيت وطبيعة إسهاماته في عملية إقرار البرامج. وأشارت إلى أنه كما اقترح المجلس، سيناقش الصندوق العملية بكاملها مع شركاء المجموعة الإنمائية للأمم المتحدة. وأشارت إلى أن تنسيق عملية إقرار البرامج ستحتاج أيضا إلى مشاركة المجالس التنفيذية المختصة فيما يتعلق بإجراءاتها الخاصة. وفيما يتعلق بإقرار البرامج القطرية، أشارت إلى أنه سيضطلع بها فقط في الحالات التي لا يغطي فيها التقييم القطري المشترك مجالات البرامج الرئيسية للصندوق. وشددت على أن التقييم القطري المشترك هو أداة قيمة للغاية وتتيح أيضا للصندوق فرصة الدعوة للمجالات ذات الأولوية في برامجه وتمكين الشركاء الآخرين من التعرف على القضايا الرئيسية في تلك المجالات. وأشارت إلى أنه ينبغي للمبادئ التوجيهية للتقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية أن تعالج التحول نحو الإدارة التي تركز على النتائج واستخدام إطار التمويل المتعدد السنوات، والاستفادة من الإطار المنطقي في وضع البرامج. وأشارت إلى أن الإطار المنطقي يعتبر أداة هامة أيضا للرصد والتقييم. وذكرت أن الصندوق سيوجه انتباه المجموعة الإنمائية للأمم المتحدة إلى تلك الشواغل.

٩٥ - وفيما يتعلق بالمشاركة المحدودة لمؤسسات بريتون وودز في عملية إقرار البرامج القطرية، أشارت إلى أنها مرتبطة أيضا بما إذا كان لتلك المؤسسات ممثلون على المستوى المحلي في البلدان التي تنفذ فيها البرامج. وأشارت إلى التعليق الذي أُدلي به بشأن إقرار البرامج

القطرية دون اعتراض، فأعربت عن أسفها لأن المقرر ١٢/٩٧ من المحتمل أن يكون قد أعاق دون قصد الإدلاء بالتعليقات. وأكدت الحاجة إلى المرونة. وأشارت إلى أن وجهات نظر مختلفة قد جرى الإعراب عنها بشأن طول عملية إقرار البرمجة القطرية – إذ يعتبرها البعض طويلة جدا في حين أن آخرين يعتبرونها قصيرة للغاية. واستعرض الصندوق العملية داخليا ورأى أن مشاركة المقر في العملية قد جاءت متأخرة للغاية، أي قبل تقديم البرنامج مباشرة إلى المجلس التنفيذي لإقراره. وذكرت أنه على الصعيد القطري كانت هناك مشاركة جيدة في العملية، بالرغم من أنه لم يكن لجميع البلدان الأعضاء ممثلون في كل بلد تنفذ فيه برامج. وأشارت إلى أن الصندوق قد أحاط علما بالحاجة إلى المزيد من التبادل المنتظم للمعلومات لزيادة مشاركة الشركاء في العملية. وأضافت أن الصندوق سيستخدم نظام البرمجة القطرية بأكبر فعالية ممكنة.

٩٦ – واتخذ المجلس التنفيذي المقرر التالي:

١٢/٢٠٠٠ – عملية البرمجة في صندوق الأمم المتحدة للسكان

إن المجلس التنفيذي،

١ – **يحيط علما** مع الارتياح بالتقرير (DP/FPA/2000/11) بشأن عملية الموافقة على البرمجة القطرية في صندوق الأمم المتحدة للسكان؛

٢ – **يرحب** بالتقدم المحرز في اتجاه وضع عملية لإعداد البرامج القطرية تكون أكثر شمولا، مع تعزيز الملكية الوطنية؛

٣ – **يؤكد** الحاجة إلى زيادة مواءمة وتوحيد البرامج وإجراءات وضع البرنامج بالنسبة لجميع صناديق وبرامج الأمم المتحدة داخل المجموعة الإنمائية للأمم المتحدة؛

٤ – **يؤكد أيضا** الحاجة إلى أن توفر هذه الجهود الرامية إلى زيادة المواءمة الأساس اللازم لأداء مهمة رقابة فينة ومناسبة ومشتركة لكل مجلس من المجالس التنفيذية التابعة لتلك الصناديق والبرامج؛

٥ – **يطلب** إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان أن يقترح على بقية أعضاء المجموعة الإنمائية للأمم المتحدة إنشاء فريق عامل بهدف وضع عملية موحدة للموافقة على البرامج، مع أخذ الفقرتين ٣ و ٤ من هذا المقرر في الاعتبار؛

٦ – **يطلب** إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان أن يقدم تقريرا إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ٢٠٠١ بشأن التقدم المحرز والخيارات المستقبلية في عملية البرمجة.

١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٠

سابعا – تقديم المساعدة في حالات الطوارئ

٩٧ – كان معروضا على المجلس التنفيذي تقرير معنون ''كفالة دعم الصحة الإنجابية في الظروف البالغة الصعوبة: خبرة صندوق الأمم المتحدة للسكان البرنامجية والتحديات التي تواجهه'' (DP/FPA/2000/12)، المقدم استجابة للمقرر ١٦/٩٩. وقبل تقديم التقرير، عرض الصندوق فيلما قصيرا عن السكان في حالات الطوارئ. واستند الفيلم الذي أنتجه الصندوق على الصور الفوتوغرافية التي التقطت في مواقع مشاريع الصندوق في ألبانيا وأنغولا وجمهورية تنزانيا المتحدة.

٩٨ – وعند عرضها للتقرير (DP/FPA/2000/12)، أشارت كبيرة الموظفين التقنيين بشعبة الشؤون التقنية والسياسيات إلى أن النساء والأطفال يشكلون ٨٠ في المائة من اللاجئين والمشردين داخليا في العالم. وللمرأة احتياجات خاصة في حالات الطوارئ ناشئة عن دورها البيولوجي والجنساني. وجرى إبراز البعض منها خلال مناقشات أفرقة الخبراء التي جرت مؤخرا خلال استعراض مؤتمر بيجين + ٥ سنوات. وأضافت أنه مما يثير الدهشة، أن الصحة الإنجابية كانت آخر ما أشير إليه. وأشارت إلى أن هذا قد أثار مشكلة خاصة بالنسبة للصندوق. ويدرك عدد كبير في المجتمع الدولي احتياجات الصحة الإنجابية القائمة في حالات الطوارئ ولكن يفترض عادة أن تلك الاحتياجات هي موضع عناية جهة أخرى. غير أن الوضع ليس كذلك. وبالنسبة لبعض العاملين في مجال الإغاثة في حالات الطوارئ، والذين اعتادوا على معالجة المسائل المتعلقة بالغذاء والمأوى، تبدو قضايا الصحة الإنجابية محرجة بالنسبة إليهم. ومن الواضح أن الصندوق وشركاءه بحاجة إلى كفالة أن تصبح الصحة الإنجابية جزءا لا يتجزأ من الاستجابة الصحية للأزمات. وبالمثل، هناك حاجة إلى إدماج الاهتمامات الجنسانية في التخطيط للاستجابة للأزمات. وأشارت إلى أن الصندوق شديد التواضع فيما يتعلق بأعماله. وعلى مر السنوات، دعم الصندوق أعمال الحماية الصحية وإنقاذ الحياة في حالات الأزمات في بلدان عديدة.

٩٩ – وفي بلدان عديدة، وخلال السنوات الخمس الماضية، استجاب الصندوق للاحتياجات الناتجة عن الكوارث الطبيعية، بما في ذلك الأعاصير، والفيضانات، والأعاصير الاستوائية والزلازل. وقدم الصندوق أيضا الدعم لبرامج الصحة الإنجابية الموجهة إلى اللاجئين والمشردين داخليا في أكثر من ثلاثين موقعا. وبعد أن لاحظت أن الصندوق كان نشطا قبل وأثناء وبعد حالات الطوارئ، أشارت إلى أن الصندوق بصفته شريكا حميما للبلدان التي تنفذ بها برامج وعضوا في الفريق القطري التابع للأمم المتحدة، فإن الصندوق يشارك بصورة متكاملة في تخطيط وإصلاح خدمات الصحة الإنجابية في حالات ما بعد

الصراع أو بعد الكوارث الطبيعية. وعند نشوء أزمة في بلد ما، فإن موظفي الصندوق يكونون في وضع يمكنهم من معرفة كيف ستتأثر الصحة الإنجابية على وجه التحديد، وما هي قدرات الاستجابة المحلية، وما هو المطلوب للإبقاء على إمكانية الوصول إلى الخدمات، وما هي الآثار التي قد تترتب على مختلف أنشطة الإغاثة القصيرة الأجل بالنسبة للتنمية بعد انقضاء الأزمة. والآن وقد اقترب عالما التنمية والمساعدة الإنسانية أحدهما من الآخر، فإنه يمكن للصندوق أن يكون بمثابة جسر بينهما. وللصندوق دور رئيسي يتعين الاضطلاع به في الدعوة للقضايا التي تنطوي عليها ولايته وفي تبادل تجاربه وخبراته. واختتمت كلمتها بتوجيه الشكر إلى جميع الحكومات التي كانت شريكة للصندوق في الأزمات وحالات الطوارئ، بما فيها حكومات استراليا، وألمانيا، وبلجيكا، والجمهورية التشيكية، والدانمرك، والسويد، وكندا، ولكسمبرغ، والمملكة المتحدة، والنرويج، وهولندا واليابان. وأعربت أيضا عن تقديرها للدعم المقدم من القطاع الخاص، بما في ذلك المؤسسات المختلفة.

١٠٠ - وخلال المناقشة التي أعقبت ذلك، هنأت وفود عديدة الصندوق على التقرير الممتاز والبيان الاستهلالي. وأشارت عدة وفود إلى أنها تأثرت بالفيلم القصير الذي عرض عليها. وذكرت وفود عديدة أنها تؤيد بالكامل أعمال الصندوق في كفالة الصحة الإنجابية في حالات الطوارئ وأكدت أن للصندوق دورا هاما يضطلع به في هذا المجال. ووجهت عدة وفود التهنئة إلى الصندوق لإنجازاته خلال العام الماضي، بما في ذلك تعاونه مع منظمة الصحة العالمية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في نشر طبعة مستكملة من ''الدليل الميداني المشترك بين الوكالات للصحة الإنجابية في حالات اللاجئين''. وأشار عدد من الوفود إلى أن الدليل كان مثالا ممتازا للشراكة فيما بين الوكالات. وفي حين أشار بعض الوفود إلى تعاون الصندوق الوثيق مع العناصر الفاعلة الأخرى، فإنها أكدت الحاجة إلى أن يواصل الصندوق تعزيز شراكاته مع الوكالات الإنسانية التي تنشط في حالات الطوارئ، لا سيما مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وأقر عدد من الوفود بالعضوية الكاملة الممنوحة للصندوق في اللجنة الدائمة للشؤون الإنسانية المشتركة بين الوكالات.

١٠١ - وشددت عدة وفود على أنه ينبغي أن يكون للصندوق قدرة على الاستجابة تتلاءم مع جميع مراحل الأزمة. وأشار عدد من الوفود إلى أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي وافق في دورته في تموز/يوليه ١٩٩٩ على أن الإغاثة في حالات الطوارئ والتنمية تتداخلان عادة وتتزامنان ومن المطلوب وضع نهج شامل للكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ المعقدة على السواء مع وضع تخطيط مشترك وتحديد الأولويات لهما، وتحديد دور رئيسي لبناء القدرات، وتقسيم متفق عليه للعمل من خلال التعاون المشترك بين الوكالات ووضع نظم تمويل أكثر

اتساما بالمرونة من أجل البرمجة الانتقالية. وشدد المجلس على أنه يتعين على الوكالات الإنمائية أن تشارك في مرحلة مبكرة من الأزمة.

١٠٢ -وأيدت وفود عديدة اقتراح الصندوق استخدام مقدار صغير من التمويل، يصل إلى مليون دولار سنويا، وللاستجابة السريعة لحالات الطوارئ التي تحدد فيها بوضوح الاحتياجات الجدية والفورية للسكان وللصحة الإنجابية ويتم فيها الوفاء بالمعايير المحددة في التقرير. وبينما ذكر أحد الوفود أنه لا يوجد أحد يراوده الشك في أن للصندوق دورا هاما يضطلع به في حالات الطوارئ، فقد أكد أن المسألة الرئيسية تتمثل في معرفة من أين تأتي الموارد لتقديم المساعدة في حالات الطوارئ. وأشار عدد من الوفود إلى أن مبلغ مليون دولار هو مبلغ متواضع للغاية. وذكر بعض الوفود أن الأموال المخصصة لتقديم المساعدة في حالات الطوارئ ينبغي أن تكون من خارج الميزانية وأن مبلغ المليون دولار ينبغي أن يكون بمثابة ''مبلغ أولي'' وأساسا قويا يمكن انطلاقا منه وضع نداءات للحصول على هذه الموارد. وطلب أحد الوفود اطلاعه على مصادر ''المبالغ الأولية''. وأعربت عدة وفود عن سرورها لمعرفة أن الصندوق سيقدم تقريرا إلى المجلس التنفيذي، بعد السنة الأولى، عن استخدام التمويل المقترح وتقييم أداء تلك الآلية خلال الفترة.

١٠٣ -وفي حين أكد أحد الوفود أن الصحة الإنجابية تحتل مكان الصدارة في ولاية الصندوق، بغض النظر عن الظروف، فقد شدد على أنه لا يمكن اعتبار أنشطة الصحة الإنجابية ''إنمائية'' في أحد السياقات و ''إنسانية'' في سياق آخر. وأكد الوفد أنه لا ينبغي أن تركز المناقشة على ما إذا كان ينبغي للصندوق أن يشارك في تلك الأنشطة بل على كيف يمكن للصندوق أن يقدم الدعم والتوجيه في التوقيت المناسب للسكان الذين يعيشون في ظروف صعبة. وأعرب الوفد عن سروره لملاحظة أن اهتماما خاصا سيمنح للنساء والمراهقين الذين يعدون من بين أشد الفئات ضعفا. وأكد الوفد أهمية تقديم الدعم للدعوة، لا سيما من أجل الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وشدد على أن بلده يأخذ التزاماته السياسية بجدية، وأعلن الوفد أن حكومة بلده ستقوم خلال عام ٢٠٠٠ بتوفير موارد إضافية للصندوق في إطار برنامج جديد للشراكة مع الصندوق. وذكر الوفد أن حكومة بلده تعتزم أن تلتزم بتقديم مبلغ يعادل نحو ٤,٣ ملايين دولار للصندوق لصالح الصحة الإنجابية في حالات الطوارئ.

١٠٤ -وحث عدد كبير من الوفود الصندوق على مواصلة استخدام عمليات النداءات الموحدة للأمم المتحدة. وأحاط عدد من الوفود علما بأن الاستجابة لعمليات النداءات الموحدة للأمم المتحدة مخيبة للآمال. وبينما لاحظت بعض الوفود أن الصحة الإنجابية قد

غفل عنها إلى حد كبير في الأنشطة التقليدية للصحة الإنسانية، وأن تعبئة الموارد من خلال عمليات النداءات الموحدة للأمم المتحدة قد انطوت على مشاكل، حثت تلك الوفود الصندوق على استعراض الأسباب الرئيسية للحالة ومعالجتها. وحث أحد الوفود الصندوق على إعداد مشاريع مشتركة بالتعاون مع الوكالات الأخرى مثل منظمة الصحة العالمية واليونيسيف بدلا من المشاريع المستقلة في إطار عملية النداءات الموحدة. وأشار الوفد إلى أن حكومته لن تقدم تبرعات إلى الوكالات التي لديها تجربة محدودة في مجال تقديم المساعدة في حالات الطوارئ. وأضاف الوفد أن عملية النداءات الموحدة تنقح بالطبع عدة مرات، غير أنه سيكون من المهم بالنسبة للصندوق الانضمام إلى عملية النداءات الموحدة في أبكر مرحلة ممكنة حتى لا يفوته الحصول على أموال المانحين. وعلى سبيل المثال، في حالة النداء المتعلق بتيمور الشرقية، انضم الصندوق إلى النداء في وقت لاحق، بعد أن خصصت حكومة الوفد بالفعل أموالها لمختلف وكالات الأمم المتحدة. واستفسر وفد آخر عن الأثر المترتب بالنسبة لقوام موظفي الصندوق على المشاركة في تقييم الاحتياجات المشترك بين الوكالات وعمليات النداءات الموحدة.

١٠٥ -وشدد أحد الوفود على الحاجة إلى رصد إدراج الاعتبارات الجنسانية في تقديم المساعدة في حالات الطوارئ ومعالجة احتياجات الشباب الذين يمرون بظروف غاية في الصعوبة. وأعرب وفد آخر عن سروره لملاحظة أن الصندوق يجري تقييما لاستجاباته السابقة لحالات الطوارئ وطلب عقد جلسة إحاطة عندما تصبح النتائج متوفرة. وأكد نفس الوفد أنه من المهم بالنسبة للصندوق أن تكون لديه خطة وإجراءات موحدة بغية الاستجابة بفعالية للأزمات المقبلة بالتنسيق مع كيانات أخرى.

١٠٦ -وذكر أحد الوفود، متحدثا أيضا باسم وفدين آخرين، أن التقرير (DP/FPA/2000/12) قدم حجة مقنعة بأن الصندوق في وضع يمكنه من تقديم خدماته لجميع الأفراد المحتاجين إليها بغض النظر عن أوضاعهم. وذكرت نفس الوفود أنها لا ترى أي دور تنفيذي للصندوق في مجال تقديم المساعدة في حالات الطوارئ. غير أن الوفود أضافت أن للصندوق بوضوح دورا في تعزيز الدعوة لها بالاشتراك مع الحكومات، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية. وأكدت الوفود التزام الصندوق بالطوعية وحرية الاختيار والموافقة المستنيرة في مجال الصحة الإنجابية والحقوق. وذكرت الوفود أنه قد جرى إطلاعها مؤخرا على مجموعة من المزاعم التي ليس لها أي أساس ضد الصندوق أثناء اضطلاعه بولايته في كوسوفو. والوفود على ثقة تامة بأن الصندوق قد ظل يعمل في حدود ولايته في جميع الأوقات. وأكدت الوفود أن ولاية الصندوق تتمثل في تقديم الدعم للصحة الإنجابية من أجل كل من هم في حاجة إليها بغض النظر عن وضعهم.

١٠٧ -وأكد أحد الوفود، الذي كان يتحدث أيضا باسم وفد آخر، أن الصندوق يضطلع بدور خاص في الدعوة لإدماج الصحة الإنجابية في البرامج الصحية التي تنفذ استجابة لحالات الطوارئ. وحذرت الوفود الصندوق من بعثرة موارده على نطاق واسع وحثت الصندوق على الاضطلاع ليس بدور تنفيذي ولكن بدور المروج والميسر. وأعربت الوفود عن سرورها لملاحظة أن الصندوق قد وقع مذكرات تفاهم مع عدد من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال تقديم المساعدة في حالات الطوارئ. واستفسرت الوفود عما إذا كان الصندوق يعتزم اتخاذ ترتيبات مماثلة مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، لا سيما اليونيسيف. واستفسر وفد آخر عن كيفية عمل الترتيبات في الميدان مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الهجرة الدولية وغيرها. وأضاف الوفد أنه ينبغي تنسيق جميع الأنشطة من خلال إطار مشترك بتوجيه من الوكالة التي عُهد إليها بالاضطلاع بدور رائد. وسيساعد هذا التنسيق على كفالة اتباع نهج متكامل للمساعدة الغوثية، وتلافي الازدواج وتحقيق أقصى استخدام فعال للموارد البشرية والمالية.

١٠٨ -وأشار وفد آخر إلى أنه ينبغي للصندوق عند تقديم خدمات الصحة الإنجابية إلى اللاجئين والمشردين داخليا في المخيمات أن يولي اهتماما للسكان الدائمين الذين يعيشون حول منطقة المخيمات نظرا لأن أولئك السكان قد يشعرون بعدم الارتياح إذا كانت الخدمات المقدمة للاجئين ذات نوعية أفضل. ووجه أحد الوفود الشكر إلى الصندوق للمساعدة المقدمة في أعقاب وقوع كارثة طبيعية في بلده. وذكر وفد آخر أن بلده استضاف أكبر عدد من اللاجئين والمهاجرين في العالم وأشار إلى أن هناك حاجة إلى تقاسم أكبر للأعباء. وفي حين أعرب أحد الوفود عن قلقه لأن حالات الطوارئ قد أصبحت حالات ''معتادة'' بالنسبة لعدد كبير من الناس، فقد شدد على أنه لا ينبغي أن تستمر حالات الطوارئ لفترة طويلة جدا من الوقت. وأشار وفد آخر إلى أن الحرب في أفريقيا تسببت في أن يصبح آلاف الأشخاص من المشردين. وأكد الوفد أنه من المهم للغاية أن تكون لدى الصندوق القدرة على رعاية الصحة الإنجابية لأولئك الأشخاص. واستفسر أحد الوفود عما إذا كان الصندوق سيكفل القيام على وجه السرعة بشراء وتسليم سلع الصحة الإنجابية إلى البلدان المحتاجة إليها.

١٠٩ -وبينما أشار أحد الوفود إلى أن انتشار حالات الصراع، لا سيما في أفريقيا، قد ولّد طلبا لم يسبق له مثيل على ما يقدمه الصندوق من مساعدة في مجال الصحة الإنجابية والدعم للأشخاص الذين يعيشون في حالات صعبة، وشدد على أن من المطلوب توفير موارد إضافية. وأشار الوفد إلى أنه حيثما تشكل حالة طوارئ عبئا إضافيا كبيرا على أحد البلدان، فإن رد أموال البرنامج القطري العادية قد لا يحقق الغرض المرجو. وأضاف الوفد أنه ينبغي

تركيز الانتباه على استمرار الخدمات إلى ما بعد العودة إلى الحالة الطبيعية. واقترح الوفد أنه ينبغي للصندوق بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي البدء في سياق المجموعة الإنمائية للأمم المتحدة في مناقشات بشأن السبل التي تعكس الموقف الجديد للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن الصلات بين الإغاثة والتنمية. وأضاف الوفد أن بلده قد اقترح في منتديات أخرى إجراء دراسة للمسألة على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

١١٠ -وأكد وفد آخر أنه يؤيد استراتيجية الصندوق المتمثلة في تقديم مساعدة محدودة وانتقائية وحفازة. وفيما يتعلق بوضع قائمة بالخبراء، اقترح الوفد أن ينسق الصندوق مع شعبة الاستجابة لحالات الطوارئ ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأشار الوفد إلى أنه في ميدان تقديم المساعدة في حالات الطوارئ حدثت تغيرات سريعة عبر ''سلسلة متصلة'' مما تطلب إجراء تغييرات أخرى. ولذلك كانت المرونة في الاستجابة ضرورية. وحث الوفد الصندوق على وضع سجل بخبراته. وأستفسر أحد الوفود عن التدابير التي ستتخذ لتعزيز دور الصندوق في مجال تقديم المساعدة في حالات الطوارئ وجعل هذا الدور معروفا على نطاق أوسع. وحث وفد آخر على زيادة الفعالية في مجال تقديم المساعدة في حالات الطوارئ.

١١١ -ووجهت نائبة المدير التنفيذي (البرنامج) الشكر إلى الوفود على تعليقاتها الإيجابية وأعربت عن تقديرها لموافقتها على استخدام ما يصل إلى مليون دولار سنويا للظروف الخاصة كما ورد في التقرير (DP/FPA/2000/12). وأوضحت أن التمويل سيستمد من أموال البرامج المشتركة بين الأقطار وليس من أموال البرامج القطرية. ووجهت الشكر إلى حكومة هولندا على الموارد الإضافية التي تعتزم التبرع بها للصندوق، بما في ذلك من أجل الصحة الإنجابية في حالات الطوارئ. وأكدت أنه عند تقديم الدعم في حالات الطوارئ، فإن الصندوق لا يقدم بنفسه ذلك الدعم. فالدعم المقدم من الصندوق يوجه عبر وكالات الخط الأمامي الأخرى.

١١٢ -ووجهت كبيرة الموظفين التقنيين بشعبة الشؤون التقنية والسياسات الشكر إلى الوفود لتعليقاتها وأسئلتها الإيجابية. وفيما يتعلق بالشراكات، أشارت إلى أنه يوجد توافق آراء على نطاق واسع لزيادة شراكات الصندوق مع العناصر الفاعلة الأخرى. وتبين أن مذكرات التفاهم مثمرة. وعلى سبيل المثال، كان الصندوق يعمل بصورة وثيقة مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين سواء على الصعيد القطري أو العالمي. وبالإضافة إلى التعاون القيِّم فيما يتعلق بالدليل الميداني، شارك الصندوق في الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بالصحة الإنجابية للاجئين، الذي يتألف من وكالات تابعة للأمم المتحدة، وكالات ثنائية ومنظمات غير حكومية. ووضع الفريق مبادئ توجيهية من أجل زيادة تطوير الدليل الميداني ومن أجل التدريب وقام باستعراض استخدام مجموعات الصحة الإنجابية في حالات الطوارئ. وأسهمت مذكرة التفاهم الموقعة مع منظمة الهجرة الدولية في تعزيز شراكة

الصندوق مع المنظمة واضطلع بالتعاون الفعال في كوسوفو بدعم من حكومة كندا. ومكّن الدعم من إجراء المسح الديمغرافي والصحي الأول لأهالي كوسوفو وتوفير التدريب لموظفي معهد الإحصاء بكوسوفو. وأشارت إلى أنه جرى الاضطلاع بالأعمال التي يدعمها الصندوق في كوسوفو بتنسيق وثيق مع الشركاء الإنمائيين الآخرين ووفقا لولاية الصندوق. وركز نحو ٩٠ في المائة من الدعم على إصلاح خدمات رعاية الأمومة. ويشترك الصندوق في برنامج مشترك مع الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر في جمهورية تترانيا المتحدة ويأمل في زيادة تعاونه مع الاتحاد في حالات الطوارئ والحالات العادية على السواء. ويحظي الصندوق بشراكة ممتازة مع اليونيسيف ويعمل بصورة وثيقة معها في مجال المراهقين. وأُدرجت مجموعات الصحة الإنجابية في حالات الطوارئ، التي تولى الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بالصحة الإنجابية للاجئين تطويرها ويتولى الصندوق إدارتها، في كتالوغ منظمة الصحة العالمية للدعم في حالات الطوارئ وقامت وكالات الأمم المتحدة الأخرى والحكومات والمنظمات غير الحكومية بشرائها. ويركز الصندوق اهتمامه على تحسين زمن التسليم. وعادة ما يستغرق تسليم المجموعات يومين أو ثلاثة أيام، ولكن هذا يتوقف إلى حد كبير على مدى توافر الرحلات الجوية ومواعيدها.

١١٣ -وفيما يتعلق بالدعوة والتدريب، أشارت إلى أن الصندوق عقد مؤخرا ثلاث حلقات عمل تدريبية في كينيا والسنغال ونيبال. ويتعاون الصندوق أيضا مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر فيما يتعلق ببرامج تدريب الموظفين، بدعم من حكومة بلجيكا. وسلمت بأن الدعوة مطلوبة لجعل دور الصندوق معروفا على نطاق أوسع. وفيما يتعلق بتقسيم العمل فيما بين الوكالات العاملة في ميدان تقديم المساعدة في حالات الطوارئ، ذكرت أنه يجري بذل كل جهد ممكن لتنسيق الأنشطة وتلافي الازدواج. وعلى سبيل المثال، أعدت جميع وكالات الأمم المتحدة العاملة في القطاع الصحي خطة عمل مشتركة تحدد العمل الذي ستضطلع به كل وكالة. واستنادا إلى خطة العمل، قدم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التمويل لكل وكالة. وسلمت بأن عمليات النداءات الموحدة لم تأت بالموارد المطلوبة. وربما لأن الصحة الإنجابية لا ينظر إليها دائما كأولوية كما ينظر إلى الغذاء والمأوى. وأعربت عن أملها في أن يؤدي العمل المشترك مع الشركاء الآخرين إلى الحصول على نتائج أفضل من خلال عمليات النداءات الموحدة. وفيما يتعلق بالمشردين داخليا، لاحظت أن هناك حاجة إلى تحسين سبل حصولهم على الخدمات. وأضافت إلى أن تجربتهم في هذا المجال لا تختلف كثيرا عن تجربة المهاجرين إلى المناطق المحيطة بالحضر، ولذلك يمكن استكشاف استراتيجيات مماثلة لتحسين كيفية الحصول على الخدمات. وفيما يتعلق بمسألة العنف الجنسي، ذكرت أنه مجال صعب وأن هناك حاجة إلى زيادة تطوير الشراكات فيه. ولاحظت أنه يتعين أن تكون استراتيجيات الوقاية مصحوبة بالمشورة. وقد اكتسب الصندوق خبرة غنية في البوسنة وفي جمهورية الكونغو وسيبني عليها لتعزيز ما لديه من مهارات وخبرة. وختاما، أشارت إلى أنه بالرغم من أن تخصيص مليون

دولار سنويا لتقديم المساعدة في حالات الطوارئ يمثل مبلغا صغيرا، فإنه يعطي الصندوق المرونة للاستجابة سريعا للاحتياجات الطارئة. وستكون الأموال قابلة للاسترداد وأكدت أنها ستكون استثمارا جيدا ذات مردود جيد.

١١٤ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر التالي:

١٣/٢٠٠٠ - تأمين خدمات الصحة الإنجابية في حالات الطوارئ

إن المجلس التنفيذي،

١ - **يحيط علما** بتقرير المديرة التنفيذية ''تأمين خدمات الصحة الإنجابية في الظروف البالغة الصعوبة: خبرة الصندوق البرنامجية والتحديات التي يواجهها'' (DP/FPA/2000/12)؛

٢ - **يشجع** صندوق الأمم المتحدة للسكان أن يقدم، ضمن ولايته، الدعم الملائم وفي الوقت المناسب في حالات الطوارئ، على النحو المبين في التقرير؛

٣ - **يناشد** صندوق الأمم المتحدة للسكان كفالة تعاون وثيق في إطار آليات التنسيق الدولية القائمة وإدماج القضايا المتعلقة بالصحة الإنجابية في الوقت المناسب في الاستجابة الصحية في حالات الطوارئ؛

٤ - **يشجع** صندوق الأمم المتحدة للسكان على مواصلة السعي إلى الحصول على موارد من مصادر خارجة عن الميزانية لدعم السكان والصحة الإنجابية في حالات الطوارئ حيثما أمكن ذلك من خلال عملية النداءات الموحدة للأمم المتحدة؛

٥ - **يحث** أعضاء الصندوق على الاستجابة في الوقت المناسب حتى يتسنى توفير الأموال الكافية للنداءات الصادرة عن صندوق الأمم المتحدة للسكان؛

٦ - **يؤيد** تخصيص مبلغ يصل إلى مليون دولار من الموارد العادية في السنة من البرنامج الأقاليمي لتغطية احتياجات الصحة الإنجابية في الظروف الاستثنائية كأساس فعال يستند إليه في توجيه النداءات للحصول على موارد من مصادر خارجة عن الميزانية، وذلك على النحو المبين في مرفق هذا المقرر؛

٧ - **يشجع** صندوق الأمم المتحدة للسكان على تقييم قدراته التنظيمية وتنظيم استجابته لاحتياجات الصحة الإنجابية في الظروف الاستثنائية ورصد وتقييم أدائه العام في هذا الصدد؛

٨ - **يطلب** إلى المديرة التنفيذية أن تدرج في تقريرها السنوي ملخصا للأنشطة الممولة من هذه الموارد.

١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٠

المرفق

١ - يمكن الحصول على أموال الطوارئ في الحالات التي يمكن أن تحدد فيها بوضوح احتياجات كبيرة وفورية للسكان والصحة الإنجابية ولكن شريطة أن يتوفر أحد المعايير الثلاثة التالية:

(أ) عدم توفر الأموال العادية للبرامج القطرية على الإطلاق؛

(ب) عدم توفر أموال البرامج القطرية فورا ولكن يمكن استخدامها في وقت لاحق لرد التكاليف بموافقة الحكومة؛

(ج) يكون قد تم التعهد بدعم المانحين لأحد عناصر الصندوق في إطار إحدى عمليات الأمم المتحدة للنداء الموحد ولكن لم يتم الحصول على الأموال بعد. وفي الحالتين الأخيرتين، يمكن أن تغطي الأموال الاحتياطية تكاليف الاحتياجات الفورية على أن يتم سداد التكاليف فيما بعد.

٢ - وسيواصل الصندوق التماس الموارد من خارج الميزانية لدعم السكان والصحة الإنجابية في حالات الأزمات، باعتبار أن توفر موارد عادية قدرها مليون دولار سنويا من البرامج الأقاليمية لتلبية الاحتياجات في مجال الصحة الإنجابية في الظروف الاستثنائية يشكل أساسا فعالا يمكن الاستناد إليه في توجيه النداءات للحصول على مثل هذه الموارد.

ملاحظات ختامية للمديرة التنفيذية

١١٥ -وجهت المديرة التنفيذية في ملاحظاتها الختامية الشكر إلى المجلس التنفيذي على مشورته ودعمه وأكدت أن الجزء المتعلق بالصندوق من الدورة السنوية للمجلس التنفيذي لعام ٢٠٠٠ كانت ممتازة. وأنه كان من دواعي السرور الشديد للصندوق الطريقة البناءة للغاية والجماعية التي أدير بها هذا الجزء. وذكرت أنها قد تأثرت بشدة بكلمات التقدير والتأييد الطيبة العديدة التي قالها أعضاء المجلس. وأشارت إلى أن اعتراف المجلس بتفاني والتزام موظفي الصندوق في جميع أنحاء العالم سيدفعهم إلى بذل المزيد من الجهد. ولاحظت أن المناقشة بشأن التقرير السنوي كانت موضوعية ومفيدة للغاية. وقالت إنه كان من دواعي سرورها الشديد تقدير المجلس التنفيذي للحدث الخاص المتعلق بالصحة الإنجابية للمراهقين الذي نظمه الصندوق في يوم افتتاح الدورة السنوية. وقالت إنه كان من دواعي تشجيعها اهتمام المجلس الشديد ومشاركته الفعالة في المناقشة وأشارت إلى أنها أفضل شهادة على التقدم الكبير الذي أحرز فيما يتعلق بالقضايا الصعبة المتعلقة بالصحة الإنجابية للمراهقين.

١١٦ -وأعربت المديرة التنفيذية عن سرورها لأن المجلس التنفيذي قد أقر مرة أخرى أن إطار التمويل المتعدد السنوات والإدارة التي تركز على النتائج عمليتان سيجري تنفيذهما بمرور الوقت. وجرى التشديد بحق بأنه يتعين تنفيذ إطار التمويل المتعدد السنوات تدريجيا، مع مراعاة بناء القدرات ليس فقط داخل الصندوق، ولكن على الصعيد الوطني وهو ما يتسم بأهمية أكبر. وأعربت عن تقدير الصندوق الشديد للمانحين الذين قدموا الدعم للصندوق من أجل هذه العملية، بما في ذلك الدانمرك، والسويد، وفنلندا، وكندا، والمملكة المتحدة، ودعت الآخرين إلى الانضمام إليها. وفيما يتعلق بالموارد، وجهت الشكر إلى جميع البلدان لتبرعاتها إلى الصندوق. وأعربت عن أملها في أن تترجم كلمات التأييد التي جرى الإعراب عنها إلى زيادات أخرى في التبرعات وتسديد مبكر للتبرعات. ووجهت الشكر بصفة خاصة إلى حكومة هولندا لدعمها الشديد السخاء لسنوات متعددة وزيادة الدعم للموارد العادية للصندوق والتبرعات الإضافية للصحة الإنجابية في حالات الطوارئ، والسلع والدعوة المتعلقتين بالصحة الإنجابية. وأعربت عن أملها في أن يتبع المانحون الآخرون خطاها. وذكرت أنه على الرغم من التأييد السياسي القوي للصندوق كما يتجلى في زيادة التبرعات العديدة بالعملات الوطنية، فإن هناك حاجة إلى زيادة تعبئة التمويل للصندوق. وفي الوقت الحالي، هناك خطر حقيقي لفقدان الزخم والالتزام الذي ساد في البرامج. وفي ضوء المستوى الراهن للموارد، سيضطر الصندوق إلى خفض البرامج القائمة. وسيكون هذا بمثابة مأساة رهيبة وإضاعة للفرصة لأن إعادة بناء الثقة والزخم البرنامجي ستستغرق سنوات. ودعت لذلك جميع أعضاء المجلس التنفيذي إلى تحمل المسؤولية المشتركة فيما يتعلق بتعبئة الموارد.

١١٧ -وفي إطار الروح الإيجابية التي اتسمت بها المداولات، أشارت المديرة التنفيذية إلى الحاجة إلى أن يؤخذ في الاعتبار عبء العمل المقترن بالعمليات البرنامجية والتنسيقية العديدة، والمجلس التنفيذي والهيئات التشريعية الأخرى، والمتطلبات المتعددة لتقديم التقارير التي يتعين على الصندوق الامتثال لها. ولاحظت أن العمليات والمتطلبات تشكلان تحديا كبيرا للصندوق، سواء في المكاتب الميدانية أو في المقر، نظرا لعدد موظفي الصندوق الصغير جدا،خاصة إذا ما قورن بالمنظمات الشريكة له. وأكدت أن الصندوق يشعر بالقلق أيضا لأن الوقت الذي كان ينبغي تخصيصه لإدارة البرامج، يُستخدم بدلا من ذلك في عمليات التنسيق وتقديم التقارير. وأعربت عن أملها في معالجة الشواغل المشتركة هذه بطريقة بناءة وبهدف التبسيط.

١١٨ -وختاما، وجهت المديرة التنفيذية الشكر إلى المجلس التنفيذي على الدورة المنتجة جدا وأشارت إلى أن المقررات التي اتخذها المجلس، ولا سيما بشأن الأولويات البرنامجية، وعملية البرمجة والصحة الإنجابية في حالات الطوارئ، تعتبر شديدة الأهمية وسيهتدي بها الصندوق في عمله ووجهته. ووجهت شكرا خاصا إلى المندوبين من فييت نام وهولندا والنرويج لتيسير المقررات التي اتخذها المجلس في الدورة السنوية لعام ٢٠٠٠، بشأن عمل الصندوق. وأعربت عن تقديرها الخاص لرئيس المجلس ولجميع أعضاء المكتب على التوجيه الممتاز للمداولات،

والـذي اتسـم بـالود والـروح الطيبـة. ووجـهت الشـكر إلى المـترجمين الشـفويين وموظفـي المؤتمرات وجميع الموظفين بالأمانة، بمن فيهم الزملاء ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لدعمهم وتعاونهم. وأشارت إلى أنه بالرغم من أن الصندوق صغير حجما، فإنه قادر على إنجاز الكثير لأن موظفيه يعملون حقا كفريق. وذكـرت أنه على مر السنوات، شكّل الصندوق شراكة قيِّمة مع المجلس التنفيذي الذي يملك السلطة والإمكانات لمساعدة البلدان على التنفيذ الكامل لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وتوصيات استعراض المؤتمر الدولي + ٥ سنوات. وإجمالا، يمكن النجاح في إجراء تغيير حقيقي في حياة ملايين البشر – وهي مسؤولية مشتركة وفرصة عظيمة.

ملاحظات ختامية للرئيس

١١٩ –أشار رئيس المجلس التنفيذي في ملاحظاته الختامية إلى أن الأسبوع الماضي كان أسبوعا منتجا جدا بالنسبة للمجلس التنفيذي. وأشار إلى أنه سيعود إلى نيويورك خلال عطلة نهاية الأسبوع وأن السفير جيرت روزنتال (غواتيمالا) سيرأس اجتماعات المجلس التنفيذي خلال الأسبوع المقبل. وذكر الرئيس أن المجلس التنفيذي قد اتخذ بعض المقررات الشديدة الأهمية خلال الأسبوع الحالي بما في ذلك مقررات بشأن الاتجاهات البرنامجية في ضوء نتائج استعراض المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥ سنوات، وعملية البرمجة وتأمين خدمات الصحة الإنجابية في حالات الطوارئ. وستساعد تلك المقررات على صياغة التوجهات البرنامجية المستقبلية للصندوق، وكذلك كيفية تقديم تقاريره إلى المجلس عن برامجه. وأشار الرئيس إلى أنه قد تأثر بروح التعاون والنوايا الطيبة والرغبة في المشاركة في حوار بناء وهو ما ميز مداولات المجلس خلال هذا الأسبوع. وأضاف أنه تأثر أيضا بالروح الطيبة للغاية والتفاعل داخل فريق الصندوق ذاته والعلاقة الممتازة التي تربط موظفي الصندوق بمديرته التنفيذية. ووجه الرئيس الشكر إلى أمانة المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان لعملها المتسم بالكفاءة والفعالية من أجل كفالة السير السلس للجلسات. ووجه الشكر إلى موظفي خدمات المؤتمرات، والمترجمين الشفويين وموظفي الوثائق على مساعدتهم وتعاونهم. واختتم كلمته بتوجيه الشكر إلى جميع الأعضاء والمراقبين بالمجلس لمساهماتهم الممتازة في مداولات المجلس.

الجـزء المشترك بين برنـامج الأمـم المتحـدة الإنمـائي وصنـدوق الأمـم المتحدة للسكان

ثامنا – مراجعة الحسابات والرقابة الداخليتان

١٢٠ –قدم المدير المعاون للبرنامج تقريـر أنشـطة مراجعـة الحسـابات والرقابـة الداخليتـين (DP/2000/21)، الـذي أعـده مكتـب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء. وبـدا بتنـاول الشواغل التي أثارهـا بعض الوفود خـلال الاجتمـاع غـير الرسمي المعقـود فـي ٢ حزيران/ يونيه. وكان أهم شاغل أثير هـو أن التقرير ذكـر عـددا مـن المشـاكل ولكنـه لم يقـدم التوجيـه الكـافي لمساعدة الأعضـاء علـى تقييـم مـدى خطورتهـا. وطـالبت الوفـود أيضـا مزيـدا مـن المعلومات عن الاتجاهات والإجراءات التأديبية المتخذة وتعليقـات على النتـائج. واقتُرح أيضـا أن يركز التقرير في المستقبل بصورة أدق على مسـائل مراجعة الحسـابات والمسـاءلة والهبـوط الذي حـدث مؤخـرا في مـوارد مراجعـة الحسـابات. وقـدم برنـامج الأمـم المتحـدة الإنمـائي معلومات خلال الاجتماع غير الرسمي عن الإجراءات التأديبية، وذكـر أنـه كـان هنـاك خـلال فترة السنتين ١٩٩٨–١٩٩٩، ٢٣ حالة غـش وغـش افتراضي، أسـفرت عـن ١٥ حالـة إنهـاء للخدمة وثماني حالات التحقيق فيها مستمرا. وأضاف أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يعتزم أن يواصل تدريجيا اتخاذ تدابير لتحسين الامتثال، وبصـورة أعـم، لتعزيـز الضوابـط الداخليـة. وقـال إن مكتـب مراجعـة الحسـابات واسـتعراض الأداء يعتزم التركـيز علـى حالـة التوصيـات ومـا تضمنـه مـن تقييمـات للامتثـال وذلـك بـإدراج معلومـات على الموقـع الشـبكي الداخلـي للبرنامج الإنمائي. وقال إنه قد أنشئ مؤخرا في مكتب الإدارة وظيفة مستشار متفـرغ لمراجعـة الحسابات وذلك لاستعراض تقارير مراجعة الحسابات فيمـا يخـص مشـاكل المـوارد – الإدارة وتقديم توصيات بالحلول. وأضاف أن مكتـب مراجعـة الحسـابات واسـتعراض الأداء ومكتـب الموارد البشرية سيضعان إجـراءات لتوثيـق الصلـة بـين الملاحظـات المتعلقـة بمراجعـة الحسـابات وتدابير الأداء. وأضاف أن برنـامج الأمـم المتحـدة الإنمـائي، كمـا ذكـر في تقـارير سـابقة، قـام بتعزيز إطار ضوابطه تعزيزا كبيرا من خلال تنقيح النظامين الأساسي والإداري الماليين وتنفيـذ تقييم ذاتي للرقابة. ومن شـأن تنقيـح النظـامين الأساسـي والإداري المـاليين أن يحسـن المسـاءلة، حيث يتزامن ذلـك الآن مـع ممارسـات الأعمـال التجاريـة ويصاحبـه اسـتكمال الدليـل المـالي حديثا.

١٢١ –وأضاف أنه فيما يتعلق بالهبوط في المـوارد المخصصـة للمراجعـة الداخليـة للحسـابات، فعلى الرغم من أن مستوى الموارد لفترة السنتين الحالية كان أقـل مـن المتوقـع، فـهو يمثـل رغـم ذلـك زيـادة بمقـدار الضعـف تقريبـا عـن مسـتواها في فـترة السـنتين ١٩٩٢–١٩٩٣. وكـان

معدل التغطية بمراجعة الحسابات المتوقع من جانب مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء، استنادا إلى مستويات الموارد الحالية، أن يتم الاضطلاع بمراجعة شاملة لحسابات الإدارة مرة كل أربع سنوات في المتوسط. وقد اتبع هذا النهج في ثلاث مناطق. أما في المنطقتين المتبقيتين، فيتوقع مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء أن يضطلع بعمليات مراجعة محدودة النطاق كل سنتين إلى ثلاث سنوات، باستخدام متعاقدين، وأن يضطلع بمراجعات شاملة مرة كل سبع سنوات تقريبا. ولسد الفجوة بين زيارات المراجعة، بدأ مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء في استطلاع طرق استخدام ثروة البيانات المتولدة من مجموعة برامجيات المكاتب القطرية المستخدمة حديثا والمشار إليها بوصفها مجموعة البرامج القطرية، في إلقاء الضوء على المشاكل حال حدوثها.

١٢٢ -وقد جرى تعزيز موارد المراجعة الداخلية للحسابات في المقر في الآونة الأخيرة بالتعيين الخارجي لإثنين من كبار مراجعي الحسابات مما يتيح لمكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء الاضطلاع بمراجعات مواضيعية إضافية تُقيِّم مسائل أعم تتعلق بالرقابة وتفضي إلى وضع توصيات على مستوى السياسات. وفيما يتعلق بإعادة تنظيم قسم المراجعة السابق لحسابات التنفيذ الوطني فإن الهدف هو دمج مهمة بعثات التوعية بشأن التنفيذ الوطني التي يقوم بها مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء مع مهمة فريق دعم العمليات المتمثلة في وضع إجراءات التنفيذ الوطني ومواد التدريب. وفي هذا الصدد، نقلت وظيفتان من مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء إلى فريق دعم العمليات، فأنشأتا حينئذ مرفقا لدعم التنفيذ لمساعدة المكاتب القطرية فيما يتعلق بنظم إدارة البرامج والتدريب فيها وتحديث واستكمال إجراءات البرمجة لمختلف أنواع التنفيذ. وسيواصل مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء تنسيق مراجعة الحسابات للمشاريع المنفذة على الصعيد الوطني واستعراض تقارير مراجعة الحسابات بالنسبة للمسائل الرئيسية بالاستعانة باستشاريين عند الحاجة.

١٢٣ -أما فيما يتعلق بالشواغل المتصلة بعدم وجود تفاصيل وتعليقات عن مدى خطورة المسائل، فضلا عن معلومات عن الاتجاهات، فسيتم تناولها في تقرير السنة التالية.

١٢٤ -ثم بيَّن مدير البرنامج المعاون بعض الآليات التي تعزز الاضطلاع بوظيفة فعالة وحسنة الأداء لمراجعة الحسابات والعدالة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. أما الآلية الأولى فهي استعراض خارجي يقوم به مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة، ويضطلع به على نطاق أقل مكتب خدمات الرقابة الداخلية بالأمم المتحدة. ويقوم مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة، كجزء من عمله العادي لمراجعة الحسابات، باستعراض تقارير المراجعة التي

يعدها مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء فضلا عن موجزاته بشأن حالات الغش والغش الافتراضي. وبالإضافة إلى ذلك، يقوم المجلس بصفة دورية باستعراضات مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء، بما في ذلك الاستعراضات المتعلقة بالمؤهلات المهنية للموظفين وبالممارسات المهنية. ويقدم مكتب خدمات الرقابة الداخلية، من خلال مشاركته في لجنة استعراض الإدارة والرقابة، بفحص النتائج الموجزة لمراجعات الحسابات، وحالة إجراءات المتابعة والتحقيقات والحالات التأديبية وفعالية إطار المساءلة عموما. وأضاف أنه على الرغم من أن اللجنة لم تجتمع منذ عام ١٩٩٩، فإنه نتيجة للتغيرات على المستوى الأقدم للإدارة، يعد تنشيط اللجنة في عام ٢٠٠٠ من المسائل ذات الأولوية العالية لدى مدير البرنامج. ويتمتع كذلك مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء بعلاقة عمل وثيقة مع نظرائه في الأمم المتحدة والمنظمات المتخصصة. وفي عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠، شجعت المعلومات التي وجَّه نظراء مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء اهتمام المكتب إليها على القيام بثلاث عمليات خاصة لمراجعة الحسابات. ويجري الاضطلاع بتحقيق رابع أيضا خلال الفترة ذاتها. وفي الماضي، طلب مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء المساعدة من مكتب خدمات الرقابة الداخلية في إجراء تحقيقات معقدة وعمل على نحو وثيق مع ذلك المكتب من أجل تنسيق أنشطته العادية لمراجعة الحسابات.

١٢٥ - ولاحظ نائب المدير التنفيذي (السياسات والإدارة) لدى تقديمه للتقرير المتعلق بأنشطة مراجعة الحسابات والرقابة الداخليتين لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي في عام ١٩٩٩ (DP/FPA/2000/13)، أن ذلك التقرير يلخص المسائل الرئيسية في النتائج التي خلصت إليها عملية المراجعة الداخلية للحسابات وفي أنشطة الرقابة التي يضطلع بها مكتب الرقابة والتقييم بصندوق الأمم المتحدة للسكان. وقد اضطلع قسم المراجعة الداخلية لحسابات الصندوق، ومقره مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء التابع للبرنامج الإنمائي، ببرنامج عمل مكثف في عام ١٩٩٩، فأجرى عمليات لمراجعة حسابات الإدارة وعمليات مراجعة خاصة؛ وأبرم عقودا مع صناديق محاسبة عامة أجرت عمليات مراجعة للتحقق من الامتثال؛ وتابع مراجعات حسابات المشاريع التي نفذتها حكومات ومنظمات غير حكومية. ولاحظ أن وجود موارد محدودة من الموظفين في القسم ما زال يشكل أحد دواعي القلق. وبالإضافة إلى ذلك، فإن أعمال الشركات التي تعاقد معها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان لإجراء مراجعات للتحقق من الامتثال لم تكن مرضية دائما. وأشار إلى أن توسيع نطاق التغطية بمراجعة الحسابات يعتبر أولوية عالية، فلاحظ أن المجلس التنفيذي وافق على إجراء زيادة كبيرة في الاعتماد المخصص لخدمات مراجعة الحسابات في ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١. ومع ذلك فإنه نتيجة لقيود الموارد، لن يكون بمقدور

الصندوق إلا تنفيذ ٥٠ في المائة من الزيادة المأذون بها في عام ٢٠٠٠. ومن المأمول أن تتحسن صورة الإيرادات في عام ٢٠٠١ وأن يتم توفير الموارد المرجوة لأغراض مراجعة الحسابات.

١٢٦ - وفيما يتعلق بطلب المجلس التنفيذي معلومات عن تنفيذ توصيات مراجعة الحسابات، لاحظ أنه قد أجري استعراض لتقارير مراجعة الحسابات الصادرة في عام ١٩٩٩ تبين منه أن ٨٠ في المائة من المكاتب التي روجعت حساباتها أكثر من مرة منذ عام ١٩٩٧ لديها أقل من أربع توصيات لم تنفذ بعد. وفي أغلب الحالات، كانت التوصيات التي لم تنفذ بعد تنفذ جزئيا أو غير ممكنة التنفيذ لأسباب اقتصادية أو بسبب دورة البرامج. وفي عام ١٩٩٩، اضطلع مكتب الرقابة والتقييم بثلاث دراسات خاصة لتزويد الإدارة العليا بمزيد من المعرفة المتعمقة عن إدارة السلف النقدية، واستخدام المنح وعقود الباطن، ومشاريع التشييد التي يديرها صندوق الأمم المتحدة للسكان. وأسفرت نتائج الدراسات عن تغييرات في السياسات والإجراءات من شأنها أن تسهم في تحسين الشفافية والمساءلة في عمليات صندوق الأمم المتحدة للسكان. ولاحظ نائب المدير التنفيذي (السياسات والإدارة) إلى أن استعراضات تطبيق السياسة هي أداة هامة أخرى من أدوات الرقابة التي يستخدمها بفعالية صندوق الأمم المتحدة للسكان. وأضاف أن الصندوق أجرى ٢٣ استعراضا لتطبيق السياسات منذ عام ١٩٩٥، ويقدم سنويا موجزا تجميعيا للنتائج إلى المجلس. وطمأن المجلس التنفيذي بأن الصندوق يستخدم أدوات الرقابة المتاحة له استخداما كاملا وأن النتائج تحظى باهتمام شديد على أعلى المستويات في الصندوق. وقال إنه تمشيا مع ما يربط الصندوق بالمجلس من علاقة تتسم بالوضوح والصراحة فقد كان التقرير (DP/FPA./2000/13) صريحا عندما حدد مجالات الضعف التي تم التعرف عليها من خلال أنشطة مراجعة الحسابات والرقابة. وشدد على أن التقييم الذاتي الصريح يمثل إلى حد بعيد جزءا من المداولات الداخلية التي تجري داخل صندوق السكان. وأكد على أن الصندوق يسلم بأن المساءلة هي الأساس الذي يقوم عليه نهج الإدارة القائمة على تحقيق النتائج. واختتم حديثه بالقول بأن صندوق الأمم المتحدة للسكان يعتبر أنشطة مراجعة الحسابات والرقابة الداخليتين تدابير مساءلة وأدوات إدارة تتسم بالأهمية وتمكن المنظمة وموظفيها من ممارسة النقد الذاتي والتعلم وتؤدي إلى تحسين الأداء في نهاية المطاف.

١٢٧ - وبالنيابة عن المدير التنفيذي، قامت المديرة المساعدة، للاتصالات الخارجية والعلاقات مع الأمم المتحدة بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، بعرض تقرير أنشطة الرقابة الداخلية لمكتب خدمات المشاريع (DP/2000/25/Add.1). ويعرض التقرير النتائج التي أسفرت عنها عمليات مراجعة الحسابات واستعراضات الإدارة لكل من مقر مكتب خدمات

المشاريع والأنشطة الميدانية للسنة المنتهية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، والتي قام بها، كما في السنوات السابقة، مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء التابع لمكتب الأمم المتحدة الإنمائي. ولاحظت المديرة المساعدة أن إدارة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع تتفق مع جميع التوصيات تقريبا الواردة في الوثيقة DP/2000/25/Add.1. كما أبلغت المجلس التنفيذي أن المدير التنفيذي سينشئ مكتبا للرقابة الداخلية للإدارة داخل مكتبه من أجل تعزيز قدرة الرقابة الداخلية لمكتب خدمات المشاريع. ومن شأن هذه الآلية، التي ليس المقصود منها أن تحل محل مهمتي المراجعة الداخلية والمراجعة ا لخارجية للحسابات القائمتين، أن تضفي، في جملة أمور، الطابع النظامي على متابعة توصيات مراجعة الحسابات داخل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وأن تركز على اعتماد معايير للنوعية وتنفيذها وعلى الامتثال للقواعد والإجراءات التي تنظم استخدام السلطة المفوضة من المدير التنفيذي.

ألف – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

١٢٨ –اعترفت الوفود بالتدابير المتخذة لتحسين المساءلة والرقابة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بما في ذلك ما قدم من معلومات إضافية في بيان المدير المعاون. وأُثني على التزام مدير البرنامج بتعزيز ثقافة المساءلة. وتعد إدارة الموارد البشرية وتعزيز مكتب الموارد البشرية، مع زيادة المساءلة عن عدم الامتثال، عاملا ذا أهمية كبيرة. وجرى الترحيب بما يقوم به البرنامج الإنمائي من معالجة أوجه قصوره. ولوحظ أن تنقيح النظامين الإداري والأساسي الماليين من شأنه أن يحسن المساءلة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

١٢٩ –وجرى التشديد على الحاجة إلى إيجاد حلول سريعة للمشاكل المصادفة في مجال مراجعة الحسابات والرقابة. وذكر أنه من الضروري تحديد حجم المشاكل وتقدير خطورتها النسبية. كذلك جرى التأكيد على ضرورة إنهاء المشاريع في حينه. وألقى أحد الوفود الضوء على ضرورة تناول المشاكل بصورة مباشرة، وعدم تغيير القواعد المالية إلا على سبيل الاستثناء. وطلب المتكلم أيضا معلومات عما إذا كانت نتائج عمليات المراجعة الخاصة للحسابات التي طلبها المجلس التنفيذي قد أبلغت إلى اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية. وأعرب عن القلق إزاء النتائج المشار إليها في الفقرة ٣٣ من الوثيقة DP/2000/21 بشأن معاملات الشراء، وطلب متكلم توضيحا للتنقيح المقترح للنظامين الإداري والأساسي الماليين فيما يتعلق بالشراء. وجرى الترحيب بإحياء نشاط لجنة استعراض ومراقبة الإدارة. وطلب أحد الوفود معلومات إضافية عن أداء فريق الرقابة وما له من قيمة مضافة. وامتدح أحد الوفود التدابير المتخذة لتوفير رقابة إضافية على الصناديق الاستئمانية، على النحو الموضح في الفقرة ١٨ من الوثيقة DP/2000/21 وطُرح استفسار عما إذا كانت قد أجريت

تحقيقات جنائية بصدد حالات الغش، كما طلب المتحدث معلومات عما إذا كانت هناك إجراءات لردع الغش. وطلبت الوفود أيضا معلومات عن التقدم المحرز في تنفيذ إطار المساءلة الجديد، وكذلك معلومات عن مقارنة للمراجعات المقررة للحسابات مقابل المراجعات الفعلية في تقرير السنة التالية. ولاحظ أحد المتكلمين أنه، على عكس ما وجده في تقرير صندوق السكان، لم يجد عرضا عاما للإدارة في تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وطلب متكلم آخر إجراء تقييم لأداء نظام المعلومات الإدارية المتكامل.

١٣٠ -ورحب المتكلمون بالتدابير المتخذة لتعزيز البرامج المنفذة على الصعيد الوطني. وقالوا إن من المهم للغاية مراجعة حسابات المشاريع المنفذة على الصعيد الوطني وتقديم تقارير عنها على النحو السليم. وذكر أحد الوفود المزايا المرتبطة بالتنفيذ الوطني، بما في ذلك تخفيض التكاليف النثرية.

١٣١ -وطُلب تقديم معلومات مستوفاة عن تنفيذ التوصيات التي قدمت عند تقييم العلاقة بين مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

١٣٢ -واقترح أحد الوفود أن يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بتنسيق أشكال تقاريرها لضمان المواءمة بينها أو أن تُعد تقريرا مشتركا.

باء - صندوق الأمم المتحدة للسكان

١٣٣ -وفي المناقشة التي تلت ذلك أثنت عدة وفود على التقرير لما احتواه من معلومات ولشموله وصراحته وما تضمنه من نقد ذاتي. وأعربت بعض الوفود عن تقديرها لإدراج معلومات مفيدة عن الإجراءات التأديبية التي اتخذها الصندوق وذكرت أنه قد سرها ملاحظة شيوع روح الانفتاح بشكل ملموس إزاء عملية مراجعة الحسابات والرقابة. وأعرب أحد الوفود عن سروره لأن يلاحظ الاهتمام الذي يوليه الصندوق لاستعراضات منتصف المدة ولاستعراضات تطبيق السياسات. وحث الوفد الصندوق على التحقق من أسباب القصور التي حددتها عمليات مراجعة الحسابات وطلب اتخاذ إجراءات لتحسين هذه الحالة. وشجع الوفد الصندوق على تعزيز قدراته في مجال المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة الداخلية.

١٣٤ -وأثنى أحد الوفود على العرض العام الوارد في الفقرة ١٠ من تقرير الصندوق (DP/FPA/2000/13) وقال إن هذه المعلومات مفيدة. وفي معرض إشارة الوفد إلى الفقرتين ٣٠ و ٣١ استفسر عن نسبة العدد الكلي للمكاتب موضع البحث (سواء من حيث النسب المئوية أو الأعداد الفعلية). وأوضح الوفد أنه لا يطلب معرفة المكاتب/البلدان التي صودفت

فيها مشاكل في إدارة السلف النقدية، وإنما يرغب في معرفة عدد/نسبة المكاتب التي حدثت فيها تلك المشاكل. وشدد الوفد على وجوب رصد تلك المكاتب.

١٣٥ -ولاحظ أحد الوفود أنه سيكون من المفيد معرفة حالة المبادئ التوجيهية الجديدة المتعلقة بالسياسة التي يجري إعدادها كنتيجة للاستعراض الخاص لإجراءات الشراء المتصلة بالتشييد. ولاحظ الوفد أن القيود التي تعاني منها موارد الموظفين قد أدت إلى تخفيضات حادة في تقييم تقارير مراجعة الحسابات، فأعرب عن أمله في التغلب على الصعوبات المتعلقة بالموظفين قريبا وأن يعود النشاط إلى مستواه المناسب. ولاحظ الوفد زيادة الاستعانة بشركات المحاسبة العامة من جانب قسم المراجعة الداخلية للحسابات بالصندوق وطلب معلومات عن فعالية ذلك النهج من حيث التكاليف بالمقارنة باستخدام موظفين داخليين.

١٣٦ -وأشار أحد الوفود إلى التغييرات التي أدخلت على النظامين الإداري والأساسي الماليين في أوائل العام، فاستفسر عما إذا كان يمكن تبسيط الإجراءات دون فقدان المساءلة. وأضاف الوفد أن قدرا من مشكلة عدم الامتثال يرتبط بعدم المعرفة بالنظام. وبالتالي، فإن توفير التدريب الكافي أمر ضروري. ولاحظ أحد الوفود أن هناك نقصا في الوثائق والرصد فيما يتعلق بجرد الموجودات المكتبية والمركبات الرسمية في كثير من مكاتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، فاستفسر عن كيفية معالجة أوجه القصور هذه في المستقبل. وبينما سلم الوفد بأهمية وفائدة الأخذ باللامركزية، قال إنها ينبغي ألا تعرقل جهود التنسيق فيما بين المكاتب القطرية أو بين المكتب القطري والمقر.

١٣٧ -وأعرب وفد آخر عن قلقه لما تبين من أن نصف المكاتب فقط التي تمت مراجعة حساباتها في عام ١٩٩٩ يتوافر بها مستوى مرض من الضوابط الداخلية والامتثال للمتطلبات المالية والإدارية. وإذ لاحظ الوفد أن بعض الحالات الإشكالية قد أصبحت فيما يبدو مزمنة على الرغم من توافر النوايا الطيبة للقضاء عليها، أشار إلى ضرورة اتخاذ تدابير متابعة لضمان اتخاذ تدابير تصحيحية. وأثنى الوفد على الأعمال المضطلع بها من جانب مكتب الرقابة والتقييم ومكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء، لا سيما التدابير التي اتخذها الصندوق لكفالة تنفيذ توصيات مراجعي الحسابات، بما في ذلك بعثات المتابعة والاستعراضات الخاصة. وشجع الوفد الصندوق على مواصلة تعزيز عمليات مثل المراجعات العادية للحسابات، واستعراضات تطبيق السياسات وتحليل استعراضات منتصف المدة.

جيم - مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

١٣٨ -أعربت عدة وفود عن قلقها إزاء المسائل التشغيلية والمسائل المتعلقة بالمساءلة الناتجة عن عدم تحديد المسؤوليات بوضوح بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة

لخدمات المشاريع. وكانت دواعي القلق هذه قد أثيرت أيضا في الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٠ عندما بحث المجلس تقييم العلاقة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (DP/2000/13). وحفز النمو السريع لمكتب خدمات المشاريع ومشاركته في المشاريع الواقعة خارج نطاق الأنشطة التقليدية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أحد الوفود على أن يؤكد على ضرورة وجود قدرة معززة للرقابة الداخلية، بينما رحب بالإنشاء المقبل لمكتب الرقابة الإدارية الداخلية الجديد. وطلب أحد الوفود معلومات إضافية عن آليات الرصد واستفسر عما إذا كان يجري الإبلاغ عن حالات الغش؛ وطرح آخر سؤالا عن أسباب بدء مشروع بدون وجود لجنة توجيهية دائمة. وطلبت وفود أخرى معلومات مستكملة عن تقديم التقارير المالية، بما في ذلك معلومات عن الجديد فيما يتعلق بنظام المعلومات الإدارية المتكامل.

١٣٩ -وعقب المناقشة التي جرت بشأن هذا البند، طُلب إدراج النص التالي في التقرير تحت هذا البند:

”أبدت عدة وفود أثناء المناقشة التي جرت بشأن عمليات مراجعة الحسابات لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، اقتراحات بشأن تقارير مراجعة الحسابات والرقابة الداخليتين التي ستقدم مستقبلا. والقصد من الاقتراحات هو جعل التقارير التي ستقدم مستقبلا تتضمن معلومات أكثر عن مستوى الامتثال للنظامين الأساسي والإداري فضلا عن استراتيجيات وخطط الإدارة في ذلك المجال. وكانت معظم الاقتراحات بشأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. واقترحت الوفود أن تتضمن التقارير المقبلة بشأن مراجعة الحسابات والرقابة الداخليتين معلومات، حسب الاقتضاء، في عدد من المجالات، بما في ذلك: عدد وأنواع عمليات مراجعة الحسابات التي تلقاها وجهزها مكتب مراجعة الحسابات؛ والإجراءات التأديبية المتخذة بشأن انتهاكات النظامين الأساسي والإداري؛ والتوصيات المتكررة من تقارير سابقة؛ وتحليل الاتجاهات؛ والأهمية النسبية للمشاكل المحددة ومدى تفشيها؛ وأي حالات للغش؛ وأنشطة لجنة استعراض ومراقبة الإدارة؛ والموارد المالية والموارد من الموظفين المكرسة لمهمة مراجعة الحسابات. وقدم عدد من الوفود اقتراحات تفصيلية للأمانة العامة“.

موجـــز الاقتراحـــات المقدمة من الوفود خلال المناقشة العامة بشأن التقـارير الـتي ستقدم مستقبلا

١٤٠ - **ملاحظة:** قدمت الاقتراحات التالية من أفراد مـن المجلس بهـدف أن تكـون دليـلا يهتدى به بشأن تقديم التقـارير في المسـتقبل. وبعـض هـذه الاعتبـارات تراعيـها المنظمـات بالفعل. وتنقسم الاقتراحات إلى أجزاء تنطبق على المنظمات الثلاث جميعا واقتراحات تنطبق على كل منظمة على حدة.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع:

- ينبغي أن تؤكد التقارير التي ستقدم مستقبلا بشكل متزايد، على أن هناك عواقب لعدم الامتثال للنظامين الإداري والأساسي. وعلى وجـه الخصـوص، ينبغـي لتلـك التقارير أن توفر معلومات عن الإجراءات التأديبية المتخذة في حالات الانتهاكات الجسيمة للنظامين الإداري والأساسي؛

- ينبغي للتقارير التي ستقدم مستقبلا أن تدرج عدد وأنواع مراجعات الحسابات التي تلقاها وجهزها مكتب مراجعة الحسابات، مع التسليم بأن حجم عمليات مراجعة الحسابات لا يعكس بالضرورة فعالية مهمة مراجعة الحسابات وأن من الأساسي القيام بتحليل سليم لعمليات مراجعة الحسابات؛

- ينبغي للتقارير التي ستقدم مستقبلا أن تؤكد على وجه التحديد على التوصيات التي تتكرر من تقارير سابقة؛

- ينبغي للتقارير التي ستقدم مستقبلا أن تتضمن مزيدا من تحليل الاتجاهات مع مقارنة الأرقام المختلفة عبر فترات زمنية بدلا من تقديم لمحة خاطفة عن الحالة الراهنة؛

- ينبغي للتقارير التي ستقدم مستقبلا أن تقدم إيضاحات أكثر تفصيلا للمشاكل التي حددها مراجعو الحسابات حتى يتأتى للوفود فهم أهميتها النسبية؛

- ينبغي للتقارير المقبلة أن تقدم معلومات بنسب مئوية أكثر تحديدا لمساعدة الوفود على فهم نطاق بعض المشاكل المصادفة على نطاق المنظومة - فتقدم، على سبيل المثال، النسبة المئوية للبلدان التي تواجه مشاكل في مجال بعينه؛

- ينبغي للتقارير التي ستقدم مستقبلا أن تبرز أي اشتراك لمكتب خدمات الرقابة الداخلية في عمليات مراجعة الحسابات والرقابة المتعلقة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

- ينبغي للتقارير المقبلة أن تدرج أي حالات للغش أو الغش الافتراضي، ومستوى الغش أو الغش الافتراضي، وما إذا كان يضطلع بتحقيقات جنائية، وما إذا كانت قد طُلبت المساعدة من مكتب خدمات الرقابة الداخلية؛

- ينبغي للتقارير التي ستقدم مستقبلا أن تستعرض أنشطة لجنة استعراض ومراقبة الإدارة، بما في ذلك اشتراك مكتب خدمات الرقابة الداخلية؛

- ينبغي للتقارير المقبلة أن تقدم معلومات وتحليلات أكثر تفصيلا بشأن الموارد المالية والموارد من الموظفين المخصصة لمهمة مراجعة الحسابات. وينبغي لتلك المعلومات أن تتضمن الوظائف ذات الصلة الموجودة خارج مكتب مراجعة الحسابات، مثل الوظيفة الجديدة التابعة لمكتب الإدارة والمنشأة لتحقيق أقصى المزايا للإدارة من مهمة مراجعة الحسابات التي أشير إليها في المداخلة الشفوية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. كما ينبغي للتقارير المقبلة أن تتناول على وجه التحديد مسألة مدى كفاية التغطية بمراجعة الحسابات للمشاريع المنفذة على الصعيد الوطني.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

- ينبغي لتقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التي ستقدم مستقبلا أن تتناول بالتفصيل ما يحرز من تقدم جديد في إعداد وتنفيذ إطار المساءلة؛

- ينبغي أيضا لتقارير البرنامج الإنمائي المقبلة أن تتضمن معلومات عن أداء نظام قاعدة بيانات مراجعة الحسابات والتوصيات الشامل، الذي أنشئ في أواخر عام ١٩٩٩ لتتبع ورصد تقارير مراجعة الحسابات وتوصياتها؛

صندوق الأمم المتحدة للسكان

- ينبغي للتقارير المقبلة أن تبين حالة وضع مبادئ توجيهية جديدة للسياسات لمشاريع التشييد التي يديرها الصندوق وتنفيذ تلك المبادئ التوجيهية؛

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

- ينبغي للتقارير التي ستقدم مستقبلا أن تبين الإجراءات المتخذة فيما يتعلق بوقف وإجازة بنود الحسابات المحددة بوصفها معلقة لعدة سنوات؛

- ينبغي للتقارير المقبلة أن تبين الخطوات المتخذة لتعزيز الضوابط على أموال السلف المستديمة.

الردود

١٤١ -أكد المدير المعاون مجددا أن مسألة مراجعة الحسابات والرقابة الداخليتين مسألة ذات أهمية بالغة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وأكد أن البرنامج الإنمائي سيتخذ خطوات ملموسة لمعالجة المشاكل في التقارير التي ستقدم مستقبلا. وأضاف أن نتائج المراجعات الخاصة للحسابات تقدم إلى اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية. وفيما يتعلق بالتنفيذ الوطني، ذكر أن هناك مشاكل تتصل بالإدارة والملكية والمساءلة. وفي بعض الحالات، كانت الحكومة تفتقر إلى القدرة على الاضطلاع بمهمة الرقابة وتحتاج إلى بناء القدرة والتدريب. وقال إن الوحدة الخاصة المعنية بالتنفيذ الوطني في مجموعة دعم العمليات ستشارك في أنشطة وضع الأولويات التي تتطلب دعما برنامجيا للتنفيذ الوطني. وقد اضطلع بتحليلات لنحو ١٠ بلدان ووضعت الخطط لإنشاء موقع شبكي وقاعدة بيانات بشأن التنفيذ الوطني. وأضاف أن فريق الرقابة يوفر آلية جديدة للإدارة والإشراف في مجال مراجعة الحسابات والرقابة. وهو مفيد بصفة خاصة بالنظر إلى إضفاء الطابع اللامركزي على مهمتي مراجعة الحسابات والرقابة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأضاف أن الدورة الحالية ستتضمن أيضا تقريرا يتضمن أحدث المعلومات عن التوصيات التي حدثت المقدمة عند تقييم العلاقة بين مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

١٤٢ -ورحبت الموظفة المسؤولة لمكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء بتعليقات المجلس التنفيذي. وأشارت إلى أنه قد حولت حالتين من حالات الغش إلى السلطات المحلية لإجراء تحقيقات جنائية بشأنهما. ولاحظت أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يتابع عملية الاسترداد في حالات الغش. وأن المكتب قدم توصيات إلى الإدارة العليا بشأن كيفية تحسين المساءلة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بكامله وسيعمل مع مكتب الموارد البشرية على ضمان إقامة روابط أوثق مع التدابير المتعلقة بأداء الموظفين. وأضافت أنه ستوفر للمجلس معلومات عن تنفيذ نظام قاعدة بيانات مراجعة الحسابات والتوصيات الشامل عند تقديم تقرير عن أنشطة مراجعة الحسابات والرقابة الداخليتين. وأبلغت المجلس أن إطار المساءلة الخاص بالتقييم الذاتي للرقابة يكتسب شيوعا إلا أنه لم يتخذ بعد طابعا مؤسسيا كاملا، وهي مسألة ستناقشها لجنة استعراض ومراقبة الإدارة. وأضافت أنه ستدرج معلومات إضافية عن نظام المعلومات الإدارية المتكامل في تقرير العام المقبل.

١٤٣ -وفيما يتعلق بمسألة العلاقة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، أوضح المدير المساعد أن المجلس سيتلقى تقريرا مستكملا عن تنفيذ توصيات التقييم أثناء الدورة الحالية. وردا على الاستفسار المتعلق باللجنة التوجيهية للمشاريع، أكد المدير المساعد على الأهمية التي يوليها مكتب خدمات المشاريع للجان

التوجيهية للمشاريع، وأوضح الحالة بإيجاز وعرض توفير مزيد من التفاصيل على أساس ثنائي. وردا على الاستفسار عن حالات الغش المحتمل، أفاد المدير المساعد أنه لا توجد حالات غش وأنه يمكن توفير معلومات إضافية عن رصد المشاريع على أساس ثنائي. وفيما يتعلق بتقديم التقارير المالية وتقديم تقرير عن الجديد بالنسبة لنظام المعلومات الإدارية المتكامل، أفاد المدير المساعد أن المدير التنفيذي سيوفر معلومات إضافية عن هذين البندين في الدورة الحالية خلال مناقشة التقرير السنوي.

١٤٤ -وشكر نائب المدير التنفيذي (السياسات والإدارة) الوفود على تعليقاتها وأسئلتها المفيدة. وأشار إلى أن المسائل الرئيسية التي أبرزها التقرير قد نوقشت في الاجتماع العالمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان المعقود في أيار/مايو. وذكر أنه نظرا لتطبيق اللامركزية فهناك حاجة متزايدة إلى الشفافية والمراجعة الداخلية للحسابات. ومع ذلك فإن نقص الموارد يعوق زيادة عمليات مراجعة الحسابات. وأشار إلى أن صندوق السكان يفخر بالطابع المستقل لمكتب الرقابة والتقييم المسؤول أمام المدير التنفيذي مباشرة. وفيما يتعلق بالامتثال، لاحظ أن بعض المسائل تعتبر مشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف، وأضاف أنه سيكون من الصعب تحقيق نجاح تام في هذا المجال. وأشار إلى أنه لا بد من وضع النتائج في المنظور الصحيح من أجل التركيز على المسائل الأشد خطورة. وأضاف أن إجراء تحليل شامل للملاحظات المتعلقة بمراجعة الحسابات قد مكن صندوق السكان من تحديد أوجه القصور الخطيرة وهو الآن بصدد معالجتها. ولاحظ أنه تجري أيضا مناقشات لبحث كيفية زيادة إدماج عنصر المساءلة في استعراض أداء الموظفين. وأوضح أنه يرأس لجنة السياسات والتخطيط بالصندوق وأنه سيتناول مسألة السياسات/المبادئ التوجيهية الجديدة، على سبيل المثال بشأن مشاريع التشييد التي يديرها الصندوق واستخدام المنح وعقود الباطن. وأشار إلى أن هناك المزيد من الأعمال الواجب الاضطلاع بها من أجل إضفاء الصفة المهنية على عملية الدعم التشغيلي ومن أجل تعميم المساءلة.

١٤٥ -وشكرت موظفة شؤون التقييم بمكتب الرقابة والتقييم، الوفود على ما أبدته من تعليقات، وما طرحته من أسئلة. ولاحظت أن صندوق الأمم المتحدة للسكان قد حلل طبيعة أوجه القصور في الضوابط الداخلية بالتفصيل وهو يتخذ التدابير لمواجهة أشدها خطورة. ولاحظت أن ثلث أوجه القصور تقريبا يتصل بمسائل برنامجية بينما يتصل ثلث آخر بالإدارة العامة. وفيما يتعلق بالمسائل البرنامجية، وجد أن مجال الرصد والتقييم يعاني من القصور في ربع الحالات. وتتمثل مجالات المشاكل الأخرى في التنفيذ الوطني، ولا سيما الامتثال لمتطلبات مراجعة الحسابات، وعدم إنهاء المشاريع في حينها. أما فيما يتعلق بالإدارة العامة،

فتتصل المجالات الرئيسية التي تعاني من أوجه القصور بالاحتفاظ بقوائم جرد، والامتثال لقواعد وأنظمة الشراء، وإدارة المركبات. وأبلغت المجلس التنفيذي أنه يجري اتخاذ الجهود اللازمة لتعزيز الرصد والتقييم، بما في ذلك إنشاء شبكة تقييم؛ وإجراء استعراض لمبادئ الصندوق التوجيهية المتعلقة بالبرامج؛ وإعداد مجموعة أدوات رصد وتقييم كيما يستخدمها مديرو البرامج. وفيما يتعلق بمراجعة حسابات المشاريع التي تنفذها الحكومات والمنظمات غير الحكومية، أفادت بأن الصندوق قد واءم مؤخرا بين سياساته وسياسة برنامج الأمم المتحدة الإنمائية بحيث يلزم مراجعة حسابات هذه المشاريع مرة واحدة فقط خلال فترة عمرها. وأضافت أنه، كما ذكر في التقرير (DP/FPA/2000/13)، أحرز تقدم طيب في معالجة مسألة إقفال المشاريع المكتملة. أما فيما يتعلق بمسألة السلف النقدية المقدمة للموظفين، فقد لاحظت أن هذا المرفق له أهمية في الحالات التي يتعذر فيها الحصول على التسهيلات المصرفية، كما هو الحال، على سبيل المثال، في المناطق الريفية في كثير من البلدان المشمولة ببرامج. وأضافت أن الصندوق يعالج هذه المشكلة وقد أرسل مؤخرا تعميم من المقر إلى جميع المكاتب القطرية يتضمن تعليمات بعدم تقديم سلف نقدية إلا في حالات استثنائية، بموافقة محددة من مدير شعبة المالية والإدارة، وخدمات المعلومات الإدارية، وبما يتفق مع الإجراءات المالية. وفيما يتعلق بالاستفسار عن السلف النقدية، أشارت إلى أن الصندوق يسره أن يوفر المعلومات المطلوبة على أساس ثنائي. ولاحظت أنه يجري تنظيم دورات تدريبية في كل منطقة لموظفي المكاتب القطرية بشأن الإجراءات المالية والشرائية والإدارية. ومع ذلك، يلزم زيادة تعزيز الامتثال، بما في ذلك عن طريق تقييم أداء الموظفين.

١٤٦ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقارير المتعلقة بمراجعة الحسابات والرقابة الداخليتين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (DP/2000/21)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/2000/13) ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (DP/2000/25/Add.1).

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

تاسعا – التقرير السنوي لمدير البرنامج عن عام ١٩٩٩، بما في ذلك التقرير السنوي الذي يركز على النتائج

التقرير السنوي لمدير البرنامج عن عام ١٩٩٩

١٤٧ –قدم مدير البرنامج تقريره السنوي عن عام ١٩٩٩ (DP/2000/23). واستعرض ما أدخل من تغيير وتجديد على البرنامج الإنمائي ومحط تركيزه فذكر مدير البرنامج أنه قد اتخذت أثناء العام الماضي خطوات رئيسية لإعادة توجيه هدف وتركيز البرنامج الإنمائي. والتقرير السنوي الذي يركز على النتائج، والوارد في الوثيقة DP/2000/23/Add.1، قد بين أن ٦٧ في المائة من النتائج تتصل الآن ببناء القدرات. وتجري إعادة الموظفين حاليا إلى الميدان، ويجري تخفيض قدره ٢٥ في المائة لموظفي المقر، مما يعني بالتالي الجمع بين التخفيض والنقل. ومنذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، هبط عدد الموظفين في نيويورك بالفعل بنسبة ٦ في المائة، وهذا أول هبوط بهذا الحجم منذ أكثر من عقد. ومن المزمع أن يضطلع في العام القادم بتخفيض في التكاليف الإدارية الأساسية يبلغ ١٠ في المائة.

١٤٨ –وأضاف أن ثمة تجديدا في قيادة البرنامج الإنمائي يجري حاليا من خلال تعيينات جديدة، وهذه تتضمن تعيين السيدة ريما خلف الهنيدي نائبة رئيس وزراء الأردن سابقا مساعدة لمدير البرنامج ومديرة للمكتب الإقليمي للدول العربية، وتعيين السيد ابدولي جانه من ناميبيا مساعدا لمدير البرنامج ومديرا للمكتب الإقليمي لأفريقيا، وتعيين السيد بيتر دي زوارت من هولندا كبيرا للموظفين الإعلاميين وهو أول من يشغل هذا المنصب، وتعيين السيد غيلبيرت هونغبو من توغو كبيرا للموظفين الماليين. والسيدة نانسي بيردسال من الولايات المتحدة، التي كانت تعمل بمصرف التنمية للبلدان الأمريكية والتي تعمل حاليا بصندوق كارنيغي للسلام الدولي تعمل الآن على أساس عدم التفرغ مستشارا أقدم لـ ''تقرير التنمية البشرية''.

١٤٩ –ولاحظ مدير البرنامج أنه يجري إيلاء اهتمام خاص لبعض المكاتب القطرية، لأن البرامج كانت أضعف مما ينبغي، أو لأن الاحتياجات الإنمائية كانت على درجة من الأهمية تبرر استحقاقها لجهد خاص على صعيد الدعم الإداري. وثمة خطط قيد الإعداد لجعل المكتب القطري الجديد متفقا مع الرؤية الشاملة المتوخاة للبرنامج الإنمائي. وقد خفضت بالفعل التقارير المقدمة من المكاتب القطرية إلى المقر بنسبة ٥٠ في المائة، وذلك من ١٠٠

تقرير إلى ما يقل عن ٥٠ تقريرا في السنة. ونقلت خمسين وظيفة من مكتب السياسات الإنمائية إلى الميدان لتزويد المكاتب القطرية بالدعم في مجال السياسة العامة. ونقل ٤٨ من الموظفين الآخرين من مرفق البيئة العالمية وبروتوكول مونتريال إلى المستوى الميداني، تحقيقا للامركزية. وسوف تقدم في القريب العاجل مقترحات تتصل بإعادة تشكيل الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية من أجل دمجها على نحو أكثر وضوحا في أنشطة البرنامج الإنمائي الأوسع نطاقا، بما يكفل زيادة حجم التعاون فيما بين بلدان الجنوب في كافة البرامج. وسيكون هناك استمرار في صقل وتعزيز دور المنسق المقيم والعلاقات مع مجتمع الأمم المتحدة الأعم. ويعتزم إنشاء موقع لمدير البرنامج على الشبكة العالمية من أجل الاتصالات المباشرة مع الممثلين المقيمين.

١٥٠ -وذكر مدير البرنامج، مؤكدا الرؤية الجديدة للبرنامج الإنمائي، أنها تشمل الدعوة والمشورة والتوجيه والشراكات. وأضاف أن دور المنظمة في الدعوة الشاملة، كجزء من المناقشة المطردة بشأن آثار العولمة، يستخدم صكوك ''تقرير التنمية البشرية'' وتقارير التنمية البشرية الوطنية. وقد أنشئت وحدة لتقارير التنمية البشرية الوطنية، وهي مرتبطة بكل من مكتب السياسات الإنمائية ومكتب تقارير التنمية البشرية إلى جانب المكاتب القطرية للبرنامج الإنمائي، وذلك لتوفير الدعم من الخبراء من أجل كفالة جودة تقارير التنمية البشرية الوطنية على الصعيد القطري. وقد أيدت الأدلة الواردة في التقرير السنوي الذي يرتكز على النتائج، إلى حد بعيد، القول بأن دور البرنامج الإنمائي في مجال المشورة المتعلقة بالسياسة العامة عليه طلب كبير في البلدان المستفيدة من البرنامج. وحيث أن البرنامج الإنمائي يركز على الأطر القانونية والسياسية والتنظيمية إلى جانب بناء القدرات، فإن ثمة أهمية كبيرة بالتالي لتعزيز قدرته الداخلية. والشراكات مع الوكالات المتخصصة وغيرها لها أيضا أهمية رئيسية. ومن شأن البرنامج الإنمائي أن يقدم المشورة، لا في القطاعات التي تحظى بالأولوية لديه فقط، بل أيضا من خلال شركاء الأمم المتحدة الذين يمكنهم توفير الدعم في القطاعات التي لا تحتفظ المنظمة فيها بخبرة فنية مستقلة في مجال السياسة العامة. وسوف توجه المشاريع لضمان إمكان دمجها في صلب السياسة الوطنية.

١٥١ -ولاحظ مدير البرنامج أن الشراكات قد بدأت بإقامة علاقات مع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وخاصة من خلال أفرقة الأمم المتحدة القطرية، التي يبلغ عددها ١٠٠ والتي تقوم حاليا بإعداد تقييمات قطرية مشتركة. وثمة خطط لوضع ٧٥ إطارا من أطر عمل المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة، وسينشأ، بحلول نهاية عام ٢٠٠٠، ٤٠ دارا للأمم المتحدة. ويجري الآن اختيار ما يقرب من نصف الممثلين المقيمين عن طريق عملية مشتركة بين الوكالات، وهؤلاء قد اجتازوا اختبار الكفاءة. ولاحظ أن هذه الإنجازات قد تحققت في

سياق تخفيض الأموال المتاحة لمهمة المنسق المقيم بنسبة ٣٥ في المائة. وثمة ترتيبات جديدة من شأنها أن تصبح جزءا من تعزيز الشراكات في المستقبل، مثل نقل مكتب الأمم المتحدة لمكافحة التصحر والجفاف إلى نيروبي قريبا من برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وللشراكة مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي أهمية كبيرة بسبب تدفق الموارد الاستراتيجية إلى البلدان المستفيدة من البرنامج الشركاء. وتعد الشراكات الرائدة على الصعيد القطري، التي تدور حول ورقات استراتيجية الحد من الفقر، دليلا على إحراز تقدم أيضا. وتتضمن مجالات النشاط المباشر للبرنامج الإنمائي، التي ستتعرض للتقليص، الحراجة والصحة (باستثناء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)) والتعليم والمرافق الصحية والنقل ومصايد الأسماك. وستسحب الخبرة الفنية اللازمة في تلك المجالات من مجالات أخرى. وشدد مدير البرنامج على خططه الرامية إلى جعل البرنامج الإنمائي منظمة رائدة داخل الأسرة الإنمائية للأمم المتحدة في مجال استخدام تكنولوجيا المعلومات لأغراض التنمية. وأكد أيضا ضرورة التنسيق، إلى جانب فرص تحقيق وفورات في التكاليف من خلال اتباع استراتيجية ونظام للإنجاز أكثر تساوقا.

١٥٢ -ووصف مدير البرنامج الخطط اللازمة لعقد اجتماع وزاري بشأن البرنامج الإنمائي، فشدد على ضرورة ضمان تأييد سياسي لكل من البرنامج الإنمائي ونظام الأمم المتحدة للتعاون - التنمية. وبين أن اجتماعات الوزراء قد توفر قاعدة للسلطة بالنسبة للمندوبين المشاركين في المجلس التنفيذي، شأنها في ذلك شأن الاجتماعات في اللجنة التنفيذية للبنك الدولي. وفي حين أن فكرة الاجتماع الوزاري قد برزت من جراء عدم الوفاء بالالتزامات المحددة للمساهمات في الموارد الأساسية، فإن الهدف منه يتمثل في اكتساب إرادة سياسية لإتاحة الفرصة أمام أعضاء المجلس لإيجاد الحلول للتحديات التي تواجه المنظمة. وأكد مدير البرنامج أن منظومة الأمم المتحدة تقدم بديلا لرؤية العولمة، التي اضطلعت فيها مؤسسات بريتون وودز بدور قيادي، فقد منحت الجميع تمثيلا يتسم باتساع النطاق والعدالة، كما أنها قد هيأت بديلا على صعيد البلدان. وقد سعى البرنامج الإنمائي لتشجيع أولويات البلدان النامية، إلى جانب توفير أفضل دعم ومشورة من كافة المصادر للوفاء بالاحتياجات الإنمائية لتلك البلدان.

١٥٣ -ولا شك أنه يوجد بُعد مالي لما يكتنف القدرة على تمويل التغيير في البرنامج الإنمائي من شواغل ومن ضغوط كبيرة في وقت تعرضت فيه سلطة الموافقة على الالتزام بمزيد من الموارد لـ ٣٠ بلدا للتعليق من جراء تجاوز الالتزامات. وهذه البلدان لا تستطيع أن تشرع في أية مبادرات للإصلاح البرنامجي حيث أنه لم تتبق لديها أي أموال. وعلاوة على ذلك، فإن

حالة الموارد تهدد بتعريض الالتزامات، التي قررها مدير البرنامج للتدريب والتعيينات الجديدة والانتداب إلى البلدان، للخطر. وثمة تهديد أيضا لعالمية البرنامج الإنمائي.

١٥٤ -وفي إطار الاستفادة من نقاط القوة لدى البرنامج الإنمائي فيما يتصل بالمستقبل، أشار مدير البرنامج إلى دور المنظمة في مجال الدعم والى تواجدها على نحو بعيد الأثر والى دوريها في أعقاب الصراعات وعند حدوث ''ثغرات'' وإلى ما تضطلع به من دور في استخدام تكنولوجيا المعلومات لأغراض التنمية. وفيما يتعلق بالموارد الأساسية وغير الأساسية، بين التقرير السنوي المقدم الذي يركز على النتائج لعام ١٩٩٩ أنه لم يكن هناك فارق كبير بين الأموال غير الأساسية والأساسية من حيث القطاعات الفرعية المستهدفة. والمشكلة الحقيقية التي تكتنف التمويل من الموارد غير الأساسية مشكلة جغرافية، إذ أن قرابة ٦٠ في المائة من الأموال غير الأساسية للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣ تتجه إلى بلدان متوسطة الدخل، حيث تخصص نسبة هائلة منها للصناديق الاستئمانية للكوارث. وهناك حاجة بالتالي إلى تهيئة قاعدة أقوى من الموارد الأساسية، إذا أريد للبرنامج الإنمائي أن يحتفظ بطابعه العالمي.

١٥٥ -وفي الختام، شدد مدير البرنامج على ضرورة البرهنة للوزراء على أن البرنامج الإنمائي ضروري أكثر من أي وقت مضى، وأضاف أنه في الوقت الراهن الذي يتميز بصفة خاصة بحدوث تغير عالمي، من المهم للغاية ملاحظة أن الوثوق بالبرنامج الإنمائي وتواجده قد أكسباه أهمية لا مثيل لها، لا بالنسبة للخطط المعدلة المتعلقة بالبلدان المستفيدة من البرنامج فحسب، بل بالنسبة أيضا لقدرة الأمم المتحدة ذاتها على البقاء. ومن الضروري للمهمة الاستراتيجية المستقبلية للأمم المتحدة أن تتمثل في التنمية ومكافحة الفقر، كما جاء بكل وضوح في تقرير الأمين العام عن جمعية الألفية.

١٥٦ -ورحبت الوفود بالتقرير السنوي لمدير البرنامج لعام ١٩٩٩ (DP/2000/23)، مشيرة إلى التحسن الكبير في نوعية ومضمون هذا التقرير بالقياس إلى تقارير الأعوام السابقة، وكذلك إلى ما اتسم به التقرير من نطاق شامل وطابع تحليلي. وقالت إن التقرير قد شدد على التقدم الذي أحرزه البرنامج الإنمائي في العام الماضي من نواح كثيرة. وأكد بعض المتحدثين على الحاجة إلى إعداد نسخة أكثر عالمية من التقرير السنوي لتعزيز صورة البرنامج الإنمائي.

١٥٧ -وأعرب وزير خارجية النيجر عن تقدير حكومته لما تقدمه الأمم المتحدة من تعاون في بلده، ولا سيما عن طريق البرنامج الإنمائي. وقال إن مجالات المساعدة قد شملت القضاء على الفقر وتشجيع القطاع الخاص والحكم، بما في ذلك دعم الانتخابات، ووضع مذكرة

استراتيجية قطرية والبيئة. وقد أنشئت وحدة للتنفيذ الوطني في وزارة التخطيط في عام ١٩٩٩. ومع ذلك فقد عانى البرنامج من حالة التمويل السلبية بالبرنامج الإنمائي. وشدد على أهمية آلية اجتماعات المائدة المستديرة، والحاجة إلى تكنولوجيات جديدة من أجل التنمية، وعالمية البرنامج الإنمائي بوصفها ميزة نسبية له، وضرورة استمرار البرنامج الإنمائي في التكيف مع التغير العالمي.

١٥٨ -ورحب كثير من الممثلين بما اقترحه مدير البرنامج من عقد اجتماع وزاري بشأن البرنامج الإنمائي في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وبوسع هذا الاجتماع أن يتناول مجموعة كبيرة من المواضيع الهامة التي تكتنف دور البرنامج الإنمائي في الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة لأغراض التنمية. وثمة ضرورة للإعداد لهذا الاجتماع على نحو سليم. وأشار أحد المتحدثين إلى إمكانية عقد هذا الاجتماع على أساس سنوي، وحث متحدث آخر على مشاركة المجتمع المدني.

١٥٩ -وأكدت كافة الوفود تقريبا أن هناك حاجة ماسة لاستعادة البرنامج الإنمائي لقاعدة تمويل من الموارد الأساسية تتسم بالقوة والاستقرار. وشدد بعض المتحدثين على ضرورة ربط الإصلاح في البرنامج الإنمائي بعملية إطار التمويل المتعدد السنوات/التقرير السنوي الذي يركز على النتائج، كما كان مزمعا عند اعتماد المجلس التنفيذي لاستراتيجية تمويلية للبرنامج الإنمائي. ومن المؤسف أن الموارد التي كانت متوقعة عند إقرار إطار التمويل لم تتحقق. وأكد أحد المتحدثين أنه ينبغي مناقشة التقرير السنوي الذي يركز على النتائج في نفس وقت إعلان التزامات التمويل. وأشارت وفود عديدة إلى حدوث زيادات في مساهماتها في الموارد الأساسية للبرنامج الإنمائي لعام ٢٠٠٠، والى أن ذلك عامل يؤكد إيجابية مساندتها لاتجاه البرنامج الإنمائي. وطالب أحد الوفود بأن يتضمن التقرير السنوي في العام القادم معلومات عن المشاركة في المؤتمر المعني بتوفير التمويل لأغراض التنمية. وأكد وفد آخر أنه ينبغي إيلاء اهتمام متزايد للتركيز على البرامج الممولة من الموارد غير الأساسية.ومع هذا، فقد لقي بيان مدير البرنامج رضا تاما فيما يخص المبادئ التي أعرب عنها بشأن التمويل من الموارد غير الأساسية. وأكد أحد المتحدثين أهمية تقاسم التكاليف للبرنامج القطري لبلده.

١٦٠ -وأكد المتحدثون مساندتهم للإصلاحات التي أرساها مدير البرنامج، وشجعوه على مواصلة المضي في الاتجاه الذي حدده في خططه للأعمال المستهدفة في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣. وكان ثمة ترحيب بإجراءات البرنامج الإنمائي المتصلة بنقل الموظفين إلى الميدان وممارسة أساليب إدارية سليمة، بما في ذلك تهيئة ثقافة مؤسسية موحدة. وأعرب عن الأمل في أن يتولى البرنامج الإنمائي قيادة التعاون الإنمائي الفعال، بوصفه يشكل القيادة الإنمائية

الرائدة لدى الأمم المتحدة. وشدد على الدور الرئيسي الذي يضطلع به البرنامج الإنمائي في التنسيق على الصعيد القطري من خلال إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وكذلك بوصفه مستشارا أساسيا للحكومات في إدارة الشؤون الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. وأشارت وفود عديدة إلى ضرورة الاحتفاظ بالطابع العالمي والمحايد للبرنامج الإنمائي، مما يعني بالتالي احترام ملكية البلدان للبرامج.

١٦١ -وقال أحد الوفود إنه إزاء التحديات التي ستواجهها الإدارة، ثمة حاجة إلى بحث مهام مكتب الموارد البشرية في ضوء عملية إعادة التشكيل الشاملة لمقر البرنامج الإنمائي. وذكر المتحدث أيضا أن من الضروري أن تكفل القدرة السليمة على الصعيد القطري للاضطلاع بدور معزز في ميدان المشورة المتصلة بالسياسة العامة.

١٦٢ -وامتدح كثير من الوفود زيادة تركيز برامج البرنامج الإنمائي. وبينما أعرب متحدثون كثيرون عن مساندتهم لاتباع النهج النظري، أشارت وفود عديدة إلى أهمية معالجة الاحتياجات المختلفة لبلدان البرنامج. وصرح أحد المتحدثين بأن الأنشطة العملية هي الأنشطة التقليدية للبرنامج الإنمائي وأنها قد زودت بلدان البرنامج بمميزات واضحة. ورحب متحدثون عديدون بالدور المعزز الذي يستطيع البرنامج الإنمائي أن يضطلع به في مجال استخدام تكنولوجيا المعلومات في أغراض التنمية، وكذلك شجعوا البرنامج الإنمائي على المشاركة على نحو كامل في المداولات المتصلة بتكنولوجيا المعلومات في الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠٠٠. وأشار المتحدثون إلى أن المجلس التنفيذي لم يضطلع بعد بمناقشة كاملة لدور البرنامج الإنمائي في الحالات الإنمائية الاستثنائية. ومع هذا، فقد سلمت بعد الوفود بأن للبرنامج الإنمائي دورا إيجابيا محتملا في سد ''الثغرة'' القائمة بين حالة الطوارئ والتنمية، وفي منع الصراعات، ولا سيما في أفريقيا. وتحدث عدد كبير من الوفود بالتفصيل عن برنامج العمل الإيجابي الذي ينهض البرنامج الإنمائي بأعبائه في بلدانهم. وبينما رحب متحدثون عديدون بما أعلنه مدير البرنامج من أن البرنامج الإنمائي سيلغي الأنشطة المباشرة في بعض المجالات البرنامجية، أبدى عدة ممثلين قلقهم إزاء أي إضعاف للدعم المقدم من البرنامج الإنمائي في ميادين التعليم ولقاحات الأطفال وكذلك في مكافحة التصحر. وطالب أحد الوفود بتقديم معلومات بشأن آثار الأخذ باللامركزية في البرنامج الإنمائي على الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

١٦٣ -وأعربت بعض الوفود عن قلقها بشأن ما أشير إليه في الفقرة ٢ من الوثيقة DP/2000/23 من أنه يتعين على البلدان، ولا سيما بلدان العالم النامي، أن ''تعيد ترتيب

أوضاعها'' للاستجابة لهذه التغيرات وإلا فإنها ستجد نفسها معرضة للتهميش. وذُكر في هذا الصدد رأي مفاده أنه ينبغي تهيئة بيئة مواتية لمساعدة البلدان النامية في التصدي للتغير العالمي.

١٦٤ - وسلّمت وفود كثيرة بأن تطبيق الإدارة التي تركز على النتائج قد يستغرق فترة سنوات. وشددت بعض الوفود على أنه لا يجوز التوقف عن إحراز تقدم في مجال الإصلاح انتظارا للنتائج. وحذر بعض المتحدثين من أنه لا يمكن قياس كافة النتائج. وأشار أحد الوفود إلى أن ثمة أهمية للنظر في ممارسة مزيد من الضغط على المكاتب القطرية حتى تفي بالأهداف وتمتثل للتعليمات والطلبات الجديدة المنبثقة عن مقررات المجلس التنفيذي.

١٦٥ - وبينما رحبت بعض الوفود بالمعلومات الغزيرة المتصلة بالشراكات، شدد عدة متكلمين على ضرورة توفير مزيد من المعلومات بشأن العلاقة بين البرنامج الإنمائي والوكالات المتخصصة إلى جانب العلاقة مع مؤسسات بريتون وودز. وأعرب بعض المتكلمين عن قلقهم بشأن ما أشير إليه في الفقرة ٥٩ من الوثيقة DP/2000/23 من أنه لم تعد هناك ''حدود طبيعية'' بين البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وشجع ممثلون كثيرون على المضي في تعزيز العلاقات القائمة بين البرنامج الإنمائي ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، ومع هذا، فإن بعض المتكلمين قد حثوا على التشاور مع الحكومات المضيفة في هذا الصدد. وسلّط أحد المتكلمين الضوء على أهمية التعاون بين البرنامج الإنمائي والمنظمات التي تركز على التجارة، من قبيل منظمة التجارة العالمية. وقال إن من الجدير بالترحيب في هذا المضمار أن يضطلع البرنامج الإنمائي بدور أكثر نشاطا في داخل الإطار المتكامل للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة المقدمة لأقل البلدان نموا، الذي أنشئ في عام ١٩٩٦.

١٦٦ - وفيما يخص الدعوة، أعربت وفود عدة عن تقديرها لـ ''تقرير التنمية البشرية'' وتقارير التنمية البشرية الوطنية، وطالبت بمزيد من المعلومات عن ''مجلة التنمية البشرية''. ورحب كثير من المتكلمين بتعزيز استخدام شبكة ''انترنت''، بما في ذلك عن طريق العنوان: "netaid.org".

١٦٧ - وأشارت عدة وفود إلى الدور المعزز للمجلس التنفيذي في مجال إصلاح البرنامج الإنمائي. وحث أحد الوفود على تجنب الإدارة الجزئية في مقررات المجلس. وذكر متكلم آخر أن دور المجلس قد أصبح أشد تحديدا وبأن المناقشة قد صارت أكثر اتساما بالتفاعلية.

رد مدير البرنامج

١٦٨ - شكر مدير البرنامج الوفود على تأييدها القوي للتقرير السنوي. ورحب كذلك بالتأييد الشديد لعقد الاجتماع الوزاري. وقال إنه لن يكون اجتماعا لجمع الأموال، بل أنه

سيكون بمثابة مجهود لحشد الإرادة السياسية من أجل البرنامج الإنمائي. ومن المأمول أن يترجم التأييد إلى أشكال إضافية كثيرة من أشكال الدعم، مما سيؤدي إلى تخصيص موارد كافية للبرنامج الإنمائي كيما ينفذ ما يُتوخى منه من مهام. وأبلغ المجلس أن البرنامج الإنمائي قد أمعن مؤخرا في السحب من احتياطيه التشغيلي بشكل لم يحدث منذ عام ١٩٧٥. ومن حسن الحظ أن أحد كبار المانحين قد سدد مبلغا مكّن البرنامج الإنمائي من الارتكاز على قاعدة مالية أكثر استقرارا. ومع هذا، فلا مفر من ضرورة توفيق استراتيجية البرنامج الإنمائي مع الموارد المتاحة حتى يمكن التنفيذ، الأمر الذي يحتاج البرنامج من أجله لدعم سياسي.

١٦٩ -وأضاف أنه على الرغم من أن تقاسم التكلفة كان ناجحا في بعض المناطق، فمن المهم ملاحظة أنه قد ستر قلة الموارد المخصصة لأفريقيا. وأن البرنامج الإنمائي يسعى إلى زيادة حجم التمويل المخصص للمنطقة الأفريقية، لا إلى تخفيض حجم التمويل المخصص للمناطق الأخرى. وأن تأسيس التمويل من الموارد غير الأساسية على قاعدة موارد أساسية ضعيفة قد أدى إلى حدوث تشوهات، ولا سيما في إدارة شؤون الموظفين. ويوجد مخطط مفصل إلى حد كبير بشأن كيفية تطبيق التخفيض في عدد موظفي المقر بنسبة ٢٢ في المائة. ومن المأمول أن تُهيأ فرص جديدة للموظفين، ولا سيما من خلال النقل إلى المستوى الميداني. وسيولى الاهتمام الأكبر لكفالة توفير نوعية رفيعة من الموظفين للبرنامج الإنمائي.

١٧٠ -وأكد أن البرامج التي يضطلع بها البرنامج الإنمائي في مجال شؤون الحكم تقوم على متطلبات البلدان المستفيدة من البرنامج. وثمة مجالات جديدة، من قبيل تسخير تكنولوجيا المعلومات لأغراض التنمية، تشكل تحديا مثيرا أمام البرنامج الإنمائي. وقد نوقش الدور الذي يمكن أن يضطلع به البرنامج الإنمائي بالتنسيق مع سائر المنظمات، ويتضمن هذا الدور توقيع مذكرة تفاهم مع الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بشأن دور المرأة في تكنولوجيا المعلومات. وسيدعم البرنامج الإنمائي المبادرة التي تحظى برعاية البنك الدولي، و ''مدخل التنمية'' وهو موجز بشأن أنشطة التنمية. وقال إنه يستهدف، فيما يتعلق بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ضمان تمكن البرنامج الإنمائي من تعزيز اختصاصه في هذا المجال من خلال بناء القدرات على الصعيد القطري. وأوضح أن دور البرنامج الإنمائي فيما يتصل بالمعونة الإنسانية قاصر على الثغرة اللاحقة للمساعدة والسابقة للتعمير الطويل الأجل.

١٧١ -وأبلغ المجلس أنه يجري الاضطلاع بعدد من الأنشطة لكفالة إقامة علاقة جديدة مع وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، ولا سيما عن طريق مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وفي

المناقشات الثنائية. ولاحظ أن تحسين الوفاء بالاحتياجات في أفريقيا يقتضي أن يكون مكتب الأمم المتحدة لمكافحة التصحر والجفاف قريبا من برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

١٧٢ -ورد مدير البرنامج على ما وُجه من استفسارات أخرى. وذكر أن البرنامج الإنمائي لن يقلل الدعم المقدم لمعهد اللقاحات الدولي قبل الأوان. والتعليم بوصفه مجالا برنامجيا لن يكون موضع إغفال، فالبرنامج الإنمائي سيواصل العمل من خلال السعي لإصلاح الإدارة العامة والدعوة. وأبلغ المجلس أنه سيترأس اجتماعا يعقد في تموز/يوليه ٢٠٠٠ للنظر في تجديد الإطار المتكامل للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة المقدمة إلى أقل البلدان نموا من منطلق الاستجابة لتقييم هذه المبادرة. ولاحظ أنه سينجز في أفريقيا بحلول نهاية عام ٢٠٠٠، ٢٥ إطارا من أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وأن كل بلد في هذه المنطقة ستكون له، قيد التنفيذ، عملية من عمليات إطار التعاون التقني وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. ولجنة منظمات المجتمع المدني تضطلع بدور استشاري وإن لم تكن لها سلطة تنفيذية. وشكر أولئك الممثلين الذين ذكروا أمثلة إيجابية من البرامج التي يضطلع بها البرنامج الإنمائي في بلدانهم.

عرض عام للتقرير السنوي الذي يركز على النتائج

١٧٣ -عرض مدير مكتب التقييم التقرير السنوي الذي يركز على النتائج لعام ١٩٩٩ (DP/2000/23/Add.1 و DP/2000/CRP.10). وذكر أن الإدارة التي تركز على النتائج أصبحت بمثابة المبدأ المنظم في البرنامج الإنمائي الذي يُدخل عليه التغيير. وتضمنت الأطر التي تركز على النتائج إطار النتائج الاستراتيجي وإطار التمويل المتعدد السنوات وخطط الأعمال المستهدفة لمدير البرنامج للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣. ويتم الإبلاغ عن طريق التقرير السنوي الذي يركز على النتائج. وأضاف أن البرنامج الإنمائي ملتزم بقياس كل من التقدم المحرز والآثار، وهذان عاملان هامان بالنسبة لأصحاب المصلحة. وقد عكست الأهداف والأهداف الفرعية لدى إطار النتائج الاستراتيجي الالتزامات الدولية إلى جانب الميزة النسبية للبرنامج الإنمائي. وشملت وحدات البناء الأساسية للتقرير السنوي الذي يركز على النتائج إدماج النتائج، والاستثمار في الشراكات والإدارة للحصول على النتائج مقابل قياس النتائج، والتدخلات الميسرة، والجمع بين النهجين التنزولي والصعودي، واستخدام إطار التمويل المتعدد السنوات كآلية لزيادة الموارد الأساسية وإمكان التنبؤ بها.

١٧٤ -وأضاف أن التقرير السنوي الذي يركز على النتائج لعام ١٩٩٩ هو بمثابة أول نظرة شاملة متكاملة على أداء البرنامج الإنمائي. وقد تضمن نبذة عن أداء الأهداف الستة مع تحليل مفصل لثلاثة أهداف فرعية (انظر أدناه). وقد قُيّم أداء البرنامج الإنمائي في تلك المجالات

على ضوء النتائج المرجوة من إطار التمويل المتعدد السياسات. وتضمنت بعض الاستنتاجات العامة: (أ) أنه توجد أنشطة مباشرة كثيرة على الصعيد الجزئي، وإن كانت توجد صلة محدودة للانتقال إلى الصعيد الكلي أو أطر السياسة العامة؛ (ب) يوجد دليل كبير على تشجيع البرنامج الإنمائي للمجتمع المدني والشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص؛ (ج) انتقلت نسبة ٥٠ في المائة من فئة شؤون الحكم إلى أنشطة تحسين القطاع العام، وهي مجال تقليدي من مجالات دعم البرنامج الإنمائي؛ (د) لا تظهر شبكات المعارف في الأهداف، على نحو واضح، إلا في المشاكل الجنسانية؛ (هـ) هناك تحرك ملموس نحو مجالات جديدة وحساسة، بما في ذلك تعزيز الديمقراطية، والشفافية. وقُدمت نقاط بارزة في المجالين المتعلقين بالمسائل الجنسانية والتنمية الخاصة.

١٧٥ -وتحدث مدير مكتب التقييم بالتفصيل عن القضايا والاستنتاجات الرئيسية في التقرير السنوي الذي يركز على النتائج، بما في ذلك ربط الاتجاه النظري بالاتجاه العملي، حيث تبين أن البرنامج الإنمائي يتحرك في الاتجاه النظري وأنه يؤدي عمله على ما يرام عموما. ومع هذا، فقد كانت هناك نسبة كبيرة من النتائج التي حققها البرنامج الإنمائي على الصعيد العملي، وقد رجح الاتجاه العملي الاتجاه النظري في مجال القضاء على الفقر بنسبة اثنين إلى واحد. وتبين أيضا في التقرير الذي يركز على النتائج أن ثمة حاجة إلى تقوية الصلات بين أعمال السياسة العامة التي يضطلع بها البرنامج الإنمائي وأنشطته المباشرة؛ وأن من الضروري ربط مفاهيم التنمية البشرية المستدامة بالممارسة العملية؛ وأن الحوار على صعيد السياسة العامة لا يمكن له أن يجري بدون قاعدة مناسبة من الموارد. وفيما يتصل بمحط التركيز تبين أن ٩٠ في المائة من إجمالي الموارد تستهدف تحقيق الأهداف الفرعية الرئيسية السبعة. ومن إجمالي النفقات، استهدفت نسبة ٣٢ في المائة الفقر واستهدفت نسبة ٥٢ في المائة شؤون الحكم؛ ومن النفقات من الموارد الأساسية، استهدفت نسبة ٤٠ في المائة الفقر واستهدفت نسبة ٣٨ في المائة شؤون الحكم. وبشكل عام، أعطيت المشاريع الممولة من الموارد الأساسية والمشاريع الممولة من الموارد غير الأساسية نفس المرتبة. وبينت النتائج بالتحديد أن البرنامج الإنمائي بحاجة إلى فحص نقاط الدخول إلى أنشطته، وكفالة توفيق خدماته بصورة أكثر إحكاما مع ولاية التنمية البشرية المستدامة. وأضاف أن تحليل التقرير السنوي الذي يركز النتائج يوفر قاعدة عملية لإبراز الميزة النسبية للبرنامج الإنمائي إلى جانب القدرات اللازمة لتقديمها. وشملت الفرص الجديدة استخدام التقرير السنوي الذي يركز على النتائج وإطار التمويل المتعدد السنوات بوصفهما أداتين من أدوات التحسين ولإيجاد دور أكثر استراتيجية وقوة للبرنامج الإنمائي وكذلك لإثبات ما تتسم به المنظمة المتعددة الأطراف من قيمة فريدة.

تعليقات عامة على التقرير السنوي الذي يركز على النتائج

١٧٦ -أثنت الوفود على البرنامج الإنمائي للتقرير السنوي الأول الذي يركز على النتائج، مستشهدة بما يتجلى من تغيير حقيقي في المنظمة بفضل التزامها بالإدارة التي تركز على النتائج، وبالسرعة التي أعد بها، وبزيادة الشفافية، وبالمثال الإيجابي المقدم للمنظمات الأخرى. وأضافت أن البرنامج الإنمائي يقود عملية إصلاح الأمم المتحدة. وأن هذه العملية خطوة هامة إلى الأمام نحو تحقيق الهدف العام المتمثل في تخفيض عدد من يعيشون في ظل فقر مدقع بحلول عام ٢٠١٥ والعمل على تحسين حياة السكان عموما في البلدان المستفيدة من البرنامج. وذكرت أن التقرير السنوي الذي يركز على النتائج يوفر سجلا قيما لمنجزات البرنامج الإنمائي. ومن الضروري بالنسبة لكل من يعنيهم الأمر أن يستفيدوا من الدروس المستمدة من هذا التقرير. وأعرب المتكلمون عن امتنانهم للعملية التشاورية الواسعة النطاق التي يأملون أن تستمر فيما يتصل بالتقارير السنوية المقبلة.

١٧٧ -وامتدحت بعض الوفود النوعية العامة للتقرير السنوي الذي يركز على النتائج، فلاحظت أنه لا يزال يمثل عملا غير منته، وأنها تتطلع إلى حدوث تحسينات في المنهجية، ولا سيما فيما يتصل بالصعوبات المرتبطة بالتجميع على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية. ووضع مؤشرات أداء تتسم بالأهمية والقابلية للمقارنة أمر ضروري، بالإضافة إلى إمكانية إدراج مؤشرات عن الأوضاع السائدة على المستويين العالمي والقطري. وأضافت أنه من الواجب أن يراعى سياق البلدان كل على حدة. والتدريب والرصد والدعم من الأمور اللازمة لكفالة تنفيذ الإدارة التي تركز على النتائج تنفيذا كاملا. وثمة أهمية أيضا لتجنب التحيز في مجال الإبلاغ، وضمان رصد أثر الأنشطة مع القيام في نفس الوقت بدراسة أسباب النجاح أو الإخفاق. وسلط أحد المتكلمين الضوء على أن عزو المسؤولية قد أصبح أكثر صعوبة من جراء الشراكة وما يضطلع به البرنامج الإنمائي من دور تنسيقي على صعيد البلدان.

١٧٨ -واقترح أحد الوفود أن تدرج النتائج غير المقصودة في التقارير السنوية التي تركز على النتائج. وقال إن هناك ضرورة لتكريس مزيد من الجهود من أجل تفسير النتائج في مجالي المسائل الجنسانية والشراكات. وذكر أحد الوفود أن اضطلاع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بدور الوكالة المنفذة للبرنامج الإنمائي في المجال الجنساني لا يعني أن من الممكن للبرنامج الإنمائي أن يتساهل في اهتمامه بالقضايا الجنسانية. ولاحظ أن ثمة تحسينات قد حدثت في إطار النتائج الاستراتيجي. وذكر أحد المتكلمين أنه ينبغي للبرنامج الإنمائي أن يشارك في خطط العمل القطاعية. وأكد أحد الوفود، باسم وفدين آخرين، أن ثمة ضرورة للإتيان بنتائج أكثر تحديدا في التقارير السنوية التي تقدم مستقبلا والتي تركز على النتائج، مع

توفير مزيد من الوضوح بشأن الصلات القائمة مع إطار التمويل المتعدد السنوات. وأثير استفسار بشأن ما إذا كان من الممكن أن يستنسخ التقرير السنوي لمدير البرنامج والتقرير السنوي الذي يركز على النتائج في وثيقة واحدة من أجل تقليل حجم الوثائق المعروضة على المجلس.

١٧٩ -ولاحظ عدة متكلمين أنه قد يتعذر قياس التقدم المحرز في مجال تحقيق النتائج المقصودة في ضوء وجود بعض الغموض في الفئات. وشدد أحد المتكلمين على أن النتائج قد لا تظهر على نحوٍ فوري. وقلة الإبلاغ قد تمثل مشكلة أيضا، فالبرنامج الإنمائي متواضع فيما يبدو في وصفه للنتائج. ويمكن أيضا توضيح المصطلحات المتصلة بالنتائج. وطُلبت معلومات عن اشتراك مكتب التقييم في التقرير السنوي الذي يركز على النتائج. وأثارت بعض الوفود استفسارات بشأن تجميع النتائج، واقترح أحد الوفود أن يضطلع بهذا التجميع على أساس إقليمي. وأشار وفد آخر إلى أنه يمكن للتقارير أن تبين في المستقبل فئتين، واحدة تتسم بنجاح نسبي والأخرى تتسم بمعدلات نجاح أقل قدرا. وأشارت بعض الوفود إلى أن التوقعات المنوطة بالبرنامج الإنمائي يجب أن تكون معقولة، وذلك على أساس مستويات التمويل التي يقدمها البرنامج إلى البلدان.

١٨٠ -وأعرب بعض المتكلمين عن خيبة أملهم إزاء حدوث زيادة في الموارد المتاحة للبرنامج الإنمائي دون أن تكون هذه الزيادة مصحوبة بتنفيذ إطار التمويل المتعدد السنوات. وقد دعيت كافة البلدان إلى الالتزام بمقرر المجلس التنفيذي ٢٣/٩٨.

١٨١ -وعلَّق وفدان على الوثيقة DP/2000/CRP.10، ورحبا بالتقدم الذي أحرزته الصناديق والبرامج المرتبطة بالبرنامج الإنمائي في إدماج الإدارة التي تركز على النتائج. ولاحظ أحد المتكلمين أن صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة قد أدرج بالفعل الإدارة التي تركز على النتائج. وبيَّن أن الاضطلاع بمزيد من العمل بشأن المؤشرات والتدريب أمر جدير بالترحيب. ومما هو موضع ترحيب وتأييد أيضا إطار النتائج الاستراتيجي لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، حيث أنه يتفق مع التقرير السنوي الذي يركز على النتائج لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأيد متكلم آخر مسألة تسليط الضوء على الصناديق والبرامج المرتبطة ببعضها كمجموعة. وطلب أحد الوفود أن يتولى التقرير السنوي القادم على نحوٍ أكثر اكتمالا دمج أنشطة الصناديق المرتبطة بالبرنامج الإنمائي (صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة).

١٨٢ -وشدد أحد المتكلمين على ضرورة كفالة مزيد من الحيدة، مما قد يتم من خلال إدراج شركاء من مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وخبراء من المنظمات الثنائية في العملية. وعرض وفد آخر، في هذا الصدد، أن يقدم المساعدة بناء على ما لديه من خبرة.

١٨٣ -وشددت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على مجالات الشراكة الرئيسية مع البرنامج الإنمائي في الحالات الإنمائية الاستثنائية.

الهدف ١: البيئة التمكينية للتنمية البشرية المستدامة: البرنامج الفرعي ٢: تعزيز قدرة مؤسسات الحكم الرئيسية

١٨٤ -قدم مساعد مدير البرنامج ومدير مكتب التنظيم الهدف ١، الهدف الفرعي ٢. وذكر أن الطلب فيما بين المكاتب القطرية على البرامج في هذا المجال بلغ أعلى مستوى له، حيث وردت نسبة ٣٨ في المائة من التمويل الأساسي ونسبة ٥٧ في المائة من التمويل غير الأساسي. وكان أكبر مستوى من الإبلاغ، وهو يبلغ ٣٠ في المائة من كافة النتائج، راجعا إلى هذا المجال. وأبلغ عن الاضطلاع بمستوى أداء مرتفع، مع وجود اختلافات وفقا للمناطق. والعناصر القائمة في هذا الصدد تتضمن توفير الدعم للانتخابات، والهيئات التشريعية، وإصلاح القضاء، وحقوق الإنسان. وأكد أن التقرير السنوي الذي يركز على النتائج زاخر بالمعلومات والتحليلات. وقد تمثل التحدي في زيادة فوائد إدارة الموارد الواردة في التقرير السنوي الذي يركز على النتائج إلى أقصى حد. وثمة حاجة إلى الاضطلاع بمزيد من العمل في ميدان إدارة المعارف، وإعادة توفيق الخبرة القائمة في مجال السياسة العامة إزاء الطلب المتطور، وتحديد الفرص المتعلقة بتهيئة شراكات أوثق، والتشديد على أعمال مكافحة الفقر في مجالي الحكم والمسائل الجنسانية.

١٨٥ -وجرى التسليم بأن النتائج المبلغ عنها في الهدف ١، الهدف الفرعي ٢ تغطي مجالات حساسة. وقد أعرب عن القلق لأن القضاء على الفقر، الذي يمثل الهدف الأساسي لدى البرنامج الإنمائي، ليس مرتبطا بوضوح أكبر ببرامج الحكم الرشيد. وكانت ثمة حاجة أيضا إلى زيادة التشديد على ما يتميز به موضوعا الفقر والمسائل الجنسانية من طابع شامل، وأشار أحد الوفود إلى تحليل ميزانيات الدول من حيث نوع الجنس. ولاحظ أحد المتكلمين أن نتائج صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة يجب أن تُدمج على نحوٍ أفضل في التقرير السنوي الذي يركز على النتائج، فهو الجهاز الرئيسي للبرنامج الإنمائي فيما يتصل بالقضايا الجنسانية.

١٨٦ -وأعرب أحد الوفود عن رأي مفاده أن أنشطة البرنامج الإنمائي في مجالات الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي لها أثر بالفعل في تخفيف حدة الفقر، وذلك بفضل تهيئة بيئة تتسم بتمكين الفقراء اقتصاديا وإتاحة القدرة لهم للحصول على حقوقهم في إطار

القانون. ولا يجوز التهوين من وطأة الفقر على السكان. ومدى مساهمة البرنامج الإنمائي في صوغ السياسات لن يكون أمرا واضحا باستمرار، إذ يمكن أن يكون مصدر التغيير غامضا. واقترحت عدة وفود أن يقوم البرنامج الإنمائي بوضع استراتيجية عامة للحكم، من أجل التركيز على المجالات التي توجد فيها للبرنامج الإنمائي ميزة نسبية. فبوسع البرنامج الإنمائي، على سبيل المثال، أن يسعى جاهدا لكفالة تقوية الصلة بين الحكم ومبادرات بناء السلام. وينبغي للدروس المستفادة أن تكون واضحة وأن تكون موضع تقاسم مع سائر الشركاء. وطالب أحد المتكلمين بصوغ تعاريف محددة للمواضيع الواردة داخل التقارير المتصلة بشؤون الحكم، وطلب توفير معلومات عما إذا كان قد تم التوصل إلى تعريف شامل للحكم. وشدد وفد آخر على أهمية تهيئة الأمن القانوني من أجل تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المستفيدة من البرنامج. ولاحظ متكلم آخر أنه لا توجد فائدة ما من قيام البرنامج الإنمائي بالإبلاغ عن كل ما فعله في مجال بناء المؤسسات، فهذا مجال بالغ الحساسية. وأشار أحد المتكلمين إلى أن ثمة مساعدة تُرجى من تقارير التنمية البشرية الوطنية، ومع هذا، فإن هذه التقارير ليست بالعامل المحدِّد الأول فيما يتصل بتغيير السياسة العامة.

١٨٧ - واقترح بعض المتكلمين أن يعتمد البرنامج الإنمائي على المشاركة المطردة للآخرين في المساعدة الانتخابية، بما في ذلك المجتمع المدني. وقدم أحد الوفود استفسارا بشأن احتمال وجود اختلاف في النتائج بين التقرير السنوي الذي يركز على النتائج وتقييم مشترك تم مؤخرا مع حكومة ألمانيا بشأن تحقيق اللامركزية. وطالب المتكلم أيضا بتقديم معلومات بشأن ما إذا كان دعم البرنامج الإنمائي لتحقيق اللامركزية له صلة واضحة بأهداف القضاء على الفقر. وطرح أحد الوفود استفسارا بشأن دور البرنامج الإنمائي في ميدان تحقيق اللامركزية بالقياس إلى دور البنك الدولي. وطرح سؤال آخر عن كيفية اتصال الهدف الفرعي بالدعم المقدم لبلدان البرنامج في سياق العولمة.

١٨٨ - وأعرب متكلمون عدة عن مساندتهم لأعمال البرنامج الإنمائي في مجال حقوق الإنسان، مما يتضمن التعاون مع مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان. وذكر أن من المأمول فيه أن يصبح من المستطاع أن يُوسَّع نطاق العمل في مجال حقوق الإنسان حتى يعم كافة المناطق المشمولة بأنشطة البرنامج الإنمائي. والتقدم المحرز في هذا المجال كان لافتا للنظر، وذلك في ضوء قصر فترة مشاركة البرنامج الإنمائي. وذلك دليل على الثقة القائمة بين المنظمة والبلدان المشمولة ببرنامجها. واقتُرح تقديم المزيد من التفاصيل عن الدروس المستفادة. وصرح أحد الوفود بأن بوسع البرنامج الإنمائي، على المدى الطويل، أن يدمج موضوع الحكم مع موضوع حقوق الإنسان، فالموضوعان مترابطان على نحوٍ واضح. ومن الواجب أن تتضمن كافة برامج البرنامج الإنمائي نهجا أكثر وضوحا لحقوق الإنسان. وأكد أحد

الوفود أن مساعدة الفقراء في الدفاع عن حقوقهم وسيلة هامة لتعزيز المشاركة. وأثنى على الجهود المبذولة من أجل الوصول للجماعات السكانية البعيدة، والتي قد تكون أمية في أغلب الأحيان، من خلال وسائط الإعلام الجماهيري.

١٨٩ -وأشار أحد الوفود إلى أن فئة الحكم السليم تتسم بالاكتظاظ إلى حد كبير، فهي تتضمن أنشطة شتى بالغة التنوع. وبين أن حكومته ترى أنه ينبغي للبرنامج الإنمائي أن يحتفظ بالمرونة، وأن يركز على التنمية، وأن يستجيب لاحتياجات بلدان البرنامج.

١٩٠ -ورد مدير البرنامج المساعد ومدير مكتب الإدارة فقال إن مسائل المنهجية تشكل مسائل أساسية بالنسبة للحوار الذي يتصل بالتقرير السنوي المقدم الذي يركز على النتائج، وأنها ستتعرض للمناقشة بأسلوب أكثر تفصيلا أثناء الاجتماع غير الرسمي المقرر عقده خلال الدورة. وأوضح أن النهج ذا الصلة يتجاوز التقييم الذاتي بسبب الطابع الأكثر موضوعية للمؤشرات والاستعراضات المضطلع بها من جانب كلٍ من المكاتب القطرية وفريق مركزه المقر. ومن شأن المنهجية أن تتحسن عن طريق صقل الصكوك المستخدمة وتبسيط المؤشرات. ويرحب البرنامج الإنمائي بالتعاون مع المنظمات الثنائية والمتعددة الأطراف وكذلك مع الخبراء بشأن مسائل المنهجية. ويتمثل الهدف الشامل في إدماج النهج الذي يركز على النتائج في الإدارة اليومية للبرنامج الإنمائي، إدماجا كاملا، واستخدام النتائج المستنبطة من التقرير السنوي الذي يركز على النتائج في اتخاذ قرارات استراتيجية. والإدارة التي تركز على النتائج تشدد على الشراكات فيما يتصل بهذه النتائج. ومن المفيد، في هذا الصدد، ما قام به صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف من إقرار أطر التمويل المتعدد السنوات. وردا على استفسار طرح من قبل، لاحظ أن الوثيقة DP/2000/CRP.10 تشكل محاولة مبدئية لإدماج نهج الصناديق المرتبطة بالبرنامج الإنمائي، مما يجعلها بالتالي تعمل من أجل تحقيق النتائج. وفيما يخص عمل البرنامج الإنمائي في مجالات حساسة، لاحظ مدير البرنامج المساعد أن البرنامج الإنمائي لا يضطلع بالاحتكار في ميدان الحكم ولا في أي حالات أخرى. وحكومات بلدان البرنامج بحاجة إلى تقييم الميزة النسبية للبرنامج الإنمائي على أساس تقييم كل حالة على حدة. وذكر أن البرنامج الإنمائي قد اضطر، في إطار الاستجابة للحالة التي تكتنف الموارد، إلى تخفيض كثير من برامجه، مما يتضمن برامجه المتعلقة بالحكم. وبغية الرد على ما وُجه من استفسار، أكد مدير البرنامج المساعدة أن كافة برامج ومشاريع البرنامج الإنمائي توقع من جانب الحكومات.

١٩١ -وذكرت مدير البرنامج المساعدة ومديرة مكتب السياسات الإنمائية، أن البرنامج الإنمائي لم يقم بعد، بصفة عامة، بإقامة الصلة بين القضاء على الفقر والحكم على الصعيد

القطري. ومن الواجب أن يضطلع بمزيد من التعزيز والتحليل، بما في ذلك تدعيم طابع البرامج المواتي للفقراء، مثل مبادرة ٢٠/٢٠. وثمة مجال آخر من مجالات الربط بين القضاء على الفقر والحكم يتمثل في تحقيق اللامركزية. ولاحظت أن هناك حاجة إلى الاضطلاع بمزيد من التحليل للميزانيات المحلية. وهناك مبادرات مفيدة أخرى تتضمن جعل وصول الجمهور إلى المعلومات أكثر يسرا وتعزيز الاتصال بالشبكات على صعيد المعارف من خلال الممارسات المتقاسمة. وذكرت أن تحليل التقرير السنوي الذي يركز على النتائج قد استُخدم في التخطيط فيما يتصل بنقل خبراء السياسات العامة من المقر إلى الميدان، تحقيقا للامركزية. وذكرت مديرة البرنامج المساعدة أن الكثير من النشاط في ميدان حقوق الإنسان قد اضطلع به مؤخرا، ومن ثم، لم يرد في التقرير السنوي الذي يركز على النتائج لعام ١٩٩٩. وقد شجعت حلقات العمل الإقليمية على القيام بمزيد من النشاط على الصعيد القطري مع سائر شركاء الأمم المتحدة، بما في ذلك مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان.

١٩٢ - وقدم مدير مكتب التقييم شكره للوفود إزاء ما عرضته من دعم بشأن منهجية التقرير السنوي الذي يركز على النتائج. وقال إن إشراك مكتب التقييم قد أتاح الفرصة لجعل عملية التقييم عملية ذات قيمة حقيقية في إطار البرنامج الإنمائي، بما في ذلك إدماج نتائج أكثر منهجية. وأضاف أنه من المهم بصفة خاصة أن تهيأ وسيلة لقياس الأنشطة غير المادية. والتقييمات المشتركة، من قبيل التقييمات التي اضطلع بها مع حكومة ألمانيا بشأن تحقيق اللامركزية، كانت نتيجة لزيادة التركيز على الشراكات. والتقييم المشترك قد أيد النتائج المستخلصة من التقييم السنوي الذي يركز على النتائج، التي شددت على ضرورة توثيق الصلة بين القضاء على الفقر وتحقيق اللامركزية.

١٩٣ - وذكر مدير البرنامج المساعد ومدير المكتب الإقليمي لأفريقيا أنه قد اضطلع بتحليل إقليمي بشأن البرامج في أفريقيا، وأن هذا التحليل قد برهن على أن البرنامج الإنمائي يتولى دعم المؤسسات الحكومية الرئيسية والانتخابات بتلك القارة. وأضاف أن البرنامج الإنمائي قد شارك في برامج تثقيف الناخبين بشأن الحكم، مما يتضمن ذلك العنصر الهام المتعلق بالمرأة. وفيما يتصل بتحقيق اللامركزية، اضطلع البرنامج الإنمائي بدور هام في بناء القدرات، حيث أبلغت ٢٩ من البلدان الأفريقية الواقعة جنوبي الصحراء الكبرى، والتي يبلغ عددها ٤٤ بلدا، بأن بناء القدرات يشكل عنصرا من العناصر.

الهدف ٢: القضاء على الفقر وتعزيز سبل العيش المستدامة: الهدف الفرعي ١: تشجيع التنمية التي تركز على مكافحة الفقر والحد من قابلية التأثر بالفقر

١٩٤ -عرض مدير مكتب شؤون التقييم الهدف الفرعي ١ من الهدف ٢ وذكر أن هدف القضاء على الفقر ينال أكبر قدر من الموارد الأساسية (٤٠ في المائة). ومن حيث توزيع الموارد العامة، جاء القضاء على الفقر في المرتبة الثانية (٣٢ في المائة) بعد هدف تهيئة بيئة تمكينية. وهذا الترتيب في الأولويات انعكس في التقارير الرفيعة المستوى التي أرسلتها المكاتب القطرية. وأظهرت النتائج العامة أنه تم إحراز تقدم على الرغم من استمرار وجود تباين بين المناطق، علما بأن منطقة آسيا والمحيط الهادئ حققت أعلى نسبة (٧٤ في المائة). واختلف أيضا عمق التقدم المحرز باختلاف المناطق. وتظهر النتائج أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يركز جهوده على المراحل المتقدمة من تحضير وتنفيذ الخطط التي تتصدى للفقر بدلا من الدعوة لها وأنه تم تقديم بعض الدعم لإعداد ورقات باستراتيجية الحد من الفقر. غير أنه ليس هناك دليل يذكر على إحراز تقدم في مساعدة البلدان لجعل سياساتها للاقتصاد الكلي لصالح الفقراء، على الرغم من تحقيق نجاح محدود بصفة رئيسية في منطقة أمريكا اللاتينية. وتفضي مبادرة ٢٠/٢٠ إلى نتائج محدودة نسبيا، مما يثبت ضرورة تحقيق مزيد من النتائج على مستوى الدعوة لإعادة توزيع النفقات الوطنية والبرهنة على ذلك. وثاني أكبر مجال للدعم المقدم، هو رصد حالة الفقر عند الناس وقلة الدخل. إذ يفيد ٣٤ بلدا أن أحد أهداف التخطيط الوطني للتصدي للفقر يتمثل في تحسين البيانات المتعلقة بالفقر. ويتعين إيلاء اهتمام أكبر لفقر الناس، لا سيما فيما يتصل بوضع المنهجيات لغرض تقييم أثره.

١٩٥ -وأكد أحد الوفود على الدور الرئيسي الذي يؤديه ''تقرير التنمية البشرية'' والتقارير الوطنية للتنمية البشرية لتعزيز الخطط التي تتصدى للفقر. وأبرز كثير من الوفود دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال الدعوة للتصدي للفقر: فالقضاء على الفقر يرتبط بالتنمية الاقتصادية العامة. وطرح استفسار عن المبادرة الخاصة بالاستراتيجيات المتعلقة بالفقر في عملية إعداد تقرير مدير البرنامج.

١٩٦ -وتم بعد ذلك مناقشة النهج المتبع في البرامج التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال سياسات الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي في بلدان البرنامج. وأكد عدة متحدثين على ضرورة ربط الدعم بالأنشطة المضطلع بها على المستوى الكلي وعلى المستوى الجزئي، وسلموا بأن كلا المستويين أساسي. وأكدت بعض الوفود، بعد أن لاحظت ضرورة تكييف البرامج مع الاحتياجات الفردية للبلدان، على فائدة الأنشطة على المستوى الجزئي والأنشطة ذات الأهداف المحددة. وذكر متكلمون آخرون أن التنفيذ على المستوى الجزئي يمكن أن يكون معقدا ويصعب الانتقال في نهاية الأمر إلى مشاريع نظرية.

١٩٧ -وأكد أحد المتكلمين أنه من الناحية العملية سيصعب جعل سياسات الاقتصاد الكلي في صالح الفقراء فالمهم بالنسبة لها استرداد التكاليف المتكبدة بحيث تكون الخدمات أرخص بالنسبة للفقراء. وبقي أن نعرف ما هي التدابير الأخرى التي يمكن أن يقترحها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لكي تجعل الحكومات سياسات الاقتصاد الكلي في صالح الفقراء ومن الممكن أن يجد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أنه أكثر فعالية في حالات التدخل المباشر لصالح الفقراء، وهو الأمر الذي قد لا يكون جزءا من سياسات الاقتصاد الكلي. وفي هذا الصدد، ذكر متحدث آخر أنه من الأهمية بمكان تحليل الدروس المستخلصة على مستوى المجتمعات المحلية للاستفادة منها على مستوى السياسات العامة. ورأى وفد آخر أن خطط التصدي للفقر متصلة، من خلال تنمية الموارد البشرية، بسياسات الاقتصاد الكلي، من حيث أن الموظفين الحكوميين المدربين يواصلون وضع السياسات العامة. وأشير أيضا إلى أن تكييف سياسات الاقتصاد الكلي يمكن أن يستغرق سنوات طويلة.

١٩٨ -واقترح متكلم آخر أن يدرس التقرير السنوي القادم الذي يركز على النتائج والذي يعده مدير البرنامج دور البرنامج في تشكيل سياسات الاقتصاد الكلي من أجل تعزيز أنشطة قطاع الأعمال. ولبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي دور يؤديه في تعزيز سياسات الاقتصاد الكلي التي من شأنها أن تساعد على تهيئة بيئة تساعد على الاستثمار المباشر الأجنبي.

١٩٩ -ويمكن أن تساعد في هذا المجال ورقات استراتيجية الحد من الفقر، ولكن ذلك لن يغير إطار الاقتصاد الكلي وفقا لما ذكره أحد الوفود. وقال متكلم آخر إنه من الأهمية بمكان الحد من عدد الوثائق على المستوى القطري لتخفيف عبء تقديم التقارير الذي تتحمله البلدان المستفيدة من البرنامج. وتم التأكيد على الدور الحيوي الذي يؤديه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الصعيد القطري للقضاء على الفقر، من خلال إبراز الحاجة إلى مواصلة الحوار مع مؤسسات بريتون وودز.

٢٠٠ -وذكر أحد الوفود أنه من غير الضروري إدراج مبادرة ٢٠/٢٠ في تقرير مدير البرنامج، فهي مبادرة طوعية من جانب البلدان المستفيدة من البرنامج. وأشارت عدة فود إلى آثار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على الناس في كثير من المناطق، وفي معرض إشارتها إلى التقدم المحرز في مكافحة الوباء أيدت الاقتراح المقدم لزيادة التأكيد على المبادرة. وأشير إلى أنه لا ذكر للمرأة في الإطار المنقح للنتائج الاستراتيجية، بغض النظر عن إدراج بيانات موزعة بحسب الجنسين. وذكر أحد المتكلمين أن تجاهل المرأة أصبح أمرا اعتياديا وأكد على ضرورة التركيز على المرأة في المشاريع، وفي برامج القضاء على الفقر. وأكد أحد الوفود أنه نظرا لأن هذه البرامج مكلفة يتعين على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن تكون له

توقعات واقعية فيما يتعلق بالدراسات الاستقصائية للتنمية البشرية. واستفسر أحد الوفود عما إذا كان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي اشترك في برامج المنهج القطاعي. واقترح وفدان أن تتضمن تقارير مدير البرنامج تغذية ارتجاعية من حكومات البلدان المستفيدة من البرنامج.

٢٠١ - وأكد المدير المعاون للبرنامج على أنه من الحيوي بالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يحقق نتائج في مجال القضاء على الفقر. ولاحظ أن المناقشة قد تحولت إلى جدال حول ما إذا كان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ينبغي أن يشترك في الأنشطة المضطلع بها على مستوى الاقتصاد الكلي أو الاقتصاد الجزئي، وهو أمر مؤسف لأن هناك مسائل أخرى كثيرة ترد في الهدف الفرعي الذي تم إبرازه. وأكد على أنه يجب تركيز الهدف على أكثر قطاعات السكان ضعفا في برامج القضاء على الفقر. ولا يمكن قياس نجاح هذه البرامج على أساس المؤشرات الإحصائية فحسب بل أيضا من حيث كيفية كبح المستوى العام للفقر. وقال إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يقوم بدور فعال في الاتصال بالحكومات لمعرفة ما إذا كانت الدراسات التي أجريت في مجال سياسات الاقتصاد الكلي في صالح الفقراء. فالتقارير والدراسات الاستقصائية حول موضوع الفقر هامة من حيث أنها تزيد فهم ذلك الموضوع. وعليه، بدأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في اتفاق ابرم مؤخرا تم التوصل إليه مع البنك الدولي، تقديم المساعدة لتحضير ورقات استراتيجية الحد من الفقر على أساس تجريبي. والدور الأساسي الذي قام به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يتمثل في الحرص، من خلال عمله الدعائي، على إنفاذ السياسات التي تناصر الفقراء. وهناك حاجة إلى إطار جيد وسليم للاقتصاد الكلي للعمل على تخفيف وطأة الفقر من خلال النمو والاستثمارات والتوزيع العادل للموارد.

٢٠٢ - وأكد مدير مكتب التقييم على ضرورة الربط بين الأنشطة النظرية والعملية. ولاحظ أن الأنشطة التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال الحماية الاجتماعية تركز على القضاء على الفقر كما فعل مثلا أثناء الأزمة الاقتصادية الآسيوية الأخيرة. وردا على أحد الاستفسارات أشار المدير إلى أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يقدم الدعم للتمويل المتناهي الصغر.

٢٠٣ - وذكرت المديرة المساعدة للبرنامج، ومديرة مكتب السياسات الإنمائية أنه تمخضت عن المبادرة الخاصة بالاستراتيجيات المتعلقة بالفقر المطبقة في أكثر من ١٠٠ بلد دروس تم عرضها في تقرير مدير البرنامج ولا سيما الجانب المتعلق بفقر الناس. وذكرت أنه ستجرى تغييرات في المنهجية المتبعة في تقارير مدير البرنامج لضمان التركيز بصورة كافية على المسائل الجنسانية.

٢٠٤ -وأعرب أحد الوفود عن قلقه لأن تزايد الأنشطة النظرية التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يمكن أن تسبب تداخلا مع عمل مؤسسات بريتون وودز. وفي هذا الصدد، يمكن أن تتعرض للخطر العلاقة المبنية على الثقة مع البلدان المستفيدة من البرنامج.

٢٠٥ -وأكد وفد آخر على أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بحاجة إلى أن ينوع أنشطته النظرية والعملية رهنا بالبلد المعني المستفيد من البرنامج وأن يدرس الدروس المستخلصة.

٢٠٦ -وأوضح المدير المعاون للبرنامج أنه في حين أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يشارك في الأنشطة النظرية، إلا أنه لا يعتزم وقف عمله على مستوى المجتمع المحلي. وفي الفترة التي تذهب فيها الموارد إلى الأنشطة النظرية من الضروري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يحلل طبيعة عمله لكي يكفل جعل أنشطته متساوقة مع السياسة العامة للبلد، وأنها مستدامة، ويستفيد منها عدد كبير من الناس. وردا على أحد الاستفسارات، كرر التأكيد على أن جميع أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تأتي بناء على طلب البلد المستفيد من البرنامج.

٢٠٧ -وأكد أحد الوفود على أهمية دور الأمم المتحدة على الصعيد القطري ولاحظ أن الدول الأعضاء ينبغي أن توفق بين النهج التي تتبعها في مجالس إدارة البنك الدولي ومنظمات الأمم المتحدة. وأكد متحدث آخر على ضرورة قيام البلدان المستفيدة من البرنامج بتعزيز قدرتها على إجراء حوار مع مؤسسات بريتون وودز. ويظل لمنظومة الأمم المتحدة دور حيوي وحاسم تؤديه في تنمية البلدان المستفيدة من البرنامج.

الهدف ٦ - الدعم الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للأمم المتحدة: الهدف الفرعي ١: كفالة الفعالية والتكامل في متابعة المؤتمرات العالمية التي تعقدها الأمم المتحدة في سياق التنمية البشرية المستدامة

٢٠٨ -عرض مدير فريق دعم العمليات الهدف الفرعي ١ من الهدف ٦. وذكر أن هذه الفئة هي من أكثر الفئات التي تم تقديم تقارير فيها مع العلم بأنه تم إحراز تقدم هائل. وتم الاضطلاع بأنشطة لا بأس بها في مجال متابعة المؤتمرات كما أن إصلاح الأمم المتحدة جار بثبات. غير أن التحديات مقبلة ويتعين اتخاذ قرارات صعبة. وفي مجال متابعة المؤتمرات، تم تقديم دعم كبير للتخطيط والرصد، غير أن المعلومات المتعلقة بالأنشطة الملموسة محدودة. وتم اعتماد التقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية على نطاق واسع ويمكن الاستفادة منهما استفادة كبيرة غير أن العمليات التي تتبعها الوكالات لم تتغير كثيرا وحدثت زيادة كبيرة في الأنشطة على صعيد التعاون والتنسيق على المستوى القطري غير أنه ليس هناك ما يدل بشكل كاف على وجود تغيير نوعي. وحققت في المقر مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية تقدما لا بأس به، غير أن الحذر يحول دون إجراء تغييرات جذرية.

وعلى المستوى التالي، من بين المسائل الناشئة، تجاوز عملية التخطيط لغرض متابعة المؤتمرات، وتحسين نوعية التقييمات القطرية المشتركة وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وإعادة ترتيب العمليات، وتعزيز الدور القيادي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٢٠٩ -ووجهت عدة وفود النظر إلى الفقرتين ٣ و ٤ من مقرر المجلس التنفيذي ١٢/٢٠٠٠ عن عملية البرمجة في صندوق الأمم المتحدة للسكان، وأكدت الفقرتان على ضرورة تحقيق مزيد من التساوق والتوحيد للبرنامج والإجراءات البرنامجية لجميع صناديق الأمم المتحدة وبرامجها داخل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وأكد أيضا المقرر على ضرورة أن تقدم هذه الجهود المبذولة في مجال تحقيق التساوق الأساس الذي يعتمد عليه في عملية الرقابة التي يقوم بها كل مجلس إدارة بحيث تكون العملية موضوعية وسريعة ومشتركة. وفي هذا الصدد، تم تقديم الدعم إلى البرامج المشتركة وأشكال أخرى من التعاون بين أعضاء مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي تعزيز التساوق الداخلي بحيث تؤدي العمليات على المستوى القطري وظيفتها وتحقق الأنشطة المتزايدة تقدما نوعيا.

٢١٠ -وأعربت وفود كثيرة عن تأييدها للدور الرائد الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الصعيد القطري، لا سيما فيما يتعلق بنظام المنسقين المقيمين والتقييمات القطرية المشتركة وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وأكد المتكلمون على ضرورة أن تكون أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ذات نوعية عالية وتؤدي إلى نتائج ملموسة. وأبرز أحد الوفود أهمية التقييمات القطرية المشتركة التي تنطوي على إمكانيات هائلة لتعزيز الشراكة على الصعيد القطري. وفي هذا الصدد يمكن بذل مزيد من الجهود لإشراك المنظمات الثنائية في بداية العملية. وعرض أحد الوفود مساعدته للتصدي لمشكلة قلة المهارات اللازمة المشار إليها في الفقرة ٢٣٨ من الوثيقة DP/2000/23/Add.1. والحافز من أجل جعل أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية تؤدي وظيفتها، التي تقع مسؤوليتها على منظومة الأمم المتحدة، هو أن يكون لهذه الأطر تأثير فعال بالنسبة للقضاء على الفقر. وطلب أحد الوفود تقديم اقتراحات محددة لتعزيز دور الأمم المتحدة من خلال حث المنظمات كلها على العمل من أجل تحقيق الأهداف المشتركة.

٢١١ -وأيدت الوفود دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بوصفه رئيسا لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في مساندة البلدان المستفيدة من البرنامج في تنفيذ أهداف المؤتمرات الدولية. ونظرا لأنه تم عقد عدد من هذه المؤتمرات، أكد أحد الوفود على ضرورة جعل النتائج متكاملة بدلا من تجزئتها.

٢١٢ -واقترح مدير فريق دعم العمليات أن تعمل الصناديق والبرامج على جعل المجالس التنفيذية على علم بالبرامج التي تم التخلي عنها نتيجة للتقييم القطري المشترك وإطار عمل

الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وأشار إلى أن لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولصندوق الأمم المتحدة للسكان ولمنظمة الأمم المتحدة للطفولة ميزانيات مختلفة، وهذا من شأنه أن يخلق عقبات أمام تحقيق التساوق بين البرامج. ولاحظ أن بعض النتائج الإيجابية قد تم تحقيقها لا سيما بالنسبة لتحقيق التنسيق بين دورات البرنامج وهو شرط مسبق للبرمجة المشتركة. وإذا ما أخذت منظمات أخرى بالإدارة التي تركز على نتائج يمكن عندئذ إحراز تقدم إضافي من خلال استعمال مؤشرات مشتركة مثلا.

التعليقات الختامية

٢١٣ -أعرب مدير البرنامج عن شكره للوفود على موقفها من التقرير السنوي لمدير البرنامج. وقال إن المستوى الرفيع الذي اتسمت به مناقشة أداء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كان مفيدا للغاية. وأكد أن طبيعة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من حيث أنه برنامج ينصب اهتمامه على البلدان لن تتغير.

٢١٤ -وذكر المدير المعاون ظهور صورة جديدة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بقيادة مدير البرنامج. وتقرير مدير البرنامج السنوي هو بالفعل فصل جديد في تاريخ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. والمنظمة فخورة بأنها أول من جاء بفكرة التقرير السنوي الذي يركز على النتائج في أسرة الأمم المتحدة. غير أنه من المفهوم أنه عمل مستمر وأنه بحاجة إلى تحسين في المنهجية. وبالاستناد إلى المناقشات، يفهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن هناك حاجة إلى إنشاء علاقة أفضل بين الحكم الرشيد والقضاء على الفقر. ومناقشة الأنشطة الجزئية مقابل الأنشطة الكلية كانت مفيدة في تحديد العمل المقبل على مستوى السياسات على الصعيد القطري. وأشير أيضا إلى ضرورة تحقيق مزيد من التقدم في دعم منظومة الأمم المتحدة على الصعيد القطري. ومن الأساسي الحصول على المستوى المطلوب من الموارد كما هو مذكور في مقرر المجلس ٢٣/٩٨.

٢١٥ -واتخذ المجلس التنفيذي المقرر التالي:

١٥/٢٠٠٠ -التقرير السنوي لمدير البرنامج عن عام ١٩٩٩

إن المدير التنفيذي،

١ - **يحيط علما** بالتقرير السنوي لمدير البرنامج (DP/2000/23 و Add.2 و 3) ويطلب إلى مدير البرنامج أن يأخذ في الاعتبار الكامل الآراء التي أعربت عنها الدول الأعضاء في البرنامج في هذا الصدد، ويحيط علما أيضا بالتقرير السنوي الذي يركز على النتائج (DP/2000/23/Add.1 و DP/2000/CRP.10) إلى جانب الآراء المعرب عنها بشأنه؛

٢ - **يثني على** مدير البرنامج وموظفيه للجهود التي بذلوها في إعداد التقرير السنوي الذي يركز على النتائج؛

٣ - **يشجع** تعزيز ومواصلة تحسين عملية إعداد التقرير السنوي الذي يركز على النتائج بوصف ذلك جزءا لا يتجزأ من إطار التمويل المتعدد السنوات، وذلك بالتشاور مع الدول الأعضاء في البرنامج.

٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٠

عاشرا - استراتيجية الاتصالات والدعوة

٢١٦ -أعرب مدير البرنامج وهو يعرض هذا البند عن تحمسه الشخصي للاتصال فيما يتعلق بمسائل التنمية. وأبرز أهمية نشر الأفكار التي من شأنها أن تساعد على تعبئة الموارد وزيادة وعي الجمهور بشأن التعاون في الأمم المتحدة في مجال التنمية. وبمقدور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن ينقل الأفكار بصورة فعالة في مجالات الحكم، وتسخير تكنولوجيا المعلومات لأغراض التنمية، والفجوة بين عمليات الإغاثة وإعادة التعمير، والعولمة مع التركيز على تشجيع صوت بديل لما يستحوذ أكثر من غيره على اهتمام الجمهور.

٢١٧ -وقدم مدير مكتب الاتصالات تقريرا شفويا عن استراتيجية الاتصالات التي يتبعها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وعنوانها ''توضيح الصورة المكونة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: الطريق إلى الأمام''. وذكر أن هدف الاستراتيجية هو تعبئة الدعم السياسي والمالي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وفي هذا الصدد، يتعين توصيل صورة واضحة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تميزه عن المنظمات الأخرى التابعة للأمم المتحدة إلى الجهات التي تدعمه. وأوضح كيف كانت الإدارة الجديدة للبرنامج الإنمائي ملتزمة السنة الماضية بإنجاز أعمالها بامتياز. واستغل أيضا البرنامج الإنمائي التغيرات التي تم إجراؤها في المنظمة فاستفاد من الشبكة العالمية للمعرفة القائمة على الخبرة الميدانية العملية ومن مجموعة كبيرة من الخبراء. وأكد المدير أن الرسالة الأساسية للبرنامج الإنمائي تتمثل في أداء دور حيوي لخفض الفقر بنسبة ٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠١٥. وسوف تحقق المنظمة هذا الهدف من خلال المشورة التي تسديها إلى الحكومات في مجال السياسات العامة وإلى المؤسسات للتصدي للتحديات في مجال التنمية والعمل مع الشركاء على تعبئة المواهب والموارد، والقيام بالدور الترويجي المنوط بها من خلال تقرير التنمية البشرية وغير ذلك من الآليات. وكان البرنامج الإنمائي، بما في ذلك الصناديق المنتسبة له (صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ومتطوعو الأمم المتحدة، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية) هو الوكالة الإنمائية للبلدان النامية. ولهذه الوكالة وجود عالمي ومنذ مدة طويلة في العالم النامي، وتتحمل مسؤوليات تنسيقية متعددة القطاعات فريدة من نوعها. والمسائل الرئيسية التي ستركز عليها استراتيجية الاتصالات هي تسخير تكنولوجيا المعلومات من أجل التنمية، والتجارة المستدامة، ومنع الصراعات، والانتعاش في فترة ما بعد الأزمات، وتقديم المساعدة للحكومات، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وتنسيق عمليات الأمم المتحدة.

٢١٨ -وسيقوم مكتب الاتصالات بتسويق الخطة في المكاتب الإقليمية والمواضيعية والمكاتب القطرية، سعيا للحصول على تأييد واسع. وأطلع المدير المجلس على الهيكل الجديد لمكتب الاتصالات الذي يضم مكتبا إداريا وأقساما تغطي وسائط الإعلام، والمسائل المتعلقة بشبكة الإنترنت/مسائل التحرير، والأحداث الخاصة والمنشورات. ويعتزم مكتب الاتصالات أن يقدم الخدمات إلى المكاتب القطرية التابعة للبرنامج الإنمائي، وإلى المقر عن طريق قسم معزز لوسائط الإعلام في المقر وفي مدن مختارة في الميدان؛ كما يعتزم إنشاء قسم جديد لشبكة الإنترنت يستعرض مختلف المواقع على الشبكة للاستفادة منها في التعريف بأنشطة البرنامج؛ وإنتاج منشورات تركز على مواضيع معينة يسهل الاطلاع عليها؛ والعمل على تشجيع القطاع الخاص على رعاية الأحداث الخاصة التي ينظمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ والتدريب.

٢١٩ -وأثنت جميع الوفود التي تحدثت على النجاح الذي حققه البرنامج الإنمائي في مجال الاتصالات. وقالت إن النتائج الإيجابية لإعادة تنظيم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أدت إلى إنشاء مكتب جديد للاتصالات. وأشير إلى أنه يتعين توفير موارد كافية لكي ينفذ البرنامج الإنمائي مشاريع في مجال استراتيجية الاتصالات.

٢٢٠ -وأكد أحد الوفود على الجهود التي لا تعرف الكلل والتي بذلها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيما يتصل باستراتيجية الاتصالات والدعوة. وأنه من الأساسي الوصول إلى أوسع جمهور ممكن، مع الاعتماد على موظفين مطلعين اطلاعا جيدا يسترشدون في عملهم بسياسات عامة سليمة. وبالإضافة إلى النجاح الذي حققه البرنامج، فإن التحليل القائم على النقد الذاتي للعمل الذي يقوم به البرنامج الإنمائي في مجال الاتصالات سيكون موضع ترحيب في الاجتماعات المقبلة للمجلس.

٢٢١ -وأكد عدة متكلمين على ضرورة وجود علاقات قوية بين استراتيجية الاتصالات والدعوة من ناحية واستراتيجية تعبئة الموارد من ناحية أخرى. ومن الأساسي الاتصال براسمي السياسات الرئيسيين في الحكومات والمجتمع المدني، فضلا عن الجمهور عموما. وإن تقرير التنمية البشرية مثال جيد على الربط بين الاستراتيجيتين من خلال استفادة الجمهور منهما. غير أن هناك حاجة إلى المزيد فيما يتعلق بالجمهور العام، بما في ذلك النشر الواسع النطاق للإنجازات الناجحة، عن طريق سفراء الخير. وقد برهن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على ميزته النسبية وأنشطته ذات القيمة المضافة، بما في ذلك دوره القيادي في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وهناك حاجة ملحة إلى تقرير سنوي مليء بالأمثلة يمكن نشره على نطاق واسع على راسمي السياسات والجمهور العام. وأكدت عدة وفود على دعمها لعقد اجتماع وزاري لمناقشة تمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وذلك في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠.

٢٢٢ -واعترف أحد الوفود بالمنزلة التي يتمتع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيما يتعلق بتقديم ''وجه إنساني'' للعولمة، لا سيما من خلال تقرير التنمية البشرية الذي يصدره.

واعترف أيضا المتحدث بأن منشورات أخرى أصدرها البرنامج الإنمائي عن طريق مكتب الدراسات الإنمائية ساهمت في الحوار الدولي بشأن مسائل التنمية. وإن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منظمة قادرة على المساهمة في المناقشة العالمية بشأن التنمية، لا سيما من خلال ميزاته النسبية المتميزة داخل منظمات الأمم المتحدة الأخرى، على النحو الذي أوضحه مدير البرنامج.

٢٢٣ - وأشار عدة متكلمين إلى تعزيز الجهود المبذولة في مجال الدعوة على الصعيد الوطني التي تمكن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من إبراز وجوده. وأكدت عدة وفود على ضرورة التركيز على الجهود الدعوية للتعريف بالاحتياجات المحددة لكل بلد من خلال مكتبه القطري. ومن الأساسي التعريف على نطاق واسع بالإنجازات الناجحة التي حققها البرنامج. وأكد بعض المتكلمين على ضرورة الاهتمام اهتماما خاصا بأفريقيا من أجل مكافحة الصورة التي تقدمها وسائط الإعلام عن الفقر في هذه القارة. وأعرب عدة متكلمين عن شكرهم لمكتب الاتصالات للدعم القيم الذي قدمه إلى مؤتمر قمة الجنوب لمجموعة الـ ٧٧ المعقود في هافانا في نيسان/أبريل ٢٠٠٠.

٢٢٤ - واعترف أحد الوفود بالمساهمة القيمة المقدمة لنشرة ''الخيارات''، وهي مجلة شهرية يصدرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مخصصة لمسائل التنمية. وطلب المتكلم أيضا معلومات عن المنشورات المطبوعة التي ألغيت.

٢٢٥ - ورحب المتكلمون باستخدام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشكل متزايد شبكة الإنترنت. وأثنت عدة وفود على مساهمة موقع netaid.org في القضاء على الفقر. وطلب أحد الوفود إبقاء المجلس التنفيذي مطلعا على التقدم الذي يحرزه موقع netaid.org على أساس منتظم.

٢٢٦ - وطلب أحد الوفود معلومات عن وضع العلاقة بين مركز الأمم المتحدة للإعلام ومكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في القاهرة. وطلب وفد آخر معلومات معينة عن دور استراتيجية الاتصالات في سياق برنامج الإصلاح الذي وضعه الأمين العام.

٢٢٧ - وأكد مدير الاتصالات على الجهود التي يبذلها المكتب لكفالة وجود ثقافة للاتصالات في كل أنحاء المنظمة. وقال إنه قد أنشئت لجنة منشورات كيما تدير المطبوعات التي يصدرها البرنامج الإنمائي بشكل أكثر فعالية. وإن إعادة تشكيل مكتب الاتصالات ستضمن وجود مراقبة أكبر لمحتوى العمل في مجال الاتصالات والدعوة الذي تقوم به المنظمة. وسوف يتم إصدار تقرير سنوي موضح في المستقبل. وردا على أحد الاستفسارات، ذكر المدير أنه عقدت ندوة بشأن وسائط الإعلام وصورة أفريقيا في أوائل السنة. وظهرت مقالات تعبر عن رأي مدير البرنامج بشأن التنمية في أفريقيا في منشورات بارزة. وردا على استفسار آخر أكد المدير أن دور البرنامج الإنمائي في التنسيق على مستوى الأقطار مسألة رئيسية وأن استراتيجية الاتصالات ستركز على صورة البرنامج الإنمائي داخل منظومة الأمم المتحدة. وستناقش المسألة التي أثيرت بشأن مركز الأمم المتحدة للإعلام في القاهرة على

أساس ثنائي مع الوفد المعني. وأعرب المدير عن شكره لتلك الوفود التي قدمت تعليقات إيجابية عن عمل مكتب الاتصالات وبصفة خاصة عن دوره في تسهيل مؤتمر الجنوب في هافانا في كوبا.

٢٢٨ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير المرحلي الشفوي عن استراتيجية الاتصالات والدعوة.

حادي عشر - متطوعو الأمم المتحدة

٢٢٩ - شدد مدير البرنامج، في ملاحظاته الافتتاحية، على أن برنامج متطوعي الأمم المتحدة قد اضطلع، من خلال تعبئة متطوعي البرنامج، بدور حيوي في دعم برامج منظومة الأمم المتحدة ككل وأنشطتها وأصبح يُشكل الآن جزءا أصيلا في جميع العمليات الرئيسية التي تضطلع بها الأمم المتحدة. وأشار مدير البرنامج كذلك إلى ما تكتسبه إسهامات المتطوعين من أهمية في مجال التعاون من أجل التنمية وفي إقامة مجتمعات أكثر تماسكا. وهنأ المنسقة التنفيذية على قيادتها وعلى تعزيز برنامج متطوعي الأمم المتحدة، وفي الختام، أشار مدير البرنامج إلى أن الدور الذي يقوم به برنامج متطوعي الأمم المتحدة في دائرة الأمم المتحدة لتكنولوجيا المعلومات وفي الاحتفال بإعلان عام ٢٠٠١ السنة الدولية للمتطوعين سيتيح للبرنامج فرصة سانحة لتعزيز صورته لدى الجمهور وزيادة تأثيره داخل منظومة الأمم المتحدة.

٢٣٠ - وعند تقديم تقرير مدير البرنامج عن برنامج متطوعي الأمم المتحدة، أشارت المنسقة التنفيذية للبرنامج إلى أن برنامج المتطوعين ظل يتوسع، خلال فترة السنتين الماضية، سواء من حيث عدد المتطوعين العاملين أو نطاق الأنشطة المنفذة. ومن أبرز السمات ازدياد المشاركة في عمليات المساندة الانتخابية وفي العمليات الإنسانية، والدور الذي يضطلع به البرنامج في سد الفجوة الناجمة عن الانتقال من الإغاثة إلى التنمية وتوسيع نطاق قاعدة شراكات المنظمة مع المؤسسات المتعددة الأطراف والإقليمية والوطنية. وألمحت المنسقة التنفيذية إلى الفجوة الرقمية، فأبلغت المجلس بأن البرنامج يوفر الآن الربط بين المتطوعين الميدانيين والمتطوعين عبر الاتصال المباشر. واستجابة للطلب الذي قدمه الأمين العام للأمم المتحدة، يتصدر البرنامج أيضا جهودا تضامنية لإنشاء فريق من المتطوعين في مجال التكنولوجيا الرائدة (UNITeS) سيقوم بمهمة ربط السكان على النطاق العالمي من خلال قاعدة معرفية مشتركة.

٢٣١ - وبصدد ما تقدم ذكره، لوحظ أن عددا لم يسبق له مثيل بلغ ٣٨٣ ٤ متطوعا في عام ١٩٩٩، يمثلون ما يفوق ١٤٠ جنسية ويعملون في بلدان عديدة، قد اضطلع بما مجموعه ٧٥٥ ٤ مهمة. وتعبر هذه الأرقام عن تنامي الطلب على الخدمات التي يُقدمها برنامج المتطوعين وعن طابع العالمية الذي يتسم به في إتاحة قناة يُسهم من خلالها مواطنو جميع البلدان في نقل المهارات وتبادلها داخل المناطق وفيما بينها.

٢٣٢ -وأعربت المنسقة التنفيذية عن غبطتها لأن مجال التركيز الذي حُدد للسنة الدولية للمتطوعين لعام ٢٠٠١ يتيح للبرنامج فرصة فريدة للدعوة للتطوع وزيادة الاعتراف بإسهامه المميز في تحقيق التماسك الاجتماعي والرفاه الاقتصادي وإبراز أهمية ما يمثله المتطوعون من قوة جماعية عالمية على الصعد المحلية والوطنية والدولية. ووفقا لذلك، ظل البرنامج يعكف على الاستفادة من الشبكات الموجودة وعلى إنشاء شبكات جديدة بالدعوة إلى أشكال من التطوع تتميز بقدر أكبر من التنظيم وبتقديم الدعم لإجراء البحوث في مجال التقييم النوعي للتطوع. واختتمت المنسقة التنفيذية حديثها بتوجيه الدعوة إلى المجلس التنفيذي لتنظيم نشاط خاص بالتطوع أثناء دورته السنوية التي ستعقد في عام ٢٠٠١.

٢٣٣ -وأعربت الوفود عن تقديرها للمحتوى العام الذي ورد في التقرير، وأشارت، على وجه الخصوص، إلى ما اتسم به من شفافية وما أبداه من اهتمام بإبراز المكاسب التي حققتها الإسهامات التطوعية لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة، وبعرض تصور البرنامج وتوجهاته الاستراتيجية. وأشارت الوفود كذلك باعتماد إطار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للنتائج الاستراتيجية بوصفه الوسيلة الكفيلة بعرض واستعراض المجالات التي يُساهم فيها برنامج متطوعي الأمم المتحدة ومتطوعو الأمم المتحدة والمحصلات والنتائج التي يُشاركون في تحقيقها.

٢٣٤ -وهنأت الوفود البرنامج على ما حققه من نمو متواصل خلال فترة السنتين وعلى الاحتفاظ بقدرته على استجابته وجدواه في بيئة سمتها التغير. وأشادت وفود عديدة إشادة كبيرة باتباع نهج الأفرقة المختلطة الذي يجمع بين الدراية الفنية والمعارف التي يتمتع بها متطوعو الأمم المتحدة الدوليون والوطنيون، وباتساع نطاق النهج الوطني لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة بحسبانه وسيلة فعالة لبناء القدرات الوطنية والإسهام في نتائج التنمية المستدامة. وأعادت عدة وفود من البلدان المستفيدة من البرنامج التأكيد كذلك على أهمية برنامج متطوعي الأمم المتحدة كوسيلة يُتاح من خلالها لمواطني بلدانهم العمل ضمن متطوعي الأمم المتحدة وأن يقوموا من ثم بتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتبادل المعارف والدراية الفنية.

٢٣٥ -وأشار وفدان إلى أن نسبة الإناث إلى الذكور في العدد الكلي من متطوعي الأمم المتحدة العاملين قد تراجعت تراجعا طفيفا رغم ازدياد العدد المطلق من الإناث المتطوعات. وردا على ذلك، أعادت المنسقة التنفيذية التأكيد على التزام برنامج متطوعي الأمم المتحدة بأن تبلغ نسبة الإناث إلى الذكور ما بين ٤٠ إلى ٦٠ و ٦٠ إلى ٤٠ في المائة، وطمأنت الوفود على أن جهود التوظيف الخاصة ستستمر، ولا سيما في عمليات الطوارئ والعمليات الإنسانية والانتخابية.

٢٣٦ -وفي إطار استعراض نطاق الآليات التي يقدمها البرنامج في الوقت الراهن، أعربت وفود عديدة عن دعمها لآلية التطوع عبر الاتصال المباشر التي أنشأها البرنامج وأثنت عليه

لإتاحة فرص جديدة لعدد كبير من الأفراد لتبادل مهاراتهم. وأوصت بعض الوفود كذلك بزيادة الاستفادة من آليتي موارد الأمم المتحدة الاستشارية الدولية القصيرة الأجل ونقل المعرفة عن طريق الرعايا المغتربين. وأعرب أحد الوفود عن تقديره لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة لاتخاذه مبادرة تتيح للموظفين المؤهلين الذين لديهم خبرة عملية أقل أن يعملوا كمتطوعين متدربين. وأقرت المنسقة التنفيذية بوجود حاجة لتعزيز وخلق فرص جديدة للأشخاص الأصغر سنا للتطوع، وأعربت عن أملها في أن يدعم أعضاء المجلس التنفيذي أيضا البرامج التي تتيح للمتطوعين المتدربين من بلدان الجنوب الفرص نفسها.

٢٣٧ -ونوهت وفود كثيرة بالأشواط التي قُطعت في توسيع نطاق شراكات البرنامج وفي تحقيق التفاعل مع برامج المنظمات الأخرى. وفي هذا الصدد، أشار أحد الوفود إلى الدعم المقدم لمشروع تعميم المنظور الجنساني التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة، بوصفه مثالا طيبا لتكامل الأدوار والفوائد المستمدة من الشراكات المعقودة بين منظمات الأمم المتحدة. وأعربت وفود أخرى عن تقديرها لما يبذله برنامج متطوعي الأمم المتحدة من جهود منسقة لإقامة ائتلافات مع المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني. وأعرب أحد الوفود عن رضائه العميق عن الشراكة المستمرة في إطار برنامج الخوذ البيض.

٢٣٨ -وحظيت أهمية برنامج متطوعي الأمم المتحدة باعتراف واسع النطاق في دعم أنشطة منظومة الأمم المتحدة في طائفة شتى من الأنشطة. وأكدت عدة وفود موافقتها على ازدياد مشاركة متطوعي الأمم المتحدة في العمليات الانتخابية والإنسانية وفي جهود بناء السلام. وفي ذلك السياق، أبرزت بعض الوفود من البلدان المستفيدة من البرنامج الذي عانى من الكوارث الطبيعية، الدور المحوري الذي اضطلع به برنامج متطوعي الأمم المتحدة عُقَيْبَ تلك الكوارث وأثناء مرحلة الانتقال من التعمير إلى التنمية. ولفت أحد الوفود الانتباه إلى المبادرة التي اتخذها برنامج متطوعي الأمم المتحدة لتعميق الوعي بالمسائل الأمنية بين المتطوعين وحض على تعزيز تلك الجهود. وأعرب وفد آخر عن تقديره للدور المميز الذي يضطلع به متطوعو الأمم المتحدة، على مستوى المجتمعات المحلية، في المشاريع الرامية إلى تحسين البيئة المؤاتية وإلى استئصال الفقر، وأشار إلى الدور المكمل الذي يمكن أن يضطلع به متطوعو الأمم المتحدة الذين يعملون على مستوى المجتمعات المحلية في دعم أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الرئيسية. وأشار أحد الوفود إلى أن حكومة بلده تُشجع المهام القصيرة الأجل الأكثر تركيزا ورأى أنه من المجدي أن يقوم برنامج متطوعي الأمم المتحدة، بصفة عامة، باستعراض عدد من المجالات التي ينشط فيها في الوقت الراهن. وردا على ذلك، أشارت المنسقة التنفيذية إلى أن البرنامج، قد ركز فعلا، في إطار برمجته الفعالة، على الأنشطة التنفيذية التي يبدو أن مساهمة البرنامج تحقق فيها مكسب إضافية ذات تأثير مهم بصفة خاصة. وأضافت أنه ينبغي أن ينظر إلى طائفة الأنشطة التي يُشارك فيها البرنامج في إطار

مشاركته، بوصفه جهاز الأمم المتحدة في مجال التطوع، في برامج أكثر من ثلاثين وكالة من وكالات الأمم المتحدة لكل منها ولايتها الخاصة بها.

٢٣٩ -وشددت عدة وفود على ازدياد أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عملية التنمية وعلى الحاجة لسد الفجوة الرقمية التي تمثل تحديا عالميا. وأشارت بعض الوفود إلى أن برنامج عمل هافانا الذي اعتمده مؤتمر قمة الجنوب لمجموعة الـ ٧٧ (هافانا، ١٠-١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٠) قد حث على تعزيز تنفيذ برنامج متطوعي الأمم المتحدة، وإلى أن الأمن العام قد عيَّن البرنامج الوكالة الرائدة لتنسيق أنشطة التكنولوجيا الرائدة (UNITeS). وفي ذلك الصدد، يمكن للبرنامج أن يضطلع بدور بالغ الأهمية في تيسير نقل تكنولوجيا المعلومات بين البلدان.

٢٤٠ -وفي إطار استعراض حالة الاشتراكات المقررة في صندوق التبرعات الخاص لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة، أشار أحد الوفود إلى احتياج البرنامج لتلقي الدعم المالي المؤكد ودعا المانحين الآخرين إلى المساهمة فيه على أساس منتظم. وردا على سؤال يتعلق بالرصيد من الموارد، أحاط البرنامج المجلس التنفيذي علما بأن صندوق التبرعات الخاص يعمل فقط على أساس التمويل الكامل وفقا للنظام المالي؛ مما يعني أن جميع الاشتراكات المقررة ينبغي أن ترد وتسجل نقدا قبل قطع الالتزامات المقبلة. وفي هذا السياق ومع مراعاة الالتزامات الحالية في شكل مشروعات تحت الموافقة عليها ومشروعات محكمة تنتظر الموافقة، فليس هناك سوى رصيد ضئيل متاح للبرمجة الفورية وللمحافظة على احتياطي التشغيل.

٢٤١ -وردا على سؤال، قدم برنامج متطوعي الأمم المتحدة معلومات عن اجتماع عُقد في الآونة الأخيرة في نيويورك مع اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية. وقد دعت اللجنة، في إطار التحضيرات لزيارة إلى كوسوفو، إلى عقد اجتماع لتتزود بالمعلومات وتتبادل الآراء بشأن اشتراك برنامج متطوعي الأمم المتحدة ومتطوعي الأمم المتحدة على نطاق واسع في عمليات الأمم المتحدة الواسعة النطاق لحفظ السلام. وكانت حصيلة الاجتماع مشجعة جدا حيث أن اللجنة ألمت إلماما عميقا بدور برنامج متطوعي الأمم المتحدة وبتطلعاته، بما في ذلك الخصائص التي تتجاوز تحقيق فعالية التكاليف. وظلت ردود الفعل إزاء الزيارة التي ستقوم بها اللجنة في وقت لاحق إلى كوسوفو وعن استعراض اشتراك برنامج متطوعي الأمم المتحدة ومتطوعي الأمم المتحدة تتسم بقدر كبير من الإيجابية.

٢٤٢ -وأيدت وفود كثيرة وجهة النظر القائلة بأن الأعمال التطوعية وسيلة رئيسية من وسائل التعاون من أجل التنمية وأعربت عن تقديرها لمساهمات متطوعي الأمم المتحدة. وذكر أحد الوفود أن تفاني متطوعي الأمم المتحدة جدير بالاحترام، وأشار وفد آخر إلى أن التزام المتطوعين يُحدث تأثيرا مضاعفا وأنه كثيرا ما يؤدي إلى إنشاء أو تعزيز ثقافة التطوع. ولاحظت وفود أخرى الدور المهم الذي يقوم به المتطوعون في بناء التضامن والثقة والمعاملة بالمثل بين الشعوب.

٢٤٣ - وحظيت الإنجازات التي تحققت خلال فترة السنتين بتقدير واسع النطاق اعترافا بما تستحقه مساهمات المتطوعين من إشادة. وتمت الإشارة إلى أن تشجيع التطوع بغية إقامة تضامن عالمي يحظى بمشروعية خاصة في سياق ازدياد العولمة. وحظي برنامج متطوعي الأمم المتحدة، بوصفه مركز التنسيق للسنة الدولية للمتطوعين لعام ٢٠٠١، بالإشادة لما قدمه من دعم إلى البلدان التي تُكوِّن لجانا وطنية وفي إعداد مشروعات وطنية للمتطوعين ولدوره في جمع ممثلين من الشمال والجنوب. وفي هذا الصدد، أشاد وفدان بدور برنامج متطوعي الأمم المتحدة في تيسير عقد الحلقة الدراسية لتشجيع التطوع ودور الدولة، التي عقدتها حكومة هولندا وشارك فيها ممثلون لـ ٢٣ بلدا من جميع المناطق. ولقي اقتراح المنسقة التنفيذية بعقد دورة استثنائية عن التطوع، أثناء الدورة السنوية التي ستعقد في عام ٢٠٠١، تأييدا تاما، وأشار أحد الوفود إلى أن ذلك سيصادف الذكرى الثلاثين لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة. واستشرافا للعام المقبل وردا على مخاوف أبداها أحد الوفود، أكدت المنسقة التنفيذية للوفود، أن الأنشطة المضطلع بها في إطار السنة الدولية للمتطوعين لعام ٢٠٠١ ستظل تمول من الموارد غير الأساسية. وأضافت أن السنة الدولية ينبغي ألا يُنظر إليها بوصفها مناسبة ''للاسترخاء''، بل باعتبارها حافزا للأعمال التي يقوم بها برنامج متطوعي الأمم المتحدة في تشجيع التطوع وتحقيق الاعتراف بمكانته وتيسيره.

٢٤٤ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر التالي:

٢٠٠٠/١٤ - متطوعو الأمم المتحدة

إن المجلس التنفيذي،

١ - **يحيط علما مع التقدير** بتقرير مدير البرنامج بشأن أنشطة برنامج متطوعي الأمم المتحدة خلال فترة السنتين ١٩٩٨/١٩٩٩ (DP/2000/24) والنمو الكبير الذي تحقق خلال تلك الفترة؛

٢ - **يُرحب** باستخدام إطار النتائج الاستراتيجي للبرنامج الإنمائي، بما في ذلك الطريقة التي يشمل بها دعم متطوعي الأمم المتحدة لمنظومة الأمم المتحدة ككل؛

٣ - **يؤكد من جديد** أهمية برنامج متطوعي الأمم المتحدة وكذلك قيمته المضافة على الصعد العالمي والإقليمي والوطني، بما في ذلك تخفيف وطأة الفقر، والدعم الانتخابي وتعزيز التعاون بين الجنوب والجنوب؛

٤ - **يرحب** بمساهمة برنامج متطوعي الأمم المتحدة في بناء القدرات الوطنية والتنمية المستدامة، وذلك بوجه خاص من خلال توسيع نطاق تعبئة متطوعي الأمم المتحدة الوطنيين؛

٥ - **يُدعم** دور التواصل الهام الذي يمكن أن يقوم به متطوعو الأمم المتحدة في التحول من طور المساعدة الإنسانية إلى إعادة البناء والإصلاح وإلى التنمية المستدامة الطويلة الأجل؛

٦ - **يُقرر** أن يكون موضوع الحدث الاستثنائي في دورته السنوية لعام ٢٠٠١ التطوع في إطار السنة الدولية للمتطوعين والذكرى الثلاثين لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة.

٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٠

ثاني عشر – أطر التعاون القطري والمسائل ذات الصلة

٢٤٥ – عرض مدير البرنامج المعاون أطر التعاون القطري الثانية لكل من أذربيجان (DP/CCF/AZE/2) وإيران (جمهورية – الإسلامية) (DP/CCF/IRA/2) وتركمانستان (DP/CCF/TUK/2) ورمانيا (DP/CCF/ROM/2) وتمديدات أطر التعاون القطري الأولى لكل من الأرجنتين (DP/CCF/ARC/1/EXTENSION 1) وأوروغواي (DP/CCF/URU/1/EXTENSION 1) والبرازيل (DP/CCF/BRA/1/EXTENSION 1) وشيلي (DP/CCF/CHI/1/EXTENSION/1).

٢٤٦ – وشملت الأطر البلدان التي تمر بمرحلة التحول والانتقال في مجال الاقتصاد والتزمت بعملية إحلال الديمقراطية وإجراء الإصلاح. والموضوع المشترك بين جميع الأطر الأربعة هو الحكم، ويشمل هذا الموضوع جميع البرامج التي تبرز الصلات الفعلية بين السياسات القطرية والأنشطة التنفيذية العملية.

٢٤٧ – ويركز إطار التعاون القطري لأذربيجان على ازدياد الجهود المبذولة لتخفيف وطأة الفقر في القطاع غير النفطي من الاقتصاد وعلى تقديم المساعدة في مجال التعمير بعد انتهاء الصراع وإعادة إدماج اللاجئين والمشردين داخليا. وتتضمن النتائج المتوخى تحقيقها تحسين الاتصالات بين الدولة والمجتمع المدني وتعزيز البرلمان وتهيئة بيئة مؤاتية للإنتاج الخاص الصغير النطاق ودعم إصلاح القطاع العام وبناء قدرات صندوق الدولة للعمالة وصندوق الدولة للنفط.

٢٤٨ – ومن المجالات الرئيسية التي يركز عليها إطار التعاون القطري لجمهورية إيران الإسلامية تحقيق زيادة في النمو الاقتصادي. وسيعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع الحكومة على وضع سياسات ترمي إلى توزيع الموارد بطريقة رشيدة وإلى تنويع الاقتصاد والحد من الاختلالات الاقتصادية. وسيقدم البرنامج الإنمائي دعمه أيضا لاستراتيجية الحد من الفقر التي تركز اهتمامها على سياسات النمو الموجهة لمنفعة الفقراء ولخلق فرص العمل في أشد المقاطعات فقرا. وفي مجال الحكم، ستعد جامعة طهران، في إطار مبادرة حقوق الإنسان وإنشاء مركز معلومات عن حقوق المرأة، برنامجا دراسيا لنيل درجة جامعية في حقوق الإنسان. وستعزز مبادرة أخرى توفير الخدمات العامة وإتاحة فرص أوسع للجمهور للحصول على معلومات عن المهام التي تقوم بها الحكومة وعن الخدمات التي تقدمها. وقد قدم البرنامج الإنمائي، بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة، المساعدة لإعداد التقرير الوطني الأول عن التنمية البشرية لجمهورية إيران الإسلامية من خلال مساندة برنامج الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي، كما شجع الحوار بين الحكومة والمجتمع بصفة عامة.

٢٤٩ – وسيركز إطار التعاون القطري لرومانيا على الحكم وتخفيف وطأة الفقر – وسيمكن نظام الإنذار المبكر من تحديد العوامل التي قد تعرقل استمرار التوجه نحو اتباع سياسات وإقامة نظم حديثة ديمقراطية موجهة نحو السوق ومن التنبيه إلى هذه العوامل. وسيدعم

البرنامج الإنمائي العمالة كذلك من خلال خطط الائتمان المتناهي الصغر وإقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص. وقد طلبت الحكومة تقديم الدعم لها لتعزيز قدراتها على إعمال اتفاقيات تغير المناخ والتنوع البيولوجي.

٢٥٠ -وينسجم إطار التعاون القطري لتركمانستان مع البرنامج الوطني لهذا البلد حتى ٢٠١٠ الذي يركز على إحداث تغييرات اقتصادية هيكلية وتحسين استخدام الموارد المالية والبشرية والبيئية. وسيسهم البرنامج الإنمائي، من خلال إطار التعاون القطري، في تحرير الاقتصاد وتوسيع نطاق المشاركة في تحقيق النمو الاقتصادي وفي تحقيق وطأة الفقر. وسيوجه دعم البرنامج الإنمائي لتعزيز القدرات الوطنية، وبصفة خاصة من خلال وضع الأطر القانونية الملائمة وإعداد وثائق السياسة العامة وتوفير التدريب وتطوير النظم وإدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٢٥١ -وقد وافق مدير البرنامج على تمديدات أطر التعاون القطري لكل من الأرجنتين وأوروغواي وشيلي عملا بتشريعات المجلس التنفيذي. وقد اضطر نقص الموارد البرنامج الإنمائي إلى تمديد هدف تخصيص الموارد من الأموال الأساسية لمدة عام آخر بالنسبة للبرازيل، مما يمكن هذا البلد من التكيف مع الدورة البرنامجية لوكالات الأمم المتحدة الأخرى. وعلى نحو ما أعلن في دورات المجلس التنفيذي السابقة، قرر البرنامج الإنمائي تمديد التوزيع لمدة ثلاث سنوات لسنة رابعة في ضوء صعاب التمويل. ومن غير المنتظر حدوث تغييرات كبيرة في أهداف البرامج.

٢٥٢ -ووافق المجلس التنفيذي على أطر التعاون القطري الثانية لكل من أذربيجان (DP/CCF/AZE/2) وتركمانستان (DP/CCF/TUK/2) وجمهورية إيران الإسلامية (DP/CCF/IRA/2) ورومانيا (DP/CCF/ROM/2).

٢٥٣ -ووافق المجلس التنفيذي على التمديد الأول لإطار التعاون القطري للبرازيل (DP/CCF/BRA/1/EXTENSION 1).

٢٥٤ -وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتمديدات الأولى لأطر التعاون القطري الأولى لكل من الأرجنتين (DP/CCF/ARG/1/EXTENSION 1) وأوروغواي (DP/CCF/URU/1/EXTENSION 1) وشيلي (DP/CCF/CHI/1/EXTENSION 1).

٢٥٥ -وأبرز عدة متكلمين أهمية المقرر ١٢/٢٠٠٠، المؤرخ ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، بشأن عملية البرمجة في صندوق الأمم المتحدة للسكان، وأشاروا إلى أن ذلك المقرر قد طلب من الصندوق أن يقترح على أعضاء مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية الآخرين إنشاء فريق عامل بغية وضع عملية موحدة للموافقة على البرامج. وشدد المقرر كذلك على ما يوليه المجلس التنفيذي من أهمية لضرورة زيادة درجة المواءمة والتوحيد في البرامج وإجراءات البرمجة لجميع صناديق الأمم المتحدة وبرامجها التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ولضرورة زيادة تنسيق الجهود بغية وضع الأسس الكفيلة باضطلاع المجالس التنفيذية المعنية بمهمة الرقابة الموضوعية المشتركة في الوقت المناسب. وطلب إلى مدير البرنامج أن يدعم المبادرة المقترحة.

٢٥٦ - وشدد أحد الوفود على أهمية أن تظل أنشطة البرنامج الإنمائي محصورة في نطاق الولايات التي منحها إياه المجلس التنفيذي، بما في ذلك ما يتعلق بالبرامج التي تمولها الحكومات وبالأنشطة الممولة من الموارد غير الأساسية.

٢٥٧ - وأشار ممثل جمهورية إيران الإسلامية إلى أن التقرير الوطني الأول لهذا البلد عن التنمية البشرية قد صدر منذ وقت قريب بمساندة من البرنامج الإنمائي. وأظهر التقرير حدوث تحسينات في جمهورية إيران الإسلامية لا من حيث مستويات الدخل والصحة فحسب بل في استدامة البرامج أيضا. وارتفعت القيم في مؤشر التنمية البشرية بين عامي ١٩٦٠ و ١٩٩٥ عندما تحول البلد من بلد منخفض الدخل إلى بلد متوسط الدخل. ويمثل الانخفاض العام في مستوى الفقر البشري أهم الإنجازات التي حققها هذا البلد في مجال التنمية البشرية. وقد ضمنت نتائج استعراض إطار التعاون القطري الأول في إعداد إطار التعاون القطري الثاني.

٢٥٨ - وأشادت عدة وفود بمختلف جوانب أطر التعاون القطري التي عرضت ومن بينها، على سبيل المثال، مجالات تركيز إطار التعاون القطري لأذربيجان وتبسيطه والتركيز على الإدارة وخلق فرص العمل في إطار التعاون القطري لجمهورية إيران الإسلامية. وأشاد أحد الوفود ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تركمانستان وأشار إلى الإدارة الممتازة من قبل الممثل المقيم. وطلبت معلومات إضافية عن التعاون مع المانحين الآخرين بشأن جمهورية إيران الإسلامية وتركمانستان. واقترح أحد الوفود أن يتضمن إطار التعاون القطري الثاني لشيلي، الذي يجري إعداده في الوقت الراهن، تقليل مجالات الأنشطة من ثلاثة مجالات إلى مجالين، مما يعزز درجة تركيز البرنامج.

٢٥٩ - وأحاط مدير البرنامج المعاون علما بطلب دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمقرر ١٢/٢٠٠٠ بشأن عملية البرمجة في صندوق الأمم المتحدة للسكان.

٢٦٠ - وشددت الموظفة المسؤولة في المكتب الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة على أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يتجه نحو الأنشطة المرتبطة بشكل أكبر بالحكم والأنشطة الأكثر تركيزا في أذربيجان. وأشارت أيضا إلى أن البرنامج الإنمائي يتعاون مع عدة شركاء في أنشطة التعمير وإعادة البناء، من بينهم البنك الدولي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وقد حدد إطار التعاون القطري لأذربيجان المجالات التي سيعمل فيها البرنامج الإنمائي بالمجالات غير النفطية مثل تخفيف وطأة الفقر وخلق فرص العمل.

٢٦١ - وأشار نائب مدير المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إلى أن البرنامج في شيلي يتسم بالتركيز، إذ يخصص ثلثه للحكم وثلثاه لاستئصال الفقر. ويتضمن البرنامج أيضا مكونا بيئيا محدودا.

٢٦٢ - ورحب رئيس فريق دعم العمليات بالمقترحات المتعلقة بالأعمال التي سيضطلع بها في المستقبل في مضمار المواءمة مع الأعضاء الآخرين في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية.

ثالث عشر - مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

٢٦٣ -أشار مدير البرنامج في ملاحظاته التمهيدية إلى التقدم الواسع النطاق الذي أحرزه مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع منذ عام ١٩٩٥ عندما تحول إلى وكالة تنفيذية مستقلة تخدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من الشركاء. واستدرك قائلا إنه يتعين على المكتب، من أجل الحفاظ على هذا الزخم، أن يتصدى لعدد من التحديات، بما في ذلك مواصلة تنويع مصادر دخله، والإبقاء على إجمالي النفقات الإدارية ضمن حدود الإيرادات المتاحة، والقيام ضمن الإطار الزمني المتوخى بتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن تقييم العلاقة بين البرنامج الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. وأكد أنه لا بد للجنة التنسيق الإداري أن توسع من نطاق الإرشاد الذي توفره للمكتب وتجعله أقرب إلى الطابع الاستراتيجي.

٢٦٤ -وفي البيان الاستهلالي، أبرز المدير التنفيذي للمكتب عدة جوانب شملتها النظرة التي قدمها التقرير السنوي (DP/2000/25) للخمس سنوات الماضية؛ وأطلع المجلس التنفيذي على آخر التطورات المتعلقة بمتابعة بعض التوصيات التي تمخض عنها تقييم العلاقة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (DP/2000/13)؛ وأبلغ المجلس بالتقدم المحرز في مسألة تفويض السلطة إلى المكتب في المسائل المتعلقة بالموظفين؛ وأشار إلى استمرار التقيد بمبدأ التمويل الذاتي في أثناء فترة السنتين ١٩٩٨ - ١٩٩٩؛ وقدم معلومات إضافية عن نفقات النقل.

٢٦٥ -وأعربت وفود عديدة عن تقديرها للملاحظات التمهيدية التي أدلى بها مدير البرنامج والمدير التنفيذي، وللتقرير السنوي. واعترفت عدة وفود بالعمل الفني الهام الذي يضطلع به المكتب، الذي وصفه أحد المتكلمين بأنه عملية حيوية ومبتكرة ذات قدرة فريدة في منظومة الأمم المتحدة، وربما في جميع أنحاء العالم، وأن إنشاء المكتب قد غرس عنصرا من المنافسة داخل النظام يعد بتحقيق مزيد من الكفاءة في تنفيذ الخدمات. وأدلى كثير من الوفود بتعليقات إيجابية على مختلف إنجازات المكتب، بما في ذلك: (أ) زيادة حجم الأنشطة وتنوع قاعدة العملاء، ولا سيما منظمات الأمم المتحدة بخلاف البرنامج الإنمائي؛ (ب) إحراز النجاح في اتباع نهج يستند إلى النمو المنظم، الأمر الذي يتجلى في اقتراب الأداء المالي لعام ١٩٩٩ بشدة من الإسقاطات الواردة في خطة أعمال الخدمات، وحافظة المشاريع، والأهداف المتعلقة بالإيرادات؛ (ج) استمرار الالتزام بمبدأ التمويل الذاتي للنفقات المتكررة؛ (د) الإبقاء على المعدل العام في حدود تقل عن ٧ في المائة؛ (هـ) وضع منهجية تنفيذية للعمل في حالات الصراع وما بعد انتهاء الصراع؛ (و) تقديم الدعم فيما يتعلق بالنقل والإمداد

والإدارة إلى إحدى البعثات السياسية للأمم المتحدة، لتمكينها من التركيز على أعمالها الفنية، الأمر الذي يشكل آلية أوصي بتنفيذها كنموذج يمكن استخدامه مع بلدان أخرى؛ (ز) الاضطلاع بمبادرة تنظيم المؤتمر المعنون الأمم المتحدة والأعمال التجارية: شراكة للألفية الجديدة.

٢٦٦ -وذكرت ثمانية وفود أنه من المهم بالنسبة لها أن يصبح التقرير أقرب إلى الطابع التحليلي وأن يشتمل، في جملة أمور، على مزيد من المعلومات بشأن أنشطة المكتب ومنهجياته والمشاكل التي يواجهها وأمثلة على النجاح الذي أحرزه. وطلب خمسة عشر ممثلا تفسيرا إضافيا لتجاوز التكاليف المحددة للمقر، وأشار عدة متكلمين إلى أنه يلزم في هذه الحالات زيادة التقيد بإجراء مشاورات مع المجلس في الوقت المناسب، بوسائل من أمثلتها عقد اجتماعات غير رسمية أو توجيه الرسائل فيما بين الدورات. وأشار أحد المتكلمين إلى أنه لا ينبغي استرداد تكاليف النقل عن طريق زيادة التكاليف العامة. وفضلا عن ذلك، سألت وفود عديدة عن التقدم الذي أحرز في توضيح أدوار كل من البرنامج الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. كما التمست معلومات إضافية في العديد من المجالات الأخرى، وهي: عملية تحديد الرسوم التي يفرضها المكتب؛ وإعادة احتياطي التشغيل إلى المستوى المطلوب؛ والأثر المترتب على المشاكل المتعلقة بنظام المعلومات الإدارية المتكامل والخطوات المتخذة لمعالجة هذه المشاكل؛ والارتفاع الظاهر في مستوى الاعتماد على البرنامج الإنمائي؛ ونتائج الاستعراض الفني لعام ١٩٩٩؛ والطرق المتبعة في الوقت الراهن للتعاون مع المؤسسات والهيئات الأخرى في مجالي حفظ السلام والبيئة. كما أثيرت تساؤلات بشأن ثلاث مسائل تتصل بالموارد البشرية: (أ) الوقت الذي يستغرقه تنفيذ مقرر المجلس التنفيذي بشأن تفويض السلطة فيما يتعلق بالموظفين؛ (ب) اشتراك المجلس في اتخاذ القرار المتعلق برفع رتبة وظيفتين من الفئة ف-٥ إلى الفئة مد-١، الأمر الذي يعتبره البعض تدخلا في تفاصيل الإدارة؛ (ج) الخطوات المتخذة لتحسين المعدلات الراكدة المنخفضة (١٨ في المائة) لتعيين موظفات المشاريع، ونسبة المستشارات اللاتي يستعين بهن المكتب.

٢٦٧ -ولدى تناول شواغل واستفسارات المجلس، قدم المدير التنفيذي صورة للمكتب بوصفه منظمة خدمية ذات ولاية إدارية، تختلف عن الولاية الفنية لعملائها. وقال إن لهذا أثره على الإبلاغ الذي يضطلع به المكتب، بالنظر إلى أن المعلومات الكمية تشكل وسيلة هامة لبيان الطلب؛ وذكر أنه سيجري إدراج مزيد من المعلومات التحليلية حسب الاقتضاء. ومضى المدير التنفيذي يقول إنه يتعذر على المكتب، بوصفه منظمة تعتمد تماما على الطلب، أن يتنبأ بحجم أو طابع أعماله التي تتجاوز عملية الشراء وتتوقف على احتياجات العملاء. واستدرك قائلا إن المكتب يتبع معيارا واحدا لتحديد الرسوم وإن لم تكن لديه معدلات

موحدة للتكاليف الإدارية؛ فالميزانية يجري تحديدها بعد تحليل المهام ومناقشة تقسيم العمل مع العميل. وأضاف أن ثمة ضغطا مستمرا من جانب قوى السوق والموظفين الداخليين من أجل احتواء التكاليف (على سبيل المثال، من خلال الأخذ بنظام مصرفي إلكتروني يعتمد على الشبكة العالمية) وكفالة توفير مقابل لقاء الأموال المدفوعة. ونتيجة للالتزام بمبدأ التمويل الذاتي وبإجراءات الميزنة، فإن الموظفين لا يضمنون وظائفهم إلا إذا كان كل فرد يدر ما يكفي لدفع الرواتب. ولكن المدير التنفيذي أشار إلى أن بعض الوظائف مصنفة في رتبة أدنى من رتبة الوظائف المماثلة لها في أجزاء أخرى من منظومة الأمم المتحدة، مما يشير إلى ضرورة اتباع معايير موحدة لتصنيف الوظائف على صعيد المنظومة.

٢٦٨ -وتعليقا على تنويع مصادر دخل المكتب، أكد المدير التنفيذي أهمية التمييز بين الموارد المتأتية من البرنامج الإنمائي ذاته التي يتصرف فيها المكتب، والموارد التي تأتي عن طريق البرنامج الإنمائي من مختلف المنظمات لتمكينها من الحصول على خدمات المكتب. وأضاف المدير التنفيذي أن الموارد التي قُدمت في عام ١٩٩٨ من مختلف المنظمات كانت تشكل ٢٨ في المائة من الموارد التي حصل عليها المكتب من البرنامج الإنمائي؛ وارتفعت هذه النسبة إلى ٤٣ في المائة في الستة أشهر الأولى من عام ٢٠٠٠.

٢٦٩ -وذكر المدير التنفيذي أن الإبلاغ عن كل مبلغ تم تكبده فيما يتصل بنقل المقر، سواء كانت هذه الصلة مباشرة أو غير مباشرة (على سبيل المثال نفقات الارتقاء بنظام الاتصالات السلكية واللاسلكية الذي كان تأخيره سيؤدي إلى زيادة التكاليف) ربما كان مغالى فيه. وأوضح أن المكتب يلتزم بالممارسة الحالية المتبعة في الشراء على الصعيد الدولي، وكذلك في المؤسسات المالية الدولية، وهي عدم الرجوع فيما يتصل بمبالغ العقود التي لا تتجاوز ١٠ في المائة من المستوى المعتمد إلى السلطة التي تصدر الإذن. وبدوره أحاط المدير التنفيذي علما بأنه كان من الممكن إجراء مشاورات غير رسمية. وأضاف أنه من المنتظر تغذية احتياطي التشغيل بحلول عام ٢٠٠٣ عن طريق تحقيق وفورات في التكلفة بدلا من زيادة مستويات الرسوم.

٢٧٠ -وعقب الإشارة إلى الالتزام الذي سبق التعهد به أمام المجلس بتنفيذ جميع التوصيات المنطبقة على مكتب خدمات المشاريع، والواردة في تقرير تقييم العلاقة بين المكتب والبرنامج الإنمائي، بغض النظر عما يقرره الفريق العامل المشترك بين مكتب خدمات المشاريع والبرنامج الإنمائي فيما يتعلق بالتوصيات غير الموجهة تحديدا إلى المكتب، عرض المدير التنفيذي آخر التطورات المتعلقة بحالة العديد من التوصيات الموجهة تحديدا إلى المكتب. كما أوضح أنه يجري التماس موافقة المجلس على رفع رتبة وظيفتين إلى الرتبة مد - ١، وذلك

بالنظر إلى احتفاظ المجلس بسلطة الموافقة على الوظائف الجديدة المنشأة برتبة مد - ١ وما فوقها. وأشار المدير التنفيذي إلى أن هاتين الوظيفتين جديدتان ناشئتان عن الاستعراض الفني، وأن تكلفتهما الإضافية ستبلغ ٠٠٠ ١٠ دولار في السنة لكل وظيفة. وأوضح أيضا أن التأخير في تفويض السلطة في مسائل الموظفين يعزى إلى أمور تتصل بالتفويض الفرعي، وهو مسألة فنية وإن كان لها أهميتها بالنظر إلى أن المكتب يعمل في مراكز عمل كثيرة ليس للبرنامج الإنمائي وجود فيها.

٢٧١ - وقدم المدير المساعد للاتصالات الخارجية والعلاقات مع الأمم المتحدة تقريرا عن التقدم الذي أحرزه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيما يتعلق بالامتثال لتوجيه الأمين العام بشأن تحقيق المساواة في توزيع الجنسين بحيث تصل نسبة كل منهما إلى ٥٠ في المائة في غضون السنوات الخمس المقبلة. وذكر المدير المساعد أنه لا توجد في المقر غير وظيفتين من الرتب العليا، مما يفقد الإحصاءات الجنسانية معناها. وقد ارتفع عدد النساء التي يشغلن وظائف من الرتبة مد-١ من النسبة التي كان عليها منذ ثلاث سنوات وهي ٨ في المائة إلى نسبته اليوم البالغة ١٩ في المائة، في حين ارتفع في هذه الفترة عدد النساء في الرتبة ف-٥ إلى ٣٣ في المائة ومن الرتبة ف-٤ إلى ٣٩ في المائة. أما عدد موظفي المشاريع، وهم الخبراء والاستشاريون الدوليون الذين يستعين بهم المكتب للعمل في المشاريع، فقد انخفض بالمعدلات المطلقة في السنوات الثلاث الأخيرة، وصاحب هذا انخفاض مقابل في نسبة الإناث. واستدرك يقول إن القرار النهائي فيما يتعلق بالاستعانة بهؤلاء الموظفين يصدر عن العميل والحكومة المعنية، استنادا إلى توصية من المكتب، مما يجعل متابعة التوصيات العامة المتعلقة بنوع الجنس أمرا شديد الصعوبة في بعض الأحيان. كما أنه ليس من السهل زيادة عدد موظفات المشاريع في البلدان التي خرجت لتوها من حالة صراع وتعكف على تنفيذ عملية لإقرار السلام، وذلك بسبب عزوف بعض النساء عن الالتحاق بوظائف تقترن بمشاكل أمنية. ولكن المكتب تمكن من الاحتفاظ بالموظفات العاملات في برنامج المكتب في أفغانستان، على سبيل المثال، رغم الصعوبات التي نشأت مؤخرا، وأشار إلى قرب إصدار سياسة جنسانية تشمل عمليات المكتب.

٢٧٢ - وأعرب المدير التنفيذي عن شكره لأحد الوفود على الاقتراح الذي قدمه بخصوص زيادة التعاون. وأعلن أيضا أن المكتب سوف يعتمد معيارا مستقلا للنوعية أو ميثاقا للخدمة من أجل ضمان نوعية الخدمات، والوقت اللازم لتنفيذها، وتكاليفها وما إلى ذلك؛ كما أعلن أن المكتب يلتزم بمعايير المسؤولية الاجتماعية والمساءلة الاجتماعية؛ وأنه سوف يكمل مفهوم الشراكة الجديد الذي بدأ في الأخذ به مع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني.

٢٧٣ - وأفاد مدير شعبة شؤون الأمم المتحدة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأن تقييم العلاقة بين البرنامج والمكتب قد هيأ الفرصة لإيجاد منبر لإقامة حوار استباقي على صعيد العمل بين المؤسستين. وتمثل ورقة الاجتماع DP/2000/CRP.8، التي عرضت على المجلس في دورته العادية الثانية لعام ٢٠٠٠، النتاج الأول لفرقة العمل المنشأة في أواخر شهر آذار/مارس لاستعراض التوصيات وكيفية تنفيذها. وسيعرض على المجلس في دورته العادية الثالثة التي تعقد في شهر أيلول/سبتمبر تقرير مرحلي عن متابعة التوصيات (DP/2000/35). وقد عزا المدير طول المدة التي استغرقتها مسألة تفويض السلطة في مسائل الموظفين إلى علاقة التكافل التي استمرت لفترة طويلة بين البرنامج والمكتب في مجال الموارد البشرية، قائلا إن تفويض السلطة سيكون حقيقة واقعة يجري الإبلاغ عنها في الوثيقة (DP/2000/35). كما ذكر أن البرنامج الإنمائي يرى أن البرنامج والمكتب يكمل أحدهما الآخر فيما يضطلعان به من أدوار لا توجد بينهما منافسة، وأن البرنامج يعتزم أن يكون من المستهلكين لخدمات المكتب في جميع مجالات الأنشطة، سواء جاء تمويلها عن طريق الصناديق الاستئمانية أو الموارد العادية أو تقاسم التكاليف.

٢٧٤ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر التالي:

٢٠٠٠/١٦ - التقرير السنوي للمدير التنفيذي بشأن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

إن المجلس التنفيذي،

١ - **يحيط علما** بتقرير المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (DP/2000/25)، بما في ذلك العمل وفقا لمبدأ التمويل الذاتي فيما يتعلق بالنفقات الإدارية؛

٢ - **يؤكد من جديد** أهمية المتابعة الفعالة للتقرير المتعلق بتقييم العلاقة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ويطلب تقديم تقرير مرحلي إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الثالثة لعام ٢٠٠٠ بشأن تنفيذ التوصيات الواردة في التقييم؛

٣ - **يطلب** إلى لجنة التنسيق الإداري أن تعجل بتقديم المساعدة إلى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وإلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتغلب على الصعوبات المبينة في الفقرات من ٤٨ إلى ٥٠ في الوثيقة (DP/2000/25)؛

٤ - **يلاحظ** أنه تم سحب مبلغ قدره ١٣,٨ مليون دولار من احتياطي التشغيل لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في عام ١٩٩٩ وذلك لتغطية جزء من النفقات غير المتكررة؛

٥ - **يلاحظ مع القلق** أن تكاليف نقل مقر مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ارتفعت من ٨,٥ ملايين دولار إلى ١٤ مليون دولار ويطلب إلى المدير التنفيذي أن يبلغ المجلس التنفيذي بانتظام بالتوقيت والوسائل اللازمة لإعادة بناء احتياطي التشغيل؛

٦ - **يطلب** إلى المدير التنفيذي أن يقدم في الدورة العادية الثالثة لعام ٢٠٠٠ تقريرا عن الخطوات المتخذة من أجل تنفيذ المقرر ١٧/٩٩ المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ وأن يقدم إلى الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠١ تقريرا مفصلا عن الخطوات المتخذة من أجل تنفيذ تفويض سلطة شؤون الموظفين؛

٧ - **يطلب أيضا** إلى المدير التنفيذي أن يقدم في الدورة العادية الثالثة لعام ٢٠٠٠، مقترحا جديدا مشفوعا بمبررات، وذلك فيما يتعلق برفع مستوى الوظيفتين الحاليتين من رتبة ف - ٥ إلى رتبة مد - ١؛ وأن يقدم أيضا تقريرا يستعرض فيه الإجراءات الحالية المتعلقة بالموافقة على إنشاء الوظائف في الرتبة مد - ١ المبينة في مقرر المجلس التنفيذي ٣٢/٩٤ المؤرخ ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، وذلك بهدف تحقيق ممارسة أكثر اتساقا مع إنشاء الوظائف في جميع الرتب بما في ذلك الرتبة ف - ٥.

٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٠

رابع عشر – مسائل أخرى: الزيارات الميدانية

مالي/موريتانيا

٢٧٥ –عرضت السيدة لويز برينكر (الدانمرك)، المقررة، التقرير المتعلق بالزيارة الميدانية التي تم الاضطلاع بها إلى مالي وموريتانيا (DP/2000/CRP.11 و Corr.1)، مشيرة إلى أن جميع المشاركين قد أسهموا في هذا التقرير. ومضت تقول إن البعثة قد أحرزت نجاحا كبيرا، كما أدت إلى زيادة فهم الأعمال التي اضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان على الصعيد القطري. وأعربت عن الامتنان للحكومتين ولممثلي البرنامج المقيمين وممثلي الصندوق القطريين والموظفين التابعين لهما في كلا البلدين بسبب تهيئة الفرصة لإتمام هذه الزيارة. وذكرت أن الفريق قد تمكن سواء عن طريق الاجتماعات أو الزيارات التي تمت للمشاريع من تكوين صورة واضحة عن أنشطة البرنامج والصندوق. وأضافت أن الفريق ينظر إلى هذه الأنشطة في ضوء تمشيها مع إطار التعاون القطري ومع البرنامج القطري، وكذلك في ضوء تمشيها، في حالة البرنامج الإنمائي، مع التوجه الجديد الذي أعرب عنه مدير البرنامج في خطط أعماله المستهدفة للفترة ٢٠٠٠–٢٠٠٣. وقامت السيدة برينكر باستعراض النتائج والتوصيات الواردة في الوثيقةDP/2000/CRP.11.

٢٧٦ –وأعربت منسقة الفريق، صاحبة السعادة السيدة ناعومي اسبينوزا – مدريد (هندوراس) عن الامتنان للفريق، والممثلين المقيمين، والممثلين القطريين، والموظفين التابعين لهم، والأمانة، للإسهام الذي قدموه فيما يتعلق بهذه الزيارة الميدانية. وأوضحت أن الفريق كان مقدرا للظروف الشاقة التي يواجهها الموظفون في مالي وموريتانيا.

٢٧٧ –وأعرب الممثل الدائم لمالي لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف عن شكره للمجلس التنفيذي وعن تأييده للملاحظات الاستهلالية وللتقرير. وأكد متانة العلاقات بين حكومته وبين البرنامج الإنمائي وصندوق السكان، مشيرا إلى أن أنشطة هاتين المنظمتين تتمشى مع البرنامج الوطني للقضاء على الفقر.

٢٧٨ –وأعرب الممثل الدائم لموريتانيا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف عن تحفظات بشأن عدة إشارات وردت في [الفقرات ٢٥، و ٢٦، و ٢٩، و ٤٣ من] الوثيقة DP/2000/CRP.11. فأشار على وجه التحديد إلى الفقرة ٢٥ التي جاء بها أن موريتانيا ”متأثرة بكل من الثقافة العربية والأفريقية في حين أنها لا تنتمي إلى أي منهما“، قائلا إن بلده ينتمي إلى كلتا الثقافتين، ومن ثم، فهو يشكل مهمة ذات طابع خاص بالنسبة لأعمال البرنامج والصندوق. وفيما يتعلق بالفقرة ٢٦، أشار إلى أن الرقم الممثل للنمو السكاني ينبغي أن يكون ٢,٩٣ في المائة، بدلا من ٢,٧ في المائة. أما الفقرة ٢٩، فذكر أنها ينبغي أن تشير

إلى مفوض حقوق الإنسان والتخفيف من وطأة الفقر والإدماج الاجتماعي، وليس المفوض السامي للقضاء على الفقر، وحقوق الإنسان، والإدماج. وقد تم تعديل هذه الإشارات وإدراجها في الوثيقة DP/2000/CRP.11/Corr.1. وأشار إلى أن البرنامج والصندوق على حد سواء يواجهان حالة حرجة فيما يتعلق بالموارد، الأمر الذي يشكل عاملا مؤثرا على تنفيذ البرامج في بلده. وقال إن أنشطة البرنامج في مجال القضاء على الفقر ترتبط ارتباطا وثيقا ببرنامج موريتانيا الوطني للقضاء على الفقر للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١. وأعرب عن الأمل في أن يمكن، مع تنفيذ المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، توفير قدر إضافي من التمويل اللازم لأعمال القضاء على الفقر. وأكد أهمية العمل الجاري في الوقت الراهن من أجل الأخذ باللامركزية وتوفير الدعم الحكومي للمجتمعات المحلية. كما أكد الأهمية البالغة للعمل الذي يضطلع به البرنامج لبناء القدرات فيما يتعلق بشبكة الإنترنت.

٢٧٩ -وأكد أحد المندوبين الذين شاركوا في الزيارة الميدانية أهمية الزيارات الميدانية التي يوفدها المجلس التنفيذي وضرورة تخصيص وقت كاف لمناقشة التقارير الناشئة عن هذه الزيارات. وإيضاحا لبعض النقاط التي أثيرت، أكد المتكلم ضرورة الإسراع بخطى عملية التنسيق على الصعيد القطري. فقد بدا للفريق أن تباين مستويات الأخذ باللامركزية في وكالات الأمم المتحدة قد جعل من الصعب تحقيق الاتساق البرنامجي، وهو مسألة يمكن توجيه انتباه المجلس الاقتصادي والاجتماعي إليها. وأضاف أن الدور الذي يضطلع به مكتب مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في دعم أعمال المنسق المقيم هو من المسائل الأخرى المتصلة بالتنسيق التي نشأت في سياق الزيارة الميدانية، وهو مسألة التمس لها الفريق مزيدا من الإيضاح. ومضى يقول إن الفريق قد لاحظ أيضا عدم وجود تعارض على الصعيد القطري بين العمل الذي يضطلع به البرنامج الإنمائي فيما يتعلق بوضع السياسات وبين عمله التنفيذي، إذ أن أنشطة البرنامج الإنمائي تحددها البلدان نفسها. وأكد أن الزيارات الميدانية تفيد كثيرا في توفير أمثلة ملموسة على المسائل قيد المناقشة في المجلس التنفيذي.

٢٨٠ -وأعرب أحد الوفود عن دعمه للأعمال التي تجري في كلا البلدين من أجل تعزيز المجتمعات المحلية، وإن اقتصرت الاستفادة من المساعدة المقدمة من البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان فيما يبدو على مجتمعات معينة. وأضاف أن بعض المشروعات المحددة يحتاج تنفيذها إلى عدة سنوات، وأنه ينبغي وقف المشاريع ذات الأجل المحدود. كما ينبغي السعي إلى إيجاد طرق مبتكرة لتوسيع نطاق القدرات المحلية، بالنظر إلى أن بعض المشاريع يجري تنفيذها على مسافة بعيدة من العاصمتين.

٢٨١ -والتمس أحد الوفود معلومات إضافية عن العلاقة بين منظومة الأمم المتحدة والبنك الدولي في مالي وموريتانيا، ولا سيما مقارنة بالحالة القائمة في كمبوديا، والوارد وصفها في التقرير المتعلق بالزيارة الميدانية التي أجريت لهذا البلد (DP/2000/CRP.12). وأجابت السيدة برينكر أن الفريق قد وجد تعاونا طيبا بين البنك الدولي ونظام المنسق المقيم في كل من مالي وموريتانيا.

كمبوديا

٢٨٢ -عرضت السيدة ساره ماكنتوش (المملكة المتحدة) المقررة، التقرير المتعلق بالزيارة الميدانية التي تمت إلى كمبوديا (DP/2000/CRP.12). وأشارت إلى وجود نوعين من التحول في كمبوديا، أحدهما هو التحول من حالة الطوارئ إلى التنمية، أما الآخر فهو التحول من اقتصاد يعتمد على التخطيط المركزي إلى اقتصاد للسوق. وذكرت أن كمبوديا ما زالت واحدة من أفقر البلدان في العالم. وأضافت أن تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩ يحدد رقما قياسيا للتنمية البشرية في كمبوديا قدره ٠,٥١٤، مما يضعها في المرتبة ١٣٧ من بين ١٧٥ دولة. وتبلغ المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة لكمبوديا ٥٠٠ مليون دولار سنويا، أي ما يعادل تقريبا إجمالي الميزانية الوطنية. وفي عام ١٩٩٩، كانت الأمم المتحدة هي أكبر الجهات المانحة المتعددة الأطراف التي تقدم المساعدة لكمبوديا، إذ تبلغ الحصة التي تساهم بها ٢٣ في المائة من إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية. كما أنه يجري أيضا توجيه ٢٥ في المائة من الأموال المقدمة من الجهات المانحة الثنائية عن طريق الأمم المتحدة. وأشارت إلى ارتفاع مستوى الثقة وحسن النية الذي يسود العلاقة القائمة بين الأمم المتحدة والحكومة، ولا سيما فيما يتعلق بالعمل على بلوغ أهداف التنمية الدولية. وأشارت إلى أن الحكومة ملتزمة بصفة خاصة ببناء القدرات البشرية، باعتبار ذلك إحدى الأولويات الإنمائية، وإلى أن ثمة أمثلة كثيرة ملحوظة في مجالات التحول إلى اللامركزية، وإصلاح القطاع العام، والتخطيط الإنمائي، والمسائل المتصلة بالمجتمع المدني. وأوضحت أن التحول إلى اللامركزية والتنمية الريفية من المجالات التي شهدت نجاحا شاملا. وأشارت إلى أن صندوق الأمم المتحدة للسكان قد أثبت وجوده في كمبوديا بوصفه مركز التنسيق الدولي للمسائل المتصلة بالسكان والصحة الإنجابية، كما أنه وضع محور تركيز استراتيجي مناسب لأعماله. وذكرت أن الفريق قد لاحظ مع القلق ضآلة مشاركة ممثل البنك الدولي في التنسيق بين الجهات المانحة في كمبوديا. وقد أُوصي بتحسين العلاقات بين البنك الدولي والبرنامج الإنمائي على صعيد المقر كوسيلة لتحسين العلاقات على المستوى القطري. وأعربت عن رغبة الفريق في توجيه الشكر إلى حكومة كمبوديا، والممثل المقيم للبرنامج الإنمائي، والممثل القطري لصندوق الأمم المتحدة للسكان، وللموظفين التابعين لهما في كمبوديا ولأمين المجلس التنفيذي على جميع ما اتخذوه من ترتيبات لإكرام وفادة الفريق وإنجاح زيارته.

٢٨٣ -وأكدت منسقة الفريق، السيدة جانا سيمونوف (الجمهورية التشيكية) حماس كمبوديا لبناء مجتمع أفضل وتحقيق الرخاء بعد عقود من الصراع المسلح. وذكرت أن أهداف المشاريع محددة تحديدا جيدا ومتفقة مع ولايات البرنامج الإنمائي وصندوق السكان. وأضافت أن أكثر ما يثير الإعجاب هو تأثير المشاريع على السياسات والنهج العامة التي تتبعها الحكومة، ولا سيما فيما يتعلق بالمشاريع الجارية في مجال التحول إلى اللامركزية، والتعداد السكاني، والبيئة وكذلك فيما يتصل بمشروع التعميم الكامل لاستخدام الرفالات في سيهانوكفيل. وأشارت إلى أن عدد المشاريع آخذ في الانخفاض في كمبوديا نتيجة لزيادة التركيز وانخفاض الموارد. وقالت إنه في حين لم يجر بحث مسألة البرمجة المشتركة بعد، فإن هناك مشاريع تعاونية قامت أكثر من وكالة بوضعها وتنفيذها. وأشارت إلى أنه سيكون من المفيد تعزيز التعاون بين منظومة الأمم المتحدة والبنك الدولي.

٢٨٤ -وأثنى أحد الممثلين الذي شاركوا في الزيارة على الأعمال التي تضطلع بها كلتا المنظمتين من أجل تعزيز الإدارة العامة وتحديثها. وأعرب عن الأسف للانخفاض الذي طرأ على الموارد لما له من تأثير على تقليص بعض مشاريع التحديث أو إلغائها. وأشار إلى نجاح كمبوديا في اجتذاب الموارد من مصادر غير أساسية من أجل أنشطة إزالة الألغام ومساعدة العملية الانتخابية.

٢٨٥ -وأكد ممثل آخر شارك في الزيارة الميدانية وجود نقص في الموارد البشرية في كمبوديا، مما أدى إلى انخفاض القدرة على التنفيذ الوطني. وذكر أنه يلزم على وجه السرعة توجيه انتباه الأمم المتحدة إلى مجال الموارد البشرية. وأضاف أنه يمكن تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، ولا سيما من خلال انضمام كمبوديا مؤخرا لعضوية رابطة أمم جنوب شرقي آسيا. وأعرب عن أمله في أن تتحسن حالة الموارد في كل من البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

٢٨٦ -وأعرب أحد المتكلمين عن الأسف بسبب عدم تمكن الفريق من زيارة مركز الأعمال المتعلقة بالألغام في كمبوديا، بالنظر إلى الشواغل الموجودة لدى بعض الجهات المانحة فيما يتعلق بأعمال المركز. وأشار إلى أنه قد تبين من مراجعة أجريت للحسابات أنه لا يجري إساءة استعمال للأموال المقدمة من الأمم المتحدة. واستدرك قائلا إنه لا تزال ثمة شواغل بشأن إدارة المركز. وأوضح أنه ستعقد مناقشة أخرى بشأن هذه المسألة بصفة ثنائية مع المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ.

٢٨٧ -ووجه المدير المعاون الشكر إلى الأفرقة على النوعية الرفيعة التي اتسمت بها تقاريرها، مشيرا إلى الاستفادة التي تحققت نتيجة للتغذية الارتجاعية المقدمة. وأكد أنه سيجري النظر بصورة جدية في جميع ما ورد في التقارير من تعليقات فيما يتصل بإدارة البرامج.

٢٨٨ -وذكر رئيس فرع المجلس التنفيذي، صندوق الأمم المتحدة للسكان، أن التوصيات الواردة في التقرير توضع في الاعتبار بصورة جدية للغاية، وأنه ستجري بالفعل مراعاتها عند وضع البرامج القطرية المقبلة في البلدان التي تمت زيارتها.

٢٨٩ -وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقريرين المتعلقين بالزيارات الميدانية إلى مالي وموريتانيا (DP/2000/CRP.11 و Corr.1) وإلى كمبوديا (DP/2000/CRP.12).

٢٩٠ -واختتم المجلس التنفيذي أعماله باتخاذ المقرر التالي:

١٧/٢٠٠٠ - استعراض عام للمقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ٢٠٠٠

إن المجلس التنفيذي،

يشير إلى أنه خلال الدورة السنوية لعام ٢٠٠٠:

البند ١

المسائل التنظيمية

أقر جدول الأعمال وخطة العمل للدورة السنوية لعام ٢٠٠٠ (DP/2000/L.3) بصيغتها المنقحة شفويا؛

اعتمد تقرير الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٠ (DP/2000/20)؛

وافق على الجدول التالي لمواعيد دورات المجلس التنفيذي في عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١:

الدورة العادية الثالثة لعام ٢٠٠٠: ٢٥ - ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠*

الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠١: ٢٩ كانون الثاني/يناير - ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠١

الدورة السنوية لعام ٢٠٠١: ١١ - ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠١ (نيويورك)

الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠١: ١٠ - ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١*

أقر خطة عمل دورة المجلس التنفيذي العادية الثالثة لعام ٢٠٠٠، الواردة في مرفق هذا المقرر؛

* رهنا بموافقة لجنة المؤتمرات.

عقد حدثا استثنائيا لصندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن ''الصحة الإنجابية للمراهقين'' في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٠؛

عقد حدثا استثنائيا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن ''المساهمة في النقاش بشأن الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية والدور الرئيسي للشراكات'' في ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٠؛

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ٢
تقرير المديرة التنفيذية لعام ١٩٩٩

أحاط علما بتقرير المديرة التنفيذية DP/FPA/2000/8 (Part I، و Part I//Add.1 و Part II و Corr. 1 و Part III) مشفوعا بالتعليقات التي أبديت بشأنه؛

البند ٣
المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد مرور خمس سنوات على انعقاده

اتخذ المقرر ٢٠٠٠/١١ المؤرخ ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ بشأن الاتجاهات البرنامجية المستقبلية لصندوق الأمم المتحدة للسكان في ضوء نتائج المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد مرور ٥ سنوات على انعقاده؛

البند ٤
التقييم

أحاط علما بالتقرير الدوري بشأن الأنشطة التقييمية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/2000/10)؛

البند ٥
استراتيجية الإعلام والاتصال

أحاط علما بالتقرير الشفوي بشأن تنفيذ استراتيجية الإعلام والاتصال لصندوق الأمم المتحدة للسكان؛

البند ٦
عملية البرمجة لصندوق الأمم المتحدة للسكان

اتخذ المقرر ٢٠٠٠/١٢ المؤرخ ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ بشأن عملية البرمجة لصندوق الأمم المتحدة للسكان؛

البند ٧

تقديم المساعدة في حالات الطوارئ

اتخذ المقرر ١٣/٢٠٠٠ المؤرخ ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ بشأن تأمين خدمات الصحة الإنجابية في حالات الطوارئ؛

الجزء المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ٨

مراجعة الحسابات والرقابة الداخليتان

أحاط علما بالتقارير عن أنشطة مراجعة الحسابات والرقابة الداخليتين في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (DP/2000/21)، وفي صندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/2000/13) وفي مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (DP/2000/25/Add.1)؛

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

البند ٩

التقرير السنوي لمدير البرنامج لعام ١٩٩٧، بما في ذلك التقرير السنوي الذي يركز على النتائج

اتخذ المقرر ١٥/٢٠٠٠ المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ بشأن التقرير السنوي لمدير البرنامج لعام ١٩٩٩؛

البند ١٠

استراتيجية الاتصال والدعوة

أحاط علما بالتقرير الشفوي بشأن استراتيجية البرنامج الإنمائي المشتركة في مجال الاتصال والدعوة؛

البند ١١

متطوعو الأمم المتحدة

اتخذ المقرر ١٤/٢٠٠٠ المؤرخ ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ بشأن متطوعي الأمم المتحدة؛

البند ١٢
أطر التعاون القطري والمسائل ذات الصلة

وافق على أطر التعاون القطري التالية:

إطار التعاون القطري الثاني لأذربيجان	DP/CCF/AZE/2
إطار التعاون القطري الثاني لجمهورية إيران الإسلامية	DP/CCF/IRA/2
إطار التعاون القطري الثاني لرومانيا	DP/CCF/ROM/2
إطار التعاون القطري الثاني لتركمانستان	DP/CCF/TUK/2

وافق على التمديد التالي في إطار التعاون القطري الأول:

التمديد الأول لإطار التعاون القطري الأول للبرازيل DP/CCF/BRA/1/EXTENSION.I

أحاط علما بالتمديدات التالية لأطر التعاون القطري:

التمديد الأول لإطار التعاون القطري الأول للأرجنتين DP/CCF/ARG/1/EXTENSION.I

التمديد الأول لإطار التعاون القطري الأول لشيلي DP/CCF/CHI/1/EXTENSION.I

التمديد الأول لإطار التعاون القطري الأول لأوروغواي DP/CCF/URU/1/EXTENSION.I

البند ١٣
مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

اتخذ المقرر ١٦/٢٠٠٠ المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ بشأن التقرير السنوي للمدير التنفيذي لعام ١٩٩٩؛

أحاط علما بتقرير المدير التنفيذي بشأن الاستعراض المستكمل لتنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات (DP/2000/26)؛

البند ١٤
مسائل أخرى

أحاط علما بالتقرير المتعلق بالزيارة الميدانية إلى كل من مالي وموريتانيا (DP/2000/CRP.11 و Corr.1)؛

أحاط علما بالتقرير المتعلق بالزيارة الميدانية إلى كمبوديا (DP/2000/CRP.12).

٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٠

خطة العمل المؤقتة
المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان
الدورة العادية الثالثة لعام ٢٠٠٠

(٢٥-٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠)

اليوم/التاريخ	الوقت	البند	الموضوع
الاثنين، ٢٥ أيلول/سبتمبر	صباحا	١	المسائل التنظيمية: جدول الأعمال وخطة العمل؛ تقرير الدورة السنوية لعام ٢٠٠٠؛ قائمة البنود التي سيتناولها المجلس التنفيذي في عام ٢٠٠١
			الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان
		٢	نظام تخصيص الموارد
	بعد الظهر	٢	نظام تخصيص الموارد (تابع)
الثلاثاء، ٢٦ أيلول/سبتمبر	صباحا	٣	الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة
	بعد الظهر	٤	البرنامج الاستشاري التقني
		٥	البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة
الأربعاء، ٢٧ أيلول/سبتمبر	صباحا		**الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي**
		٦	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع
	بعد الظهر	٧	الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة
الخميس، ٢٨ أيلول/سبتمبر	صباحا	٧	الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة (تابع)
	بعد الظهر	٨	التقييم
الجمعة، ٢٩ أيلول/سبتمبر	صباحا	٩	أطر التعاون القطري والمسائل ذات الصلة
	بعد الظهر	١٠	التعاون التقني فيما بين البلدان النامية
			المقررات المعلقة
		١١	مسائل أخرى
		١	المسائل التنظيمية

الجزء الرابع
الدورة العادية الثالثة

المعقودة في مقر الأمم المتحدة في الفترة ٢٥-٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠

أولا - المسائل التنظيمية

١ - افتتح الدورة الرئيس، سعادة السيد فلاديمير غالوشكا (الجمهورية التشيكية)، وأشار إلى الالتزام المتجدد بدور الأمم المتحدة في التعاون الإنمائي الذي اتضح بجلاء في مؤتمر قمة الألفية وفي الاجتماع الوزاري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠). وأعاد تأكيد البيان الذي أدلى به في ختام الاجتماع الوزاري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بأن المجلس التنفيذي سيناقش كيف يمكنه اتخاذ إجراء بشأن البيانات التي ألقيت هناك، ولا سيما البناء على الزخم الذي تولد، وكيف يمكن للمجلس المشاركة على أساس مستمر في شراكة من أجل جعل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أقوى.

جدول الأعمال وخطة العمل

٢ - تناولت أمينة المجلس التنفيذي بالتفصيل العناصر الواردة في الوثيقة DP/2000/L.4، التي تتضمن جدول الأعمال المؤقت وقائمة الوثائق وخطة العمل للدورة. وأشارت إلى أن خطة عمل منقحة قد وُزعت على المجلس. ومن المقرر أيضا إجراء مشاورات غير رسمية بشأن متابعة الاجتماع الوزاري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وستجري أيضا خلال الدورة مشاورات غير رسمية بشأن شبكة مرفق الموارد دون الإقليمية التابع للبرنامج، ودور البرنامج في موزامبيق وبشأن إطار التعاون العالمي الجديد. وأبلغت المجلس بأن الوثيقة DP/2000/CRP.15 لن تتاح كورقة غرفة اجتماع ولكن كمنشور للعلم. ولن يكون التقرير الإحصائي السنوي للبرنامج (DP/2000/32) معدا للتوزيع خلال الدورة. وسيجري توزيع موجز تنفيذي للتقرير وسيتم إخطار أعضاء المجلس عند توافر التقرير الكامل. وأُصدرت التصويبات التالية: DP/2000/37/Corr.1 و DP/2000/37/Add.1/Corr.1 و DP/CRR/GUA/1/Corr.1 (بالفرنسية فقط) و DP/FPA/2000/15/Corr.1 (بالانكليزية والروسية والصينية فقط). وتقارير مجلس مراجعي الحسابات بشأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ متوفرة لمن يطلبها.

٣ - واستعرض رئيس فرع المجلس التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان البنود المدرجة في الجزء المتعلق بالصندوق، وأشار إلى أن حفل وداع للمديرة التنفيذية سيقام بعد ظهر يوم ٢٦ أيلول/سبتمبر.

٤ - وطلب أحد الوفود أن يجري مباشرة بعد البند ٦ (مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع) تناول التقرير المرحلي عن متابعة تقييم العلاقة بين مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي: الاستعراض المشترك للتوصيات (DP/2000/35) في إطار البند ٨ (التقييم).

٥ - ووافق المجلس التنفيذي على جدول الأعمال وبرنامج العمل المنقح لدورته العادية الثالثة لعام ٢٠٠٠ (DP/2000/L.4)، بصيغته المعدلة شفويا.

٦ - ووافق المجلس التنفيذي على تقرير الدورة السنوية لعام ٢٠٠٠ (DP/2000/27).

موجز لخطة عمل المجلس التنفيذي لعام ٢٠٠١ (DP/2000/CRP.13)

٧ - عرضت أمينة المجلس التنفيذي موجزا لخطة عمل المجلس التنفيذي لعام ٢٠٠١ (DP/2000/CRP.13). وأشارت إلى أنه ستعقد، حسب موافقة المجلس في عام ١٩٩٩، ثلاث دورات للمجلس في عام ٢٠٠١: دورتان عاديتان ودورة سنوية. وسيقدم المشروع النهائي لخطة العمل لعام ٢٠٠١ في الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠١. ويمكن إرسال المقترحات أو التعليقات على الموجز عن طريق المكتب. وفيما يتعلق بخطة العمل للدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠١، أشارت إلى أنه من المعتزم عقد دورة مشتركة مع المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبمشاركة برنامج الأغذية العالمي.

٨ - وطلب وفدان إضافة بند بشأن تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية. واستفسر المتحدثان أيضا عما إذا كان يمكن تقديم الاستعراض السنوي للحالة المالية في الدورة السنوية لعام ٢٠٠١، لا سيما لأن استعراض السياسات كل ثلاث سنوات سيجري في الجمعية العامة في عام ٢٠٠١. وطلب وفد آخر أن تعقد دورة مشتركة خلال الأسبوع الذي يسبق انعقاد الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠١. وأكد أحد المتحدثين ضرورة تقديم واستعراض تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بصورة منفصلة.

٩ - وأشارت الأمينة إلى أنه سيكون من الصعب للغاية تقديم الاستعراض السنوي للحالة المالية في الدورة السنوية لعام ٢٠٠١ نظرا لأن هناك حاجة للانتهاء من الوثائق الخاصة بتلك

الدورة في أوائل نيسان/أبريل، ولن تكون الأرقام المستخدمة في الاستعراض متوفرة قبل ذلك الوقت.

١٠ - ورحب مدير البرنامج بالاقتراح المتعلق بإضافة بند بشأن تسخير تكنولوجيا المعلومات لأغراض التنمية.

١١ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بقائمة البنود لعام ٢٠٠١ كما وردت في موجز خطة عمل المجلس التنفيذي لعام ٢٠٠١ (DP/2000/CRP.13) والتعليقات عليه.

مواعيد الدورات المقبلة

١٢ - وافق المجلس التنفيذي على المواعيد التالية لانعقاد دوراته في عام ٢٠٠١:

الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠١: ٢٩ كانون الثاني/يناير - ٦ شباط/فبراير ٢٠٠١

الدورة السنوية لعام ٢٠٠١: ١١-٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠١ (نيويورك)

الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠١: ١٠ - ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١*

* رهنا بموافقة لجنة المؤتمرات.

١٣ - ووافق المجلس التنفيذي على خطة العمل للدورة العادية الأولى للمجلس لعام ٢٠٠١، كما وردت في مرفق المقرر ٢٠٠٠/٢٤.

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

بيان للمديرة التنفيذية

١٤ - بعد أن رحبت بجميع الوفود في الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان من الدورة العادية الثالثة للمجلس التنفيذي لعام ٢٠٠٠، أشارت المديرة التنفيذية إلى أن الاجتماع ذو معنى خاص بالنسبة إليها نظرا لأنها ستكون آخر دورة للمجلس التنفيذي وهي في منصبها كمديرة تنفيذية: ستتقاعد في نهاية العام الحالي. وأشارت إلى أن الصندوق يتطلع إلى دورة منتجة جدا.

١٥ - ووجهت نظر المجلس التنفيذي إلى تقرير حالة السكان في العالم المنشور مؤخرا بعنوان ''نعيش معا في عوالم متفرقة: الرجال والنساء في وقت متغير''. وأوضح التقرير أنه في حين أن تقدما هائلا قد أُحرز في جميع بلدان العالم، فإن عدم المساواة بين الجنسين والتمييز والعنف لا يزالون يفرضون التخلف ليس فقط على النساء بل أيضا على الرجال؛ وليس فقط على الأسر ولكن كذلك على المجتمعات المحلية وعلى دول بأكملها. وأبرز التقرير أهمية الشراكات بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والهيئات الدولية؛ وبين البلدان، والشمال والجنوب، والغني والفقير؛ وبين الأفراد رجالا ونساء. وذكرت أن التقرير قد أثار قدرا كبيرا من الاهتمام لدى وسائط الإعلام، ويبدو أن القضايا تكتسب المزيد من التأييد والاهتمام الجماهيريين. وعلاوة على ذلك، أوضحت أن الصندوق يسير في الطريق الصحيح فيما يتعلق ببرنامج دعوته.

١٦ - وأطلعت المجلس التنفيذي عن آخر المعلومات عن مضي صندوق الأمم المتحدة للسكان قدما في تنفيذ الإطار التمويلي المتعدد السنوات وزيادة ترسيخ نهج الإدارة على أساس النتائج في أعمال الصندوق. وعلى أساس تقييم أجري في أيار/مايو فيما يتعلق بترسيخ نهج الإدارة على أساس النتائج في صندوق السكان، يقوم الصندوق بإعداد بيان للسياسة العامة، وإعداد واختبار وسائل الرصد والتقييم التي تركز على النتائج، وتنظيم تدريب لتعزيز قدرة الصندوق والشركاء الوطنيين على التنفيذ التام للنهج. ويتم حاليا إجراء تحليل لحالة الإطار التمويلي المتعدد السنوات في جميع المكاتب القطرية، وستدرج أبرز نتائج التحليل في التقرير السنوي التالي الذي ستقدمه المديرة التنفيذية في حزيران/يونيه ٢٠٠١. ووجهت الشكر إلى حكومات الدانمرك والسويد وفنلندا وكندا والمملكة المتحدة لما قدمته من دعم مالي قيم مكن الصندوق من تنفيذ أنشطته المتصلة بالإدارة على أساس النتائج والإطار التمويلي المتعدد السنوات في عام ٢٠٠٠. وأعربت عن أملها أن تتمكن بلدان أخرى كذلك من تقديم الدعم المالي فيما يواصل الصندوق عملية ترسيخ هذا النهج.

١٧ - وفي إشارة إلى النهج القطاعي الشامل، ذكرت أن مكاتب الصندوق الميدانية تشجع على الاشتراك في جميع المبادرات القطاعية، لا سيما التي تشمل قطاعي الصحة والتعليم - لأن تلك المبادرات يمكن أن تعالج القضايا السكانية والجنسانية على أحسن وجه. وكان محط الاهتمام الأول من جانب الصندوق هو كفالة الإدماج الكامل لمسائل الصحة الإنجابية، بما في ذلك تنظيم الأسرة والصحة الجنسية، في السياسة القطاعية والخطط التنفيذية، على أن يؤخذ في الاعتبار برنامج عمل مؤتمر الأمم المتحدة للسكان والتنمية والأهداف والمعايير المتفق عليها أثناء استعراض برنامج العمل بعد مضي خمس سنوات. وأشارت إلى تنظيم الصندوق في تشرين الأول/أكتوبر لحلقة عمل عن النهج القطاعية الشاملة اشتركت في رعايتها الوكالة الإنمائية الدولية الكندية وإدارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة. ومن المعتزم تنظيم حلقات عمل إقليمية تدريبية للموظفين الميدانيين وأفرقة الخدمات التقنية القطرية، وذلك لزيادة تعزيز قدرتهم التقنية واشتراكهم في النهج القطاعية الشاملة. وأشارت إلى أنه في إطار مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، يتعاون الصندوق مع اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية في وضع مبادئ توجيهية للنهج القطاعية الشاملة. وستصدر المجموعة الإنمائية هذه المبادئ التوجيهية لكي يستخدمها جميع أعضاء أفرقة الأمم المتحدة القطرية. وأشارت أيضا إلى أن النهج القطاعية الشاملة هي البند الرئيسي في جدول أعمال اجتماع لجنة التنسيق المعنية بالصحة الذي سيعقد عام ٢٠٠١ في نيويورك ضمن الدورة المشتركة لمنظمة الصحة العالمية واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

١٨ - وذكرت أن الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية، باعتبارها جزءا لا يتجزأ من معلومات وخدمات الصحة الإنجابية، أصبحت بشكل متزايد عنصرا هاما في البرامج القطرية للصندوق. ورغم أن أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى هي المنطقة الأشد إصابة بالوباء، تشير البيانات الجديدة إلى زيادة ضخمة في الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في آسيا وأوروبا الشرقية أيضا. ويتعاون الصندوق على نحو وثيق مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وسائر المؤسسات المشتركة في رعاية ذلك البرنامج على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والقطري لمعالجة الشواغل المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وشارك بنشاط في الشراكة الدولية لمكافحة الإيدز في أفريقيا. ويتمتع صندوق السكان بميزة نسبية قوية في بعض المجالات المتصلة بجهود مكافحة الإيدز، بما في ذلك برنامج الدعوة التابع للصندوق وأعماله المتعلقة بالمسائل المتصلة بالصحة الجنسية، والصحة الإنجابية للمراهقين، والشواغل الجنسانية. وللمساعدة على تعزيز الالتزام السياسي والدعم المالي من جانب الزعماء الأفارقة، اضطلع الصندوق، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز بدور قيادي في إعداد

مبادرة إقليمية مشتركة للدعوة لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، بتمويل من السويد. كما يتعاون برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز، ومنظمة الصحة العالمية، واليونيسيف، وصندوق الأمم المتحدة للسكان والبنك الدولي مع شركات الأدوية لتحري سبل الإسراع بتوفير وتحسين الرعاية والعلاج المتصلين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في البلدان النامية.

١٩ - ولاحظت أن هدف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية المتمثل في حصول الجميع على الرعاية الصحية الإنجابية بحلول سنة ٢٠١٥ لا يمكن أن يتحقق دون توصل الجميع إلى سلع الصحة الإنجابية. وقالت إنه مما يثير القلق، معرفة أن دعم المانحين لتوفير تلك السلع قد هبط في عام ١٩٩٩ إلى أدنى مستوى له خلال فترة الخمس سنوات. كما أنه بسبب نقص التمويل، انخفضت مشتريات الصندوق من وسائل منع الحمل، بما في ذلك الواقيات - الذكرية والأنثوية على السواء - بما يقرب من ٥٠ في المائة في عام ١٩٩٩. ومن المرجح أن يكون لنقص سلع الصحة الإنجابية، وبخاصة وسائل منع الحمل، عواقب خطيرة، بما في ذلك زيادة معدلات الحمل غير المرغوب فيه، ووفيات الأمهات أثناء النفاس، والإجهاض غير المأمون والأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي، بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وأشارت إلى أن الصندوق قد التمس دعما إضافيا من المانحين وحصل عليه لتلبية الاحتياجات العاجلة التي نشأت في بعض البلدان. وأضافت المديرة التنفيذية أنه من أجل معالجة هذه المسألة بطريقة شاملة، وضع الصندوق استراتيجية عالمية لتأمين سلع الصحة الإنجابية، مما حدا به إلى الاضطلاع بدور قيادي في تنسيق الجهود المبذولة من جانب مختلف الشركاء - الحكومات ووكالات الأمم المتحدة، والجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف، والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات، والقطاع الخاص - بغية تحقيق أقصى استفادة بالدعم القائم والدعوة إلى زيادة الدعم في المستقبل وقدمت الاستراتيجية المقترحة في اجتماع تشاور عقد في الأسبوع الماضي.

٢٠ - وأحاطت المجلس التنفيذي بآخر المعلومات عن حالة تمويل الصندوق، فأشارت إلى أن مجموع الإيرادات العامة في عام ١٩٩٩ بلغ ٢٥٤,٢ مليون دولار، بنقصان قدره ٩ في المائة بالمقارنة بعام ١٩٩٨. وإذا أُخذ في الاعتبار الإنفاق الزائد في عام ١٩٩٨ وانخفاض مستوى الاحتياطي التشغيلي لعام ١٩٩٩، يكون مطلوبا سداد مبلغ صافٍ قدره ٥٠٠ ٠٠٠ دولار للاحتياطي التشغيلي. وبهذا انخفض مجموع الإيرادات العامة المتاحة في عام ١٩٩٩ إلى ٢٥٣,٧ مليون دولار. وبلغ مجموع النفقات لعام ١٩٩٩ ٢٧٩,٦ مليون دولار، مما نتج عنه زيادة صافية في الإنفاق قدرها ٢٦ مليون دولار، حسب ما أُبلغ به

المجلس من قبل. وذكرت أن الاحتياطي التشغيلي استعاد مستوى الـ ٥٠ مليون دولار المأذون به بتلقي مدفوعات من بعض المانحين الرئيسيين مؤخرا.

٢١ - وبالنسبة للموارد العامة لعام ٢٠٠٠، أعربت المديرة التنفيذية عن تفاؤلها، خاصة بالنظر إلى ما أعلنته مؤخرا جهتان مانحتان رئيسيتان من أنهما ستقدمان مساهمة إضافية في نهاية العام إلى الصندوق أضافت أنها تتوقع أن تتراوح الموارد العامة بين ٢٦٠ مليون و ٢٦٥ مليون دولار، وأن مجموع الموارد يمكن أن يتجاوز ٣٠٠ مليون دولار بإضافة المساهمات من الجهات الثنائية والمتعددة الأطراف. وأعربت عن أملها في أن يقدم جميع المانحين مدفوعاتهم في أقرب وقت ممكن. وأشارت إلى أن تفاصيل إضافية عن حالة إيرادات الصندوق ستقدم في التقرير الشفوي في إطار البند ٣ من جدول الأعمال.

٢٢ - وأعربت عن تقدير خاص لجميع الجهات المانحة للصندوق، وبخاصة للمانحين الرئيسيين، كما وجهت الشكر إلى البلدان العديدة النامية والتي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية التي تقدم مساهمات إلى الصندوق. وأكدت أن الصندوق يشعر بالامتنان العميق لجميع الجهات المانحة ووجهت نداءً حارا إلى أسرة المانحين لإعلان تبرعات إضافية لعام ٢٠٠٠، وأشارت إلى أن الصندوق يحتاج بلا شك إلى هذه الموارد، وناشدت بتقديم مساهمات لعام ٢٠٠١ فصاعدا. وأبرزت ما كان لتناقص الموارد مؤخرا من أثر على البرامج القطرية التي يدعمها الصندوق. وأنه رغم كل الجهود التي بذلها الصندوق لتحقيق أقصى قدر من الموارد المنفقة على البرامج القطرية، تعين خفض الحد الأعلى للبرامج القطرية وتقليص الأنشطة البرنامجية تدريجيا أو تأجيلها أو حتى إلغاؤها في بعض الحالات. وأعربت عن بالغ قلقها إزاء فقدان الزخم، خاصة فيما يتعلق بأضعف البلدان.

٢٣ - وذكرت المديرة التنفيذية أنه مع تحسن حالة الموارد سيُسرع الصندوق على الفور خطى التنفيذ وفقا للبرامج القطرية الموافق عليها. وشددت على أن الموارد العامة هي الأساس الذي تقوم عليه العمليات البرنامجية للصندوق وهي أساسية للحفاظ على الطبيعة المتعددة الأطراف لأعمال الصندوق. والموارد العامة ضرورية لتنفيذ برامج الصندوق القطرية، فقد ساعد الصندوق البلدان النامية من خلال تلك البرامج القطرية على التصدي للتحديات العالمية التي واجهتها في مجال السكان والصحة الإنجابية والتنمية المستدامة.

٢٤ - وقبل اختتام كلمتها، علقت بإيجاز على الحدث الخاص المعني بالصحة الإنجابية للمراهقين الذي نظمه الصندوق في الدورة السنوية للمجلس التنفيذي لعام ٢٠٠٠ التي عقدت في جنيف. وقالت إنه كان من أهم أنشطة المجلس التنفيذي التي شاركت فيها وأكثرها مدعاة للشعور الشخصي بالرضا. وأشارت إلى أن أهمية الحدث نبعت من

موضوعه، الذي كان يعتبر حتى سنوات قليلة مضت موضوعا حساسا لدرجة لا يمكن معها مناقشته في مثل هذا المحفل. والواقع أن إجراء تلك المناقشة يعتبر شاهدا على التقدم الهائل الذي أحرز في مجال عمل الصندوق. وأضافت أن الحدث الخاص أعطاها شعورا شخصيا بالرضا بسبب المشاركة النشطة من الحاضرين وطبيعة الحوار ومستواه الرفيع. وقالت إن الحدث الخاص المعني بالصحة الإنجابية للمراهقين كان رمزا للعلاقة الوثيقة المفعمة بالثقة التي نمت بين الصندوق والمجلس التنفيذي. وأعربت عن ثقتها من أن الشراكة التي شكلها الصندوق والمجلس التنفيذي ستكون مؤثرة في توجيه أعمال الصندوق بوصفه المنظمة الرائدة في مساعدة البلدان على تحقيق أهداف برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

٢٥ - وتطرقت إلى مؤتمر قمة الألفية الذي عقد مؤخرا، فأشارت إلى أن الالتزامات التي قطعها قادة العالم على أنفسهم وفرت زخما جديدا لأعمال الأمم المتحدة وأضفت عليها أهمية عاجلة. فالدعوة القوية إلى وضع حد لأوجه الإجحاف والفقر والجهل التي حرمت أكثر من نصف بليون شخص من أساسيات إنسانيتهم، والثقة التي وضعها المجتمع المدني في الأمم المتحدة باعتبارها شريكة حيوية من أجل التغيير، يتطلبان القيام بعمل. وقد اعترف إعلان الألفية بالدور المركزي الذي تؤديه الأمم المتحدة بصدد السلام والتنمية، وتضمن الأولويات الواردة في برامج عمل ونتائج مؤتمرات الأمم المتحدة ومؤتمرات القمة التي عقدت مؤخرا، بما في ذلك المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. واختتمت قائلة إن صندوق الأمم المتحدة للسكان سيضطلع مع شركائه الحكوميين وأسرة الأمم المتحدة والمجتمع المدني بأداء دوره لضمان تمويل أهداف قمة الألفية والإجراءات المحددة إلى واقع، وبخاصة التي تستهدف حماية الأرواح وإيجاد الخيارات أمام الشباب والنساء والرجال. ولا غنى عن الدعم القوي من المجلس التنفيذي وزيادة الموارد تحقيقا لتلك الغاية.

٢٦ - وأثناء المناقشة التي أعقبت بيان المديرة التنفيذية، وجهت عدة وفود الشكر إليها على بيانها الشامل. وهنأ أحد الوفود، الذي تكلم أيضا باسم وفدين آخرين، الصندوق على وضع استراتيجية مُحكمة لتأمين سلع الصحة الإنجابية، بالتشاور مع شركائه الإنمائيين. ونوهت الوفود بشعورها بالتشجيع من التقدم المحرز، وأعلنت الحاجة إلى القيام بمزيد من العمل لتحديد كيفية المضي بالاستراتيجية قدما وتنفيذها كإحدى أولويات المؤسسات. وأشارت الوفود إلى أنها ترحب بتلقي المزيد من التفاصيل عن ربطها ببيئة الصحة والإطار الذي يجري فيه الاستثمار في مجال الصحة. وأضافت الوفود أنه نظرا لازدياد الطلب غير المُلبَّى على خدمات الصحة الإنجابية، تدعو الحاجة إلى مساهمة جميع الشركاء الإنمائيين في كفالة وصول الجميع إلى خدمات الصحة الإنجابية بحلول عام ٢٠١٥، بقيادة وتنسيق صندوق السكان. وأيدت الوفود الاستراتيجية وأعربت عن سرورها لملاحظة أن الصندوق أعلن لدى عرض

الاستراتيجية في الأسبوع السابق، أنه سيواصل تطويرها ''بحماس ونشاط''. وانضم وفد آخر إلى التعليقات السابقة حول أهمية تأمين سلع الصحة الإنجابية. وأضاف الوفد أنه يشعر بالارتياح للعمل الذي اضطلع به الصندوق بصدد النُهج القطاعية الشاملة والإطار التمويلي المتعدد السنوات.

٢٧ - وأعلنت حكومة هولندا أنها ستزيد مساهمتها في الصندوق لعام ٢٠٠٠ بمقدار ٦٦ في المائة، أي بمبلغ ٤٥,٥ مليون غيلدر هولندي (حوالي ١٩ مليون دولار) وأضاف أن تلك الزيادة ستمنح للصندوق للسنوات الثلاث التالية أيضا.

٢٨ - ووجهت المديرة التنفيذية الشكر إلى الوفود على تعليقاتها. وأعربت عن بالغ تقديرها وامتنانها لحكومة هولندا للزيادة السخية التي أعلنت عنها للتو في مساهمتها ولما أعلنته من منح هذه الزيادة أيضا للسنوات الثلاث القادمة. وأعربت عن اتفاقها التام مع الوفود على الأهمية القصوى لتأمين سلع الصحة الإنجابية. وقالت إنه ينبغي أن يجد كل من البلدان سبيلا لتخطيط احتياجاته في المستقبل القريب وكذلك لبحث التمويل المحلي لسلع الصحة الإنجابية. وأشارت إلى جزعها حين علمت أثناء زيارة قامت بها مؤخرا إلى جنوب أفريقيا بالنقص في الواقيات. ولاحظت أن هناك حاجة ماسة إلى الواقيات في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وأن الطلب يزداد على الواقيات الأنثوية، في أنغولا وجنوب أفريقيا وناميبيا على سبيل المثال. وشددت على أهمية استمرار التنبه للاحتياجات من سلع الصحة الإنجابية وإيجاد السبل لكفالة تلبية تلك الاحتياجات. وذكرت أنه ينبغي تكوين اتحاد يُعنى بالاحتياجات من سلع الصحة الإنجابية على الصعيد القطري. ووجهت الشكر إلى المجلس التنفيذي على دعمه.

ثانيا – نظام تخصيص الموارد

٢٩ – كان معروضا على المجلس التنفيذي تقرير معنون ''استعراض نظام تخصيص موارد صندوق الأمم المتحدة للسكان للبرامج القطرية'' (DP/FPA/2000/14)، مقدم استجابة للفقرة ١٤ من المقرر ١٥/٩٦.

٣٠ – ولاحظت المديرة التنفيذية، وهي تعرض التقرير، أن صندوق الأمم المتحدة للسكان كان لديه، منذ عام ١٩٧٧، نظام لتخصيص الموارد للبلدان التي هي في أمس الحاجة إلى مساعدة من الصندوق. وأن ذلك النظام، وهو الأول من نوعه لتخصيص موارد، الصندوق، وجرى إعداده بطلب من مجلس الإدارة، قد استخدم معايير ومستويات دنيا اقتصادية واجتماعية وديمغرافية متنوعة لتحديد البلدان ذات الأولوية في التمتع بمساعدات الصندوق. وذكرت أن النظام كان يُستعرض بصورة منتظمة، وينقح عند الضرورة، ويقدم إلى مجلس الإدارة بغية النظر فيه والموافقة عليه. وأن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لعام ١٩٩٤، والتوجهات الجديدة الموصى بها في برنامج عمل المؤتمر بشأن الأنشطة في مجال السكان والتنمية، أثرت على تخصيص موارد الصندوق. وعليه، وبناء على طلب المجلس التنفيذي (المقرر ١٥/٩٥)، أعد الصندوق نظاما جديدا لتخصيص الموارد، استنادا إلى الأحكام ذات الصلة من برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وأضافت، أن النظام الجديد الذي وافق عليه المجلس التنفيذي في عام ١٩٩٦ (المقرر ١٥/٩٦)، يستند إلى مستوى تحقيق البلد المعني لأهداف المؤتمر؛ وإلى التسليم بوجود سلسلة متصلة من الاحتياجات للمساعدة؛ وإلى افتراض إيلاء اهتمام خاص إلى أقل البلدان نموا والبلدان المنخفضة الدخل وأفريقيا.

٣١ – وطلب المجلس التنفيذي، في المقرر ١٥/٩٦، إلى المديرة التنفيذية إجراء استعراض كل خمس سنوات لنظام تخصيص موارد الصندوق، يشمل تقييم أداء مؤشرات النظام ومستوياتها الدنيا. وقد أبرز التقرير المعروض على المجلس (DP/FPA/2000/14) النتائج الرئيسية للاستعراض. واقترح التقرير أيضا استكمال نظام تخصيص موارد الصندوق، عن طريق إدراج النقاط المرجعية المؤقتة الجديدة، التي اتفق عليها، في تموز/يوليه ١٩٩٩، خلال الدورة الاستثنائية الحادية والعشرين للجمعية العامة لاستعراض المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد خمس سنوات من انعقاده. وأوضح الاستعراض أن أداء النظام كان جيدا بصفة عامة. ففي أقل من أربع سنوات، حدثت زيادة ملحوظة في الحصة الإجمالية من الموارد المخصصة للبلدان التي هي في أمس الحاجة لدعم الصندوق. ومع إنفاق نسبة ٦٢,٤ في المائة من مجموع الموارد القطرية في بلدان الفئة ''ألف''، كمتوسط سنوي خلال الفترة من ١٩٩٦ إلى ١٩٩٩، أوشك الصندوق على الوصول إلى نسب التخصيص المئوية المستهدفة، التي

حددها المجلس التنفيذي في المقرر ١٥/٩٦. وكان هذا التحول في الموارد باتجاه الحصص المستهدفة للفئة ''ألف'' من البلدان، سيبدو أكثر وضوحا لو لم يعان الصندوق من قصور في الموارد، مما أدى إلى تخفيضات في التمويل،.إذ لم يتجاوز متوسط إيرادات الموارد السنوية العادية للصندوق خلال فترة الأربع سنوات ١٩٩٦-١٩٩٩، نسبة ٨٩ في المائة من التقديرات الواردة في خطة العمل للفترة.

٣٢ - وذكرت المديرة التنفيذية أن تحليل مؤشرات النظام الحالي لتخصيص الموارد جرى، كما كان عليه الحال في جميع أنظمة تخصيص موارد الصندوق السابقة، في ضوء المعايير التالية: (أ) أن تقيس المؤشرات على نحو موضوعي المسافة اللازم قطعها للوصول إلى هدف كل مؤشر؛ (ب) أن يكون لكل مؤشر منها معنى وتعريف موحدان؛ و (ج) أن تكون المؤشرات مستكملة ومتاحة بسهولة لجميع البلدان النامية، وأن تستمد من مصادر معترف بها دوليا. وتوصلت عملية الاستعراض إلى وجوب الإبقاء على خمسة من المؤشرات الأصلية، ووجوب استبعاد مؤشر واحد (لعدم توفر القيم المستكملة بسهولة بالنسبة لجميع البلدان، ولأن التعريف الإجرائي للمؤشر لا يزال قيد الاستعراض من قبل الوكالات الدولية)، ووجوب استبدال مؤشر واحد بغية تحسين إمكانية أخذ بُعد المساواة بين الجنسين في الحسبان. وقد أدرجت في النظام المستكمل ثلاثة مؤشرات جديدة، هي: نسبة المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الأحياء في الفئة السكانية التي تتراوح أعمارها بين ١٥ و ٢٤ سنة، ومعدل خصوبة المراهقات؛ والنسبة الصافية للالتحاق بالمرحلة الثانوية، بغية تمثيل الإجراءات الأساسية المتفق عليها في الدورة الاستثنائية لاستعراض المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد ٥ سنوات من انعقاده.

٣٣ - وعلى امتداد عملية الاستعراض، واصل صندوق الأمم المتحدة للسكان التشاور الوثيق مع شعبة الأمم المتحدة للسكان وشعبة الأمم المتحدة الإحصائية، بغية كفالة تمثيل المؤشرات والمستويات الدنيا الجديدة تبين بالشكل الملائم للإجراءات الأساسية المتفق عليها في الدورة الاستثنائية لاستعراض المؤتمر + ٥. وأجرى الصندوق أيضا مشاورات مع الوكالات الشريكة للفرقة العاملة المعنية بتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع، التابعة للجنة التنسيق الإدارية. وأكدت المديرة التنفيذية أن النظام المستكمل هو في أساسه نفس النظام الذي وافق عليه المجلس التنفيذي في ١٩٩٦. وأنه يستخدم الإطار الأساسي نفسه، ويستند إلى المبادئ العامة نفسها، بما في ذلك فئات البلدان. وأن النظام المستكمل، على غرار النظام الموافق عليه في المقرر ١٥/٩٦، يستند إلى مؤشرات مستقاة من مصادر تابعة للأمم المتحدة معترف بها دوليا. يضاف إلى ذلك أن هذه المؤشرات على اتساق مع المؤشرات

المضمنة في إطار التمويل المتعدد السنوات للصندوق، الذي قدم إلى المجلس في دورته العادية الثانية، في نيسان/أبريل ٢٠٠٠.

٣٤ - وأوضحت المديرة التنفيذية أنه، كما حدث في عام ١٩٩٦، سيجري تطبيق النظام المستكمل كما حدث في عام ١٩٩٦، بطريقة تدريجية ومرنة، لا سيما في الحالات التي تكون فيها البرامج القطرية على وشك الانتهاء، لإتاحة مهلة للبلدان التي ستنتقل إلى فئة أدنى كي تجري التعديلات الضرورية. وقالت إنه ستوضع أيضا تدابير انتقالية مناسبة للبلدان التي ستنتقل إلى فئة أعلى، مع منحها الاهتمام اللازم. وسيستمر تقديم المساعدة التقنية إلى جميع البلدان، بما في ذلك البلدان المصنفة في الفئات ''جيم'' و ''راء'' و ''سين''. وأكدت المديرة التنفيذية أن طبيعة المساعدة المقدمة من الصندوق تحت كل فئة من الفئات ستظل كما هي حسبما جاء وصفها في الوثيقة DP/FPA/1996/15، وكما وافق عليها المجلس التنفيذي بالمقرر ١٥/٩٦. وقالت إن التعديلات المقترحة في الحصص الممنوحة لكل فئة من الفئات، والموضحة في الجدول ٥ على الصفحة ١٥ من الوثيقة DP/FPA/2000/14، نتجت بصفة رئيسية عن زيادة عدد بلدان الفئة ''جيم'' وانخفاض عدد بلدان الفئة ''باء''. وأشارت إلى أن التعديلات قد حسبت بطريقة تجعل حصة الفرد من الموارد بالنسبة لكل فئة مساوية تقريبا لما هي عليه في النظام الحالي. واختتمت بيانها مؤكدة أن مهمة توزيع موارد الصندوق الضئيلة لمساعدة البلدان على تحقيق أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، والدورة الاستثنائية لاستعراضه وللمحافظة على المكاسب التي تحققت بالفعل، كانت ستكون أيسر بكثير لو لم تكن موارد الصندوق بهذا القدر من الضآلة.

٣٥ - وخلال النقاش الذي تلا ذلك، اتفقت الوفود على عدد من المسائل والشواغل الأساسية، بما في ذلك ما يلي: وجوب تطبيق نظام تخصيص الموارد المستكمل بطريقة مرنة، تكفل المحافظة على التقدم المحرز والمكاسب المحرزة في السابق؛ ووجوب تطبيق التدابير الانتقالية لتجنب حدوث انتكاسات ولكفالة عدم تضرر البلدان التي تغير تصنيفها؛ ووجوب بذل المزيد من الجهود لتعبئة الموارد، نظرا إلى الحاجة لموارد إضافية بغية تحقيق نتائج جديدة؛ ووجوب تعزيز الجهود الرامية إلى زيادة القدرة الاستيعابية للبلدان المشمولة ببرامج ووجوب مواصلة الصندوق لعمله في مجال جمع البيانات وتحليلها، بالمشاركة مع الجهات الفاعلة الأخرى في مجال التنمية؛ ووجوب عدم التضحية بمبدأ الشمولية؛ ووجوب استخدام المؤشرات نفسها بصورة متسقة من قبل أنظمة وأدوات الصندوق المختلفة، بما في ذلك الإطار التمويلي المتعدد السنوات، والإدارة على أساس النتائج، ونظام تخصيص الموارد.

٣٦ - وسجلت وفود عديدة ارتياحها لنظام تخصيص الموارد، وأعربت عن سرورها لتشديد النظام على ضرورة ذهاب غالبية الموارد إلى البلدان التي هي في أمس الحاجة إليها. وأعربت الوفود عن سرورها لزيادة الحصة في نفقات بلدان الفئة ''ألف'' بصورة تدريجية خلال السنوات العديدة الماضية. وأعربت وفود عديدة أيضا عن سرورها لقرب الوصول إلى هدف تخصيص نسبة ٦٧ إلى ٦٩ في المائة من موارد الصندوق لأقل البلدان نموا، وحثت الصندوق على اتخاذ التدابير اللازمة للوصول إلى نسبة ٦٧ إلى ٦٩ في المائة المستهدفة في الموارد للفئة ''ألف'' من البلدان، عملا بالمقرر ١٥/٩٦. وأعرب أحد الوفود عن سروره لإثبات نظام تخصيص الموارد لفعاليته، ولتأثيره على الوكالات الأخرى كي تعتمد أنظمة شبيهة، كالاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة مثلا. وأضاف الوفد أن المقرر ١٥/٩٦ يمثل، في هذا الصدد، مساهمة هامة للمجلس التنفيذي في أداء الأمم المتحدة لدورها في وضع المعايير. وشدد أحد الوفود على وجوب استناد تخصيص الموارد إلى معايير موضوعية. ولاحظ الوفد، أن النظام الحالي قد أظهر كفاءته، وذكر أن مبدأ الشمولية يجب ألا يحول دون تحديد أولويات.

٣٧ - وأعرب عدد من الوفود عن القلق لأن البرامج القطرية في فئة البلدان ''ألف'' ليس في الإمكان تنفيذها بالكامل دائما، بسبب مشاكل القدرة الاستيعابية. واستفسرت هذه الوفود عن الخطوات المحددة التي يجري اتخاذها لمعالجة هذه المشكلة. وسأل أحد الوفود عن المؤشرات التي يستخدمها الصندوق حاليا لرصد تحسن قدرات البلدان الاستيعابية. وذكر أحد الوفود أن المؤشرات والمخصصات هما أحد طرفي المعادلة فقط، وأن هناك حاجة ماسة للوصول بالقدرات الإدارية والاستيعابية إلى المستوى الأمثل. وذكر الوفد، في معرض الإشارة إلى الحاجة إلى تدخلات استراتيجية طويلة الأجل تهدف إلى الاستدامة، أنه يتعين على صندوق الأمم المتحدة للسكان القيام، بالتشارك مع الوكالات الأخرى وفي حدود إطار التحسينات المقترح إدخالها على برنامج الصندوق للاستشارة التقنية، بمساعدة البلدان على المضي في تعزيز برامجها للمهارات الإدارية. وتحدث أحد الوفود أصالة عن نفسه ونيابة عن وفد آخر، فرحب بالتزام الصندوق بالتركيز على زيادة القدرات الاستيعابية للبلدان المشمولة ببرامج، وذكر أن إعداد تقارير عن النتائج التي تحققت بموجب الإطار التمويلي المتعدد السنوات حسب تسلسل فئات البلدان، سيساعد في تحديد ما إذا كانت الأموال تستخدم لتحقيق أفضل النتائج. وتحدث وفد أصالة عن نفسه ونيابة عن وفد آخر فذكر أن من الضروري جدا كفالة بناء القدرات على المستوى القطري من أجل جمع المعلومات وتحليلها وإعداد التقارير، وأن تقليدا قد وضع لاتخاذ القرارات استنادا إلى الأدلة. وحث أحد الوفود الصندوق على العمل بصورة وثيقة مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، ومع مجموعة كبيرة

من شركاء التنمية، لجعل جزء كبير من المساعدة المقدمة للبلدان يخصص لتنمية قدراتها في مجال جمع البيانات والمؤشرات.

٣٨ - ورحبت وفود عديدة بالمؤشرات الثلاثة الجديدة، التي ضمنت في النظام المستكمل لتخصيص الموارد، وهي تحديدا نسبة المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز الأحياء في الفئة السكانية التي تتراوح أعمارها بين ١٥ و ٢٤ سنة، ومعدل خصوبة المراهقات، والنسبة الصافية للالتحاق بالمرحلة الثانوية. واتفقت تلك الوفود على أنه يتعين أن تمثل المؤشرات التي يستخدمها نظام تخصيص الموارد المستكمل الإجراءات الأساسية التي حددها استعراض المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. فالمؤشرات الثلاثة الجديدة ملائمة بصورة جيدة لاحتواء توصيات استعراض المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، نظرا إلى أنها تغطي بعض المجالات الرئيسية للسكان والتنمية، وتعطي المزيد من الوزن لبعد الصحة الإنجابية. وبصفة خاصة، حددت وفود عديدة مؤشر فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على أنه مؤشر ذو أهمية كبيرة وأنه يعكس بصورة جيدة الظروف المتغيرة في مجال الصحة الإنجابية. وشددت تلك الوفود على أن وباء الإيدز يشكل تحديا عالميا خطيرا يجب أخذه في الاعتبار عند تخصيص موارد صندوق الأمم المتحدة للسكان. وأعرب أحد الوفود عن أمله في أن يولي الصندوق اهتماما خاصا لمشكلة الإيدز المتنامية في بلدان آسيا عند تخصيص الموارد في المستقبل. وفيما يتعلق بمؤشر النسبة الصافية للالتحاق بالمرحلة الثانوية، ذكر أحد الوفود أن الرصد يجب أن يتم على مستوى المرحلتين الابتدائية والثانوية، لكفالة التحاق البنات بمدارس المرحلة الابتدائية واستمرارهن إلى المرحلة الثانوية. وذكر أحد الوفود أن نسبة الشباب وعدد اللاجئين يجب أخذهما في الاعتبار أيضا.

٣٩ - وأعلن أحد الوفود، في معرض تشديده على ضرورة العمل الجماعي ووجود شعور مشترك بالمسؤولية، أنه ما لم يتم اتخاذ ما يلزم من تدابير تصحيحية لزيادة المساهمات في صندوق الأمم المتحدة للسكان، لن يكون للتعديلات التي تطرأ على توزيع الموارد أثر إيجابي يذكر على البرامج القطرية، هذا إذا كان لها أي أثر على الإطلاق. وأعلن أحد الوفود الذي تكلم أيضا باسم وفد آخر، أن ثمة إلى جانب مسؤولية الجهات المانحة والبلدان المشمولة ببرامج عن توفير مزيد من الموارد للصندوق، مسؤولية واضحة أخرى يتحملها الصندوق عن تقديم تنبؤات واقعية بالإيرادات. وأعلن وفد آخر أن الموارد تشكل الحلقة المفقودة في معادلة النجاح في تحقيق غايات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وشدد وفد ثالث على ضرورة أن يكفل جميع أعضاء المجلس التنفيذي تنفيذ الغايات المتفق عليها في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وفي قمة الأمم المتحدة للألفية. وأضاف الوفد قائلا إن بلده تعهد في قمة الألفية بتحقيق هدف المساعدة الإنمائية الرسمية البالغة نسبته ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي

بحلول عام ٢٠٠٧. وهذا يعني زيادة قدرها أربعة أضعاف في الميزانية التي سيخصصها بلده للمساعدة الإنمائية الرسمية في السنوات المقبلة. وأشار وفد آخر إلى أن بلده سيزيد مساهمته في الصندوق عام ٢٠٠١ بنسبة ٣٥ في المائة.

٤٠ - وأعلن أحد الوفود أن البلدان التي تحرز تقدما في تحسين أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية لا يجوز أن تعاقب على ما أحرزته من تقدم. وأعلن وفده أن الفئة التي ينتمي إليها ضمن النظام المستكمل لتخصيص الموارد تحولت من ''باء'' إلى ''جيم'' وإن كان يرغب في الحفاظ على فئته السابقة. وأضاف أن بلده محدود الموارد وأن عوامل خارجية من قبيل ارتفاع أسعار النفط وخدمات الدين الدولية تعوقه. وأشار وفد آخر إلى أن انتقال بلده إلى الفئة ''جيم'' في إطار النظام المستكمل لا يعني أن بلده قد سوى مشاكله كافة. ووجه وفد ثالث الانتباه إلى أن العديد من البلدان المصنفة ضمن الفئة ''راء'' متفاوتة جدا من حيث التنمية الاجتماعية والاقتصادية، كما أن بلدانا عدة في وسط آسيا لها مؤشرات ضعيفة وهي بحاجة ماسة إلى الموارد. وسأل الوفد عن مدى أخذ هذه العوامل في الاعتبار ضمن النظام المستكمل. وأعلن وفد آخر أن عددا كبيرا من البلدان سينتقل في إطار النظام المستكمل من الفئة ''باء'' إلى الفئة ''جيم'' وأن الموارد ستتناقص بالنسبة للبلدان التي تدخل ضمن الفئة ''جيم''. وأعرب وفد آخر عن نفس الهاجس المتعلق بالزيادة الحاصلة في عدد البلدان الداخلة ضمن الفئة ''جيم''، واقترح تخصيص مزيد من الموارد لتلك المجموعة بنسبة تتراوح بين ١ و ٢ في المائة.

٤١ - وفي معرض التشديد على ضرورة الحفاظ على المنجزات السابقة للبلدان المستبعدة، أعلن أحد الوفود أن العديد من البلدان المستبعدة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لا تزال بحاجة إلى مساعدة تقنية طويلة الأجل، ولا سيما في معالجة مسائل أساسية من قبيل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وخفض الوفيات النفاسية، والتفاوتات بين الجنسين. وأضاف الوفد أنه لا يزال هنالك الكثير مما ينبغي عمله في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي في الميادين التالية: القضاء على الفقر، وعدم المساواة الاجتماعية وتوزيع الدخل، والسكان الأصليون، ومنع الحمل المبكر وغير المرغوب فيه. وحيث أن التقرير (DP/FPA/2000/14) لا يعالج هذه الاحتياجات المستمرة الخاصة بالمنطقة، ينبغي إعداد خطة استراتيجية تفصيلية لمساعدة المنطقة وتقديم الاستراتيجية إلى المجلس التنفيذي. وشدد وفد آخر على وجوب مراعاة كون وسائل تحقيق أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وأهداف استعراضه غير متوافرة لدى جميع البلدان. وفيما وافق هذا الوفد على ضرورة تركيز المساعدة، اتفق والمتكلم السابق على حاجة بلدان في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إلى المساعدة التقنية الطويلة الأجل. وطلب الوفد معلومات عن التدابير الانتقالية والأطر

الزمنية الذي توخاها الصندوق فيما يتعلق بتطبيق النظام المستكمل لتخصيص الموارد. وأعلن عدد من الوفود أن الشفافية تقضي بإبلاغ البلدان المتأثرة بالتغييرات المتصلة بالتصنيف وإعطائها مهلة للتحول والتكيف. وأعلن أحد الوفود أن على الصندوق أن يلتقي بكل بلد من البلدان في هذا الصدد.

٤٢ - وفي معرض تأكيده على وجوب التحوط لعدم معاقبة البلدان التي أحرزت تقدما مهما لكنها لم تصل بعد إلى مرحلة الاستدامة، أشار أحد الوفود أن النقاط التالية تحتاج إلى عناية خاصة: أن يكون الالتزام القطري بالسياسات والبرامج المتعلقة بالسكان والتنمية المعيار الأساسي لأفراد الموارد للبلدان؛ وأن تستمر أقل البلدان نموا في الحصول على الأولوية المعطاة لها في برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية؛ وأن تعتمد البلدان أهدافا مقيدة زمنيا للحد من الأمية لدى النساء والفتيات؛ وأن يعمل الصندوق بصورة أوثق مع الجهات الأخرى لتحسين البيانات سواء من حيث المنهجية أو التجميع وأن تضاعف الجهود لتعبئة الموارد على المستويين القطري والدولي؛ وأن يتم تحقيق الاستفادة إلى أقصى حد من الشراكات بين القطاعين العام والخاص والتعاون مع المجتمع المدني، بما يشمل تعزيز الروابط الدولية.

٤٣ - وسأل عدد من الوفود عن المعلومات المتعلقة بالصلات بين مختلف العمليات وأدوات الإدارة، بما في ذلك التقييم القطري الموحد وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والإطار التمويلي المتعدد السنوات وتصميم البرامج. وأعرب بعض الوفود عن أمله في أن يستفيد نظام تخصيص الموارد من الإطار التمويلي المتعدد السنوات وأن يزداد دقة وشفافية نتيجة لتحسن الإبلاغ والإدارة الذي يتحقق باتباع نهج قائم على النتائج. وفي معرض ملاحظته لتزايد التعاون على المستوى القطري، سأل أحد الوفود عن ماهية الآليات التي استحدثها الصندوق لكفالة أخذ دعم الجهات المانحة الأخرى في الاعتبار عند نظر المكاتب القطرية في مسألة تخصيص الموارد في ميدان السكان. وبالإشارة إلى أهمية البيانات الموثوقة والمقارنة، تساءل أحد الوفود عن توافر البيانات عن معدلات الوفيات النفاسية، وهو ميدان انطوى فيما سبق على مجموعة مشاكل.

٤٤ - وذكر أحد الوفود أن ثمة حاجة إلى تزويد الوثيقة بمزيد من التفاصيل، على نحو يشرح عتبات المؤشرات والجداول والمنهجية بصورة دقيقة. وأضاف الوفد أنه ينبغي لنظام تخصيص الموارد أن يأخذ في الاعتبار عوامل من قبيل أثر الكوارث الطبيعية، واحتياجات مجموعات السكان الأصليين، وعدد السكان الذين يعيشون على عتبة الفقر. وسأل وفد آخر عن كيفية الوصول إلى عتبات المؤشرات الجديدة المقترحة. وطلب وفد آخر إيضاح طريقة

ترجيح معايير الدخل والمعايير التي تعكس غايات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وأضاف الوفد قائلا إن التقرير (DP/FPA/2000/14) لا يشير تحديدا إلى كيفية إرساء بارامترات المؤشرات الثمانية المستخدمة في النظام في الحالات التي تفتقر إلى المعلومات أو إلى معلومات كاملة لإجراء الحساب الكمي، على غرار ما يحدث في حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وانتشار وسائل منع الحمل.

٤٥ - وفي معرض ردها على الأسئلة، شكرت المديرة التنفيذية الوفود على تعليقاتها وأسئلتها المفيدة. كما شكرت حكومة هولندا على الزيادة السخية التي أعلنت أنها ستضيفها إلى مساهمتها. وأعربت عن ارتياحها لملاحظة أن أعضاء المجلس التنفيذي موافقون عموما على المؤشرات الثمانية المستخدمة في النظام المستكمل لتخصيص الموارد. ولاحظت أيضا أنه تم الإعراب عن بعض الخلافات فيما يتعلق بمعيار الدخل، مشيرة إلى أنه تمت مواءمته مع معيار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي . وقالت إنها توافق على ضرورة اتباع نهج مرن في تنفيذ النظام المستكمل لتخصيص الموارد، وضرورة الإبقاء على دعم البلدان التي حان وقت استبعادها، ولا سيما في ميدان المساعدة التقنية، بما فيها الدعوة وفيما يتعلق بمسألة الشمولية، أكدت أن الصندوق يوفر المساعدة لكافة البلدان، ملاحظة في الوقت نفسه عدم إمكان تجاهل مسألة التركيز. وأقرت بضرورة تلبية احتياجات البلدان كافة، لا أقل البلدان نموا فحسب، مشيرة إلى أن هذا بالذات هو ما دأب عليه الصندوق في إطار النظام الحالي. وذكرت أن الصندوق يقدم الدعم للبرامج والأنشطة في ١٤٠ بلدا، لكن موارده تركز على البلدان التي هي في أمس حاجة إلى تلك المساعدة. وفي ما يتعلق بالاستفسار حول بلدان وسط أفريقيا ، أشارت إلى أن الصندوق يدعم البرامج القطرية في تلك البلدان بالصيغة التي وافق عليها المجلس التنفيذي. وهكذا، فإنه يجري فعلا أخذ احتياجات تلك البلدان في الاعتبار وتلبيتها.

٤٦ - وأبدت موافقتها بالكامل على عدم جواز معاقبة البلدان التي أحرزت تقدما وكذلك عدم جواز بروز أي انتكاسات. وفيما يتعلق بالتغيير في تصنيف ٢١ بلدا، لاحظت أن ثمة ١٩ بلدا كانت ستغير تصنيفها في كل الأحوال حتى ولو لم يتم استكمال النظام. وشددت على أن هدف الصندوق نفسه يتمثل في الحفاظ على التقدم. وأعربت عن سرورها لملاحظتها تشديد العديد من الوفود على ضرورة زيادة الموارد المساهم بها في الصندوق، مشيرة إلى أن من شأن ذلك أن يعود بالفائدة على البلدان كافة. وأعلنت أن التغييرات التي طرأت على تصنيف البلدان لن تسفر عن أي تغييرات جذرية في مبلغ الموارد التي تتلقاها البلدان. وأشارت إلى أنها تدرك النقطة التي أثارتها عدة وفود من أن ثمة جهدا واعيا وناجحا يهدف إلى زيادة الموارد المقدمة لبلدان منتمية إلى الفئة ''ألف''، تمشيا مع قرارات المجلس

التنفيذي. وأعربت عن تقديرها لما ذكره أحد الوفود فيما يتعلق باعتماد الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة نظاما لتخصيص الموارد مماثلا للنظام المعتمد في صندوق الأمم المتحدة للسكان. وأضافت قائلة إن منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) استخدمت هي الأخرى نموذج صندوق الأمم المتحدة للسكان. وأعلنت أن النظام هو نظام سليم. ولاحظت أنه لن يجري إغلاق أي مكاتب قطرية نتيجة لتنفيذ النظام المستكمل لتخصيص الموارد.

٤٧ - وذكرت أن مسألة الطاقة الاستيعابية تعالج على مستوى الصندوق من خلال تصميم البرامج والمشاريع وأنه تم إصدار مذكرة توجيهية بهذا الشأن. وشددت على أن مسألة الطاقة الاستيعابية مسألة تبحث على نطاق المنظومة ككل وتعالج من خلال مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وأكدت ضرورة إشراك المزيد من الكيانات المحلية لتكون جهات فاعلة في العملية. وأضافت قائلة إن على صندوق الأمم المتحدة للسكان أن يعزز خدمات الرقابة التقنية والإدارية وإن نهج الإدارة القائمة على النتائج سيولي دون شك مزيدا من الاهتمام لمسألة الطاقة الاستيعابية.

٤٨ - وفي معرض الرد على الاستفسار عن طريقة التوصل إلى عتبات المؤشرات، لاحظت المديرة التنفيذية أنه تم اتباع عملية جرى فيها استقصاء المرحلة التي من شأن البلدان أن تصل إليها بحلول عام ٢٠٠٥ إذا ما قيض لها تحقيق أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وأهداف استعراضه. وفيما يتصل بالاستفسار حول البيانات المتعلقة بالوفيات النفاسية، لاحظت أن هذا الميدان ينطوي على صعوبات وأن ثمة افتقار إلى بيانات تتعلق بالعديد من أفقر البلدان. وهكذا ، فقد كانت المسوحات الديمغرافية والصحية مصدرا هاما من مصادر البيانات، كما تم اللجوء إلى بيانات بديلة. وأضافت قائلة إن الصندوق وغيره من الشركاء في التنمية ينظرون إلى استراتيجيات خفض الوفيات النفاسية من منطلقات أكثر عملية، مقرة بعدم وجود نهج مثالي حيال ذلك. وذكرت أنه لا يزال هنالك الكثير مما ينبغي عمله بالتشارك مع البنك الدولي والكيانات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة في سبيل تدعيم قواعد البيانات على المستوى القطري. وفيما يتعلق بالملاحظة حول عدم توافر أو كفاية البيانات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، لاحظت أن من الصحيح أن بعض البلدان لا تدرك فداحة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أقاليمها، بينما تتسم مرافق الاختبار في بلدان أخرى بالمحدودية أو تفتقر إلى اللوازم الاختبارية. لكنها لاحظت أن المسألة أخذت تحظى بجانب كبير من الاهتمام الدولي، ولا سيما من حيث ارتباطها بمشكلة الأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي. وقد استخدم الصندوق هذا التحليل المتوافر من برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب. أما فيما يتعلق بالملاحظة حول التشاور مع كل بلد من البلدان، أكدت أنه يجري التشاور عن كثب مع كل من البلدان في إعداد البرامج القطرية. وخلصت إلى ضرورة المحافظة على مبدأ الشمولية، مشددة على أن النظام المستكمل لتخصيص الموارد سينفذ

بصورة مرنة للحفاظ على التقدم المحرز وتفادي الانتكاسات. وناشدت كافة البلدان زيادة مساهماتها في صندوق الأمم المتحدة للسكان.

٤٩ - وبالإشارة إلى الترابطات القائمة بين الإطار التمويلي المتعدد السنوات والإدارة على أساس النتائج ونظام تخصيص الموارد، لاحظ مدير شعبة المالية والإدارة وخدمات المعلومات الإدارية أن المؤشرات متسقة وتقوم على المجالات البرنامجية ذات الأولوية في الصندوق والتي تتعلق بالصحة الإنجابية، بما في ذلك تنظيم الأسرة والصحة الجنسية، واستراتيجية السكان والتنمية، والدعوة، حيث يشكل البعد الجنساني مسألة شاملة. ولاحظ أن الصندوق يعكف حاليا على جرد الأهداف والنواتج والمؤشرات ذات الصلة المستخدمة في برامج الصندوق على الصعيد القطري. كما يعكف الصندوق على وضع نظام لتعقب الموارد بغية ربطها بالنتائج. ولاحظ أن تنفيذ الإطار التمويلي المتعدد السنوات وإنشاء قواعد بيانات موثوقة على المستوى القطري سوف يمكنان الصندوق من تقديم تقارير جيدة إلى المجلس التنفيذي. ولاحظ أن بناء القدرات والشراكات يشكلان عنصرين ذوى أهمية استراتيجية بالنسبة للإطار التمويلي المتعدد السنوات الذي سيبلغ الصندوق به المجلس. ولاحظ في معرض تشديده على أهمية التقييم القطري الموحد وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان تتعاون جميعا من خلال جملة قنوات منها مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل مواءمة عمليات البرمجة، بعد أن اعتمدت إطارا تمويليا متعدد السنوات ونهجا قائما على النتائج. وأعرب في الختام عن امتنانه لحكومة هولندا على ما قدمته من مساهمة لصندوق الأمم المتحدة للسكان ولما سبق أن أعلنته من تبرعات لسنوات عديدة. ولاحظ أن هذه الظاهرة تشكل مثالا جيدا على المساهمة الإيجابية التي تقدمها الجهات المانحة للإطار التمويلي المتعدد السنوات.

٥٠ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر التالي:

١٩/٢٠٠٠

استعراض نظام تخصيص موارد صندوق الأمم المتحدة للسكان للبرامج القطرية

إن المجلس التنفيذي

١ - **يحيط علما** بالتقرير المتعلق بالاستعراض الذي يجري كل خمس سنوات لنظام تخصيص موارد صندوق الأمم المتحدة للسكان للبرامج القطرية (DP/FPA/2000/14)؛

٢ - **يؤكد من جديد بقوة** ضرورة تعزيز أثر الأنشطة التنفيذية التي يضطلع بها صندوق الأمم المتحدة للسكان وذلك، في جملة أمور، عن طريق زيادة كبيرة في تمويل هذه الأنشطة على أساس يمكن التنبؤ به ومستمر ومضمون، بما يتناسب مع الاحتياجات المتزايدة للبلدان النامية، وكذلك من خلال التنفيذ التام لقرارات الجمعية العامة ١٩٩/٤٧

و ١٦٢/٤٨ و ١٢٠/٥٠ و ١٩٢/٥٣ والأجزاء ذات الصلة بالأنشطة التنفيذية المضطلع بها من أجل التنمية من قرار الجمعية العامة ١٢/٥٢ باء؛

٣ - **يؤيد** نهج تخصيص الموارد المتضمن في الوثيقة DP/FPA/2000/14، بما في ذلك المؤشرات والمستويات الدنيا من أجل تحقيق أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، فضلا عن المؤشرات التي تتناول الإجراءات الرئيسية اللازمة لمواصلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر، والتي اعتمدتها الدورة الاستثنائية الحادية والعشرين للجمعية العامة؛

٤ - **يقرر** بدء العمل بالنظام المستكمل لتخصيص الموارد المتضمن في الوثيقة DP/FPA/2000/14 في بداية دورة البرامج الجديدة للبلد المعني؛ وفي حالة تعرض أي بلد ينتقل إلى فئة أعلى لظروف غير مواتية بشكل خاص، فإنه ينبغي تنفيذ مستواه الجديد لتخصيص الموارد تدريجيا، خلال فترة انتقالية معقولة؛

٥ - **يؤكد من جديد** إجراء تصنيف البلدان إلى الفئات ألف وباء وجيم على النحو المبين في التقرير، ويوافق على الحصص النسبية من الموارد المذكورة في الجدول ٥ من التقرير؛ ويطلب إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان بذل جهود خاصة لتحقيق الحصص المستهدفة لبلدان الفئة ألف على النحو الوارد في الجدول ٥؛

٦ - **يوصي** بأن يتم توزيع الموارد على فرادى البلدان، لا سيما تلك التي تغير فئتها، بطريقة مرنة، مع مراعاة ضرورة ضمان عدم المساس بما تحقق بالفعل من مكاسب؛

٧ - **يؤيد** منح فترة سماح للبلدان الأربعة الجديدة من الفئة سين بحيث يتم إنهاء برامجها تدريجيا بطريقة مرنة؛

٨ - **يشير** إلى مقرره ١٥/٩٦، الذي قام فيه المجلس التنفيذي، في جملة أمور، بما يلي:

(أ) قرر أن يولي صندوق الأمم المتحدة للسكان، متبعا في ذلك نهجا مرنا، اهتماما خاصا لأقل البلدان نموا والبلدان المنخفضة الدخل وأفريقيا؛

(ب) سلم أيضا بضرورة معالجة مشاكل القطاعات والمجالات الاجتماعية الهامة التي لم تتضمنها مؤشرات المتوسط الوطني؛

٩ - **يسلم** بأن بعض البلدان قد لا تزال تحتاج إلى دعم برنامجي في مجالات مواضيعية مختارة لضمان عدم تعرض المكاسب التي أحرزت بالفعل للضرر؛

١٠ - **يطلب** إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان، اعترافا بمبدأ الشمولية، بذل كافة الجهود من أجل أن يكون له وجود وحضور مناسبان في جميع البلدان المشمولة ببرامج، بما في ذلك البلدان في الفئات جيم وسين وراء؛

١١ - **يطلب كذلك** إلى المدير التنفيذي إجراء استعراض آخر بعد خمس سنوات لنظام تخصيص الموارد، بما في ذلك تقييم المؤشرات ومستوياتها الدنيا، وتقديم تقرير إلى المجلس التنفيذي في عام ٢٠٠٥؛ وينبغي أن يتم التقييم بتشاور وثيق مع البلدان المعنية، بهدف تفادي ازدواجها، وكذلك لكفالة شفافيتها وتساوقها ومصداقيتها.

٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠

٥١ - وعقب اتخاذ المقرر تحدث وفدان.

٥٢ - ذكر وفد مصر أنه كان يفضل أن تمنح فترة سماح للبلدان التي تغيرت فئتها، من أجل المحافظة على المكاسب التي تحققت نتيجة لتنفيذ برامج الصندوق في الماضي ولمنع حدوث انتكاس. وأعرب عن تقديره لعنصر المرونة الذي أدرج في المقرر، لأنه سيوفر لصندوق الأمم المتحدة للسكان المرونة اللازمة لوضع الظروف الخاصة بالبلدان في الاعتبار، بما في ذلك حقيقة أن المتوسطات الوطنية لا تعكس بالضرورة التباينات الاجتماعية والثقافية والمشاكل الأخرى داخل البلدان. وبعد أن أشار إلى أن البرامج كانت، في الماضي، تؤجل أو تلغى نتيجة لعدم توفر التمويل، أعرب وفد مصر عن أمله في عدم اللجوء إلى نظام تخصيص الموارد في كل وقت يقل فيه مستوى الموارد نفسه. وناشد كافة البلدان المانحة القادرة على زيادة مساهماتها إلى الصندوق أن تفعل ذلك حتى يتمكن من القيام بعمله الجيد. وأضاف أن استعراض نظام تخصيص الموارد الحالي خلال الخمس سنوات القادمة ينبغي أن يعالج كافة العناصر على نحو شامل. وفي معرض الإشارة إلى الفئات القطرية المختلفة، ركز الوفد على الحاجة لمعاملة كافة البلدان على قدم المساواة بمعايير موضوعية. وفيما يتعلق بعملية الاستبعاد التدريجي، شدد وفد مصر على الحاجة إلى وضع مستويات التنمية المختلفة داخل كل فئة من الفئات في الاعتبار. وطلب إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان مواصلة عمله الجيد في إعداد بيانات ومؤشرات لجميع البلدان حتى تكون المعلومات متاحة في سنة ٢٠٠٥ لكي ينظر المجلس التنفيذي في مختلف الخيارات ويحدد الخيارات التي تضع في الاعتبار شواغل كافة البلدان.

٥٣ - وفي حين لاحظ وفد نيكاراغوا أن لديه شواغل شبيهة، فقد أكد من جديد الأهمية الكبيرة التي يعلقها على برامج الصندوق التعاونية في بلده. ولاحظ الوفد أن بلده يواصل بذل جهود كبيرة في كفاحه للقضاء على الفقر. وذكر أن بلده لديه رغبة قوية في أن يظل ضمن بلدان الفئة ''ألف''، وخاصة بسبب الظروف الخاصة للبلد الناتجة عن الكوارث، بما فيها الإعصار ميتش، والمشاكل الأخرى. وأضاف الوفد أنه سيواصل بذل كافة الجهود اللازمة لدفع تبرعات إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان. وختم الوفد حديثه بمناشدة جميع البلدان المانحة بزيادة مساهماتها إلى الصندوق.

ثالثاً – المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية والإدارة

٥٤ – كان معروضاً على المجلس التنفيذي ''الاستعراض المالي السنوي لعام ١٩٩٩'' (DP/FPA/2000/15 وDP/FPA/2000/15/Corr.1، باللغات الإنكليزية والروسية والصينية فقط). وعملاً بالمقررين ٩٩/٢١ و٢٠٠٠/٩، طلب المجلس أيضاً تقديم بيان شفوي عن التقديرات المستكملة لإيرادات صندوق الأمم المتحدة للسكان في عام ٢٠٠٠.

٥٥ – ولدى تقديم الاستعراض المالي السنوي لعام ١٩٩٩، لاحظ نائب المديرة التنفيذية (لشؤون السياسات والإدارة) أن الصندوق قد تعرض في عام ١٩٩٩ لانخفاض بلغ ٩ في المائة في إيرادات الصندوق العام، التي انخفضت من ٢٧٨,٧ مليون دولار في عام ١٩٩٨ إلى ٢٥٤,٢ مليون دولار في عام ١٩٩٩. ويمكن أن يعزى الانخفاض في الإيرادات بصفة رئيسية إلى انخفاض التبرعات بسبب تخفيض ميزانية اثنتين من الجهات المانحة الهامة وكذلك إلى قوة دولار الولايات المتحدة. وواصلت المساهمات الثنائية والمتعددة الأطراف اتجاهاً إيجابياً، حيث زادت إلى ٣٣,٦ مليون دولار في عام ١٩٩٩ مقارنة بمبلغ ٣٠,٢ مليون دولار في عام ١٩٩٨. وبلغ مجموع إيرادات الصندوق لعام ١٩٩٩مبلغا قدره ٢٨٧,٨ مليون دولار مقارنة بمبلغ ٣٠٨,٩ ملايين دولار في عام ١٩٩٩. وبلغ مجموع النفقات في عام ١٩٩٩، ٢٧٩,٦ مليون دولار، مقارنة بمبلغ ٣٠٢,١ مليون دولار في عام ١٩٩٨، مما يمثل انخفاضاً قدره ٢٢,٥ مليون دولار أو ٧ في المائة. ونظرا لهبوط الإيرادات، انخفضت نفقات البرامج، التي تتألف من أنشطة المشاريع وخدمات الدعم التقني والخدمات الإدارية والتشغيلية، من ٢٤٦,٧ مليون دولار، أو ٨١,٧ في المائة من مجموع النفقات في عام ١٩٩٨، إلى ٢١٤,١ مليون دولار أو ٧٦,٦ في المائة في عام ١٩٩٩. وسلّط نائب المديرة التنفيذية (لشؤون السياسات والإدارة) الضوء على أن تنفيذ صندوق الأمم المتحدة للسكان استمر، من ناحية نسبية، في الانخفاض بنسبة ١٤ في المائة، مع استثثار خدمات المشتريات المقدمة إلى أنشطة المشاريع، بنسبة ٢٢ في المائة من طريقة التنفيذ تلك. وزاد، من ناحية نسبية، تنفيذ وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية بنسبة ١٤ في المائة، على التوالي، بينما سجل التنفيذ الحكومي زيادة تبلغ نحو ١١ في المائة.

٥٦ – ونظرا لنقص الإيرادات في عام ١٩٩٩، وعملاً بالقاعدة المالية ١٢-٢، سحب الصندوق مبلغ ٢٦ مليون دولار من الاحتياطي التشغيلي، تاركاً رصيداً قدره ٢٤ مليون دولار عند نهاية السنة. وأعرب نائب المديرة التنفيذية (لشؤون السياسات والإدارة) عن سروره لإخطار المجلس التنفيذي بأنه نتيجة لتلقي مساهمة من جهة مانحة رئيسية مؤخراً، أعاد الصندوق الاحتياطي التشغيلي إلى مستواه المأذون به البالغ ٥٠ مليون دولار. وأضاف أن

الصندوق كان في الواقع مدركاً إدراكاً عميقاً لأفضلية مطابقة النفقات مع الإيرادات وكان يرصد عن كثب مستويات الأنشطة حتى يضمن حصر النفقات لعام ٢٠٠٠ في حدود الموارد المتاحة. ولاحظ أن عدداً من التدابير الإدارية، حسبما فصّلته المديرة التنفيذية في الدورة السنوية للمجلس التنفيذي، قد نُفذ للمساعدة في هذا الصدد. وختم بملاحظة أن عام ١٩٩٩ كان عام تحدٍ بالنسبة للصندوق. فقد استمرت الإيرادات في الهبوط بينما استمر الطلب على خدمات الصندوق في النمو. وناشد المجلس التنفيذي المساعدة في وقف الاتجاه المتناقص للموارد، وبالتالي، توفير موارد كافية إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان لكي يضطلع بولايته الهامة.

٥٧ - واستجابة للمقررين ٢١/٩٩ و٩/٢٠٠٠، قدم نائب المديرة التنفيذية (لشؤون السياسات والإدارة) تقريراً شفوياً عن التقديرات المستكملة لإيرادات صندوق الأمم المتحدة للسكان لعام ٢٠٠٠. ولاحظ أن التوقعات الحالية أكثر إيجابية عما كان متوقعاً قبل ثلاثة أسابيع فقط، عندما كانت تُعد ''مذكرة المعلومات الأساسية عن آخر المساهمات المقدمة إلى موارد صندوق الأمم المتحدة للسكان لعام ٢٠٠٠''. وذكر أنه لغاية ٣١ آب/أغسطس، أُعلن عن تبرعات من بلدان مانحة للموارد العامة للصندوق في عام ٢٠٠٠ تبلغ ٢٤١,٨ مليون دولار، على النحو المذكور في الفقرة ٣ من مذكرة المعلومات الأساسية. وأضاف أنه بفضل التبرعات الإضافية السخية التي أعلن عنها مؤخرا من حكومتي هولندا والسويد، تقدر إيرادات الصندوق من الموارد العامة لعام ٢٠٠٠ بنحو ٢٦٠ مليون دولار، بزيادة تبلغ أكثر من ١٨ مليون دولار. ويتوقع صندوق الأمم المتحدة للسكان كذلك زيادة في الموارد غير الأساسية تبلغ نحو ٤ ملايين دولار (أي زيادة من ٤٠ مليون دولار إلى ٤٤ مليون دولار)، مما يرتفع بمجموع الإيرادات المتوقعة في عام ٢٠٠٠ إلى ٣٠٤ ملايين دولار؛ مقارنة بالرقم البالغ ٢٨١,٨ مليون دولار الوارد في الفقرة ٤ من مذكرة المعلومات الأساسية، وتمثل زيادة تبلغ نحو ٢٢ مليون دولار.

٥٨ - وأشار نائب المديرة التنفيذية (لشؤون السياسات والإدارة) إلى أن سعر الصرف غير المواتي لدولار الولايات المتحدة مقابل معظم العملات الأوروبية كان عاملاً أساسياً أثّر سلباً على الموارد العامة للصندوق. ورغم أن عدداً من البلدان قد زادت مساهماتها من حيث العملات الوطنية واليورو، فقد أدى التحويل إلى دولارات الولايات المتحدة إلى انخفاض من حيث دولارات الولايات المتحدة. وبلغت هذه الخسائر في التحويل ٦,١ ملايين دولار حتى الآن في عام ٢٠٠٠، وبلغ مجموعها ١٤,٢ مليون دولار لفترة الثلاث سنوات ١٩٩٨-٢٠٠٠. ولاحظ أن الفقرة ٨ من مذكرة المعلومات الأساسية توفر بعض الأمثلة الملموسة للآثار. وذكر أن مذكرة المعلومات الأساسية تعكس أيضاً اعتماد الصندوق على مجموعة

صغيرة من الجهات المانحة للحصول على موارده. وأكد أنه لغاية ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٠، ورد نحو ٩٨ في المائة من مجموع المساهمات المقدمة إلى الصندوق من ١٥ جهة مانحة رئيسية. ويسعى الصندوق إلى توسيع قاعدة مانحيه، التي بلغت رقما قياسيا قدره ١٠٩ جهة مانحة في عام ١٩٩٢، ووصلت إلى ١٠٠ جهة مانحة في عام ١٩٩٦. ويستهدف الصندوق ١٠٠ جهة مانحة في عام ٢٠٠٠. وحتى ٣١ آب/أغسطس، بلغ العدد ٧٨؛ بيد أنه منذ نهاية آب/أغسطس، تعهدت ست جهات مانحة إضافية، وبذلك ارتفع مجموع الجهات المانحة إلى ٨٤. وخلال الثلاثة أشهر القادمة، سيواصل صندوق الأمم المتحدة للسكان بذل جهوده للحصول على مساهمات من جميع الحكومات من أجل بلوغ هدف المائة جهة مانحة.

٥٩ - وأشار نائب المديرة التنفيذية (لشؤون السياسات والإدارة) إلى أن الصندوق يقوم أيضا بكل ما في وسعه لتشجيع إعلان التبرعات لعدة سنوات. وحتى ٣١ آب/أغسطس، لم يتقدم سوى ١٥ بلدا بإعلانات تبرعات لعدة سنوات وبجداول سداد لها. وكانت ستة منها من البلدان المانحة الرئيسية الـ ١٥ (أي البلدان المساهمة بمبلغ مليون دولار أو أكثر) والبلدان التسعة المتبقية كانت من البلدان المانحة العادية. وأكد أن الموارد العامة تمثل الأساس الذي تقوم عليه عمليات برامج الصندوق وهي عامل أساسي في الحفاظ على الطابع المتعدد الأطراف لعمله. فالموارد العامة ذات قيمة لا تقدر بثمن بالنسبة للبرامج القطرية التي يدعمها صندوق الأمم المتحدة للسكان، والتي تهدف إلى مساعدة البلدان المشمولة ببرامج على التصدي للتحديات التي تواجهها في مجال السكان والصحة الإنجابية والتنمية المستدامة. وفي الختام أعلن نائب المديرة التنفيذية (لشؤون السياسات والإدارة) أن الصندوق يناشد بشدة أفراد أسرة مانحيه أن يزيدوا مساهماتهم للصندوق لعام ٢٠٠٠ وما بعده، وأن يقوموا بالدفع في وقت مبكر من السنة بقدر الإمكان. ومن شأن ذلك أن يساعد الصندوق على إدارة تدفقاته النقدية المحدودة وأن يمكنه من تمويل برامجه بالمستوى الذي يصادق عليه المجلس التنفيذي.

٦٠ - وخلال المناقشة التي أعقبت ذلك، أعرب عدد كبير من الوفود عن القلق البالغ إزاء انخفاض الموارد الأساسية للصندوق. وأكدت وفود عديدة ضرورة تقاسم الأعباء بين المانحين وأشارت إلى أن العديد من المانحين القادرين على زيادة مساهماتهم لم يفوا بتلك المسؤولية في واقع الأمر. وشددت عدة وفود على ضرورة توسيع قاعدة المانحين للصندوق. ولتوضيح مدى اعتماد الصندوق على قاعدة مانحين بالغة الصغر، قام أحد الوفود بتحليل مقارن لمساهمات المانحين، حيث لاحظ أنه حتى الآن، في عام ٢٠٠٠، فإن مجموعة أساسية صغيرة مكونة من خمسة مانحين قدمت للصندوق ما يقارب ضعف ما قدمه له ستة من البلدان

الصناعية السبع الرئيسية. وأهاب ذلك الوفد بالمانحين الرئيسيين أن يحسنوا أداءهم فيما يتعلق بمساهماتهم في الموارد الأساسية للصندوق.

٦١ - وأعرب عدد كبير من الوفود عن سروره لملاحظة الزيادة التي طرأت على الإيرادات التكميلية للصندوق، بما في ذلك زيادة التمويل من القطاع الخاص. وحذر عدد من الوفود، رغم ترحيبه بهذا الاتجاه، من أن الطابع المتعدد الأطراف والمحايد للصندوق لا ينبغي له أن يتغير بأي شكل كنتيجة للنمو في الموارد غير الأساسية. وطرح أحد الوفود سؤالا عن الموارد عن المنفقة في بعض الصناديق الاستئمانية. وسأل وفد آخر عن الخطوات التي اتخذت لتعزيز التنسيق الداخلي فيما يتعلق بأنشطة جمع الأموال. وسأل الوفد نفسه عن الأسباب وراء الزيادة الكبيرة في بند ''النفقات الأخرى'' في الجدول ١ من الوثيقة DP/FPA/2000/15. وسأل بعض الوفود عن سبب حدوث زيادة بنسبة ١٦ في المائة في ميزانية الدعم لفترة السنتين مقارنة بعام ١٩٩٨. وأعرب عن عدد كبير من الوفود عن الترحيب بإعادة الاحتياطي التشغيلي إلى مستواه المأذون به. وأعرب بعض الوفود عن القلق إزاء السحب من الاحتياطي التشغيلي وأشارت إلى أن ذلك لا يمثل ممارسة يمكن الاستمرار فيها وينبغي تجنب اللجوء إليها. وفيما يتعلق بالتبرعات التي تلقاها الصندوق، أشارت وفود عديدة إلى الأثر السلبي لدولار الولايات المتحدة على أسعار صرف العملات وإلى أنها ترى ضرورة البحث عن ترتيبات أخرى، بما في ذلك الاطلاع على تجارب الكيانات الأخرى التابعة للأمم المتحدة. وسأل بعض الوفود عما إذا كانت قوة دولار الولايات المتحدة هي السبب في زيادة القوة الشرائية للصندوق في البلدان المشمولة ببرامج. واقترح أحد الوفود أن يقوم الصندوق بتنويع مشترياته وأن يقوم بالشراء بعملات أخرى. وتساءل وفد آخر عما إذا كان الوقت قد حان لالتماس تأييد السلطات التشريعية والتنفيذية الوطنية للموافقة على تخصيص مبالغ تكميلية للصندوق لتعويض الخسائر الناجمة عن أسعار صرف العملات المحلية. وأعربت عدة وفود عن سرورها لملاحظة حدوث زيادة في طرائق التنفيذ الوطنية وانخفاض في تنفيذ الصندوق. كذلك أعربت عدة وفود عن السرور لملاحظة المؤشرات الإيجابية فيما يتعلق بحالة إيرادات الصندوق في عام ٢٠٠٠.

٦٢ - وأعلن وفد السويد أن حكومته قد وافقت على تقديم مساهمة أساسية إضافية لصندوق الأمم المتحدة للسكان لعام ٢٠٠٠ تبلغ ٢١ مليون كرونا سويدية (٢,٢٣ مليون دولار تقريبا). وذكر الوفد أنه في سياق التمويل لأغراض التنمية، تقوم حكومته بدعم مشروع بشأن ''تعبئة الدعم والموارد لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها''. وقد جرت مناقشة أولية في ستوكهولم في آب/أغسطس ومن المقرر تقديم عروض عن المشروع للمجلس التنفيذي ولكل من الصناديق والبرامج ذات الصلة.

٦٣ - وسأل أحد الوفود، وهو يشير إلى الصعوبات التي واجهت الصندوق سابقا في استخدام نظام المعلومات الإدارية المتكامل، عما إذا كانت تلك الصعوبات قد حُلت. كذلك سأل الوفد عن الموعد الذي سينظر فيه المجلس التنفيذي في تقرير مجلس مراجعي الحسابات الذي نُشر مؤخرا. وشدد وفد آخر على ضرورة دعم البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وأشار إلى أنه، في مواجهة تدني الموارد، يصبح من الأهمية بمكان العمل بالتعاون مع المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية. وأعلن الوفد أنه ينبغي توجيه انتباه قادة العالم إلى الحالة المالية الحرجة التي تواجه صناديق الأمم المتحدة وبرامجها والنتائج الخطيرة لذلك المتمثلة في أن احتياجات البلدان لن يتسنى الوفاء بها. وأعرب أحد الوفود عن القلق إزاء انخفاض نفقات البرامج في أفريقيا بنسبة ١٦ في المائة. وسأل الوفد عن السبب في عدم إدراج مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في قائمة الوكالات المنفذة في الجدول ٤ من الوثيقة DP/FPA/2000/15.

٦٤ - وشكر نائب المديرة التنفيذية (لشؤون السياسات والإدارة) في إجابته الوفود على ما تقدمت به من تعليقات داعمة وبناءة. وأشار إلى أن الصندوق يضطلع بجدية بمسؤوليته عن إدارة الأموال وأقر بأنه مسؤول أمام المجلس التنفيذي. وأعلن أنه عند توليه منصبه في الصندوق التمس وحصل على دعم الموظفين فيما يتعلق بتدابير الحد من التكاليف التي استحدثها الصندوق نتيجة لانخفاض الموارد. وأعرب عن تقديره لقلق المجلس إزاء الانخفاض في إيرادات الصندوق خلال السنوات القليلة الماضية. وشدد على أهمية الإرادة السياسية في تعبئة الموارد لبلوغ أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية واستعراض المؤتمر بعد انقضاء خمس سنوات. وفيما يتصل بالتعليقات على الزيادة في ميزانية الدعم للصندوق، أعرب نائب المديرة التنفيذية عن اتفاقه مع الرأي القائل بأنه يتعين على الصندوق أن يعمل على تنظيم التكاليف الإدارية. وأوضح أن الصندوق يخضع حاليا لعملية تخطيط لقوة العمل فيه وإعادة تنظيمها وأن جميع الوظائف والعقود يجري استعراضها بطريقة انتقادية بغية تخفيض تكاليف الموظفين وتخفيض ميزانية الدعم إلى الحد الأدنى. وأعلن أنه قد أحاط علما بانشغال المجلس إزاء النمو في الإيرادات التكميلية غير الأساسية، وأكد للمجلس أن الصندوق سيظل محافظا على الطابع المتعدد الأطراف لمساعدته.

٦٥ - وأشار إلى أن المديرة التنفيذية تعمل على تعزيز قدرة الصندوق على تعبئة الموارد في المقر وفي المكاتب القطرية. وأقر بأن ثقة المجلس التنفيذي في الصندوق ستعتمد في نهاية المطاف على مدى كفاءة استخدام الصندوق لموارده سعيا لتحقيق أهدافه. وأشار إلى أن الأزمة المالية قد أصبحت فرصة لكي يزيد الصندوق كفاءته. وأعلن أن الصندوق، عن طريق الإطار التمويلي المتعدد السنوات والإدارة على أساس النتائج، سوف يسعى إلى إحداث أثر

كبير على المستوى القطري. وأشار إلى أن الصندوق سيعرض على المجلس في السنة المقبلة ميزانية الدعم لفترة السنتين الخاصة به وسوف يسعى إلى تحقيق بعض المدخرات في ميزانية الدعم. وفيما يتعلق بتقرير مجلس مراجعي الحسابات، أشاد بعمل مراجعي الحسابات الخارجيين ولاحظ أن الصندوق يقوم بتناول المسائل التي سلط مجلس المراجعين الضوء عليها.

٦٦ - أما نائبة المديرة التنفيذية (لشؤون البرنامج)، فقد شددت في إجابتها على التعليقات بشأن مسألتين من المسائل البرنامجية، على أن الصندوق خلال السنوات القليلة الماضية قد بذل جهودا واعية لزيادة التنفيذ الوطني للمشاريع وللحد من التنفيذ الذي يضطلع به الصندوق. وأوضحت أن المعدل الفعلي للتنفيذ الوطني (الذي يتكون من التنفيذ الذي تقوم به الحكومات والمنظمات الوطنية غير الحكومية على حد سواء) أعلى مما يورده الجدول ٤ لأن التنفيذ الذي تقوم به المنظمات الوطنية غير الحكومية لم يعرض فيه نظرا لأنه أضيف إلى التنفيذ الذي تقوم به المنظمات الدولية غير الحكومية. وأشارت إلى أن الصندوق سيفصل بين الاثنين في المستقبل حتى تصبح الصورة الكلية للتنفيذ الوطني أكثر وضوحا. وفيما يتعلق بالاستفسار عن التعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أعلنت أن الصندوق يتعاون على نحو وثيق جدا مع المفوضية في الميدان والمقر على حد سواء. وأشارت إلى أن المفوضية والصندوق يشكلان جزءا من الفريق الأساسي الأصلي الذي وضع الكتيب المتعلق بدعم الصحة الإنجابية في حالات الطوارئ. كذلك فإن المنظمتين من ضمن الفريق الذي وضع مجموعة أدوات حالات الطوارئ المتعلقة بالصحة الإنجابية. وأوضحت أن الصندوق لم يضطلع بأنشطة متعلقة بحالات الطوارئ على المستوى التنفيذي، بل استعان بمنظمات أخرى للقيام بذلك. بيد أن الصندوق تولى شراء وتوريد مجموعات أدوات حالات الطوارئ وقد سُجل ذلك النشاط على أن الصندوق قد قام به. وعلى الصعيد الميداني، تعاون صندوق الأمم المتحدة للسكان مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والسلطات الوطنية/المحلية في دعم عدد من أنشطة الطوارئ.

٦٧ - وشكر مدير شعبة المالية والإدارة وخدمات المعلومات الإدارية الوفود على ما تقدمت به من تعليقات مفيدة وبناءة. وأعرب عن اتفاقه مع الرأي القائل بضرورة ضبط ميزانية الدعم وأعلن أن الصندوق قد اتخذ تدابير قوية للحد من نفقات ميزانية الدعم في عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩. وأشار إلى الجداول ٨ و١٢ و١٣ في الوثيقة DP/FPA/2000/15، فلاحظ أن صافي نفقات ميزانية الدعم قد ارتفع من ٥٤,٨ مليون دولار في عام ١٩٩٨ إلى ٦٣,٦ مليون دولار في عام ١٩٩٩، حيث مثل ذلك زيادة بلغت ٨,٨ ملايين دولار. وأوضح أن ٣ ملايين دولار من الزيادة البالغة ٨,٨ ملايين دولار تعزى إلى رسوم دعم لخدمات تلقاها الصندوق من الأمانة العامة للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وأشار إلى أنه حدث تأخير في تقديم الفواتير، ورغم أن الفواتير المتعلقة بجزء من مبلغ الـ ٣ ملايين دولار كان من المفترض أن تقدم في عام ١٩٩٨، فقد قُدمت في عام ١٩٩٩. ونتيجة لذلك، فقد كانت النفقات في عام ١٩٩٩ أعلى مما كانت في عام ١٩٩٨. وثانيا، بعد المواءمة بين ميزانيات صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، تم الاتفاق على أن يحسب المبلغ المعاد من ضريبة الدخل بوصفه إيرادات في الميزانية يقابله تخفيض في المساهمة المقدمة من البلد المعني إلى الصندوق. وأشار إلى أنه خلال فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، قدم أحد المانحين الرئيسيين مساهمة في عام ١٩٩٨ إلا أنه لم يقدم مساهمة في عام ١٩٩٩ وبالتالي فإن مبلغا يقدر بنحو مليوني دولار كان من المفترض حسابه كمبلغ معاد من ضريبة الدخل أُدخل في النفقات. وثالثا، رغم أن تعيين سبعة ممثلين للصندوق كان قد أُقر في وقت سابق، أخر الصندوق التعيين في السنة الأولى من فترة السنتين بغية الحد من النفقات في الميزانية. وبالتالي، فقد حدثت غالبية النفقات المتعلقة بالتعيين في عام ١٩٩٩ وبلغت جملتها ١,٧ مليون دولار. وأخيرا، كنتيجة للانخفاض في نفقات المشاريع فقد انخفضت إيرادات تكاليف الدعم المحققة أيضا بمبلغ مليون دولار. وشدد مدير الشعبة على أنه، عند النظر إلى الزيادة البالغة ٨,٨ ملايين دولار، لا بد من مراعاة حقيقة أن النفقات في أية فترة سنتين تكون دائما أعلى في السنة الثانية منها في السنة الأولى. وعلى الرغم من ذلك، لا يعني هذا أن المنظمة قد أنفقت أكثر مما خُصص لها. وأشار إلى أنه من الزيادة البالغة ٨.٨ ملايين دولار، لم تكن الزيادة سوى ٠,٨ مليون دولار وأنها في واقع الأمر تقل كثيرا عن المبلغ الذي كان سينجم عن الزيادة التضخمية، الأمر الذي يشير بوضوح إلى أن التدابير التي اتخذها الصندوق للحد من التكاليف قد حققت وفورات. وركز المدير على أنه في أية مناقشة لميزانية الدعم لفترة السنتين، سيكون من الضروري النظر إلى فترة السنتين في مجملها وليس إلى كل سنة بمفردها. وأشار إلى أنه بالنسبة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، فإن الاعتماد الذي تمت الموافقة على رصده للصندوق بلغ ١٢٧,٥ مليون دولار؛ بيد أن نفقات ميزانية الدعم للصندوق لتلك الفترة لم تتجاوز ١١٨,٤ مليون دولار. وأشار إلى الرصيد غير المستغل البالغ ٩,١ مليون دولار، فأكد أن الصندوق اتخذ نهجا يتسم بالحذر الشديد عند تنفيذ ميزانية الدعم لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩.

٦٨ - وأعلن مدير شعبة المالية والإدارة وخدمات المعلومات الإدارية أن الصندوق قد أحاط علما بالتعليقات التي تقدمت بها الوفود فيما يتعلق بزيادة رصد النفقات وضبطها خلال فترة السنتين الحالية. وأشار إلى أن النسبة الكلية لنفقات ميزانية الدعم للصندوق مقارنة بجملة الدخل في فترة السنتين، التي تبلغ ٢٢ في المائة، رغم أنها قد تبدو عالية إلى حد ما بالمقارنة مع الوكالات المماثلة للصندوق، فهي تقل عنها كثيرا. وأشار إلى طرائق التنفيذ،

فأعرب عن اتفاقه مع رأي بعض الوفود بضرورة حدوث زيادة في التنفيذ الوطني الذي تضطلع به الحكومات والمنظمات غير الحكومية وحدوث انخفاض تناسبي في التنفيذ الذي يضطلع به الصندوق. وأعلن أن الصندوق يبذل جهودا واعية لبلوغ تلك الغاية. وفيما يتعلق بأسعار صرف العملات وقوة دولار الولايات المتحدة، أشار إلى أن نفقات الصندوق تتم بالعملات المحلية والعملات الصعبة على حد سواء وأن العملات الصعبة لا تتأثر بقوة دولار الولايات المتحدة. وفيما يتعلق بالاحتياطي التشغيلي، أعرب عن الشكر للمانحين على مساهماتهم التي جعلت من الممكن إعادة الاحتياطي إلى مستواه المأذون به. وأعرب عن اتفاقه مع الرأي بضرورة تجنب السحب من الاحتياطي التشغيلي، وأكد للمجلس التنفيذي أن الصندوق قد اتخذ تدابير لضبط النفقات. وشدد على ثقته بالإطار التمويلي المتعدد السنوات وأوضح أنه لو أعلن جميع المانحين الرئيسيين التزامهم بتقديم التمويل على أساس مؤكد وقابل للتنبؤ ومستمر، فسيكون في الإمكان حينئذ التخطيط على النحو الملائم لوتيرة تنفيذ البرامج في إطار الالتزامات المعلنة. وأشار إلى أن عدم استقرار الإيرادات قضية يصعب جدا التعامل معها وأعرب عن اتفاقه مع الوفد الذي قال بضرورة توخي الحذر في المستقبل عند وضع التوقعات لمعدلات نمو الإيرادات. وأضاف أن الصندوق قد توخى الحذر الشديد فيما يتعلق بتوقعات الإيرادات للسنة الحالية وقد ضُبطت الحدود القصوى للنفقات. وفيما يتعلق بالسؤال عن تقرير مجلس مراجعي الحسابات، أشار المدير إلى أنه سيُناقش في الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠١. وفيما يتعلق بالاستفسار عن نظام المعلومات الإدارية المتكامل، أعلن المدير أن غالبية المشاكل البينية التي برزت في السنة الماضية قد حُلت. وأضاف أنه يجري إنشاء آليات رصد أفضل فيما يتعلق بالخدمات الأخرى التي يوفرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للصندوق.

٦٩ - وأشار رئيس فرع التمويل التابع للشعبة في إجابته على استفسار عن الزيادة في بند ''النفقات الأخرى''، إلى أن ذلك حدث نتيجة للاحتفاظ بأموال بعملات أخرى غير دولار الولايات المتحدة، وأوضح أن غالبية تلك الزيادة هي عبارة عن خسائر على الورق.

٧٠ - وذكر رئيس فرع تنمية الموارد، في شعبة الإعلام والعلاقات الخارجية أن صندوق الأمم المتحدة للسكان شهد في السنتين الأخيرتين زيادة سريعة في الإيرادات التكميلية أو إيرادات التمويل المشترك. ولاحظ أن الصندوق توقع في عام ١٩٩٨ أن تكون الإيرادات التكميلية بمبلغ ٢٥ مليون دولار لكل سنة من السنتين وتلقى الصندوق فعلا عام ٢٠٠٠ مبلغ ٤٤ مليون دولار. وذكر أن هذه الأموال بينما يرحب بها ترحيبا كبيرا فإن إدارة هذا الحجم الكبير من الموارد يرهق قدرات الوحدات المسؤولة. ونتيجة لذلك، تراكمت بعض الأرصدة الكبيرة في عدة حسابات للصناديق الاستئمانية المتعددة الأطراف. بيد أنه في أواخر

١٩٩٩، اتخذت بعض التدابير المؤسسية من أجل تعزيز قدرة فرع تنمية الموارد على تدبير وإدارة مستوى أكبر من الإيرادات للبرامج المتعددة الأطراف. وذكر أن الخطوات الخاصة التي اتخذت شملت ما يلي: إضافة موظف إلى فرقة التمويل المشترك التابعة للوحدة؛ وإعداد نموذج متعدد الأطراف للرصد يقدم في لمحة الصورة الكاملة لرصيد أي صندوق استئماني معين؛ والبدء في تنظيم حلقات عمل بشأن التمويل المشترك في شكل عرض متعدد الوسائط؛ وتعقب الأداءات بواسطة أداة معلوماتية تدعى تشيس فاكس (Chase Fax) واختتم كلامه قائلا إن الوحدة ستحتاج إلى مواصلة تحسين وتعزيز قدراتها من أجل تعقب وإدارة الإيرادات التكميلية المتزايدة للصندوق.

٧١ - وعقب رد الأمانة، أخذ أحد الوفود الكلمة. فشكر صندوق الأمم المتحدة للسكان على التوضيحات المتعلقة بالزيادة الحاصلة في النفقات وأشار إلى أنه سيكون من المفيد للصندوق في المستقبل أن يقدم مثل هذه التوضيحات إما في التقرير ذاته أو في فرصة أخرى في اجتماع غير رسمي قبل دورة المجلس التنفيذي. وفيما يتعلق بأسعار صرف العملات، لاحظ الوفد أن اليونيسيف أبلغت مجلسها التنفيذي مؤخرا بأن ما يزيد على ٧٠ في المائة من الاشتراكات التي تلقتها كانت بعملات غير دولار الولايات المتحدة وأن ٥٠ في المائة من النفقات التي قامت بها كانت بعملات غير دولار الولايات المتحدة. وطلب الوفد إلى الصندوق أن يقدم معلومات مشابهة إلى المجلس في المستقبل. وبينما لاحظ الوفد أن المجلس التنفيذي ناقش خلال السنوات الثلاث الأخيرة مسألة الأثر السلبي على موارد صندوق الأمم المتحدة للسكان نتيجة قوة دولار الولايات المتحدة وما يترتب عن ذلك من أسعار صرف ليست في صالح سائر العملات، ذكر الوفد أن من المفيد لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان أن يجتمعوا لمناقشة هذه المسألة واستكشاف الحلول البديلة، بما أن هذه المنظمات الثلاث تعاني جميعها من المشكلة ذاتها.

٧٢ - وشكر مدير الشعبة المالية والإدارة وخدمات المعلومات الإدارية الوفد على اقتراحاته وذكر أن الصندوق سيدرج في المستقبل ملاحظات تفسيرية ضمن التقرير. ووافق أيضا على أنه من المفيد التعاون في إجراء مناقشات بشأن مسألة أسعار الصرف، برعاية المجلس التنفيذي، وبمشاركة اليونيسيف، والبرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، إذا رأى المجلس ذلك.

٧٣ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بـ''الاستعراض المالي السنوي لعام ١٩٩٩'' (DP/FPA/2000/15 و DP/FPA/2000/15/Corr.1، بالانكليزية والروسية والصينية فقط) وبالتقرير الشفوي المتعلق بآخر تقديرات إيرادات صندوق الأمم المتحدة للسكان في عام ٢٠٠٠.

رابعا – برنامج المشورة التقنية

٧٤ – كان معروضا على المجلس التنفيذي وثيقة معنونة ''تقرير مرحلي عن تنفيذ ترتيبات برنامج المشورة التقنية'' (DP/FPA/2000/16)، قدم استجابة للفقرة ٩ من المقرر ١٩/٩٩.

٧٥ – وعند عرض التقرير، لاحظ مدير شعبة الشؤون التقنية والسياسات أن برنامج المشورة التقنية تَكيَّف بسرعة، منذ إنشائه عام ١٩٩٢، مع التغيرات الحاصلة في أولويات البلدان، واحتياجاتها وظروفها. وعقب تنظيم المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في ١٩٩٤، عُدِّل نظام برنامج المشورة التقنية لكي يدعم نهج الصحة الإنجابية بطريقة فعالة أكثر ويضمن تعميم مراعاة قضايا الجنسين. ومؤخراً، نُقح هذا النظام ليلبي الحاجة إلى تعزيز عملية رصد وتقييم البرامج القطرية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، من أجل التصدي لوباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز واستخدام تكنولوجيات المعلومات الجديدة. ولاحظ أن الصندوق اضطلع في إعداده للتقرير المرحلي (DP/FPA/2000/16) بعدد من الأنشطة الخاصة الرامية إلى تقييم التقدم الذي أحرزه هذا النظام، بما في ذلك ما يلي: (أ) إنشاء فريق مناقشة على الشبكة المحلية بمشاركة من الوكالات الشريكة في برنامج المشورة التقنية، وأفرقة الخدمات التقنية القطرية وموظفي صندوق الأمم المتحدة للسكان في المقر؛ (ب) وإجراء استبيان ميداني، تم تيسيره من خلال المكاتب القطرية التابعة للصندوق، للحصول على آراء الموظفين الحكوميين والخبراء الوطنيين في مجال السكان، الحكوميين منهم وغير الحكوميين؛ (ج) وإجراء مشاورات غير رسمية مع أفرقة الخدمات التقنية القطرية والوكالات الشريكة في برنامج المشورة التقنية في منظومة الأمم المتحدة من أجل تقييم أدائها ومجمل مساهماتها في تلبية احتياجات البلدان المشمولة ببرامج إلى المساعدة التقنية؛ (د) وإجراء استعراض مكتبي لتقارير التقييم ذات الصلة والوثائق الداخلية.

٧٦ – ولاحظ أن الاستبيان الميداني كشف عن أمور منها ما يلي: (أ) ستظل الحاجة إلى المساعدة التقنية في معظم البرامج القطرية كبيرة ومن المحتمل أن يتسع نطاقها ليشمل المجالات التخصصية داخل مجالات البرامج الأساسية الثلاثة في الصندوق؛ (ب) للبلدان احتياجات ذات أولوية قصوى إلى المساعدة التقنية في طائفة كبيرة من المجالات الفرعية، منها الصحة الإنجابية للمراهقين، وإدارة برنامج الصحة الإنجابية، ووضع السياسة العامة وتطوير نظم المعلومات المتكاملة وإدارة هذه النظم؛ (ج) شكلت أفرقة الخدمات التقنية القطرية مصدرا رئيسيا للمساعدة التقنية بل كانت المصدر الوحيد في العديد من البلدان؛ (د) تتزايد القدرة على المستوى الوطني رغم أن عدد الخبراء الوطنيين ليس موزعا بالتساوي على البلدان؛ (هـ) يوجد طلب شديد على التدريب من أجل مواصلة زيادة القدرة الوطنية.

٧٧ - وأشار مدير الشعبة إلى أن تعزيز القدرة الوطنية مهمة رئيسية لجميع الأخصائيين العاملين في برنامج المشورة التقنية وأن ثلث جميع أنشطة البعثات كان مرتبطا ببناء القدرة الوطنية خلال عام ١٩٩٩. ولاحظ أن رصد نظام برنامج المشورة التقنية عملية متواصلة ويشارك فيها مقر الصندوق بالإضافة إلى المنسقين داخل كل مقر من مقار الوكالات الشريكة. وقال إن أداء كل فرقة من أفرقة الخدمات التقنية القطرية وكل أخصائي من أخصائيي الخدمات الاستشارية التقنية يُقيَّم سنويا على أساس خطة أدائه. وبالإضافة إلى ذلك، تقدم أفرقة الخدمات التقنية القطرية تقارير نصف سنوية عن أنشطتها تُستعرض في مقر الصندوق. وأضاف قائلا إن عمليات المراجعة الإدارية لمكاتب أفرقة الخدمات التقنية القطرية تجرى بانتظام. وتجتمع فرقة العمل المشتركة بين الوكالات التي تضم رؤساء أفرقة الخدمات التقنية القطرية وممثلي الوكالات الشريكة في نظام برنامج المشورة التقنية وموظفي مقر الصندوق مرة في العام على الأقل لاستعراض أداء النظام.

٧٨ - وذكر مدير الشعبة أن برنامج المشورة التقنية سيساهم في تحقيق أهداف ونتائج الإطار التمويلي المتعدد السنوات. ولذلك الغرض، بدأ أخصائيو أفرقة الخدمات التقنية القطرية والخدمات الاستشارية التقنية في وضع مؤشرات لعملهم قابلة للتحقق منها بصورة موضوعية. وستربط تلك المؤشرات بأهداف الإطار التمويلي المتعدد السنوات وستعد بصورة خاصة لقياس درجة مساهمة نظام برنامج المشورة التقنية في الاكتفاء الذاتي الوطني في تقديم الخبرة التقنية في مجالات البرامج الأساسية الثلاثة للصندوق. ولاحظ أنه نظرا للقيود المالية الحالية للصندوق، ستصعب تلبية الزيادة المتوقعة في احتياجات البلدان إلى المساعدة التقنية. ونظرا لتدهور موارد الصندوق، خفضت وظائف الخدمات التقنية القطرية والخدمات الاستشارية التقنية من ١٥٦ وظيفة في عام ١٩٩٢ إلى ١٣٠ وظيفة يعد العديد منها شاغرا في الوقت الحالي. واختتم كلامه مشيرا إلى أن الصندوق سيستكشف، خلال السنوات المقبلة، مختلف السبل الكفيلة بمواصلة تلبية احتياجات البلدان إلى المساعدة التقنية.

٧٩ - وخلال المناقشة التي جرت عقب العرض، أيدت عدة وفود زيادة تأكيد برنامج المشورة التقنية على بناء القدرات الوطنية وأعربت عن تقديرها للمعلومات الواردة في التقرير والمتعلقة بكيفية الاستفادة من الخبرة الإقليمية والوطنية في مجال بناء القدرات. ولاحظ أحد الوفود أن التقرير لم يتناول مسألة الاستفادة من الخبرة الوطنية والإقليمية فيما يتعلق ببناء القدرات والتواصل في إطار برنامج المشورة التقنية. وذكر الوفد نفسه أن من الأساسي إعطاء وزن وتأكيد أكبر للخدمات المقدمة من خلال أفرقة الخدمات التقنية القطرية بما أن الهدف الرئيسي لبرنامج المشورة التقنية هو تحسين بناء القدرات الوطنية. وأثنى الوفد على قدرة نظام برنامج المشورة التقنية على التصدي للاحتياجات والتحديات الناشئة، مثل وباء

فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ولاحظ أحد الوفود أن برنامج المشورة التقنية يقوم بدور قيم في وضع وتنفيذ برامج السكان في العديد من البلدان، ولكنه أعرب عن قلقه إزاء العدد الكبير من الوظائف الشاغرة في البرنامج واقترح وضع استراتيجيات جديدة في مجال التوظيف. وذكر الوفد أنه إذا كانت هذه الوظائف غير ممكنة من الناحية المالية على المدى الطويل، فإنه ينبغي النظر في سبل لإعادة هيكلة برنامج المشورة التقنية بحيث يضم عددا أقل من الموظفين، مع الحفاظ على الإنتاجية. وكرر وفد آخر مقترحه الذي أبداه في الدورة العادية الثالثة للمجلس التنفيذي لعام ١٩٩٩، حاثاً على خفض وظائف أخصائيي الخدمات الاستشارية التقنية إلى وظيفة واحدة لكل وكالة.

٨٠ - ولاحظ أحد الوفود أن تجربة بلده مع فرقة الخدمات التقنية القطرية كانت مفيدة جدا في العديد من الجوانب الهامة، بما في ذلك الدعم التقني لوضع وتنفيذ البرنامج القطري الثالث؛ والدعم التقني لوضع وثيقة مشروع إحصاء شامل للسكان والإسكان تشكل وسيلة أساسية للدعوة إلى تعبئة الموارد، وبخاصة من المانحين الثنائيين؛ والدعم التقني المرتبط بالتدريب على استخدام نهج الإطار المنطقي في إعداد البرنامج القطري الرابع. وأكد الوفد على أن جميع تلك المعاملات مع فرقة الخدمات التقنية القطرية اتسمت بنهج قائم على المشاركة؛ وتداؤب فعال بين مديري البرامج المحلية، والخبراء وفرقة الخدمات التقنية القطرية؛ وبتحقيق مزايا للبرنامج القطري نتيجة تبادل المعلومات بشأن أفضل الممارسات وأسوئها. وذكر الوفد أن أحد القيود الرئيسية يتمثل في كثرة أعباء أفراد فرقة الخدمات التقنية القطرية مما يؤثر على تقديم المساعدة التقنية في الوقت المناسب. ونظرا لتلك الظروف، ذكر الوفد أن المجلس التنفيذي قد يرغب في استعراض مستويات ملاك موظفي أفرقة الخدمات التقنية القطرية.

٨١ - وتحدث أحد الوفود بالنيابة عن وفد آخر فأعرب عن القلق من أن التحليل المطلوب في الفقرة ٩ (أ) من المقرر ١٩/٩٩ بشأن قدرة نظام برنامج المشورة التقنية على الوفاء باحتياجات برنامج الدعم التقني والاستراتيجي القطري لم تتم معالجته بشكل ملائم في التقرير. وذكر الوفد أنه كان من الأفيد تقديم تحليل شامل أكثر. ولاحظ أن الاستبيانات الميدانية المشار إليها في التقرير تبين أن البلدان لا تتلقى في الوقت الحالي المساعدة التقنية التي تحتاج إليها. وأعرب الوفد عن أمله في أن يستفيد الصندوق من النهج اللامركزي لتحسين فعالية مساعدته التقنية. وأعرب الوفد عن القلق أيضا من أن التقرير لم يقدم المعلومات المطلوبة في الفقرة ٩ (ب) من المقرر ١٩/٩٩ المتعلقة برصد نظام المشورة التقنية ولا سيما في سياق الإطار التمويلي المتعدد السنوات. ولم ترد إشارة أيضا للكيفية التي يساهم بها تحليل الإطار المنطقي لبرنامج المشورة التقنية في تحقيق أهداف ومقاصد الإطار التمويلي المتعدد

السنوات. وذكر الوفد أنه يتطلع إلى دراسة الاقتراحات التي ستقدم في تقرير السنة المقبلة بما في ذلك ما يتعلق بنهج عملي أكثر واستراتيجي لتقديم المساعدة التقنية إلى جانب المرونة التي يعتزم الصندوق إدخالها.

٨٢ - وتحدث أحد الوفود بالنيابة عن وفد آخر أيضا وذكر أنه بالرغم من أن التقرير قد وصف مجموعة واسعة من الأنشطة فإن من الصعب تكوين تصور لنطاق وقيمة النتائج ولمساهمة برنامج المشورة التقنية في تحقيق أهداف الصندوق ولتأثير الدعم الذي قدمه برنامج المشورة التقنية. وأعربت الوفود عن أملها في تقديم تقييم يقوم على الأداء لبرنامج المشورة التقنية في سياق الإطار التمويلي المتعدد السنوات. وأضافت الوفود أن التقرير لم يعالج المزيج المتطور للقدرات الذي يحتاج إليه الصندوق لدعم الاستثمار في مجال الصحة الإنجابية في سياق تنمية القطاع الصحي. وأعربت الوفود عن أملها في أن تعالج الاقتراحات التي ستقدم في السنة التالية ذلك الموضوع وبوضوح أكثر. وأضافت الوفود أن تقرير السنة التالية ينبغي أن يقدم تفصيلا لتكاليف الترتيبات الحالية المقارنة بتكاليف الآليات البديلة مثل مراكز الموارد الإقليمية وذلك لضمان تلقي البلدان للمساعدة التقنية التي تحتاج إليها. وذكرت الوفود أنها لا تزال غير مقتنعة عموما بأن برنامج المشورة التقنية يوفر الوسيلة الفعالة لدعم تعزيز القدرات المؤسسية على أساس مستدام ومستمر.

٨٣ - وتحدث أحد الوفود بالنيابة عن وفد آخر أيضا فأعرب عن ارتياحه للمساهمات التي قدمها برنامج المشورة التقنية بما في ذلك في كل من إثيوبيا وغانا. وأكدت الوفود أن برنامج المشورة التقنية برنامج فريد لأنه يتكون من عدة وكالات تابعة للأمم المتحدة. وشددت الوفود وهي تلاحظ أن مجال السكان مجال معقد، على أهمية استخدام النهج المتعدد القطاعات في معالجة القضايا السكانية. وأكدت الوفود على الحاجة إلى بناء القدرة الوطنية وتساءلت عن إمكانية تعزيز الشراكة مع العناصر الإنمائية الأخرى على الصعيد الإقليمي في سياق التقييم القطري الموحد وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. ولاحظت الوفود أن الدور الذي يضطلع به الأخصائيون التابعون لخدمات الدعم التقني لا يزال دورا غامضا واقترحوا مواءمة وظائف أخصائيي خدمات الدعم التقني مع زيادة التركيز على تقديم الدعم التقني لأفرقة الخدمات التقنية القطرية. وحثت الوفود الصندوق على إيجاد طرق جديدة لتعزيز الدعم التقني في المراحل الاستراتيجية لدورة البرمجة القطرية وطلبت أن يتناول التقرير المقبل البدائل المتمثلة في زيادة الاتصالات مع الجامعات والمؤسسات الأخرى ومجتمع المانحين والمنظمات غير الحكومية.

٨٤ - ولاحظ أحد الوفود أن التقرير قد تميز بالوصف وكان ينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام لقياس النتائج. ولاحظ الوفد أنه بالرغم من أن قائمة الأنشطة التي نفذها برنامج المشورة التقنية كانت قائمة مثيرة للإعجاب فإنه لم يتم تقديم تحليل أو تقييم متعمق. ولذلك فقد كان من الصعب التحقق من القيمة التي أضافها نظام برنامج المشورة التقنية. وأكد الوفد على أهمية بناء القدرة الوطنية.

٨٥ - وذكر أحد الوفود أنه بالرغم من انطباعه الجيد عموما عن برنامج المشورة التقنية فإن لديه بعض التحفظات على عنصر خدمات الدعم التقني ولاحظ أن القيمة المضافة لوظائف خدمات الدعم التقني لم يتم بيانها بشكل واضح وتساءل عن إمكانية قيام أفرقة الخدمات التقنية القطرية بوظائف خدمات الدعم التقني. وأضاف الوفد أنه سوف يواصل طرح الأسئلة عن تكاليف وفوائد النظام وتساءل عن إمكانية تحسين الفعالية بعدد أقل من الوظائف. ولاحظ أن كل فريق للدعم القطري يتألف في المتوسط من ١٢ وظيفة ممولة من الميزانية العادية وأن ذلك يبدو عددا كافيا لتقديم المساعدة التقنية في المجالات ذات الأولوية. وذكر الوفد أنه سيكون من المفيد إدراج ملاك موظفي برنامج المشورة التقنية في الوثيقة. وطلب وفد آخر مزيدا من المعلومات عن خصائص الخدمات التقنية التي يقدمها برنامج المشورة التقنية إلى البلدان التي لا تتوفر لديها برامج قطرية يدعمها صندوق الأمم المتحدة للسكان. وتساءل الوفد أيضا عما إذا كان فريق الخدمات التقنية القطرية المقرر إنشاؤه في براتسلافا بسلوفاكيا قد أنشئ بالفعل.

٨٦ - وأعرب أحد الوفود عن ارتياحه لملاحظته زيادة التعاون بين أفرقة الخدمات التقنية القطرية وأخصائيي خدمات الدعم التقني وأعرب عن الأمل في زيادة تعزيز التعاون مع المنظمات غير الحكومية الموجودة في الميدان. وحث الوفد على تعزيز تبادل المعلومات وإنشاء آلية للتعاون فيما بين الوكالات الشريكة في برنامج المشورة التقنية من أجل زيادة الوعي بالمشاكل السكانية. وذكر أنه من أجل زيادة فعالية أفرقة الخدمات التقنية القطرية ينبغي زيادة تنويع مجالات الاختصاص للأفرقة من أجل تلبية احتياجات البلدان المشمولة ببرامج. وذكر وفد آخر وهو يلاحظ أن توافر التمويل يعتبر شرطا أساسيا لتنفيذ البرامج أنه يتعين إقامة التوازن بين البرنامج القطري وبرنامج المشورة التقنية. وذكر الوفد أنه بسبب محدودية الموارد ينبغي تعزيز التعاون التقني مع منظومة الأمم المتحدة كما ينبغي استخدام خدمات الخبراء التقنيين الذين توفرهم المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية الأخرى. وبالإضافة إلى ذلك ينبغي البحث عن زيادة التمويل لتعيين خبراء وطنيين وبذل الجهود لزيادة تدريب الخبراء. كما ينبغي استغلال تكنولوجيات الاتصالات والمعلومات العصرية للحد من السفر. وأكد الوفد ضرورة استخدام الخبراء الوطنيين إلى أقصى مدى ممكن.

٨٧ - وصدر بيان مشترك بين منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ومنظمة الصحة العالمية وهي الوكالات المشاركة في برنامج المشورة التقنية. وأكدت هذه الوكالات أن نظام المشورة التقنية يعمل بشكل جيد على الصعيد القطري بتقديم الدعم المنسق إلى البرامج القطرية. وكثيرا ما تتم الإشارة إلى برنامج المشورة التقنية كمثال للتعاون الفعال فيما بين وكالات الأمم المتحدة وكوسيلة ملائمة للعمل مع المنظمات غير الحكومية. وقد أثبت قدرته على تقديم المساعدة التقنية الموضوعية إلى البلدان من أجل بناء القدرات الوطنية وبطريقة مرنة وديناميكية. أما على صعيد الوكالات فقد لعب برنامج المشورة التقنية دورا حيويا في إدماج العناصر ذات الصلة بالسكان في عمل الوكالات المشاركة. إلا أن حالة الموارد في صندوق الأمم المتحدة للسكان قد أدت إلى تأجيل عدد من الخطوات التنفيذية أو إلى إلغائها. وبالإضافة إلى ذلك تم تجميد العديد من الوظائف الأساسية في تنفيذ نهج شامل ومتعدد الاختصاصات بشأن القضايا السكانية وقارب معدل الشغور لوظائف خدمات الدعم التقني في الوقت الحاضر نسبة ٥٠ في المائة. وقد أعاق هذا العامل بشكل خطير الأداء السلس لنظام برنامج المشورة التقنية. وأعربت الوكالات عن أملها في رفع التجميد ولو جزئيا أثناء فترة السنتين الحالية.

٨٨ - وأعربت نائبة المدير التنفيذي (البرنامج) في ردها عن شكرها للوفود من أجل تعليقاتها الإيجابية والاقتراحات المفيدة التي قدمتها عن تقرير السنة التالية. ولاحظت فيما يتعلق بملاك الموظفين أنه كان قد قُدّم في تقرير سابق وبسبب ضيق المكان لم يتم إدراجه في الوثيقة الحالية. وعلى كل ليس من الصعب تقديم الجدول إلى أعضاء مجلس الإدارة وهو في الواقع نفس الجدول الذي وافق عليه المجلس في السنة السابقة. كما لاحظت وهي ترد على الاستفسارات المتعلقة بعدم كفاية خدمات المشورة التقنية وكثرة أعباء أخصائيي أفرقة الخدمات التقنية القطرية أنه بسبب القيود المالية لم يتيسر ملء جميع وظائف برنامج المشورة التقنية. وبالرغم من ذلك فإن الصندوق يحاول حماية مجالات الأولوية ضمن هذه الأفرقة وسوف يبذل كل جهد ممكن لملء الوظائف الشاغرة عندما تتحسن الحالة المالية. ولاحظت فيما يتعلق باقتراح أحد الوفود المتعلق بضرورة أن يكون هنالك وظيفة واحدة لتقديم الخدمات التقنية لكل وكالة أن ذلك هو الواقع بالفعل نظرا للتجميد الحالي على التوظيف. ولاحظت أن الصندوق سوف ينظر في التقرير المقبل في إمكانية تقديم خدمات استشارية تقنية بطريقة أكثر فعالية تشمل الاعتماد على الموارد في المناطق. وأكدت أن بناء القدرة الوطنية واستخدام الخبراء الوطنيين عند توفرهم كان هو هدف برنامج المشورة التقنية منذ إنشائه. وقد صدرت توجيهات إلى أفرقة الخدمات التقنية القطرية للبحث عن الخبراء

الوطنيين واستخدامهم بمن فيهم الموجودون في القطاع الخاص إلا أن ضيق وقتها لم يساعد على إقامة الاتصالات اللازمة داخل البلدان. وأشارت إلى أن صندوق الأمم المتحدة للسكان يعمل على تنقيح سجل بالخبراء الوطنيين والإقليميين ودون الإقليميين والدوليين.

٨٩ - وفيما يتعلق بالحاجة إلى استخدام وقت أخصائيي أفرقة الخدمات التقنية القطرية بطريقة أفضل وأكثر انتظاما فذكرت أنهم يذهبون في بعثات عندما تطلبها البلدان. ويسعى الصندوق إلى تعزيز الروابط بين هذه الأفرقة والمكاتب القطرية والوحدة التقنية ذات الصلة في المقر الرئيسي للصندوق وأن مشاركة الأفرقة سوف يتم إدماجها على نحو منتظم في دورة البرمجة القطرية. وقالت وهي تلاحظ أن الصندوق يعمل على وضع جدول للإطار المنطقي لبرنامج المشورة التقنية إن عامل برنامج المشورة التقنية يصب مباشرة في الإطار التمويلي المتعدد السنوات لا سيما فيما يتعلق ببناء القدرات الوطنية والدعوة وهما الاستراتيجيتان الرئيسيتان للإطار التمويلي المتعدد السنوات. وذكرت فيما يتعلق بالاستفسار عن المساعدة التقنية المقدمة إلى البلدان التي لا توجد لديها برامج قطرية مدعومة من جانب الصندوق أن الصندوق يسعى دائما لإتاحة المساعدة التقنية إلى تلك البلدان. وأكدت أن الموارد المالية محدودة للغاية وأن الدعم التقني يتسم بأهمية إضافية. ولاحظت أن فريق الخدمات التقنية القطرية الذي سيكون مقره براتسلافا بسلوفاكيا في طريقه للعمل وقد زود بأخصائيين من أفرقة الخدمات التقنية القطرية نقلوا من أفرقة في كاتاموندو ونيبال وعمان بالأردن.

٩٠ - أعرب مدير البرنامج في رده عن شكره للوفود على تعليقاتها البناءة وذكر أنها ستكون مفيدة في إعداد التقرير المقبل. وفيما يتعلق ببناء القدرات لاحظ أن تعزيز الخبراء الوطنيين والمؤسسات الوطنية على السواء يضطلع به برنامج المشورة التقنية. ولاحظ أن ثلث بعثات أفرقة الخدمات التقنية القطرية تكرّس مباشرة لبناء القدرات بما في ذلك تنمية المؤسسات. وذكر أن استخدام الخبراء الوطنيين يمثل أهمية كبيرة. إلا أنه يصعب في بعض الأوقات تعيين خبراء وطنيين يعملون في الخدمة الحكومية. كما أن بعض الحكومات تطلب في بعض الأحيان الخبرة الدولية بصفة خاصة. ولاحظ أن مجال الخبرة يختلف من منطقة إلى أخرى حيث تستخدم بعض المناطق عددا أكبر من الخبراء الوطنيين ولا سيما من الجامعات. وذكر أن برنامج المشورة التقنية لا يزال يواصل تعاونا إقليميا ناجحا بما في ذلك مع اللجان الإقليمية للأمم المتحدة والهيئات الإقليمية الأخرى ومع مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى. فعلى سبيل المثال انتدب برنامج الأمم المتحدة المعني بالإيدز سبعة مستشارين في مجال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لأفرقة الخدمات التقنية القطرية.

٩١ - ولاحظ فيما يتعلق بالإشارة إلى الاستفسار المتعلق بالقيمة الإضافية لخبراء خدمات الدعم التقني أنها تمثل جزءا مهما في النهج المتعدد التخصصات والمشترك بين الوكالات لنظام برنامج المشورة التقنية. ويقدم أخصائيو خدمات الدعم التقني الدعم التقني لمستشاري أفرقة الخدمات التقنية القطرية ويقومون بتنظيم الاجتماعات وتقديم المعلومات بشأن القضايا الآخذة في الظهور ونقل المعلومات والتحليلات إلى تلك الأفرقة وإلى المكاتب القطرية. ويقوم أخصائيو خدمات الدعم التقني داخل منظماتهم بمناصرة القضايا السكانية ويمثلون عناصر مهمة في الدعوة لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. ولاحظ المدير في الرد على استفسار آخر أنه في الوقت الذي لم يقدم فيه تحليل لتكلفة وفوائد نظام برنامج المشورة التقنية فقد جرت تقييمات مستقلة لبرنامج المشورة التقنية. وذكر أن التقرير المقبل سوف يشمل تحليلا عن كيفية استخدام الخبرة الفنية الوطنية.

٩٢ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقدم المحرز في تنفيذ ترتيبات برنامج المشورة التقنية (DP/FPA/2000/16).

خامسا – البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة

٩٣ – كان معروضاً على المجلس التنفيذي برنامجان قطريان مقترحان: ''تقديم المساعدة إلى حكومة كمبوديا'' (DP/FPA/KHM/2)؛ و ''تقديم المساعدة إلى حكومة فييت نام'' (DP/FPA/VNM/6). وحيث أنه لم ترد أي طلبات لمناقشات مستقلة، وفقاً للمقرر ١٢/٩٧، وافق المجلس دون مناقشة على البرنامجين القطريين التاليين: ''تقديم المساعدة إلى حكومة كمبوديا'' (DP/FPA/KHM/2)؛ و ''تقديم المساعدة إلى حكومة فييت نام'' (DP/FPA/VNM/6).وعقب الموافقة، فتح الباب للتعليقات والأسئلة ذات السمة العامة.

٩٤ – وأعرب نائب الممثل الدائم لفييت نام لدى الأمم المتحدة عن خالص تقديره للمجلس التنفيذي لموافقته على البرنامج القطري (DP/FPA/VNM/6). وشكر صندوق الأمم المتحدة للسكان على كافة المستويات، بالمقر والمستوى الإقليمي والقطري، لتعاونه مع حكومة فييت نام ومع الشركاء الإنمائيين الآخرين في فييت نام. وأعرب عن عميق امتنانه للمديرة التنفيذية للصندوق على قيادتها وعلى التزامها بمساعدة بلده. وذكر أنه مما يبعث على الرضا أن المساعدة التي قدمها الصندوق إلى فييت نام، التي بدأت في السبعينات، قد حققت أثراً ملموساً وإيجابياً في رفاه الشعب الفييتنامي. وشدد على أن هذا البرنامج القطري الذي أجيز لتوه يتسق مع سياسات حكومته وأولوياتها وأنه أعد بتشاور وثيق مع الشركاء الإنمائيين الآخرين. ويتسق البرنامج القطري مع التقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ومقررات المجلس التنفيذي. ولاحظ أن البرنامج القطري يتفق أيضاً مع برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية واستعراض نتائج المؤتمر بعد انقضاء خمس سنوات. ولاحظ أنه عند تنفيذ البرنامج ستولى أهمية خاصة لأوجه النجاح التي تحققت في الماضي. وأكد من جديد الملاحظة التي أبدتها المديرة التنفيذية في دورة سابقة والتي مفادها أن الدعوة دون تحسين للخدمات ستكون تبديدا. وركز على أن حكومة فييت نام ملتزمة بقوة بالأنشطة الفعالة القائمة على النتائج في مجال السكان والتنمية وأشار إلى أن الحكومة قد زادت الاستثمار في برامج السكان والصحة، بما في ذلك من خلال تقديم قروض تحصل عليها من البنك الدولي ومصرف التنمية الآسيوي. وأشار إلى أن نفقات الحكومة قد زادت بنسبة ١٤٠ في المائة في مجال التعليم وتضاعفت في مجال الصحة، بزيادة قدرها خمسة أضعاف في الإنفاق على تنظيم الأسرة. وأشار إلى أن فييت نام لا يزال بلداً فقيراً ويواجه العديد من التحديات الاجتماعية والاقتصادية، بما فيها وباء فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، ودعا إلى قدر أكبر من التعاون مع الصندوق وشركائه وأكد أن هناك حاجة إلى المزيد من الموارد للحفاظ على المكاسب التي تحققت في الماضي.

٩٥ - ورحبت عدة وفود أخرى بالموافقة على البرنامجين القطريين. ولاحظ أحد الوفود أن تدخلات للصندوق في فييت نام كانت ذات فعالية أكبر وأسهمت في تنمية البلد. وأضاف الوفد نفسه أنه سيكون من المفيد للصندوق أن يضع أيضا في الاعتبار مسائل أخرى مثل التحضر والهجرة والبيئة (بما فيها التلوث الحضري) وارتباطها بالمسائل السكانية. وبالإشارة إلى البرنامج القطري لكمبوديا، ذكر الوفد أن المسار الصحيح قد اتخذ فيما يتعلق باستراتيجية السكان، ولاحظ أن أثر البرنامج سيعتمد على تعبئة موارد كافية له. وأشاد الوفد بالتعاون بين البرنامج الذي يتلقى المساعدة من الصندوق وبرنامج التعاون التابع لبلده في كمبوديا.

٩٦ - وفي حين ذكر وفد آخر أن لدى بلده برامج مساعدة ثنائية كبيرة في كل من كمبوديا وفييت نام، فقد شدد على أهمية ضمان أن تكون برامج الصندوق مكملة لعمل الشركاء الإنمائيين الآخرين وليس تكراراً لها. وأعرب الوفد عن أمله في أن يكون تركيز الصندوق على بناء قدرات المركز الوطني لتعزيز الصحة في كمبوديا مكملاً لمشروع الرعاية الصحية الذي أقامه بلده في كمبوديا. وأيد الوفد هدف البرنامج القطري لفييت نام ومقاصده وأعرب عن سروره لملاحظة أن وكالات الأمم المتحدة في فييت نام قد نسقت دوراتها البرنامجية. وذكرت الوفود أنه كان يجدر تضمين الوثيقة (DP/FPA/VNM/6) تفاصيل أدق بشأن طرق تحقيق أهداف البرنامج. وقال إن الوفد سيرحب، على سبيل المثال، بتقديم إيضاح عن تصور الصندوق لدور الدعوة في الواقع العملي.

٩٧ - وفيما يتعلق بكمبوديا، ذكر أحد الوفود أن بلده يعلق أهمية خاصة على مجال السكان وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وخاصة بالنظر إلى الزيادة الهائلة التي حدثت مؤخراً في انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في كمبوديا. ولاحظ الوفد أن حكومته أرسلت، في حزيران/يونيه، بالتعاون مع بلد مانح آخر، بعثة مشتركة إلى كمبوديا، في إطار مبادرة القضايا العالمية المتعلقة بالسكان والإيدز (البرنامج المشترك للمبادرة). ولاحظ الوفد أن بلده سيتابع، بتعاون وثيق مع البلد المانح الآخر، نتائج البعثة ويساهم في تعزيز الصحة الإنجابية في كمبوديا. وأعرب الوفد عن أسفه لأن الميزانية المخصصة للبرنامج القطري لكمبوديا قد خفضت نتيجة للوضع التمويلي الأخير للصندوق وأعرب عن أمله في أن تزيد ميزانية البرنامج المخصصة لكمبوديا بمجرد تحسن الوضع التمويلي للصندوق. وأضاف أن بلده يعتزم المساعدة في أنشطة البرنامج القطري للصندوق في كمبوديا عن طريق استخدام مساعدته الإنمائية الرسمية الثنائية لذلك البلد.

٩٨ - ولاحظ أحد الوفود، الذي تحدث أيضاً باسم وفدين آخرين، أن مزيداً من التوسع مطلوب بشأن طبيعة التعاون بين شركاء مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وأشادت الوفود بالتركيز على تلبية احتياجات الصحة الإنجابية للرجال والنساء، بما في ذلك الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وذكرت الوفود أنها كانت تفضل الحصول على المزيد من المعلومات بشأن التنسيق مع الشركاء الإنمائيين الآخرين، وخاصة البنك الدولي. وذكرت الوفود أنه سيكون من المهم بالنسبة للبرامج المستقبلية توضيح كيفية تداعم برامج مختلف الشركاء.

٩٩ - وقدم وفد آخر تعليقات تقنية إلى كلا البرنامجين القطريين. وفيما يتعلق بالبرنامج القطري لكمبوديا، لاحظ الوفد أن مسائل الصحة الإنجابية قد عولجت على نحو شامل، وأعرب عن أمله في أن تؤدي زيادة الحصول على خدمات جيدة لتنظيم الأسرة إلى انخفاض في معدلات الإجهاض العالية. وشجع الوفد الصندوق على القيام بدور الدعوة بقدر أكبر في مجال الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، نظرا للانتشار الخطير للوباء في كمبوديا. وفيما يتعلق بالأنشطة التي تستهدف المراهقين، سأل الوفد عما إذا كانت السلع المتعلقة بالصحة الإنجابية ستوفر في إطار البرنامج المقترح بالإضافة للمعلومات والتثقيف والمشورة. وسأل الوفد عن الخطط الملموسة القائمة لتوفير الدعم من المانحين من أجل لوازم منع الحمل بعد عام ٢٠٠٠. وفيما يتعلق بمسألة المشورة المقدمة من الأقران، وجه الوفد الانتباه إلى دراسات حديثة مولتها مؤسسة باثفايندر الدولية أوضحت أن المراهقين يميلون إلى الثقة في المشورة التي يقدمها الراشدون أكثر من ثقتهم في مشورة الأقران بشأن مسائل الصحة الإنجابية. وفيما يتعلق بالرصد والتقييم، سأل الوفد عن سبب عدم تتبع مؤشر ''عدد الزبائن المستفيدين'' الهام. وذكر الوفد نفسه أنه أعجب بالبرنامج القطري لفييت نام وأشاد بالصندوق للعمل الذي اضطلع به للمساعدة في تعداد السكان والمساكن الذي عزز قدرة المكتب العام للإحصاء. وسأل الوفد عما إذا كانت المناطق الجغرافية التي يستهدفها الصندوق هي نفس المناطق التي تستهدفها اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية. وطلب الوفد أيضاً إيضاحاً بشأن ما إذا كانت أنشطة الصحة الإنجابية التي يدعمها الصندوق تعد جزءاً من جهود الرعاية الصحية الأولية التي تدعمها اليونيسيف. ونظرا لأن خفض الوفيات النفاسية يمثل هدفاً هاماً لكلا المنظمتين، أبدى الوفد رغبته في معرفة المزيد عن تنسيق أنشطتهما. وقدم الوفد اقتراحاً مفاده أن اتخاذ موقف أكثر إقداماً في الدعوة قد يكون مناسباً نظرا للمعدلات الحالية للإجهاض والإصابات المنقولة بالاتصال الجنسي بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وإصابات الجهاز التناسلي. وطلب الوفد معرفة المزيد عن برامج الدعوة

المحددة، بما في ذلك توفير المعلومات المتعلقة بالصحة الإنجابية للمراهقين والشباب الراشدين غير المتزوجين.

١٠٠ - وشكرت مديرة شعبة آسيا والمحيط الهادئ المجلس التنفيذي على الموافقة على البرنامجين القطريين وعلى الملاحظات المفيدة التي قدمتها عدة وفود. وأكدت من جديد أن كلا البرنامجين يتسق مع الخطط الإنمائية للحكومتين المعنيتين وأنهما أعدا بتشاور وثيق مع المنظمات الحكومية وغير الحكومية والأمم المتحدة والوكالات المانحة. وقد استرشد إعداد البرنامجين بأعمال التقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وقد نسقت دورات البرنامجين مع دورات اليونيسيف والبرنامج الإنمائي، وسيكون البرنامجان مكملين لبرامج التعاون التي تضطلع بها وكالات الأمم المتحدة الأخرى.

١٠١ - وشملت المسائل المشتركة التي عولجت في البرنامجين المدعومين من الصندوق التزايد السريع للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وارتفاع معدلات الإجهاض، وارتفاع معدلات الإصابة بالأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي، وانخفاض مشاركة الذكور في تنظيم الأسرة، وقلة الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالصحة والخدمات الإنجابية والجنسية للمراهقين. وأكدت مديرة شعبة آسيا والمحيط الهادئ للمجلس التنفيذي أن المكاتب القطرية المعنية ستنسق، في تنفيذ البرامج، مع اليونيسيف والبرنامج الإنمائي ومنظمة الصحة العالمية وسائر الوكالات، وتتعاون معها من أجل تحقيق أقصى أثر ممكن لإنجاز البرامج مع تقليل الازدواجية والتداخل في التغطية الجغرافية والموضوعية من أجل توفير أفضل البرامج الممكنة لكمبوديا وفييت نام. وفيما يتعلق بموضوع الإمدادات من الوسائل المتعلقة بالصحة الإنجابية، ذكرت أن الصندوق سيقدم المساعدة لتعزيز القدرة الوطنية على التنبؤ بالاحتياجات من وسائل منع الحمل وإدارة تلك الوسائل وتوزيعها بطريقة فعالة. وفي كلتا الدولتين، ستلبي الجهات المانحة الأخرى بصورة أساسية الاحتياجات من وسائل منع الحمل. وفي حالات نادرة، إذا تطلب الأمر، سيحاول الصندوق الاستجابة للحاجة غير الملباة. وسيساعد الصندوق أيضاً كلا البلدين في تنفيذ برامج التسويق الاجتماعي وفي الاتصال بعدة جهات مانحة من أجل كفالة الإمداد المنتظم للبرنامجين بالوسائل الخاصة بالصحة الإنجابية.

١٠٢ - وبالإشارة إلى البرنامج القطري لكمبوديا، وافقت على ضرورة اضطلاع الصندوق بدور أكبر في الدعوة للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ولإدراج مؤشرات رصد حسبما هو مقترح. وأضافت أن الصندوق أحاط علماً بالإشارة إلى الدراسة التي أجريت مؤخراً والتي مولتها مؤسسة باثفايندر الدولية بشأن المسائل المتعلقة بالمراهقين وسيقوم بالمتابعة مع الأطراف ذات الصلة. وأشارت إلى أن البرنامج المقترح يعتزم إشراك

قادة المجتمع المحلي، وزعماء القرى، والآباء، والمعلمين، والرهبان، فضلاً عن المثقِّفين الأقران من الذكور والإناث لزيادة دعمهم لمسائل الصحة الإنجابية للمراهقين. ورداً على التعليق الذي أدلى به أحد الوفود والمتعلق بقلقه بشأن تخفيض ميزانية البرنامج لكمبوديا، أشارت إلى أنه إذا زادت إيرادات الصندوق، فمن المحتمل أن تستفيد كافة البرامج التي يدعمها في كافة البلدان بما فيها كمبوديا. وأضافت أن الصندوق يتطلع إلى العمل مع حكومة الوفد من أجل تعزيز الشراكة لمواجهة قضية فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في كمبوديا. وفيما يتعلق بالسؤال المتصل بتعاون الصندوق مع الشركاء الإنمائيين الآخرين، أشارت إلى أن الصندوق سيتعاون مع اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية والوكالة الألمانية للتعاون التقني في إصلاح قطاع الصحة؛ ومع اليونسكو واليونيسيف في مجال الصحة الإنجابية للمراهقين وتثقيفهم؛ ومع الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي وحكومة اليابان في الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وستركز مساعدة الصندوق بصفة أساسية على بناء القدرات من خلال التدريب والمساعدة التقنية، وتوفير المشورة بشأن السياسات، وتعزيز وتحسين إمكانية الحصول على الخدمات المقدمة.

١٠٣ -وفيما يتعلق بالبرنامج القطري في فييت نام، لاحظت مديرة شعبة آسيا والمحيط والهادئ أن الصندوق ظل يعمل بصورة وثيقة مع اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية لتكملة مساعدتهما. وأردفت أن برنامجي الصندوق واليونيسيف يمثلان جزءاً من جهود الرعاية الصحية الأولية: حيث يركز الصندوق على الصحة الإنجابية للمراهقين، والشباب الراشدين، والرفقاء المقبلين على الزواج، والحوامل، وعلى الرعاية في مرحلة ما قبل الولادة، وأثناء الولادة، وما بعدها، بينما تركز اليونيسيف على الإمداد بالمياه في الريف، والصرف الصحي، والتغذية، والتحصين، وتعليم الأطفال. ويعمل الصندوق واليونيسيف معا في تسع محافظات حيث تدعم كلا المنظمتين تنفيذ التدخلات المتعلقة بصحة الأمهات. وفضلاً عن ذلك، يتعاون الصندوق واليونيسيف مع منظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، وبرنامج الأمم المتحدة المعني بمتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في نهج استراتيجي مشترك لمنع انتقال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من الأم إلى الطفل وفي برنامج مشترك سينفذ في أربع محافظات تجريبية ابتداء من عام ٢٠٠١. ولاحظت مديرة شعبة آسيا والمحيط الهادئ أن الصندوق قد أبرم مذكرتي تفاهم مع البنك الدولي ومصرف التنمية الآسيوي لتحديد مجالات التعاون فيما بينهم في قطاع الصحة في فييت نام. ووافقت على الاقتراح الداعي إلى ضرورة اتخاذ موقف أكثر إقداماً في الدعوة لمواجهة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وإصابات الجهاز التناسلي، والإصابات المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي ولتقليل المعدل العالي لحالات الإجهاض. وأضافت أن ممثل الصندوق في فييت نام

يرأس حالياً الفريق المواضيعي المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، الذي يجري من خلاله التشجيع على بذل جهود منسقة لمواجهة الوباء. وأشارت إلى أن الصندوق قام، على صعيد الدعوة، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة المعني بالإيدز ومنتدى آسيا للبرلمانيين المعني بالسكان والتنمية، بإشراك برلمانيين فيتناميين في الاجتماع الأخير لبلدان شرق وجنوب شرق آسيا المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والإصابات المنقولة بالاتصال الجنسي. ونظم الصندوق حملات بوسائط الإعلام لإيجاد الوعي ونشر المعلومات على مستوى القاعدة الشعبية من خلال وسائل مثل خطوط الهاتف المباشرة، وأندية الشباب، ومقاهي التزويد المجاني بالواقيات الذكرية. وفي الختام، وجهت الشكر إلى حكومتي كمبوديا وفييت نام على التزامهما العميق بالتنمية الاجتماعية السريعة ولاحظت أن مدخلات الصندوق قد أحدثت تغييراً وسيُحقق مزيد من التقدم من خلال تنفيذ البرنامجين الجديدين.

وداع المديرة التنفيذية

١٠٤ -ذكر رئيس المجلس التنفيذي، الممثل الدائم للجمهورية التشيكية، متحدثا باسم المجلس بأكمله، أن الدكتورة نفيس صادق قد أثرت في حياة الكثيرين في كل منطقة من مناطق العالم خلال فترة سنوات عملها مع الصندوق. فهي قد مدت يد المساعدة للمحتاجين وناصرت بقوة الصحة الإنجابية والإنصاف والمساواة بين الجنسين والتمكين للمرأة. وأسمعت صوت النساء اللائي لا صوت لهن في سائر أنحاء العالم. وأسمعت صوتها في مراكز السلطة في البلدان النامية والمتقدمة النمو على حد سواء. وشدد على أن تصور وعمل الدكتورة صادق ظلا على الدوام يستمدان جذوتهما من تحقيق حياة أفضل للجميع أسرا وأفرادا. كما ظلت على الدوام ترى للتنمية المستدامة وجها إنسانيا. وفي استلهام حق لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، شجعت البرامج والاستراتيجيات التي تركز على السكان. ودعمت بحماسة متقدة، محو الأمية بالكامل وشددت على أهمية تعليم الفتيات ودعت إلى إشراك المرأة في معالجة مسائل الصحة الإنجابية وتحقيق الإنصاف والمساواة بين الجنسين. وشددت دون وجل على ضرورة تناول موضوع الصحة الإنجابية بين المراهقين بما في ذلك الاهتمام بالاستراتيجيات والبرامج التي تركز على الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وركزت الاهتمام أيضا على المسائل الآخذة في البروز في الوقت الراهن مثل الشيخوخة والهجرة الدولية التي تؤثر على البرامج والبلدان المانحة في وقت واحد. ولم تتردد قط في أن تحث المجتمع الدولي على تعبئة مزيد من الموارد لمعالجة قضايا السكان والتنمية بغية تحقيق حياة أفضل للجميع.

١٠٥ -ولاحظ الرئيس أن الصندوق قد نما، بقيادة الدكتورة صادق وتوجيهها، من صندوق استئماني بسيط إلى أكبر مصدر للمساعدة المتعددة الأطراف المقدمة لبرامج السكان. وبفضل التزامها الشخصي بالإنصاف والمساواة بين الجنسين، تشكل النساء اليوم ٤٦ في المائة من موظفي الصندوق في الفئة الفنية و ٦٠ في المائة من إدارته العليا. وهي نسب لم تتحقق في أي جزء آخر من منظومة الأمم المتحدة. وذكر أنها أيدت بعزم عملية إصلاح الأمم المتحدة وشاركت بفاعلية وحيوية في اللجنة التنفيذية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وظل الصندوق يسعى دوما، بقيادتها، إلى تعزيز شراكاته مع وكالات منظومة الأمم المتحدة وهيئاتها الأخرى، مستثمرا في ذلك المجالات التي حقق فيها مزايا نسبية. وكانت حيوية الدكتورة صادق وتصميمها ملموسين في الشراكات الاستراتيجية التي أقامها الصندوق مع القطاع الخاص والمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الخاصة والقادة الدينيون والتقليديون وسائر أصحاب المصلحة والجهات الفاعلة في ميدان السكان والتنمية. وذكر الرئيس أن ما تتمتع به الدكتورة صادق من قيادة بصيرة وفكر ثاقب وشخصية جذابة عطوفة والتزام صادق بتعزيز رفاه النساء والرجال والأطفال في سائر أنحاء العالم سيظل حاضرا في الذاكرة. واختتم الرئيس حديثه شاكرا للدكتورة صادق قيادتها البصيرة وشراكتها الوثيقة مع المجلس التنفيذي. وتمنى لها نجاحا عظيما في جميع أعمالها المقبلة.

١٠٦ -وقالت نائبة رئيس المجلس التنفيذي وممثلة بوتسوانا، متحدثة باسم الدول الأفريقية، إن المجموعة الأفريقية تود أن تعرب عن تقديرها الصادق للدكتورة صادق لقيادتها الصندوق وتفانيها في خدمته على مر السنوات. وشكرت الدكتورة صادق على جهودها الدؤوبة في الدعوة لمسائل السكان والتنمية ولجعلها الصحة الإنجابية وحقوق المرأة والرجل في الطليعة دائما وعدم سماحها مطلقا بأن تكون في المؤخرة. وأشارت إلى عملية استعراض المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد خمس سنوات من انعقاده التي أمضت فيها الدكتورة صادق ليال طوال في الأمم المتحدة مع الوفود، موجهة المفاوضات سعيا إلى كفالة الاهتمام الدائم باحتياجات المرأة والطفلة. وشددت على أن الدكتورة صادق قد أصبحت صديقة جليلة الشأن للمنطقة الأفريقية وأنها ساعدت البلدان الأفريقية طوال السنوات التي أمضتها في الصندوق على مناقشة مسائل جرى العرف على اعتبارها ''محظورة'' مثل الصحة الجنسية والإنجابية للمراهقين التي تتمتع اليوم بأولوية عالية لدى معظم الحكومات في المنطقة والمجتمع المدني بسبب ازدياد عدد الشباب بين السكان وبروز مشاكل أخرى ذات صلة بالصحة. وأشادت بالدكتورة صادق لدورها في السعي إلى إقامة شراكات ''ذكية'' بين الصندوق والمؤسسات والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية تصب جميعها في الجهد المبذول لرفع

مستوى موارد الصندوق. وتمنت للدكتورة صادق التوفيق في مساعيها المقبلة وأعربت عن ثقتها في أن الدكتورة صادق ستظل داعية تناصر مسائل السكان والتنمية لسنوات عديدة مقبلة.

١٠٧ -وذكر نائب رئيس المجلس التنفيذي، الممثل الدائم بالنيابة لفييت نام، متحدثا باسم الدول الآسيوية، أن الدكتورة صادق من الشخصيات العامة التي أسهمت إسهاما عظيما في التنمية في القرن العشرين وظلت تسعى بانتظام لإضفاء طابع إنساني على التنمية. وتخلف الدكتورة صادق وراءها صندوقا متينا. وطوال السنوات الـ ١٣ التي تولت فيها منصب المديرة التنفيذية للصندوق، أسدت لسكان آسيا ومنطقة المحيط الهادئ ولسكان العالم بأجمعه خدمة جليلة. فقد أحدثت جهودها الدؤوبة لتوجيه انتباه قادة العالم والجمهور للقضايا الحيوية تغييرا كبيرا في نظرة الناس في كل مكان إلى السكان والتنمية. وتصدت الدكتورة صادق بثبات للمسائل الخلافية وجعلت من نفسها الداعية الأولى في العالم لكفالة تمتع الأزواج والأفراد بصحة إنجابية جيدة طوال حياتهم. وقد زارت الدكتورة صادق بلده وبلدان أخرى في منطقته عدة مرات وأثار إدراكها العميق ومعارفها إعجاب جميع من التقوا بها. وأشار إلى أن الدكتورة صادق قد أحدثت تأثيرا عميقا في آسيا، أكثر القارات سكانا، وأنه يشعر بالاعتزاز لانتمائها إلى آسيا. وذكر أن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية كان من إنجازات الدكتورة صادق الفذة أثناء عملها مديرة تنفيذية. وطوال السنوات التي أعقبت مؤتمر السكان والتنمية، كانت الدكتورة صادق سباقة إلى السعي لتحقيق أهداف المؤتمر. ونوه بإسهامات الدكتورة صادق الجليلة في عمل المجلس التنفيذي وأشار إلى أنها ظلت دائما في ما تقدمه من عروض للمجلس التنفيذي وفي ردها على أسئلة وتعليقات أعضاء المجلس أمينة ومنفتحة لا تعرف المواربة. وشكر الدكتورة صادق على مساهماتها في رفاه سكان بلده وبلدان منطقته الأخرى، ولا سيما النساء والأطفال، وتمنى لها التوفيق في جميع أعمالها المقبلة.

١٠٨ -وأشادت ممثلة الجمهورية التشيكية، متحدثة باسم دول شرق أوروبا، بالإنجازات الفريدة التي حققتها الدكتورة صادق وأشارت إلى أنها قد جعلت من صندوق الأمم المتحدة للسكان برنامجا من برامج الأمم المتحدة يتصف بالفعالية ويتمتع بالنفوذ وذلك من خلال عمليتي المؤتمر الدولي للسكان والتنمية واستعراض المؤتمر. وقالت إن الدكتورة صادق ظلت، طوال فترة عملها، مدافعة جليلة بشأن صحة المرأة وحقوقها. وناصرت بشجاعة الصحة والحقوق الإنجابية منذ أن بدأت عملها الطبي طبيبة مدنية في أقسام النساء والأطفال في مستشفيات باكستان العسكرية. وظلت منذ ذلك الحين ملتزمة التزاما راسخا بالتمكين للمرأة والعمل على إزاحة جميع العقبات الحالية التي تحول دون اشتراكها التام والمتساوي في المجتمع. وكان المؤتمر الدولي للسكان والتنمية معلما بارزا في مجرى حياة الدكتورة صادق

المهنية الحافلة بالإنجازات أصلا. فقد اغتنمت الفرصة كاملة، بصفتها أمينة عامة للمؤتمر، لعرض قضايا المرأة على المجتمع الدولي. وأشارت ممثلة الجمهورية التشيكية إلى أن تدهور حالة كثير من النساء في أوروبا الشرقية بعد زوال الشيوعية في المنطقة، من جراء تفشي البطالة والتقلبات الاقتصادية واندلاع الصراعات أمر معروف بصفة عامة. لقد أدرك صندوق الأمم المتحدة للسكان، بقيادة الدكتورة صادق الحصيفة، فورا الاحتياجات الجديدة للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وسعى لتلبيتها ببدء تنفيذ برامج جديدة لتقديم المساعدة في الوقت المناسب. وأضافت أن الدكتورة صادق ظلت، رغم تقلدها مناصب رفيعة لوقت طويل، امرأة بمعنى الكلمة تعرض وجهات نظر المرأة للنقاش برؤية واضحة وشجاعة لا تعرف الوهن. وقد كرست حياتها لإسماع صوت المرأة في جميع أرجاء العالم. وشجعت المرأة على المطالبة بحقوقها وحفزت الرجل على تطوير وضع المرأة. وشكرت، باسم بلدان مجموعتها، الدكتورة صادق على تفانيها الفريد وعلى عملها الدؤوب وقيادتها البصيرة وتمنت لها التوفيق في السنوات القادمة.

١٠٩ -واسترجع نائب رئيس المجلس التنفيذي، الممثل الدائم لغواتيمالا، متحدثا باسم دول أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، بطريقة يخالطها الحنين، ذكرى الزمالة الطويلة التي ربطته بالدكتورة صادق والتي تعود بدايتها إلى ما قبل توليها منصب المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان. وذكر أن سجل أعمال الدكتورة صادق يستلفت الأنظار. ولا ريب في أن الصندوق ''قام بدور حاسم'' رغم الصعوبات التي تعين عليها مواجهتها والتي يمتد نطاقها من القيود المالية إلى العواقب التي كان عليها تحملها بسبب معالجتها موضوعا في مثل حساسية سياسة السكان. وهو أمر يتضح للعيان في الأنشطة المستمرة في مجال الصحة الإنجابية في بلدان عديدة وفي التأثيرات الواسعة النطاق التي أحدثها برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية واستعراض المؤتمر. ولا شك في أن تأثير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية كان عظيما في إقامة صلة بين السكان والتنمية وفي أنه أثر بشدة في أولويات جدول أعمال الأمم المتحدة. وبقيادة السيدة صادق، تمكن الصندوق من الجمع، بطريقة خلاقة، بين أنشطته التنفيذية ودعوته إلى تحقيق أهداف محددة في مضمار السكان والتنمية. وقد تم ذلك كله دون إغفال وقوع تلك الأنشطة في سياق أوسع نطاقا يتمثل في الدور الذي يتعين على الأمم المتحدة الاضطلاع به في العالم.

١١٠ -واختتم حديثه شاكرا الدكتورة صادق على جميع ما فعلته من أجل الأمم المتحدة بوجه عام والصندوق بوجه خاص. وتمنى لها الكثير من التوفيق فيما تضطلع به من أنشطة في المستقبل.

١١١ -وأعرب نائب رئيس المجلس التنفيذي وممثل اليابان، متحدثا باسم دول أوروبا الغربية ودول أخرى، عن عميق تقديره للدكتورة صادق لما قامت به من عمل فذ وما أبدته من التزام متين بمسائل السكان والتنمية طوال العقود الثلاثة الماضية التي عملت خلالها في الصندوق ومن ضمنها ١٣ سنة قضتها مديرة تنفيذية له. ولدى إشارته إلى أن مسألة السكان من أكبر القضايا التي تواجه البشرية، ذكر أن الدكتورة صادق هي التي تمكنت من جعل مسائل السكان، والصحة الإنجابية، بوجه خاص، في مركز الصدارة من ضمير المجتمع الإنساني لما لها من تأثير جوهري على نوعية حياة المرأة والرجل والطفل. فإلى الدكتورة صادق يرجع الفضل في إيلاء مسألة السكان الأولوية القصوى في التعاون الدولي من أجل التنمية وفي المساعدات الإنسانية. ولأن الدكتورة صادق طبيبة بارعة أمعنت التفكير في مستقبل الجنس البشري، فإنها أصبحت نصيرة الضعفاء والمحتاجين. وطوال عملية المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومتابعته واستعراضه بعد مضي خمس سنوات في الدورة الاستثنائية المعقودة في عام ١٩٩٩، كان لها دور حيوي في اعتماد برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وفي تنفيذه. وفي معرض التشديد على ما حققته من إنجازات في مضمار تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية، بما في ذلك الصحة الإنجابية للمراهقين، أشار إلى أن الإنجازات في تلك المجالات لم تتحقق إلا بفضل جهود الدكتورة صادق الدؤوبة بما في ذلك ما بذلته من جهد لدفع الصندوق لإقامة شراكات استراتيجية. وأشار إلى أنها اتسمت على الدوام بالصراحة والجرأة في معالجة المسائل التي تواجه الصندوق، مما مهد السبيل للمجتمع الدولي ليتعامل مباشرة مع الواقع الذي تواجهه النساء والأطفال في العالم بأسره. وبفضل ما تتمتع به من إنسانية، سعت إلى استمالة قلوب الوفود للأمم المتحدة. وتمنى لها، باسم جميع شعوب بلدان مجموعته، نجاحا عظيما في مساعيها في المستقبل.

١١٢ -وذكر مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن مغادرة الدكتورة صادق أمر لا يأسف له المجلس التنفيذي للصندوق فحسب بل منظومة الأمم المتحدة برمتها. فالدكتورة صادق لم تكن مجرد صديقة وفية للأمم المتحدة ومدافعة جليلة عنها، بل كانت محركا حقيقيا للتغيير. فهي، كأول امرأة تترأس وكالة رئيسية من وكالات الأمم المتحدة، ظلت تشق المسالك غير المألوفة بالأصالة عن نفسها وبصفتها داعية فعالة وبليغة البيان لا تعرف الكلل والملل لحقوق المرأة في كل مكان. وقد اشتهرت الدكتورة صادق عن جدارة، كموظفة مدنية دولية رفيعة الشأن ومديرة قديرة، بالصلابة وبالنزاهة أيضا وبالجرأة والجهر بالرأي - ولكن كانت تفعل ذلك على الدوام في المسائل الجديرة بذلك وبطريقة وفي سياق يخدمان المثل والقيم الأوسع التي يتمسك بها الجميع. وفي معرض إشارته إلى البيان البارز الذي أدلت به الدكتورة صادق أمام الجمعية العامة في الاستعراض الخماسي للمؤتمر العالمي الرابع المعني

بالمرأة، ذكر أن كلماتها وحماستها كان لهما دور كبير جدا في دفع الوفود إلى قبول وثيقة تعبر بوضوح عن احتياجات وتطلعات المرأة في الشمال والجنوب والصغار والكبار والأغنياء والفقراء. ولاحظ أن هذا العمل لم يكن معزولا، مشيرا إلى أن الدكتورة صادق عرفت بنجاحاتها الدولية العديدة التي نالت التقدير الدولي من أجلها، وأبرزها المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي تمكنت فيه، رغم العقبات، من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن ما للمسائل السكانية من أهمية بالغة في معالجة المشاكل العالمية الأوسع نطاقا. ورغم المقاومة الشديدة التي أبداها بعض من كانوا يسعون إلى التقليل من شأن حقوق المرأة متسترين بلباس الدين والثقافة، تمكنت من أن تسلك طريقا وسطا بين أكثر المواقف تشددا وأكثرها محاباة للمرأة التي شهدها مؤتمر من مؤتمرات الأمم المتحدة.

١١٣- وأبرزَ ما أسهمت به الدكتورة صادق، بتفانٍ مماثل، في أعمال الأمم المتحدة الداخلية الأعم خلال فترة صعبة جدا من الناحيتين المالية والإدارية. وقال إن ما أظهرته من حكمة وخبرة مرارا وتكرارا قد ساعد على إيجاد الحلول والمضي قدما في طريق الإصلاح لجعل منظومة الأمم المتحدة أكثر استجابة ومرونة. وقال إن الدكتورة صادق دافعت دون كلل عن رسالة مفادها أن الأسرة الصغيرة وإبطاء النمو السكاني يساعدان على محاربة كل من الفقر واعتلال الصحة والأمية. وقد أظهرت شخصيا، من حيث المبدأ وفي الممارسة العملية، كيف ولماذا يعد تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين ضروريين، بحد ذاتهما ولما لهما من أثر على التنمية. وأشار إلى أن الدكتورة صادق قد أظهرت مرة بعد أخرى شجاعة قناعاتها والتزامها القوي بنهوض المرأة والبشرية، وهو شعور تولّد لديها نتيجة لخبرتها الشخصية لكونها امرأة تعمل في الميدان المهني وتحافظ على ارتباطها بالجذور. وختم كلمته قائلا إنه يصعب عليه وعلى العديد من زملائه في منظومة الأمم المتحدة وبين الحكومات أن يتصوروا صندوق الأمم المتحدة للسكان دون الدكتورة صادق. ولكنه أعرب عن اعتقاده بأن الرؤيا التي نشرتها والمثال الذي قدّمته سيستمران في الصندوق وفي الأمم المتحدة، مما يجعلهما أقوى من ذي قبل. وأعرب أيضا عن سروره لقبول الدكتورة صادق القيام بدور الشخصية البارزة للسنة الدولية للمتطوعين طوال سنة ٢٠٠١.

١١٤- وتكلّم عدد من أعضاء الوفود وشكروا الدكتورة صادق على إسهاماتها العديدة في ميدان السكان والتنمية وتمنوا لها النجاح الوافر في المستقبل.

١١٥- ثم ألقت الدكتورة صادق الكلمة الوداعية التالية أمام المجلس التنفيذي:

”لقد انقضى أكثر من ١٣ سنة منذ أن حضرت أمامكم للمرة الأولى بصفتي المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان. وأذكر أنني كنت شديدة

التوتر، مع أنني عرفت من قبل كمديرة تنفيذية مساعدة العديد من أعضاء مجلس الإدارة (كما كان آنذاك). إلا أن المجلس أبدى الكثير من التفهم والدعم وألقيت خطابي دون مصاعب تذكر. ولا بد أن أقول إنه كان ينتابني قدر طفيف من الارتباك كلما خاطبتكم، لا لأنني كنت أخشى الانتقاد، وإنما لأنني كنت أقدّر دائما أهمية كلامي إليكم. ولم تنحصر اجتماعاتنا يوما في الشكليات. فقد أبدى كل واحد منكم اهتمامه الشخصي بالعمل الذي يقوم به صندوق السكان، وأنا أعرف بأنكم قد أوليتم كل الانتباه لتقاريري.

والآن، وبالرغم من توطد المعرفة بيننا، ينتابني الارتباك مجددا بعض الشيء وأنا أخاطبكم للمرة الأخيرة. ونحن نعرف بعضنا بشكل أفضل هذه المرة، وأنا متيقنة من دعمكم لي. ولكنه آخر خطاب ألقيه أمامكم، ولا بد لي في نهايته من أن أودعكم. وهذا توقيت جيد لي لكي أترككم. فأنتم تقدّرون عملي وتؤيدونه. وتعتبرون أنني نجحت في أداء مهمتي على وجه العموم. وقد يعتقد بعضكم أن رحيلي سابق لأوانه. وهذه علامة جيدة لأنه عندما يبدأ الإنسان بالتفكير في الرحيل، يكون الأوان قد تأخر كثيرا.

وفي الوقت نفسه، يصعب علي أن أودعكم. فقد عملت ٣٠ سنة في صندوق الأمم المتحدة للسكان، تقريبا منذ تأسيسه. ولا أغالي عندما أقول أنني أمضيت حياتي فيه.

ولكني أعتقد أنني أترك لخلفي منظمة نجحت، ولا تزال تنجح، في عملها. ويعود قدر كبير من الفضل في هذا النجاح إلى الدعم الذي قدّمتموه لنا، بوصفكم المجلس التنفيذي. ولكم مني، فرادى ومجتمعين، عرفان شديد بالجميل نظرا للدعم المتواصل الذي قدّمتموه لصندوق السكان، ولزملائي، ولي شخصيا. ولعل اهتمامكم وعنايتكم لم يجعلا مهمتي كمديرة تنفيذية سهلة دائما، ولكنها كانت مهمة مجزية دائما. وكلما قدّمت لكم التقارير عن برامج الصندوق أو طلبت منكم مجددا زيادة مستوى الموارد المخصصة لعملنا، كنت ألقى منكم دائما آذانا صاغية. إن تفهمكم للعقبات العديدة التي نواجهها، وتقديركم لكل إنجاز من إنجازاتنا، وتصميمكم على مساعدتنا كي ننجح تمثل كلها عوامل جعلت الصندوق أقوى من ذي قبل وزودتنا بالحماس المتجدد اللازم للمرحلة القادمة. وقد شكّلنا أفضل شراكة، مؤلفة من المجلس التنفيذي وموظفي الصندوق ومني شخصيا، قامت بعمل ضخم. ويعود الفضل في النجاح الذي حققه الصندوق أو في النجاح الذي حققته

كمديرة تنفيذية إلى هذه الشراكة المنتجة. وأنا على يقين من أنكم ستمنحون خليفتي القدر نفسه من الدعم.

وأغتنم هذه المناسبة لأشكر جميع زملائي في الصندوق وأهنئهم. فعندما بدأت العمل في الصندوق، كنا ١٥ موظفا فقط. والآن يزيد عدد الموظفين على الألف. إلا أن الصندوق ما زال إحدى أصغر المجموعات وأشدها إحكاما في منظومة الأمم المتحدة. وبشكل مطلق، يعود النجاح الذي أحرزناه إلى شعورنا بالانتماء إلى أسرة واحدة. ولكل منا طبعه وطريقته في العمل، ولكننا يد واحدة بفضل التزامنا الشديد بالعمل الذي نقوم به.

وعندما عيّنني الأمين العام خافيير بيريز دي كوييار، في نيسان/أبريل عام ١٩٨٧، كنا ما نزال في حالة صدمة إثر وفاة رافائيل سالاس قبل الأوان وعلى نحو مفجع.

وأود أن أتوقف قليلا كي أستعيد هنا ذكرى أول مدير تنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان، وهو الرجل الذي أرسى دعائم الصندوق كمنظمة عالمية. لقد توصّل بفضل دبلوماسيته وتصميمه إلى إكساب قضية السكان مكانتها المناسبة بين القضايا الإنمائية. وبفضل قيادته، ترك لخليفته منظمة مزدهرة.

وعندما استلمت زمام القيادة، كان الصندوق عضوا له مكانته الراسخة في أسرة الأمم المتحدة بعد انعقاد المؤتمر الدولي المعني بالسكان عام ١٩٨٤ وازدياد وتيرة العمل في جميع مجالات العمل السكاني والإنمائي.

ومن بين جميع النواحي التي انطوت عليها برامجنا، شدّدت باستمرار على تمكين المرأة ومساواتها بالرجل. وأعتقد أنني جاهرت برأيي وأوضحت موقفي في بداية ولايتي. فقد تناول أحد أوائل تقاريري التي قدّمتها إلى مجلس الإدارة بصفتي المديرة التنفيذية استراتيجية تنفيذ ترمي إلى تعزيز قدرة الصندوق على معالجة القضايا المرتبطة بالمرأة. وساعدني المجلس آنذاك إذ أحاط علما بالتقرير ''مع التقدير''. وقد ساعدتموني دوما منذ ذلك الوقت، بدعمكم وتفهّمكم لهذه القضية المحورية. ويبقى في ذاكراتي حدثان آخران وقعا في عام ١٩٨٧. فقد كانت إحدى أولى مهماتي كمديرة تنفيذية أن أشارك الأمين العام، في ١١ تموز/يوليه ١٩٨٧، في الترحيب بالطفل الذي بمولده أصبح عدد سكان العالم خمسة بلايين نسمة. وكان الحدث الآخر مشاركتي كأحد الرعاة الستة للشروع في مبادرة الأمومة المأمونة، التي أبرزت لأول مرة الصلة بين صحة الأم والحقوق الإنجابية للمرأة.

إنني أعتبر هذين الحدثين بالغي الأهمية بالنسبة لي. فقد أطلقنا يوم الخمسة بلايين نسمة، بهدف جلي هو أن الأوان قد آن لكي يعي الجميع أن القضية السكانية هي قضية بشر وليست قضية إحصائيات. والصورة التي نُشرت في أرجاء العالم كانت تجمع بين الطفل الذي بمولده أصبح عدد سكان العالم خمسة بلايين نسمة. ورأى الجميع في تلك الصورة ما يراه صندوق الأمم المتحدة للسكان كل يوم، ألا وهو مستقبل العالم المتمثّل في امرأة وطفلها.

ورحّب أمين عام آخر بطفل آخر العام الماضي، عندما تجاوز عدد سكان العالم ستة بلايين نسمة، ومرة أخرى جرى التركيز على العنصر البشري لا على الأرقام. ولقد ازداد عدد سكان العالم أكثر من بليون نسمة خلال ولايتي كمديرة تنفيذية. إن الخجل لا يعتريني بسبب ذلك. وعلى العكس، أستطيع القول بأن بوسع أكثر من نصف نساء العالم أن يتحكّمن الآن بخصوبتهن؛ وأن حجم الأسرة قد تقلص بصورة مثيرة في البلدان النامية؛ وأن الأهم من ذلك هو أن النصف الأنثوي من سكان العالم، قد بدأ يلقى أخيرا العناية المستحقة، وذلك بالمقارنة بأي فترة سابقة في التاريخ.

وفي عام ١٩٨٩، تضمّن التقرير المتعلق بحالة السكان في العالم بعض توصيات لعام ٢٠٠٠ تناولت ما أسميناه ''الاستثمار في المرأة''. وكان هدفنا، في جملة أمور، كفالة استفادة ٥٠٠ مليون امرأة من تنظيم الأسرة. ويبلغ هذا العدد حاليا ٤٩٤ مليون امرأة بين النساء المتزوجات فقط. وبهذا نكون قد تجاوزنا الهدف الذي وضعناه. ولم نكتفِ خلال هذه العملية بإعادة تحديد الهدف من حيث الصحة الإنجابية، وإنما أعدنا أيضا تحديد ميدان عملنا بأكمله.

وأعتقد أن هذا هو أضخم إنجازاتنا على امتداد هذه السنوات الثلاثة عشر. فبفضل تعاونها وبفضل استخدام إجراءات الأمم المتحدة وآلياتها، حددت بلدان العالم، أي بلدانكم، رؤيا جديدة لا تشمل مجرد الصحة الإنجابية أو تمكين المرأة ومساواتها بالرجل، بل تشمل أيضا ميدان السكان والتنمية بأكمله. وخلال عملية المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، أقمنا تحالفا كبيرا – مؤلفا من الحكومات الوطنية والمنظمات غير الحكومية والهيئات الدولية. وبصفتي الأمينة العامة للمؤتمر، أذكر بوضوح لحظتين هامتين: أولاهما عندما زرت منتدى المنظمات غير الحكومية (وقد خالفتُ بذلك رغبات المستشارين الأمنيين) وقامت آلاف من النساء بتحيتي وقد ملأن القاعة وهن يهتفن ابتهاجا وبَدَون كما لو كن يردن تكسير السقف.

وثانيتهما: في نهاية كلمتي الختامية للمؤتمر، عندما وقف أعضاء جميع الوفود وصفّقوا لي. ولكن التصفيق كان في الحقيقة لما أنجزناه سوية. وآمل أن تكون روح السعي إلى الهدف المشترك هي التركة التي أخلفها للمدير التنفيذي المقبل.

لقد أظهر برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية واستعراض نتائجه في العام الفائت كيف يمكن تحقيق هدفنا المشترك طالما توافر لدينا العزم والقوة لبلوغه.

وسنحتاج بكل تأكيد إلى كل ما يتيسّر لنا من عزم وقوة. وأنا أرى مثلا أننا لم نحقق التقدم اللازم في تقليل اعتلال النوافس ووفياتهن. فبالرغم من جميع الجهود التي بذلناها في إطار مبادرة الأمومة المأمونة، وبالرغم من توجيه الاهتمام خلال عقد كامل من الزمن إلى الهدر المفجع للحياة البشرية، تظل معدلات اعتلال النوافس ووفياتهن أساسا كما كانت عليه عام ١٩٨٧. كما يواجهنا خطر جديد، يتمثل في الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز. وعلينا أن نركّز جميع جهودنا في السنوات القادمة للتغلب عليه.

وكما ترون، فإن لدي العديد من الأفكار للمستقبل آمل أن أنقل بعضها إلى خليفتي. فأنا أرى مثلا أن مواجهة الإيدز وكفالة حقوق الصحة الإنجابية للجميع، بما في ذلك – وهذا هو الأهم – الصحة الإنجابية للمراهقين، تتطلبان اعتماد نُهُوج جديدة، ولا سيما فيما يتعلق بمواقف الصبيان والرجال وسلوكهم. ويتعيّن علينا أن نجد السبل الكفيلة بطمأنة الرجل وتشجيعه على إقامة شراكات ناجعة لا يشعر فيها بالتهديد من جراء تزايد تمكين المرأة. فمساواة المرأة بالرجل تؤدي إلى تمكين الرجل، ولكن يجب علينا أن نجد السبل لإقناع الرجل بأن هذا أمر حقيقي فعلا.

وإنه لتحدٍ عظيم. ولكننا خلال السنوات الثلاثين التي انقضت على إنشاء صندوق الأمم المتحدة للسكان والسنوات الثلاثة عشر التي توليت فيها منصبي كمديرة تنفيذية، واجهنا تحديات أعظم وتمكّنا من التغلّب عليها. وبفضل التزامكم ودعمكم، هناك فهم أفضل لمسألة السكان التي أمست أحسن اندماجا في الفكر الإنمائي وأفضل دعما وتجهيزا للنجاح عما كانت عليه عندما أصبحتُ مديرة تنفيذية. وإن ١٣ سنة هي فترة وجيزة في حياة المرء. وقد مكّنتم الصندوق من قطع شوط طويل في زمن قصير.

وقليلة هي دواعي الأسف، ومنها أن دروس اللغة التي تلقيتها لم تمض أبدا إلى مدى يسمح لي بإلقاء هذا الخطاب باللغة الفرنسية. وأعتقد أن متابعة دروس

اللغة لمدة ستة أسابيع على مدى أربع سنوات ليست كافية. وإذا قُدّر لي أن استعيد وقتي، فسأكرّس بعضا منه لا لتعلم اللغة الفرنسية وحسب، وإنما لغات أخرى أيضا. وأستطيع أن أتدبر أمري جيدا باللغة الإنكليزية، ولكن تصوروا ما يمكن إنجازه لو أنني أتكلّم المزيد من اللغات!

وسواء تكلمتم بالانكليزية أو بالفرنسية، فقد أضفيتم على ولايتي كل السعادة وجعلتموها مثمرة كل الإثمار ومجزية كل الجزاء. وقد ساعدتموني على تحقيق بعض أحلامي الشخصية، لا باسم نساء العالم الثالث وحسب، وإنما أيضا باسم الأسر والمجتمعات التي ينتمين إليها. ولهذا، أعبّر لكل منكم شخصيا، وللبلدان التي تمثلونها، عن شكري العميق الصادر من القلب. وداعا. وأفضل التمنيات لكم في المستقبل".

١١٦ -واتخذ المجلس التنفيذي المقرر التالي:

١٨/٢٠٠٠
الإعراب عن التقدير للدكتورة نفيس صادق، المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، ١٩٨٧-٢٠٠٠

إن المجلس التنفيذي

إذ يلاحظ مع الأسى أن الدكتورة نفيس صادق ستتقاعد من منصبها كمديرة تنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان اعتبارا من ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠،

وإذ يشيد بالقيادة الرؤية والشجاعة للدكتورة صادق كمديرة تنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، وإذ يعترف بدورها الرئيسي في وضع قضايا السكان والتنمية في مكان الصدارة على جدول الأعمال الدولي، وإذ يسلم بصفة خاصة بمناصرتها لقضايا الصحة الإنجابية والحقوق الإنجابية، والتكافؤ والمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، واحتياجات المراهقين،

وإذ يسلم بالدور الحيوي للدكتورة صادق كأمينة عامة للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي عقد في القاهرة، مصر، في عام ١٩٩٤، ولا سيما تصميمها وديناميتها في تسهيل التوصل إلى توافق في الآراء بين ١٧٩ دولة بشأن برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وإذ يسلم أيضا بدورها الرئيسي في عملية استعراض وتقييم المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد مضي ٥ سنوات على انعقاده والتزامها بالمتابعة المنسقة لمؤتمرات الأمم المتحدة العالمية التي عقدت مؤخرا،

وإذ يعترف بتفانيها البالغ في مساعدة البلدان في أنحاء العالم على تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، مع إيلاء اهتمام خاص للأولويات والخصوصيات الوطنية،

وإذ يعترف أيضا بالتزامها الذي لا يلين بالقيام بأعمال الدعوة لصالح الكثيرات من النساء في أنحاء العالم ممن لا صوت لهن والتعبير عن مطالبهن، وذلك من خلال جملة سبل منها النهوض بصحتهن الإنجابية ورفاههن وتحسينهما،

وإذ تسلم بدورها القيادي في إقامة شراكات استراتيجية مع القطاع الخاص والمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، والمؤسسات الخاصة وغيرها من أصحاب المصلحة والعناصر الفاعلة في ميدان السكان والتنمية،

وإذ يسلم أيضا بجهودها التي لا تكل من أجل تنفيذ عملية إصلاح الأمم المتحدة والتزامها القوي بها ومشاركتها الدينامية النشطة في اللجنة التنفيذية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية،

١ - **يعرب** عن بالغ تقديره وعرفانه للدكتورة نفيس صادق لإدارتها الفعالة وقيادتها الممتازة لصندوق الأمم المتحدة للسكان في الفترة من عام ١٩٨٧ إلى عام ٢٠٠٠، ولإنجازاتها ولالتزامها القوي إزاء السكان والتنمية؛

٢ - **يعرب** عن أطيب تمنياته للدكتورة نفيس صادق بحياة طويلة وسعيدة وبالنجاح المتواصل في جميع أعمالها المقبلة.

٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠

١١٧ - وأعربت المديرة التنفيذية للمجلس التنفيذي عن شكرها على مقرره وعلى ثنائه عليها.

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

سادسا – مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

١١٨ –أكد المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، في ملاحظاته الاستهلالية، على الحاجة إلى الاعتدال عند تحديد الأهداف المتعلقة بالحصول على عقود الأعمال لعامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١، وذلك بسبب البلبلة المرتبطة بقاعدة عملاء المكتب المتطورة والمطالبات الخاصة بتوفير أنماط جديدة من الخدمات، ولاحظ المدير التنفيذي أن اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية قد أوصت المجلس التنفيذي بالموافقة على التقديرات المنقحة للميزانية (DP/2000/37 و Corr.1 و DP/2000/37/Add.1 و corr.1). وعلاوة على ذلك، طُلبت موافقة المجلس على وجود قدر من المرونة في الميزانية بنسبة ٥ في المائة من الميزانيات المعتمدة لعامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ (وهو طلب أيدته أيضا اللجنة الاستشارية) وذلك للاستجابة للتغيرات غير المتوقعة في مجال الحصول على عقود الأعمال. وسوف تقدم ميزانية تكميلية إلى اللجنة الاستشارية والمجلس التنفيذي في حالة وجود طلب كبير غير متوقع. وأخبر المدير التنفيذي المجلس بأنه اعتبارا من عام ٢٠٠١ لن يتم التمييز في الميزانية بين النفقات المتكررة والنفقات غير المتكررة وأعرب عن عزمه على إعادة الاحتياطي التشغيلي إلى مستوى ١٤,٣ مليون دولار بنهاية عام ٢٠٠٠ والوصول إلى المستوى المقرر البالغ ٤ في المائة من مجموع نفقات السنة السابقة بنهاية عام ٢٠٠٣، مع تحقيق هذه الأهداف أساسا بتوفير التكاليف بدلا من زيادة الرسوم الإدارية. وأبلغ المجلس بأن مدير البرنامج قد فوض سلطاته للغير في ما يتعلق بمسائل الموظفين في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ وفقا لمقرر المجلس ١٧/٩٩ المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ وطلب موافقة المجلس بأثر رجعي على ٣٧ وظيفة إضافية برتبة ف – ٥ وما دونها، ملاحظا أن اللجنة الاستشارية قد أوصت بالموافقة على ذلك الطلب فضلا عن ترفيع الوظيفتين الموجودتين برتبة ف – ٥ إلى رتبة مد –١. وعلاوة على ذلك، واستجابة لمقرر المجلس التنفيذي ١٦/٢٠٠٠، قدم إلى المجلس تقريرا عن إنشاء وظائف في المكتب (DP/2000/30)، كانت اللجنة الاستشارية قد استعرضته وأوصت بتفويض كامل للسلطة إلى المدير التنفيذي في ما يتعلق بجميع الوظائف لغاية الرتبة مد – ٢، مع موافقة مسبقة من اللجنة الاستشارية على وظيفتين برتبة مد – ١ ورتبة مد – ٢.

١١٩ –وأعربت وفود عديدة عن تقديرها للتقارير وللعرض الذي قدمه المدير التنفيذي. وأكد بعض المتكلمين الحاجة إلى نشر الوثائق في الوقت المناسب لمنح الدول الأعضاء فرصة مناسبة لدراستها بصورة ملائمة وللتشاور مع العواصم. وأثنت الوفود على نجاح المكتب

المستمر في عمله وفقا لمبدأ التمويل الذاتي وسلامة نموذج الإدارة المالية القائم لديه، كما علقت الوفود بصورة إيجابية على ما يبذله المكتب من جهود لزيادة حافظته وللحصول على إيرادات طيبة من المشاريع الجديدة التي تمولها قاعدة عملاء متنوعة، ولزيادة حصة البلدان المشمولة ببرامج في عملية الشراء الدولي للمعدات، ولتطوير قدرة تلك البلدان من حيث القوة العاملة. وفيما يتعلق بالتقرير الذي يتناول التقديرات المنقحة لميزانية فترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١، أعربت بعض الوفود عن قلقها إزاء تدني الموارد بينما وجهت وفود أخرى الانتباه إلى انخفاض الاحتياطي التشغيلي؛ ووافقت بضعة وفود على قول اللجنة الاستشارية إن إعادة تكوين هذا الاحتياطي ينبغي أن تبتدئ قبل عام ٢٠٠٢ التي اقترحها المدير التنفيذي موعدا لذلك. وأثيرت تساؤلات حول نمو المكتب في المستقبل، وإمكانية الإفراط في الإنفاق، وأسباب الانخفاض الحادث بنسبة ٣٣ في المائة في عقود المشاريع الجديدة الممولة من الموارد العادية للبرنامج الإنمائي والصناديق الاستئمانية لهذا البرنامج في الفترة من ١٩٩٨ إلى ١٩٩٩، وأثر بيئة الأعمال التنافسية على آلية المكتب المخصصة لتحديد الرسوم، وزيادة الإنفاق على استئجار الأماكن وصيانتها، وتوجهات المكتب الاستراتيجية وخطط الأعمال لديه. وأيدت تسعة وفود طلب منح السلطة لاستيعاب نفقات بحد قدره ٥ في المائة علاوة على التقديرات المنقحة لميزانية فترة السنتين، بينما كررت بعض البلدان الإعراب عن الحاجة المستمرة إلى العمل وفقا لمبدأ التمويل الذاتي. وقد اعتبرت حالات البلبلة التي شابت التكاليف ومستويات الدخل المنعكسة في تقديرات الميزانية المنقحة أسبابا تدعو إلى رصد وثيق لأنماط الطلب الجديدة وهيكل الرسوم لإتاحة تنبؤات أدق فيما يختص بالإنجاز وما يرتبط به من إيرادات.

١٢٠ -وارتبطت شواغل أخرى بانخفاض النسبة المئوية للخبيرات أو المستشارات الدوليات المنتميات للبلدان المتقدمة النمو والبلدان المشمولة ببرامج على حد سواء، وبانخفاض عدد المهنيين الوطنيين بينما كان مجموع أعمال المكتب يتزايد ويتنوع وبينما تُطلب وظائف إضافية. ولاحظ أحد الوفود انخفاضا في إنجاز المشاريع في منطقة إقليمية واحدة فقط - هي آسيا ومنطقة المحيط الهادئ - في الفترة من ١٩٩٨ إلى ١٩٩٩ بينما تزايد مجموع عدد المشاريع في الفترة ذاتها.

١٢١ -وأعرب بضعة ممثلين عن ارتياحهم لكون مدير البرنامج قد فوض السلطة في المسائل المتعلقة بالموظفين إلى المدير التنفيذي. وأعربت وفود عديدة عن موافقتها على إعادة تصنيف الوظيفتين الموجودتين برتبة ف - ٥ إلى رتبة مد - ١، استنادا إلى التبريرات الإضافية التي قدمها المكتب. وطلب أحد الممثلين توضيحا لطلب إنشاء ٣٧ وظيفة جديدة بينما توجد ٨٥ وظيفة شاغرة. وبخصوص مسألة تفويض السلطة لإنشاء وظائف برتبة مد - ١

وما فوقها، أعربت بضعة وفود عن إحساسها بالحيرة نتيجة لحالات عدم الاتساق بين توصية المكتب، التي عكست موقف لجنة التنسيق الإداري، وتوصية اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية الواردة في الوثيقة DP/2000/38. وتساءل أحد الوفود عن درجة تواتر احتياج المكتب إلى إنشاء وظائف برتبة مد - ٢؛ وذكّر المجلس التنفيذي بأنه قد طلب إلى المكتب في مقرره ١٦/٢٠٠٠ تقديم تبرير لإنشاء وظائف برتبة مد - ١ فقط بأثر رجعي. وأضاف إلى ذلك قوله بأن من الممكن التمييز بين إنشاء وظائف برتبة مد - ١ متعلقة بإدارة المشاريع، وهو أمر قد لا يحتاج إلى موافقة المجلس، ومزيد من وظائف مد - ١ الهيكلية المتعلقة بالمهام الأساسية للمكتب، التي قد لا تحتاج إلى موافقة مسبقة من المجلس. وأشارت وفود عديدة إلى الحاجة إلى توضيح دور لجنة التنسيق الإداري ومسؤولياتها إزاء المجلس التنفيذي، ملاحظة أن تلك اللجنة يُنظر إليها أحيانا على أنها متعدية على سلطة المجلس التنفيذي. وقد ذكر نظر اللجنة في أنشطة المكتب الخاصة بجمع الأموال باسم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كمثال على هذه الحالة. وأشير إلى الحاجة إلى تبسيط أنشطة اللجنة، كما أُعرب عن القلق إزاء مدى ملاءمة الترتيبات القائمة بين اللجنة والمجلس التنفيذي.

١٢٢ -وشكر المدير التنفيذي الوفود على مساهماتها في المناقشة؛ ولفت انتباه المجلس التنفيذي إلى توزيع وثيقة تتضمن مقتطفات من جميع التشريعات ذات الصلة بوظائف لجنة التنسيق الإداري، وذلك في معرض إشارته إلى مختلف الاقتراحات بشأن إجراءات إنشاء وظائف المكتب. كما أخبر المجلس بأن الأمين العام قد طلب إلى وكيل الأمين العام بمكتب خدمات الرقابة الداخلية النظر إلى لجنة التنسيق الإداري من منظور الغرض الأصلي من إنشائها. وسوف يظل المجلس على علم بأي تقدم محرز في هذا المجال.

١٢٣ -وذكر المدير التنفيذي في رده على مختلف الاستفسارات أنه بسبب مبدأ التمويل الذاتي، لا يمكن لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أن ينفق أكثر مما يكسب (وهي حالة قيد الاستعراض المتواصل من جانب مراجعي الحسابات الداخليين والخارجيين)، ويتمثل الاستثناء الوحيد في النفقات غير المتكررة التي تُحمَّل جزئيا وبصورة مؤقتة على الاحتياطي التشغيلي؛ وأن تغذية الاحتياطي التشغيلي ستبدأ في وقت مبكر عن المتوقع إذا تبين أن الإيرادات عام ٢٠٠٠ أعلى بصورة ملموسة من التقديرات الحالية (سيبلغ المكتب المجلس التنفيذي فور إغلاق سجلات عام ٢٠٠٠)؛ وأن اختيار المكتب لتنفيذ المشاريع قد تم بسبب المكاسب المتوقعة في مجال الكفاءة ولكن المكتب، بصفته منظمة تنفيذ بناء على الطلب، ليس له أي تأثير على طبيعة الخدمات التي ستقدم بناء على الطلب أو موقعها الجغرافي؛ وأن القرارات بالنقل إلى مكاتب لا مركزية تتم بناء على تحليل التكاليف والمنافع؛ وأن التمييز بين الوظائف المتصلة بالمشاريع التي تغطيها الميزانية الإدارية وجميع الوظائف الأخرى قد روعي في

الميزانية وملاك الموظفين؛ وأن كبار مديري المشاريع المطلوب تغطيتهم من إيرادات المكتب كانوا جميعا حتى الآن بالرتبة مد-١. وذكر المدير التنفيذي أيضا أن مشاريع المكتب قد تزيد، ولكن النمو سيكون في المجالات غير التقليدية، مثل إدارة البعثات غير العسكرية. وسيجري اطلاع المجلس، سنويا على الأقل، على الاتجاهات في مجال حيازات المشاريع، لا سيما من مصادر التمويل غير التقليدية. وبالإضافة إلى ذلك، اطلع المجلس على خطط مشاريع المكتب، التي تزامنت مع الميزانيات وجرت إتاحتها في نفس الوقت. ورأى المدير التنفيذي أنه ينبغي للمكتب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، اللذان يعملان معا، أن يتمكنا من تحديد الأسباب الأساسية للانخفاض المشار إليه من قبل في تمويل المكتب من البرنامج الإنمائي.

١٢٤ -ووجه المدير المساعد للشؤون المالية والمتعلقة بالميزانية والإدارة نظر المجلس التنفيذي إلى أن مقارنات النفقات المتعلقة باستئجار أماكن العمل وصيانتها ينبغي أن تأخذ في الاعتبار أن المنافع مدرجة في تلك النفقات. وكما أن الفرق بين التقديرات المعتمدة والتقديرات المنقحة لنقل المقر الرئيسي يعكس الحاجة إلى إدخال تعديلات على أماكن العمل الجديدة في وقت أقرب مما هو متوقع، وكذلك إجراء استثمارات في توسيع مكتبين لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في كوالالمبور وأبيدجان.

١٢٥ -وأوضح المدير المساعد ورئيس شعبة إدارة الموارد البشرية أن عدد الخبراء والاستشاريين الدوليين وعدد الموظفين الفنيين الوطنيين يختلف رهنا بطبيعة المشاريع التي يُطلب إلى المكتب تنفيذها؛ ومع أن المكتب لا يخضع للتوزيع الجغرافي، فإنه يقر بالحاجة إلى الإبقاء على توازن مناسب، بما في ذلك التوازن بين تعيين مواطني البلدان النامية والمتقدمة النمو والاستعانة بهم (في عام ١٩٩٩، كان في مقدور المكتب زيادة عدد الخبراء والاستشاريين المستعان بهم من البلدان المشمولة ببرامج بصورة محسوسة، حسب طلب المجلس التنفيذي)؛ وأن المكتب يبذل أيضا جهدا لزيادة عدد الخبيرات والاستشاريات؛ وأنه بالرغم من وجود معدل شواغر مرتفع نسبيا، فإن المدير التنفيذي في حاجة إلى الإبقاء على المرونة المتوفرة بسبب إقامة توازن بين أنواع العقود المستخدمة للاستعانة بموظفين، بما في ذلك الانتدابات المحدودة المدة والمهام الاستشارية القصيرة الأجل، نظرا لأن المدير التنفيذي يستخدم عادة تلك الوظائف للوفاء بالاحتياجات المؤقتة أو القصيرة الأجل عن طريق مجموعة متنوعة من أساليب التعاقد.

١٢٦ -واعتمد المجلس التنفيذي المقررين التاليين:

٢٠/٢٠٠٠
التقديرات المنقحة لميزانية مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١

إن المجلس التنفيذي

١ - **يحيط علما** بتقرير المدير التنفيذي عن التقديرات المنقحة لميزانية فترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ (DP/2000/37 و Corr.1 و DP/2000/37/Add.1 و Corr.1)؛

٢ - **يوافق** على التقديرات المنقحة لميزانية فترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ البالغة ١٠٦,٣ ملايين دولار؛

٣ - **يقرر**، عملا بالقاعدة ٧ - ٥ من النظام الأساسي المالي للمكتب، أن تكون للمدير التنفيذي سلطة تحمل النفقات، سواء نفقات الموظفين أو المتصلة بالإدارة، بمبلغ لا يتجاوز ٥ في المائة من تقديرات الميزانية المعتمدة لفترة السنتين بغية الاستجابة للتغيرات غير المتوقعة في حيازات المشاريع المدعمة بإيرادات غير منفقة و/أو مسقطة؛

٤ - **يوافق** على مستوى التوظيف المقترح لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١؛

٥ - **يوافق** على إعادة تصنيف وظيفتين بالرتبة ف - ٥ إلى الرتبة مد - ١؛

٦ - **يؤيد** رأي اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية الذي مفاده أن تبدأ إعادة تزويد الاحتياطي التشغيلي بالموارد قبل عام ٢٠٠٢ إذا ما سمحت إيرادات ونفقات المكتب بذلك؛

٧ - **يطلب** إلى المدير التنفيذي أن يعمل على إعادة تزويد الاحتياطي التشغيلي بالموارد على سبيل الاستعجال وأن يقدم تقريرا إلى الدورة السنوية لعام ٢٠٠١ كجزء من التقرير الموحد للمكتب عن التدابير المطلوبة لإعادة الاحتياطي التشغيلي إلى المستوى المقرر.

٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠

٢١/٢٠٠٠
مسؤولية مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في مجال شؤون الموظفين

إن المجلس التنفيذي

١ - **يحيط علما** بتقرير المدير التنفيذي (DP/2000/30) وبأن مدير البرنامج فوض إلى المدير التنفيذي السلطة في مجال شؤون الموظفين؛

٢ - **يطلب** إلى المدير التنفيذي أن يقدم في الدورة السنوية لعام ٢٠٠١، كجزء من التقرير الموحد للمكتب، تقريرا عن التدابير المتخذة لكفالة الاضطلاع على النحو السليم بالسلطة المفوضة إليه وعن الأثر، إن وجد، المترتب على وجوب استمرار المدير التنفيذي في الحصول على موافقة المجلس المسبقة فيما يتعلق بإنشاء وظائف بالرتبة مد - ١ وما فوقها.

٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠

١٢٧ -ويرد في الفقرات ١٧١-١٧٧ من الفصل الثامن سرد للمناقشة حول تقرير مرحلي بشأن متابعة تقييم العلاقة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، علاوة على نص المقرر الذي اتخذه المجلس التنفيذي بشأن هذه المسألة (٢٠٠٠/٢٢).

سابعا – الشؤون المالية والمتعلقة بالميزانية والإدارة

١٢٨ –نوه مدير البرنامج بالفرص الجديدة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أعقاب انعقاد جمعية الألفية والاجتماع الوزاري للبرنامج. وبعد انقضاء فترة طويلة صعبة، يقف البرنامج على أبواب مستقبل أزهى مفعم بالتأييد السياسي المتجدد، وبؤرة تركيز أوضح تلقى التأييد من الوزراء من الجنوب والشمال كذلك، والالتزام بتولي القيادة العالمية الفعلية في مجال مكافحة الفقر وشرعية القيام بذلك. ولكن لا تزال هناك عقبتان خطيرتان: الأداء والموارد.

١٢٩ –وكان المناخ الجديد للتأييد السياسي هو الأساس الحيوي لعمل البرنامج الذي كان ينقصه لبعض الوقت. وأوضح مؤتمر قمة الألفية، أن الشمال والجنوب كانا ينظران إلى الأمم المتحدة باعتبار أن لديها الإمكانية والمصداقية لمعالجة المشاكل المقترنة بالعولمة بطريقة تجمع الشعوب معا ولا تفرقها. ولبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي دور خاص، كما ذكر الأمين العام في الاجتماع الوزاري، في وضع استراتيجيات لتحقيق الأهداف الإنمائية، لا سيما الهدف الأعلى المتمثل في خفض الفقر العالمي إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥.

١٣٠ –وفي ضوء المناخ الجديد للتأييد السياسي، فإنه كان من الأساسي أن يعزز البرنامج هيكله وأن يعجل بعملية تغييره، بجعل التنظيم أكثر استجابة للاحتياجات الفعلية على الصعيد القطري وتوجها إلى تحقيقها. وفي هذا الصدد، يتعين تعزيز نوعية الأداء الكلي للبرنامج. والتقرير السنوي الذي يركز على النتائج وقد وفَّر الأساس الفعلي للاضطلاع بتلك المهمة على الصعيد القطري. وهناك حاجة الآن إلى أن تمتد ثقافة الأداء إلى الأعمال الداخلية للبرنامج. وتضمنت بعض الإجراءات الرئيسية في الأشهر الأخيرة: خفض عدد موظفي المقر الرئيسي بنسبة ٨ في المائة (من نسبة ٢٦ في المائة المستهدفة في نهاية عام ٢٠٠١)؛ وتنفيذ توصيات رئيسية لفريق الخيارات، المعقود لتعزيز وتجميع المكاتب القطرية؛ وإنشاء موقع على الشبكة مكرس لمدير البرنامج للتفاعل مباشرة وبصورة منتظمة مع الممثلين المقيمين؛ وتقديم دعم إضافي للمكاتب القطرية التي تعاني من مشاكل الأداء؛ وتعيين ذوي الخبرة في مجال السياسة العامة في مجالات التخصص الرئيسية.

١٣١ –واتخذت الإجراءات التالية لتعزيز الأداء: نظام جديد لقياس الأداء؛ ونظام جديد لتعقيبات الجميع؛ وتقييمات الكفاءة للممثلين المقيمين؛ ودراسة استقصائية للشراكات؛ وتوفير دعم وتدريب جديدين للموظفين؛ والتسلسل الإداري الجديد لبرنامج تنمية قدرات القادة؛ ونقل ما قيمته ٢٠ مليون دولار من موظفي وموارد البرامج من المقر الرئيسي إلى الميدان.

١٣٢ -وأبلغ مدير البرنامج المجلس التنفيذي بأن الحالة الإجمالية للموارد في البرنامج الإنمائي لا تزال غير مستقرة بالرغم من زيادة التبرعات بالعملات المحلية من مانحين عديدين ومن البلدان المشمولة ببرامج. وبسبب قوة دولار الولايات المتحدة، من المحتمل الآن أن الإيرادات الإجمالية للموارد (الأساسية) العادية في عام ٢٠٠٠ تبلغ ٦٦٦ مليون دولار فقط، وذلك يمثل انخفاضا عن العام السابق حيث بلغت ٦٨١ مليون دولار. واستلزمت مشاكل التدفق النقدي التي تسبب فيها بطء وتأخير المدفوعات خفضا شديدا للاحتياطي التشغيلي بما يقارب ١٠٠ مليون دولار بالرغم من أن البرنامج الإنمائي يقوم حاليا بتجديد موارد هذا الاحتياطي.

١٣٣ - وسيتخذ البرنامج الإنمائي خطوات لكي تتسم تصرفاته بالحكمة من الناحية المالية، عن طريق خفض إجمالي النفقات بنسبة ٨ في المائة في عام ١٩٩٩؛ وهو لا يزال ملتزما بميزانية النمو الإسمي الصفري للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣؛ وإلغاء تجميد خمسة ملايين دولار من الموارد العادية، ونقل ٢٠ مليون دولار من موارد البرامج العادية وغيرها (غير الأساسية) من المقر الرئيسي إلى الميدان عن طريق عملية إعادة التشكيل. وحُدد لعام ٢٠٠١ هدف يتمثل في إجراء خفض شامل نسبته ١٥ في المائة في المكاتب القطرية، استلزمته غالبا الحاجة إلى تجاوز أي زيادة في التكاليف الإدارية حتى يذهب ١٠٠ سنت من كل دولار من الموارد العادية إلى البرنامج بدلا من ذهابه كمصروفات إدارية. وسيؤدي جزء من التخفيض إلى توليد وفورات إضافية بالنسبة للاستثمارات الجديدة مثل تحسين الارتباط بالمكاتب القطرية. وفي ضوء هذه المعلومات الأساسية، أشار مدير البرنامج إلى أنه قرر عدم تقديم ميزانية منقحة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١.

١٣٤- وهناك نتائج خطيرة ترتبت على الفشل في تحقيق هدف الموارد العادية البالغة ١,١ بليون دولار. وشملت: (أ) خفض الموارد البرنامجية بالنسبة لأفقر البلدان، ولا سيما في أفريقيا، حيث ظلت الموارد أقل بنسبة ٦٠ في المائة بالأسعار الحقيقية منذ عام ١٩٩٢؛ (ب) تباطؤ تنفيذ تدابير الإصلاح؛ (ج) منع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من وضع موارد إضافية في البرامج ذات الأولوية.

١٣٥- وبغية التوصل إلى حلول لمشاكل التمويل، اعتزم البرنامج الإنمائي إعادة بناء الموارد العادية وهو جهد تعزز بالوعود من ستة من المانحين في الاجتماع الوزاري بزيادة التمويل في عام ٢٠٠١. وسيجري استكشاف الاقتراحات المقدمة من الوزراء، بما في ذلك وضع البرنامج الإنمائي بطريقة رسمية أكثر على جدول أعمال المنتديات الإقليمية والعالمية، وكذلك احتمال جعل الاجتماع الوزاري حدثا أكثر انتظاما. وهناك حاجة إلى موارد المانحين المؤقتين

للمعاونة في تنفيذ مبادرات الإصلاح الرئيسية التي سبق إيجازها والتعجيل بهذا التنفيذ. ويحتاج تنفيذ خطة الإصلاح إلى تمويل إضافي. وأكد مدير البرنامج أن هناك مجالا كبيرا للاستخدام الأوسع نطاقا للأموال غير الأساسية ولكن هذه الأموال تعتبر على الدوام مكملة للإيرادات العادية وليست بديلا عنها.

١٣٦ -وفي الختام أكد مدير البرنامج أن البرنامج الإنمائي سوف يركز على الأداء، منجزا أفضل الخدمات دعما لجهود الحد من الفقر في شتى أنحاء العالم. وقد احتاج المجلس التنفيذي عند تحديد الترتيبات اللازمة للمتابعة العادية للاجتماع الوزاري، إلى النظر في أفضل سبل إشراك عواصم البلدان على الصعيد السياسي في جدول أعمال التمويل والشراكة المكون من أربعة أجزاء. وسيشمل ذلك الجدول تطوير نمو الموارد الطبيعية بصورة قابلة للتنبؤ استنادا إلى المناقشات التي تجريها البلدان المانحة عن تقاسم الأعباء؛ وتقديم الدعم المالي المؤقت للتعجيل بتدابير الإصلاح؛ وتنسيق استراتيجيات البلدان المانحة المتعلقة بالموارد غير الأساسية من أجل مساندة مجالات تركيز مواضيعية وفي الوقت ذاته، زيادة الأموال المخصصة لأفقر البلدان؛ وتشجيع الشراكات على مستوى الإدارة والمجلس على السواء.

١٣٧ -وقُدمت الوثائق التالية في إطار البند المعنون: الاستعراض السنوي للحالة المالية، ١٩٩٩ (DP/2000/29 و Add.1)؛ والإطار المستكمل لتخصيص الموارد، والإطار التمويلي المنقح المتعدد السنوات (DP/2000/31)؛ وتقرير مكتب خدمات المشتريات المشتركة بين الوكالات (DP/2000/33)؛ ومعلومات عن نفقات منظومة الأمم المتحدة المتعلقة بالتعاون التقني لعام ١٩٩٩ (DP/2000/39 و Add.1).

متابعة الاجتماع الوزاري

١٣٨ -أشار معظم المتكلمين إلى النتائج الموفقة التي أسفر عنها الاجتماع الوزاري. ومن الجلي أن الاجتماع حقق غرضه بأن أوضح التأييد السياسي القوي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والالتزام به، وجرى تبادل قيِّم جدا للآراء بين البلدان المانحة والبلدان المشمولة ببرامج. وأعرب كثير من المتكلمين عن الأمل في أن يؤدي الدعم المقدم إلى زيادة الموارد العادية للبرنامج الإنمائي، بشرط أن تحافظ المنظمة على مستوى رفيع من الأداء. ورحب المتكلمون على وجه الخصوص بقيام مدير البرنامج بالتشديد على الأداء والموارد. وجرى التأكيد على الدور الحيوي للبرنامج الإنمائي في مجال التنمية داخل الأمم المتحدة، باعتبار ذلك مساهمة في السلام والأمن. ومع أن البرنامج الإنمائي لم يستطع تغطية جميع الأنشطة الإنمائية، فقد استطاع أن يكون حفازا في الدعوة من أجل الفقراء وفي خلق الشراكات،

بقدر ما توفرت لـه الولايات والموارد اللازمة. ولاحظ بعض المتكلمين التأييد الذي جرى الإعراب عنه للبرنامج الإنمائي أثناء قمة الأمم المتحدة للألفية.

١٣٩ -وأبرز بعض المتكلمين ضرورة استمرار البرنامج في تركيز أعمالـه في مجالات تتوفر له فيها ميزة نسبية. وأكد أحد الوفود أن على البرنامج الإنمائي أن يركز على خطط التنمية الوطنية، كما يتعين عليه، نظرا للقيود على الموارد، أن يستخدم برامج تجريبية. وأكد بعض المتكلمين أن على البرنامج أن يركز على ولايته الرئيسية وأن يتجنب مجالات من قبيل منع الصراعات وصنع السلام.

١٤٠ -وقُدم اقتراح بأن تعقد الاجتماعات الوزارية كل أربع سنوات، مع بدء الإطار التمويلي المتعدد السنوات، أو في إطار اجتماعات مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. واقترح متكلم آخر أن يجتمع مكتب المجلس التنفيذي سنويا على المستوى الوزاري إلى أن تحسم الأزمة المالية. وأعلن ثلاثة وفود عن تقديم الدعم المالي من أجل تنفيذ إصلاح البرنامج الإنمائي. وكررت وفود أخرى الإعراب عن دعمها المالي الذي أعلنته في الاجتماع الوزاري. وأعربت وفود عديدة عن دعمها القوي لإتاحة وضع البرنامج الإنمائي في جدول أعمال اجتماع الفريق الإقليمي بغية المحافظة على الزخم الذي هيأه الاجتماع الوزاري. وفضَّل بعض الوفود الإعراب عن آرائه بشأن المتابعة في المشاورات غير الرسمية التي ستعقد خلال هذه الدورة.

الاستعراض السنوي للحالة المالية، ١٩٩٩ (DP/2000/29 و Add.1)

١٤١ -أُعرب عن القلق الشديد بسبب انخفاض مستوى الموارد العادية في عام ١٩٩٩، بينما أعرب بعض الوفود عن اعتقاده بأن الموارد العادية هي أساس تمويل البرنامج الإنمائي. وأكدت وفود أن المساهمات المقدمة إلى الموارد العادية ينبغي أن تكون قابلة للتنبؤ بها، وأن تقدَّم في المواعيد المناسبة. وأبدى كثير من المتكلمين ملاحظات بشأن الزيادة الحاصلة في نفس الوقت في التمويل غير الأساسي وأشاروا إلى أن الموارد العادية لم تمثل إلا ٢٨ في المائة فقط من إيرادات البرنامج الإنمائي عام ١٩٩٩. ودعا بعض الوفود إلى تنسيق الموارد العادية وغير الأساسية. وأكد أحد الوفود ضرورة استخدام الموارد غير الأساسية في البرامج والمشاريع التي وافق عليها المجلس التنفيذي من أجل استخدام الموارد العادية وإخضاعها لنفس القواعد والأنظمة. وأكد بعض الوفود أهمية تقاسم الأعباء بين البلدان المانحة. وأعرب أحد الوفود عن تأييده لوجود استراتيجية مترابطة لتعبئة الموارد بالنسبة للقطاع الخاص. وأكدت وفود ضرورة الإبقاء على سمات التعددية والحياد والمرونة في البرنامج الإنمائي، وأشارت إلى ثقة البلدان المشمولة ببرامج بهذه المنظمة. وأشار أحد الوفود إلى أنه تحول إلى إعلان التبرع

بدولارات الولايات المتحدة قبل ثلاث سنوات تجنبا للمشاكل المرتبطة بتقلبات العملة. واقترح وفد آخر أن يقدم المانحون مساهمات تكميلية في الأوقات التي تؤثر فيها تقلبات العملة تأثيرا سلبيا على مستوى الموارد العادية.

١٤٢ -واقترح أحد الوفود استخدام إطار زمني أطول، مثل ١٠ سنوات لبيان المساهمات العادية وغير الأساسية للبرنامج الإنمائي. كما استوضح اتجاهات نفقات البرنامج فيما بين المناطق. وطلب إلى البرنامج أن يكفل إدراج أنشطة الصندوق الاستئماني ضمن ولايته.

١٤٣ -وأعرب كثير من الوفود عن القلق بشأن مشاكل السيولة التي أدت إلى استخدام الاحتياطي التشغيلي. وطلب أحد الوفود مزيدا من المعلومات بشأن خفض نفقات البرنامج الأساسي، وتساءل عما إذا كان من الممكن خفض النفقات الإدارية عوضا عن ذلك. وحذر متكلم آخر من أن موارد البرنامج لأقل البلدان نموا، قد تنخفض إلى ما نسبته ٢٠ في المائة من مجموع مخصصات البرنامج الإنمائي (مع أخذ الموارد العادية وغير الأساسية في الاعتبار)، نظرا لانخفاض المساهمات العادية، وتلك حقيقة تثير الجزع نظرا لأن مهمة البرنامج الإنمائي هي تقديم المساعدة إلى أفقر البلدان.

١٤٤ -وأثار أحد الوفود بعض التساؤلات المتعلقة بتحول الاستثمار الذي كان مخصصا لتقاسم التكاليف، من الموارد العادية إلى موارد أخرى والإشارة إلى التغطية المالية لتكاليف التأمين، التي لم تدرج بشأنها اعتمادات في الميزانية.

١٤٥ -وتساءل بعض المتكلمين عن إمكانية دمج الاستعراض السنوي للحالة المالية في التقرير السنوي الذي يركز على النتائج، أو عرضه في الدورة ذاتها في السنوات المقبلة.

الإطار المستكمل لتخصيص الموارد والإطار التمويلي المنقح المتعدد السنوات (DP/2000/31)

١٤٦ -أشار أحد الوفود، فيما يتعلق بالفقرة ٤ من الوثيقة DP/2000/31، التي تنص على أن الاتجاه الحالي للموارد سيضعف من قدرة البرنامج الإنمائي على تحقيق النتائج المتوخاة، بصورة كاملة ضمن الإطار المستكمل لتخصيص الموارد والإطار التمويلي المنقح المتعدد السنوات، إلى أنه لا يلزم بالضرورة أن ترد النتائج ضمن الإطار المستكمل لتخصيص الموارد والإطار التمويلي المنقح المتعدد السنوات. وأكد المتكلم أنه لا ينبغي أن يحدث تركيز على البرامج ذات الدوافع الوطنية المشتركة بين البلدان، كما لا ينبغي التركيز على مقاييس أداء البلد أو الممثل المقيم. ولاحظ المتكلم في معرض الإشارة إلى الفقرتين ٢٠ و ٢١، أنه لا ينبغي أن تكون هناك صلة بين مؤشرات الحالة والتقرير السنوي الذي يركز على النتائج،

حيث أن من الأمور الأساسية احترام مبادئ الإطار المستكمل لتخصيص الموارد والإطار التمويلي المنقح المتعدد السنوات، المبينة بالتفصيل في الفقرة ١٢ من المقرر ٢٣/٩٨.

١٤٧ -وأشار وفد آخر إلى الحاجة إلى زيادة صقل منهجية إطار النتائج الاستراتيجية والتقرير السنوي الذي يركز على النتائج، وضرورة تحديد الصلات بين التقييمات القطرية المشتركة وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية تحديدا واضحا. وأكد المتكلم أن الإدارة على أساس النتائج تعتمد على أهداف قابلة للقياس وعلى مؤشرات واضحة. ومن اللازم وضع نمط أكثر تبسيطا لأطر النتائج الاستراتيجية. وأضاف أن وفد بلده سيقدم الدعم المالي من أجل إعداد منهجية للتقارير السنوية التي تركز على النتائج.

١٤٨ -وأشار المتكلم إلى الحاجة إلى التدريب في مجال الإدارة على أساس النتائج في سائر أقسام البرنامج الإنمائي. وقد حظي بالتأييد الاقتراح الداعي إلى تأجيل تقديم إطار الموارد المتكاملة المنقح حتى الدورة العادية الثانية عام ٢٠٠١.

الردود

١٤٩ -أبلغ مدير البرنامج المساعد ومدير مكتب الشؤون التنظيمية المجلس التنفيذي بأن تقرير الإحصاءات السنوية (مشتريات السلع والخدمات) (DP/2000/32) سيكون متاحا في وقت قريب. وأعرب عن شكره للمجلس لما أسداه من مشورة وقدمه من دعم مستمر إلى الإطار المستكمل لتخصيص الموارد والإطار التمويلي المنقح المتعدد السنوات. وأشار، في معرض الرد على استفسار عما إذا كان البرنامج قد أخذ في الاعتبار الخبرة التي حققتها منظمات أخرى في مجال الإدارة على أساس النتائج، وعما إذا كانت الإدارة قد قررت أن تجعل من التقارير السنوية التي تركز على النتائج أداة للتخطيط وإعداد التقارير، عوضا عن اعتبارها أداة للمساءلة. وفيما يتعلق بالإشارة إلى منهجية التقارير التي تركز على النتائج، ذكر أن الجولة الأولى شكلت تحديات كثيرة، وأنه يمكن في الوقت الراهن توفير مزيد من التوجيه للمكاتب القطرية من أجل إعداد التقارير التي تركز على النتائج في المستقبل. ولاحظ أن مؤشرات الحالة المستخدمة هي مؤشرات على المستوى القطري متاحة للجمهور. وترتبط المؤشرات المستخدمة بالتقييمات القطرية المشتركة وتقرير التنمية البشرية ولو أن البرنامج الإنمائي قد اختار مجموعة مؤشرات أقل شمولا من تلك المستخدمة في تقرير التنمية البشرية. والمتوقع أن تدمج المواضيع المتداخلة في التقارير السنوية التي تركز على النتائج في المستقبل، وقد جرى تناول هذا العنصر بأقل مما يجب في التقرير الأول الذي يركز على النتائج. وسيحاول البرنامج الإنمائي أن يستوعب البعد الجنساني في إطار النتائج الاستراتيجية الجنسانية، وفي غيره على السواء، مثل تلك المتعلقة بالحكم السليم، والقضاء على الفقر. وقد

طلبت تغطية وصلة أفضل بين النتائج على مستوى كل قطر على حدة، والنتائج على المستويين الإقليمي والعالمي، في التقارير السنوية المقبلة التي تركز على النتائج. وأشار إلى أن الإطار التمويلي المتعدد السنوات والتقرير السنوي الذي يركز على النتائج لهما وجهان، - أحدهما إطار النتائج الاستراتيجية، والآخر هو الإطار المتكامل للموارد. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، سيتيح البرنامج إطارا منقحا متكاملا للموارد، في سياق ميزانية فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣. ويعد تقديم تقرير سنوي عن الحالة المالية من القواعد التي درج عليها البرنامج الإنمائي، وضرورة من ضرورات مراجعة الحسابات. وعندما يتجه البرنامج صوب الإدارة على أساس النتائج، والتكاليف التي تركز على الأنشطة، فقد يتمكن من تعديل طريقة الإبلاغ عن النفقات في فئات مختلفة، وتبسيطها في سياق الإطار التمويلي المتعدد السنوات/التقرير السنوي الذي يركز على النتائج. ومن ناحية ثانية، ستحتاج مواعيد إصدار البيانات إلى مزيد من المناقشة.

١٥٠ -وفيما يتعلق بالاحتياطي التشغيلي أشار مدير البرنامج المساعد إلى الطريقة الجديدة لحساب الاحتياطي، التي وافق عليها المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى عام ١٩٩٩. ولاحظ أن البرنامج اقترح في الأصل صيغة كان من شأنها أن تخلق احتياطيا كبيرا. ومع أن البرنامج بحوزته في الوقت الراهن احتياطي نقدي يكفي لمدة شهرين أو ثلاثة كنفقات تشغيل فمن الأنسب أن يكون للمنظمة احتياطي يكفي لمدة خمسة أو ستة شهور من نفقات التشغيل. ومن شأن المدفوعات المبكرة أن تسمح بتدفق نقدي أفضل، وهذا أحد أهداف الإطار التمويلي المتعدد السنوات. وإزاء الحالة المالية الصعبة جدا التي يواجهها البرنامج الإنمائي، فقد جرى تشجيع المانحين على أداء المدفوعات مبكرا بالنسبة لعامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١. وعلاوة على ذلك سيكون من الأنسب وجود طريقة موحدة متفق عليها لسداد المدفوعات، من قبيل السداد في أول كانون الثاني/يناير، أو السداد مرتين في السنة أو سداد مدفوعات ربع سنوية. وأشار إلى أنه من المتوقع في الوقت الراهن حدوث نقص آخر في السيولة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١.

١٥١ -وأشار رئيس الموظفين الماليين، في معرض رده على استفسار أثير فيما يتعلق بالخصوم المتصلة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة المشار إليها في الفقرات ٧٣ إلى ٧٥ من الوثيقة (DP/2000/29)، إلى أنه قد تم استئجار شركة إكتوارية للتحقيق في الموضوع. وليس البرنامج في مركز يتيح له تمويل تكاليف الخصوم التي تبلغ ٣١٣ مليون دولار، وتغطي موظفي مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأغذية العالمي، الذين بحوزتهم خطابات تعيين من البرنامج الإنمائي. ويجري في الوقت الراهن عقد

اجتماعات لتحديد الخطوات المقبلة وتوفير خيارات فيما يتعلق بطريقة تمويل الخصوم. وسوف يلزم أيضا التوصل إلى اتفاق بشأن الحل، مع مجلس مراجعي الحسابات الخارجيين.

١٥٢ - وأعرب مدير البرنامج عن شكره لجميع الوفود على ما قدموه من تعليقات إيجابية بشأن الاجتماع الوزاري وأضاف قائلا إن متابعة الاجتماع ستناقش في مشاورة غير رسمية. وفيما يتعلق بمناقشة الموارد العادية مقابل الموارد غير الأساسية، أعرب عن ترحيبه بالاتجاه الذي اتخذ أثناء الاجتماع من حيث أنه يمثل نفس الآراء التي تؤمن بها إدارة البرنامج الإنمائي. ومضى قائلا إنه لا يوجد بديل عن قاعدة أساسية للموارد العادية من أجل فعالية البرنامج الإنمائي. وتلزم التبرعات العادية من أجل تعبئة الموارد غير الأساسية، ولضمان الأثر الإنمائي. وأردف قائلا إن من المؤكد أن هناك دورا للموارد غير الأساسية بشرط أن تكون متسقة استراتيجيا مع الموارد العادية، ومتاحة لأفقر البلدان. وفيما يتعلق بدور البرنامج في حالات الأزمات وما بعد الصراعات، أشار مدير البرنامج إلى أن بعض الوفود يساورها القلق من أن تحول الموارد بعيدا عن الأنشطة الإنمائية بينما تعتقد أخرى أن هذا من أكثر المجالات الدينامية لمشاركة البرنامج الإنمائي. أما رأي البرنامج فهو أنه في حالة شحة الموارد، سيكون من غير المناسب تحديد نسبة أكبر لتمويل الأرقام المستهدفة لتخصيص الموارد الأساسية من أجل حالات التنمية الخاصة. ومن ناحية ثانية، كثير ما كانت الموارد غير الأساسية متاحة بالفعل بشكل أكبر من أجل العمل في ذلك المجال. ويمكن التسليم بأن الاعتماد على الموارد غير الأساسية في حالات ما بعد الصراع، قد يكون بطيئا، وأن اهتمام المانحين بحالات ما بعد الصراع قد لا يكون متساويا، بحيث تجتذب بعض الحالات مزيدا من الموارد.

١٥٣ - ومع التسليم بأنه قد يكون من السابق لأوانه التعليق على تقرير الإبراهيمي قبل النظر في ذلك التقرير في الجمعية العامة، ذكر مدير البرنامج أن من المهم أن نلاحظ أن التقرير مساهمة مهمة في المناقشة بشأن تقسيم العمل في منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالصلة بين بناء السلام والقضاء على الفقر. إلا أنه أكد أنه سيكون من غير المناسب بالنسبة للبرنامج الإنمائي أن يخصص المزيد من موارد الأرقام المستهدفة لتخصيص الموارد الأساسية لأنشطة ما بعد الصراع، إلى أن تنمو الموارد العادية وتستقر. وفيما يتعلق بالموارد ككل هناك ثلاثة مواضيع أساسية هي: (أ) إعادة بناء الموارد العادية؛ (ب) الحاجة إلى استراتيجية حقيقية بشأن إعادة بناء الموارد العادية؛ (ج) مناقشة الموارد غير الأساسية كجزء من المناقشة العامة بشأن الموارد. وأعرب عن شكره للوفود التي أبدت استعدادها لدعم تكاليف التحول.

١٥٤ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير المتعلق بالاستعراض السنوي للحالة المالية للبرنامج الإنمائي، ١٩٩٩ (DP/2000/29 وAdd.1).

١٥٥ -وأحاط المجلس التنفيذي علما بالعرض الشفوي المستكمل المتعلق بميزانية فترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١.

١٥٦ -وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير عن الإطار المستكمل لتخصيص الموارد والإطار التمويلي المنقح المتعدد السنوات (DP/2000/31) واتفق على النظر في إطار موحد ومنقح للموارد في سياق ميزانية فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ في الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠١.

١٥٧ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير المتعلق بأنشطة مكتب خدمات المشتريات المشتركة بين الوكالات (DP/2000/33) وأوصى بأن يواصل المكتب استكشاف سبل تنسيق الاستخدام الموسع لاتفاقات التسعير الجماعية مع الكيانات الأخرى داخل منظومة الأمم المتحدة.

١٥٨ -وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير المتعلق بإنفاق منظومة الأمم المتحدة على التعاون التقني، ١٩٩٩ (DP/2000/39) والإضافة إلى التقرير (DP/2000/39/Add.1).

ثامنا – التقييم

التقرير السنوي المتعلق بالتقييم

١٥٩ –قدم مدير البرنامج التقرير السنوي المتعلق بالتقييم (DP/2000/34). وقال إن تعزيز الأداء سيكون الأولوية الرئيسية للبرنامج الإنمائي في السنة القادمة. فقياس النتائج لضمان القيمة المضافة أمر حاسم في نجاح ذلك الجهد كما أن التقييم الفعال أداة رئيسية. وأورد التقرير السنوي تفاصيل التقدم المحرز في قياس النتائج، ولا سيما على الصعيد القطري. فالتقييم الفعال يعني أن يحدد البرنامج الإنمائي مجموعة من الأهداف الواضحة، والغايات القابلة للقياس ويحدد المعايير لبلوغ الأهداف المحددة في قمة الألفية. وإذا كان التقرير السنوي الذي يركز على النتائج لعام ١٩٩٩ قد مكَّن من إجراء حوار جوهري بشأن النتائج على المستوى القطري، فإنه من الأساسي أن تتم العملية نفسها في المقر. وتعد الإدارة على أساس النتائج أداة أساسية في توجيه مجمل عملية التغيير في البرنامج الإنمائي وتحديد الأولويات الجديدة. وفي ١٩٩٨ و١٩٩٩، حُققت الأهداف بل وتم تجاوزها في عدد من التقييمات التي أجريت. غير أنه من الأساسي أن يثبت البرنامج الإنمائي بطريقة قابلة للقياس أن المساعدة التي يقدمها فعالة من حيث التكاليف وتحدث فعلا تغييرا حقيقيا قابلا للقياس وينعكس على عيش الفقراء. وعلى المستوى القطري، يعمل البرنامج الإنمائي مع شركائه لرصد التقدم المحرز في تحقيق نتائج رئيسية في مجال التنمية. وأُكد من جديد على قدرة التقييم المستند إلى النتائج، بما في ذلك قدرة البرنامج الإنمائي، والنظراء على الصعيد الوطني وغيرهم من مؤسسات الأمم المتحدة. وطور مكتب التقييم رؤية أكثر استراتيجية على مدى السنين الماضية، ولئن كان لا يزال من المتعين القيام بالشيء الكثير، فإن ثمة في الوقت الحاضر قاعدة متينة يمكن أن ينطلق منها العمل.

١٦٠ –وأورد مدير مكتب التقييم تفاصيل المسائل التي أثارها مدير البرنامج. وفي هذا الصدد، يمكن التركيز على ثلاثة مجالات هي: الإدارة على أساس النتائج، والفعالية الإنمائية، والشراكات. ولاحظ أن التقرير يبين الفرق القائم بين الأداء، والإنجاز والإدارة من أجل النتائج والتحول إلى أداة للحفز وإسداء المشورة ذات توجه معرفي. وتعد الإدارة على أساس النتائج المبدأ الأساسي في إدارة التغيير. ويعكس إطار النتائج الاستراتيجية للإطار التمويلي المتعددة السنوات وخطط الأعمال الأهداف المحددة وفقا للغايات الإنمائية المتفق عليها دوليا، والتي يعد القضاء على الفقر هدفا شاملا فيها. وتبرز الإدارة على أساس النتائج الدور المركزي للرصد والتقييم، لأنها تتطلب الاطلاع على رد الفعل وتبيان قيمة المال المصروف. ويرى مكتب التقييم، أنها تعني تعزيز القياس والرصد والتقييم في المنظمة. ومن العناصر الرئيسية في إعادة الترتيب المؤسسية زيادة الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات لإنشاء نظام

معرفي. ووزع على المجلس المنشور المعنون ''فعالية التنمية: استعراض الأدلة التقييمية'' (*Development Effectiveness: Review of Evaluative Evidence*)، وذلك بغرض إجراء مناقشة غير رسمية بشأن النتائج في وقت لاحق. ومجمل القول، إن النتائج الرئيسية الواردة في التقرير تتحدد فيما يلي: (أ) إن البرنامج الإنمائي يتحسن ويتبوأ مكانة إيجابية بالمقارنة مع المنظمات الإنمائية الأخرى؛ (ب) وتميل المشاريع المنفذة وطنيا إلى تحقيق نتائج أفضل من النتائج التي تحققها المشاريع المنفذة دوليا؛ (ج) ويلزم إنشاء شراكات فعالة لتحسين الفعالية الإنمائية. ولإيراد أمثلة توضيحية على هذه النقطة، لاحظ مدير مكتب التقييم أنه تم القيام مؤخرا بتقييمين مشتركين: الأول مع البنك الدولي بشأن تنسيق المعونة؛ والثاني، مع الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية، بشأن اللامركزية والحكم المحلي السليم.

١٦١ -وأعربت عدة وفود عن ارتياحها الكبير للتقرير السنوي المتعلق بالتقييم وبإنجازات البرنامج الإنمائي في تبنِّيه للإدارة على أساس النتائج.

١٦٢ -وأثنى العديد من المتكلمين على البرنامج الإنمائي لما بذله من جهود لتعزيز وظيفة التقييم باعتبارها أداة للإدارة. فثمة فيما يبدو علاقة مباشرة بين نتائج التقييم والقرارات الإدارية، ونتائج التقييم والتعلم المؤسسي. ولاحظت عدة وفود النوعية الجيدة للتقييمات الفردية ومواضيع اهتمامها، فضلا عن تزايد عدد التقييمات. وطلب المتكلمون أن تدرج التقارير المقبلة معلومات عن الكيفية التي نفذت بها التوصيات المترتبة على التقييمات السابقة والكيفية التي تمت بها متابعة التوصيات الواردة في التقارير السنوية السابقة. وطلبت معلومات عن الطريقة التي تم التوصل بها إلى أرقام الامتثال.

١٦٣ -وأبرز عدة متكلمين التقدم المحرز في الإبلاغ عن الإطار التمويلي المتعدد السنوات عن طريق التقرير السنوي الذي يركز على النتائج والذي قام فيه مكتب التقييم بدور رئيسي في السنة الماضية. ولوحظ أن البرنامج الإنمائي، بإحداثه لإطار النتائج الاستراتيجية، قد قدم الدعم للبلدان المستفيدة من البرامج لتعزيز قدراتها على التقييم، وهو مجال ينبغي مواصلة التركيز عليه وتحسينه. ولاحظ أحد الوفود أن إعداد فريق دعم العمليات للتقرير السنوي الذي يركز على النتائج مستقبلا سيتيح لمكتب التقييم الانكباب على مهامه الرئيسية.

١٦٤- وأكدت بعض الوفود ضرورة قيام البرنامج الإنمائي بوضع إطار لإدارة المعرفة. وذهب بعض الرأي إلى أن لمكتب التقييم دورا واضحا في التعلم المؤسسي وأن بإمكانه التعاون مع مرافق الموارد دون الإقليمية في نشر الدروس المستفادة. وذكر أحد الوفود أن

التقييمات ينبغي ألا تنظر إلى حالات النجاح فحسب بل ينبغي أن تتناول أيضا حالات الفشل لتعزيز الدروس المستفادة.

١٦٥ -وطلب بعض المتكلمين توضيحا بشأن الصلة القائمة بين التوصيات الواردة في الاستعراض الشامل لعمل البرنامج الإنمائي في حالات الطوارئ المعقدة، الذي يركز بصفة خاصة على برامج إعادة الإدماج، والمعنون ''تقاسم خلفية جديدة في حالات ما بعد الصراع'' ومقترحات تقرير الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام (المعروف بتقرير الإبراهيمي). وأعرب وفد عن عدم اتفاقه مع الإشارة الواردة في الفقرة ٢٧ من الوثيقة DP/2000/34 والتي وصفت البرنامج الإنمائي بكونه ''الوكالة الوحيدة التي تتمتع بولاية شاملة للقطاعات تمكنها من تلبية احتياجات جميع السكان المتضررين من الحرب ومن ضمنهم المجموعات المستهدفة ذات الطابع المحدد مثل اللاجئين والمشردين داخليا''. وارتأى المتكلم أن دور البرنامج الإنمائي هو مساعدة البلدان المعنية بناء على طلبها وأن الأنشطة المتعلقة بالأزمات وما بعد الصراع لا ينبغي أن تكون عنصرا جوهريا في أنشطة المنظمة. وفي هذا الصدد، ينبغي الحفاظ على مبدأ إعطاء البرنامج الإنمائي توجها وطنيا يضطلع فيه بمسؤولية تلبية الاحتياجات المحددة للبلدان المستفيدة من البرامج.

١٦٦ -ورحب عدة متكلمين بإنشاء شراكات معززة مع البنك الدولي والمنظمات الثنائية عن طريق تقييمات مشتركة. وأكد أحد المتكلمين ضرورة المشاركة الفعلية للبلدان المشمولة ببرامج في التقييمات لأن لها مصلحة في ضمان الاستخدام الفعال لموارد البرنامج الإنمائي لتحقيق النتائج المرجوة. ورُحب بالتقييم المشترك بين البرنامج الإنمائي وحكومة ألمانيا بشأن اللامركزية والحكم المحلي السليم، لا سيما وأن للبرنامج الإنمائي ميزة نسبية في ذلك المجال. وأشار أحد الوفود إلى أنه بصدد النظر في تقديم دعم مالي للعمل في هذا المجال. وذكر وفد آخر أنه سيقدم الدعم المالي عن طريق صندوق استئماني لمواصلة تطوير منهجية الإدارة على أساس النتائج.

١٦٧ -وأكد أحد الوفود على أهمية اعتناء مكتب التقييم بالتقييمات المستقلة. فينبغي تبيان نوعية وجدوى التقييمات اللامركزية ونشرها. كما طلب المتكلم المزيد من المعلومات عن المنهجيات المستخدمة في تقييمات الأثر على المستوى القطري. وحظي التعاون الوثيق بين مكتب التقييم والنظراء في المنظمات الثنائية بتقدير. وأعرب وفد آخر عن تأييده لبرنامج البحوث التقييمية المقترح بشأن الصلات بين الحكم السليم والفقر والصلات بين الكلي والجزئي، المشار إليها في المرفق الثاني من الوثيقة DP/2000/34.

١٦٨ -ورُحب بتقييم الفعالية الإنمائية للبرنامج الإنمائي الوارد في الفصل الثالث من الوثيقة DP/2000/34. وأعربت عدة وفود عما توليه من اهتمام خاص للنتائج المتعلقة بنجاح المشاريع المنفذة وطنيا. وطلب أحد المتكلمين المزيد من المعلومات عن المنهجية التي استخدمت لتحديد الرقم الوارد في الفقرة ٦٨ التي تشير إلى أن ٨٩ في المائة من مشاريع البرنامج الإنمائي في الفترة ١٩٩٢-١٩٩٨ صُنّفت باعتبارها قد حققت أهدافها المباشرة على نحو ممتاز أو مُرض.

١٦٩ -وشكر مدير مكتب التقييم المتكلمين على ما أبدوه من تأييد وعلى العمل بشكل وثيق مع البرنامج الإنمائي في مجال التقييم والرصد. وقال إن الإدارة على أساس النتائج قد أتاحت فرصة لجعل النظام يقدم طلبات للتقييم في المكاتب القطرية عن طريق التقييم السنوي القائم على النتائج، خلافا للرأي السابق الذي كان يعتبر التقييم نشاطا مستقلا. وقال إن التحول إلى برامج البحوث التقييمية على المستوى المواضيعي أو الاستراتيجي نتيجة مباشرة لتناول أنشطة معينة من منظار التقييم. وفيما يتعلق بالتقييمات المستقلة، من قبيل تقييم دور البرنامج الإنمائي في حالات ما بعد الصراع، من المهم أن تنظر إدارة البرنامج الإنمائي بعناية في التوصيات، حتى وإن لم تكن تتفق معها. وأقر بأن شرح الامتثال في التقارير المستقبلية يمكن تبسيطه لتقريبه إلى إفهام القراء. والعامل المهم هو الحفاظ على ضوابط النوعية في نظام لا مركزي. وأُعرب عن الأمل في تزايد الامتثال في السنوات القادمة. وقال إنه يتطلع إلى إجراء حوار غير رسمي مع المجلس التنفيذي بشأن نتائج تقييم أداء البرنامج الإنمائي والعوامل التي تؤثر على أدائه. والقصد من المنشور المتعلق بالفعالية الإنمائية هو إثارة تلك المناقشة. ولاحظ أن مكتب التقييم بصدد وضع منهجية لمقارنة النتائج والتوصيات بحلول نهاية عام ٢٠٠٠.

١٧٠ -وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير السنوي المتعلق بالتقييم (DP/2000/34).

التقرير المرحلي عن متابعة تقييم العلاقة بين مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي: الاستعراض المشترك للتوصيات

١٧١ -عرض مدير البرنامج المعاون التقرير المرحلي عن متابعة تقييم العلاقة بين مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي: الاستعراض المشترك للتوصيات (DP/2000/35). وقد استند هذا التقرير الذي اشترك في إعداده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، إلى استعراض للتوصيات المنبثقة من عمليات التقييم، كما حظي بموافقة لجنة التنسيق الإداري. ومضى يقول إنه في حين يمكن اتخاذ إجراءات فورية بشأن بعض التوصيات، فإن البعض الآخر منها يحتاج إلى مزيد من

المناقشة. وأشار إلى أن عمليات التقييم كان لها أثر إيجابي للغاية على العلاقة بين البرنامج الإنمائي والمكتب بصفة عامة. فقد اجتمعت لجنة التنسيق الإداري حتى الآن أربع مرات في عام ٢٠٠٠ وكثفت من تركيزها على توفير التوجيه الاستراتيجي للمكتب، بما في ذلك عن طريق إجراء استعراض شامل للوثائق المزمع تقديمها إلى المجلس التنفيذي. وأصبحت فرقة العمل التي شكلت في آذار/مارس ٢٠٠٠ أداة مستقرة تهدف إلى تعزيز العلاقة بين البرنامج الإنمائي والمكتب. وقد أنشأت فرقة العمل هذه فريقين عاملين إضافيين للعمل على إحراز تقدم بشأن الاتفاقات المتصلة بالخدمات المركزية وتحديد الرسوم. وفيما يتصل بالعمليات التي تجري على الصعيد الميداني، ذكر أنه من المتوقع أن يقوم المدير التنفيذي في وقت لاحق من هذا العام بتوجيه رسالة إلى الممثلين المقيمين التابعين للبرنامج بشأن الدور المسند إليهم بصفتهم ممثلين للمكتب. وأشار مدير البرنامج المعاون إلى أن ٧٤ في المائة من مجموع إيرادات المكتب في عام ١٩٩٩ كان مصدرها تنفيذ مشاريع للبرنامج جاء تمويلها من مصادر عادية (أساسية) ومصادر أخرى (غير أساسية) على حد سواء. وأردف بقوله إنه رغم أن المكتب كيان منفصل وقائم بذاته ضمن منظومة الأمم المتحدة، فمن المهم التسليم بوجود صلة وثيقة ومستمرة بين البرنامج والمكتب. وقد وفرت عملية التقييم حافزا دفع كلا الطرفين إلى صقل كثير من الجوانب التي كانت موضع إهمال في علاقتهما لعدة سنوات، كما تمخضت عن التزام راسخ بتعزيز هذه العلاقة.

١٧٢ -وأعرب المدير التنفيذي عن موافقته على أن وجود علاقة وثيقة بين المكتب والبرنامج تقوم على أساس من الثقة والميزة النسبية هو أمر في صالح الجميع. وأفاد بأن المكتب يحرز تقدما نحو تنفيذ التوصيات التي لا تحتاج إلا إلى إجراءات من جانب المكتب، وأعرب عن ارتياحه بشأن الفريق العامل المشترك الذي بدأ يعمل بكفاءة، وتمكن من اتخاذ قرارات ملزمة. وأوضح أن الحالات التي لم يمكن فيها التوصل إلى قرار سوف تحال إلى مدير البرنامج وإلى المدير التنفيذي للبت في أمرها. وقدم معلومات مستكملة عن التوصية ٢ (د) المتعلقة بالرسالة التي تحدد على وجه الدقة دور الممثلين المقيمين التابعين للبرنامج بصفتهم ممثلين للمكتب. وأشار إلى أنها ستستند إلى مذكرة التفاهم التي وقعها البرنامج والمكتب في عام ١٩٩٧، وسوف تحدد الطابع المزدوج للمهام المسندة إلى ممثلي المكتب، أي الجانب التمثيلي والجانب المتعلق بمشاريع محددة. وفيما يتعلق بالتوصية ٤، أعلن المدير التنفيذي أن الفريق الاستشاري للمستفيدين سوف يعقد اجتماعا في أواخر شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠. وسيجري تحديد جدول أعمال هذا الاجتماع بحيث يهيئ الفرصة أمام المستفيدين من المكتب لتحديد معايير التفوق المتوقعة من المكتب بوصفه جهة لتقديم الخدمات. وأضاف أن هذا الاجتماع سيكون فرصة لإيضاح التغيير الذي طرأ على الاحتياجات، مما يفسح

المجال أمام المكتب لمراقبة القيمة المضافة للخدمات التي يقدمها والتخطيط لتطوير كفاءات جديدة و/أو قدرات و/أو منتجات جديدة. وأعلن المدير التنفيذي أيضا أن المكتب قد اعتمد أول معيار دولي للمساءلة الاجتماعية جري دوريا التحقق منه من جهة مستقلة، وهو معيار المساءلة الاجتماعية ٠٠٠ ٨ الذي وضعته الهيئة الدولية للمساءلة الاجتماعية. وأشار أيضا إلى أن المكتب قد انضم إلى المعهد البرازيلي للأخلاقيات، وهو أكبر رابطة تجارية منشأة في أحد البلدان المشمولة بالبرامج مكرسة للنظر في إدارة الأعمال التجارية بصورة أخلاقية تتمشى مع القيم الواردة في ميثاق الأمم المتحدة. وأضاف أنه سيجري في أثناء عام ٢٠٠١ الأخذ بمعايير أخرى تتصل بالنوعية.

١٧٣ -وأعربت وفود عديدة عن شكرها لمدير البرنامج المعاون وللمدير التنفيذي على ملاحظاتهما وعلى التقرير الذي جرى عرضه، كما أعربت عن تقديرها للصبغة الإيجابية البناءة التي اتسم بها البيانان اللذان أدليا بهما. وأعربت بعض الوفود عن سرورها بصفة خاصة إزاء بعض الخطوات والقرارات المحددة التي تم اتخاذها (على سبيل المثال، إنشاء فرقة العمل والأفرقة العاملة، وتفويض السلطة فيما يتصل بالمسائل المتعلقة بشؤون الموظفين). ولكن نظرا لأن عملية التقييم قد أثارت، فيما يتعلق بكل من البرنامج والمكتب، مسائل رئيسية تتصل بدوريهما والكفاءات وآلية الإدارة القائمة لدى كل منهما، ذكرت هذه الوفود أن من المستصوب متابعة المسألة عن كثب. وفي هذا الصدد أعربت وفود عديدة عن قلقها إزاء عدم اتخاذ إجراءات بشأن التوصيات، ولا سيما وأن العلاقة القائمة بين البرنامج والمكتب موضوع هام يعكف المجلس التنفيذي على استعراضه. وذكرت بعض الوفود أن هناك ضرورة ملحة بشكل خاص لتناول التوصيات المتعلقة بالإبلاغ المالي والمبادئ المالية، بما في ذلك تحديد الرسوم، وبالدور الذي ستؤديه لجنة التنسيق الإداري والشكل الذي ستتخذه في المستقبل.

١٧٤ -وأشارت وفود أخرى إلى إحراز قدر كبير من التقدم منذ إصدار التقرير، كما تجلى من البيانات التي أدلي بها في أثناء الدورة. وركزت وفود عديدة بصفة محددة على التوصية ٢ (ب) المتعلقة بتحديد المسؤوليات الخاصة بكل من المنظمتين، بما في ذلك إزالة أوجه التداخل (على سبيل المثال في مجال حالات الأزمات وفترات ما بعد الصراع). كما ذكر أن هناك تناقضا واضحا بين البيان الاستهلالي المتعلق بتكامل الولايات والتعاضد المالي والإداري وبحالة توزيع الكفاءات على النحو الوارد وصفه في التقرير. وأعرب عن أهمية إيضاح تلك المسألة، ولا سيما بالنسبة لأفريقيا، وهي أكبر عملاء البرنامج والمكتب على حد سواء. كما ذكر أن مسألة التداخل بين دور كل من الكيانين تحتاج إلى إيضاح في إطار المناقشات المزمع عقدها في الدورة العادية الأولى للمجلس التنفيذي في عام ٢٠٠١، بشأن الإجراءات التي

يتخذها البرنامج الإنمائي في حالات ما بعد انتهاء الصراع. واقترح أحد الممثلين، في سبيل تحسين المتابعة، أن تجرى حوارات غير رسمية بين أمانتي البرنامج والمكتب وبين المجلس، وذلك إلى جانب اجتماعات المجلس الرسمية. وأوصى وفد آخر بتعزيز الصيغة المستخدمة في مشروع المقرر الوارد في الوثيقة DP/2000/35، ولا سيما فيما يتعلق بالتوصية ٢ (ب).

١٧٥ -وبعد توجيه الشكر إلى الوفود لما أدلت به من تعليقات، أشار مدير البرنامج المعاون إلى أنه يمكن تناول بعض الاستفسارات في إطار الحوار المستمر مع أعضاء المجلس التنفيذي. وقال إن الاختلافات الظاهرية التي تبدو بين التقرير والتعليقات التي أدلى بها من جانب وبين تعليقات المدير التنفيذي تعزى إلى انقضاء فترة زمنية منذ إصدار الوثيقة DP/2000/35، وإلى التقدم الذي أحرز نتيجة للعمل الجاري، وأشار إلى أنه قد طرأ تحسن على السرعة التي يجري بها تناول المسائل منذ إنشاء فرقة العمل. وفيما يتعلق بالتوصية ٢ (ب) المتعلقة بتحديد مسؤوليات البرنامج والمكتب في مجال حالات ما بعد انتهاء الصراع، ذكر مدير البرنامج المعاون أن البرنامج والمكتب لا يتوقعان ظهور أي مشاكل فيما يتعلق بتحديد هذه المسؤوليات. وفي هذا الصدد، قال إن شعبة الاستجابة لحالات الطوارئ تعمل في المقام الأول كوحدة لدعم السياسات تقدم خدماتها إلى المكاتب الإقليمية كلما نشبت إحدى الأزمات. كما أنها تضطلع بإدارة الموارد التي توفر الدعم في حالات الأزمات، في إطار البند ١-١-٣ من هدف تخصيص الموارد من الأموال الأساسية، بيد أنها ليست وحدة تنفيذية تتولى تنفيذ البرامج بمفردها. وأعرب عن تأييده للاقتراح الذي يدعو إلى إقامة حوار منتظم مع المجلس.

١٧٦ -وأكد المدير التنفيذي أنه قد طرأت زيادة على النشاط المتعلق بالتوصيات في أثناء فترة الشهرين السابقة وأشار إلى أن الجهود جارية للحفاظ على هذه الدينامية. وفيما يتعلق بالتداخل القائم في مجال الإنعاش بعد انتهاء الصراع، أشار إلى أن البرنامج والمكتب يشتركان في هذا المجال بناء على طلب الدول الأعضاء، ولكنه سلم باختلاف نوع المشاركة التي يضطلع بها كل منهما، مضيفا أن المكتب يتبع نهجا تنفيذيا للغاية ويركز على الأنشطة المتصلة بالمشاريع. وذكر عدة إنجازات حققها المكتب في هذا المجال، منها: (أ) إنشاء وحدة متخصصة استجابة لارتفاع مستوى الطلب على قيام المكتب بتنفيذ المشاريع المتعلقة بالإنعاش بعد انتهاء الصراع، وتتعاون هذه الوحدة مع البرنامج الإنمائي وغيره من المنظمات في تنفيذ هذه المشاريع؛ (ب) نشر أول مجلدين من بين المجلدات الأربعة لدليل التشغيل، الذي يستند إلى خبرة عَشر سنوات في العمل على صعيد المشاريع في البلدان أو المناطق التي تحتاج إلى الإنعاش بعد انتهاء الصراع؛ (ج) إصدار نشرة وضعها مكتب جنيف لخدمات المشاريع التابع لمكتب الأمم المتحدة، وتبين النهج التنفيذي المرتبط بالمشاريع الذي يتبعه المكتب.

وفيما يتعلق بلجنة التنسيق الإداري، أشار إلى ضرورة مراعاة الملاحظات المقدمة من مكتب الأمم المتحدة لخدمات الرقابة الداخلية في أي دراسة تجرى لهذه المسألة، وقال إن المسألة ستدرج على جدول أعمال الاجتماع القادم للجنة التنسيق الإداري. وأعرب المدير التنفيذي عن موافقته على الرأي الذي يفيد بوجود علاقة وثيقة بين البرنامج الإنمائي والمكتب تستند إلى الثقة وتراعي الفرق بين المؤسستين من حيث الميزة النسبية.

١٧٧ -واتخذ المجلس التنفيذي المقرر التالي:

٢٢/٢٠٠٠

تقرير مرحلي عن متابعة تقييم العلاقة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع: الاستعراض المشترك للتوصيات

إن المجلس التنفيذي،

١ - **يشير** إلى مقرره ١٦/٢٠٠٠؛

٢ - **يحيط علما** بالتقرير الوارد في الوثيقة DP/2000/35؛

٣ - **يحث** مدير البرنامج والمدير التنفيذي على كفالة اتخاذ إجراءات، دون مزيد من الإبطاء، بشأن توصيات التقييم المعلقة، باعتبار ذلك أمرا ملحا؛

٤ - **يطلب** إلى مدير البرنامج والمدير التنفيذي أن يقدما إلى المجلس في دورته السنوية لعام ٢٠٠١ تقريرا مفصلا عن التقدم المحرز بشأن جميع التوصيات الواردة في تقرير التقييم.

٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠

تاسعا – أطر التعاون القطري والمسائل ذات الصلة

أطر التعاون القطري، والتمديدات وتقارير الاستعراض القطري

١٧٨ –قام المدير المعاون بعرض أطر التعاون القطري الثانية لأرمينيا (DP/CCF/ARM/2) وأوزبكستان (DP/CCF/UZB/2) وبولندا (DP/CCF/POL/2) والجمهورية التشيكية (DP/CCF/CZE/2) وسلوفاكيا (DP/CCF/SLO/2) وسلوفينيا (DP/CCF/SVN/2) وفييت نام (DP/CCF/VIE/2) وملديف (DP/CCF/MDV/2) وهنغاريا (DP/CCF/HUN/2)، وتمديدات لتسعة أطر أخرى للتعاون القطري. واتضح في هذه الأطر تركيز قوي على تحسين الحكم، والتعبير عن الأولويات المختلفة للحكومات وللأطراف المؤثرة في البلدان المعنية، وبرز فيها دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المراحل التمهيدية على صعيدي السياسات والدعوة وبشأن الشراكة مع الحكومة والمجتمع المدني. وقد أُجريت التمديدات من أجل توفيق فترات البرمجة مع نظيراتها في الوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج الأخرى التابعة للأمم المتحدة، أو في الحالات التي يلزم فيها مزيد من الوقت لإعداد الإطار الثاني للتعاون القطري بسبب حدوث تغييرات في الحكومة. أما تقارير الاستعراض القطري الأول لكل من أوغندا (DP/CRR/UGA/1) وبولندا (DP/CRR/POL/1) والجزائر (DP/CRR/ALG/1) وغواتيمالا (DP/CRR/GUA/1) فهي مجموعة مختارة تعكس التنوع فيما بين المناطق ومستويات التنمية. وأُنجز أربعون استعراضا حتى تموز/يوليه ٢٠٠٠، وما زال هناك تسعة استعراضات أخرى قيد التنفيذ أو الإعداد. وقد حال نقص التمويل دون إعداد مزيد من الاستعراضات. وأظهرت الاستعراضات الحاجة إلى مواصلة صقل مواضع تركيز البرنامج الإنمائي بغية تحقيق أكبر تأثير ممكن وتوسيع نطاق الملكية والمشاركة من جانب الأطراف المؤثرة والشركاء في الأنشطة التي يمولها البرنامج، وبغية التركيز على النتائج.

١٧٩ –ونظرا إلى أنه لم تقدم طلبات لمناقشة فرادى أُطر التعاون القطري، اعتمد المجلس أطر التعاون القطري الثانية لأرمينيا (DP/CCF/ARM/2) وأوزبكستان (DP/CCF/UZB/2) وبولندا (DP/CCF/POL/2) والجمهورية التشيكية (DP/CCF/CZE/2) وسلوفاكيا (DP/CCF/SLO/2) وسلوفينيا (DP/CCF/SVN/2) وفييت نام (DP/CCF/VIE/2) وملديف (DP/CCF/MDV/2) وهنغاريا (DP/CCF/HUN/2).

١٨٠ –ورحب أحد المتكلمين بتعزيز الفعالية من حيث التكلفة فيما يتعلق بالهيكل المكتبي في أوزبكستان وبالتواصل الشبكي الذي تحقق من خلال مركز الخدمات الإقليمية في براتيسلافا. وقال إنه سيكون مفيدا الاطلاع على الخبرات المستخلصة من هذا النموذج في المستقبل. وعبَّر اثنان من المتكلمين عن تقديرهما لإطار التعاون القطري وتقرير الاستعراض

القطري الخاصين ببولندا، وأشارا إلى الأهمية البالغة لاستمرار البرنامج الإنمائي في التعاون من أجل تطبيق عمليات عالية الجودة للإدارة وبناء القدرات تمهيدا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وأكد متكلمون آخرون ارتفاع مستوى إطار التعاون القطري الخاص بفييت نام مشددين على ضرورة أن يركز البرنامج الإنمائي على ميزته النسبية من أجل زيادة الموارد الإنمائية المتاحة للتنمية إلى أقصى حد ممكن. وامتدح أحد المتكلمين جهود البرنامج الإنمائي في السلفادور لزيادة تركيزها في مرحلة ما بعد الصراع على إرساء الحكم الديمقراطي في هذا البلد. وامتدح وفد آخر جهود البرنامج الإنمائي في بليز وغواتيمالا وكوستاريكا وهندوراس وبخاصة التحسينات في مجال الإصلاح الإداري وبرامج الحد من الفقر. وطلب أحد الوفود مزيدا من المعلومات عن مشاكل التمويل التي تواجه عملية الاستعراض.

١٨١ -وأعرب الممثل الدائم للسلفادور عن امتنان حكومته للدور الذي يقوم به البرنامج الإنمائي والعمل الذي يضطلع به في بلده. وقال إن الوثيقة تركز على القطاعات التي يعمل فيها البرنامج الإنمائي، ولكنه يلاحظ أنه لا يوجد تركيز كاف على الإنجازات التي حققها البلد في عهد الحكومة الحالية. فقد بُذلت جهود ضخمة، على سبيل المثال، في مجال تخفيف القيود الاقتصادية، بما في ذلك تخفيض التعريفات وإلغاء الحواجز غير التعريفية. وقد اضطلعت الحكومة بعملية تحديث للدولة واتخذت تدابير أساسية في هذا الاتجاه من قبيل خصخصة قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية، مستخدمة المدخرات المخصصة لبرامج الاستثمار الاجتماعي، كما بذل جهد كبير في قطاعات الصحة العامة والتعليم والرعاية الاجتماعية. وسيشمل إطار التعاون القطري للسلفادور، الذي سيبدأ العمل به في عام ٢٠٠١، مشاركة واسعة النطاق في جميع القطاعات. وحث المانحين على مضاعفة الجهود لحل أزمة التمويل الراهنة.

١٨٢ -ووجه وفد فييت نام الشكر إلى المجلس التنفيذي لاعتماده إطار التعاون القطري لفييت نام (DP/CCF/VIE/2). ويستند هذا الإطار إلى التقييم القطري الموحد وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، اللذين تشاركت في إعدادهما وكالات الأمم المتحدة والبنك الدولي والحكومة. وساهم شركاء كثيرون في إعداد إطار التعاون القطري من بينهم القطاعان العام والخاص والمنظمات غير الحكومية. وتركز الحكومة منذ أواخر الثمانينات على تعزيز التنسيق وتجنب الازدواج. وتمثل عملية إدارة الإصلاح أحد مجالات التركيز الرئيسية. وقد شهدت الفترة ١٩٩١-٢٠٠٠ تغييرات هائلة في فييت نام من حيث النمو الاقتصادي وتعزيز التجارة والقضاء على الفقر. وقد تحركت أنشطة البرنامج الإنمائي صوب الاهتمام بالمراحل التمهيدية في أوائل التسعينات، وشجعتها على ذلك برامج الإصلاح

الوطني في فييت نام. وبرغم جمع قدر كبير من الموارد غير الأساسية، فإن هذا لم يعوض عن الانخفاض في الموارد الأساسية.

١٨٣ -وأعرب ممثل بولندا عن تقديره للشراكة القوية والموثوق بتراهتها التي يتمتع بها بلده مع البرنامج الإنمائي. وأشار إلى أن إطار التعاون القطري الجديد يشتمل على مقدار ضئيل نسبيا من التهويل الأساسي، ويركز على الدعوة ويهتم بإقامة ثقافة عمادها الأداء القوي وتشكل تنمية الموارد البشرية وإصلاح الإدارة العامة والمساعدة في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي عناصر مهمة في الإطار الجديد للتعاون القطري.

١٨٤ -وأعرب ممثل الجزائر عن امتنان حكومته لتقرير الاستعراض القطري. وأشار إلى أن الاستعراض يعد مثالا جيدا على مساهمة البرنامج الإنمائي في جهود التنمية. وطالب بزيادة إشراك البعثات المعتمدة لدى الأمم المتحدة في نيويورك في إعداد تقارير الاستعراض.

١٨٥ -وأعرب ممثل أرمينيا عن امتنان حكومته للمجلس بمناسبة اعتماده الإطار الأول للتعاون القطري، مشيرا إلى الدور القوي الذي يؤديه الممثل المقيم للبرنامج الإنمائي.

١٨٦ -أما ممثل كوستاريكا فقد أبرز المنجزات المهمة التي تحققت في مجالي التعليم والصحة في بلده، مشيرا مع ذلك إلى أن البرامج التي تستهدف المهاجرين، والتي يقضي بتنفيذها دستور البلد، تشكل عبئا مرهقا على ميزانيات قطاعي الصحة والتعليم.

١٨٧ -وأشارت ممثلة غواتيمالا إلى أن أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تشكل جزءا من الاستجابة المنسقة لاتفاق السلام في بلدها.

١٨٨ -ووجه الممثل الدائم لأوزبكستان الشكر إلى المجلس التنفيذي لاعتماده إطار التعاون القطري الخاص ببلده، وأكد التأييد مجددا للمجالات التي تركز عليها البرامج. وهناك عدة مشاريع في مجال الحكم لا تزال قيد البحث وستتم مناقشتها مع المكتب القطري.

١٨٩ -واعتمد المجلس التنفيذي التمديد الثاني لإطار التعاون القطري الأول لبلغاريا (DP/CCF/BUL/l/EXTENTION II) وتمديد إطار التعاون القطري الأول للسلفادور لمدة عامين (DP/CCF/ELS/l/EXTENTION I) وتمديد إطار التعاون القطري الأول لفنزويلا لمدة عامين (DP/CCF/VEN/l/EXTENTION I).

١٩٠ -وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتمديد الأول لأطر التعاون القطري الأولى لبليز (DP/CCF/BEL/l/EXTENTION I) وتوغو (DP/CCF/TOG/EXTENTION I) وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (DP/CCF/DRK/1/EXTENTION I) وغينيا الاستوائية

(DP/CCF/EQG/1/EXTENTION I) وكوستاريكا (DP/CCF/COS/I/EXTENTION I) وهندوراس (DP/CCF/HON/l/EXTENTION I).

١٩١ -وأحاط المجلس التنفيذي علما بتقارير الاستعراض القطري لأوغندا (DP/CRR/UGA/1) وبولندا (DP/CRR/POL/l) والجزائر (DP/CRR/ALG/l).وغواتيمالا (DP/CRR/GUA/1).

استعراضات أطر التعاون الإقليمي

١٩٢ -قدم مدير البرنامج المعاون استعراضات أطر التعاون الإقليمي لأفريقيا (DP/RRR/RBA/1) وآسيا والمحيط الهادئ (DP/RRR/RAP/1) وأوروبا ورابطة الدول المستقلة (DP/RRR/REC/1) وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (DP/RRR/RLA/1). وقد قام بإجراء الاستعراضات استشاريون من الخارج، وكشفت عن وجود اختلافات بين المناطق من حيث التركيز البرنامجي العام. وبرغم هذه الاختلافات، يوجد تماثل ملحوظ في مجالات عديدة، منها صلات الارتباط بإطار التعاون العالمي وأطر التعاون القطري وزيادة التركيز البرنامجي. ويوجد في جميع البرامج ما يدل على أن العجز الشديد في الموارد كان له تأثير بالغ على الأداء البرنامجي. وعقب تقديم لمحة عامة عن أبرز الجوانب في كل استعراض، خلص المدير المعاون إلى القول بأن عددا قليلا من منظمات المعونة الأخرى بمقدوره أن يوفر التمويل للمبادرات الإقليمية المتعلقة بالمسائل عبر الوطنية وعبر الحدودية. ويمكن للأطر الإقليمية المقبلة أن تستفيد من الاستعراضات بأن تصبح بقدر أكبر أطرا استراتيجية ومحكومة بالطلب وأن تعكس الميزة النسبية للبرنامج الإنمائي وتتيح التعبئة الناجحة للموارد.

١٩٣ -وفي معرض التعليق على استعراض إطار التعاون الإقليمي لأفريقيا، أكدت الوفود على أثره الإيجاب علي على دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجالي السلام والتنمية. وتمثل الشراكات مع المنظمات غير الحكومية الإقليمية والمحلية عنصرا رئيسيا من عناصر إطار التعاون الإقليمي. وتشكل الموارد مصدر قلق كبير، ويؤمل أن توضع استراتيجية محددة تحديدا جيدا لتعبئة الموارد للمساعدة في إنجاح إطار التعاون المقبل. وأعرب أحد الوفود عن تطلعه إلى إعادة تصميم برنامج مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في الجنوب الأفريقي. وذكر متكلم آخر أن الإشارة إلى مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون كان ينبغي أن تتضمن ذكر مسؤولية البلدان الأفريقية عن الحد من الفقر. وأشار المتكلم أيضا إلى قلة المشاورات مع فرادى بلدان المنطقة.

١٩٤ -ونبه متكلم آخر إلى أن ١٧ بلدا في القارة الأفريقية تعاني عدم الاستقرار السياسي، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث حالات طوارئ معقدة. ولذا هناك إمكانية كبيرة لمضاعفة

أنشطة البرنامج الإنمائي في مجال العمل في فترات ما بعد الصراع وفي عمليات المشاورات الوطنية وبناء توافق الآراء. وذُكر أن الأنشطة التمهيدية تتجلى بشكل واضح من خلال منتدى الحكم في أفريقيا، وطُلب تقديم مزيد من المعلومات بهذا الشأن. ونظرا لجسامة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، فإنه ينبغي أن يكون أكثر وضوحا في إطار التعاون الإقليمي لأفريقيا. وينبغي اتباع نهج أكثر عزما بشأن الابتكار والوقوف على أفضل الممارسات في مجالات الحكم ومنع الصراعات وقضايا الجنسين. ويمكن إدراج الاتفاقيات والولايات، فضلا عن تعزيز القدرات التقنية. وطُلب مزيد من المعلومات عن كيفية اختيار البرنامج الإنمائي للمنظمات كي تصبح من الشركاء المسؤولين عن التنفيذ.

١٩٥ -وفي معرض التعليق على استعراض إطار التعاون الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة، لاحظت الوفود زيادة التركيز على مسألة القضاء على الفقر والدور الإيجابي للتقارير الوطنية للتنمية البشرية. وأشار أحد المتحدثين إلى نجاح مركز الخدمات الإقليمية في براتيسلافا في تقديم الدعم للمنطقة بأسرها، معربا عن تأييده لكافة المبادرات الجديدة التي تستخدم خبرات إقليمية وتؤدي إلى نوع من البرمجة يستخدم الخبرات الموجودة في المنطقة ويتيح تبادل المعارف. وشدد أحد الوفود على الحاجة إلى تحسين البرامج المتعلقة بتنسيق المساعدات والبيئة.

١٩٦ -وفي معرض التعليق على استعراض إطار التعاون الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، نوهت الوفود بالتقاليد العريقة والقوية للتعاون في المنطقة. ومن المؤسف أن موارد البرنامج الإقليمي قد انخفضت بشكل حاد. وأشار أحد الوفود إلى أن الدروس المستفادة في حالة بلد من البلدان يمكن تبادلها على المستوى دون الإقليمي. ويتعين جعل الأنشطة أكثر تركيزا كي تحقق أكبر أثر ممكن. وشدد أحد المتكلمين على أهمية الأنشطة التي تركز على التجارة والبيئة في منطقة البحر الكاريبي دون الإقليمية. وأكد متكلم آخر على الحاجة إلى إجراء مشاورات شاملة عند إعداد الإطار التالي للتعاون الإقليمي. وركز متكلم آخر على أهمية التكامل الإقليمي.

١٩٧ -وطلب وفدان إيضاحا بشأن الفروق بين المخصصات والنفقات الخاصة بالبرامج الإقليمية. وطلب وفد آخر إيضاحا بشأن دور البرنامج الإنمائي في منع نشوب الصراعات.

١٩٨ -وأكد المدير المعاون أن أطر التعاون الإقليمية تعرض لمسائل تتجاوز البرامج الفردية وتخلق التعاضد عن طريق الشراكات بالتعاون مع الكيانات الأخرى. وستكون أطر التعاون الإقليمي الجديدة أكثر تركيزا على التمكين من زيادة فعالية استخدام الموارد المالية وإبراز الارتباط بإطار التعاون العالمي. وأشار المدير المعاون إلى أن الإطار الإقليمي يساند المبادرات

الرامية إلى منع المنازعات من خلال الهيئات الإقليمية، مثل منظمة الوحدة الأفريقية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

١٩٩ -وقدمت المديرة المساعدة ومديرة المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إيضاحا بشأن الفقرة ١٠ من استعراض إطار التعاون الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (DP/RRR/RLA/1)، حيث ذكرت أن الجدول الثاني يشير إلى الموارد التي تم تدبيرها للبرنامج الإقليمي، وأشارت إلى أن ثلثي هذه الموارد تقربا مخصص لمشاريع مرفق البيئة العالمية. ونظرا إلى شدة الدقة في عملية الموافقة على مشاريع المرفق، التي كثيرا ما تستغرق عامين، فإن تلك الموافقة لم تصدر إلا مؤخرا، وبدأ بعد ذلك تنفيذها.

٢٠٠ -ولاحظ مدير البرنامج المعاون ومدير المكتب الإقليمي لأفريقيا أن تدني معدل الأداء بمنطقة أفريقيا يعزى إلى حالات التأخير في بدء البرامج الرئيسية وذلك بسبب ضرورة التوصل إلى توافق في الآراء أثناء عملية التشاور. كما أن اختيار الشركاء الإقليميين يعتمد على قدراتهم التقنية والإدارية إضافة إلى صلتهم بالقضايا محل التركيز.

٢٠١ -ولاحظ الموظف المسؤول للمكتب الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة أن إطار التعاون الإقليمي في المنطقة كان هو الأول من نوعه. وكان البدء في تنفيذ سبعة مشاريع فردية كبرنامج يشمل تعيين الأخصائيين، عملية صعبة.

٢٠٢ -ولاحظ الموظف المسؤول للمكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ أن تلك المنطقة قد واجهت نفس الحالة التي واجهتها منطقة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وهي أن الكثير من المشاريع الإقليمية كانت مشاريع تابعة لمرفق البيئة العالمية فاستغرقت الموافقة عليها وتنفيذها وقتا طويلا.

٢٠٣ -وأحاط المجلس التنفيذي علما باستعراضات أطر التعاون الإقليمية من أجل أفريقيا (DP/RRR/RBA/1) وآسيا والمحيط الهادئ (DP/RRR/RAP/1) وأوروبا ورابطة الدول المستقلة (DP/RRR/REC/1) وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (DP/RRR/RLA/1).

تقديم المساعدة إلى تيمور الشرقية

٢٠٤ -وعرض الموظف المسؤول للمكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ مذكرة مدير البرنامج بشأن تقديم المساعدة إلى تيمور الشرقية (DP/2000/40) وتتضمن المذكرة وصفا للمجالات الواسعة التي يعمل فيها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تيمور الشرقية بعد اتخاذ المجلس التنفيذي للمقرر ٢/٢٠٠٠ في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ الذي يأذن بتقديم المساعدة إلى تيمور الشرقية في الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٠. ويسعى مدير البرنامج حاليا للحصول على

إذن بالموافقة على مشاريع للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٢ على أساس كل حالة على حدة. ولاحظ أن مكتبا قد تم إنشاؤه بالفعل وأن البرنامج الإنمائي ظل يعمل مع المانحين من أجل الحصول على دعم. وقال إن إطار التعاون القطري لن يوضع إلا بعد نيل تيمور الشرقية للاستقلال. وكانت مجالات التركيز الرئيسية لتقديم المساعدة هي (أ) المساعدة في مرحلة الانتقال من حالة الطوارئ بما في ذلك بالاشتراك في النداء الموحد الصادر في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ و (ب) مساعدة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في تيمور الشرقية في التحضير من أجل الاستقلال و (ج) إقامة شراكة طويلة الأجل مع شعب تيمور الشرقية.

٢٠٥ -وسأل الرئيس المجلس التنفيذي عما إذا كان لديه اعتراض على اشتراك ممثل تيمور الشرقية. و لم يكن لديه اعتراض.

٢٠٦ -وأعرب ممثل تيمور الشرقية عن تقديره للدعم الذي يقدمه المجلس التنفيذي وذكر أن الأهداف الرئيسية في الوقت الحاضر هي إعادة بناء الهياكل الأساسية في تيمور الشرقية. ويعتبر صون الاستقرار عاملا مهما في هذا الصدد. وأعرب عن الأمل في أن يواصل المجتمع الدولي تقديم المساعدة إلى تيمور الشرقية.

٢٠٧ -وأعرب أحد الوفود عن تأييده المستمر القوي لتقديم المساعدة الإنمائية إلى تيمور الشرقية وعن استعداده لإقامة علاقة قوية معها. ورحبت وفود أخرى من الوفود المتحدثة بتقديم المساعدة إلى تيمور الشرقية. وقدم كثير من المتحدثين وصفا للمساعدة التي تقدمها حكوماتهم إلى تيمور الشرقية بما في ذلك من خلال فتح مكاتب تمثيلية. وأكد أحد الوفود على أهمية التعاون بين بلدان الجنوب ملاحظا أن البرنامج الإنمائي يمكن أن يقوم بدور مقيد في تعزيز برامج التدريب والصحة من خلال التعاون الثلاثي. وأكد أحد الوفود على ضرورة التنسيق الفعال فيما بين المانحين الدوليين على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف في تيمور الشرقية. وأعرب متحدث آخر عن القلق بشأن حالات التأخير في تنفيذ المشاريع في تيمور الشرقية.

٢٠٨ -وأذن المجلس التنفيذي لمدير البرنامج بالموافقة على مشاريع في تيمور الشرقية على أساس كل حالة على حدة للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٢.

تقديم المساعدة إلى ميانمار

٢٠٩ -قدم الممثل المقيم في ميانمار تقريرا مرحليا شفويا عن المساعدة التي يقدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى ميانمار. وأبلغ المجلس التنفيذي أن تقريرا شاملا سوف يقدم في الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠١. ثم أعطى لمحة تاريخية عن المساعدة التي ظل يقدمها البرنامج الإنمائي لميانمار منذ عام ١٩٨٨ وحتى الوقت الحالي ملاحظا أنه منذ عام ١٩٩٣

ظلت المساعدة تقدم إلى ذلك البلد في إطار التقيد الصارم بالمبادئ التوجيهية المبينة في مقررات المجلس ذات الصلة. وقال إن المساعدة التي يقدمها البرنامج الإنمائي تتم صياغتها على أساس كل مشروع على حدة ضمن إطار عريض يعرف بمبادرة التنمية البشرية، على ألا تزيد فترة كل مرحلة على سنتين ونصف. وظلت مبادرة التنمية البشرية قيد التنفيذ على مدى سبع سنوات وهي تمر بالمرحلة الثالثة في الوقت الحالي للفترة من منتصف عام ١٩٩٩ وحتى نهاية عام ٢٠٠١. وكان الأحد عشر مشروعا في المرحلة الثالثة من مبادرة التنمية البشرية قد وافق عليها مدير البرنامج في منتصف عام ١٩٩٩ وتم التوقيع عليها رسميا في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩. وهي جاهزة بالكامل وتمر بمراحل مختلفة من التنفيذ. وقد حرص البرنامج الإنمائي على التشاور والاتفاق التام مع الشركاء المعنيين بمن فيهم الأوساط الدبلوماسية ومنظمات المجتمع المدني والعصبة الوطنية من أجل الديمقراطية.

٢١٠ -وقال إن تقييما سنويا مستقلا قد جرى في الفترة من ٢٧ أيار/مايو إلى نهاية تموز/يوليه ٢٠٠٠ لمبادرة التنمية البشرية ومشاريعها لعام ٢٠٠٠. وتألف الفريق المستقل من اثنين من كبار الخبراء الدوليين استقدما من كندا والولايات المتحدة الأمريكية يدعمهما أربعة استشاريين تقنيين دوليين مستقلين. وخلصت البعثة إلى أن جميع أنشطة مشاريع المرحلة الثالثة من مبادرة التنمية البشرية قد صيغت منسجمة مع مقرري مجلس الإدارة والمجلس التنفيذي ٢١/٩٣ و ١٤/٩٨. وظلت المشاريع تستهدف أفقر السكان في البعض من أكثر المناطق حرمانا في البلاد. ومشاريع مبادرة التنمية البشرية تحقق بشكل عام وبفعالية أهداف المشاريع الفردية وتتبع طرق تنفيذها.

٢١١ -وسلطت البعثة الضوء على العديد من القضايا الاستراتيجية على صعيد وضع السياسات والصعيد التشغيلي والتي مثلت تحديا كبيرا لأنشطة مبادرة التنمية البشرية في تسخير إمكاناتها لأقصى مدى لمعالجة قضايا الفقر كما أحدثت أثرا على تنسيق مبادرات الأمم المتحدة الشاملة المشتركة في ميانمار. ومن الملاحظ أن المشاريع لم تستطع في بعض القطاعات الرئيسية الاستفادة بشكل كامل من المساعدة التقنية المهمة التي تقدمها بعض وكالات الأمم المتحدة المتخصصة والمسؤولة عن التنفيذ بسبب الطريقة الخاصة لعمل مبادرة التنمية البشرية. وبالإضافة إلى ذلك، كانت هناك فترة أولية طويلة لازمة لتخطيط وإعداد مراحل مبادرة التنمية البشرية نظرا لطول فترة العملية الاستشارية الواسعة اللازمة (بالرغم من القصر النسبي للفترة الزمنية المحددة بسنتين ونصف لمشاريع مبادرة التنمية البشرية). وأكدت البعثة أيضا الحاجة إلى تحديد المساعدة المقدمة لمبادرة التنمية البشرية في المستقبل وتوجيهها بشكل ملائم من أجل تلبية الاحتياجات في مجال الفقر والاحتياجات الإنسانية بطريقة أوسع.

٢١٢ -وأكد الممثل المقيم أن أشد المجالات حاجة للمساعدة المقدمة من البرنامج الإنمائي من أجل الحد من الفقر في ميانمار أي مجالات الزراعة والأمن الغذائي والبيئة. أما الموضوع الحيوي الآخر فهو الأثر الخطير المترتب على انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في البلاد حيث يقدر معدل الإصابة حاليا بنسبة ١,٥ في المائة من السكان. وطلب من المجلس التنفيذي أن يدرس إمكانية قيام البرنامج الإنمائي بعدد من الاستعراضات القطاعية الشاملة للزراعة والأمن الغذائي والبيئة على أن تشمل تقييما كاملا لحالة الفقر. واقترح أيضا أن يقوم البرنامج الإنمائي، بالتعاون مع الشركاء الآخرين، بإعداد اقتراح للتصدي بطريقة استراتيجية لمشكلة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على الصعيد الوطني بما في ذلك من خلال جمع الأموال.

٢١٣ -وأطلع الممثل المقيم المجلس التنفيذي أيضا على الأعمال التحضيرية لبدء الأمم المتحدة برنامج إنسانيا متكاملا في ولاية راخين الشمالية وفقا للمبادئ التوجيهية الواردة في المقرر ١٤/٩٨. وقال إن برنامجا متكاملا بإشراف الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في تلبية الاحتياجات الأساسية في ولاية راخين الشمالية يمر بالمرحلة النهائية بقيادة البرنامج الإنمائي وبالتشاور مع شركاء آخرين. وسوف يتناول البرنامج احتياجات المستفيدين في القطاعات الاجتماعية الحيوية وسوف ييسر عملية الانتقال بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين التي ظلت تشارك منذ عام ١٩٩٣ في إعادة توطين العائدين من بنغلاديش إلى ولاية راخين الشمالية. ولاحظ أن المفوضية قد قامت مؤخرا بتمديد فترة مذكرة التفاهم مع الحكومة لتمكين المفوضية من مواصلة أنشطتها في ولاية راخين الشمالية حتى تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠١. وتتواصل المشاورات فيما يتعلق بالإعداد لبدء تنفيذ البرنامج المتكامل لتقديم المساعدة لتلبية الاحتياجات الأساسية حالما تكون المفوضية قد أنهت تدريجيا تنفيذ أنشطة المساعدة التقنية إدراكا منها بأن أنشطة الحماية والرصد سوف تظل إحدى الأولويات الهامة في ولاية راخين الشمالية.

٢١٤ -وشدد أحد الوفود على الحاجة إلى استمرار تقديم المساعدة بشكل مباشر إلى الفقراء في ميانمار، وأكد على وجوب أن تعمل وكالات التنمية مع المجتمع المدني قدر الإمكان. وأبدى ترحيبه بنهج البرنامج الإنمائي. ولاحظ المتكلم وجود مجال لجعل الجهد الإنمائي الذي تبذله الأمم المتحدة في ميانمار أكثر تساوقا وتنسيقا، بما في ذلك من خلال التقييم القطري الموحد. وينبغي في هذا الصدد التشاور قدر الإمكان مع العصبة الوطنية من أجل الديمقراطية.

٢١٥ -وعبر متكلم آخر عن تأييده لدور البرنامج الإنمائي في ميانمار وذكر أن من الضروري الإعداد للتعاون الدولي في المستقبل في ذلك البلد. ويجب أن تتوافر للبرنامج الإنمائي الوسائل

اللازمة لتنفيذ ولايته، وعليه في هذا الصدد أن يعزز التنسيق على المستوى القطري في ميانمار.

٢١٦ -وأعرب أحد الوفود عن تأييده لاستمرار استخدام دليل التنمية البشرية، وعبر عن موافقته على توصيات فريق التقييم، لا سيما فيما يخص فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وتقييمات الفقر المقترحة. وطلب الوفد إيضاحا بشأن برنامج الأمم المتحدة لإعادة الإدماج في ولاية راخين الشمالية.

٢١٧ -وأشار الممثل المقيم إلى التعقيدات التي ينطوي عليها تنفيذ عملية التقييم القطري الموحد في ميانمار، نظرا إلى تباين الطرائق التشغيلية لكيانات الأمم المتحدة في ذلك البلد. وردا على الاستفسار السابق الذكر، وضح أن الفريق القطري التابع للأمم المتحدة يعمل بجد على تصميم برنامج مساعدة ملائم لاستمرار تقديم الدعم لسكان ولاية راخين الشمالية. ونظرا إلى الصعوبات التي تصادف خلال تلك العملية الواسعة النطاق، وإلى الحاجة إلى تعبئة الموارد لعدد من الوكالات المشاركة، فإن الفريق القطري التابع للأمم المتحدة يرى أنه سيكون من الأنسب، في ضوء الولاية المنصوص عليها في المقرر ١٤/٩٨، تنفيذ تلك العملية تحت قيادة البرنامج الإنمائي. ووفقا لذلك، تم تعديل برنامج تقييم الاحتياجات الأساسية.

٢١٨ -وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير المرحلي الشفوي المتعلق بميانمار.

استعراض إطار التعاون العالمي

٢١٩ -قدمت المديرة المساعدة ومديرة مكتب سياسات التنمية استعراض إطار التعاون العالمي الأول (DP/GRR/GCF/1). وذكر أن التقرير هو تجميع لعدة تقييمات لعناصر البرنامج العالمي، بالإضافة إلى مراجعة لإطار التعاون العالمي وتقييمات لمرافق الموارد دون الإقليمية. ويشير التقرير إلى الطبيعة الانتقالية لإطار التعاون العالمي الأول، الذي يغطي طائفة واسعة التنوع من مجالات السياسات. وسيكون إطار التعاون العالمي الثاني أكثر تركيزا وتكاملا مع الأهداف العامة للبرنامج الإنمائي. ويعكس إطار التعاون العالمي الأول الأدوار والعلاقات ذات الصلة بالكيانات المؤسسية المسؤولة عن مختلف المجالات المواضيعية. ووجد من الاستعراض أن أعمال الدعوة والأعمال التحليلية المستقلة التي يُضطلع بها داخل إطار التعاون العالمي هي الأكثر فعالية، لا سيما تقرير التنمية البشرية، والعمل الذي يضطلع به مكتب دراسات التنمية بشأن السلع العامة العالمية، وبرنامج ''الطاقة بعد ريو''، والتقرير السنوي عن الفقر. كما نجحت عدة مشاريع رئيسية تتعلق بشؤون الحكم في زيادة الوعي. ويبين الاستعراض أن الربط بين إطار التعاون العالمي وأطر التعاون القطري يتطلب مزيدا من التعزيز، وهو استنتاج سبقت الإشارة إليه في التقييم التطلعي لإطار التعاون العالمي المقدم إلى

المجلس التنفيذي في كانون الثاني/يناير ١٩٩٨. ومن أهم الابتكارات في هذا الصدد إنشاء شبكات المعارف. وخلال الأشهر التسعة الماضية، ازدادت مشاركة الموظفين الفنيين التابعين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في شبكات المعارف إلى ما يجاوز ٥٠ في المائة.

٢٢٠ -وستقدم ورقة مفاهيمية بشأن إطار التعاون العالمي الثاني في مناقشة غير رسمية في الدورة الحالية. وسيستمر إيلاء الاهتمام على سبيل الأولوية لبعض المجالات مثل دعم ورقات استراتيجيات الحد من الفقر، ودمج حقوق الإنسان في إطار التنمية البشرية المستدامة، وتنمية القدرات، وتدريب المفاوضين التجاريين من أقل البلدان نموا. وسيركز إطار التعاون العالمي الجديد على الاحتياجات المباشرة للبلدان المشمولة ببرامج وعدد محدود من المبادرات العالمية، بما في ذلك النهج الجديدة للعمل المتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ورأب الفاصل الرقمي. وأشار الاستعراض إلى أن جعل قاعدة الموارد أكثر قابلية للتنبؤ وتحسين النظام الإداري كان يمكن أن يجعلا إطار التعاون العالمي أكثر فعالية. وفضلا عن ذلك، يلزم دمج الصناديق الاستئمانية العالمية لأجل كفالة التعاضد والكفاءة. ويعتبر البرنامج العالمي فعالا في مجال الشراكات، بما في ذلك الشراكات مع وكالات الأمم المتحدة المتخصصة وصناديقها وبرامجها والبنك الدولي، والاتحاد البرلماني الدولي، ومنظمات المساعدة الثنائية. ويتمثل التحدي في تكثيف الشراكات مع البلدان المشمولة ببرامج. ويقوم مكتب سياسات التنمية حاليا بإعادة هيكلة وتنظيم ملاك الموظفين التابعين له بالمقر. وسيتم إيفاد ٥٠ من أخصائيي السياسات إلى الميدان لتعزيز الدعم المباشر على المستوى القطري. ومن خلال عملية إعادة توزيع الموارد التي تمت الموافقة عليها في الدورة الحالية، تجري عملية تنسيب أخصائيي السياسات إلى الميدان وفقا لنهج التواصل الجديد. وشكرت المديرة المساعدة المانحين الذين قدموا تبرعات للبرنامج العالمي.

٢٢١ -وعبرت وفود عديدة عن اتفاقها مع التوصيات الواردة في استعراض إطار التعاون العالمي. ورئي أن هذا الإطار جزء مهم من العمل الذي يضطلع به البرنامج الإنمائي، خصوصا عندما يمكن المنظمة من المشاركة في أحداث عالمية رئيسية. وتم التشديد على الحاجة إلى استيعاب الدروس المستفادة وتعزيز الأنشطة على المستوى القطري. ورأى بعض المتكلمين أن الإطار العالمي ينبغي أن يتوجه بقدر أكبر نحو المراحل التمهيدية، فيركز على الدعوة والحوار حول السياسات، وإدارة المعارف، واستحداث مفاهيم جديدة. وينبغي ألا ينظر إلى الموارد العالمية على أنها بديل لهدف تخصيص الموارد من الأموال الأساسية المدرجة في البند ١-١-١. ويجب أن يكون البرنامج محددا تحديدا جيدا وأن يركز على المجالات التي يتمتع فيها البرنامج الإنمائي بميزة نسبية. ورئي أن وجود رابطة بين الإطار العالمي وأطر التعاون الإقليمي والبرامج القطرية أمر بالغ الأهمية.

٢٢٢ -ونوه متكلمون عديدون بتقرير التنمية البشرية والدراسة المعنونة ''السلع العامة العالمية'' باعتبارهما مثالين إيجابيين لما حققه البرنامج العالمي. كما أبدى المتكلمون ترحيبهم بالتركيز على القضاء على الفقر والأنشطة المبذولة في مجال الحكم. وشدد أحد الوفود على ضرورة قيام البرنامج الإنمائي بإعادة تعريف دوره في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز. وطلب متكلم آخر إدراج تكنولوجيا المعلومات في الإطار الجديد. كما طلب أحد الوفود إيضاحا بشأن الأعمال المقبلة للبرنامج الإنمائي مع الفريق الاستشاري المعني بالأبحاث الزراعية الدولية.

٢٢٣ -وأبدى بعض المتكلمين تطلعهم إلى المناقشة التي ستجري بشأن إطار التعاون العالمي التالي وتنفيذ التوصيات الواردة في الاستعراض. وشددت عدة وفود على أنه ينبغي للبرنامج العالمي التالي أن يكون أكثر فعالية من حيث التكلفة. ودعا أحد الوفود إلى أن يشمل البرنامج التزاما قويا باختبار البرامج ذات الطبيعة الابتكارية، بهدف إدماج العناصر الناجحة في الأنشطة الرئيسية للبرنامج الإنمائي. وأكد متكلم آخر على أن الأمن البشري ينبغي أن يكون من الأولويات الرئيسية في إطار التعاون العالمي. وأُعرب عن الأمل في أن تعمم مراعاة المنظور الجنساني بشكل أكبر في البرنامج الجديد. وطلب أحد الوفود مزيدا من المعلومات عن سبب إفراد الطاقة المستدامة بالذكر فيما يخص الدعم مستقبلا.

٢٢٤ -وأعربت المديرة المساعدة ومديرة مكتب سياسات التنمية عن موافقتها على إدراج الدروس المستفادة من الاستعراض في إطار التعاون العالمي التالي. وشددت على أن المنظور الجنساني سيكون فعلا جزءا من إطار التعاون العالمي الجديد، وذلك مع ازدياد جهود البرنامج الإنمائي الهادفة إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني. وأعربت عن موافقتها على أن إطار التعاون العالمي الجديد ينبغي له أن يتوجه بقدر أكبر نحو المراحل التمهيدية. وحيث أن المسائل البيئية يجري إدماجها بهدف التحول إلى الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية، فلن تكون هناك برامج منفصلة لمجالي الحراجة والأمن الغذائي. وردا على أحد الاستفسارات، ذكرت المديرة المساعدة أن العمل المتعلق باتفاقية مكافحة التصحر مدرج في إطار التعاون العالمي من خلال وجود مكتب مكافحة التصحر والجفاف ضمن مكتب سياسات التنمية. وردا على استفسار آخر، أوضحت المديرة المساعدة أن البرنامج الإنمائي سيستمر في التعاون مع الفريق الاستشاري المعني بالأبحاث الزراعية الدولية، ولكن لم يعد بمقدوره إمداده بموارد مالية.

٢٢٥ -وطلب أحد الوفود أن يتضمن إطار التعاون العالمي الجديد الإشارة إلى دعم الفريق الاستشاري المعني بالأبحاث الزراعية الدولية، حتى وإن كانت المساهمة المالية ضئيلة.

٢٢٦ -وأحاط المجلس التنفيذي علما باستعراض إطار التعاون العالمي (DP/GRR/GCF/1).

تعزيز الشراكات من أجل تنمية الأراضي الجافة واستئصال الفقر: دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وجهوده في دعم اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (DP/2000/CRP.14).

٢٢٧ - قامت المديرة المساعدة بتقديم ورقة غرفة الاجتماع المتعلقة بتعزيز الشراكات من أجل تنمية الأراضي الجافة واستئصال الفقر: دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وجهوده في دعم اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (DP/2000/CRP.14). وأشارت إلى أن الورقة تلبي طلب المجلس التنفيذي تعيين العلاقة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. ويقدم البرنامج الإنمائي دعما واسع النطاق في مجال تنمية الأراضي الجافة من خلال برامجه المختلفة ووحداته المتخصصة، وبخاصة مكتب مكافحة التصحر والجفاف. وأقام البرنامج الإنمائي شراكات مع أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في تنظيم حلقات عمل بشأن بناء القدرات والاضطلاع بأنشطة الإعلام والتوعية والدعوة، وتوفير الدعم السوقي والتمويل على الصعيد المحلي. ويقوم كل من الكيانين بدور مختلف عن دور الآخر ولكنهما متكاملان بقدر كبير. فدور البرنامج الإنمائي يتمثل في توفير الدعم على الصعيد القطري. وستؤثر التغييرات على الطريقة التي يعمل بها البرنامج الإنمائي مع شركائه، بما في ذلك أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وستمكن تلك التغييرات البرنامج الإنمائي من أن يكون أكثر تركيزا على المستوى القطري. ورغم تمديد ولاية مكتب مكافحة التصحر والجفاف لتشمل النطاق العالمي، تناقصت المساهمات في الصندوق الاستئماني لمكافحة التصحر التابع للبرنامج الإنمائي مما يحد من القدرة على تقديم الدعم إلى جميع المناطق. وتتوقف قدرة البرنامج الإنمائي على الاضطلاع بدورة الريادي في تقديم المساعدة لأمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر على توافر التمويل المضمون والكافي. ويتيح نقل الوحدة الأساسية الصغرى المتبقية لمكتب مكافحة التصحر والجفاف إلى نيروبي فرصة ممتازة للبرنامج الإنمائي لإقامة شراكات جديدة وفعالة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة وغيره من الجهات.

٢٢٨ - وشجعت وفود عدة على مواصلة البرنامج الإنمائي تقديم دعمه لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، وطلبت توفير مزيد من المعلومات للمجلس التنفيذي بشأن الطريقة التي يعالج بها البرنامج الإنمائي موضوع التصحر وتنمية الأراضي الجافة، تكون مشفوعة بخطوات ملموسة ومقترحات محددة. وللبرنامج الإنمائي تاريخ طويل في مجال تقديم الدعم، من خلال مكتب التصحر والجاف، إلى البلدان المتضررة من التصحر، وبخاصة في أفريقيا. وأعرب عن الترحيب بنقل الوحدة الأساسية للمكتب إلى نيروبي. واعتبرت مسألة الموارد مسألة حيوية، وأعرب عن الأمل في أن تزيد الجهات المانحة من مساهمتها المقدمة إلى المكتب. وحبذ بعض المتكلمين استكشاف إمكانية الدعم المالي للعمل في هذا الميدان عن طريق آلية المائدة المستديرة. وتمثل الشراكات عنصرا رئيسيا في نجاح تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

٢٢٩ - وشدد ممثل أمانة اتفاقية مكافحة التصحر على أهمية التعاون مع البرنامج الإنمائي، وبخاصة فيما يتعلق بتعبئة الموارد. وقال إن أمانة الاتفاقية تتطلع إلى تحديد تدابير للتعاون

الطويل الأجل مع البرنامج الإنمائي ومع الشركاء المؤسسيين الآخرين. وسيكون إدراج الاتفاقية في عملية المائدة المستديرة مفيدا من ناحية تعبئة الموارد. وذكر أن الأمانة تشجع على إقامة شراكة أكثر كفاءة ومردودية فيما بين المؤسستين على نطاق المجلس التنفيذي.

٢٣٠ -ووافقت المديرة المساعدة على أن التصحر يشكل أحد التحديات الرئيسية في مجال التنمية. وقالت إن البرنامج الإنمائي قلق أيضا بشأن حالة الموارد وأنه يتطلع إلى تلقي توجيهات من المجلس التنفيذي في هذا الصدد. وتوجد معلومات شاملة عن دور البرنامج الإنمائي في مجال مكافحة التصحر وتنمية الأراضي الجافة على قرص مدمج (CD-ROM) وُزع على أعضاء المجلس.

٢٣١ -واتخذ المجلس التنفيذي المقرر التالي:

٢٣/٢٠٠٠

تعزيز الشراكات من أجل تنمية الأراضي الجافة واستئصال الفقر: دور وأنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال دعم اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر

إن المجلس التنفيذي

١ - **يحيط علما** بالتقرير المتعلق بتعزيز الشراكات من أجل تنمية الأراضي الجافة واستئصال الفقر: دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأنشطته في دعم اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (DP/2000/CRP14)؛

٢ - **يدعو** برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن يبحث مع أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر الطرائق العملية لدعم العمليات الاستشارية الوطنية الجارية للاتفاقية بشأن بناء الشراكات عن طريق آلية اجتماعات المائدة المستديرة؛

٣ - **يشجع** برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على المساهمة في بناء القدرات وتعبئة الموارد، لا سيما من خلال مكاتبه القطرية والوطنية، بهدف مساعدة البلدان النامية المتأثرة على تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر تنفيذا فعالا على الصعد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي؛

٤ - **يدعو** مدير البرنامج إلى أن يقدم تقريرا إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ٢٠٠١ بشأن تنفيذ هذا المقرر.

٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠

٢٣٢ -وفي إثر اتخاذ المقرر، تكلمت ثلاثة وفود للإعراب عن تقديرها للإجراء المتخذ.

عاشرا – التعاون التقني فيما بين البلدان النامية

٢٣٣ –قام مدير البرنامج بعرض التقرير المتعلق بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية: متابعة تنفيذ المقرر ٩٩/١١ (DP/2000/36). وأشار إلى أن قيادات بلدان الجنوب أوضحت في البيانات التي أدلت بها في مؤتمر قمة بلدان الجنوب المعقود في هافانا وجمعية الأمم المتحدة للألفية، أن الموضوع العام للتعاون فيما بين بلدان الجنوب ذو أولوية عليا. وقد شكل التعاون فيما بين بلدان الجنوب موضوعا ذا أولوية بالنسبة إلى البرنامج الإنمائي على امتداد ما يزيد عن عشرين سنة، حيث تضطلع الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية بدور رئيسي في هذا الميدان. وينسجم التعاون فيما بين بلدان الجنوب مع التركيز القوي على الشراكات الذي أصبح يشكل جزءا جوهريا من عمل البرنامج الإنمائي الجديد، حيث تقام الصلات مع مؤسسات الجنوب الرئيسية مثل شبكة العالم الثالث ومركز الجنوب. ومن المبادرات الإيجابية المتخذة مؤخرا قيام الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية بتنظيم المنتدى المشترك فيما بين الأعمال التجارية في أفريقيا وآسيا الذي يرمي إلى المساعدة في نقل مهارات القطاع الخاص وخبراته. كما ينظر إلى التعاون التقني فيما بين البلدان النامية على أنه آلية لارتياد أشكال جديدة للتواصل الشبكي المعرفي فيما بين بلدان الجنوب عن طريق شبكة المعلومات من أجل التنمية. وفي حين أن تلك الجهود قد كللت بالنجاح، فإن العمل الذي اضطلع به إلى حد الآن لا يمثل إلا جزءا يسيرا مما يمكن إنجازه، خصوصا مع شروع البرنامج الإنمائي في استغلال الإمكانيات الكاملة لشبكات تكنولوجيا المعلومات، داخل البرنامج الإنمائي وخارجه على السواء. وأكد مدير البرنامج التزامه الكامل بتعميم إدماج التعاون فيما بين بلدان الجنوب في النطاق الأوسع لعمل البرنامج الإنمائي.

٢٣٤ –وتركيز البرنامج الإنمائي على إسداء المشورة بشأن السياسات في المراحل التمهيدية يناسب تماما أشكال التعاون في بعض الميادين مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، حيث يمكن نقل البرامج الوطنية أو الإقليمية الناجحة إلى جهات أخرى. وثمة مجال شاسع لاغتنام فرص أخرى من هذا القبيل في ميادين متنوعة، تمتد من اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تنمية القطاع العام والتنمية السياحية. وللمساعدة على تحقيق ذلك عمليا، سيقوم البرنامج الإنمائي بإدماج استخدام أسلوب التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وأطر التعاون القطري وأطر التعاون الإقليمي، وسوف يفاد عن نتائج ذلك في التقارير السنوية التي تركز على النتائج.

٢٣٥ –كما سيمثل تعزيز وتنفيذ تبادل المعارف فيما بين بلدان الجنوب عنصرا واضحا وأصيلا من عناصر عمل أخصائيي السياسات الخمسين الجاري إيفادهم إلى الميدان.

وستسعى الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية إلى تسريع هذه العملية عن طريق تخطيط نماذج جديدة وأكثر فعالية لذلك التعاون وتجربتها وتنفيذها. كما ستوفد في البداية خبيرين اثنين إلى مراكز الخدمات الإقليمية للمساعدة على كفالة مراعاة الواقع الميداني والاحتياجات الميدانية في عملها. وطيلة ذلك، سيستمر التركيز على إقامة شراكات جديدة مع القطاعين العام والخاص ومع المجتمع المدني ومنظمات الأمم المتحدة الأخرى. ويأمل البرنامج الإنمائي في الحصول على مزيد من الدعم المالي من أجل التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٢٣٦ - وأعربت الوفود عن تأييدها القوي لمفهوم التعاون فيما بين بلدان الجنوب ولدور البرنامج الإنمائي في تعزيزه. وذكرت أن البيانات التي أدلى بها قادة العالم مؤخرا في مؤتمر قمة بلدان الجنوب المعقود في هافانا ومؤتمر قمة الألفية شاهد على الدعم السياسي القوي للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية وعلى تزايد أهميته. وينبغي دعم الدور الذي تضطلع به الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في إطار البرنامج الإنمائي وزيادة الموارد المخصصة لها. وفي هذا الصدد، طلب أحد المتكلمين عقد مشاورتين غير رسميتين اثنتين قبل الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠١ لمناقشة الإطار الجديد للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

٢٣٧ - وأعرب العديد من المتكلمين عن تأييدهم للتوجه المقبل للبرنامج الجديد للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، على النحو الموضح في الفصل الرابع من الوثيقة DP/2000/36، وبصورة محددة الإبقاء على الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية والتركيز على المجالات التي يتمتع فيها البرنامج الإنمائي بميزات نسبية، والعمل على مساعدة البلدان النامية التي تواجه تغييرات بسبب العولمة. وشددت الوفود على عدم وجود تعارض بين دمج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في صميم الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية والإبقاء على الوحدة الخاصة بوصفها مركز تنسيق. كما أعربت الوفود عن تأييدها لنشر خبيرين في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية للعمل مع أخصائيي السياسات الإنمائية، وأعربت عن تأييدها أيضا للمجالات التي يُعتزم أن يركز عليها البرنامج على النحو المذكور في الفقرة ٤١.

٢٣٨ - ورأت الوفود أن الوحدة الخاصة ينبغي أن تضطلع بدور أكثر نشاطا واتصافا بالطابع الاستراتيجي في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ووفقا لما طلبه مؤتمر قمة بلدان الجنوب، ينبغي للوحدة الخاصة أن تكفل إنشاء شبكة تقنية لدعم المشاريع الثنائية في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وأن تصدر تقريرا سنويا عن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وأكد أحد الوفود على الحاجة إلى دمج البرامج النموذجية ضمن البرامج العادية للبرنامج الإنمائي، مما يمكن الوحدة الخاصة من التركيز على الصلات الاستراتيجية.

٢٣٩ -وأكد معظم المتكلمين الحاجة الماسة إلى زيادة الموارد البرنامجية المخصصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في فترة البرمجة المقبلة للبرنامج الإنمائي. كما أهيب بالجهات المانحة أن تساهم في الصندوق الاستئماني لبلدان الجنوب.

٢٤٠ -وأبرزت عدة وفود الجوانب الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية التي تحققت فيها فوائد ملموسة، بما في ذلك ميادين تحرير التجارة والاقتصاد، والإنتاج الزراعي، والتحضير للمؤتمرات الدولية الرئيسية، وتكنولوجيا المعلومات، والعلم والتكنولوجيا، والتدريب، وإقامة مراكز الامتياز.

٢٤١ -ولاحظت وفود عديدة أن حكوماتها تؤيد التعاون الثلاثي، وأنها قدمت مساهمات مالية له. وطلب أحد المتحدثين توفير معلومات عن المعايير التي تستخدمها الوحدة الخاصة في تخصيص الموارد للمشاريع والموارد الإقليمية. وطُلب معلومات أيضا عن مدى تطبيق التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في البرامج القطرية، وعن الفوائد المترتبة على ذلك التطبيق والمعوقات التي تقابله. وطلبت كذلك تفاصيل إضافية عن إدماج هذا التعاون في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والأطر الإقليمية والعالمية وأطر الموارد الاستراتيجية. وتساءل متحدث آخر عن علاقة بعض أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية بالموضوع، وأعرب عن تطلعه لإجراء المزيد من المناقشات عن ذلك الموضوع في الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠١. وقال، في هذا الصدد، أنه يتعين إجراء تقييم مستقل لإطار التعاون التقني من أجل التنمية، وأن بلده على استعداد للمساعدة في تمويل تلك الجهود. وذكر وفد آخر أنه بينما يؤيد التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، يجد صعوبة فيما يتعلق ببعض الإحالات الواردة في الوثيقة، بما في ذلك تعبير ''الحكم العالمي المستجد المستند إلى القواعد'' الوارد في الفقرة ٩ من الوثيقة (DP/2000/36)، والإشارات الخاصة بمساعدة البلدان النامية في عمليات التفاوض في منظمة التجارة العالمية. وذكر الوفد، فيما يتعلق بالنقطة الأخيرة، أن الدول الأعضاء لم تكلف البرنامج الإنمائي بمساعدة أي مجموعة من البلدان على إرساء عملية تفاوض. وأضاف أنه يتعين أن تعكس إجراءات البرنامج الإنمائي في هذا الصدد توافق آراء أعضاء المجلس التنفيذي بشأن الأنشطة في مراحلها الأولى. وأوضح الوفد أنه يطالب بتقديم المزيد من المعلومات عن طبيعة الأنشطة المقترحة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية بتمويل من البرنامج الإنمائي.

٢٤٢ -وأعرب ممثل منظمة المؤتمر الإسلامي عن تأييد المنظمة لأنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية الواردة في الوثيقة DP/2000/36.

٢٤٣ -وأشاد متحدثون عديدون بعمل المدير السابق للوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، السيد جون أويورهونيان.

٢٤٤ -ولاحظ مدير البرنامج أن الدورة الحالية لن تحظى بالمشاركة الكاملة، وإنما ستكون هناك مناقشة واستعراض كاملان للمسائل التي أثيرت في الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠١. وشكر المدير الوفود التي أشادت بعمل المدير السابق للوحدة الخاصة. وشدد على الحاجة إلى بقاء الوحدة الخاصة للتعاون التقني في ما بين البلدان النامية قائمة بذاتها والمحافظة على هذا الطابع، مع تعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في برامج البرنامج الإنمائي. ولاحظ عرض تقديم الدعم لاستعراض الإطار السابق. وشدد، وهو يحيط علما بتعليق أحد الوفود على المغالاة في الدعوة، على أن البرنامج الإنمائي ملتزم بتوسيع المناقشة بشأن التنمية. وفيما يتعلق بالشراكة مع مركز الجنوب والجهات الأخرى، قال إن ذلك لا يتعارض مع العلاقة القوية التي تربط البرنامج الإنمائي بالمنظمات الأخرى، مثل منظمة التجارة العالمية، بغية كفالة توسيع المناقشة بشأن التنمية قدر المستطاع.

٢٤٥ -وقرر المجلس التنفيذي استئناف النظر في التقرير عن التعاون التقني بين البلدان النامية: متابعة المقرر ٩٩/١١ (DP/2000/36)، في دورته العادية الأولى لعام ٢٠٠١. (ملاحظة: سيقدم أيضا الإطار الجديد للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية إلى الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠١ أيضا).

حادي عشر – مسائل أخرى

لجنة التنسيق المعنية بالصحة التابعة لمنظمة الصحة العالمية/اليونيسيف/صندوق الأمم المتحدة للسكان

٢٤٦ –أقر المجلس التنفيذي اختيار الممثلين، د. إنغا ايفانوفا غريبيشيفا (الاتحاد الروسي) من أوروبا الشرقية ود. بيا روكهولد (الدانمرك) من دول أوروبا الغربية ودول أخرى للعمل في لجنة التنسيق المعنية بالصحة التابعة لمنظمة الصحة العالمية/اليونيسيف/صندوق الأمم المتحدة للسكان، في الفترة ٢٠٠١–٢٠٠٢، كما فوض مكتب المجلس التنفيذي الموافقة على اختيار كل من مجموعة أفريقيا، وآسيا والمحيط الهادئ، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي سيتم إقرارها في الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠١.

البيانات الختامية

٢٤٧ –أعرب مدير البرنامج عن تقديره لأعضاء المجلس التنفيذي الذين تنتهي فترة عملهم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ وهم: آيرلندا وبوتسوانا وجامايكا والجمهورية التشيكية وجمهورية تترانيا المتحدة وجمهورية كوريا وجنوب أفريقيا والسويد وسويسرا وغانا ولبنان. وأشاد كذلك بالممثلين الذين ستكون الدورة الحالية آخر مرة يحضرون فيها اجتماع المجلس التنفيذي وهم: سعادة السيد إيليم دوترا ممثل البرازيل، والسيد انطونيو كافلاكانتي ممثل البرازيل، ود. فيلهيلم سودن ممثل ألمانيا، ود. أتول كاري ممثل الهند، والسيد بينته بنغن ممثل النرويج، والسيد نيكولاي تشولكوف ممثل الاتحاد الروسي. وشكر مكتب المجلس التنفيذي على دوره القيادي المتميز في توجيه السياسات العامة واتخاذ القرارات بالنيابة عن البرنامج الإنمائي خلال هذا العام.

الملاحظات الختامية لنائب المديرة التنفيذية (للسياسة العامة والإدارة)

٢٤٨ –تكلم نائب المديرة التنفيذية (للسياسة العامة والإدارة)، نيابة عن المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، الدكتورة نفيس صادق، فشكر المجلس التنفيذي على حسن إشادته في وداع الدكتورة صادق في وقت سابق من الأسبوع. وقال إن الدكتورة صادق قد تأثرت كثيرا بالمشاعر الطيبة التي أعرب عنها أعضاء المجلس تجاهها، وطلبت منه أن يبلغهم تقديرها العميق لكل عضو في المجلس التنفيذي. وقال إنها ترغب بصفة خاصة في إبلاغ شكرها الشخصي الحار وتقديرها لرئيس ونواب رئيس المجلس، على إشادتهم بها في بياناتهم. ولاحظ أن الدكتورة صادق وكذلك موظفي الصندوق بصفة عامة، يقدرون علاقة العمل الوثيقة والمثمرة التي تربطهم بالمجلس التنفيذي حق التقدير. وأن الصندوق يعتمد على المجلس

في تلقي التوجيهات والإرشادات، وكذلك في الحصول على التعليقات الصريحة والبناءة والتحليلات، التي تساعد جميعها في تعزيز برامج وسياسات الصندوق. وأردف أن الصندوق يواصل أيضا الاعتماد على قيام المجلس بدوره القيادي، وعمله كشريك هام في الجهود المبذولة لتعبئة الموارد للصندوق، بما في ذلك الجهود الرامية إلى زيادة الموارد الأساسية وبنائها على أسس مستمرة ومضمونة يمكن التنبؤ بها.

٢٤٩ -ولاحظ أن الدورة العادية الثالثة لعام ٢٠٠٠ كانت ذات أهمية خاصة بالنسبة لصندوق الأمم المتحدة للسكان. وإن المجلس التنفيذي اتخذ مقررا هاما بشأن نظام تخصيص موارد الصندوق للبرامج القطرية. وأعرب عن تقدير الصندوق لنائب رئيس مجموعة الدول الآسيوية الذي قاد المشاورات غير الرسمية الأولية، ولممثل سويسرا الذي اظهر مهارة ودبلوماسية ملحوظتين في تيسير التوصل إلى توافق الآراء. وذكر أن الصندوق حرص على أن يحيط علما بالمقترحات المقدمة، وطمأن المجلس إلى أن موظفي الصندوق سيبقون على التزامهم بتنفيذ واستكمال نظام تخصيص الموارد حسبما تقرر في الدورة العادية الثالثة لعام ٢٠٠٠.

٢٥٠ -وأعرب نائب المديرة التنفيذية (للسياسات العامة والإدارة) عن تقدير الصندوق العميق لجميع المانحين الذين أعلنوا تبرعاتهم للصندوق، وبصفة خاصة الذين زادوا تبرعاتهم والذين أعلنوا عن تبرعات متعددة السنوات. وأعرب أيضا عن التقدير للمندوبين الذين سيتركون مناصبهم الحالية في المستقبل القريب، شاكرا لهم دعمهم الممتاز ومشورتهم الجيدة، ومتمنيا لهم جميعا التوفيق في مساعيهم المستقبلية. وأعرب عن الشكر أيضا لجميع أعضاء الأمانة العامة، وخص منهم بالشكر الفريق الصغير من العاملين بصندوق الأمم المتحدة للسكان، وفريق البرنامج الإنمائي وموظفي خدمات المؤتمرات بالأمم المتحدة، وبخاصة موظفي المؤتمرات والمترجمين الشفويين. واختتم كلمته بتقديم الشكر إلى رئيس وأعضاء المكتب على ما قدموه للصندوق من توجيه. وأشار إلى أن الصندوق يكن تقديرا عظيما لحكمة الرئيس ومقدرته اللتين اتسمت بهما قيادته للمجلس التنفيذي طوال العام، الذي كان عاما زاخرا بالعمل والإنجاز بالنسبة للصندوق، وقد اتخذ المجلس قرارات هامة بشأن عدد من المسائل الرئيسية، ستكون هي الموجه خلال العقد القادم لعمل الصندوق، بما في ذلك النهوج القطاعية الشاملة، والإطار التمويلي المتعدد السنوات، والتوجيهات البرنامجية المستقبلية في ضوء نتائج استعراض المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد خمس سنوات من انعقاده، وكفالة توفر خدمات الصحة الإنجابية في حالات الطوارئ، وعملية البرمجة الخاصة بالصندوق، ونظام تخصيص الموارد، وهو آخر ما أضيف للعمل.

ملاحظات ختامية للرئيس

٢٥١ -ذكر الرئيس أن عمله في المجلس خلال عام ٢٠٠٠ كان من دواعي سروره، معربا عن شكره للجميع على ما أسدوه إليه من تعاون على امتداد العام. وسلم بأهمية الدور الذي لعبه نواب رئيس المجلس التنفيذي، سعادة السيد غيرت روزنتال ممثل غواتيمالا، والسيد ماتي ديسيكون ممثل جنوب أفريقيا، والسيدة ايموليمو موراكي ممثلة بوتسوانا، والسيد تيتسوو كوندو ممثل اليابان، والسيد لي هواي ترونغ ممثل فييت نام، قائلا إنهم أبدوا طوال العام روحا إيجابية مثمرة، مكنت من إنجاز الكثير.

٢٥٢ -وقال إنه يلاحظ من إلقاء نظرة على ما مضى من العام فيما يتعلق بالبرنامج الإنمائي، أن العام كان أول عام كامل يقضيه مدير البرنامج الحالي، السيد مارك مالوك براون. وأنه برغم أن المجلس التنفيذي قد نظر في بنود عديدة هامة في عام ٢٠٠٠، ستقتصر إشارته على القليل من المعالم البارزة. إذ شهد العام في الدورة العادية الأولى تدشين خطط مدير البرنامج للأعمال خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣، وشهد في الدورة السنوية حوارا شيقا عن تقرير البرنامج الإنمائي السنوي الأول الذي يركز على النتائج، أبرز الاتجاه القوي نحو الإدارة على أساس النتائج في المنظمة. وأضاف أن المجلس بحث في كل دورة من الدورات، جوهر عمل البرنامج على المستوى القطري، من خلال اعتماد أطر التعاون القطري، وتمديدات هذه الأطر، وبرامج المساعدة الخاصة، وعدد من استعراضات الأطر المنتقاة. وأردف أن المجلس أجرى أيضا مناقشات شيقة بشأن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومتطوعي الأمم المتحدة، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية. وقال إن المشاورات غير الرسمية التي جرت على امتداد العام حول مواضيع متعددة، عمقت معرفة وفهم المجلس لعمل البرنامج.

٢٥٣ -وتجدر ملاحظة أن مدير البرنامج الإنمائي كان قد اقترح، في معرض بيانه، الذي قدمه في نيسان/أبريل، عن خطورة الوضع التمويلي الذي يواجهه البرنامج، عقد اجتماع وزاري بشأن البرنامج. وأن الاجتماع قد عقد بتأييد كبير في ١١ أيلول/سبتمبر. وقد دللت المناقشات خلال هذه الدورة على نجاح الاجتماع الوزاري، كما أعطت دفعة للمجلس التنفيذي كي يحافظ على الزخم الذي اكتسبه ذلك الحدث البارز.

٢٥٤ -وأشار الرئيس في ملاحظاته الختامية إلى أن المجلس التنفيذي شهد خلال العام نطاقا واسعا من المناقشات حول عدد من المسائل الرئيسية المتعلقة بالسكان والتنمية. وأن المناقشات والمفاوضات كانت محتدمة، وصعبة للغاية أحيانا. لكن شيئا واحدا شغل أذهان أعضاء المجلس في المقام الأول على امتداد المداولات بشقيها الرسمي وغير الرسمي، وهو تقديم

ما يلزم من التوجيه والمشورة إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان لكي يعزز مساعدته للبلدان في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وتنفيذ الإجراءات الرئيسية المنبثقة عن استعراض المؤتمر بعد خمس سنوات من انعقاده، سعيا وراء هدف محدد هو الإسهام في تحسين نوعية حياة النساء والرجال والأطفال في جميع أنحاء العالم. ولكي يقدم المجلس إلى صندوق السكان ذلك التوجيه والإرشاد، اتخذ عددا من القرارات الرئيسية خلال العام، بما في ذلك ما يتعلق منها بالنهوج القطاعية الشاملة، وبالإطار التمويلي المتعدد السنوات، والتوجيهات البرنامجية المستقبلية في ضوء استعراض المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد خمس سنوات من انعقاده، وكفالة توفر خدمات الصحة الإنجابية في حالات الطوارئ، وعملية البرمجة الخاصة بصندوق الأمم المتحدة للسكان، ونظام تخصيص موارد الصندوق للبرامج القطرية. وستعود هذه القرارات الرئيسية بنفع كبير على الصندوق في تنفيذه لولايته فيما يختص بالمجالات ذات الأولوية البرنامجية وهي مجالات الصحة الإنجابية، بما في ذلك تنظيم الأسرة والصحة الجنسية؛ والاستراتيجيات السكانية والإنمائية؛ والدعوة؛ والمسائل الجنسانية. وقد وجهت مداولات المجلس طوال العام الانتباه إلى أهمية تزويد صندوق الأمم المتحدة للسكان بالموارد على أسس مضمونة ومستمرة ويمكن التنبؤ بها.

٢٥٥ - وشكر الرئيس جميع أعضاء الأمانة العامة الذين شكلوا فريقا على قدر كبير من الكفاءة والاجتهاد في العمل، وقادر على الدوام على الاستجابة السريعة للكثير من الطلبات التي تقدم إليه. وتقدم أيضا بالشكر بصفة خاصة إلى موظفي خدمات المؤتمرات بالأمم المتحدة، بمن في ذلك جميع موظفي المؤتمرات والمترجمين الشفويين، الذين كفلوا سلاسة سير الجلسات، وكانوا على استعداد لمد ساعات عملهم لتلبية احتياجات المجلس التنفيذي. وتطرق، قبل أن يختتم كلمته، إلى إشادة الوداع التي حييت بها الدكتورة نفيس صادق في وقت سابق من الأسبوع، فأشار إلى أنها كانت لحظات مفعمة بالمشاعر بالنسبة لجميع الحاضرين في القاعة. وقال إن وقوف الحاضرين لتحيتها والإحساس الذي ساد القاعة بعمق المشاعر تجاهها فيهما إعراب عن بالغ الثناء عليها وإشارة واضحة إلى التقدير البالغ لها كشخصية قيادية عظيمة ستفتقد كثيرا.

٢٥٦- وتوجه الرئيس بالشكر إلى جميع المشاركين على تعاونهم الذي قاد مرة أخرى إلى خاتمة ناجحة. وأعرب عن الشكر للأمانة والمترجمين الشفويين وموظفي المؤتمرات على مساعدتهم وتمنى للكل أن يعودوا في أمان إلى عواصم بلدانهم وأماكن إقامتهم.

٢٥٧- واختتم المجلس التنفيذي أعماله باعتماد المقرر التالي:

٢٤/٢٠٠٠
عرض عام للمقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته العادية الثالثة لعام ٢٠٠٠

إن المجلس التنفيذي،

يشير إلى أنه قام أثناء دورته العادية الثالثة لعام ٢٠٠٠ بما يلي:

البند ١
المسائل التنظيمية

أقر جدول الأعمال وخطة العمل لدورته العادية الثالثة لعام ٢٠٠٠ (DP/2000/L.4) بصيغتيهما المعدلتين شفويا؛

أقر التقرير عن الدورة السنوية لعام ٢٠٠٠ (DP/2000/27)؛

وافق على الجدول الزمني التالي لدورات المجلس التنفيذي في عام ٢٠٠١:

الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠١:	٢٩ كانون الثاني/يناير – ٦ شباط/فبراير ٢٠٠١ (٧ أيام عمل)
الدورة السنوية لعام ٢٠٠١:	١١–٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠١ (نيويورك)
الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠١:	١٠–١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١*

* رهنا بموافقة لجنة المؤتمرات.

وافق على خطة عمل المجلس التنفيذي للدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠١، التي ترد في مرفق هذا المقرر؛

أحاط علما بقائمة البنود لعام ٢٠٠١ على النحو الوارد في مشروع خطة عمل المجلس التنفيذي لعام ٢٠٠١ (DP/2000/CRP.13)؛

اتخذ المقرر ١٨/٢٠٠٠ المؤرخ ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، الإعراب عن التقدير للدكتورة نفيس صادق، المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، ١٩٨٧–٢٠٠٠؛

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ٢
نظام تخصيص الموارد

اعتمد المقرر ١٩/٢٠٠٠ المؤرخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ بشأن نظام تخصيص موارد صندوق الأمم المتحدة للسكان للبرامج القطرية؛

البند ٣
المسائل المالية والمسائل المتعلقة بالميزانية والإدارة

أحاط علما بالتقرير عن الاستعراض المالي السنوي لصندوق الأمم المتحدة للسكان، ١٩٩٩ (DP/FPA/2000/15 وCorr.1 (باللغات الانكليزية والروسية والصينية فقط))؛

أحاط علما بالتقرير الشفوي عن التقديرات المستكملة لإيرادات صندوق الأمم المتحدة للسكان في عام ٢٠٠٠؛

البند ٤
البرنامج الاستشاري التقني

أحاط علما بالتقرير المرحلي عن تنفيذ ترتيبات البرنامج الاستشاري التقني (DP/FPA/2000/16)؛

البند ٥
البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

وافق على تقديم المساعدة إلى حكومتي كمبوديا (DP/FPA/KHM/2) وفييت نام (DP/FPA/VNM/6)؛

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

البند ٦
مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

اعتمد المقرر ٢٠/٢٠٠٠ المؤرخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ بشأن تقديرات الميزانية المنقحة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١؛

أحاط علما بتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن تقديرات الميزانية المنقحة لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وإجراءات إنشاء الوظائف في الرتبة مد - ١ (DP/2000/38)؛

أحاط علما بالتقرير عن المرفق الإحصائي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (DP/2000/37/Add.1 وcorr.1)؛

اعتمد المقرر ٢١/٢٠٠٠ المؤرخ ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ بشأن مسؤولية مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في مجال شؤون الموظفين؛

البند ٧
المسائل المالية والمسائل المتعلقة بالميزانية والإدارة

أحاط علما بتقرير استعراض برنامج الأمم المتحدة الإنمائي السنوي للحالة المالية لعام ١٩٩٩ (DP/2000/29 و Add.1)؛

أحاط علما بالتقرير الشفوي المستكمل عن ميزانية الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ (المقرر ٢٣/٩٩)؛

أحاط علما بالإطار المستكمل لتخصيص الموارد والإطار التمويلي المنقح المتعدد السنوات (DP/2000/31) ووافق على النظر في إطار منقح متكامل للموارد بالتزامن مع النظر في ميزانية فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ في الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠١؛

أحاط علما بالتقرير الخاص بأنشطة مكتب خدمات المشتريات المشتركة بين الوكالات (DP/2000/33) وأوصى بأن يواصل المكتب استكشاف سبل تنسيق الاستخدام الواسع النطاق لاتفاقات التسعير الجماعي مع الكيانات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة؛

أحاط علما بالتقرير الخاص بإنفاق منظومة الأمم المتحدة على التعاون التقني، ١٩٩٩ (DP/2000/39) والإضافة لذلك التقرير (DP/2000/39/Add.1)؛

البند ٨
التقييم

أحاط علما بتقرير مدير البرنامج عن التقييم (DP/2000/34)؛

اعتمد المقرر ٢٢/٢٠٠٠ المؤرخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ بشأن التقرير المرحلي الخاص بمتابعة تقييم العلاقة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع؛

البند ٩
أطر التعاون القطري والمسائل المتصلة بها

أقر أطر التعاون القطري التالية:

إطار التعاون القطري الثاني لأرمينيا	DP/CCF/ARM/2
إطار التعاون القطري الثاني للجمهورية التشيكية	DP/CCF/CZE/2
إطار التعاون القطري الثاني لهنغاريا	DP/CCF/HUN/2
إطار التعاون القطري الثاني لملديف	DP/CCF/MDV/2
إطار التعاون القطري الثاني لبولندا	DP/CCF/POL/2
إطار التعاون القطري الثاني لسلوفاكيا	DP/CCF/SLO/2
إطار التعاون القطري الثاني لسلوفينيا	DP/CCF/SVN/2
إطار التعاون القطري الثاني لأوزبكستان	DP/CCF/UZB/2
إطار التعاون القطري الثاني لفييت نام	DP/CCF/VIE/2

وأقر التمديدات التالية لأطر التعاون القطري:

التمديد الثاني لإطار التعاون القطري الأول لبلغاريا	DP/CCF/BUL/1/EXTENSION II
التمديد لفترة سنتين لإطار التعاون القطري الأول للسلفادور	DP/CCF/ELS/1/EXTENSION I
التمديد لفترة سنتين لإطار التعاون القطري الأول لفنزويلا	DP/CCF/VEN/1/EXTENSION I

وأحاط علما بالتمديدات التالية لأطر التعاون القطري:

التمديد الأول لإطار التعاون القطري الأول لبليز	DP/CCF/BEL/1/EXTENSION I
التمديد الأول لإطار التعاون القطري الأول لكوستاريكا	DP/CCF/COS/1/EXTENSION I
التمديد الأول لإطار التعاون القطري الأول لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	DP/CCF/DRK/1/EXTENSION I
التمديد الأول لإطار التعاون القطري الأول لغينيا الاستوائية	DP/CCF/EQG/1/EXTENSION I
التمديد الأول لإطار التعاون القطري الأول لهندوراس	DP/CCF/HON/1/EXTENSION I

التمديد الأول لإطار التعاون القطري الأول لتوغو	DP/CCF/TOG/1/EXTENSION I

وأحاط علما بالتقارير التالية عن الاستعراضات القطرية:

تقرير الاستعراض القطري الأول للجزائر	DP/CRR/ALG/1
تقرير الاستعراض القطري الأول لغواتيمالا	DP/CRR/GUA/1
تقرير الاستعراض القطري الأول لبولندا	DP/CRR/POL/1
تقرير الاستعراض القطري الأول لأوغندا	DP/CRR/UGA/1

وأحاط علما بالاستعراضات التالية لأطر التعاون الإقليمي:

استعراض إطار التعاون الإقليمي لأفريقيا	DP/RRR/RBA/1
استعراض إطار التعاون الإقليمي لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ	DP/RRR/RAP/1
استعراض إطار التعاون الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة	DP/RRR/REC/1
استعراض إطار التعاون الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	DP/RRR/RLA/1

أحاط علما باستعراض إطار التعاون العالمي الأول (DP/GRR/GCF/1)؛

اتخذ المقرر ٢٣/٢٠٠٠ المؤرخ ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ بشأن تعزيز الشراكات من أجل تنمية الأراضي الجافة واستئصال الفقر: دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأنشطته في دعم اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر؛

أذن لمدير البرنامج بالموافقة على تقديم مساعدة لتيمور الشرقية على أساس كل مشروع على حدة لفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٢، حسبما يرد وصف ذلك في الوثيقة DP/2000/40؛

أحاط علما بالتقرير الشفوي المرحلي عن تقديم المساعدة إلى ميانمار؛

البند ١٠
التعاون التقني فيما بين البلدان النامية

قرر استئناف النظر في التقرير عن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية: متابعة المقرر ١١/٩٩ (DP/2000/36) في دورته العادية الأولى لعام ٢٠٠١؛

البند ١١
مسائل أخرى

أقر اختيار ممثلين عن مجموعة دول أوروبا الشرقية ومجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى ليعملوا في اللجنة التنسيقية الصحية المشتركة بين منظمة الصحة العالمية واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان في عامي ٢٠٠١-٢٠٠٢ وأذن لمكتب المجلس التنفيذي أن يقر اختيار ممثلين عن كل من مجموعات أفريقيا، وآسيا ومنطقة المحيط الهادئ، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، على أن يُقر اختيارهم في الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠١.

٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠

خطة العمل المؤقتة للدورة العادية الأولى للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان لعام ٢٠٠١ (من ٢٩ كانون الثاني/يناير إلى ٦ شباط/فبراير ٢٠٠١)

اليوم/التاريخ	الوقت	البند	الموضوع
الاثنين، ٢٩ كانون الثاني/يناير	صباحا	١	المسائل التنظيمية: جدول الأعمال وخطة العمل؛ تقرير عن الدورة العادية الثالثة لعام ٢٠٠٠؛ خطة عمل المجلس التنفيذي لعام ٢٠٠١
	مساء		الاجتماع المشترك للمجلسين التنفيذيين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، بمشاركة برنامج الأغذية العالمي
الثلاثاء، ٣٠ كانون الثاني/يناير	صباحا		**الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي**
		٢	خطط أعمال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣
			- استكمال ومتابعة الاجتماع الوزاري
	مساء		خطط أعمال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣ (تابع)
			- دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الأزمات وحالات ما بعد الصراع
الأربعاء، ٣١ كانون الثاني/يناير	صباحا	٣	أطر التعاون القطري والمسائل ذات الصلة
			- أطر التعاون القطري
			- استعراضات أطر التعاون القطري
	مساء		أطر التعاون القطري والمسائل ذات الصلة (تابع)
			- إطار التعاون العالمي
الخميس، ١ شباط/ فبراير	صباحا	٣	أطر التعاون القطري والمسائل ذات الصلة (تابع)
			- استعراض إطار التعاون الإقليمي
			- تقديم المساعدة إلى ميانمار
	مساء	٤	التعاون التقني فيما بين البلدان النامية
			- إطار التعاون الجديد
			- متابعة المقرر ٩٩/١١ (DP/2000/36)
الجمعة، ٢ شباط/ فبراير	صباحا		**الجزء المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان**
		٥	التقارير المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي
		٦	تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩

اليوم/التاريخ	الوقت	البند	الموضوع
	مساء	٧	المسائل المالية والمسائل المتعلقة بالميزانية والإدارة
			– القواعد والنظم المقترحة المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن المساهمات من المصادر غير الحكومية (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠/٥)
		٩	مسائل أخرى
الاثنين، ٥ شباط/ فبراير	صباحا		**الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان**
		٨	البرامج القطرية والمسائل المتعلقة بها
			– التقرير المرحلي عن تنفيذ البرنامج المشترك بين البلدان
			– البرامج القطرية
	مساء		البرامج القطرية والمسائل المتعلقة بها
			– التقرير المرحلي عن تنفيذ البرنامج المشترك بين البلدان
			– البرامج القطرية
الثلاثاء، ٦ شباط/ فبراير	صباحا	١	المسائل التنظيمية
			القرارات المعلقة
		٩	مسائل أخرى

المرفق الأول

المقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي خلال عام ٢٠٠٠

الصفحة

الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٠
(٢٤-٢٨ و ٣١ كانون الثاني/يناير، نيويورك)

١/٢٠٠٠ خطط الأعمال المستهدفة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣ ..... ٤٢٢
٢/٢٠٠٠ تقديم المساعدة إلى تيمور الشرقية ٤٢٣
٣/٢٠٠٠ التمويل العادي للبرنامج الإنمائي وإدارة التدفقات النقدية ٤٢٣
٤/٢٠٠٠ التنقيح الشامل للنظامين الأساسي والإداري الماليين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٤٢٣
٥/٢٠٠٠ تنقيح النظام الأساسي المالي لصندوق الأمم المتحدة للسكان ٤٢٧
٦/٢٠٠٠ عرض عام للمقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته الأولى العادية لعام ٢٠٠٠ ..... ٤٢٩

الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٠
(٣-٧ نيسان/أبريل، نيويورك)

٧/٢٠٠٠ صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ٤٣٨
٨/٢٠٠٠ صندوق الأمم المتحدة للسكان والنهج المتبعة على نطاق القطاعات ٤٣٩
٩/٢٠٠٠ الإطار التمويلي المتعدد السنوات لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣ .... ٤٤٠
١٠/٢٠٠٠ عرض عام للمقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته العادية لعام ٢٠٠٠ ..... ٤٤٢

الدورة السنوية لعام ٢٠٠٠
(١٣-٢٣ حزيران/يونيه، جنيف)

١١/٢٠٠٠ الاتجاهات البرنامجية المستقبلية لصندوق الأمم المتحدة للسكان في ضوء نتائج المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد مرور ٥ سنوات على انعقاده ٤٤٩
١٢/٢٠٠٠ عملية البرمجة في صندوق الأمم المتحدة للسكان ٤٥٠
١٣/٢٠٠٠ تأمين خدمات الصحة الإنجابية في حالات الطوارئ ٤٥١
١٤/٢٠٠٠ متطوعو الأمم المتحدة ٤٥٣
١٥/٢٠٠٠ التقرير السنوي لمدير البرنامج لعام ١٩٩٩ ..... ٤٥٣
١٦/٢٠٠٠ التقرير السنوي للمدير التنفيذي بشأن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ٤٥٤
١٧/٢٠٠٠ عرض عام للمقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ٢٠٠٠ ..... ٤٥٥

الدورة العادية الثالثة لعام ٢٠٠٠
(٢٥-٢٩ أيلول/سبتمبر، نيويورك)

١٨/٢٠٠٠ الإعراب عن التقدير للدكتورة نفيس صادق، المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، ١٩٨٧-٢٠٠٠ ..... ٤٦١

١٩/٢٠٠٠ استعراض نظام تخصيص موارد صندوق الأمم المتحدة للسكان للبرامج القطرية ٤٦٢

٢٠/٢٠٠٠ التقديرات المنقحة لميزانية مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ ..... ٤٦٤

٢١/٢٠٠٠ مسؤولية مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في مجال شؤون الموظفين ٤٦٤

٢٢/٢٠٠٠ تقرير مرحلي عن متابعة تقييم العلاقة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع: الاستعراض المشترك للتوصيات ٤٦٥

٢٣/٢٠٠٠ تعزيز الشراكات من أجل تنمية الأراضي الجافة واستئصال الفقر: دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأنشطته في دعم اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر ٤٦٥

٢٤/٢٠٠٠ عرض عام للمقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته العادية الثالثة لعام ٢٠٠٠ ..... ٤٦٦

١/٢٠٠٠
خطط الأعمال المستهدفة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣

إن المجلس التنفيذي

١ - **يشير** إلى قرار الجمعية العامة ١٩٢/٥٣؛

٢ - **يشير** إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦/١٩٩٩؛

٣ - **يؤكد من جديد** مقرراته ١٤/٩٤، و١/٩٨، و٢٣/٩٨، و١/٩٩، و٢٣/٩٩؛

٤ - **يرحب** بجهود مدير البرنامج لضمان مستقبل صندوق الأمم المتحدة الإنمائي، بوصفه برنامجاً إنمائياً رئيسيا للأمم المتحدة، ويؤكد تأييده له في مواصلة تلك الجهود، في جملة أمور، في إطار إصلاح الأمم المتحدة للأنشطة التنفيذية؛

٥ - **يعرب** عن قلقه الشديد إزاء تدني مستوى الموارد الأساسية ويدعو مدير البرنامج إلى زيادة الجهود، في إطار تنفيذ خطط الأعمال المستهدفة، من أجل ضمان تمويل يمكن التنبؤ به لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبلوغ هدف التمويل السنوي المتفق عليه وقدره ١,١ بليون دولار من الموارد الأساسية؛

٦ - **يلاحظ** أن خطط الأعمال المستهدفة تؤكد ضرورة أن تظل الأنشطة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة قطرية المنحى؛

٧ - **يتطلع** إلى أن تنفذ في حينها خطط الأعمال المستهدفة للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣ والتي تحتويها الوثيقة DP/2000/8 ، ويطلب إلى مدير البرنامج أن يضع في الاعتبار، عند تنفيذ خطط الأعمال المستهدفة، كافة الآراء المعرب عنها في الدورة العادية الأولى للمجلس التنفيذي في عام ٢٠٠٠ والخصائص الجوهرية لأنشطة الأمم المتحدة التنفيذية؛

٨ - **يطلب** إلى مدير البرنامج أن يقدم تقريراً إلى المجلس التنفيذي بشأن تطور خطط الأعمال المستهدفة للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣ وتنفيذها، باعتباره جزءاً من دورة تقديم التقارير المنشأة بموجب الإطار التمويلي المتعدد السنوات.

٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠

٢/٢٠٠٠
تقديم المساعدة إلى تيمور الشرقية

إن المجلس التنفيذي

يوافق على رصد مبلغ ٥ ملايين دولار من هدف تخصيص الموارد من الأموال الأساسية لتلبية الاحتياجات الفورية من المساعدة للفترة ١٩٩٩-٢٠٠٠ وعلى سلطة تخصيص مبالغ أخرى في المستقبل حسب الصيغة المطبقة على سائر بلدان البرنامج الأخرى.

٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠

٣/٢٠٠٠
التمويل العادي للبرنامج الإنمائي وإدارة التدفقات النقدية

إن المجلس التنفيذي

١ - **يحيط علماً** بالمعلومات الواردة في الوثيقة DP/2000/CRP.3؛

٢ - **يلاحظ** ما لتأخر المدفوعات من أثر خطير على إدارة التدفقات النقدية حسبما ورد في الوثيقة؛

٣ - **يلاحظ** أهمية الإبلاغ رسمياً عن أي مساهمات في الموارد العادية لعام ٢٠٠٠ في أقرب وقت ممكن خلال السنة؛

٤ - **يؤيد** توصية مدير البرنامج بالتنفيذ الشامل لعناصر استراتيجية تمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (المقرر ٢٣/٩٨) المتعلقة بإعلان التعهدات والالتزام بجدول ثابت للدفع.

٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠

٤/٢٠٠٠
التنقيح الشامل للنظامين الأساسي والإداري الماليين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

إن المجلس التنفيذي

١ - **يحيط علماً** بتقرير مدير البرنامج الوارد في الوثيقة DP/2000/4 ؛ والمعلومات الواردة في الوثيقة DP/2000/CRP.5 ؛ وتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

الوارد في الوثيقة DP/2000/7؛ والإيضاحات الإضافية التي قدمها مدير البرنامج في الوثيقة DP/2000/CRP.4؛

٢ - **يحيط علماً** بالحاجة الملحة إلى إجراء تنقيح شامل للنظامين الأساسي والإداري الماليين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي كي يتمكن البرنامج من الاحتفاظ بإدارة ومراقبة ماليين فعالين في المنظمة؛

٣ - **يؤكد** من جديد الدور الهام الذي تؤديه اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في مسائل الإدارة والميزانية، بما في ذلك عملية تنقيح النظام الأساسي المالي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

٤ - **يوافق** على النظام المالي المنقح الوارد في مرفق الوثيقة DP/2000/4 ، مع التعديلات المدرجة في مرفق هذا المقرر، وذلك باستثناء البنود المقترحة التالية: البند ١٦-٣ المتعلق بمنح مدير البرنامج سلطة محدودة لتقديم سلف مالية من الموارد العادية قبل تلقي المساهمات المتوقعة لمصادر أخرى؛ والبند ١٧-٤ المتعلق بمنح مدير البرنامج سلطة اختيار منظمة حكومية أو غير حكومية للقيام بدور الوكالة المسؤولة عن التنفيذ؛ والبند ١٩-١ المتعلق بتوسيع طريقة المنح؛ والبند ٢٥-٨ المتعلق بمنح مدير البرنامج سلطة إنشاء تسهيلات ائتمانية؛

٥ - **يطلب** إلى مدير البرنامج أن يقدم إلى المجلس التنفيذي في دورة مقبلة معلومات إضافية عن مجالات السلطة الأربعة الجديدة المقترحة المبينة في الفقرات ٤٠-٤٨ من الوثيقة DP/2000/4 بغرض الموافقة عليها؛

٦ - **يقرر** أنه، ريثما يتم إقرار النظام المالي المتصل بالمجالات التي تشملها البنود الأربعة المشار إليها في الفقرة ٤ من هذا المقرر، تظل البنود المالية التالية سارية المفعول: البند ١٥-٤(ج) المتعلق بالتخلف عن دفع المبالغ المطلوبة حسب الاتفاقات المبرمة بين المساهم ومدير البرنامج؛ والبند ٨-١٢ المتعلق بمنح مدير البرنامج سلطة إدراج دعم المنح الرأسمالية المتناهية الصغر بالاقتران مع برامج التعاون التقني؛ والبند ٨-١٠(هـ) المتعلق بمنح مدير البرنامج سلطة الإذن بالتعاقد، شريطة موافقة الحكومة أو الحكومات الطالبة، للحصول على خدمات وكالات أخرى، أو شركات خاصة أو أفراد خبراء في تنفيذ المشاريع، والتعاقد على مشروعات مع منظمة حكومية أو غير حكومية ليست جزءا من منظومة الأمم المتحدة، أو مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي نفسه، إذا كانت الجهة المعنية تستوفي الشروط المنصوص عليها في النظام الأساسي؛

٧ - **يحيط علماً** بالقواعد المالية المقترحة والواردة أيضا في مرفق الوثيقة DP/2000/4 والتي ستصبح سارية مع النظام الأساسي المالي في الوقت نفسه؛

٨ - **يطلب** إلى مدير البرنامج تأجيل الموافقة على القواعد المالية المرتبطة بالبنود الأربعة المقترحة المشار إليها في الفقرة ٤ من هذا المقرر؛

٩ - **يطلب** أيضاً إلى مدير البرنامج كفالة أن يكون أي مقرر مقترح يقدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى المجلس التنفيذي ويتوقع أن يؤثر في النظامين الأساسي والإداري الماليين، مصحوبا بالنص المنقح المقترح للبند و/أو القاعدة المعنية؛

١٠ - **يطلب** كذلك إلى مدير البرنامج إبقاء النظام المالي الأساسي قيد الاستعراض الفعلي، بما في ذلك مراعاة أي تعديل يمكن أن ييسر تنفيذ إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وللتشاور مع أعضاء المجلس التنفيذي تبعاً لذلك؛

١١ - **يطلب** إلى مدير البرنامج أن ينقل إلى اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الإدارية (المسائل المالية ومسائل الميزانية) التغييرات التي تم إحداثها في المصطلحات بموجب هذا المقرر وأن يبلغ المجلس التنفيذي بتعليقات اللجنة؛

١٢ - **يوصي** بأن يسعى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، متى كان ذلك ممكنا، للحصول على آراء اللجنة الاستشارية للمسائل الإدارية (المسائل المالية ومسائل الميزانية) بشأن أي تغييرات مقترحة جديدة في المصطلحات في النظامين الأساسي والإداري الماليين، بغية تنسيقها؛

١٣ - **يؤكد** الحاجة المستمرة إلى تنظيم مشاورات غير رسمية مع أعضاء المجلس، قبل انعقاد دورة المجلس التنفيذي المعنية بوقت كاف، بشأن صياغة أي تعديل مقترح للنظام الأساسي المالي ، بغرض ضمان أن تكون التعديلات ومبرراتها موضحة تماماً ومقدمة في صيغة ملائمة ومفيدة؛

٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠

المرفق

التعديلات التي أجريت في النظامين الأساسي والإداري الماليين المنقحين المقترحين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حسبما أقرها المجلس التنفيذي

البند ٥-٢:

''يجوز لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يقبل الاشتراكات من حكومات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وفي الوكالات المتخصصة وفي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وكذلك من تلك المنظمات والوكالات **أنفسها**. كما يجوز قبول الاشتراكات من أي مصادر حكومية دولية، أو غير حكومية أخرى، أو من القطاع الخاص، رهناً بالشروط والمعايير التي قد يضعها المجلس التنفيذي ومدير البرنامج''.

البند ٥-٧ (ب):

''تدفع الاشتراكات قبل توزيع الموارد على أنشطة البرنامج المقررة~~، باستثناء الحالات الواردة في البند ٣-١٦ أدناه~~؛''

البند ٩-٤:

يحذف ما يلي: ''الإيرادات عدا الاشتراكات والمستردات المباشرة من النفقات المتعلقة بالأنشطة البرنامجية أو بميزانية الدعم لفترة السنتين خلال فترتها المأذون بها والإيرادات الناتجة عن الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين تصنف كإيرادات متنوعة''.

يدرج ما يلي: ''تصنف كل إيرادات البرنامج الإنمائي بوصفها إيرادات متنوعة، باستثناء:

(أ) الإيرادات الآتية من الاشتراكات المحددة في هذا الفصل؛

(ب) المستردات المباشرة من النفقات المتعلقة بالأنشطة البرنامجية خلال الفترة المأذون بها من النشاط البرنامجي، أي قبل أن يتم الرصد النهائي من مساعدة البرنامج الإنمائي للنشاط البرنامجي؛

(ج) المستردات المباشرة من النفقات المتعلقة بميزانية الدعم لفترة السنتين خلال السنتين الحاليتين؛

(د) السلف أو الإيداع النقدي؛

(هـ) الإيرادات الآتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين؛''

البند ١١-٢:

''لا يغير توزيع الموارد فيما بين فئات البرامج المختلفة إلا من قبل المجلس التنفيذي ~~وعلى أساس المبادئ التي يكون وضعها~~''؛

البند ١٢-٢:

يحذف (ج) من البند ويدخل ما يلي في النظام الإداري المالي:

''لمدير البرنامج أن يضع حداً للهدف ١ لتخصيص الموارد من الاعتمادات الأساسية يتم فيما دونه تبسيط عملية الموافقة على إطار التعاون القطري. ويخطر مدير البرنامج المجلس التنفيذي وبلدان البرنامج التي تطبق عليها عملية التبسيط بشأن هذا الحد''؛

البند ١٤-٤:

''لمدير البرنامج أن يجري مناقلة بين أبواب الاعتمادات لفترة السنتين شرط أن تكون في الحدود التي قد يحددها المجلس التنفيذي وبموافقة اللجنة الاستشارية **المسبقة**''؛

البند ١٤-٦(أ):

''تدير الكيانات المسؤولة عن التنفيذ الموارد المتحصل عليها من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو عن طريقه وفقاً لأنظمتها وقواعدها وممارساتها وإجراءاتها المالية بقدر ~~ما تكون~~ **غير متعارضة مع النظامين الأساسي والإداري الماليين للصندوق الإنمائي**''؛

البند ١٦-٧:

''يضع مدير البرنامج من حين لآخر ، **بالتشاور مع مجلس مراجعي الحسابات،** معايير تحدد الأنشطة البرنامجية التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والتي تنفذها كيانات أخرى غير مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بحيث يتعين مراجعة حساباتها كل سنتين. وتكون هذه المعايير متاحةً لمجلس مراجعي الحسابات''.

٢٠٠٠/٥

تنقيح النظام الأساسي المالي لصندوق الأمم المتحدة للسكان

إن المجلس التنفيذي

١ - **يوافق** على تنقيحات النظام الأساسي المالي لصندوق الأمم المتحدة للسكان بالصيغة الواردة في الوثيقة DP/FPA/2000/3، مع تعديلات البنود ٢-١(ك)، و٢-٢جيم'٢'، و٢-٢جيم'٤'، و٤-١١، و٥-٥، و١٧-٢،على النحو التالي:

(أ) البند ٢-١ (ك): ''الوكالة المنفذة'' تعني، إن كانت خلاف الوكالة المسؤولة عن التنفيذ، كياناً تستخدمه الوكالة المنفذة ويكون مسؤولاً أمامها عن تقديم وتسليم نواتج البرنامج/المشروع.

(ب) البند ٢-٢ جيم'٢': ''التمويل المشترك'' يعني طريقةً لتعبئة الموارد يجوز بها تلقي الاشتراكات، على نحو ما هو محدد في ٢-٢جيم'٤'، دعماً لأغراض معينة تتسق مع سياسات صندوق الأمم المتحدة للسكان . ويجوز أن تكون هذه الاشتراكات في شكل تقاسم للتكاليف، أو صناديق استئمانية، وتعتبر إضافة للموارد العادية المتاحة للبرامج.

(ج) البند ٢-٢ جيم'٤': يعني ''الاشتراك'' الموارد النقدية أو العينية التي تقدمها حكومة أو مؤسسة حكومية أو مؤسسة حكومية دولية، أو إحدى وكالات الأمم المتحدة، أو مصادر غير حكومية، بما فيها منظمات القطاع الخاص، وكذلك الأفراد، وتغطي الاشتراكات تكاليف البرنامج، وتكاليف دعم البرامج والإدارة والتنظيم.

(د) البند ٤-١١: يقدم المدير التنفيذي تقريراً سنوياً إلى المجلس التنفيذي عن الاشتراكات التي تزيد قيمتها على ٠٠٠ ١٠٠ دولار والواردة من مصادر غير حكومية.

(هـ) البند ٥-٥: يشترط المدير التنفيذي رد التكاليف الخاصة بالخدمات الإدارية وخدمات الدعم المتعلقة بتسيير وإدارة الصناديق الاستئمانية في حدود المبلغ الذي يأذن به المجلس التنفيذي.

(و) البند ١٧-٢: يكفل المدير التنفيذي أن تشترط الوكالات المنفذة، باستثناء وكالات منظومة الأمم المتحدة، على مراجعي حساباتها أن يتبعوا قدر المستطاع المبادئ والإجراءات المتعلقة بمراجعة الحسابات الموضوعة للأمم المتحدة بشأن الأموال الواردة من صندوق الأمم المتحدة للسكان أو عن طريقه ويكفل أن تجرى مراجعة الحسابات لكل مشروع دورياً حسبما يطلبه المدير التنفيذي، على أن يتم ذلك مرة على الأقل في دورة حياة المشروع.

٢ - **يؤكد** استمرار الحاجة إلى تنظم مشاورات غير رسمية مع أعضاء المجلس، قبل دورة المجلس التنفيذي المعنية بوقت كاف، بشأن مشاريع التغييرات المقترحة للنظامين الأساسي والإداري الماليين، بغرض ضمان أن تكون التعديلات ومبرراتها موضحة تماماً وبجلاء ومقدمة في صيغة صحيحة ومجدية؛

٣ - **يوصي** بأن يسعى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، متى كان ذلك ممكنا، إلى الحصول على آراء اللجنة الاستشارية للمسائل الإدارية (المسائل المالية ومسائل الميزانية)

بشأن أي تغييرات مقترحة في المصطلحات في النظامين الأساسي والإداري الماليين، بغية مواءمتها؛

٤ - **يشجع** صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على التشاور معاً بشأن إمكانية وضع قاعدة مشتركة تتعلق بالاشتراكات التي ترد من مصادر غير حكومية وتقديم تقرير عنها إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية لعام ٢٠٠٠؛

٥ - **يطلب** إلى المدير التنفيذي أن يبقي النظام الأساسي المالي قيد الاستعراض الفعلي، بما في ذلك أن يوضع في الاعتبار أي تعديل يمكن أن ييسر تنفيذ إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وأن يتشاور تبعاً لذلك مع أعضاء المجلس التنفيذي.

٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠

٢٠٠٠/٦
عرض عام للمقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته الأولى العادية لعام ٢٠٠٠

إن المجلس التنفيذي

يشير إلى أنه خلال الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٠:

البند ١
المسائل التنظيمية

انتخب أعضاء المكتب الآتية أسماؤهم لعام ٢٠٠٠:

الرئيس : سعادة السيد فلاديمير غالوشكا (الجمهورية التشيكية)

نائب الرئيس : سعادة السيد غيرت روزنثال (غواتيمالا)

نائب الرئيس : السيد تيتسيو كوندو (اليابان)

نائب الرئيس : السيد ماتي ماتيوس ديسيكو (جنوب أفريقيا)

نائب الرئيس : السيد لي هواي تونغ (فييت نام)

وأقر جدول الأعمال وخطة العمل لدورته العادية الأولى لعام ٢٠٠٠ (DP/2000/L.1) بصيغتها المعدلة شفوياً؛

واعتمد تقريري الدورة السنوية لعام ١٩٩٩ (DP/1999/28) والدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٩ (DP/2000/1)؛

وأقر خطة العمل السنوية لعام ٢٠٠٠ الخاصة بالمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/2000/CRP.1) بصيغتها المعدلة شفوياً؛

ووافق على الجدول التالي لمواعيد دورات المجلس التنفيذي المقبلة لعام ٢٠٠٠:

الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٠	٣-٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٠
الدورة السنوية لعام ٢٠٠٠	١٣-٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٠
الدورة العادية الثالثة لعام ٢٠٠٠	١١-١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠

ووافق على الجدول المؤقت التالي لمواعيد دورات المجلس التنفيذي المقبلة لعام ٢٠٠١

الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠١: [٢٢ كانون الثاني/يناير -٢شباط/فبراير ٢٠٠١ أو ٢٩ كانون الثاني/يناير -١٠ شباط/فبراير ٢٠٠١]

[الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠١ ١٩-٢٣ آذار/مارس ٢٠٠١]

الدورة السنوية لعام ٢٠٠١: ١٤-٢٥ أيار/مايو ٢٠٠١ (نيويورك)

الدورة العادية الثالثة لعام ٢٠٠١: ١٠-١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١

ووافق على المواضيع التي ستناقش في الدورة العادية الثانية للمجلس التنفيذي لعام ٢٠٠٠، على النحو الوارد في جدول الأعمال وخطة العمل المؤقتين المدرجين في مرفق هذا المقرر؛

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

البند ٢
خطط الأعمال المستهدفة للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣

اتخذ المقرر ١/٢٠٠٠ المؤرخ ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ المتعلق بخطط الأعمال المستهدفة لمدير البرنامج للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣؛

أحاط علماً بالتقرير المتعلق بالتقييم الشامل لعملية التغيير في البرنامج الإنمائي لعام ٢٠٠١ (DP/2000/3)؛

البند ٣
أطر التعاون القطري والمسائل المتصلة بها

أقر إطار التعاون القطري لليبريا (DP/CCF/LIR/1)؛

أحاط علماً بعمليات تمديد أطر التعاون القطري التالية:

التمديد الأول لإطار التعاون القطري للجمهورية التشيكية	DP/CCF/CZE/1/EXT.I
التمديد الأول لإطار التعاون القطري لاستونيا	DP/CCF/EST/1/EXT.I
التمديد الأول لإطار التعاون القطري لجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	DP/CCF/MCD/1/EXT.I
التمديد الأول لإطار التعاون القطري لجورجيا	DP/CCF/GEO/1/EXT.I
التمديد الأول لإطار التعاون القطري لهنغاريا	DP/CCF/HUN/1/EXT.I
التمديد الأول لإطار التعاون القطري للاتفيا	DP/CCF/LAT/1/EXT.I
التمديد الأول لإطار التعاون القطري لليتوانيا	DP/CCF/LIT/1/EXT.I
التمديد الأول لإطار التعاون القطري لمالطة	DP/CCF/MAT/1/EXT.I
التمديد الأول لإطار التعاون القطري لبولندا	DP/CCF/POL/1/EXT.I
التمديد الأول لإطار التعاون القطري لجمهورية ملديف	DP/CCF/MOL/1/EXT.I
التمديد الأول لإطار التعاون القطري للاتحاد الروسي	DP/CCF/RUS/1/EXT.I
التمديد الأول لإطار التعاون القطري لسلوفاكيا	DP/CCF/SLO/1/EXT.I
التمديد الأول لإطار التعاون القطري لسلوفينيا	DP/CCF/SVN/1/EXT.I
التمديد الأول لإطار التعاون القطري الخامس لتركيا	DP/CP/TUR/1/EXT.I
التمديد الأول لإطار التعاون القطري لأوكرانيا	DP/CCF/UKR/1/EXT.I
التمديد الأول لإطار التعاون القطري لسانت هيلانا	DP/CCF/STH/1/EXT.I
التمديد الأول لإطار التعاون الإقليمي لأوروبا ورابطة الدور المستقلة	DP/RCF/REC/1/EXT.I
التمديد الأول لإطار التعاون القطري لأنغولا	DP/CCF/ANG/1/EXT.I

التمديد الأول لإطار التعاون القطري لموريشيوس	DP/CCF/MAR/1/EXT.I
التمديد الأول لإطار التعاون القطري لسيشيل	DP/CCF/SEY/1/EXT.I
التمديد الأول لإطار التعاون القطري لسوازيلند	DP/CCF/SWA/1/EXT.I
التمديد الأول لإطار التعاون القطري لإندونيسيا	DP/CP/INS/5/EXT.I
التمديد الأول لإطار التعاون القطري لجمهورية كوريا	DP/CCF/ROK/1/EXT.I
التمديد الأول لإطار التعاون القطري لبيلاروس	DP/CCF/BLR/1/EXT.I
التمديد الأول لإطار التعاون القطري للبوسنة والهرسك	DP/CCF/BIH/1/EXT.I
التمديد الأول لإطار التعاون القطري لبلغاريا	DP/CCF/BUL/1/EXT.I
التمديد الأول لإطار التعاون القطري لكرواتيا	DP/CCF/CRO/1/EXT.I

وأحاط علما بتقارير الاستعراض القطرية التالية:

تقرير الاستعراض القطري الأول لبنغلاديش	DP/CRR/BGD/1
تقرير الاستعراض القطري الأول لبوتسوانا	DP/CRR/BOT/1
تقرير الاستعراض القطري الأول للصين	DP/CRR/CPR/1
تقرير الاستعراض القطري الأول لكازاخستان	DP/CRR/KAZ/1
تقرير الاستعراض القطري الأول لقيرغيزستان	DP/CRR/KYR/1
تقرير الاستعراض القطري الأول لفييت نام	DP/CRR/VIE/1

اتخذ المقرر ٢/٢٠٠٠ المؤرخ ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ المتعلق بتقديم المساعدة إلى تيمور الشرقية؛

البند ٤
المسائل المالية والإدارية والمتعلقة بالميزانية

اتخذ المقرر ٣/٢٠٠٠ المؤرخ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ المتعلق بالتمويل العادي وإدارة التدفقات النقدية؛

اتخذ المقرر ٤/٢٠٠٠ المؤرخ ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ المتعلق بالنظامين الأساسي والإداري الماليين المنقحين؛

الجزء المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ٥
تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات

أحاط علماً بتقرير الصندوق الإنمائي بشأن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ (DP/2000/6)؛

أحاط علماً بتقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان عن متابعة تقرير مجلس مراجعي الحسابات للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧: حالة تنفيذ التوصيات (DP/FPA/2000/4)؛

البند ٦
الزيارات الميدانية

أحاط علماً بالتقرير المقدم عن الزيارة الميدانية إلى بلغاريا وجورجيا (DP/2000/CRP.2)؛

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ٧
البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

أقر البرنامجين القطريين التاليين:

تقديم المساعدة إلى حكومة جمهورية إيران الإسلامية (DP/FPA/IRN/3)؛

تقديم المساعدة إلى حكومة زمبابوي (DP/FPA/ZWE/4)؛

أقر تمديد البرنامج القطري لصندوق الأمم المتحدة للسكان للنيجر والموارد الإضافية له (DP/FPA/NER/4/EXT.1)؛

أقر برنامج صندوق الأمم المتحدة للسكان المشترك بين البلدان للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣ (DP/FPA/2000/1)، واضعا في الاعتبار تعليقات المجلس حسبما وردت في تقرير الدورة؛

أحاط علماً باستعراض برنامج صندوق الأمم المتحدة للسكان المشترك بين البلدان، للفترة ١٩٩٦-١٩٩٩ (DP/FPA/2000/1/Add.1)؛

البند ٨
المسائل المالية والإدارية والمتعلقة بالميزانية

وافق على المعدل الموحد، وقدره ٧,٥ في المائة، لسداد تكاليف الدعم الإداري والتشغيلي لتنفيذ صندوق الأمم المتحدة للسكان للأنشطة المتعلقة بالاشتراك في تمويل الصناديق الاستئمانية؛

اتخذ المقرر ٢٠٠٠/٥ المؤرخ ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ المتعلق بالنظام الأساسي المالي المنقح لصندوق الأمم المتحدة للسكان؛

أحاط علماً بتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (DP/FPA/2000/5)؛

البند ٩
البرنامج الاستشاري التقني، للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣

أحاط علماً باختيار براتيسلافا، بسلوفاكيا، لتكون مقراً لفريق الخدمات التقنية القطرية إلى البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛

البند ١٠
مسائل أخرى

أحاط علماً بالتقرير الشفوي عن النتائج التي توصل لها اجتماع لجنة التنسيق المعنية بالصحة والمشتركة بين منظمة الصحة العالمية واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان المعقود في ٢-٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، وتقرير الاجتماع حسبما هو وارد في الوثيقة DP/FPA/2000/CRP.2؛

٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠

المرفق

الدورة العادية الثانية (٣-٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٠)

البند ١	**المسائل التنظيمية**
DP/2000/L.2	جدول الأعمال المؤقت، والشروح، وقائمة الوثائق
DP/2000/9	تقرير الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٠
DP/2000/10	المقررات المتخذة في الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٠

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ٢ صندوق الأمم المتحدة للسكان: النهج الشاملة للقطاعات

DP/FPA/2000/CRP.3 مشاركة صندوق الأمم المتحدة للسكان في النهج الشاملة للقطاعات

البند ٣ الإطار التمويلي المتعدد السنوات لصندوق الأمم المتحدة للسكان

DP/FPA/2000/6 صندوق الأمم المتحدة للسكان: تقرير عن الإطار التمويلي المتعدد السنوات

البند ٤ الالتزامات بتمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان

DP/FPA/2000/CRP.4 تقرير عن الالتزامات بتمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان

الجزء المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ٥ التقارير المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

DP/2000/11 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

DP/FPA/2000/7 صندوق الأمم المتحدة للسكان: تقرير إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

البند ٦ خطط الأعمال المستهدفة

DP/2000/14 فهم مشترك جديد في حالات ما بعد النزاع: دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في برامج الإدماج

DP/2000/18 دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في حالات الأزمات وحالات ما بعد النزاع

البند ٧ تقرير عن الالتزامات بتمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

شفوي تقرير عن النتائج الناشئة عن الإطار التمويلي المتعدد السنوات

DP/2000/CRP.6 تقرير عن الالتزامات بتمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

البند ٨ تقييم العلاقة بين مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

DP/2000/13 تقييم العلاقة بين مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

البند ٩ أطر التعاون القطري والمسائل المتصلة بها

DP/2000/12 تقديم المساعدة إلى جمهورية الكونغو الشعبية: مذكرة من مدير البرنامج

DP/2000/16 تقديم المساعدة إلى أفغانستان: مذكرة من مدير البرنامج

DP/2000/17 المبالغ المرصودة لهدف تخصيص الموارد من الموارد الأساسية للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣

DP/CF/TCDC/1/EXT.I تمديد إطار التعاون التقني فيما بين البلدان النامية

DP/RCF/RLA/1/EXT.I تمديد إطار التعاون القطري لأمريكا اللاتينية

DP/CCF/ANG/1/EXT.I تمديد إطار التعاون القطري لأنغولا

DP/CCF/KYR/2 إطار التعاون القطري الثاني لقيرغيزستان

DP/CCF/ZIM/2 إطار التعاون القطري الثاني لزمبابوي

DP/CRR/CMB/1 تقرير الاستعراض القطري الأول لكمبوديا

DP/CRR/UZB/1 تقرير الاستعراض القطري الأول لأوزبكستان

DP/CCR/ZIM/I تقرير الاستعراض القطري الأول لزمبابوي

البند ١٠ صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

DP/2000/15 صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة: الاستراتيجية وخطة الأعمال المستهدفة للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣

البند ١١ مسائل أخرى

خطة العمل المؤقتة
المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان
الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٠ (٣-٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٠)

اليوم/التاريخ	الوقت	البند	الموضوع
الاثنين	صباحاً	١	مسائل تنظيمية: انتخاب أعضاء المكتب؛ جدول الأعمال وخطة العمل؛ تقارير عن الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٠
٣ نيسان/أبريل		٣	صندوق الأمم المتحدة للسكان: الإطار التمويلي المتعدد السنوات
	مساءً	٣	صندوق الأمم المتحدة للسكان: الإطار التمويلي المتعدد السنوات (تابع)
		٥	التقارير المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الثلاثاء	صباحاً	٧	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: الالتزامات بتمويل برنامج صندوق الأمم المتحدة الإنمائي
٤ نيسان/أبريل	مساءً	٤	صندوق الأمم المتحدة للسكان: الالتزامات بتمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان
الأربعاء	صباحاً	٦	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: خطط الأعمال المستهدفة
٥ نيسان/أبريل			- دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في حالات الأزمات ومراحل ما بعد الصراع
			- تقييم: فهم مشترك جديد في حالات ما بعد الصراع: دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في برامج الإدماج
	مساءً	٨	تقييم العلاقة بين مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
الخميس	صباحاً	٩	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: أطر التعاون القطرية والمسائل ذات الصلة
٦ نيسان/أبريل	مساءً	١٠	صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة
الجمعة	صباحاً	٢	صندوق الأمم المتحدة للسكان: النهج الشاملة للقطاعات
٧ نيسان/أبريل	مساءً	١١	مسائل أخرى
			مقررات معلقة
		١	مسائل تنظيمية

٧/٢٠٠٠
صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

إن المجلس التنفيذي

١ - **يلاحظ مع التقدير** النتائج التي حققها صندوق الأمم المتحدة الإنمائي في تنفيذ الاستراتيجية وخطة الأعمال المستهدفة للفترة ١٩٩٧-١٩٩٩ بصيغتها الواردة في الوثيقة DP/2000/15/Add.1؛

٢ - **يسلم** بالتقدم الكبير الذي أحرزه صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بتحوله إلى مركز خبرة في نطاق الأنشطة التنفيذية المتصلة بتطوير نظام الأمم المتحدة للبرامج المبتكرة والحفازة التي تسعى إلى كفالة تمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين، وذلك تمشيا مع ولايته المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة ١٢٥/٣٩؛

٣ - **يعيد تأكيد** ضرورة تركيز صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة على الأنشطة الاستراتيجية في المجالات التي يتمتع فيها بميزة نسبية وفي حدود أولوياته المواضيعية الثلاث، وضرورة تركيزه أيضا على دعم الأنشطة المبتكرة والتجريبية في معرض تنفيذ الاستراتيجية وخطة الأعمال المستهدفة في سياق منهاج عمل بيجين وفي إطار متابعة الاستعراض الذي يجري كل خمس سنوات لنتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة؛

٤ - **يعيد أيضا تأكيد** دور صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في النهوض بتعميم مراعاة الفوارق بين الجنسين في جميع الأنشطة التنفيذية المضطلع بها بغرض تطوير نظام الأمم المتحدة، في سياق نظام المنسق المقيم وبخاصة في إطار عمليتي التقييم القطري المشترك وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية؛

٥ - **يؤيد** مجالات تركيز البرامج واستراتيجياتها وأهدافها المبينة في الاستراتيجية وخطة الأعمال المستهدفة للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣ التي يضطلع بها صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (DP/2000/15)، وذلك مع أخذ التعليقات التي أبداها المجلس التنفيذي في دورته الراهنة، في الاعتبار؛

٦ - **يحيط علما مع التقدير** بورقة غرفة الاجتماع المتعلقة بمسألة تنفيذ صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة لبرامج ومشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (DP/2000/CRP.7) والتي اشترك الكيانان في إعدادها، ويوصي مدير البرنامج الإنمائي بإدراج صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ضمن المنظمات التي يمكن أن تسند إليها مسؤولية تنفيذ برامج ومشاريع البرنامج الإنمائي على أن يكون مفهوما أن التنفيذ سيقتصر على

الحالات التي تتوفر فيها لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ميزة نسبية والتي لا يمكن فيها للكيان الوطني أو الإقليمي المختص تنفيذ تلك البرامج والمشاريع وكذلك الحالات التي تتسق واستراتيجيات الصندوق المبينة في خطة الأعمال المستهدفة؛

٧ - **يشجع** صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة على تعبئة الموارد اللازمة لأنشطته مستقبلا من جميع المصادر المتاحة، مما يشمل القطاع الخاص، ويحث جميع الدول الأعضاء على أن تسهم في الصندوق وتنظر في زيادة اشتراكاتها فيه.

٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٠

٨/٢٠٠٠
صندوق الأمم المتحدة للسكان والنهج المتبعة على نطاق القطاعات

إن المجلس التنفيذي

١ - **يحيط علما مع التقدير** بالتقرير المتعلق بالنهج المتبعة على نطاق القطاعات الوارد في الوثيقة DP/FPA/2000/CRP.3؛

٢ - **يشجع** صندوق الأمم المتحدة للسكان على زيادة تعزيز مشاركته في تصميم وتنفيذ النهج المتبعة على نطاق القطاعات بما يتمشى مع ولايته وما يتمتع به من ميزة مقارنة وبخاصة فيما يتعلق بالجوانب المعيارية في مجال الصحة الإنجابية مما يشمل تنظيم الأسرة وصحة الأم والصحة الجنسية، وفي مجال الاستراتيجيات السكانية والإنمائية وفي دعوته الشاملة إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ويطلب إلى المديرة التنفيذية أن توافي المجلس التنفيذي بتقرير في هذا الشأن في سياق التقرير السنوي عن الإطار التمويلي المتعدد السنوات؛

٣ - **يشجع أيضا** صندوق الأمم المتحدة للسكان على الاضطلاع، حيثما تسنى، بدور في مجال الدعوة لكفالة إدراج المتغيرات المتعلقة بالصحة الإنجابية والحقوق الإنجابية والسكان في القطاعات الأخرى ذات الصلة؛

٤ - **يحث** صندوق الأمم المتحدة للسكان على أن يولي، في معرض مشاركته في النهج المتبعة على نطاق القطاعات، مزيدا من العناية للمشاكل المتفاقمة الناجمة عن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة البشرية المكتسب (الإيدز)؛

٥ - **يؤيد** مشاركة صندوق الأمم المتحدة للسكان، على أساس حالة بحالة، في ترتيبات التمويل من السلال المشتركة في إطار النهج المتبعة على نطاق القطاعات وذلك متى

اطمأن الصندوق إلى وجود آليات ملائمة للرصد والإبلاغ والمحاسبة وعلى أن تؤخذ في الاعتبار الآراء التي أبداها المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام ٢٠٠٠، وفي هذا الصدد يشجع الصندوق على الانضمام إلى الشركاء في دعم وتعزيز النظم المقامة في البلدان المضطلع فيها ببرامج لأغراض الرصد والإبلاغ والمحاسبة حيثما تسنى؛

٦ - **يطلب** إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان أن يحتفظ بسجل دقيق يسمح بتتبع مشاركته في النهج المتبعة على نطاق القطاعات ويضم الدروس المستفادة والممارسات الجيدة، بما في ذلك أثر مشاركة الصندوق في السلال المشتركة على إنجاز نواتج الإطار التمويلي المتعدد السنوات، وأن يطلع المجلس التنفيذي وحيثما اقتضى الأمر، الحكومات والمانحين والشركاء في منظومة الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني على هذه المعارف؛

٧ - **يطلب أيضا** إلى المديرة التنفيذية أن تبقي النظام الأساسي المالي للصندوق قيد الاستعراض الفعلي، مع مراعاة أي تعديل يمكن أن ييسر مشاركة الصندوق على الوجه الأكمل في النهج المتبعة على نطاق القطاعات وتقديم اقتراحات بشأن هذه المسألة إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية لعام ٢٠٠٢ وذلك بعد عرضها على اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية؛

٨ - **يطلب كذلك** إلى الصندوق أن يكفل للموظفين، عند الاقتضاء، بالتعاون مع الشركاء في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، التدريب الكافي على النهج المتبعة على نطاق القطاعات بما يمكن الصندوق من المشاركة بصورة كاملة في العمليات.

٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٠

٢٠٠٠/٩
الإطار التمويلي المتعدد السنوات لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣

إن المجلس التنفيذي

١ - **يعيد تأكيد** مقرره ٩٩/٥ بشأن الإطار التمويلي المتعدد السنوات لصندوق الأمم المتحدة للسكان؛

٢ - **يحيط علما** مع التقدير بتقرير المديرة التنفيذية عن الإطار التمويلي المتعدد السنوات للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣ (DP/FPA/2000/6)؛

٣ - **يرحب** بما حققه صندوق الأمم المتحدة للسكان على صعيد المقر وعلى الصعيد الميداني، من إنجازات هامة فيما يتعلق بوضع إطار تمويلي متعدد السنوات؛

٤ - **يرحب** بالمنحى الاستراتيجي للإطار التمويلي المتعدد السنوات ويتطلع إلى مواصلة تنفيذه؛

٥ - **يطلب** إلى المديرة التنفيذية أن تنفذ الإطار التمويلي المتعدد السنوات للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣ مع مراعاة الآراء المعرب عنها في المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام ٢٠٠٠ ومقرراته السابقة ذات الصلة؛

٦ - **يحيط علما** بمخططات التمويل المقترنة بإطار النتائج من حيث أنها تجسد أهداف الصندوق فيما يتصل بتعبئة الموارد ويشجع جميع البلدان التي بوسعها مساعدة الصندوق على بلوغ الرقم الكلي لموارد الميزانية العادية والموارد التكميلية للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣ وهو ١,٤٣٤ مليون دولار أن تفعل ذلك؛

٧ - **يطلب** إلى المديرة التنفيذية أن تقدم في الدورة العادية الثالثة لعام ٢٠٠٠، تقديرات مستوفاة لموارد الميزانية العادية والموارد التكميلية في سياق الإطار التمويلي المتعدد السنوات؛

٨ - **يحث** صندوق الأمم المتحدة للسكان على أن يقوم في ظل التشاور مع المجلس التنفيذي، بتقييم حالة الموارد الفعلية والمسقطة بصفة منتظمة على أن يأخذ في الاعتبار الموارد التي يتلقاها على سبيل الإسهام في كفالة فعالية البرامج، ومن ثم يحثه على تشجيع جميع البلدان القادرة على زيادة اشتراكاتها في الصندوق على أن تفعل ذلك؛

٩ - **يطلب** إلى المديرة التنفيذية أن تواصل، بالتشاور مع المجلس التنفيذي، تطوير وصقل الإطار التمويلي المتعدد السنوات بوصفه أداة إدارية استراتيجية على صعيدي الشركات والبلدان تدمج بين أهداف البرامج ومواردها وميزانياتها ونواتجها بهدف زيادة الموارد الأساسية، وذلك مع مراعاة الخبرات المكتسبة في تنفيذ الإطار فضلا عن الآراء التي أعرب عنها أعضاء المجلس التنفيذي في الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٠ والتي تدعو إلى جملة أمور من بينها،

(أ) تحسين النواتج والمؤشرات المحددة بمواعيد؛

(ب) تحسين الصلات بين الاستراتيجيات والأهداف والنواتج؛

(ج) موالاة بحث منهجية تقديم العلاقة بين النتائج والموارد المتاحة مع التسليم بعدم وجود صلة إحصائية مباشرة بين كل من الموارد وكل من النتائج؛

(د) موالاة تطوير استراتيجية صندوق الأمم المتحدة للسكان لتعبئة الموارد؛

١٠ - **يكرر تأكيد** الحاجة إلى مشاركة البلدان التي تنفذ فيها برامج مشاركة كاملة في جميع مراحل وضع إطار النتائج ورصد تنفيذه وتقديم تقارير عنه؛

١١ - **يطلب** إلى المديرة التنفيذية أن تقدم كل عام، في الدورة السنوية، اعتبارا من سنة ٢٠٠١ فصاعدا، بالاقتران مع إعلان التبرعات الأساسية للصندوق وحسبما تنص عليه الفقرة ٨١ من الوثيقة DP/FPA/2000/6 تقريرا عن ما يلي:

(أ) التقدم المحرز سنويا في المساهمة في بلوغ الغايات وتحقيق النواتج المحددة في إطار النتائج؛ و

(ب) حالة التنفيذ المالي لإطار الموارد؛

١٢ - **يطلب أيضا** إلى المديرة التنفيذية أن توافي المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ٢٠٠١ وكل عام بعد ذلك بتقرير عن عملية وضع الإطار التمويلي المتعدد السنوات وصقله؛

١٣ - **يطلب** إلى المديرة التنفيذية أن تقدم في دورته السنوية لعام ٢٠٠٣ تقريرا تفصيليا عن النتائج المحرزة في دورة الإطار التمويلي المتعدد السنوات وعن الدروس المستفادة وآثارها على تحديد أولويات إطار الدورة التالية وعلى عملية صوغه مع مراعاة ضرورة المواءمة بين دورات الإبلاغ لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/منظمة الأمم المتحدة للطفولة.

٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٠

١٠/٢٠٠٠
عرض عام للمقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته العادية لعام ٢٠٠٠

إن المجلس التنفيذي

يشير إلى أنه خلال الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٠:

البند ١
المسائل التنظيمية

أقر جدول الأعمال وخطة العمل لدورته العادية الثانية لعام ٢٠٠٠ (DP/2000/L.2 و Rev.1) بصيغتها المنقحة شفويا؛

واعتمد تقرير الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٠ (DP/2000/9)؛

ووافق على الجدول التالي لمواعيد دورات المجلس التنفيذي في عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١:

الدورة السنوية لعام ٢٠٠٠:	١٣-٢٣ حزيران/يونيه (جنيف)
الدورة العادية الثالثة لعام ٢٠٠٠:	٢٥-٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠*
الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠١:	٢٩ كانون الثاني/يناير - ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٠
الدورة السنوية لعام ٢٠٠١:	١١-٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠١ (نيويورك)
الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠١:	١٠-١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠

وأقر خطة العمل الموضوعة من أجل دورة المجلس التنفيذي السنوية لعام ٢٠٠٠ الواردة في مرفق هذا المقرر؛

وأحاط علما بعزم مدير البرنامج على متابعة المشاورات مع جميع الشركاء لاستطلاع مدى اهتمام كل منهم بعقد اجتماع على المستوى الوزاري لمعالجة الوضع التمويلي الراهن للمنظمة في أقرب موعد مناسب مع مراعاة جميع التعليقات المبداة بشأن تلك المسألة خلال الدورة الحالية.

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ٢
صندوق الأمم المتحدة للسكان: النهج المتبعة على نطاق القطاعات

اتخذ المقرر ٨/٢٠٠٠ المؤرخ ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ بشأن صندوق الأمم المتحدة للسكان والنهج المتبعة على نطاق القطاعات؛

* رهنا بموافقة لجنة المؤتمرات.

البند ٣
الإطار التمويلي المتعدد السنوات لصندوق الأمم المتحدة للسكان

اتخذ المقرر ٩/٢٠٠٠ المؤرخ ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ بشأن إطار صندوق الأمم المتحدة للسكان التمويلي المتعدد السنوات لعام ٢٠٠٠-٢٠٠٣؛

البند ٤
الالتزامات بتمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان

أحاط علما بالتقرير المتعلق بالتزامات تحويل صندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/2000/CRP.4)؛

الجزء المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ٥
التقارير المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

أحاط علما بتقريري مدير البرنامج (DP/2000/11) والمديرة التنفيذية (DP/FPA/2000/7) المقدمين إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ووافق على إحالتهما إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي مشفوعين بالتعليقات التي أبديت بشأنهما؛

وقرر أن يحيل إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي مقرر المجلس التنفيذي ٢٠/٩٩ بشأن صندوق الأمم المتحدة الدائر لاستكشاف الموارد الطبيعية؛

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

البند ٦
خطط الأعمال المستهدفة

أحاط علما بالتقرير المعنون: مواجهة التحديات: دور البرنامج الإنمائي في حالات الأزمات وما بعد الصراع والإنعاش، ٢٠٠٠-٢٠٠٣ (DP/2000/18) ودعا مدير البرنامج إلى موافاة المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ٢٠٠١، بوثيقة تتناول بمزيد من التفصيل الدور المحدد المنوط ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في حالات التنمية الخاصة وإلى تقديم خطط عملية لموالاة تنفيذ ذلك الدور بعد القيام بعمليات كاملة وواسعة النطاق؛

وأحاط علما بالموجز التنفيذي للتقييم المعنون: الاشتراك في مجال عمل جديد في حالات ما بعد الصراع: دور البرنامج الإنمائي في دعم برامج إعادة الإدماج'' (DP/2000/14)؛

البند ٧
الالتزامات بتمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

أحاط علما بالتقرير الشفوي عن النتائج المنبثقة عن الإطار التمويلي المتعدد الأطراف؛

وأحاط علما بالتقرير المتعلق بالالتزامات بتمويل العادي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وما يرتبط به من صناديق وبرامج لعام ٢٠٠٠ وما بعده (DP/2000/CRP.6 و DP/2000/CRP.9)؛

البند ٨
تقييم العلاقة بين مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

أحاط علما بالموجز التنفيذي لتقييم العلاقة بين مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (DP/2000/13) وبالمذكرة المتصلة بتقييم العلاقة بين مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي: استعراض مشترك للتوصيات (DP/2000/CRP.8) وقرر الرجوع إلى هذا البند في دورته السنوية لعام ٢٠٠١؛

البند ٩
أطر التعاون القطري والمسائل ذات الصلة

أذن لمدير البرنامج بالموافقة على تقديم المساعدة لجمهورية الكونغو على أساس كل مشروع على حدة، خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١؛

وأذن لمدير البرنامج بالموافقة على تقديم المساعدة إلى أفغانستان على أساس كل مشروع على حدة، خلال ٢٠٠٠-٢٠٠٣؛

وأحاط علما بالتقرير المتعلق بمخصصات هدف تخصيص الموارد من الأموال الأساسية للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣ (DP/2000/17)؛

وأحاط علما بالتمديدات التالية لأطر التعاون القطري والإقليمي:

التمديد الأول لإطار التعاون التقني فيما بين البلدان النامية	DP/CF/TCDC/1/EXTENSION I
التمديد الأول لإطار التعاون القطري الأول لأنغيلا	DP/CCF/ANL/1/EXTENSION I
التمديد الأول لإطار التعاون القطري الأول لبربادوس	DP/CCF/BAR/1/EXTENSION I
التمديد الأول لإطار التعاون القطري الأول لجزر فرجن البريطانية	DP/CCF/PVI/1/EXTENSION I
التمديد الأول لإطار التعاون القطري الأول لدومينيكا	DP/CCF/DMI/1/EXTENSION I
التمديد الأول لإطار التعاون القطري الأول لغرينادا	DP/CCF/GRN/1/EXTENSION I
التمديد الأول لإطار التعاون القطري الأول لغيانا	DP/CCF/GUY/1/EXTENSION I
التمديد الأول لإطار التعاون القطري الأول لسانت لوسيا	DP/CCF/STL/1/EXTENSION I
التمديد الأول لإطار التعاون القطري الأول لسانت فنسينت وجزر غرينادين	DP/CCF/STV/1/EXTENSION I
التمديد الأول لإطار التعاون الإقليمي الأول لأمريكا اللاتينية	DP/RCF/RLA/1/EXTENSION I

ووافق المجلس التنفيذي الموافقة على أطر التعاون القطري التالية:

إطار التعاون القطري الثاني لكازاخستان	DP/CCF/KAZ/2
إطار التعاون القطري الثاني لقيرغيزستان	DP/CCF/KYR/2
إطار التعاون القطري الثاني لزمبابوي	DP/CCF/ZIM/2

وأحاط علما بالتقارير التالية عن الاستعراضات القطرية :

تقرير الاستعراض القطري الأول لكمبوديا	DP/CRR/CAM/1
تقرير الاستعراض القطري الأول لأوزبكستان	DP/CRR/UZB/1
تقرير الاستعراض القطري الأول لزمبابوي	DP/CRR/ZIM/1

البند ١٠
صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

اتخذ المقرر ٢٠٠٠/٧ المؤرخ ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ بشأن صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة: الاستراتيجية وخطة الأعمال المستهدفة، للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣؛

البند ١١
مسائل أخرى

٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٠

خطة العمل المؤقتة

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان

الدورة السنوية لعام ٢٠٠٠، جنيف

(١٣ إلى ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٠)

اليوم/التاريخ	الوقت	البند	الموضوع
الثلاثاء، ١٣ حزيران/يونيه	صباحا	١	المسائل التنظيمية: إقرار جدول الأعمال والاتفاق على خطة العمل
			الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان
		٢	تقرير المديرة التنفيذية
	مساءً		مناسبة خاصة ينظمها صندوق الأمم المتحدة للسكان **مناقشة يجريها متخصصون: الصحة الإنجابية للمراهقين**
الأربعاء، ١٤ حزيران/يونيه	صباحا	٢	تقرير المديرة التنفيذية لعام ١٩٩٩ (تابع)
		٣	المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥ سنوات
	مساءً	٧	تقديم المساعدة في حالات الطوارئ
الخميس، ١٥ حزيران/يونيه	صباحا	٦	عملية البرمجة بصندوق الأمم المتحدة للسكان
	مساءً	٤	التقييم
الجمعة، ١٦ حزيران/يونيه	صباحا	٥	الإعلام والاتصال
			مقررات معلَّقة
	مساءً		**الجزء المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان**
		٨	مراجعة الحسابات والرقابة الداخليتان
		١٤	مسائل أخرى: برنامج الأمم المتحدة المشترك الذي ترعاه عدة جهات والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)
الاثنين، ١٩ حزيران/يونيه	صباحا		الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

اليوم/التاريخ	الوقت	البند	الموضوع
		٩	التقرير السنوي لمدير البرنامج الإنمائي لعام ١٩٩٩ بما في ذلك التقرير السنوي الذي يركز على النتائج
	مساءً	٩	التقرير السنوي لمدير البرنامج الإنمائي لعام ١٩٩٩ بما في ذلك التقرير السنوي الذي يركز على النتائج (تابع)
الثلاثاء، ٢٠ حزيران/يونيه	صباحا	٩	التقرير السنوي لمدير البرنامج الإنمائي لعام ١٩٩٩ بما في ذلك التقرير السنوي الذي يركز على النتائج (تابع)
		١٠	استراتيجية الاتصال والدعوة
	مساءً	١١	متطوعو الأمم المتحدة
الأربعاء، ٢١ حزيران/يونيه	صباحا	١٢	أطر التعاون القطري والمسائل ذات الصلة
	مساءً		**مناسبة خاصة ينظمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي** مناقشة بشأن مستقبل الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة لأغراض التنمية (لم يحدد التوقيت بعد)
الخميس، ٢٢ حزيران/يونيه	صباحا	١٣	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع - التقرير السنوي للمدير التنفيذي - مسؤولية مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في مجال شؤون الموظفين (المقرر ١٧/٩٩)
	مساءً		اجتماع غير رسمي مع المنظمات غير الحكومية/منظمات المجتمع المدني
الجمعة، ٢٣ حزيران/يونيه	صباحا مساءً	١	المسائل التنظيمية المقررات المعلّقة

١١/٢٠٠٠
الاتجاهات البرنامجية المستقبلية لصندوق الأمم المتحدة للسكان في ضوء نتائج المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد مرور ٥ سنوات على انعقاده

إن المجلس التنفيذي

١ - **يحيط علما** بالوثيقة DP/FPA/2000/9 وبالآراء المعرب عنها بشأنها في الدورة السنوية لعام ٢٠٠٠؛

٢ - **يؤيد** مواصلة استخدام المجالات البرنامجية الأساسية الثلاثة لصندوق الأمم المتحدة للسكان: الصحة الإنجابية، بما فيها تنظيم الأسرة والصحة الجنسية؛ واستراتيجيات السكان والتنمية؛ والدعوة؛

٣ - **يؤكد** أن يركز دعم صندوق الأمم المتحدة للسكان على تلبية الاحتياجات ذات الأولوية كما حددتها البلدان المستفيدة من البرنامج ضمن المجالات البرنامجية الأساسية الثلاثة؛

٤ - **يؤيد** التركيز الموضوعي المقترح في كل مجال من مجالات الأولوية البرنامجية على النحو المبين في الوثيقة DP/FPA/2000/9، ويشجع بوجه خاص صندوق الأمم المتحدة للسكان على ما يلي:

(أ) الاضطلاع بدوره القيادي على صعيد الدعوة وعلى الصعيدين العالمي والوطني فيما يتعلق بمسائل الصحة الإنجابية والسكان والتنمية، والإجراءات المتفق عليها في المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الحادية والعشرين بشأن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد مرور ٥ سنوات على انعقاده؛

(ب) المساعدة على كفالة تحقيق أهداف المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد مرور ٥ سنوات على انعقاده التي تهم بوجه خاص صندوق الأمم المتحدة للسكان، وذلك من خلال دوره في:

'١' دعم وضع الاستراتيجيات السكانية والإنمائية، والمساعدة على تعزيز القدرات الوطنية المتعلقة بنظم البيانات والتحليل وصياغة السياسات السكانية، بما في ذلك رصد التقدم في مجال الصحة الإنجابية والمؤشرات السكانية الوطنية الرئيسية الأخرى؛

'٢' اتخاذ إجراءات رائدة وداعمة بشأن الصحة الإنجابية، بما في ذلك تنظيم الأسرة والصحة الجنسية وإجراءات فعالة في مجالات الأمومة والصحة

الإنجابية للمراهقين، والوقاية من الأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي، بما في ذلك الوقاية من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وأمن السلع الخاصة بالصحة الإنجابية،

'٣' الدعوة إلى هذه الأهداف والمؤشرات بهدف وضع الصحة الإنجابية في مقدمة البرنامج الإنمائي وتشجيع التغييرات السياسية حسب الاقتضاء؛

'٤' العمل تحت قيادة الحكومات المعنية في البلدان المستفيدة من البرنامج وبالتشاور مع بقية الشركاء في التنمية لضمان معالجة المسائل السكانية والإنمائية، والصحة الإنجابية وتنسيقها على النحو الواجب في البرامج التي تنفذ على الصعيد القطري، بما في ذلك النهج القطاعية الشاملة في قطاعات الصحة والتعليم وغيرها، وسائر الجهود المساعدة الإنمائية المناسبة؛

٥ - **يؤيد** النهج العام الذي يتبعه الصندوق في التعاون والتنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة، ومع الجهات أصحاب المصالح والمنظمات المهتمة الأخرى، وعلى المستوى القطري تحت قيادة الحكومات المعنية في البلدان المستفيدة من البرنامج؛

٦ - **يطلب** إلى المديرة التنفيذية أن تشير إلى الأولويات المبينة في هذا المقرر وتأخذها في الاعتبار لدى وضع الإطار التمويلي المتعدد السنوات وتطويره، كما طلب ذلك المجلس التنفيذي في مقرره ٩/٢٠٠٠.

٧ - **يلاحظ** بقلق شديد الحالة المالية التي يواجهها صندوق الأمم المتحدة للسكان في الاضطلاع بدوره القيادي على النحو المبين أعلاه والحاجة الماسة إلى زيادة تعبئة الموارد من جميع المصادر، لا سيما من الجهات المانحة الثنائية، والمؤسسات والمصادر الملائمة الأخرى.

١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٠

١٢/٢٠٠٠
عملية البرمجة في صندوق الأمم المتحدة للسكان

إن المجلس التنفيذي

١ - **يحيط علما** مع الارتياح بالتقرير (DP/FPA/2000/11) بشأن عملية الموافقة على البرمجة القطرية في صندوق الأمم المتحدة للسكان؛

٢ - **يرحب** بالتقدم المحرز في اتجاه وضع عملية لإعداد البرامج القطرية تكون أكثر شمولا، مع تعزيز الملكية الوطنية؛

٣ - **يؤكد** الحاجة إلى زيادة مواءمة وتوحيد البرامج وإجراءات وضع البرامج بالنسبة لجميع صناديق وبرامج الأمم المتحدة داخل المجموعة الإنمائية للأمم المتحدة؛

٤ - **يؤكد أيضا** الحاجة إلى أن توفر هذه الجهود الرامية إلى زيادة المواءمة الأساس اللازم لأداء مهمة رقابة فنية ومناسبة ومشتركة لكل مجلس من المجالس التنفيذية التابعة لتلك الصناديق والبرامج؛

٥ - **يطلب** إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان أن يقترح على بقية أعضاء المجموعة الإنمائية للأمم المتحدة إنشاء فريق عامل بهدف وضع عملية موحدة للموافقة على البرامج، مع أخذ الفقرتين ٣ و ٤ من هذا المقرر في الاعتبار؛

٦ - **يطلب** إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان أن يقدم تقريرا إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ٢٠٠١ بشأن التقدم المحرز والخيارات المستقبلية في عملية البرمجة.

١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٠

١٣/٢٠٠٠
تأمين خدمات الصحة الإنجابية في حالات الطوارئ

إن المجلس التنفيذي

١ - **يحيط علما** بتقرير المديرة التنفيذية ''تأمين خدمات الصحة الإنجابية في الظروف البالغة الصعوبة: خبرة الصندوق البرنامجية والتحديات التي يواجهها'' (DP/FPA/2000/12)؛

٢ - **يشجع** صندوق الأمم المتحدة للسكان أن يقدم، ضمن ولايته، الدعم الملائم وفي الوقت المناسب في حالات الطوارئ، على النحو المبين في التقرير؛

٣ - **يناشد** صندوق الأمم المتحدة للسكان كفالة تعاون وثيق في إطار آليات التنسيق الدولية القائمة وإدماج القضايا المتعلقة بالصحة الإنجابية في الوقت المناسب في الاستجابة الصحية في حالات الطوارئ؛

٤ - **يشجع** صندوق الأمم المتحدة للسكان على مواصلة السعي إلى الحصول على موارد من مصادر خارجة عن الميزانية لدعم السكان والصحة الإنجابية في حالات الطوارئ حيثما أمكن ذلك من خلال عملية النداءات الموحدة للأمم المتحدة؛

٥ - **يحث** أعضاء الصندوق على الاستجابة في الوقت المناسب حتى يتسنى توفير الأموال الكافية للنداءات الصادرة عن صندوق الأمم المتحدة للسكان؛

٦ - **يؤيد** تخصيص مبلغ يصل إلى مليون دولار من الموارد العادية في السنة من البرنامج الأقاليمي لتغطية احتياجات الصحة الإنجابية في الظروف الاستثنائية كأساس فعال يستند إليه في توجيه النداءات للحصول على موارد من مصادر خارجة عن الميزانية، وذلك على النحو المبين في مرفق هذا المقرر؛

٧ - **يشجع** صندوق الأمم المتحدة للسكان على تقييم قدراته التنظيمية وتنظيم استجابته لاحتياجات الصحة الإنجابية في الظروف الاستثنائية ورصد وتقييم أدائه العام في هذا الصدد؛

٨ - **يطلب** إلى المديرة التنفيذية أن تدرج في تقريرها السنوي ملخصا للأنشطة الممولة من هذه الموارد.

١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٠

المرفق

١ - يمكن الحصول على أموال الطوارئ في الحالات التي يمكن أن تحدد فيها بوضوح احتياجات كبيرة وفورية للسكان والصحة الإنجابية ولكن شريطة أن يتوفر أحد المعايير الثلاثة التالية:

(أ) عدم توفر الأموال العادية للبرامج القطرية على الإطلاق؛

(ب) عدم توفر أموال البرامج القطرية فورا ولكن يمكن استخدامها في وقت لاحق لسداد التكاليف بموافقة الحكومة؛

(ج) يكون قد تم التعهد بدعم المانحين لأحد عناصر الصندوق في إطار إحدى عمليات الأمم المتحدة للنداء الموحد ولكن لم يتم الحصول على الأموال بعد. وفي الحالتين الأخيرتين، يمكن أن تغطي الأموال الاحتياطية تكاليف الاحتياجات الفورية على أن يتم سداد التكاليف فيما بعد.

٢ - وسيواصل الصندوق التماس الموارد من خارج الميزانية لدعم السكان والصحة الإنجابية في حالات الأزمات، باعتبار أن توفر موارد عادية قدرها مليون دولار سنويا من البرامج الأقاليمية لتلبية الاحتياجات في مجال الصحة الإنجابية في الظروف الاستثنائية يشكل أساسا فعالا يمكن الاستناد إليه في توجيه النداءات للحصول على مثل هذه الموارد.

١٤/٢٠٠٠
متطوعو الأمم المتحدة

إن المجلس التنفيذي

١ - **يحيط علما مع التقدير** بتقرير مدير البرنامج بشأن برنامج أنشطة متطوعي الأمم المتحدة خلال فترة السنتين ١٩٩٨/١٩٩٩ (DP/2000/24) والنمو الكبير الذي تحقق خلال هذه الفترة؛

٢ - **يرحب** باستخدام إطار النتائج الاستراتيجي للبرنامج الإنمائي، بما في ذلك الطريقة التي يشمل بها دعم متطوعي الأمم المتحدة لمنظومة الأمم المتحدة ككل؛

٣ - **يؤكد من جديد** أهمية برنامج متطوعي الأمم المتحدة وكذلك قيمته المضافة على الصعد العالمي والإقليمي والوطني، بما في ذلك تخفيف وطأة الفقر، والدعم الانتخابي وتعزيز التعاون بين الجنوب والجنوب؛

٤ - **يرحب** بمساهمة برنامج متطوعي الأمم المتحدة في بناء القدرات الوطنية، وذلك بوجه خاص من خلال توسيع نطاق تعبئة متطوعي الأمم المتحدة الوطنيين؛

٥ - **يدعم** دور التواصل الهام الذي يمكن أن يقوم به متطوعو الأمم المتحدة في التحول من طور المساعدة الإنسانية إلى إعادة البناء والإصلاح فإلى التنمية المستدامة الطويلة الأجل؛

٦ - **يقرر** أن يكون موضوع الحدث الاستثنائي في دورته السنوية لعام ٢٠٠١ التطوع في إطار السنة الدولية للمتطوعين والذكرى السنوية الثلاثين لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة.

٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٠

١٥/٢٠٠٠
التقرير السنوي لمدير البرنامج لعام ١٩٩٩

إن المجلس التنفيذي

١ - **يحيط علما** بالتقرير السنوي لمدير البرنامج (DP/2000/23 و Add.2 و 3) ويطلب إلى مدير البرنامج أن يأخذ في الاعتبار الكامل الآراء التي أعربت عنها الدول الأعضاء في البرنامج في هذا الصدد، ويحيط علما أيضا بالتقرير السنوي الذي يركز على النتائج (DP/2000/23/Add.1 و DP/2000/CRP.10) إلى جانب الآراء المعرب عنها بشأنه؛

٢ - **يثني** على مدير البرنامج وموظفيه للجهود التي بذلوها في إعداد التقرير السنوي الذي يركز على النتائج؛

٣ - **يشجع** تعزيز ومواصلة تحسين عملية إعداد التقرير السنوي الذي يركز على النتائج بوصف ذلك جزءا لا يتجزأ من الإطار التمويلي المتعدد السنوات، وذلك بالتشاور مع الدول الأعضاء في البرنامج.

٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٠

١٦/٢٠٠٠
التقرير السنوي للمدير التنفيذي بشأن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

إن المجلس التنفيذي

١ - **يحيط علما** بتقرير المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (DP/2000/25)، بما في ذلك العمل وفقا لمبدأ التمويل الذاتي فيما يتعلق بالنفقات الإدارية المتكررة؛

٢ - **يؤكد من جديد** أهمية المتابعة الفعالة للتقرير المتعلق بتقييم العلاقة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ويطلب تقديم تقرير مرحلي إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الثالثة لعام ٢٠٠٠ بشأن تنفيذ التوصيات الواردة في التقييم؛

٣ - **يطلب** إلى لجنة التنسيق الإداري أن تعجل بتقديم المساعدة إلى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وإلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتغلب على الصعوبات المبينة في الفقرات من ٤٨ إلى ٥٠ في الوثيقة DP/2000/25؛

٤ - **يلاحظ** أنه تم سحب مبلغ قدره ١٣,٨ مليون دولار من احتياطي التشغيل لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في عام ١٩٩٩ وذلك لتغطية جزء من النفقات غير المتكررة.

٥ - **يلاحظ مع القلق** أن تكاليف نقل مقر مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ارتفعت من ٨,٥ ملايين دولار إلى ١٤ مليون دولار ويطلب إلى المدير التنفيذي أن يبلغ المجلس التنفيذي بانتظام بالتوقيت والوسائل اللازمة لإعادة بناء احتياطي التشغيل؛

٦ - **يطلب** إلى المدير التنفيذي أن يقدم في الدورة العادية الثالثة لعام ٢٠٠٠ تقريرا عن الخطوات المتخذة من أجل تنفيذ المقرر ١٧/٩٩ المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ وأن يقدم إلى الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠١ تقريرا مفصلا عن الخطوات المتخذة من أجل تنفيذ تفويض سلطة شؤون الموظفين؛

٧ - **يطلب أيضا** إلى المدير التنفيذي أن يقدم في الدورة العادية الثالثة لعام ٢٠٠٠، مقترحا جديدا مشفوعا بمبررات، وذلك فيما يتعلق برفع مستوى الوظيفتين الحاليتين من رتبة ف - ٥ إلى رتبة مد - ١؛ وأن يقدم أيضا تقريرا يستعرض فيه الإجراءات الحالية المتعلقة بالموافقة على إنشاء الوظائف في الرتبة مد - ١ المبينة في مقرر المجلس التنفيذي ٣٢/٩٤ المؤرخ ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، وذلك بهدف تحقيق ممارسة أكثر اتساقا مع إنشاء الوظائف في جميع الرتب بما في ذلك الرتبة ف - ٥.

٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٠

١٧/٢٠٠٠
عرض عام للمقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ٢٠٠٠

إن المجلس التنفيذي

يشير إلى أنه خلال الدورة السنوية لعام ٢٠٠٠:

البند ١
المسائل التنظيمية

أقر جدول الأعمال وخطة العمل للدورة السنوية لعام ٢٠٠٠ (DP/2000/L.3) بصيغتها المنقحة شفويا؛

اعتمد تقرير الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٠ (DP/2000/20)؛

وافق على الجدول التالي لمواعيد دورات المجلس التنفيذي في عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١:

الدورة العادية الثالثة لعام ٢٠٠٠: ٢٥ - ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠*

الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠١: ٢٩ كانون الثاني/يناير - ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠١

الدورة السنوية لعام ٢٠٠١: ١١ – ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠١ (نيويورك)

الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠١: ١٠ – ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١*

أقر خطة عمل دورة المجلس التنفيذي العادية الثالثة لعام ٢٠٠٠، الواردة في مرفق هذا المقرر.

* رهنا بموافقة لجنة المؤتمرات.

عقد حدثا استثنائيا لصندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن ''الصحة الإنجابية للمراهقين'' في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٠.

عقد حدثا استثنائيا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن ''المساهمة في النقاش بشأن الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية والدور الرئيسي للشراكات'' في ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٠؛

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ٢
تقرير المديرة التنفيذية لعام ١٩٩٩

أحاط علما بتقرير المديرة التنفيذية DP/FPA/2000/8 (Part I/Add.1، و Part II و Corr. 1 و Part III) مشفوعا بالتعليقات التي أبديت بشأنه؛

البند ٣
المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد مرور خمس سنوات على انعقاده

اتخذ المقرر ٢٠٠٠/١١ المؤرخ ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ بشأن الاتجاهات البرنامجية المستقبلية لصندوق الأمم المتحدة للسكان في ضوء نتائج المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد مرور ٥ سنوات على انعقاده؛

البند ٤
التقييم

أحاط علما بالتقرير المرحلي بشأن الأنشطة التقييمية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/2000/10)؛

البند ٥
استراتيجية الإعلام والاتصال

أحاط علما بالتقرير الشفوي بشأن تنفيذ استراتيجية الإعلام والاتصال لصندوق الأمم المتحدة للسكان؛

البند ٦
عملية البرمجة لصندوق الأمم المتحدة للسكان

اتخذ المقرر ١٢/٢٠٠٠ المؤرخ ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ بشأن عملية البرمجة لصندوق الأمم المتحدة للسكان؛

البند ٧
تقديم المساعدة في حالات الطوارئ

اتخذ المقرر ١٣/٢٠٠٠ المؤرخ ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ بشأن تأمين خدمات الصحة الإنجابية في حالات الطوارئ؛

الجزء المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ٨
مراجعة الحسابات والرقابة الداخليتان

أحاط علما بالتقارير عن أنشطة مراجعة الحسابات والرقابة الداخليتين في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (DP/2000/21)، وفي صندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/2000/13) وفي مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (DP/2000/25/Add.1)؛

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

البند ٩
التقرير السنوي لمدير البرنامج لعام ١٩٩٧، بما في ذلك التقرير السنوي الذي يركز على النتائج

اتخذ المقرر ٢٠٠٠/١٥ المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ بشأن التقرير السنوي لمدير البرنامج لعام ١٩٩٩؛

البند ١٠
الاستراتيجية في مجال الاتصال والدعوة

أحاط علما بالتقرير الشفوي بشأن استراتيجية البرنامج الإنمائي المشتركة في مجال الاتصال والدعوة؛

البند ١١
متطوعو الأمم المتحدة

اتخذ المقرر ٢٠٠٠/١٤ المؤرخ ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ بشأن متطوعي الأمم المتحدة؛

البند ١٢
أطر التعاون القطري والمسائل المتصلة بها

وافق على أطر التعاون القطري التالية:

إطار التعاون القطري الثاني لأذربيجان	DP/CCF/AZE/2
إطار التعاون القطري الثاني لجمهورية إيران الإسلامية	DP/CCF/IRA/2
إطار التعاون القطري الثاني لرومانيا	DP/CCF/ROM/2
إطار التعاون القطري الثاني لتركمانستان	DP/CCF/TUK/2

وافق على التمديد التالي في إطار التعاون القطري الأول:

التمديد الأول لإطار التعاون القطري للبرازيل	DP/CCF/BRA/1/EXT.I

أحاط علما بالتمديدات التالية لأطر التعاون القطري:

التمديد الأول لإطار التعاون القطري للأرجنتين	DP/CCF/ARG/1/EXT.I
التمديد الأول لإطار التعاون القطري لشيلي	DP/CCF/CHI/1/EXT.I
التمديد الأول لإطار التعاون القطري لأوروغواي	DP/CCF/URU/1/EXT.I

البند ١٣
مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

اتخذ المقرر ١٦/٢٠٠٠ المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ بشأن التقرير السنوي للمدير التنفيذي لعام ١٩٩٩؛

أحاط علما بتقرير المدير التنفيذي بشأن الاستعراض المستكمل لتنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات (DP/2000/26)؛

البند ١٤
مسائل أخرى

أحاط علما بالتقرير بشأن الزيارة الميدانية إلى كل من مالي وموريتانيا (DP/2000/CRP.11 و Corr.1)؛

أحاط علما بالتقرير بشأن الزيارة الميدانية إلى كمبوديا (DP/2000/CRP.12).

٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٠

خطة العمل المؤقتة
المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان
الدورة العادية الثالثة لعام ٢٠٠٠ (٢٥-٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠)

اليوم/التاريخ	الوقت	البند	الموضوع
الاثنين، ٢٥ أيلول/سبتمبر	صباحا	١	المسائل التنظيمية: جدول الأعمال وخطة العمل؛ التقرير عن الدورة السنوية لعام ٢٠٠٠؛ قائمة البنود التي سيتناولها المجلس التنفيذي في عام ٢٠٠١
			الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان
		٢	نظام تخصيص الموارد
	بعد الظهر	٢	نظام تخصيص الموارد (تابع)
الثلاثاء، ٢٦ أيلول/سبتمبر	صباحا	٣	الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة
	بعد الظهر	٤	البرنامج الاستشاري التقني
		٥	البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة
الأربعاء، ٢٧ أيلول/سبتمبر	صباحا		الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
		٦	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع
	بعد الظهر	٧	الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة
الخميس، ٢٨ أيلول/سبتمبر	صباحا	٧	الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة (تابع)
	بعد الظهر	٨	التقييم
الجمعة، ٢٩ أيلول/سبتمبر	صباحا	٩	أطر التعاون القطري والمسائل ذات الصلة
	بعد الظهر	١٠	التعاون التقني فيما بين البلدان النامية
			المقررات المعلقة
		١١	مسائل أخرى
		١	المسائل التنظيمية

١٨/٢٠٠٠
الإعراب عن التقدير للدكتورة نفيس صادق، المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، ١٩٨٧-٢٠٠٠

إن المجلس التنفيذي

إذ يلاحظ مع الأسى أن الدكتورة نفيس صادق ستتقاعد من منصبها كمديرة تنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان اعتبارا من ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠،

وإذ يشيد بالقيادة الرؤوية والشجاعة للدكتورة صادق كمديرة تنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، وإذ يعترف بدورها الرئيسي في وضع قضايا السكان والتنمية في مكان الصدارة على جدول الأعمال الدولي، وإذ يسلم بصفة خاصة بمناصرتها لقضايا الصحة الإنجابية والحقوق الإنجابية، والتكافؤ والمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، واحتياجات المراهقين؛

وإذ يسلم بالدور الحيوي للدكتورة صادق كأمينة عامة للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي عقد في القاهرة، مصر، في عام ١٩٩٤، ولا سيما تصميمها وديناميتها في تسهيل التوصل إلى توافق في الآراء بين ١٧٩ دولة بشأن برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وإذ يسلم أيضا بدورها الرئيسي في عملية استعراض وتقييم المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد مضي ٥ سنوات على انعقاده والتزامها بالمتابعة المنسقة لمؤتمرات الأمم المتحدة العالمية التي عقدت مؤخرا؛

وإذ يعترف بتفانيها البالغ في مساعدة البلدان في أنحاء العالم على تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، مع إيلاء اهتمام خاص للأولويات والخصوصيات الوطنية؛

وإذ يعترف أيضا بالتزامها الذي لا يلين بالقيام بأعمال الدعوة لصالح الكثيرات من النساء في أنحاء العالم ممن لا صوت لهن والتعبير عن مطالبهن، وذلك من خلال جملة سبل منها النهوض بصحتهن الإنجابية ورفاههن وتحسينهما؛

وإذ تسلم بدورها القيادي في إقامة شراكات استراتيجية مع القطاع الخاص والمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، والمؤسسات الخاصة وغيرها من أصحاب المصلحة والعناصر الفاعلة في ميدان السكان والتنمية؛

وإذ يسلم أيضا بجهودها التي لا تكل من أجل تنفيذ عملية إصلاح الأمم المتحدة والتزامها القوي بها ومشاركتها الدينامية النشطة في اللجنة التنفيذية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية؛

١ - **يعرب** عن بالغ تقديره وعرفانه للدكتورة نفيس صادق لإدارتها الفعالة وقيادتها الممتازة لصندوق الأمم المتحدة للسكان في الفترة من عام ١٩٨٧ إلى عام ٢٠٠٠، ولإنجازاتها ولالتزامها القوي إزاء السكان والتنمية؛

٢ - **يعرب** عن أطيب تمنياته للدكتورة نفيس صادق بحياة طويلة وسعيدة وبالنجاح المتواصل في جميع أعمالها المقبلة.

٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠

١٩/٢٠٠٠
استعراض نظام تخصيص موارد صندوق الأمم المتحدة للسكان للبرامج القطرية

إن المجلس التنفيذي

١ - **يحيط علما** بالتقرير المتعلق بالاستعراض الذي يجري كل خمس سنوات لنظام تخصيص موارد صندوق الأمم المتحدة للسكان للبرامج القطرية (DP/FPA/2000/14)؛

٢ - **يؤكد من جديد بقوة** ضرورة تعزيز أثر الأنشطة التنفيذية التي يضطلع بها صندوق الأمم المتحدة للسكان وذلك، في جملة أمور، عن طريق زيادة كبيرة في تمويل هذه الأنشطة على أساس يمكن التنبؤ به ومستمر ومضمون، بما يتناسب مع الاحتياجات المتزايدة للبلدان النامية، وكذلك من خلال التنفيذ التام لقرارات الجمعية العامة ١٩٩/٤٧ و ١٦٢/٤٨ و ١٢٠/٥٠ و ١٩٢/٥٣ والأجزاء ذات الصلة بالأنشطة التنفيذية المضطلع بها من أجل التنمية من قرار الجمعية العامة ١٢/٥٢ باء؛

٣ - **يؤيد** نهج تخصيص الموارد المتضمن في الوثيقة DP/FPA/2000/14، بما في ذلك المؤشرات والمستويات الدنيا من أجل تحقيق أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، فضلا عن المؤشرات التي تتناول الإجراءات الرئيسية اللازمة لمواصلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر، والتي اعتمدتها الدورة الاستثنائية الحادية والعشرين للجمعية العامة؛

٤ - **يقرر** بدء العمل بالنظام المستكمل لتخصيص الموارد والمتضمن في الوثيقة DP/FPA/2000/14 في بداية دورة البرامج الجديدة للبلد المعني؛ وفي حالة تعرض أي بلد ينتقل إلى فئة أعلى لظروف غير مواتية بشكل خاص، فإنه ينبغي تنفيذ مستواه الجديد لتخصيص الموارد تدريجيا، خلال فترة انتقالية معقولة؛

٥ - **يؤكد من جديد** إجراء تصنيف البلدان إلى الفئات ألف وباء وجيم على النحو المبين في التقرير، ويوافق على الحصص النسبية من الموارد المذكورة في الجدول ٥ من

التقرير؛ ويطلب إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان بذل جهود خاصة لتحقيق الحصص المستهدفة لبلدان الفئة ألف على النحو الوارد في الجدول ٥؛

٦ - **يوصي** بأن يتم توزيع الموارد على فرادى البلدان، لا سيما تلك التي تغير فئتها، بطريقة مرنة، مع مراعاة ضرورة ضمان عدم المساس بما تحقق بالفعل من مكاسب؛

٧ - **يؤيد** منح فترة سماح للبلدان الأربعة الجديدة من الفئة سين بحيث يتم إنهاء برامجها تدريجيا بطريقة مرنة؛

٨ - **يشير** إلى مقرره ١٥/٩٦، الذي قام فيه المجلس التنفيذي، في جملة أمور، بما يلي:

(أ) قرر أن يولي صندوق الأمم المتحدة للسكان، متبعا في ذلك نهجا مرنا، اهتماما خاصا لأقل البلدان نموا والبلدان المنخفضة الدخل وأفريقيا؛

(ب) سلم أيضا بضرورة معالجة مشاكل القطاعات والمجالات الاجتماعية الهامة التي لم تتضمنها مؤشرات المتوسط الوطني؛

٩ - **يسلم** بأن بعض البلدان قد لا تزال تحتاج إلى دعم برنامجي في مجالات مواضيعية مختارة لضمان عدم تعرض المكاسب التي أحرزت بالفعل للضرر؛

١٠ - **يطلب** إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان، اعترافا بمبدأ العالمية بذل كافة الجهود من أجل أن يكون له وجود وحضور مناسبان في جميع البلدان المشمولة ببرامج، بما في ذلك البلدان في الفئات جيم وسين وراء؛

١١ - **يطلب كذلك** إلى المدير التنفيذي إجراء استعراض آخر بعد خمس سنوات لنظام تخصيص الموارد، بما في ذلك تقييم المؤشرات ومستوياتها الدنيا، وتقديم تقرير إلى المجلس التنفيذي في عام ٢٠٠٥؛ وينبغي أن يتم التقييم بتشاور وثيق مع البلدان المعنية، بهدف تفادي ازدواجها، وكذلك لكفالة شفافيتها وتساوقها ومصداقيتها.

٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠

٢٠/٢٠٠٠
التقديرات المنقحة لميزانية مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١

إن المجلس التنفيذي

١ - **يحيط علما** بتقرير المدير التنفيذي عن التقديرات المنقحة لميزانية فترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ (DP/2000/37 و Corr.1 و DP/2000/37/Add.1 و Corr.1)؛

٢ - **يوافق** على التقديرات المنقحة لميزانية فترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ البالغة ١٠٦,٣ ملايين دولار؛

٣ - **يقرر**، عملا بالقاعدة ٧ - ٥ من النظام الأساسي المالي للمكتب، أن تكون للمدير التنفيذي سلطة تحمل النفقات، سواء نفقات الموظفين أو المتصلة بالإدارة، بمبلغ لا يتجاوز ٥ في المائة من تقديرات الميزانية المعتمدة لفترة السنتين بغية الاستجابة للتغيرات غير المتوقعة في حيازات المشاريع المدعمة بإيرادات غير منفقة و/أو مسقطة؛

٤ - **يوافق** على مستوى التوظيف المقترح لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١؛

٥ - **يوافق** على إعادة تصنيف وظيفتين بالرتبة ف - ٥ إلى الرتبة مد - ١؛

٦ - **يؤيد** رأي اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية الذي مفاده أن تبدأ إعادة تزويد الاحتياطي التشغيلي بالموارد قبل عام ٢٠٠٢ إذا ما سمحت إيرادات ونفقات المكتب بذلك؛

٧ - **يطلب** إلى المدير التنفيذي أن يعمل على إعادة تزويد الاحتياطي التشغيلي بالموارد على سبيل الاستعجال وأن يقدم تقريرا إلى الدورة السنوية لعام ٢٠٠١ كجزء من التقرير الموحد للمكتب عن التدابير المطلوبة لإعادة الاحتياطي التشغيلي إلى المستوى المقرر.

٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠

٢١/٢٠٠٠
مسؤولية مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في مجال شؤون الموظفين

إن المجلس التنفيذي

١ - **يحيط علما** بتقرير المدير التنفيذي (DP/2000/30) وبأن مدير البرنامج فوض إلى المدير التنفيذي السلطة في مجال شؤون الموظفين؛

٢ - **يطلب** إلى المدير التنفيذي أن يقدم في الدورة السنوية لعام ٢٠٠١، كجزء من التقرير الموحد للمكتب، تقريرا عن التدابير المتخذة لكفالة الاضطلاع على النحو السليم بالسلطة المفوضة إليه وعن الأثر، إن وجد، المترتب على وجوب استمرار المدير التنفيذي في الحصول على موافقة المجلس المسبقة فيما يتعلق بإنشاء وظائف بالرتبة مد - ١ وما فوقها.

٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠

٢٢/٢٠٠٠

تقرير مرحلي عن متابعة تقييم العلاقة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع: الاستعراض المشترك للتوصيات

إن المجلس التنفيذي

١ - **يشير** إلى مقرره ١٦/٢٠٠٠؛

٢ - **يحيط علما** بالتقرير الوارد في الوثيقة (DP/2000/35)؛

٣ - **يحث** مدير البرنامج والمدير التنفيذي على كفالة اتخاذ إجراءات، دون مزيد من الإبطاء، بشأن توصيات التقييم المعلَّقة، باعتبار ذلك أمرا ملحا؛

٤ - **يطلب** إلى مدير البرنامج والمدير التنفيذي أن يقدما إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ٢٠٠١ تقريرا مفصلا عن التقدم المحرز بشأن جميع التوصيات الواردة في تقرير التقييم.

٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠

٢٣/٢٠٠٠

تعزيز الشراكات من أجل تنمية الأراضي الجافة واستئصال الفقر: دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأنشطته في دعم اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر

إن المجلس التنفيذي

١ - **يحيط علما** بالتقرير المتعلق بتعزيز الشراكات من أجل تنمية الأراضي الجافة واستئصال الفقر: دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأنشطته في دعم اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (DP/2000/CRP.14)؛

٢ - **يدعو** برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن يبحث مع أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر الطرائق العملية لدعم العمليات الاستشارية الوطنية الجارية للاتفاقية بشأن بناء الشراكات عن طريق آلية اجتماعات المائدة المستديرة؛

٣ - **يشجع** برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على المساهمة في بناء القدرات وتعبئة الموارد، لا سيما من خلال مكاتبه القطرية والوطنية، بهدف مساعدة البلدان النامية المتأثرة على تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر تنفيذا فعالا على الصعد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي؛

٤ - **يدعو** مدير البرنامج إلى أن يقدم تقريرا إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ٢٠٠١ بشأن تنفيذ هذا المقرر.

٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠

٢٠٠٠/٢٤
عرض عام للمقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته العادية الثالثة لعام ٢٠٠٠

إن المجلس التنفيذي

يشير إلى أنه خلال الدورة العادية الثالثة لعام ٢٠٠٠، قام بما يلي:

البند ١
المسائل التنظيمية

أقر جدول الأعمال وخطة العمل لدورته العادية الثالثة لعام ٢٠٠٠ (DP/2000/L.4) بصيغتها المنقحة شفويا؛

اعتمد تقرير الدورة السنوية لعام ٢٠٠٠ (DP/2000/27)؛

وافق على الجدول التالي لمواعيد دورات المجلس التنفيذي في عام ٢٠٠١:

الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠١:	٢٩ كانون الثاني/يناير - ٦ شباط/فبراير ٢٠٠١ (٧ أيام عمل)
الدورة السنوية لعام ٢٠٠١:	١١ - ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠١ (نيويورك)
الدورة العادية الثانية لعام	١٠-١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١*

* رهنا بموافقة لجنة المؤتمرات.

وافق على خطة العمل للدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠١ للمجلس التنفيذي، الواردة في مرفق هذا المقرر؛

أحاط علما بقائمة البنود لعام ٢٠٠١ كما ترد في مجمل خطة عمل المجلس التنفيذي لعام ٢٠٠١ (DP/2000/CRP.13)؛

اتخذ المقرر ١٨/٢٠٠٠ المؤرخ ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، الإعراب عن التقدير للدكتورة نفيس صادق، المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، ١٩٨٧-٢٠٠٠؛

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ٢
نظام تخصيص الموارد

اتخذ المقرر ١٩/٢٠٠٠ المؤرخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ بشأن نظام تخصيص موارد صندوق الأمم المتحدة للسكان للبرامج القطرية؛

البند ٣
المسائل المالية والمسائل المتعلقة بالميزانية والإدارة

أحاط علما بالتقرير المتعلق بالاستعراض المالي السنوي لصندوق الأمم المتحدة للسكان، ١٩٩٩ (DP/FPA/2000/15 و Corr.1 (بالانكليزية والروسية والصينية)) أحاط علما بالتقرير الشفوي بشأن التقديرات المستكملة لإيرادات صندوق الأمم المتحدة للسكان لعام ٢٠٠٠؛

البند ٤
البرنامج الاستشاري التقني

أحاط علما بالتقرير المرحلي عن تنفيذ ترتيبات البرنامج الاستشاري التقني (DP/FPA/2000/16)؛

البند ٥
البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

وافق على تقديم المساعدة إلى حكومتي كمبوديا (DP/FPA/KHM/2) و فييت نام (DP/FPA/VNM/6)؛

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

البند ٦
مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

اتخذ المقرر ٢٠/٢٠٠٠ المؤرخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ بشأن التقديرات المنقحة لميزانية فترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع؛

أحاط علما بتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن التقديرات المنقحة لميزانية مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وإجراءات إنشاء الوظائف بالرتبة مد - ١ (DP/2000/38)؛

أحاط علما بالتقرير المتعلق بالمرفق الإحصائي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (DP/2000/37/Add.1 و Corr.1)؛

اتخذ المقرر ٢١/٢٠٠٠ المؤرخ ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ بشأن مسؤولية مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في مجال شؤون الموظفين؛

البند ٧
المسائل المالية والمسائل المتعلقة بالميزانية والإدارة

أحاط علما بالتقرير المتعلق بالاستعراض السنوي للحالة المالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ١٩٩٩ (DP/2000/29 و Add.1)؛

أحاط علما بالتقرير الشفوي عن ميزانية فترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ (المقرر ٢٣/٩٩)؛

أحاط علما بالتقرير المتعلق بالإطار المستكمل لتخصيص الموارد والإطار التمويلي المتعدد السنوات المنقح (DP/2000/31) ووافق على أن ينظر في إطار منقح متكامل للموارد بالاقتران مع ميزانية فترة السنتين ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣ في الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠١؛

أحاط علما بالتقرير المتعلق بأنشطة مكتب خدمات المشتريات المشترك بين الوكالات (DP/2000/33) وأوصى بأن يواصل المكتب بحث الطرق الكفيلة بتنسيق الاستخدام الواسع النطاق للاتفاقات الجماعية المتعلقة بالأسعار مع كيانات منظومة الأمم المتحدة الأخرى؛

أحاط علما بالتقرير المتعلق بنفقات التعاون التقني لمنظومة الأمم المتحدة، ١٩٩٩ (DP/2000/39) وإضافة التقرير (DP/2000/39/Add.1)؛

البند ٨
التقييم

أحاط علما بتقرير مدير البرنامج عن التقييم (DP/2000/34)؛

اتخذ المقرَر ٢٢/٢٠٠٠ المؤرخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ بشأن التقرير المرحلي عن متابعة تقييم العلاقة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع؛

البند ٩
أطر التعاون التقني والمسائل المتصلة بها

وافق على أطر التعاون القطري التالية:

إطار التعاون القطري الثاني لأرمينيا	DP/CCF/ARM/2
إطار التعاون القطري الثاني للجمهورية التشيكية	DP/CCF/CZE/2
إطار التعاون القطري الثاني لهنغاريا	DP/CCF/HUN/2
إطار التعاون القطري الثاني لملديف	DP/CCF/MDV/2
إطار التعاون القطري الثاني لبولندا	DP/CCF/POL/2
إطار التعاون القطري الثاني لسلوفاكيا	DP/CCF/SLO/2
إطار التعاون القطري الثاني لسلوفينيا	DP/CCF/SVN/2
إطار التعاون القطري الثاني لأوزبكستان	DP/CCF/UZP/2
إطار التعاون القطري الثاني لفييت نام	DP/CCF/VIE/2

وافق على التمديدات التالية لأطر التعاون القطري:

التمديد الثاني لإطار التعاون القطري الأول لبلغاريا	DP/CCF/BUL/1/EXTENSION II
التمديد لفترة سنتين لإطار التعاون القطري الأول للسلفادور	DP/CCF/ELS/1/EXTENSION I
التمديد لفترة سنتين لإطار التعاون القطري الأول لفنزويلا	DP/CCF/VEN/1/ EXTENSION I

وأحاط علما بالتمديدات التالية لأطر التعاون القطري:

التمديد الأول لإطار التعاون القطري الأول لبليز	DP/CCF/PEL/1/EXTENSION I

التمديد الأول لإطار التعاون القطري الأول لكوستاريكا	DP/CCF/COS/1/EXTENSION I
التمديد الأول لإطار التعاون القطري الأول لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	DP/CCF/DRK/1/EXTENSION I
التمديد الأول لإطار التعاون القطري الأول لغينيا الاستوائية	DP/CCF/EQG/1/EXTENSION I
التمديد الأول لإطار التعاون القطري الأول لهندوراس	DP/CCF/HON/1/EXTENSION I
التمديد الأول لإطار التعاون القطري الأول لتوغو	DP/CCF/TOG/1/EXTENSION I

أحاط علما بتقارير الاستعراضات القطرية التالية:

تقرير الاستعراض القطري الأول للجزائر	DP/CRR/ALG/1
تقرير الاستعراض القطري الأول لغواتيمالا	DP/CRR/GUA/1 و Corr.1 (بالفرنسية فقط)
تقرير الاستعراض القطري الأول لبولندا	DP/CRR/POL/1
تقرير الاستعراض القطري الأول لأوغندا	DP/CRR/UGA/1

أحاط علما بالاستعراضات التالية لأطر التعاون الإقليمي:

استعراض إطار التعاون الإقليمي لأفريقيا	DP/RRR/RPA/1
استعراض إطار التعاون الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ	DP/RRR/RAP/1
استعراض إطار التعاون الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة	DP/RRR/REC/1
استعراض إطار التعاون الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	DP/RRR/RLA/1

أحاط علما بالتقرير المتعلق باستعراض إطار التعاون العالمي الأول (DP/GRR/GCF/1)؛

اتخذ المقرَر ٢٣/٢٠٠٠ المؤرخ ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ بشأن تعزيز الشراكات من أجل تنمية الأراضي الجافة واستئصال الفقر: دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأنشطته في دعم اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر؛

أذن لمدير البرنامج بالموافقة على مشاريع لتيمور الشرقية على أساس كل حالة على حدة للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٢، على النحو المقترح في الوثيقة DP/2000/40؛

أحاط علما بالتقرير المرحلي الشفوي عن تقديم المساعدة إلى ميانمار؛

البند ١٠
التعاون التقني فيما بين البلدان النامية

قرر استئناف النظر في التقرير المتعلق بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية: متابعة المقرَر ١١/٩٩ (DP/2000/36) في دورته العادية الأولى لعام ٢٠٠١؛

البند ١١
مسائل أخرى

أقر اختيار ممثلين من دول شرق أوروبا ودول غرب أوروبا ودول أخرى للعمل في لجنة التنسيق المعنية بالصحة التابعة لمنظمة الصحة العالمية/منظمة الأمم المتحدة للطفولة/صندوق الأمم المتحدة للسكان، للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٢ وأذن لمكتب المجلس التنفيذي بأن يوافق على الاختيارات ذات الصلة من مجموعات أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي لإقرارها في الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠١.

٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠

خطة العمل المؤقتة
المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان
الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠١ (٢٩ كانون الثاني/يناير – ٦ شباط/فبراير ٢٠٠١)

اليوم/التاريخ	الوقت	البند	الموضوع
الاثنين، ٢٩ كانون الثاني/يناير	صباحا	١	المسائل التنظيمية: جدول الأعمال وخطة العمل؛ تقرير عن الدورة العادية الثالثة لعام ٢٠٠٠؛ خطة عمل المجلس التنفيذي لعام ٢٠٠١
	مساء		الدورة المشتركة للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان والمجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة باشتراك المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي
الثلاثاء، ٣٠ كانون الثاني/يناير	صباحا		الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
		٢	خطط الأعمال المستهدفة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣
			– استكمال ومتابعة الاجتماع الوزاري
	مساء		خطط الأعمال المستهدفة للبرنامج الإنمائي للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣ (تابع)
			– دور البرنامج الإنمائي في حالات الأزمات ومراحل ما بعد الصراع
الأربعاء، ٣١ كانون الثاني/يناير	صباحا	٣	أطر التعاون القطري والمسائل المتصلة بها
			– أطر التعاون القطري
			– استعراضات أطر التعاون القطري
	مساء		أطر التعاون القطري والمسائل المتصلة بها (تابع)
			– إطار التعاون العالمي
الخميس، ١ شباط/ فبراير	صباحا	٣	أطر التعاون القطري والمسائل المتصلة بها (تابع)
			– استعراض إطار التعاون الإقليمي
			– تقديم المساعدة إلى ميانمار
	مساء	٤	التعاون التقني فيما بين البلدان النامية
			– إطار التعاون الجديد
			– متابعة المقرر ١١/٩٩ (DP/2000/36)
الجمعة، ٢ شباط/ فبراير	صباحا		الجزء المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان
		٥	التقارير المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اليوم/التاريخ	الوقت	البند	الموضوع
		٦	تقريرا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩
	مساء	٧	المسائل المالية والمسائل المتعلقة بالميزانية والإدارة
			- القواعد والبنود المشتركة المقترحة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن الاشتراكات المقدمة من مصادر غير حكومية (المقرر ٢٠٠٠/٥)
		٩	مسائل أخرى
الاثنين، ٥ شباط/ فبراير	صباحا		الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان
		٨	البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها
			- تقرير مرحلي عن تنفيذ البرنامج المشترك بين الأقطار
			- البرامج القطرية
	مساء		البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها
			- تقرير مرحلي عن تنفيذ البرنامج المشترك بين الأقطار
			- البرامج القطرية
الثلاثاء، ٦ شباط/ فبراير	صباحا	١	المسائل التنظيمية
			- المقررات المعلقة
		٩	مسائل أخرى

المرفق الثاني

عضوية المجلس التنفيذي في عام ٢٠٠٠

(تنتهي المدة في آخر يوم من السنة المذكورة)

الدول الأفريقية: إثيوبيا (٢٠٠١)؛ بوتسوانا (٢٠٠٠)؛ توغو (٢٠٠٢)؛ جمهورية تترانيا المتحدة (٢٠٠٠)؛ جمهورية الكونغو الديمقراطية (٢٠٠٠)؛ جنوب أفريقيا (٢٠٠٠)؛ غانا (٢٠٠٠)؛ مصر (٢٠٠٢).

دول آسيا والمحيط الهادئ: إندونيسيا (٢٠٠٢)؛ جمهورية كوريا (٢٠٠٠)؛ الصين (٢٠٠٠)؛ فييت نام (٢٠٠٢)؛ قيرغيزستان (٢٠٠١)؛ لبنان (٢٠٠٠)؛ الهند (٢٠٠١).

دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي: البرازيل (٢٠٠٢)؛ جامايكا (٢٠٠٠)؛ غواتيمالا (٢٠٠١)؛ كوبا (٢٠٠١)؛ هندوراس (٢٠٠٢).

دول أوروبا الشرقية والدول الأخرى: الاتحاد الروسي (٢٠٠٢)؛ بيلاروس (٢٠٠١)؛ الجمهورية التشيكية (٢٠٠٠).

دول أوروبا الغربية والدول الأخرى: ألمانيا (٢٠٠٠)؛ أيرلندا (٢٠٠٠)؛ إيطاليا (٢٠٠١)؛ بلجيكا (٢٠٠٢)؛ السويد* (٢٠٠٢) ؛ سويسرا* (٢٠٠١) ؛ فرنسا (٢٠٠٢)؛ النرويج (٢٠٠٢)؛ نيوزيلندا (٢٠٠٢)؛ هولندا (٢٠٠٢)؛ الولايات المتحدة الأمريكية (٢٠٠١)؛ اليابان (٢٠٠٢).

* ستتنازل السويد وسويسرا عن مقعدهما في نهاية عام ٢٠٠٠، وستشغل الدانمرك وكندا مكانهما حتى نهاية فترتيهما.